جون لوي بلانش

سطيف 1945

بوادر المجزرة

دار القصبة للنشر

جون لويس بلانش

سطيف 1945

بوادر المجزرة

إشراف وتنسيق : عزيزي عبد السلام

المترجمون : عزيزي عبد السلام

: الصادق عماري

: بشير بولفراف

الجزائر 2007
عاصمة الثقافة العربية

دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – 16012 الجزائر

العنوان الأصلي

Jean-Louis Planche

SETIF 45
Histoire d'un massacre annoncé

© دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
تدمك : 7 – 684– 64 – 9961 – 978
الإيداع القانوني ..– 2007
جميع الحقوق محفوظة.

تحذير

انطلاقا من فكرة أن قيمة الكتاب المترجم تكمن في مدى إخلاص المترجم في نقل النصوص إلى لغة أخرى بأقل ما يمكن إخلاله بالنص الأصلي طالما هو فعل الترجمة يعدّ فعلا ذاتيّا يصعب قياسه موضوعيا، فإننا حولنا نقل نصوص هذا الكتاب لصاحبه "جون لويس بلانش" إلى اللغة العربية بالكيفية التي تجعله بعيدا عن كل خلل سواء كان لغويا أو تاريخيا من جهة، وقريبا من القارئ العربي من حيث نسقه اللغوي العصري من جهة أخرى.

وطالما أن ترجمة هذا الكتاب شارك فيها ثلاثة من المترجمين، الأمر الذي سينجر عنه طبعا بعض التفاوتات في بعض التسميات للأشخاص أو الأماكن أو فيما يتعلق بمواضيع ذات أبعاد تاريخية، فقد تمّ العمل بالتنسيق بين المترجمين للحيلولة دون الوقوع في التعارض على مستوى جملة المصطلحات والأسماء والمفاهيم التي وردت في عموم نصّ الكتاب الأصلي.

وتجدر الملاحظة أيضا إلى أن المؤلف استعمل كلمة "مسلم" و"مسلمون" قاصد بها الجزائريين، إذ يقول في التحذير الذي وضعه في بداية كتابه : "يطلق في الجزائر المستعمرة لفظ "فرنسيين" ويضاف أحيانا إلى فرنسا فيقال "فرنسيو فرنسا" للدلالة على أصلاء الوطن الأم – وتستعمل الإدارة

والصحافة والخطاب الأنيق لفظ "الأوروبيين" لإبراز الفرق الأساسي بينهم وبين الأهلي المسمى "المسلم" من طرف الليبراليين وأولئك الذين يراعون الأمر الصادر في 7 مارس *1944*. فالتقيد بمعنى اللفظ حسب هذا الاستعمال ضروري."؛ وعلى أنه فضّل التقيد بمعنى هذا اللفظ ورآه ضروريا إذ أن السياق التاريخي يفرض ذلك بحيث كان الجزائريون يلقّبون بالفرنسيين المسلمين "Français-musulmans" حسب هذا القانون مما هو معروف، فنحن لسنا مجبرين مع ذلك على التقيد بما يراه المؤلف ضروريّا من منطلق أن الموضوع يدور حول وطن واستعمار أي بين الجزائريين وفرنسا الاستعمارية، ثم أن هذه الجزائر التي أغرق الاستعمار جزءا منها ذات مجازر 8 ماي 1945 بدماء أبنائها هي اليوم مستقلة، وعليه فضّلنا تسمية الجزائري بالجزائري والفرنسي بالفرنسي والأوروبي بالأوروبي.

عزيزي عبد السلام

مـدخـل

بين 8 ماي و26 جوان 1945 أي على مدى ثمانية أسابيع، قتل مابين 20.000 و30.000 مسلم(*) من طرف الأوربيين في عمالة(**) قسنطينة بالجزائر الفرنسية وقتئذ. وإذا لم تكن خطورة المجزرة قد عرفت في حينها فإن الأرقام المتداولة ومشاركة المدنيين الأوربيين فيها كانت إنذارا للرأي العام الفرنسي وللعواصم الأجنبية. ويتعلق الأمر رسميا بردّ على تمرد كان له من الاتساع ما يبرر قسوة القمع. وبصرف النظر عن مناقشة التفسير الرسمي، فإن ما يدهش هو انعدام التناسب في المجالات التي شملها الرد. أمن أجل قتل حوالي مئة أوربي(***) يذبح مثل هذا العدد من الجزائريين؟ فسيتضح أن عدد الأموات مطابق لعددهم في بلدية باريس وأن وتيرة القتل

(*) لم يستعمل الكاتب كلمة "جزائري" أو "جزائريين" إلا نادرا جدا في عموم مؤلفه وإنما وجدناه يلقبهم بالمسلمين "Musulmans"، وجاء هذا طبعا حسب السياق التاريخي الذي جرت فيه الأحداث إذ أن فرنسا الاستعمارية كانت تطلق على الجزائريين لقب "Français-musulmans" الأمر الذي ينفي عنهم الانتماء إلى وطن بعينه ذي أبعاد ثقافية وحضارية ودينية وهذا يدخل ضمن سياسة الاستيعاب "politique d'assimilation" التي أرادت فرنسا الكولونيالية انتهاجها ؛ وعليه فضلنا استعمال كلمة "جزائري" و"جزائريين" ليس اعتراضا على المؤلف وإنما لجعل القارئ الجزائري وغير الجزائري العربي بخاصة أن القضية تدور حول شعب كان مستهدفا في كيانه وجوهر شخصيته (المترجم).

(**) العمالة في التقسيم الإداري وقتئذ كالولاية في التقسيم الإداري عند الاستقلال (المترجم).

(***) غموض معنى هذه العبارة موجود في الأصل . فلم يذكر المؤلف متى قتل حوالي مئة أوربي؟ قبل بداية الأحداث أم خلالها؟ (المترجم).

(1) توجد الإحالات عند نهاية كل فصل.

وهي من 400 إلى 500 يوميا مطابقة لمجزرة يومية والحال أن أماكن المجزرة ليست بمدينة كبيرة في حالة تمرد ولكن بعمالة ريفية مسالمة.

إن مشاركة الميليشيات المدنية التي تجهل تركيبتها السياسية تزيد في التساؤل والقلق في فرنسا التي كانت تعرف في هذا الوقت موجة من عمليات التفجير. وفي مدينة الجزائر خيّم الذعر. ففي 12 ماي أمر الحاكم شاتينيو (Chataigneau) بإرساء البارجة الحربية Duguay Trouin في الخليج موجهة فوهة مدافعها نحو أحياء الجزائريين بالمدينة مع الأمر بفتح النار إذا انتشروا في الأحياء الأوربية[1]. ولنا أن نتصور التخريب الذي قد تحدثه القذائف الثقيلة للبحرية في مكان مختلط يعيش فيه أوربيون وجزائريون. وعندما يسيطر الخوف على السلطات فعلى المواطن أن يتوقع ما هو سيء وعلى غير المواطن وهو الجزائري أن يتوقع أشد سوءا.

يبدو اليوم من النادر أن نجد حدثا ظهرت بوادره مثلما ظهرت في هذه الأحداث. فقد انتشرت منذ سنة بين أوربيي الجزائر شائعات عن تمردات وتخيلات عن المؤامرة. وبدأ سلوك السلطات العمومية يتأثر بذلك في نهاية شتاء 1944، فهل تستطيع أن تسيطر على نفسها عندما يعود السلم؟ إن السلطة في المستعمرة يمارسها لأول مرة حاكم اشتراكي مدعم من الحزب الشيوعي.

في الثامن ماي 1945 يوم الاحتفال بالنصر على ألمانيا طلبت السلطات تزيين الجزائر الأرض الفرنسية، بأعلام فرنسا وحلفائها ومنعت رفع أي علم آخر. لكن هل يمكن في يوم كهذا تمجيد الشعور الوطني عند البعض وكبحه عند البعض الآخر؟

ورفع الجزائريّون المشاركون في الاستعراض فعلا العلم الجزائري مع أعلام الحلفاء بما فيها علم فرنسا، وأخرى في مدن عديدة. وكانت الشرطة

تنتزعه منهم بعد كلام صاخب وعنيف أحيانا . وانضم الأوربيون إلى الشرطة في القطاع القسنطيني وقدموا لها يد المساعدة. وتحول تدخلهم إلى مأساة في سطيف صباحا وقالمة بعد الظهر. ومن المستحيل الحد من أضرار الحريق الذي ألهب حينئذ عقول الأوربيين، وصار خوفهم في آخر الليل ذعرا يطوف بالقطاع القسنطيني ويزرع الموت فيه.

وفي باريس كان أدريان تكسيي (A.Tixier) وزير الداخلية قليل الاطلاع ووزير الحرب أقل منه. إن الحزب الشيوعي الفرنسي، القوة السياسية الأولى في فرنسا والمكلّل بالغار لسمعته خلال المقاومة كان على رأس عملية القمع يدعمه الحزب الاشتراكي والحاكم (شاتينيو)، وهو معرّب خبير في الشؤون الإسلامية.

وإذا لم يكن الجنرال (ديغول) الذي يرأس الحكومة المؤقتة أكثر اطلاعا منها فقد كان أكثر تكهنا وأدرك أن الشيوعيين ينشرون الخوف وسط الرأي العام ويستعملون الحاكم ويحاولون تحريك الجيش. في 22 ماي جمع مجلس الوزراء وطلب منه منع لجنة التحقيق من مواصلة مهمتها، وهي لجنة معينة من طرف الحكومة على رأسها جنرال قريب من الشيوعيين. وأحس الوزراء بالخطر، وكان لأحزابهم جميعا محققون في الميدان. فقرر المجلس بالإجماع بما فيه الشيوعيون والاشتراكيون منع اللجنة من التحرك.

وهكذا فان الرئيس ووزراءه الذين خرجوا جميعا من المقاومة واعتادوا على الفظائع لأنهم عايشوا وأدركوا أنها انطلقت من جديد، اتخذوا قرارا بإحاطاتها بسياج من الصمت وأحالوا "أحداث القطاع القسنطيني" إلى عالم الشائعات، ومال الرأي العام الفرنسي الذي تعب من الخطب الغامضة إلى الاقتناع بان الأمر يتعلق بثورة بسبب الجوع ونسي الموضوع.

وكان لابد من مرور أكثر من نصف قرن لإثبات أن الحدث كان سلسلة من المجازر يعادل اتساعها اتساع عملية قمع بلا شفقة. ويبقى السؤال المطروح

هو لماذا لم يستطيع الذين فهموا الحدث وقف المأساة واقتصروا على أن يقدموا للتصويت في مارس 1944 قانونا للعفو، مجال تطبيقه محدود وعاجز عن وقف التنفيذ.

أول كتاب ألفه مؤرخ حول الحدث كتبه سنة 1948 (أوجين فالي) أحد كبار المعمرين القسنطينيين. وهو الذي أعلن في أفريل 1945 عن اقتراب وقوع "مأساة". أن كتابه "مأساة جزائرية، الحقيقة حول أحداث ماي 1945" ظل حجة في الموضوع زمنا طويلا لأنه يعرف كيف يستعمل الخوف ويمجد بطولة المعمرين وانجازهم[2]. وقد استغل بواعث من هذا النوع فكان كتابة عبارة عن فلم "ويسترن" جيد لكنه لا ينبس ببنت شفة عن القمع الذي تمناه الكاتب من أعماقه.

وكتاب (شارل أندري جوليان) الصادر في 1952 تحت عنوان" إفريقيا الشمالية تسير"[3] يتعرض رأسا لمشكل القمع. وهو كشيوعي سابق وصديق قديم للحاكم (شاتينيو) الذي كان رفيقا له في الحزب وبصفته قريبا من أوغسطين بيرك وعلى اتصال مع الحاكم السابق (فيوليت) ومع (مصالي الحاج) فإنه يتوفر هو أيضا على "شبكة حقيقية من المخبرين جميعهم من النوع الرفيع"[4]. وبصفته ملتزما على غرار كافة المعادين للاستعمار الذين ينعتون وقتئذ "بطيور الشؤم إن لم يوصفوا بخونة مجد فرنسا" سيحاول تلميع صورة اليسار. ولم يحكم - برجوعه البارع إلى نظرية المؤامرة - لصالح حزب الشعب الجزائري (لمصالي الحاج) ولا للاستعماريين الذين يسمون "المتطرفون". وقد أخذ في الحسبان الرقم الإجمالي للقمع وهو 6000 إلى 8000 قتيل، وهو في الواقع رقم الأسبوع الأول.

إن السنوات الأخيرة لحرب الجزائر كانت سببا في أوروبا للعودة إلى الذاكرة بخصوص مجازر ماي وجوان 1945. وقد روى الصحافي السويسري

(شارل هنري بافرود) في سنة 1959 أن جميع مناضلي جبهة التحرير الوطني الذين التقى بهم في كل مكان: في القاهرة وتونس وعنابة وجنيف قصوا عليه الرواية المهلوسة لأيام شهر ماي ولياليه. "إن مصير الجزائر تقرر نهائيا في هذا الدم وهذه الدموع". تلك خلاصة قوله دون إحساس منه بالحاجة إلى تقديم أرقام[5].

إن جرمان تليون(Germaine Tillion) المقاومة السابقة التي دفعت ثمن التزامها الديغولي بالنفي إلى رافنسبروك(Ravensbrück) ثم حققت في جرائم هتلر وستالين وشاركت سنة 1957 في تحقيق حول معسكرات وسجون الجزائر، تتحدث عن "كومندوس مضاد للإرهاب" في القطاع القسنطيني قام "من تلقاء نفسه خلال أسابيع عدة باغتيالات متواصلة دون أن يترتب عقاب أي ضد القتلة"[6]. ووافقت على تنديد (شارل هنري بافرود) "بمشاركة الشيوعيين المباشرة" في القمع. وحسب معلوماتها المستقاة من مصادر أولى فإن حصيلة القمع "أقل من 45.000 لكنها تتجاوز 15.000".

في سنة 1962 قدم روبير أرون(Robert Aron) مصادره في كتابه "أصول حرب الجزائر"[7]. كما أن عميل العمالة الاشتراكي (بيريليي) الذي تفاوض في نهاية ماي 1945 مع الجيش حول الحصيلة الرسمية للمجازر (1500 قتيل) يقدر أنها خلفت في الواقع مابين 20.000 و30.000 قتيل. إن (ألكسندر شولي) وهو نقابي قريب من الأسقف دوفال (Duval)، مطران قسنطينة ثم أسقف الجزائر تحدث إلى (روبير أرون) عن 30.000 قتيل. وفضل هذا الأخير خوفا من أن يخدم الدعاية المضادة لفرنسا اعتماد رقم 6000 قتيل، وهو رقم بلغه له الفقيد (شوان) رئيس الاستعلامات السابق في الحكومة العامة[8].

بعد هذا بعشرين سنة تقدم البحث الجامعي. ففي كتاب أساسي عن الجزائر المعاصرة استخدم (شارل روبير أجرون) تلميذ (شارل أندري

جوليان) الأرشيف الموجود في باريس الذي لا يزال غير مرتب. ولما لم يكن في استطاعته ذكر مصادره فقد تحدث عن "محاولات تمرد" وعن "قمع بلا شفقة" واعتمد الرقم 5000 إلى 6000 قتيل جزائري "كرقم جدّي" قدمه له "موظفان ساميان" في الحكومة العامة لم يكشف عن هويتهما[9]. واعتبر الرقم 45.000 الذي يقدمه الجزائريون غير مهم.

وفي الجزائر قام حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الوحيد، بالإشراف على عملية جمع شهادات شفوية بين 1975- 1985. ولما كانت العملية لا يمكن أن تجري انطلاقا من أرشيف مكتوب فإنها اتبعت المؤشرات التي قدمها (أوجين فالي) و(شارل أندري جوليان) مقتصرة على البحث في الأمكنة التي عين فيها هذان الكاتبان حدوث مجازر وهي سطيف وخراطة وقالمة. هذه العملية التي جرت بإشراف حزب يسعى للبحث عن نسب جعلت من ماي 1945 تمردا كان نسخة قبل الأوان لحرب التحرير الوطني.

إن جمع الشهادات الذي جرى بعد مرور عشرين سنة على هذه الحرب لا يسمح بالتمييز بين مايختص بسنة 1945 وما يختص بالأحداث الطارئة بعدها بعشر سنوات. فالعملية التي كانت تحت إشراف جبهة التحرير الوطني التي خولها مجلس الثورة كل السلطة للكتابة التاريخ لم تجمع سوى الشهادات التي تعزز هذا الحزب في دوره. وهي لم تكذب أبدا أو(جين فالي) و(شارل أندري جوليان) بل ساندت حججهما وخلطت الأرقام وقلصت أو ضخمت دور الأشخاص.

وأما البحث الجامعي الجزائري فإنه لا يرجع إلى الأحداث مباشرة. فالأستاذ (محفوظ قداش) مدير معهد التاريخ بجامعة الجزائر وتلميذ (شارل روبير أجرون) يستشهد في أطروحة دولة نوقشت في باريس سنة 1979 بالكتّاب الجديين الفرنسيين والمنشورات الرسمية للحاكم (شاتينيو) والوزير

(أدريان تكسيي) ويستخدم خرائط الجنرال مارتن (Martin) الذي قاد في 1945 القمع العسكري[10]. لكنه يتمسك بموضوع التمرد الوطني ورقم 45.000 "كرقم مقبول بصفة عامة"[11].

في سنة 1985 نشر (رضوان ايناد ثابت) مدير الأرشيف الوطني من 1972-1977 كتاب "8 ماي 1945 في الجزائر"، وهو كتاب يعتمد على شهادات شفوية ومختصرات من الأرشيف الفرنسي[12]. ويولي على غرار مصادره الفرنسية أهمية كبيرة للمؤشرات الخارجية الأنغلو- ساكسونية أو العربية دون أن يستطيع- كما لم تستطع مصادره- تقديم أدلة على تأثيرها الحقيقي في الحدث.

واحترس من الانسياق وراء هذا الرأي المؤرخان القديران (محمد حربي)[13] و(بن جامين سطورا)[14]. أما المصلحة التاريخية للجيش البري فقد نشرت كتابا سنة 1990 بعنوان: "حرب الجزائر بالوثائق الجزء الأول : 1943- 1946" يوفر للباحث مختصرات وافية من التقارير المكتوبة في 1945 أو 1946 ويصف خصائص قسم كبير من العتاد المستعمل ويقدم تعاريف لسيرة الجنرالات والضباط السامين الذين كانوا في القيادة وقتئذ، ويعيد نشر كشف مؤرخ في 9 أوت 1945 يعطي رقم 1150 قتيلا جزائريا قتلهم الجيش، ويفترض أن يرتفع العدد إلى 2628 قتيلا بدون حصة القوات البحرية[15].

وتتوفر منذ 1989 أطروحة لمؤرخ جزائري شاب نوقشت في السوربون وهي تتحاشى الرجوع إلى موضوع التمرد، فالأرشيف المتوفر وقتئذ اضطره إلى التزام الحذر ولم يسمح له بالذهاب إلى أبعد من ذلك. وكان مفروضا عليه أن يحتاط إذن أمام الشهادات التي جمعت وهي فضلا عن ذلك شهادات شفوية لا تفيد شيئا في الحقيقة لتعذر تحقيقها من مصادر مكتوبة مختلفة[16].

ولم يكن التقدم ممكنا إلا على قدر انفتاح الأرشيف المدني الذي أصبح الإطلاع عليه حرا بعد التصويت على قانون في 1992 يقرر مرور أجل يمتد حسب الموضوع من 30 إلى 60 سنة للإطلاع على الوثائق. وهذه هي حالة أغلب الوثائق المستعملة في هذا الكتاب. وهكذا فإن أرشيفات وزير الداخلية والحاكم العام وعمال العمالات ونوابهم والمتصرفين الإداريين التي تعتمد على مراجع مدنية أو عسكرية تبرهن على أن الجمهورية عندما تريد الإطلاع قبل اتخاذ قرار لا تقتّر في توفير الوسائل.

إن استعمال هذه الوسائل يطرح نمطين من المشاكل : يتصل المشكل الأول بوفرة في الوثائق تتميز بتنافر المعلومات. ويجد الباحث نفسه في مواجهة تناقض بين الوثائق، فبعضها يحمل تاريخا مقدما وبعضها الآخر مكتوب رغم طابعه الإستعجالي بتأخر تاريخي غريب، والأكثر تأخرا هو التقرير الكبير حول القمع لشهر ماي1945 الموقع في شهر نوفمبر1946 من طرف الجنرال الذي قاد القمع(17).

صحيح أن سنة 1945 كانت سنة سياسية جدا تبعث على الحذر، فالجمهورية خرجت من الحالة المؤقتة تحت حكومة من الاشتراكيين والشيوعيين. وهذا الحذر يفسر أيضا النمط الثاني من المشاكل الذي يعاني منه الأرشيف وهو نقص الوثائق حول نقاط جوهرية. فبعد أن مضى يوم الثامن ماي فرض صمت شبه تام حول ما جرى في سطيف ونواحيها خلال أسابيع طويلة، وكذلك حول ما جرى في قسنطينة ووادي الصومام وعلى الساحل وهي مناطق كثيفة السكان كبيرة الأهمية للأحزاب الحاكمة. ويمكن الظن أن الأرشيف الذي يخص هذه المناطق قد اختفى فجأة مع ذهاب الحاكم (شاتينيو) سنة 1948.

وهذا التباين لن يكون إلا كبيرا مع الوثائق حول قالمة رغم وفرتها الخادعة. فإن نيابة العمالة الصغيرة الآمنة هذه لفتت إليها الانتباه منذ شهر

ماي 1945 عن طريق الشائعات حول الفظائع التي ارتكبت فيها. وكان لابد من انتظار ما يقرب من ستين سنة لفتح تقارير التحقيق الذي أمر به وزير الداخلية لتمييز الخطأ من الصواب. وهذا أمر كان مستحيلا في حينه، ذلك أن قالمة استخدمت لاستقطاب الاهتمام.

وكانت المدينة على حال يلائم ذلك. فهي منشغلة بشؤونها كما لو كانت في عزلة عن العالم، يسير إدارتها نائب عميل عمالة إنه شاب متميز عن أقرانه، وشخصية على طريقة مالدو، هو أندري أشياري (André Achiary) الحاد الطبع. وبصفته محافظا سابقا لمصلحة الجوسسة المضادة وعلى اتصال بلندن كان أحد منظمي المؤامرة التي أتاحت للحلفاء في 8 نوفمبر 1942 بدخول مدينة الجزائر. وهو مناهض للفاشية ومناضل بالسلاح في يده، ومناهض أيضا للعنصرية وديغولي مثل الكثيرين يومئذ. ولم يكن في شيء[18] من أتباع "النظام الجديد" كما يزعم كتاب حديث. وهو من عائلة أعضاؤها مناضلون اشتراكيون توفيت أمه في المنفى لانخراطها في المقاومة، وكان أبوه مندوب الحزب الاشتراكي لمنطقة جنوبي غرب فرنسا وانتسب هو نفسه إلى الشبيبة الاشتراكية[19].

لكي نفلت من الخصومات من المناسب معالجة مجازر القطاع القسنطيني كشيء تاريخي[20] ومواجهة فرضيات عاملة عديدة. الأولى وهي الأقدم لا تزال حية[21] وتجعل من المجازر نتيجة لمؤامرة تم تحضيرها بعناية. فمنذ 1943 وضع (أندري مارتي) فكرة المؤامرة في مركز تحليلاته السياسية لما عاد إلى مدينة الجزائر متمتعا بثقة الماريشال (ستالين). وتبعها الحزب الاشتراكي في تحليلاته. ومنذ 10 ماي منحها الحاكم (شاتينيو) قوة رسمية بعد اطلاعه على المجازر.

وتقوم الفرضية الثانية على أن ضحايا المجازر كانوا مسالمين. فهل كانوا ضحايا جنون جماعي قتال، وهل أن هذا الجنون يندرج في منطق الرعب؟

وهل استعمار شعب من طرف شعب آخر يحمل في ذاته حقيقة المجزرة مثلما تحمل النازية حقيقة الإبادة؟[22]

إن قسط المسؤولية الذي يرجع إلى نظام فيشي هو موضوع الفرضية الثالثة. ولا يستطيع المؤرخ أن يتجنب سؤالا استفاد منه أنصار المؤامرة : هل أن العنصرية التي فرضت من طرف هذا النظام بالجزائر في صيف 1940 زادت في حدة التوترات العرقية التي ناهضت قيام الجمهورية في ربيع 1943؟

إن التباين الذي كان يفصل في ماي وجوان 1945 المناطق التي جرت فيها المجازر عن مجموع البلاد يؤدي إلى التساؤل في الأخير عما إذا كان المكان مهما بهذا القدر؟ لماذا القطاع القسنطيني؟ إذا كان المركز السياسي للجزائر في القرن التاسع عشر قد انتقل إلى غرب البلاد فإن ثقل التاريخ ظل يطبع المنطقة[23]. لكن هل حافظ القطاع القسنطيني على هذه الخصوصية في الجزائر الفرنسية؟ وهل كان من الممكن حدوث تسلسل الأحداث نفسه في أي مكان آخر من البلاد ؟ لقد قال (جون بول سارتر) إن الاستعمار نظام نسقي[24] فهل معنى ذلك أنه كان على صواب؟ ومع ذلك لا يجب أن يؤدي روح النسق إلى إهمال التعقيد الذي تكون من مصادفات الضرورة. فالدراسة المتأنية للأحداث هي وحدها الكفيلة بالمحافظة عليه.

إن الحدث يمانع عند معالجته وليس من السهل التعامل معه. ويتجلى ذلك في هذه الواقعة. فقد كان (ليستراد كاربونال) قد أمر بالقمع بصفته عميل عمالة قسنطينة. وبعد أربعة أشهر أي في بداية نوفمبر 1945 صوّت بصفته مستشارا عاما لمدينة الجزائر على اقتراح خطي بإجماع المستشارين يطالب للمتمردين: "أمام العدد المرتفع جدا للاعتقالات بأسباب سياسية ترجع في الغالب إلى الانتقام الشخصي والبلاغ الكاذب نطلب إطلاق سراح

جميع الضحايا الأبرياء ومراجعة المحاكمات والتعجيل في تحقيق الملفات التي مازالت في الانتظار".

يوجد دائما مع مصادفات الأحداث شيء معقول عميق لابد من العثور عليه. ويذكرنا (بول فاين) "بأننا أبناء الصدف لا العقل"[25]. ولكن بمداومة إعمال العقل في الصدف نصبح عقلاء. فسوف نعمل العقل إذن في مصادفات الأحداث بقدر ما كانت مجازر القطاع القسنطيني مصادفات، مع الحرص على ردها إلى وقائع مفردة.

إن التاريخ كعلم للوقائع المفردة يفرض العمل على الحدث. ومن أجل ذلك فضلنا روايات المعاصرين بعد إخضاعها للنقد محترسين من الوقوع في سهولة التعليق اللاحق خصوصا لما يتسم بسمات الخطاب النظري. فالكثير من الوثائق إذن تندرج في الرواية بهذا المعنى الضيق. وهذا ما يسمح للقارئ بأن يصدر حكمه بعد نهاية هذا العمل.

والحدث موضوع التحليل يقدم هنا دون إقصاء الجانب الخفي منه، ذلك أن في ماي-جوان 1945 انفتحت ثغرة في نسيج الأيام الموحد بشمال القطاع القسنطيني، فبرزت مخلوقات خرجت من المجهول، "وحوش ولدت من إخصاب غير متوقع "يقول لنا عنه (برودون)" انه يتجاوز كثيرا يقظة رجل الدولة"[26]. ويعطينا الأرشيف عن مخلوقات العنف هذه صورة عارضة لكنها محسوسة سنصنفها حسب طاقتنا.

إن عالم الاجتماع (ادغار موران) يذكرنا بأن "الشيء المزعوم أنه غير عقلاني مثل الحدث أو الأزمة إنما له منطقه وبنيته"[27]. إن دراسة القوى المنفذة للأحداث وفحصها عن قرب كما يقترح، يسمح لنا أن نأمل في فهم بطريقة أفضل كيف أن "ذهانا أو لوثة ذهنية استعمارية امتزجت فيها شدة الخوف مع الحقد"[28] حسب تعبير أحد الشهود، استطاعت أن تتسبب في هذه المأساة.

الاحالات

1. FR-CAOM, GGA 8CAB 155, rapport du général Martin au gouverneur général, 21 mai 1945.

2. VALLET Eugène, *Un drame algérien. La vérité sur les émeutes de Mai 1945*, Paris, Les grandes éditions françaises, 1948.

3. JULIEN Charles-André, *L'Afrique du Nord en marche. Nationalismes musulmans et souveraineté française*, Paris, Julliard, 1952 (2e édition revue et augmentée d'une bibliographie commentée, 1972), a fait l'objet d'une réédition *L'Afrique du Nord en marche. Algérie-Tunisie-Maroc 1880-1952*, préface d'Annie Rey-Goldzeiguer, coll. Omnibus, 2002.

4. *Ibid.*, préface d'Annie Rey-Goldzeiguer, p. V.

5. FAVROD Charles-Henri, *La Révolution algérienne*, Paris, Plon, 1959, p. 76.

6. TILLION Germaine, *Les Ennemis complémentaires*, Paris, Editions de Minuit, 1960, p. 162.

7. ARON Robert, *Les Origines de la Guerre d'Algérie*, Paris, Fayard, 1962.

8. *Ibid.*, p. 141 en notes de bas de page.

9. AGERON Charles-Robert, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, tome II, *1871-1954*, Paris, PUF, 1979, pp. 572-578.

10. KADDACHE Mahfoud, *Histoire du nationalisme algérien, 1919-1951*, 2 vol., Alger, SNED, 1980.

11. *Ibid.*, t. II, p. 718.

12. AINAD TABET Redouane, *Le 8 mai 1945 en Algérie*, Alger, OPU, 1985, 246 p. – *Le Mouvement du 8 mai 1945 en Algérie*, Alger, OPU-ENAP, 2e édition revue et corrigée, 1987, 318 p.

13. HARBI Mohammed, *Aux origines du FLN*, Paris, Christian Bourgois, 1975 ; *Le FLN, mirages et réalités*, Paris, Editions Jeune Afrique, 1980.

14. STORA Benjamin, *Messali Hadj, 1898-1974*, Paris, Le Sycomore, 1982 ; *Histoire de l'Algérie coloniale, 1830-1954*, Paris, La Découverte, 1991.

15. Service historique de l'Armée de Terre, Vincennes, 1990, *op. cit.*, pp. 410 et 418.

16. MEKHALED Boucif, *Chroniques d'un massacre, 8 mai 1945, Sétif, Guelma, Kerrata*, Paris, Syros, 1995, ouvrage appuyé sur sa thèse *Les Evénements du 8 mai 1945 à Sétif, Guelma et Kerrata*, thèse d'histoire, université de Paris-I, 1989, 2 vol. Un film en a été tiré par Mehdi Lallaoui et Bernard Langlois, *Les Massacres de Sétif, un certain 8 mai 1945*, Arte-Point du Jour-Mémoires vives.

17. FR-SHAT 1H 1726/2, X[e] Région militaire, état-major, 2[e] Bureau, Les troubles de mai 1945 en Algérie et l'action des forces requises pour le rétablissement de la paix intérieure, exemplaire n° 7, 82 p., cartes et croquis, 14 novembre 1946.

18. Reggui Marcel, *Les Massacres de Guelma*, préface de Jean-Pierre Peyroulou, Paris, La Découverte, 2006.

19. Gallissot René, « André Achiary », « Léon Achiary », *in* Maitron, *Dictionnaire biographique Mouvement ouvrier Mouvement social de 1940 à 1968*, t. I, Paris, Editions de l'Atelier, 2006.

20. El Kenz David (dir.), *Le Massacre, objet d'histoire*, Paris, Gallimard, coll. Folio, 2005.

21. Cf. Rey-Goldzeiguer Annie, *Aux origines de la guerre d'Algérie, 1940-1945*, Paris, La Découverte, 2002 – Reggui Marcel, *Les Massacres de Guelma, op. cit.*

22. Sofsky Wolfgang, *L'Ere de l'épouvante. Folie meurtrière, terreur, guerre*, Paris, Gallimard, trad. de l'allemand, 2002.

23. La meilleure présentation historique du Constantinois contemporain demeure Nouschi André, *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales du Constantinois de la conquête à 1919*, Paris, PUF, 1961.

24. Sartre Jean-Paul, « Le colonialisme est un système », *Les Temps modernes*, mars 1956.

25. Veyne Paul, *Comment on écrit l'histoire*, Editions du Seuil, coll. Points, 1979.

26. Cité *in* Arendt Anna, *Du mensonge à la violence*, Calmann-Lévy, 1972, rééd. Presses-Pocket, 1989, p. 110.

27. Morin Edgar, *La Rumeur d'Orléans*, Paris, Editions du Seuil, 1[re] édition 1969, éd. 1982, p. 250.

28. *Alger Républicain*, 2 novembre 1945, éditorial de Michel Rouzé.

1

أرض الوفـاق

لقد كانت البداية سيئة، فبعد غزو مدينة الجزائر في جويلية 1830 ثم وهران في أوت، انقض الفرنسيون بنفس الاندفاع على عنابة كي يصعدوا نحو قسنطينة. فكان الفشل. ولكي نفهم ذلك يكفي أن ننظر انطلاقا من مدينة الجزائر إلى العدد الكبير من القمم التي تجعل الأفق جهة الشرق قاتما وتجبر البواخر على أن تحاذي على طول 400 كيلومتر شاطئا تتخلله الصخور وينخفض في بعض الأماكن إلى مستنقعات يستحيل تقريبا الوصول إليها وترتكز من الخلف على جبال تكتنفها القمم الحادة المسننة.

هذه المنحدرات الصخرية التي تعززها مدينتان حصينتان هما بجاية وقسنطينة يكثر فيها السكان كالنمل وهم مجتمعون في قرى ودوائر من الخيام أو متقدمون في قوافل. ويعيش أغلبهم ضمن قبائل يحمل كل رجل فيها السلاح ويسدد بدقة. وحسب تقدير بيليسيي دي سانت أرنو (Pélissier de Saint-Arnaud)[1] فإن ما يقرب من نصف سكان الجزائر يعيشون في هذه القلعة الطبيعية التي يصفها أطلس المستعمرات الفرنسية بعد قرن من الزمان "بالتوحش بعينه، التوحش الأتم الذي يمكن أن يوجد في الجزائر"[2].

وهذه العوائق لم تكن مع ذلك بلا جدوى. فقد أخذ الفرنسيون الوقت الكافي لإتقان فن الاستيطان، فن الوفاق الذي يجمع بين الرعب والإغراء.

وكما سيكتب توكفيل (Tocqeville) بباريس وهو يفكر في الغزو: كان يجب كسب الرؤساء "بإسباغ النعم" و"إرهاق القبائل بالحرب"[3]. فمن أجل الاستيطان كان من الضروري الموافقة بين هاذين النقيضين.

فــن الوفاق

فتحت عنابة في 1832 وسلمت من طرف تجارها الذين انفتحت شهيتهم على أمل توسيع تجارتهم. لكن بجاية قاومت. وسقطت في 1833 بعد صراع بلا رحمة حيث "كان دفاع السكان عن كل شبر بآخر ما يملكون من طاقة"[4].

عندما كان الماريشال كلوزيل (Clauzel) يتقدم نحو الداخل سنة 1836 دخل معه (يوسف) المملوك المنضم لفرنسا، إلى كالاما المدينة الرومانية المخربة التي سميت قالمة، فضرب بالسيف سكانها واستولى على حصونها والتقى برجل أسود هو (سيدي مبارك) الذي يجلب اهتمام الناس بمعجزاته[5] ولكي يدخل معه في وفاق أهدى له مئة هكتار من الأراضي المسقية وبنى له زاوية[6] فكان هذا الاستثمار مفيدا له. ومنذئذ فإن القبائل الثائرة القادمة من الجبال تمر بجوار التحصينات وتعفي قالمة.

لكن (كلوزيل) في تقدمه فشل سنة 1836 في احتلال قسنطينة عاصمة المقاطعة وكاد انسحابه تحت هجمات الفرسان العرب أن يتحول إلى كارثة. واحتلت المدينة في السنة الموالية من طرف لامورسيير(Lamoricière) بعد حصار قاتل. ولكي لا ينسى أحد سيقام فيما بعد تمثال الغالب مجردا سيفه، في مدخل المدينة بالمكان الذي حطم فيه المدفع الحصن فاتحا ممرا للطابور الذي قضى بالحرية على المقاومة في كل زقاق ومنزل وطابق وغرفة وركن قاتلا الجميع طبقا لقاعدة إمبراطور روماني خبير في هذا الشأن: "دعهم يكرهوننا لكن عليهم أن يخشونا"[7].

في سنة 1839 بعد أن ذبح الجنرال (كلوزيل) القبائل التي تتوزع خيامها حول قطر ممتد على200 كيلومتر عابر للجبال انطلاقا من قالمة، وصل إلى خرائب "سيتيفيس" المدينة الرومانية التي سميت سطيف وقد أعجب بالقلعة والتحصينات البيزنطية. والتقى بسيدي الكبير هو المقراني، وميلا منه للوفاق أكد سلطته على أراضي القبائل[8].

إن النائب (ألكسيس دي توكفيل) قد سمع صوته. فالقبائل قد أرهقتها الغزوات. والغزوة تقنية حربية تجمع بين النهب وتدمير الممتلكات اقتبسها الجيش الفرنسي من القبائل. وأصبحت القبائل تلجأ إليها في الأقل من المرات خوفا من الانتقام واستجابة لضرورة عدم الإخلال بالتوازن في الاستمرار والمعاش. وقد اتبع الفرنسيون هذه الطريقة بانتظام[9] وقرنوا بها ذبح الأشخاص. وهذه الممارسة سبق أن لوحظت في حروب نابوليون عندما امتزج في مقاومة جيشه المدنيون والمحاربون. وهذا تمييز ليس له معنى أمام قبائل جميع رجالها مسلحون منذ المراهقة.

إن "إسباغ العمة" الموصى به للرؤساء لم يدم طويلا. فالتمرد الكبير في سنة 1871 كان مناسبة للتخلص منهم بعد أن ضموا القبائل إلى فرنسا وحكموها من أجلها بعض الوقت[10]. فالثورة التي انطلقت من شرق القطاع القسنطيني عمت المقاطعة محاذية قالمة منتشرة حتى أبواب مدينة الجزائر وكان على رأسها (المقراني) الذي أنهكته الاهانات، وقد قتل في المعركة. وأتاح القمع أخيرا تطبيق النصيحة الثالثة التي أسداها (توكفيل) : "تعويض العرب بالعرق الغازي".

إن الغزو خفض سنة 1871 القطاع القسنطيني في عدد سكان الجزائر إلى الثلث[11]. فقد تزايدت الوفيات المرتبطة بالحرب والقمع طوال أربعين سنة وقدرت بـ 800.000 قتيل. ونظرا للعنف وطول المدة لا يمكن أن تقارن

نسبة الوفيات هذه إلا بوفيات الحروب التي جرت في أمريكا الشمالية ضد الهنود. وأكثر من ذلك فإن الأرقام لا تأخذ في الحسبان غير المحاربين من ضحايا الأوبئة وضحايا القحط الذي صار مستداما بسبب الاستيلاء على 400.000 هكتار من أجود الأراضي.

ويستطيع الاستيطان الفرنسي من الآن أن يزدهر. وعلى عكس الاستيطان لا ساكسوني فإنه يخشى الفراغ. فهو يخرب ويرهبص لكنه لا يبيد، ومنذ 1845 حكم على جنود بالأشغال الشاقة بسبب اغتيالات خسيسة، فلم يكن من النادر رؤيتهم في الطرقات مسلحين بخناجر متربصين بالمارة العرب. في سنة 1856 أثارت إحدى القضايا ضجة كبرى، فقد حكم بالإعدام على النقيب (دوانو) الذي كان يغتال حسب رغبته[12].

ومع أن الجزائريين أجبرهم الجوع منذ 1850 على التوافد على المستوطنات الفرنسية للعمل بها[13] فإن هذه الأخيرة في حاجة للقوة العاملة فاستقدمت الفقراء من كل السواحل المسيحية للبحر الأبيض المتوسط : أسبانا وايطاليين ومن منطقة سيفان والكورس ومن منطقة بروفانس على الخصوص وكذلك المالطيين. إن هؤلاء الأشخاص في نظر السلطات يشبهون الجبليين من القبائل وأما الكورس فليسوا سوى حرامية[14].

ولتثبيتهم تنازلت لهم فرنسا بسعر منخفض على الأربعمائة ألف هكتار المحجوزة وشيدت لهم المدن والقرى والموانئ وشقت الطرق وجلبت لهم الجندرمة والمدرسين. ولم تنجز شيئا بهذه العجلة في أي مكان آخر. وخلال عدة عشريات علمتهم كيف ينصرفون عن اللغة الكورسيكية والأسبانية والمالطية والصقلية التي استمرت آثارها فيهم. وقد جذبتهم إليها وتم التعلم بسرعة وهو تعلم تركز في المدن وما زاد في سرعته هو شعور الأوروبيين بأنهم يشكلون عددا قليلا.

في سنة 1906 كان كل واحد منهم في مواجهة تسعة جزائريين حوالي قالمة وثلاثة وعشرين حوالي سطيف وثلاثين حوالي قسنطينة وستة وثلاثين حوالي بجاية. ومع توالي السنين ازدادت النسبة. ففي سنة 1936 كان كل واحد منهم في مواجهة واحد وأربعين حوالي بجاية. وداخل الجبال كانوا في هذا التاريخ أقل من 10.000 كيلومتر مربع تربط بينهم طرق قليلة رديئة يعيشون بين 700.000 جزائري[15]. وتفسر هذه النسب أن الوفاق مع الجزائريين ضروري ومهم في سطيف وقالمة وهما قلعتان جديدتان تراقبان مع بجاية وقسنطينة الجبال. وكان الوفاق يتجلى في كل واحدة من هذه المدن حسب طريقتها.

سطيف وقالمة

إن سطيف المتصلبة كالحارس تنتصب في مواجهة الجبال فوق السهول العليا الداخلية التي أصبحت أرضا لزراعة القمح[16] وفي ملتقى طرق الجزائر- قسنطينة والبحر والصحراء. وهي كسوق كبير للحبوب فخورة نوكها المزدهرة ومخازنها الضخمة المشيدة بالأسمنت. وتتبسط قالمة بين جبلين ويحيط بها الاخضرار فتحرس من الشمال الشرقي المدخل إلى السهول الساحلية الدافئة المواجهة للجبال التي يعاني العرب فيها من الجوع. وتفتخر المدينة بمسرحها الروماني ذي الأعمدة المصنوعة من الصخر الأحمر. أنجز تخطيط المدينة الجيش مثل سطيف لكن بناياتها لها طابق أقل من بنايات سطيف وأهم ما يكوّن الحي العسكري هو المستشفى.

وحصل الأوربيون حوالي سطيف كما في قالمة على الأراضي بأسعار زهيدة أو "كهدايا" مفروضة على القبائل عن طريق نزع الملكية أو الحجز. وقد طبق الجنرال (بيدو) في نواحي قالمة مبدأ "تحديد الأراضي" وبمقتضاه تعتبر أراضي القبيلة شاسعة بالنسبة إليها. وهذا ما سمح بإنشاء ثلاث قرى

استيطانية سميت هليوبوليس وميليسيمو وPetit[17] وهو ما يفسر مع الثروة المائية للمدينة نمو مستوطنة فلاحية صغيرة قائمة على زراعة الخضراوات. وأما حوالي سطيف فإن زراعة الحبوب وجفاف المناخ شجع على التمركز الزراعي[18].

إن الطابع القومي لكل مدينة يقوم على توزيع الثروة الاستعمارية أكثر من قيامه على البنية العقارية. وتتقاسم السلطة في سطيف أرستقراطية متباهية وشرسة مدعمة ببضع عشرات من المعمرين الكبار. وأما في قالمة فإنها بين أيدي آل لافي وهم معمرون كبار بدأوا كبارا.

عندما نزل مارك فرانسوا لافي(Marc-François Lavie) في عنابة سنة 1934 كان قد جاء من الألزاس التي مثل أبوه سنة 1789 بورجوازيتها في الجمعية[19] (*). وزيادة عن العتاد الفلاحي الذي أنزله والمستخدمين المرافقين له كان يحمل في جيبه رسالة من وزير الحرب إلى الجنرال الألزاسي الذي يتولى القيادة في القطاع القسنطيني. وقد ربط ثروته بثروة الجيش فكان يتقدم معه. ولما كان هذا الأخير في حاجة إلى الخبز بنى له طواحين على قدر تلك الحاجة وحصل على مراعي لتوفير الأعلاف لخيله. وعند موته كانت أملاكه كبيرة.

وتضاعفت الأملاك على نحو معتبر بفضل ابنه بيار(Pierre) رئيس المحكمة التجارية بقسنطينة الذي علم في 1868 أن (المقراني) في سطيف مثقل بالديون من إطعام فلاحيه. وخلال ثلاث سنوات اشترى أخو زوجته الديون. وكان أن انهارت إمبراطورية نابليون الثالث وأعلنت الجمهورية وانتخب أخو الزوجة نائبا وقتل (المقراني) في تمرد 1871، فعين (بيار) حارسا قضائيا على الممتلكات الضخمة لمدينه. إن القانون يمنع ذلك لكن لا أحد يعترض. واستوفى (بيار) حقه من رأس المال والفوائد وما فوق ذلك بكثير[20].

(*) جمعية الهيئات الثلاث Etats Généraux : يستدعيها ملك فرنسا لمعالجة القضايا الهامة المتعلقة بالدولة. تتكون من ممثلين عن جميع المقاطعات وتضم: رجال الدين - النبلاء- والهيئة الثالثة من السكان الذين لا ينتمون لهؤلاء ولا لهؤلاء. أول جمعية انعقدت في باريس سنة 1347 والأخيرة في فرساي سنة 1789 (المترجم).

إن آل (لافي) يتحلّون باليقظة والكتمان، فهم يشاركون في مجالس الإدارة لكن قلما يتكلمون. وكانوا يحلّون مقاعد في المندوبيات العالية التي كانت بمثابة هيئة مصغرة يسير منها كبار الملاك ميزانية المستعمرة لكن كان يتكلم في مكانهم رجلا الأعمال في عنابة مانك (Munck) وسيردا(Serda). ويتجنب آل (لافي) الفضائح التي يغامر غيرهم بالوقوع فيها. ولما تتحرك العدالة ضد هؤلاء لا يحدث أبدا أن يذكر اسم من آل (لافي).

تمتد أملاكهم على كامل القطاع القسنطيني لكنهم يفضلون اثنين منها. ففي الحروش القرية الكبيرة الموجودة خلف سكيكدة تقع ملكيتهم المخصصة للنزهة[21] ويتيمون غالبا في ميليسيمو(Millesimo) بضواحي قالمة. إن رئيس البلدية محسوب عليهم، وليس لأحد هنا كما في الحروش سواء كان أوربيا أو جزائريا أي حظ في الإثراء أو الفوز في الانتخابات بدون موافقتهم.

يشجع آل (لافي) الوفاق إلى حد أنهم أطلقوا اسمه على الاتفاق السياسي الذي بادروا به في 1906 مع عضو مجلس الشيوخ أوبري(Aubry) الرئيس السابق لبلدية سطيف، كما اقترحوه على كبار الأعيان السياسيين لعمالة قسنطينة. فلماذا تخاض المعارك عندما تمنح الجمهورية للمنتخبين هذا المقدار من المال لتسييره ؟ وتّم التوقيع على الاتفاق، وصدر إعلان يخبر القطاع القسنطيني بأن جميع ممثليه انضموا إلى حزب واحد. إن الناخب الفرنسي يخسر ديمقراطيا ويستفيد أمنيا. وهكذا فإن الوفاق الذي يقسم مناطق النفوذ بحسب مصالح المعمرين من شأنه أن يكون ضمانا لنظامهم.

ويكون أيضا ضمانا للنظام العرقي لأنه يمتد إلى الحلفاء الجزائريين الذين اختارهم الفرنسيون بعد أن تخلصوا من القادة. وآل (لافي) لهم في قالمة الباشاغا دحال (Dahel) الذي كوّن ثروة بعد الاستيلاء على أراضي

القبائل، وسعوا إلى انتخابه سنة 1919 مستشارا عاما وشجعوا أخاه ليكون منتخبا في المندوبية المالية. ويعني ذلك تقديمه على آل (بن يعقوب) الذين سلموا عنابة لفرنسا سنة 1832 وصارت تربطهم معاملات تجارية (بمانك) و(سيردا). لكن السلطة في مدينة الجزائر قامت بدور الحكم وجعلت الفائز في الانتخابات واحدا من آل يعقوب.

إن التاريخ السياسي للقطاع القسنطيني في هذه السنوات يكتنفه السلم، فالنائب طومسون(Thomson) يمثل العمالة في باريس وتوفي فيها بعد أن أعيد انتخابه 13 مرة[22]. إن الاستيطان في القطاع القسنطيني يعد ريعا رائقا والهاجس الوحيد يمكن أن يأتي من الجبال، لكن الاستيطان يسود هنا أيضا سيادة ثابتة.

في الجبال

وفي الجبال يمثل التماسك بين القبائل أكبر خطر بل أشد منه في السهول. وقد كتب سنة 1836 النقيب (آشيل دي سانت أرنو) الذي أصبح ماريشالا[23] : "هي مقاومة تثير الإعجاب - رجال كان لا بد من قتلهم مرتين". ويصل عدد سكان الجبال إلى 150 ساكنا في الكيلومتر المربع، وهو توزيع صار ممكنا بواسطة تسيير دائم لمواردهم ورقابة مستمرة عليهم. ولبلوغ ذلك أحرق الجيش الأراضي والقرى كما طالب المعمرون بتعميم سياسة تحديد مواطن القبائل مثل أمريكا.

ووجد حل في سنة 1863 هو أخف الحلول اللاإنسانية. وأصبح في إمكان أي عائلة الخروج من أراضي العرش التي كانت تمارس فيها الزراعة، وصار بعض تلك العائلات من الأثرياء فارتبطوا بفرنسا، وهذا ما أدى إلى تفكك القبائل، تفاقم التفكك بمجاعة 1867-1868 التي خلفت 20.000 من الموتى وكذلك بالقمع الذي أعقب ثورة 1871[24].

وكان الأوربيون في الجبال وهم قلة يستخدمون في فلاحة الأرض الملاك القدامى للأراضي التي استولوا عليها. وكان يضمن الرقابة على السكان القيّاد والباشاغوات الذين كوّنوا أملاكا واسعة. ولما كانوا يضمنون عمل الشرطة وتحصيل الضرائب وتجنيد الشبان فقد سادوا على دواويرهم، وهي دوائر إدارية تتكون من القرى والمشاتي، عبارة عن مداشر مبنية في شكل دائرة خلف سياج من الأغصان.

ولنأخذ مثال القيّاد (caïd)(*) بوعلام. كان بلا ثروة عندما عين قبل سنة 1914 بمرتب مقداره 50 فرنكا شهريا بينما تصل مصاريفه إلى الضعف. في 1918 أصبح مليونيرا، وصار رئيس بلدية فرنسي لقرية كبيرة صنيعته. وقد يكون هو الذي أمر سنة 1925 بالاشتراك مع قتلة مأجورين باغتيال القايد السابق له. وفي 1940 أصبح القايد (بوعلام) آغا وبلغت أمواله المنقولة في 1936 ستة ملايين فرنك مودعة في أربع بنوك مختلفة. وكان ابنه يسيّر صندوقا للقرض الفلاحي في القبائل الكبرى ويقتطع 10 ٪ من القروض التي تمنحها هذه المؤسسة.

وكان التحقيق الذي طلبته إدارة الشؤون الأهلية في 1940 في غاية الدقة، فتم فحص الحسابات البنكية الأربعة لكن ذلك لم يمنع من تعيين (بوعلام) آغا[25].

إن "النعمة" التي يمنحها لنفسه أحد القيّاد تعتبر من مستلزمات الوظيفة، وهو مجبر على ذلك بسبب مرتبه كموظف[26]. وهو مرتب تقدره إدارة الشؤون الأهلية لكي لا يسمح له بالعيش والوفاء بمصاريفه (ومنها الإنفاق على فرسانه، والضيافة التي يقدمها لكل موظف أو أحد الأعيان الفرنسيين عند تنقلهم، الخ).

(*) caïd : موظف من أفراد الشعب الجزائري توظفه فرنسا الاستعمارية للعمل لصالح الشرطة ليجلب الأخبار والمعلومات ويحصّل الضرائب داخل الدوّار (شبه قرية) لفائدة مديرية الشؤون الإسلامية، يأخذ أجرته جزئيا ممن هم تحت سلطته (المراجع).

وكان عليه أن يستكمل ما يلزم لتلك المصاريف دون أن يثقل على محكوميه ولا على إدارة الشؤون الأهلية وأن يرضي أولئك وهؤلاء. وهكذا تم تقييم القايد (بوعلام) بأنه توصل إلى ذلك على نحو مفرط.

كان القايد في زمن الأتراك يلتزم الحذر لأن رجال القبائل كانوا مسلحين، أما الآن فإن المتصرف الإداري هو وحده الذي يستطيع أن يحدّ من جشعه. وتحرص إدارة الشؤون الأهلية على أن يكون هذا الأخير نزيها مقابل منحه سلطة تكاد تكون مطلقة، فعندما يظهر المتصرف الإداري فوق حصانه مرفوقا بالقايد وفرسانه يقف جميع الرجال ويؤدون التحية العسكرية، ونسيان التحية يكون ثمنه السجن في الحال. إن المتصرف الإداري هو القانون والقاضي والمنفذ في بلديته المختلطة التي يصل اتساعها إلى اتساع دائرة إدارية في فرنسا.

أصبح الناس في الجبال فقراء جدا، ومصادر رزقهم هي القطعان والأشجار المثمرة وحدائق الخضار المخصصة للاستهلاك العائلي وحقول الحبوب، هذه الجبال الواقعة بين البحر والصحراء تكثر في أراضيها المنحدرات المتنوعة الاتجاهات والمرتفعات المعرضة لأمطار غير منتظمة ولهبوب الرياح، سكانها من القبائل يضمون أراضيهم بعضها لبعض من أجل تحقيق اعتماد متبادل في حالة الخسارة أو الربح. والآن فإن عائلات تموت جوعا وأخرى حققت الثراء.

إن عدد السكان انخفض، وهو أشد انخفاضا في الأرض الزراعية عندما يقتطع المالك العربي أو الفرنسي حصته، فاضطر كثير من الرجال رجوعا إلى عادة قديمة قدم قرطاجنة وروما إلى أن يجعلوا من أنفسهم جنودا للفرنسيين[27]، ونزل بعضهم الآخر مع عائلتهم إلى السهول لإيجار سواعدهم. وتكوّن مع المعمرين تعايش غريب وعائلي له فضاءاته وحدوده التي يعيّنها نظام الحياة الفرنسية.

الفضاءات والحدود

لما كانت الجزائر كامتداد للجمهورية مأهولة بأغلبية من الجزائريين فإن النظام الفرنسي يميز بين مبادئ الجمهورية والضرورة الاستعمارية. وإذا كانت الجمهورية ترفض أن تأخذ "العرق" بعين الاعتبارعند وضع قوانينها، فإن توسعها الاستعماري يمنعها من السماح للجزائري الذي يمثل الأغلبية العددية بأن يندرج ضمن المتمتعين بحقوق الإنسان[28]. إن الجمهورية تجعل منه بقوة القانون أهليا(indigène) أي منتميا إلى فئة وسيطة ودنيا في وقت واحد تحتل مكانا بين الفرنسي والأجنبي، وتخصه بالاندراج تحت قانون إسلامي حتى وان تحول إلى اعتناق ديانة أخرى [29]، وتخضعه إلى مجموع من الأحكام الخاصة هي قانون الأهالي.

يمثل هذا القانون مجموع نصوص تحدّد نظاما جزائيا استثنائيا تطبيقا لقانون مصوّت عليه في 1881 بصفة مؤقتة لمدة 7 سنوات. ويتضمن 41 بندا تحدد أفعالا خاصة يعاقب عليها مثل الاجتماع أو المبيت خارج الدوار بدون رخصة، ورفض تقديم المساعدة المجانية لموظف. وهي أفعال يترتب عليها الغرامة وعمل السخرة أو السجن من طرف المتصرف الإداري أو قاضي الصلح. وخلال النقاش لتمديد القانون الذي جرى في 1888 صرّخ عضو مجلس الشيوخ العجوز فكتور شونشر(Victor Schoelcher): "إنه نظام العبودية"[30]. ومع ذلك فإن قانون الأهالي كانت له فضيلة تتمثل في الحد من نظام التعسف الذي كان سائدا قبله وردّ العنف العرقي إلى مستوى يتوافق مع ضرورات الحياة اليومية.

إن العنف العرقي يتجاوز العلاقات كما تبينه روايات ستيفان شازراي(Stéphane Chaseray) المطبوعة في قسنطينة. إن قصصه هي حكايات القرى التي عمل فيها مدرسا في نهاية القرن التاسع عشر. فالناس فيها يتعارفون ويحتكون ببعضهم رغم الحواجز المحرمة للاختلاط.

فالجميع يعرفون استعمال الأعشاب الطبية، والنساء الحريصات على الحيطة يعرفن أين تنبت الفيشيطة ويأتي عرب للبوح للراهب(*) بأسرار القبيلة. وتتم ممارسة ما تسميه نساء المعمرين فيما بينهن "الزواج الإفريقي" وهو زواج يعقده معمر مع فتيات من وسط الأهالي ويكون الابن فرنسيا. ويشتغل الصبي في الأرض وإذا كانت بنتا تعمل في المدينة.

غير أن قانون المعمرين لايلين. إنه قانون عالم "تسيطر الشدة فيه على المعمر وهذا الخوف من ضربة عصا فجائية تجعل طبعه قاتما"(31). وعندما يحدث ما لا تحمد عقباه فإن حارس الغابات يطبق على العرب المسؤولية الجماعية، فيشاهد وهو يعبر القرية جارًا فلاحين اثنين بالحبل في عنقهما موثقي اليدين. فباسم القانون يدفعان الثمن في مكان الجار الذي استطاع الإفلات(32). إن المسافات وسلم المراتب بين الأعراق إنما هي جهاز دفاع في صورة موانع داخلية. إن لفضاءات التسامح حدودا يطبعها العنف وفيما وراء ذلك ينفتح مجال الفوضى.

ولابد من التزام الحذر: "فالأمر يبدأ بالمزاح وينتهي بضربة بوسعادي" كما ينبه إلى ذلك (ستيفان شازراي) الذي يدعم كلامه متحدثا كواعظ أخلاقي، عن قصة الفرنسية الجميلة. هذه الأرملة القوية البدن المتينة البينة الميالة للغضب اشترت مزرعة بلا وراث، وكانت تستيقظ مع الفجر، وتتكلم العربية كما في الجبال وتقرض بالربا، وتضرب عمالها بالعصا كما يفعل جيرانها الملاك الجزائريون. غير أنها كانت مغرمة بالرجال الشباب. وفي أحد الأيام ودون أن تقع سرقة شيء وجدت على سريرها وقد غرز في صدرها بوسعادي(33).

(*) هذه عبارة غامضة وهي من جنس الطقوس الدينية. ومن الواضح أن الكاتب استقاها من القصص والخيال لا من الموجودات الحقيقيةالثابتة. وكل هذه العبارات الكثيرة في الكتاب يعسر أن تندرج ضمن الفرضيات العاملة التي التزم بها طبقا للمنهج المصرح به.. ولعله أراد بها الترويج على القارئ (المترجم).

يتحكم الأصل العرقي في النظام الفرنسي. ففي أعلاه يوجد الفرنسي القادم من فرنسا الذي يعيش بقسنطينة في حي سان جان أو بسكيكدة وعنابة في الكورنيش. وفي مرتبة أدنى منه يوجد الفرنسي المعمر الذي يميزه اسمه عن الفرنسيين الأدنى منه الحاملين لأسماء ايطالية واسبانية ومالطية، ويأتي بعد ذلك اليهودي الأهلي في المرتبة التي أرادتها فرنسا. وفي الأسفل يوجد عرب المدن والأحياء الذين سوف يصبح البعض منهم في يوم ما فرنسيين ثم عرب الجبال الذين لن يصبحوا أبدا فرنسيين. وفي أسفل درجة يوجد سود الواحات الباسمين لأن جلدهم السميك يقاوم حامض الاحتقار.

هذا الترتيب الهرمي جاء على صورة النظام السياسي الذي حدد تأسيس المستعمرة. وتأتي رؤوس الأموال والسلع من فرنسا التي تعيش معها الجزائر في اتحاد جمركي وكانت زبونها الأول سنة 1939 كما تأتي منها الإدارة العليا مع استثناء ضئيل[34]. وكان التمثيل البرلماني في الجزائر مضمونا حتى سنة 1939 أيضا يوظف في أغلبية من المترويول، وكان الحرص على المحافظة على مستواه بالقياس إلى النموذج الفرنسي ثابتا. وهو حرص يتضح في التمسك باللهجة. ففي الثانويات يلقي المعلمون الدروس "بفرنسية السينما والمسرح" وفي جامعة الجزائر يعلم معربون مشاهير مثل (ليفي بروفانسال) اللغة العربية الأدبية بلهجة فرنسية قوية[35]. ويوجد نفس الحرص على التفاوت في المناصب. ففي كل منصب عمل يشغله على السواء جزائري أو فرنسي يكون المرتب الذي يبدأ به هذا الأخير أعلى من مرتب الجزائري الأكبر سنا. وفي الإدارات والمصالح العامة والخاصة لا يوضع الجزائري أبدا خلف الشباك طبقا لمبدأ مفاده أن لا يظل الجزائري جالسا جاعلا الفرنسي يبقى واقفا في الانتظار.

في كل لحظة وفي كل مكان بالمستعمرة يذكّر الطابع العرقي للحياة اليومية المستعمر أن عالمية حقوق الإنسان لا تعنيه. إن الاستعمار يتسرب

بعمق إلى السلوكات والعقول أكثر من كونه نظاما اجتماعيا اقتصاديا، يتسرب على الدوام لينتج العنف والاحتقار والتجبر[36].

وفضلا عن ذلك فإن هذه العرقية اسمنت قوي للتماسك بين الأوروبيين الذين غالبا ما فرّق بينهم التاريخ القريب. فبالنسبة للأسبان ظل الحصار الثاني لسرقسطة الذي أسفر عن 60.000 قتيل في 1808- 1809 من مآثر حربهم العظيمة من أجل الاستقلال التي خاضوها ضد جنود نابليون[37]. كما أن عيشهم في مجتمع لائكي يقبل الطلاق أصعب عليهم منه على الايطاليين خصوصا أن الهجرة القادمة من اسبانيا أغلبها من النساء. لكن هذه الصعوبات لا تزن كثيرا مقابل امتيازات انضمامهم إلى الفرنسيين على الجهة الأفضل من الحدود الاستعمارية.

الحدود الاستعمارية بتقسيمها عالم المستعمرة إلى أوروبيين ومسلمين إنما أدامت ما حسنه السيف عند الغزو الذي فصل بين الغالبين والمغلوبين. فالمجتمع الاستعماري هو غزو دائم، والزمن الفاصل الذي فرضه الغالب إنما هو هدنة مسلحة متوالية. وفي هذه الشروط من عدم الاستقرار القديم العهد الذي لا يتميز فيه الماضي عن الحاضر يكون من غير الممكن قيام عنصرية أو ظهور أبارتايد كنظام معلن. العنصرية الوحيدة الموجودة تقع على أقلية صغيرة من الأهالي ذوي الديانة اليهودية. إن مكانة اليهودي الأهلي كانت تطرح مشكلة. فهو من أصل مغاربي ولا يعد بالنسبة لأوروبيي الجزائر سوى الوجه العبري للأهلي[38]. ويعبر عن ذلك منظر الشارع في قسنطينة. ففي وسط هذا الحشد الذي يتكلم العربية أو البربرية ولا ينفتح له يستحيل عليه أن يميز اليهودي سنة 1871 بواسطة مرسوم كريميو من يهود الجزائر مواطنين فرنسيين.

وتقبل اليهود عرض الجمهورية في الحال فأصبحوا بسرعة محامين وأطباء وموظفين. وبالنسبة لكثيرين من أوربيي القطاع القسنطيني الذين لم

يتوصلوا إلى التمييز بين يهودي وفرنسي فإن هذا الانحراف عن النظام العرقي يعدّ تخريبا. وفي سنة 1898 انتخب المعادون للسامية في عمالة قسنطينة اميل مورينو(Emile Morinaud) نائبا فكان أحد النواب الأربعة "المعادين لليهود" الذين بعثهم أوروبيو الجزائر إلى البرلمان.

لكن إذا كانت الفتن قد انفجرت في قسنطينة وسطيف وسال قليل من الدم بينما حدثت اغتيالات في الجزائر ووهران فإن أعداء السامية ظلوا حذرين في عمالة يرفض الجزائريون فيها غالبا أن يتبعوا الأوربيين وظلوا قريبين من اليهود[39] فالفوضى يمكن أن تسفر عن نتائج تسوؤهم. ولم يجن محترفو معاداة السامية شيئا بخلاف القطاع الوهراني حيث لم يتردد الدكتور مول (Molle) النائب ورئيس بلدية وهران إلى غاية 1931 في أن يرفع الصليب المعقوف في عنوان جريدته اليومية "Le Petit Oranais".

غير أن نموذج الجمهورية الاندماجي مازال يقاوم. ومع تلونه بصبغة قوية من الاحتقار المتتابع قد ضمن فرنسة سريعة للأسبان والايطاليين والمالطيين. إنه يقوم بلا شك على إقصاء الجزائريين لكن هذا الإقصاء لم يطبق إلا ليكون نوعا من التطهير الممتد كما يشهد على ذلك الطابع المؤقت لقانون الأهالي الذي كان يمدد مرة بعد أخرى لهذا الغرض.

كانت الحرب الكبرى منحة صادقت كما يبدو على نموذج الاندماج. فبينما ظلت مزارع المعمرين تحت حراسة الأوربيات كانت فيالق المجنّدين الرماة الجزائريين، حيث يختلط الأوروبيّون واليهود والجزائريون لشمال قسنطينة، تنهي القتال ضمن الوحدات الأكثر استحقاقا لأوسمة الحرب في الجيش الفرنسي كله. لكن بعد الخروج من الخنادق التحق كل واحد بدواره وبحيّه في المدينة. فلكل واحد "مدينته" في قسنطينة، "المدينة العربية" في الأسفل و"المدينة الفرنسية" في أعلى الوسط و"المدينة اليهودية" في الأعلى.

انفجرت في وضح النهار سنة 1933 معاداة السامية التي كانت تختمر تحت الأرض. ففي شهر ماي خرج شبان يهود من منافسة رياضية وجابوا شوارع قسنطينة صارخين: "تحيا الحرب! يسقط هتلر! تسقط ألمانيا!" [40]. فاستغل تصرفهم الأخرق بسرعة من طرف المعادين للسامية في وقت كانت فيه رابطة صليب الحرب وهي حركة لقدماء المحاربين تعمل على توسيع تمثيلها في العمالة باستعمال معاداة السامية بلا تحفظ [41] فظهرت على الجدران كتابات " يحيا هتلر! يسقط اليهود!"

في صيف 1933 أضافت الأزمة العالمية فوضاها وانهارت أسعار المنتوجات الفلاحية في الجزائر. وكما في بقية العالم مات الناس جوعا بالقرب من ثروة يستحيل بيعها. لكن لا نظام آخر يسود في القطاع القسنطيني غير النظام الفرنسي. وبلغت التوترات أقصاها كما نشهد ذلك عندما دخلت الفوضى قسنطينة في صيف 1934.

بوقروم(*) قسنطينة

في حدود الساعة 22سا 30د من يوم 3 أوت 1934 عاد عريف يهودي إلى بيته بقسنطينة. وسلك عند وصوله إليه ممرا في الطابق الأول من بناية قديمة تضم الجامع الأخضر الذي يلقي فيه (الشيخ ابن باديس) مواعظه. وتوجد في الممر نوافذ تطلّ على الميضاء الموجودة أسفلها وكانت ألواحها الداخلية مفتوحة بسبب الحرارة. كان العريف مخمورا وشتم بالعربية المؤمنين الذين ردوا عليه بالشتم. فانتشرت في الحي العربي شائعة تقول أن اليهودي بال في اتجاه المؤمنين[42].

(*) بوقروم POGROM حركة معادية للسامية تنظمها السلطات غالبا تتميز بالنهب والقتل. أصل الكلمة روسي. (من قواميس الفرنسية) (المترجم).

اجتمع في أقل من ربع ساعة آلاف الجزائريين وهجموا بالحجارة على الحي اليهودي العتيق المجاور. ردّ اليهود من النوافذ بإطلاق النار من المسدسات فقتلوا واحدا وجرحوا 15 من المهاجمين. كان الحادث دمويا لكنه يبقى ضئيلا في مدينة تعيش حالة اختلاط بين الديانات وتعرف حوادث كثيرة غيرها.

وفي 5 أوت تحوّل الحادث إلى مأساة عرقية عندها انتشرت شائعات رهيبة تقول أن اليهود هجموا بالمسدسات على تجار الخضار العرب، وقتلوا الدكتور (بن جلول) أحد الأعيان صاحب الشعبية الواسعة. فانتقل حشد من الجزائريين إلى الحي اليهودي فحرقوا وقتلوا بينما ظل الرماة و"الزواف"(*) منكسين سلاحهم. وفهم الحشد أن البنادق بلا ذخيرة[43]. وبعد أكثر من ساعة عندما تقدمت الوحدات وقد وزعت عليها الخراطيش فإن مجرد تحركها أعاد الهدوء. وخلّف الشغب 25 قتيلا يهوديا و3 قتلى جزائريين وحوالي 1800 منكوب[44].

إن مسؤولية السلطات كبيرة. ذلك أن رئيس بلدية قسنطينة (مورينو) وعميل العمالة والحاكم العام لن يحضروا جنازات الضحايا، وتلقى الجيش أمرا من دار العمالة بعدم إطلاق النار. إن لجنة التحقيق التي عينها الحاكم العام ستلح على تخوف السلطات من انتقال الأحداث إلى الأحياء الأوربية. وقد نقل الجنرال إلى ضباطه قوله: "دعوهم ينهبون". وكان يكفيه تحريك رماته لتشتيت الحشد. فالذي يسكت وهو يملك القوة فقد وافق. وبعض الضباط بدرت موافقتهم في ابتسامة الرضا على صياح المشاركين في الفتنة "تحيا فرنسا ! ".

ألصق المشاغبون في مدخل جسر سيدي راشد لافتة كبيرة مثلثة الألوان أثبتوا عليها شريطا كتب عليه بالعربية والفرنسية "تحيا فرنسا ! "[45].

(*) جيش من المشاة أنشأته فرنسا في الجزائر سنة 1831 (المترجم).

ومن أجل الهجوم والدفاع أطلق اليهود النار من مسدسات هي عبارة عن أسلحة صغيرة خبيثة ميسورة الثمن قليلا ما تقتل لكنها تحدث جروحا سطحية مشهودة، شراؤها سهل وحملها حر. وسنرى خلال إضرابات 1936 رجال كنيسة يشترون هذا السلاح في قسنطينة[46]، والشرط الوحيد أن يكون الشاري فرنسيا ويمنع بيعها وشراؤها على الجزائريين ويعاقب بشدة على الغش.

وخلال الأحداث وصف الملاحظون الغضب الذي أحدثه استعمال هذه الأسلحة في أوساط الجزائريين كاستيلاء على حق من حقوق الفرنسيين لا يستحقه اليهود استعمل لإراقة الدماء. كما اندهش الملاحظون من طابع النهب، فكان الجزائريون ينهبون ويدمرون ويمزقون ويحطمون لكن قلما كانوا يسرقون. وقد مزقت في أغلب الحالات الأوراق النقدية التي أخذت من الأدراج ورميت في الشارع تحت المطر.

كانت الحصيلة المعنوية كارثية فسكان قسنطينة الأوربيون تفرجوا على الاضطراب دون تحريك ساكن أو بالموافقة الضمنية عليه[47]. وغادرت عائلات يهودية المدينة لتستقر في مدينة الجزائر وحتى في باريس. واعتبر الجزائريون المستاءون من القمع، من جانبهم أن المشاغبين ضحايا خدعهم الفرنسيون لحساب اليهود. وفي الجزائر كلها نشأت لجان دعم من أجل الدفاع في العدالة عن الذين أوقفوا ومساعدة عائلاتهم.

أمام هذه الموجة المعادية للسامية التي هزت الجزائر الأوربية والمسلمة فإن الناحية(*) الجزائرية الصغيرة للحزب الشيوعي هي وحدها التي ظلت متفائلة[48]. فنددت بمؤامرة الإدارة كي لا تصدم المعادين للسامية رأسا، واتخذت موقف الدفاع عن المشاركين في الأحداث مبرزة أن "أساس الحركة

(*) ناحية طبقا للتقسيم الإداري للحزب وهي صغيرة عدديا وإن كانت واسعة جغرافيا كما سيوضحه السياق (المترجم).

ثوري" وأمرت حوالي الخمسين مناضلا الذين تتوفر عليهم في القطاع القسنطيني ومن بينهم22 يهوديا و3 جزائريين أن ينتقلوا إلى الهجوم المضاد وينظموا كافة "المستغلين" مهما كان أصلهم[49].

وأثار بوفروم قسنطينة في وزارة الداخلية بباريس كما في الحكومة العامة بالجزائر قلقا حادا. وأبرزت لجنة التحقيق التي أرسلها إلى قسنطينة الحاكم كارد (Carde) مسؤولية السلطات المحلية لكنها رفضت أن توضح الطريقة التي استطاع بها فرنسيون أن يدفعوا بالجزائريين إلى المجزرة.

وفضلت توجيه التهمة إلى "معاداة أهلية للسامية". وهذا تخوف استعماري قديم ومشروع جدا في وقت كانت فيه رابطه صليب الحرب التي تجند في القطاع القسنطيني واضعة ثقتها في معاداة السامية وتعلن أن 10% من منخرطيها جزائريون[50]. وتجنبت اللجنة أن تشرك في الدعوى منظمة متواجدة بقوة في الإدارة، يحترمها الجيش وتدعمها الكنيسة. واستطاعت أن تلاحظ أن المشاركين في الأحداث خلافا لمنازعة النظام المقام من طرف فرنسا طالبوا به بوضوح.

إن اضطراب مديرية الشؤون الأهلية في الحكومة العامة كان كبيرا فلم تتوقع ما حدث. لذا زودت نفسها في ديسمبر 1934 بمصلحتها الخاصة بها وهي مركز الإعلام والدراسات "CIE" هذا المركز الذي يديره ضباط يتكلمون العربية والبربرية ويعمل بالاتصال مع الأوساط الجامعية ويوظف من بين الموظفين السامين والمتصرفين الإداريين والمنتخبين، كانت له أولوية في عمله هي دراسة الشائعات. وأصبح بسرعة أفضل مكتب للاستعلامات لم يسبق لفرنسا أن ملكت مثله في شمال افريقيا[51].

وبينما كان يستعد للبداية في العمل في 2 فيفري 1935 وقعت مشاجرة تسبب فيها رماة جزائريون أصابت سطيف إصابة مؤلمة وأكدت أن التوترات

العرقية مازالت حية. حدثت المشاجرة في مقهى وأدت إلى تدخل رجال الشرطة وهم أوربيون ظنهم الرماة يهودا في الشوارع صارخين: "الموت لليهود ! يحيا هتلر!" ونهبوا عدة مغازات اسرائلية.

ولم يكن أوغسطين بيرك(Augustin Berque) مراقب البلديات المختلطة يجهل أن الوضع خطير جدا في سطيف حيث لم يتردد المعمرون المنتمون إلى رابطة صليب الحرب في تجنيد عمالهم الزارعين واختراق المدينة في صف متراص وهم يؤدون التحية على الطريقة الفاشية. وبصفته إداريا لبلديات مختلطة منذ 25 سنة كانت له طريقة عمل قائمة على التجربة، طريقة رجل عارف للشؤون الإسلامية ترفض الحلول العنيفة[52].

كان يعلم إمام هذه مواجهة الأزمة السياسية التي وصلت الجزائر من أوربا أن القياد والآغاوات والباشاغاوات الذين تحت تصرفه لا يستطيعون إلا تقديم مساعدة ضئيلة. فقد استنفد وقتهم ولابد له من الاعتماد على الجيل الجديد الذي يتهيأ لاحتلال مكان له.

الرجال الجدد

هم أبناء القياد وقضاة المحكمة الشرعية والمترجمين القضائيين والمدرسيين، هم الأبناء الذين ثمنوا الرأسمال العائلي ومنح الإدارة لكي يصبحوا أطباء وصيادلة أو جراحي أسنان[53]. وهم منتوج المدرسة الفرنسية. بدأوا يدخلون السياسة كأنصار للشرعية مثل (فرحات عباس) الصيدلي الشاب المقيم في سطيف الذي يقدره (أوغسطين بيرك) أو الدكتور(بن جلول) أستاذه وطبيب بقسنطينة صعب المراس. إن الدكتور (بن جلول) قصير ميال للغضب له شخصية قوية، من عائلة لها صلة قرابة بقدامى بايات قسنطينة تزوج ابنه عائلة (بن شيكو) التي أسست ثروتها في

مجال التبغ. وظهرت براعته كمستشار عام في تحويل فدرالية المنتخبين الجزائريين بالعمالة إلى ديوان استثمار يعتمد على الملاك والتجار والوسطاء وكل الناس الذين تحتاجهم الإدارة والجيش والمعمرون[54]. وإلى جانب ممارسته الطائفية السياسية أضاف براعته كخطيب متميز. ويأتي الفلاحون بالآلاف إلى مهرجاناته[55]. وبرنامجه هو المطالبة للجزائريين بمساواة تامة مع الفرنسيين والحق في أن يكون لهم نوابهم.

ولد مريده (فرحات عباس) في الطاهير القرية الثرية قرب جيجل[56]. والده فلاح صغير فقير جاب القطاع القسنطيني كثيرا خدمة لأعمال أحد المعمرين الذي قدمه لمدير الشؤون الأهلية، فاستعمل من يومئذ قائدا ثم آغا وكوّن ثروة. وكان ابنه (فرحات) الطالب في سنوات 1920 يدعى لحفلات الاستقبال التي ينظمها الحاكم العام ويتردد على الصالونات الراقية بمدينة الجزائر وكبريات مقاهي الجعة ويمضي وقته على مهله. وكانت دراساته في الصيدلية طويلة فرنسية وسعيدة.

وعندما آن أوان الاستقرار فتح صيدلية في سطيف المدينة الأقرب إلى الجزائر في القطاع القسنطيني وتزوج ابنة (بن خلاف) الثري الكبير الجزائري في الطاهير. وعينه الدكتور (بن جلول) نائبا عنه في مدينة سطيف. وظهر (فرحات عباس) المترشح للانتخابات البلدية سنة 1935 خطيبا حار اللهجة، فهو يملك الحس الشعبي أو على الأقل حس الملاك الصغار، وما كان أدنى منها الحس لا يفهم منه شيئا ولا يفهمه أحد. وهو يعبر بالفرنسية[57].

ولا يعوزه النفس الطويل فهو ابن قايد وله من بين أقاربه ستة قياد[58]. ويندد بمساوئ أولئك الناس بإقدام يقلق عائلته وأولئك الذين يساندونه مثل القايد (سعيد قلي)[59] لولا أو(غسطين بيرك) الذي عرف كيف يهدئ روعهم بخصوص نواياه.

إن الشيخ (عبد الحميد بن باديس) يقلق أكثر. أبوه باشاغا متحفظ في علاقاته يحمل وسام جوقة الشرف ويعد ممثلا من الطراز الأول للأرستقراطية القديمة بقسنطينة التي انضمت إلى فرنسا بشيء من الاحتقار. وإذا كان ابنه (مولود) مستشارا عاما باهتا نوعا ماً فإن ابنه (عبد الحميد) عالم ذائع الصيت يتملكه الشعور الديني والبراعة الأدبية والظمأ إلى العمل.

أسس في 1931 مع مجموعة من العلماء الجزائريين جمعية العلماء الإصلاحيين أنشأت المدارس والصحف وطاف بالجزائر واعظا، هدفهم هو إحياء استعمال اللغة العربية وتطهير الإسلام بشكل صارم وإعادة الاعتزاز للجزائريين بكونهم جزائريين وعرب جزائريين.

إن علاقات الجمعية مع مديرية الشؤون الأهلية أقل تعقيدا مما قد يظهر. والنزاعات العديدة إنما هي مع أعوان الديانة الإسلامية الذين تدفع أجورهم مديرية الشؤون الأهلية، ومع شيوخ الزوايا الدينية التابعين لها. لكن هذه الخصومات الشخصية لا تمس الجوهر، فسوف لن تطلب أبدا مديرية الشؤون الأهلية بمنع الجمعية.

أسباب هذا التسامح بسيطة. فالفرنسيون بالنسبة للعلماء العاملين في إطار الشرعية هم شر عابر من المناسب تحمله، وبالنسبة لمديرية الشؤون الأهلية فإن أعوان الديانة وشيوخ الزوايا فقدوا قيمتهم. إن جمعية العلماء تعج بالسذج الذين لا دفاع لهم أمام خبث السياسة مثل (الشيخ العقبي) هذا العملاق القادم من الصحراء الخطيب اللامع وصديق أمراء الشرق وملوكه لكنه على جانب من السذاجة ليس لها مثيل.

إن الجمعية التي تعرضت للرقابة والمناورة أو القمع عند الحاجة كانت في الحقيقة - وبدون علمها تقريبا - عنصرا ثمينا للوفاق[60].

زمن الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي

وكما سبق أن استشعر (أوغسطين بيرك) فإن الدكتور (بن جلول) و(فرحات عباس) والشيخ (ابن باديس) هم في قلب المعمعة السياسية التي استولت على الجزائر في صيف 1935 عندما بدأت القوى السياسية والنقابية اليسارية تحضر- لمواجهة زحف الرابطات - للدخول في جبهة شعبية. وفازت هذه الرابطات في الانتخابات البلدية لشهر ماي 1935 بسطيف وعنابة وقسنطينة بأغلبية مقاعد المستشارين العامين بينما كانت كل مقاعد المستشارين الجزائريين من نصيب فدرالية المنتخبين.

لكن عندما ما جاء موعد انتخاب رؤساء البلديات فإن (فرحات عباس) والدكتور (بن جلول) والمسجلين في قائمتهما قطعوا مع تقليد تمنح بموجبه أصوات المستشارين الجزائريين للمرشح الذي تختاره أغلبية المستشارين الأوربيين، فأعطوا أصواتهم لأول مرة لرابطة صليب الحرب الذي أصبح بفضل ذلك رئيس بلدية.

ولكي يضفي (فرحات عباس) معنى على هذا العمل الساطع غادر رابطة حقوق الإنسان معلنا أمام فرعها من سطيف الذي أعاد إليه البطاقة: "لو كان مجلس سوفيات يحكم فرنسا لا تبعته لأن مجلس السوفيات يدافع عن الضعيف. لكن لا بد لفرنسا من ملك، لأن في زمن الملوك لم يكن الفلاحون الضعفاء يعانون من الحرمان الذي هم فيه اليوم"[61].

إن إعلان المرء عن تأييده للملكية لا ينطوي على خطر في سطيف لأن رابطة العمل الفرنسي لا وجود لها فيها[62]. لكن في خريف 1935 ذهب (فرحات عباس) إلى أبعد من ذلك. ففي رسالة إلى جريدة La Dépêhe algérienne منبر صليب الحرب بمدينة الجزائر أعلن وكتب أنه معادي للسامية: "إن فترة ما بعد الحرب صادفتهم في كل مكان في المحافل الماسونية، في الأحزاب المسماة

يسارية، وفي رابطة حقوق الإنسان"[63]. وهي رسالة لم تمر دون أن تلفت الانتباه لنشرها في يومية بالجزائر واسعة التوزيع ومعبرة عن المعمرين البرجوازيين القدامى بمدينة الجزائر.

وفي جهة اليسار ساد الاعتقاد بأن الجزائريين اختاروا الفاشية. ففي قسنطينة المضطربة بتأثير شائعات متكررة عن تمرد رابطة صليب الحرب صار الوضع ينذر بالخطر. وفي نوفمبر شرعت أحزاب ومنظمات الجبهة الشعبية في تكوين مجموعات قتالية[64]. في هذا التاريخ كانت الناحية الجزائرية للحزب الشيوعي في الطليعة واضعة مناضليها اليهود في المقدمة على خط مضاد للفاشية بصفة حازمة، وزادت تعداد مناضليها من بين الأوربيين بأكثر من ثلاثة أضعاف كما حققت أيضا تقدما سريعا بين الجزائريين الذين جذبهم خطاب مضاد للاستعمار بدون تنازل. وكتب ممثل الحزب الشيوعي الفرنسي لدى الناحية: "إن الأمة الفرنسية ليست هي أمة شعب الجزائر، إنها أمة غريبة عن شعب الجزائر. إنها الأمة المضطهدة أمة الامبريالية التي ألحقت الجزائر بها بالحديد والنار وجعلت الأمة الجزائرية تنوء تحت نير العبودية"[65]. ومنشورة هذا إلي احتجزته الشرطة نشر في أكتوبر 1935 في لادبياش الجزائرية. ويمكن أن نتصور النجاح الذي صادفه في أوساط الجزائريين[66].

تمسك (فرحات عباس) بأقواله، وكانت جريدة La Dépèche algérienne هي التي نشر فيها في فيفري 1936 مقالا بعنوان استفزازي: "فرنسا هي أنا!" شرح فيه أن "الجزائر كوطن إنما هي خرافة"[67]. وأثار المقال الضجة المرجوة متوجا انضمام (فرحات عباس) إلى اليمين الوطني[68]. وخول له المقال نيل شهادة وطني فرنسي جديد بحفاوة الاستقبال ترقبا للانتخابات التشريعية المقررة في الربيع.

كانت حساباته جيدة، ففي عهد ماي فاز المرشحون الذين قدمتهم في الجزائر رابطة صليب الحرب بستة من عشرة مقاعد نيابية، وحصلت في القطاع القسنطيني منذ الدور الأول على المقاعد الثلاثة المخصصة للعمالة، وفي سطيف ذهب 53 ٪ من الأصوات المعبر عنها إلى (ستانيسلاس ديفو) رئيس الرابطة على مستوى العمالة [69].

وفي مواجهتها الجبهة الشعبية التي لم تحصل في الجزائر كلها إلا على ثلاثة مقاعد[70] لكنها انتصرت في فرنسا التي أصبح فيها اشتراكي إسرائيلي هو ليون بلوم (Léon Blum) رئيسا لمجلس الوزراء. ولأول مرة منذ تأسيس الجمهورية الثالثة(*) دخل القطاع القسنطيني كله في المعارضة. فهل سيقع في الفوضى مثل القطاع الوهراني؟ إن المجازفة تبدو كبيرة لاسيما أمن الحزب الشيوعي أقنع (الشيخ ابن باديس) بمجرد انتصار الجبهة الشعبية بالانطلاق في التحضير للمؤتمر الإسلامي الذي اقترح هذا الأخير عقده قبل الانتخابات.

إن المؤتمر الذي هو نوع من المجالس العامة Etats Généraux (**) للمستعمرين حضر وسط غليان سببه الإجماع الذي استعيد خلال لحظة من الزمن. وبدا الارتياح عند يهود الجزائر والأمل عند الجزائريين أمام الفضاء المفتوح لمطالبهم من طرف الشيوعيين متبوعين بالاشتراكيين. وفي 26 جوان 1936 انعقد المؤتمر بدعم من الجبهة الشعبية بالجزائر وموافقة الحاكم لوبو(Le Beau)، وجمع بمدينة الجزائر وفود البلاد كلها وصادق في 7 جوان 1936 على ميثاق يدعو إلى انصهار الجزائر في فرنسا وجعل جميع الجزائريين فرنسيين.

(*) الجمهورية أو النظام السياسي الفرنسي: تأسست الجمهورية الأولى في سبتمبر 1792 واستمرت إلى 1804. والجمهورية الثانية من 25 فيفري 1848 - 2 ديسمبر 1852 والجمهورية الثالثة من 4 سبتمبر 1870- 10 جويلية 1940 (المترجم).

(**) راجع ملاحظة المترجم في هامش الفصل "فضاءات وحدود" (المترجم).

وحاول (فرحات عباس) الذي كان حاضرا يوم 7 جوان بأن يذكر المؤتمر بأن الجزائريين لا يجب عليهم إهمال أصدقائهم الفرنسيين خارج الجبهة الشعبية. وبعد أن قوبل بالاحتقار وأجبر على مغادرة القاعة عاود الظهور بعد الظهر في حفل استقبال نظمه الحزب الشيوعي ورفع كأسه شاربا نخبا على شرف أمينه العام[71].

وأتاح له الدعم الذي واصل تقديمه إليه الدكتور (بن جلول) المنتخب رئيسا للمؤتمر بالعودة إلى النشاط.

ومنذ 1935 وسع هذا الطبيب كثيرا حيزه السياسي، فهو عضو اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية ويعدّ في باريس محاورا مميزا ومعارضا واضحا بين ممثلين جزائريين مكونين حتى الآن من باشاغاوات شيوخ ورؤساء زوايا بارزين وبرجوازيين قدامى حذرين[72]. إن (فرحات عباس) الذي يرافقه غالبا إلى مدينة الجزائر هو ممثل ممتاز من الصف الثاني، ويستطيع (أوغسطين بيرك) أن يهنئ نفسه بهؤلاء المجندين حديثا.

غير أن غليان الجزائريين في القطاع القسنطيني وتوافدهم على اجتماعات الجبهة الشعبية وحماستهم من شأنه أن يثير القلق.

كان الشيوعيون أول من أبان عن أفكاره في اجتماع عقده بقالمة الأعضاء الستة للخلية الشيوعية يوم 1 جانفي 1936 بمدرسة الفلاحة. وكان الاجتماع الصغير مقتصرا على الأصدقاء، فأحاط بهم حشد من 1500 جزائري جذبتهم شعاراتهم[73]. وصفقوا للخلية التي احترست مع ذلك من خوض حملة الانتخابات التشريعية، إلا أنها جمعت 2,9 % من الأصوات وهو ما يساوي تقريبا النسبة في بجاية التي التزمت خليتها نفس الحذر وثلاثة أضعاف نسبة سطيف التي امتنعت خليتها عن خوض الحملة[74].

و في قسنطينة جمع الشيوعيون 5 % من الأصوات واستاء الاشتراكيون لما ضاعت منهم فرصة الحصول على مقعد نيابي[75]. كان عدد الجزائريين الذين استجابوا لنداء الشيوعيين والتحقوا بالاستعراضات المنظمة في 20 جوان للاحتفال بالنصر باعثا على غضب لجنة الجبهة الشعبية. وحذر ممثل الحزب الاشتراكي ضد ماسماه: "جماهير متنافرة من الأهالي بالقمل في أبدانهم والرغوة في أفواههم أحطوا من شأن نشيد الأممية" وهم يخيفون الناخبين الأوربيين. وتوصل الشيوعيون والاشتراكيون إلى المشاجرة بالأيدي[76].

وكان الأمر أسوأ خلال إضرابات صيف 1936، فلم يكن عدد الجزائريين المضربين أكبر في أي مكان منه في القطاع القسنطيني. لكن نقابة الكنفدرالية العامة للشغل CGT رفضت تنسيق إضرابهم وأغمضت عينيها عن القمع وتخلت عنهم. وفي جيجل تم يوم 8 جويلية احتلال 3 مصانع منتجة للفلين رغم الرأي المعارض لنقابة CGT وبعض العمال الأوربيين.

وعندما أخلي آخر مصنع يوم 16 جويلية من طرف الكتائب المتنقلة والرماة السنغاليين تعرض العمال الجزائريون خلال ذلك للضرب، وأحصي 47 مصابا بجروح خطيرة. وأعادت الصحافة النازية والإذاعة نشر الخبر في ألمانيا لكن رئيس المجلس أصدر تكذيبا في باريس[77].

بلغ في 2 أوت اضطراب اليسار أوجه بخطاب مصالي الحاج[78] في الملعب البلدي لمدينة الجزائر خلال مهرجان للمؤتمر الإسلامي. هذا التلمساني رئيس نجم شمال إفريقيا الذي يعيش في باريس نزل صباحا على غير موعد[79]. إن حزبه الصغير المكون من المهاجرين يطالب انطلاقا من فرنسا بالاستقلال لكنه لم يكن معروفا تقريبا في الجزائر أين تعذر إرسال مندوب عنه إلى المؤتمر الإسلامي يوم 7 جوان بسبب ضعف تعداده ومعارضة الأعيان.

"هذه الأرض المباركة التي هي أرضنا ليست للبيع ولا للمتاجرة ولا للإلحاق بأي كان. هذه الأرض لها أبناؤها هم ورثتها. إنهم هنا أحياء ولا يريدون إعطاءها لأحد، ومن أجل ذلك بالضبط جئت لحضور هذا المهرجان باسم نجم شمال إفريقيا حزبنا وحزبكم الذي يناضل من أجل استقلال الجزائر"[80]. وانحنى (مصالي) نحو أرضية الملعب البلدي ورفع حفنة من التراب أمام 10.000 جزائري اندفعوا نحوه وحملوه على الأكتاف.

لكن بعد المهرجان عندما شرع (مصالي) في تنصيب منتظم لنجم شمال إفريقيا في الجزائر اصطدم بالأعيان. ولما جاء في سبتمبر 1936 لحضور المؤتمر السنوي لجمعية العلماء المنعقد في مدينة الجزائر أجبر على مغادرة القاعة لتفادي طرده بالقوة[81]. إن نجم شمال إفريقيا الذي ولد في الهجرة يحمل طابع النقابيين والشيوعيين الذين ترددوا عليه في وقت كان فيه المناضلون يخوضون النقاش جالسين إلى كأس من الجعة أو الخمر وكثيرون منهم يعيشون مع فرنسيات مثل (مصالي) نفسه[82] (*). ولدى عودة الحزب إلى البلد فإن العلماء وفدرالية المنتخبين سوف لن يسهلوا المهمة لحزب برولتاري الأصل إلى هذا الحد ويجند مناضليه من بين الشباب والبطالين.

(*) ليس من مهمة المترجم النقد أو التعليق لكن من واجبه التنبيه إلى المواضيع المتفرقة في الكتاب التي بها بيانات ذات صلة موضوعية حتى يكون القارئ على بينة من الأمر. وهكذا فإن المؤلف سوف يذكر بعد قليل أن الحكومة العامة أمرت أجهزتها بالبحث عن نقاط ضعف في سلوك وأخلاقيات القادة السياسيين ويذكر في موضع آخر الشائعات التي تنشرها المخابرات. ويلاحظ أخيرا أن معظم مصادره تقارير الشرطة وأجهزة الإدارة. إذا كان المؤرخ باحثا في الصدى الذي تحدثه الشائعات المفبركة في مخابر تلك الأجهزة فإن الموضوعية في التاريخ تظل مطلبا صعب المنال. أما فيما يخص التعريض الصريح (بمصالي الحاج) فليس له قيمة مطلقا من جميع وجهات النظر: Emile Busquant هي زوجة مصالي وأم أبنائه. أبو مصالي هو مقدّم الطريقة الدرقاوية التي كان مصالي نفسه من أتباعها وحافظ على الإتصال بشيوخها ومراسلتهم واستشارتهم في أغلب فترات حياته (راجع سيرة مصالي. بن جامين سطورا. منشورات القصبة). أما أن الأوائل الذين طالبوا بالإستقلال الذي تحقق وحكم عليهم بسنوات من السجن والأشغال الشاقة تبلغ القرون إذا جمعت، إنما فعلوا ذلك في حالة سكر فذلك من الخزعبلات لا أقل ولا أكثر (المترجم).

وتوسيع حزبه وهيكلته في القطاع القسنطيني هو أشد صعوبة لأن للأعيان وزنا يحدّ كثيرا من تأثيره.

وفي قسنطينة التي منع فيها عميل العمالة في أكتوبر 1936 أي اجتماع لمصالي رفض العلماء رفضا واضحا بتحريض من الشيخ الإبراهيمي أن يتخذوا موقف الدفاع عنه. وذهب مصالي إلى قالمة لتأسيس فرع نجم شمال إفريقيا فوجد أمامه مئيتي جزائري مسلحين بالقضبان، فلم يستطيع الكلام[83]. ولم يشهد أي نمّو الفرع الذي أنشئ في محل اسكافي صغير.

إن العوائق الماكرة الموضوعة أمام (مصالي) تظل مستمرة إلى غاية 1954 في الحياة السياسية للقطاع القسنطيني[84]. وسيحترس لهذا الأمر في قالمة الدكتور (الأخضري). كان هذا الأخيرلا يزال طالبا في الثانوية عندما جعل منه المندوب المالي لعنابة جول كيتولي(Jues Cuttoli) كاتبا له[85] واستقر في قالمة بعد أن دخل الحياة السياسية في عنفوان الشباب من الباب الكبير للوفاق وأصبح طبيبا للأمراض العقلية. في سنة 1934 عينه الدكتور (بن جلول) نائبا له في المدينة، وحرص (إسماعيل الأخضري) الذي أصبح مندوبا ماليا على أن تظل قالمة خارج المجرى السياسي للعالم، وكان يساعده ذراعه الأيمن مصطفى بن جمعة منظم المؤامرة ضد (مصالي).

منعت حكومة ليون بلوم في جانفي 1937 نجم شمال إفريقيا مطبقة على هذا الحزب الصغير والعضو في الجبهة الشعبية مرسوما صدر لحل الرابطات العاصية. وأظهر المنع لأوساط المعمرين أن حكومة "اليهودي بلوم" بدأت تضعف. وهم يكرهون الرجل الذي تسبب برأيهم في توسيع الإضرابات الكبرى من المتروبول إلى الجزائر في صيف 1936. فحدث إطلاق النار في وهران ومدينة الجزائر وكان العنف في القطاع القسنطيني صامتا لكنه عنيد.

وفي قالمة أنشأ الدكتور (بن جلول) في جويلية 1937 لجنة يقظة بحشد من 1200 جزائري جاء ثلثاهم من الريف وطلب منهم عدم السماع لدعاية (مصالي الحاج) ولا لدعاية العلماء- وصار محل الاسكافي الصغير يستخدم منذ الربيع من طرف حزب الشعب الجزائري الاسم الذي تأسس تحته من جديد نجم شمال إفريقيا، ولم يجذب إليه عددا أكثر بينما أظهر (بن جلول) قدرة على جمع 7000 جزائري في مدينة قالمة وهو رقم لم يبلغ هذا الارتفاع في أي مكان آخر ما عدا قسنطينة التي يساوي سكانها 11 مرة سكان قالمة [86].

لم يكن الوقت وقت تآخي، إن (ليون بلوم) بعد أن وقّع مع الحاكم السابق فيوليت(Viollette) مشروع قانون يقترح منح 000 20 جزائري حقوق التصويت كمواطنين غادر السلطة دون الرجوع إلى التطرق للمسألة. ويئس المؤتمر الإسلامي من هذه الوعود التي لا تتحقق أبدا[87]. تكالب الحزب الشيوعي الجزائري منذ صيف 1937 على حزب الشعب الذي يصفه بالحزب الفاشي الذي يزرع الفتنة بأفواجه الدفاعية وفسر اعتقال (مصالي) بمناورة استعمارية لجعله بطلا[88].

غير أنه عندما كان التضخم يلتهم ارتفاع الأجور ويقضم القمع الحريات ضعف إنتاج المعمرين، واختمرت فيهم وفي رؤساء المؤسسات وأصحاب المحلات حاجة لا تكبح للانتقام. فالتضخم هو الذي مسح ديونهم وليس الخوف والمذلة اللذان تمثلهما - بالنسبة إليهم - الجبهة الشعبية التي يقودها في باريس يهودي سمح للأهالي في صيف 1936 باحتلال أملاك المعمرين. في هذه الأثناء كان (هتلر) يتسلح و(موسولوني) يزمجر وفرنسا تستعد للحرب.

وكان الخطاب الذي ألقاه موريس توريز(Maurice Thorez) الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي في مدينة الجزائر يوم 11 فيفري 1939 ضمن

هذه الظروف خارجا عن الموضوع إلى حد لم يثر أي تعليق[89]. وبإعلانه الاعتراف "بأمة جزائرية بصدد التكوين من امتزاج عشرين عرقا" وتجاهله للحقيقة الكولونيالية والعربية للبلد رغبة منه في امتداح أخوة مزيفة فقد ختم خطابه أمام 10.000 شخص جاؤا لسماعه قائلا : "أين هو الآن في بلدكم العرق المختار، ذلك الذي يستطيع أن يدعي الانفراد بالسيطرة ذلك الذي يستطيع أن يقول: هذه الأرض كانت أرض أجدادي وحدهم ويجب أن تكون أرضي؟ "[90].

وجاءت الحرب، وأوقف شيوعيون في قسنطينة. وأعيد (مصالي) إلى السجن في الجزائر، وفي القطاع القسنطيني أوقف أو تفرق بضع مئات من المسؤولين والمناضلين الذين يكّونون حزبه، ولم يعد (فرحات عباس) و(بن جلول) يؤمنان بالوعود، وأدركا الآن بعد إعلان حالة الطوارئ أنهما لا يفيدان في شيء.

في 1 سبتمبر 1939 قدما إلى لجنة الرقابة عنوان جريدتهما "الوفاق"(L'Entente)[91] وجاء فيها : "مثلما حدث في 1914 فإن الجزائريين هم الأوائل في التضحية، فهل سيكونون بعد الانتصار هم الأوائل في تلقي الشتائم كما حدث في 1918 ويكافؤون بوعود لن تتحقق أبدا؟" . وهذا ما حذفته الرقابة.

وأعاد الكرة جمعا وطبعا : "هل أن الأنانية الشرسة للبعض تذعن هذه المرة أمام عظمة الواجب المنجز أم سنجد أنفسنا أمام بلاهات؟ " فحذفته الرقابة أيضا. فتخليا عن المحاولة. وحرر ضابط الرقابة العنوان النهائي: "ببساطة واندفاع انتزعا الإعجاب حتى من خصومهم استجاب الجزائريون لنداء فرنسا المحاربة" .

هكذا تتأجل المواعيد بسبب مسألة الوفاق، لكن الثمن المدفوع لن يكون إلا ثقيلا، فقد بلغ أقصى حدوده. وأما الضرورة فلم تبلغ من ذلك

الإحالات

1. Kateb Kamel, *Européens, Indigènes et Juifs en Algérie (1830-1962)*, Paris, INED-PUF, 2001, p. 15.

2. *Atlas des colonies françaises*, Paris, Société d'Edition géographique, maritime et coloniale, 1934, p. 34.

3. Tocqueville Alexis de, « Travail sur l'Algérie », in *Œuvres*, t. I, Paris, Gallimard, coll. La Pléiade, 2004, pp. 692-702.

4. Abdelfettah Nedjma, *La Ville maghrébine*, université de Bejaia, Mémoire de magister, 1999.

5. Depont Octave, Coppolani Xavier, *Les Confréries religieuses musulmanes*, Alger, Jourdan, 1897, pp. 356-366.

6. Cf. Carre A. (sous-préfet) *Etude triptyque de l'arrondissement de Guelma*, mémoire, Ecole de la France d'outre-mer, Paris, juin 1955.

7. *Oderint dum metuant* (Caligula). Cité par Clayton A., *Histoire de l'armée française en Afrique 1830-1962*, [1988], trad. fr. du général Gaujac, Paris, Albin Michel, 1994, pp. 18-19.

8. Julien Charles-André, *Histoire de l'Algérie contemporaine, 1830-1870*, Paris, PUF, 1964, pp. 339-340.

9. Le rapport des pertes en hommes est de un pour dix. Cf. Kateb Kamel, *op. cit.*, pp. 40-47.

10. Ageron, Charles-Robert, *Les Algériens musulmans et la France, 1871-1919*, Paris, PUF, 1968, pp. 390-393.

11. Kateb Kamel, *op. cit.*, pp. 46-68. Soit 800 000 habitants contre près de 1 500 000.

12. Ageron, Charles-Robert, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, t. II, Paris, PUF, 1979, pp. 14-17. Le procès révèle au public que trop d'officiers multipliaient à leur gré les exécutions sommaires.

13. Prenant André, « Facteurs du peuplement d'une ville de l'intérieur, Sétif », *Annales de Géographie*, 1953, pp. 434-451.

14. Weber Eugen, *La Fin des terroirs*, [1976], trad. fr., Paris, Fayard, 1983, pp. 692-693.

15. Gouvernement général de l'Algérie, *Résultats statistiques du dénombrement de la Population, effectué le 31 octobre 1948*, vol. I, Alger, Impr. Heintz, s.d., p. 4.

16. Camborieux Armand, *Sétif et sa région*, Carcassonne, 1978.

17. Tomas François, *Annaba et sa région*, université de Saint-Etienne, 1977, pp. 215-216.

18. Nouschi André, *op. cit.*, pp. 668-669 ; Salhi Hacène, *Sétif, la question indigène dans l'entre-deux-guerres*, université de Savoie, maîtrise d'histoire, 2001.

19. Bouveresse Jacques, *Les Délégations financières algériennes (1898-*

1945), thèse d'histoire du droit, Nancy-II, 1979, pp. 344-345. La famille Lavie a été durement touchée en 1815 par l'invasion et l'occupation de la France.

20. MONTOY Louis-Pierre, « Marcel Lucet », *Parcours* n° 8, 1987.

21. Sur El-Arrouch, cf. HARBI Mohammed, *Une vie debout, Mémoires politiques*, Paris, La Découverte, 2001, t. I, pp. 5-61.

22. BINOCHE Jacques, MONTOY Louis-Pierre, « Thomson Gaston », *Parcours*, n° 9, 1988.

23. MASPERO François, *L'Honneur de Saint-Arnaud*, Paris, Plon, coll. Points-Seuil, 1995, p. 110.

24. NOUSCHI André, *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises, de la conquête jusqu'en 1919*, Paris, PUF, 1961, pp. 267-321.

25. FR-CAOM, Alger F 111, notes CIE du 28 octobre et du 14 novembre 1940.

26. Ceux qui en 1962 choisiront de s'établir en France et demanderont au ministère de l'Intérieur leur reclassement dans la fonction publique le seront au grade D, le plus bas.

27. RECHAM B., *Les Musulmans algériens dans l'armée française (1919-1945)*, Paris, L'Harmattan, 1996, pp. 53-59.

28. Ceci jusqu'à la loi Lamine Gaye du 25 avril 1946. Cf. URBAN Yerri, *La Législation antisémite de Vichy et les concepts juridiques de l'indigénat : une filiation ?*, mémoire de DEA, Aix-en-Provence, 1998.

29. LE COUR GRANDMAISON Olivier, *Coloniser, exterminé*, Paris, Fayard, 2005, pp. 81-94.

30. AGERON Charles-Robert, *Les Algériens musulmans, op. cit.*, pp. 165-177 et 239-247. Victor Schœlcher avait obtenu quarante ans plus tôt l'abolition de l'esclavage par la IIe République.

31. Le Père ROBIN (S. Chaseray), *Le Centenaire de l'oued Melhouf*, Constantine, Impr. Veuve Braham, 1930, p. 23.

32. Le Père ROBIN (S. Chaseray), *Récits du Djebel Malhouf*, Constantine, Impr. Boët, 2e édition, 1921, p. 41.

33. Le Père ROBIN (S. Chaseray), *Les Commères de l'Oued-Malhouf*, Impr. Veuve Braham, Constantine, 1926, pp. 161-167.

34. Jean-Marie GUASTAVINO, député d'Alger de 1932 à 1940, issu d'une famille génoise très liée historiquement à la France.

35. Entretiens avec Mohammed Belhalfaoui, professeur d'arabe à Mostaganem, à Paris, puis à Berlin, Paris, 1990.

36. SARTRE Jean-Paul, « Le colonialisme est un système », *Les Temps modernes*, mars 1956. Un règlement de l'Education nationale interdit de nommer en Algérie une femme célibataire âgée de moins de 25 ans.

37. La guerre d'Indépendance est la dernière guerre européenne de l'Espagne.

38. VALENSI Lucette, WACHTEL Nathan, *Mémoires juives*, Paris, Julliard,

coll. Archives, 1986, pp. 29-31. Une partie des familles juives sont venues de l'Andalousie musulmane.

39. DERMENJIAN Geneviève, *Le Malaise colonial de l'Algérie des années trente au miroir du pogrom de Constantine (août 1934)*, conférence prononcée à l'Ecole française d'Athènes, mai 2005, 23 p. (en cours de publication).

40. *Ibid.*

41. BENYELLES Morsly, *La Formulation d'un fascisme dépendant en Algérie*, thèse de droit, université d'Alger, 2 vol., 1985. Alger aura en 1934 la section Croix-de-Feu la plus importante en nombre après Paris.

42. FR-CAOM, GGA 2CAB/4 et/5. Rapport de la Commission gubernatoriale d'enquête, rapport de l'Alliance israélite universelle. ABITBOL Michel, *Le Passé d'une discorde. Juifs et Arabes depuis le VII^e siècle*, Paris, Perrin, coll. Tempus, 2003, pp. 332-345. Entretiens avec Albert-Paul Lentin, jeune témoin dont le père était professeur d'arabe au lycée de Constantine.

43. AOUATE Yves C., « Constantine 1934 : un pogrome classique », *Les Nouveaux Cahiers* n° 68, 1982, pp. 49-56 ; DERMENJIAN Geneviève, *op. cit.*

44. AGERON Charles-Robert, *Histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit.*, pp. 426-428, donne le chiffre de 24 Juifs tués le 5 août. Un Juif grièvement blessé mourra les jours suivants.

45. *La Presse libre*, Alger, 14 août 1934.

46. FR-CAOM, Constantine B3/322.

47. « La population française de la ville, tout en se réjouissant du saccage des magasins israélites par les émeutiers, déplore la mise à mort des jeunes enfants et des femmes », écrit un rapport de la Sûreté cité par G. Dermenjian.

48. Selon SIVAN Emmanuel, *Communisme et nationalisme en Algérie, 1920-1962*, Paris, Presse de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976, p. 83, elle compte 200 militants européens à cette date. On peut ajouter à ce chiffre quelques dizaines de militants musulmans semi-clandestins.

49. *Ibid.*, pp. 80-90, et DERMENJIAN Geneviève, *op. cit.*

50. BENYELLES Morsly, *La Formulation, op. cit.*, p. 104 – FR-CAOM Alger 4 I 24, rapport de la Sûreté, Constantine, 24 octobre 1937, sur le congrès départemental du PSF tenu en présence du colonel de La Rocque, le chef national de la Ligue. Celui-ci, interrompu par le cri « A bas les Juifs », propose comme plus efficace un boycott social et commercial qui contraindrait les Juifs à cesser d'appuyer par leur « vote grégaire » la gauche.

51. FR-CAOM GGA 1CM 24, dossier CIE.

52. Sur la carrière d'Augustin Berque, cf. BELLOEUVRE Marie-Laure, *Lobbies et Pouvoirs de la faculté de droit d'Alger (1909-1939)*, université d'Aix-Marseille, maîtrise d'histoire, 1988, 130 p. + annexes.

53. Montoy Louis-Pierre, « Médecins, pharmaciens, dentistes algériens du Constantinois, 1914-1954 », *Cahiers du GREMAMO*, université de Paris-VII, 1990, pp. 44-53.

54. Entretiens avec le docteur M'Hamed Bendjelloul, Paris, 1998-2003. – FR-CAOM, dossier Constantine B3/274. Ses mandataires ont mis en fiche toutes les familles qui comptent, dans tous les douars, communes et cantons du département, avec en regard les votes escomptés, les services rendus et ceux à rendre.

55. Au printemps 1937, devant la commission Lagrosillière, FR-CAOM dossiers Constantine B3/272 et Alger 4 I2.

56. Stora B., Daoud Z., *Ferhat Abbas*, Paris, Denoël, 1995.

57. Entretiens avec Albert-Paul Lentin, dont le père avait été le professeur d'arabe de Ferhat Abbas au lycée de Constantine.

58. FR-CAOM, GGA 8CAB 134, liste nominative des parents de M. Abbas Ferhat ben Saïd, titulaires de fonctions administratives ou électives, s.d. (vraisemblablement aux alentours du 15-20 mai 1945).

59. Héritier d'une vieille famille caïdale.

60. Ainsi pendant l'affaire Kahoul qui verra l'été 1936 l'arrestation de cheikh El Okbi, devenu l'un des bras droits de cheikh Ben Badis. Innocenté, les nerfs brisés, le cheikh tombe sous la coupe de la Direction des Affaires indigènes, et il rendra plus tard de grands services à la politique de la France en Orient. L'Association ne sera pas interdite pendant la guerre d'Algérie.

61. FR-CAOM Constantine B3/356, rapport du commissaire de police, Sétif, 23 mai 1935.

62. La seule section d'Action française du Constantinois est implantée à Philippeville, cf. Charles-Vallin Thérèse, *La Droite en Algérie (1934-1939)*, thèse de lettres, université de Paris-VIII, 1976 ; Benyelles Ahmed, *Les Courants fascistes de la colonie de peuplement européenne*, Institut d'études politiques, Alger, 1975.

63. *Dépêche algérienne*, 10 novembre 1935.

64. FR-CAOM, GGA 7G31, rapport de la Sûreté, 15 novembre 1935.

65. Gallissot René, « Front populaire et Nation algérienne. Présentation de la circulaire Barthel », Alger, *Revue algérienne de droit et de jurisprudence*, vol. XIV, n° 2, juin 1977, pp. 343-351.

66. *Dépêche algérienne*, 16 octobre 1935. Le pseudonyme de Barthel est celui de Jean Chaintron.

67. *Dépêche algérienne*, vendredi 28 février 1936, p. 5, tête gauche, article daté de Sétif, le 23 février.

68. Tout en se gardant, de même que le docteur Bendjelloul, d'adhérer à quelque ligue que ce soit.

69. FR-CAOM Constantine B3 323, nombreux rapports sur l'implantation des Croix-de-Feu, sur le soutien que leur apporte la Fédération des

élus, exemplaires de l'hebdomadaire *Le Mouvement* publié par les Croix-de-Feu à Sétif.

70. Guastavino, radical-socialiste élu en Grande Kabylie, a refusé de se prononcer pour le Front populaire.

71. *L'Algérie, L'Echo d'Alger*, 8 juin 1936. Cf. PLANCHE Jean-Louis, *Antifascisme et anticolonialisme à Alger à l'époque du Front populaire et du Congrès musulman,* thèse d'histoire contemporaine, université de Paris-VII, 1980, pp. 215-217.

72. Tels Abdelkader Sayah, le khalifat Djelloul, le cheikh Ghallamallah, ou Zerrouk Mahieddine.

73. FR-CAOM Constantine B3 321, rapport du sous-préfet, Guelma, 5 janvier 1936.

74. Près de 25 % des voix à Bône, le grand port à 60 kilomètres de Guelma. *Dépêche de Constantine*, 27 avril 1936.

75. Cianfarani a obtenu 41 % des voix contre 52 % à Morinaud, élu.

76. FR-CAOM, GGA 7G 31, rapport de la Sûreté, 21 juin 1936, sur la réunion du comité du Front populaire tenue le 20 juin. Un mois plus tard, effrayé par les rumeurs de putsch fasciste, le comité supplie les communistes de mobiliser les Musulmans.

77. *Dépêche de Constantine*, 19 juillet 1936.

78. PLANCHE Jean-Louis, *Antifascisme et anticolonialisme à Alger, op. cit.*, pp. 262-264.

79. *Les Mémoires de Messali Hadj*, Alger, Editions ANEP, 2005, p. 229 – Entretiens avec Amar Ouzegane et avec Mohammed Mestoul, fondateur de l'ENA à Alger en 1930.

80. *L'Etoile nord-africaine,* Actes du colloque de février 1987, Paris, Centre culturel algérien, 1988.

81. *Les Mémoires de Messali Hadj, op. cit.*, p. 237.

82. LOUIS Marie-Victoire, « Emilie Busquant », *Cahiers du Gremamo, op. cit.*, pp. 146-159.

83. *Les Mémoires..., op. cit.*, p. 239-242 – FR-CAOM Constantine B3 322, rapport du sous-préfet, 30 septembre 1936.

84. Ainsi que le montre la répartition géographique des 55 membres du Comité central du PPA entre 1946 et 1953, *in* STORA Benjamin, *Sociologie du nationalisme algérien,* thèse de sociologie, université de Paris.

85. MONTOY Louis-Pierre, *La Presse dans l'est du département de Constantine*, Dijon, 1983.

86. FR-CAOM Constantine B3 280, rapport du commissaire de police, Guelma, 5 août 1937, et rapport de synthèse du CIE, Constantine, 2 septembre 1937.

87. A l'automne 1936, le PCF a érigé sa Région algérienne en un parti autonome, le PCA.

88. La *Lutte sociale*, hebdomadaire du PCA, 24 juillet-21 août 1937, « Le PPA, prolongement du PPF », par Benali Boukhort, secrétaire général.

89. « Nous avons été troublés, racontera Nicolas Zannettacci, membre du CC du PCA. Nous étions huit fois moins nombreux que les Musulmans. L'accepteraient-ils, notre Nation en formation ? » ; entretiens avec l'auteur.

90. La *Lutte sociale*, 3 mars 1939, reproduit le texte avec trois semaines de retard, signe du malaise créé au PCA.

91. FR-CA OM, Constantine B3/280, morasses saisies.

2

من جمهورية إلى أخرى

خلال الفترة الممتدة بين الجمهورية الثالثة الميتة في فيشي صيف 1940 والجمهورية المؤقتة القائمة في الجزائر صيف 1943 أمضى القطاع القسنطيني ظاهرا مدة الحرب بل خوف من الحدث مائلا مع ميلها منتقلا من نظام جمهوري إلى آخر طبقا لاستمرارية الدولة التي تتجسد بالنسبة إليه في الدولة الفرنسية القائمة في فيشي برئاسة الماريشال بيتان.(Pétain)

لم يكن انضمام هذا الأخير إلى الماريشال فوريا. ففي جوان 1940 طلب عضو مجلس الشيوخ (كيتولي) والنائبان (مورينو) و(سيردا) الرافضان للهدنة مع ألمانيا من الحكومة أن تواصل الحرب[1]، وإن كان النائب ديفو(Devand) هو الوحيد الذي طلب في 10 جويلية التصويت على منح كامل السلطات التي قامت بموجبها الدكتاتورية[2].

لكن القانون المنشور في أكتوبر الذي يقصي اليهود من المواطنة أدى إلى انضمام الأوربيين الحماسي إلى الثورة الوطنية بقيادة الماريشال[3]. ولا حاجة إلى أن يبرر الرجل العجوز موقفه بشروط النازيين، فإن ثورته الوطنية تحظى بالتقدير في العمالة الأبعد عن مواضع الألمان بسبب هذه الحقيقة وهي أنها تمثل نظاما قائما على الترتيب التصاعدي وعلى العرق من شأنه أن يضفي شرعية نموذجية على الاستعمار من خلال تكريس التفاوت بين الرجال بحسب الفائدة منهم ومضاعفة الإقصاء.

الثورة الوطنية

بدأ حالا في كامل الجزائر التطهير من المعارضين. فاعتقل أكثر من 10.000 شيوعي واشتراكي وماسوني ووطني جزائري في سجون ومعسكرات السهوب، وطرد ألفان وخمسمائة موظف اعتبروا غير مرغوب فيهم بسبب ماضيهم. وعلى الذين انتموا إلى الجبهة الشعبية أن يكفروا عن الذنب. وهكذا أجبر معلمون على أن يركعوا أمام النصب التذكاري في القرى "لطلب العفو من الماريشال"[4].

إن اليهودي الذي أصبح "صورة مشوهة مأساوية الأهلي"[5] يستخدم كمرجع لتعيين الذين يسميهم الماريشال المضادين لفرنسا، فتم طرد ثلاثة آلاف موظف إسرائيلي الديانة أي ثلاثة أضعاف ما طرد منهم في الميتروبول. وبلغ التكالب في قسنطينة رغم ما سببه من كوارث حد منع أطباء من ممارسة المهنة فمن بين أربعة جراحين هم كل ما تتوفر عليهم المدينة منع ثلاثة من الممارسة. وفي قطاع مدينة الجزائر وضواحيها منع ثلثا الأطباء في وقت كان فيه التيفوس يفتك بالناس[6].

هذه الشدة تفسر بضغط الأوربيين، وهي الحجة التي رد بها الحاكم آبريال(Abrial) على حكومة فيشي التي قلقت من الإفراط في معاداة السامية. واستعمل نفس الحجة عميد جامعة الجزائر في تقليص عدد الطلبة اليهود إلى حد أدنى منه في الميتروبول[7] وكان مدعما من طرف الجنرال وايغان(Weygand) المندوب العام لحكومة فيشي في الجزائر وبفضل هذا التشجيع عمّم عميد جامعة الجزائر حينئذ هذا التقليص إلى الثانويات والمدارس وحتى إلى دور الحضانة [8].

كانت القيادة بين أيدي الجنرال (ماكسيم وايغان) الذي يمقت اليهود والانكليز والديغوليين والشيوعيين والاشتراكيين والماسونيين، وهو يقيم في

الجزائر للدفاع عن الإمبراطورية "ضد أي كان"، وضد الألمان أيضا الذين يشاطرهم في معاداة السامية وحب النظام. وعندما يمر أو يظهر في الاحتفالات تحييه الحشود ببسط الذراع على الطريقة الفاشية[9]. وقد زجر مناضين من الحزب الشعبي الفرنسي (PPF) وجدوا في أنفسهم القدرة على تحطيم واجهات يهودية بمدينة الجزائر. ذلك أن (وايغان)[10] يرى بأنهم مفيدون لمساعدته في مطاردة الماسونية الذين نشرت جريدة "Le Pionnier" قوائمهم.

إذا كان النظام الجديد قد ظل هو نظام الأعيان فإن العسكريين كانوا في مقدمته. ومنذ 1940 التحق بجيش إفريقيا كثير من الضباط الصف والجنود. وحدث نفس الشيء في جيش المشرق[11] صيف 1941. وسيطرت على جميعهم إرادة الثأر. ولما كانوا متعصبين جدا للثورة الوطنية مناهضين جدا للانكليز والديغولية[12] فقد عززوا معاداة السامية التقليدية في جيش إفريقيا ونخبته الأرستقراطية.

ولا أحد ساعد المنبوذين ولا صوت ارتفع من أجلهم، والكنية التي هي الوحيدة القادرة على الاحتجاج وافقت على هذه الحال[13]، ففي الجو توجد "حالة من الوشاية الدائمة"[14]. وفي ديسمبر1940 كانت تتحرك في الخنادق الممتدة على طول الطريق بين سطيف وقسنطينة كائنات بشرية بيضاء من الصقيع، إنها قبائل عربية طاردها الجوع في السهوب فجاءت لتحتضر هنا في حماية من الريح البارد[15]. وفي حالة من اللامبالاة وطول الشهور والسنين احتجزت أملاك اليهود وطردوا من العمل وسلط عليهم عقاب العامة، فانهاروا من الجوع والذل وسوء المعاملة.

غير أن القطيعة مع الجمهورية في القطاع القسنطيني هي أقل ظهورا منها في أي مكان آخر. فهل سبب ذلك هو وزن الأعيان والضمانات التي

يعطونها للنظام ؟ إن القانون الذي يسمح بتعيين بلديات جديدة طبق باعتدال وأغلبية المستشارين ورؤساء البلديات الجمهوريين اعتبروا لائقين. وعندما يكون من الأفضل تغييرهم يتم اختيار أعيان ذوي ماض سياسي يميني واضح. وينتمي رئيس بلدية قسنطينة إلى البورجوازية المحلية، واحتفظ في عنابة بممثل لكبار المعمرين، وفي سكيكدة بعقيد قليل الإزعاج من جيش المشاة الكولونيالي ويبدي القطاع القسنطيني حماسا (لبيتان) على غرار مناطق الجزائر الأخرى، ويشهد على ذلك وجود اللفيف الفرنسي للمحاربين وهو منظمة جماهيرية تابعة للنظام تضم 25.000 عضو في العمالة وتجند قدماء المحاربين، وهي مكلفة بنشر القرارات الحكومية على الرأي العام، وتضم العديد من الجزائريين لكن لا تقبل اليهود مهما كانت رتبهم العسكرية.

غير أن قلة فاعليتها كانت من الوضوح بحيث اضطرت إلى إنشاء صف تنظيمي للّفيف هو ذراعها القوي. فهل تدل قلة فاعليتها على تردد الأعيان في زيادة التزامهم بالتعاون مع ألمانيا؟ فبينما حصل الصف التنظيمي للفيف في أقل من ثلاثة أشهر على 2000 منخرط لم يجند إلا 600 في القطاع القسنطيني[16].

الثورة الوطنية والجزائريون

إن الثورة الوطنية بالنسبة للجزائريين تكرس سيادة المعمرين لا سيما بعد نجاح الدعاية الرسمية التي ثمّنت "العودة إلى الأرض" فدفعت أوروبيي المدن وهم الأغلبية الساحقة إلى تبني مواقف رجال يمجدون في خطابهم الرسمي روح "الرواد" وحب العمل والعائلة والوطن دون تحرج من إعلان الاحتقار "للأهلي" بشكل صريح.

وبالنسبة لحكومة فيشي يعد الجزائريون "خزان محاربين"[17] لجيشها في شمال إفريقيا الذي انخفض تعداده إلى أقل من 200.000 رجل. وهذا ما

يفسر اختيار ضباط متقاعدين من عائلات عريقة في الوفاء في أغلب الأحيان لتمثيل الجزائريين في جمعيات البلدية والعمالة التي أقصي منها ممثلو فدرالية المنتخبين.

وأجبر العلماء هم أيضا على الصمت، وانتخبت جمعيتهن (الشيخ الإبراهيمي) رئيسا بعد أن أصعق السرطان فجأة (الشيخ ابن باديس). لكن شكوك الإدارة تحوم حول (الإبراهيمي) لأنه كان قريبا جدا من الجبهة الشعبية ومن اليهود[18]. فوضعته تحت الإقامة الجبرية منذ 1940 في آفلو بالأطلس الصحراوي وحاولت بلا جدوى العمل على أن تنتخب في مكانه (الشيخ العقبي) المساند المتحمس لبيتان والرجل الساذج. لكن الرئاسة الفعلية على الجمعية عادت للشيخ (العربي التبسي) نصير (بيتان) وهو باهت ضعيف النشاط.

أهلك القمع القاسي أغلب الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب الجزائري ولم يبق لهما إلا عدد قليل من المناضلين كانت أولويتهم هي المحافظة على الاتصال فيما بينهم. إن (مصالي الحاج) الذي أوقف في أوت 1937 وأطلق سراحه في سبتمبر1939 أعيد توقيفه بعد شهر. واقتصر أمام المحكمة العسكرية التي حاكمته بمدينة الجزائر مع 27 من القادة والمناضلين بحزب الشعب على طلب الاستقلال الذاتي للجزائر "على طريقة دومينيون انكليزي"(*) وحكم عليه بـ16 سنة من الأشغال الشاقة مما أوصل مجموع العقوبات الصادرة في حقه مع رفاقه 123 سنة أشغال شاقة و114 سنة سجنا[19]. ومن زنزانته في لامبيز أدنى الأوراس توصل وهو محلق الرأس وينام على حصيرة إلى المحافظة على سلطته على حزبه.

(*) اسم يعطي قبل 1947 لدول استقلت وحصلت على عضوية الكومنولث وبقيت متحدة مع التاج بالولاء له (كندا، استراليا، ايرلندا) (المترجم).

واشتدت تهم الأعيان ضد حزب الشعب الجزائري في جو الثورة الوطنية. لكن قوة هذا الحزب هي استفادته من ضعفه، فهو يجذب إليه الذين أقصاهم النظام الاستعماري وضاعف من عددهم. وهذه القدرة جاءته من الإقصاء الذي عانى منه مناضلوه وتكونوا تحت تأثيره وانتزعهم البؤس من عائلاتهم وقذف بهم إلى الهجرة إلى عالم غريب ضبط سيره على البحث عن الربح الفردي وحده، فضيعوا فيه معتقداتهم وعاداتهم المعهودة وإيمانهم بعدالة لا تتخلف، ولم يجدوا من ذلك شيئا. فأصبح الحزب بالنسبة إليهم حينئذ ملتقى التآخي[20].

إن مهمة القادة التي تحتاج إلى جرأة وإقدام هي منع التعاون مع القوى الفاشية. وفي 1939 أقصى (مصالي) مناضلين جمعهم بمدينة الجزائر مركز العمل الثوري لشمال إفريقيا[21] واتصلوا بالألمان. أما حاليا فإن الخطر يأتي من باريس، فبعد أن قضت التوقيفات على حزب الشعب الجزائري في ربيع 1940 أعيد تنظيمه بمجرد مجيء الألمان من طرف (عمار خيضر)، المناضل القديم الذي تدعمه لجنة شمال إفريقيا التابعة للتجمع الوطني الشعبي بقيادة مارسيل ديات(Marcel Déat). ويرأس لجنة شمال إفريقيا (المعادي) وهو نشيط من أقصى اليمين أصيل منطقة قالمة مرتبط جدا بمحافظة الشرطة والغيستابو[22].

إن قمع الحزب الشيوعي الجزائري صار سهلا بسبب عزلته في المجتمع الكولونيالي. وكان توقيف بولات لونوار(Paulette Lenoir) في أفريل 1940 التي أعادت تنظيم القيادة ونشرت أربعة أعداد سرية من جريدة "la Lutte sociale" إنما يرجع إلى وشاية بإحدى تلميذاتها من طرف رفيقة لها[23]. وانكمش الحزب الشيوعي الجزائري حينئذ على نواته الأصلية المكونة من عمال الموانئ والقطار والنقل الحضري ومستخدمي البريد وعمال البناء[24].

وتقلص تواجده بين الجزائريين. ومع أن الحزب الشيوعي الفرنسي عاد منذ ربيع 1940 إلى خطة المطالب باستقلال المستعمرات[25] فإن هذا الشعار قلما يتقدم في الحزب الشيوعي الجزائري. وذلك بسبب الانشقاق القصير الذي أحدثه في سبتمبر 1940 عدد صغير من المناضلين الجزائريين يقودهم (أحمد اسماعلي) عضو اللجنة المركزية السرية. وجاء هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفياتي في جوان 1941 ليضع حدا للتردد المذهبي، فدخل (اسماعلي) حينئذ في الصف وأخذ على عاتقه توزيع السلسلة الثانية من جريدة "la lutte sociale" السرية ونشر منها على الأقل 15 عددا إلى غاية جوان 1943.

كان عدد الجزائريين 7 من بين 41 أدينوا في محاكمة 61 شيوعيا حاكمتهم المحكمة العسكرية لمدينة الجزائر في مارس 1942. ولأول مرة سقط أحد المحظورات فاستعمل التعذيب بالكهرباء على أوروبيين خلال التحقيق. حكم على 6 بالإعدام و9 بالأشغال الشاقة مدى الحياة و14 بالأشغال الشاقة المحدودة ووصل المجموع إلى 210 سنوات، كما حكم على 11 بعقوبة السجن بسنوات مجموعها 70 سنة وتوفي 5 بالتيفوس خلال الاعتقال.

بدء نشوء السوق السوداء

تصبو الثورة فيما تصبو إليه إلى تنظيم الاقتصاد. إن الاقتصاد الموجه في مستعمرة تابعة للمتروبول ضروري لقسم من استهلاكها في مجال المنتوجات المصنعة خصوصا الصابون والنسيج ثم الحليب والسكر والمواد الدسمة كي تقتصر على المواد الضرورية. ومنذ سنة 1940 أصبح قسم من هذه المنتوجات يوزع بالبطاقة. في أوت اختفى اللحم والبطاطا بضعة أيام في عدة مدن كبرى دون التوصل إلى التمييز بين الخوف والمضاربة في نشوء هذه الظاهرة. لكن الثورة الوطنية مازالت تفتقر إلى وسائل الردّ. كان شتاء 1940

قطيعا والبطالة مستفحلة والأجور منخفضة والأسعار ملتهبة، بينما تخلو السوق الرسمية من محتواها لفائدة السوق السوداء[26] على حساب أولائك الذين ليس لهم إلا بيع قوة عملهم غير المؤهلة وهم الجزائريون في الأغلب.

في سنة 1941 أنشئت لجان تنظيم، فالثورة الوطنية ليس لها رجال مكونون لتوجيه الاقتصاد ولكنها تطبق مبدأ الرئيس، وبموجبه فإن ما هو جيد للرئيس يعتبر جيدا للجميع، فكان منتج الحبوب الكبير في القطاع القسنطيني (غراسيان فور) ينظم ويراقب الحبوب، و(غوستاف مارسيبيه)، من عائلة (مارسيبيه) الثري الكبير في قطاع الكهرباء بفرنسا ينظم ويراقب الفحم والفوسفاط والمعادن، و(مصطفى تامزالي) صناعي الزيوت يراقب وينظم الزيوت.

لكن المضاربة باغتت اللجان التي كانت منشغلة منذ خريف 1940 باختلالات واحتمالات التموين. وفي الأرياف التي يعيش فيها أكثر من ثلثي الجزائريين لا يملك ثلاثة أرباعهم أرضا كافية يقتاتون من زراعتها أو لا يملكون بالمرة[27]. وحصتهم من المواد الخاضعة للتخصيص توزع عليهم متأخرة بكميات لا تكفي أو لاتصل بالمرة. وفي مقابلهم يوجد أولئك الذين ينتجون ما يكفي، وقد أدركوا بسرعة أن طلبات الموسرين توجد في المدينة عند الأوربيين وأقلية صغيرة من الجزائريين الموسرين الراغبين جميعا في الإفلات من تقلبات التموين.

وفي شتاء 1941 المتجمد اختفى الفحم ولم تعد أخشاب التدفئة والأنسجة والألبسة توجد في السوق المنظمة. في هذه الأثناء عندما كان اليهود قد استنفذوا طاقتهم كان العمال الزراعيون وصغار الفلاحين يلبسون الأسمال وليس لديهم أكفان لدفن الموتى من أطفالهم لأن الأنسجة لا تباع إلا في السوق السوداء. واستقرت في الأرياف مجاعة مستوطنة وظهرت حالات من الجنون الحاد بين أولئك الذين يرون عائلاتهم تموت أمام أنظارهم.

هذه المجاعة ليست بسبب الطقس، ففي محصول 1940 إلى 1942 كانت كميات الحبوب مساوية تقريبا لمتوسط ما قبل الحرب وقطعان الأغنام مساوية لعددها في نفس الفترة، ومحصول زيت الزيتون أعلى بنسبة 50 % والتمور بنسبة 25 %[28]. وانخفض حجم الاستيراد بحوالي الربع لكنه لا يعتبر منهارا فحلت محل فرنسا كل من تونس والمغرب والمستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء والهند الصينية رغم مصاعبها الخاصة[29].

وبالعكس انخفضت صادرات الجزائر نحو فرنسا إلى النصف تقريبا رغم الطلب المرتفع الذي تسببت فيه خسائر المناطق الفلاحية الأكثر إنتاجا المحتلة من طرف الجيش الألماني. وبالجملة فإن حصيلة المنتوجات المتوفرة التي تعاني من عجز بثلث معتبر مقارنة مع فترة ما قبل الحرب هي حصيلة وضع صعب لكنه غير كارثي.

هل يجب الاعتراض بعدئذ بكون الإحصائيات الرسمية لم تقيد كافة الصادرات نحو القوى الفاشية التي كانت تموّه غالبا كصادرات نحو فرنسا وأسبانيا وتونس؟[30] إن كون هذه العمليات قد استفاد منها كبار المعمرين[31] والحاكم (شاطال) نفسه[32] تدعو إلى تصديق ذلك. ويبقى أن هذه الكميات المصدرة "خارج الجمركية" اصطدمت بنقص البواخر والحصار البحري المتقطع للبريطانيين وبالتضييق المفروض على النقل البري بسبب قلة الوقود والفحم.

إن عدم المساواة في التوزيع بالبطاقة يتجلى بطريقة صارخة. فالمسافر القادم من أوروبا يتوهم إذا دخل مطعما في الجزائر في بلد الوفرة. فالبيرة المصنوعة من الشعير الذي اختفى من أسواق الأهالي تتدفق على الأوربي[33]، ولحوم الخنازير تتوفر بكثرة[34]. أما المسافر في الصباح الباكر فلا يغامر بالذهاب إلى أحياء المدن التي تمحو فيها الشرطة من الجدران

كتابات الشتم للماريشال وتحمل جثث العمال الزراعيين الذين ماتوا من الجوع أثناء الليل.

إن المجاعة في سنوات الحرب هذه هي ثمرة المضاربة والفوضى مثل ما جرى في أراضي المشرق الفرنسية أين كان تدخل القيادة البريطانية وحده هو الذي أجبر التجار على أن ينزلوا إلى السوق مخزونهم. أو مثلما حدث في اليونان حيث قتلت المضاربة سنة 1941 أكثر من 40.000 شخص[35]. إن ما تبقى من حس سليم للحكومة العامة والعمالات في الجزائر منع رغم ذلك وصول الآفة إل المدن.

لكن المشكلة في الأرياف تعقدت بسبب رفض العمل في أراضي المعمرين. فالأجور لم تتغير منذ ما قبل الحرب بل انخفضت ولا تستحق في نظر العمال عناء الجهد المبذول إلى حد أن قسما منهم هاجروا المزارع. وحاولت حكومة شاطال في بداية1941 لمواجهة مشكل يزداد توسعا أن تلجأ إلى العمل الإجباري، فهرب العمال الزراعيون ليلا. وعمد عميل عمالة وهران الذي تلقي أمرا بتسخيرهم لحملة الحصاد على طلب الجيش خشية من أن يدفعهم تطبيق أمر الحاكم إلى التمرد[36]. والتحق من استطاع منهم بالمدن والأحياء حيث أصبحوا من صغار الباعة في السوق السوداء.

واتسعت السوق السوداء أكثر فأكثر، وكانت المحاصيل غير المصرح بها من طرف الفلاحين تخفى ليعاد بيعها في السر. وكان منتجو زيت الزيتون أول من فهم المسألة، ففي أكتوبر 1942 بلغت الحصة المخفية من محصولهم 50%، وحسب (جاك شوفالييه) الرئيس الشاب لبدية الأبيار بضواحي الجزائر فإن عصابة من تجار الجملة بسطيف وبرج بوعريريج ومينارفيل تحتكر جميع عمليات المتاجرة السرية بين الجزائر وقسنطينة، فتشترى اللتر مابين 12و20 فرنكا ويباع للمستهلك بـ 60 أو 80 فرنكا[37].

حصل خلال سنة تحول في حياة الأرياف. ففي كل ليلة تمتلئ الدروب والمسالك والطرق بالحمير والبغال المحملة بالمنتوجات الفلاحية متوجهة في قوافل إلى القرى والمدن. وهنا يكون مخزنا من طرف المضاربين الأوربيين ما ينقص الفلاحين والمعمرين من "مسامير وأدوات وأسلاكه وأسمدة ومنتوجات معالجة الزراعة"(38). بعد إنزال البضاعة تعود القوافل إلى الريف مثقلة بالأحمال.

وعلى طول مسارها فإن القياد في الريف والجندرمة في الطريق والشرطة في الأحياء يأخذون حصتهم(39). وفي ضاحية الجزائر توبع 2% فقط ممن بلغ عنهم مراقبو المصالح الاقتصادية بسبب الغش والتدليس في البضاعة. وأصبحت الشرطة والجندرمة بسرعة كما في فرنسا على شاطئ البحر المتوسط صورة مشوهة(40) لأولئك الغشاشين. ولما كان الحاكم (شاطال) يعطي المثال في أعلى الهرم عن الثراء الشخصي المفرط فإن سلطة الدولة مصابة في قمتها. وما يلفت النظر في المدن هو قدرة الأعيان الجزائريين على مقاومة الأحداث المتوالية. فقد أفلتوا من التطهير وتكيفوا مع الأوضاع وأكدوا نفوذهم. وتقدم سطيف وقالمة بعض الأمثلة عن هذا الصمود في المحن.

أعيان سطيف وقالمة

ظلت البلديتان قائمتين في المدينتين بدون يهودهما وماسونيّيهما. فقد حافظ الأعيان الجزائريون على مقاعدهم في قالمة وأما في سطيف فقد أضاعها (فرحات عباس) وأصدقاؤه الذين عوقبوا لخيانتهم في السابق بالانضمام إلى الجبهة الشعبية. ومع ضياع المقاعد أصبح (فرحات عباس) خالي الوفاض لأن دخل صيدليته لا يكفي فكفت العائلات العريقة في سطيف عن دعمه ماليا ظنا منها أن مهمته قد انتهت(41).

وقدم له (أوغسطين بيرك) النجدة. فقد عين مديرا للشؤون الإسلامية وأسندت إليه بالإضافة إلى ذلك إدارة أراضي الجنوب[42] وهو ما منحه سلطات جعلت منه حقا نائب الحاكم. وإذا كان في نهاية سلكه المهني فلم يكن في نهاية إلهامه الفكري. وهو يعرف كثيرا إلى حد كان رجال العائلات العريقة المنصبين في وظائفهم قد استنفذوا طاقتهم[43].

في مرحلة أولى ساعد عباس على الرجوع إلى منصبه كمستشار بلدي. لكن الرجل الطموح يريد أكثر من ذلك، فكتب في أفريل1941 عريضة إلى الماريشال يلتمس أفضاله، ويسجل علمه بالوضع القانوني لليهود، ويمضي على انضمامه إلى الثورة الوطنية[44]. وفي أوت 1941 سار في أثره الدكتور (بن جلول) بتشجيع من (أوغسطين بيرك) دون أن يقول مع ذلك شيئا عن اليهود[45]. فعين (بيتان) الاثنين مندوبين في الجمعية المالية[46].

بقرار من الماريشال ينتمي (فرحات عباس) من الآن إلى المجموعة الصغيرة من الرجال الأقوياء الذين يحتلون مقاعد بمدينة الجزائر. إن صعوده السريع كان محل نقد لكن ما من أحد اتهمه بالتورط في القضايا الكبرى للسوق السوداء. إنه خارج مرمى النقد في هذا مثل الدكتور (الأخضري) المندوب المالي لڤالمة الذي التحق به.

إن الدكتور (الأخضري) لا يزال رجلا نافذا مثلما كان في فترة ما قبل الحرب دون أن يؤدي كونه ماسونيا إلى إلحاق ضرر به. إن أحد أصدقائه وهو كانافاجيو(Canavaggio) رئيس الحزب الشعبي الفرنسي بالجزائر هو مدير ديوان الحاكم (شاطال) ومنظم أعماله التجارية. ويدين له (مصطفى بن جمعة) الذراع الأيمن للطبيب (الأخضري) بالمقابلة الرسمية التي خصه بها الماريشال في أفريل 1942 في فيشى ودعوته كفيف شرق في المهرجان الذي نظمه في باريس داريو(Doriot) القائد الوطني للحزب الشعبي

الفرنسي بملعب فيلودروم بحضور الضباط السامين النازيين، وقد باغته إنزال الحلفاء في نوفمبر 1942 فالتحق بقالمة من تونس عبر برلين مع إمدادات المظليين التي أرسلها (هتلر) إلى (رومل).

وقد اشترك (المعادي) ابن قايد في كثير من القضايا في مدينة قالمة، اشترك في كثير من القضايا[47]. وفي باريس استكمل تكوين لجنته الإسلامية لشمال إفريقيا بالمساجين المغاربة والجزائريين الذين أطلق سراحهم من معسكرات النازيين بتدخل من الغيستابو وجهاز الاستعمالات العسكرية الألمانية[48]. ويتجسس رجاله على الجزائريين ويجندونهم في المنظمة الألمانية Todt[49]. ويحدث أن يصادف في المجتمع الباريسي الراقي المتعاون مع الألمان الذي ينتمي إليه (عمار نارون) أمين سر (فرحات عباس) القادم من بسكرة لصرف قسم من محصول التمور في مكاتب الشراء الألمانية[50].

ظلت قالمة في هذه السنين مدينة بلا مشاكل توظف فيها أعمال كثيرة. ولم يتوصل اللفيف الفرنسي للمحاربين الذي أراد أن يضع حدا للسوق السوداء إلا إلى تعريض نفسه للمسخرة ولم ينجح مصف التنظيم التابع له الذي يقوده مسؤول محلي مشكوك في أخلاقه في تجنيد رجال شباب[51].

لكن تغييرا جذريا قد حصل، فقد تكاثرت الأحياء القصديرية تحت السور شمالي غرب المدينة ويقيم فيها فلاحون جائعون قدموا إلى المدينة. وفي جوان 1942 أحصى نائب عميل العمالة 2887 أوربيا و13536 جزائريا فقد تضاعف عدد الجزائريين في قالمة خلال عشر سنوات بينما ظل عدد الأوربيين مستقرا فجعل منها ذلك مدينة إسلامية[52].

إن رفاهية الأعيان تخفي على نحو سيء نكد حياة الجزائريين التي ينغصها البؤس كما ظهر ذلك بعد الزيارة التي أداها (المعادي) إلى عائلته في

جوان 1942. وعند مروره بمدينة الجزائر قدمه (بن جمعه) إلى (شاطال). وبعد ذلك بعدة أيام أعلنت الصحافة أن منظمة Todt تعرض العمل في المنطقة المحتلة بفرنسا[53]. فتهافت البؤساء على العرض في قالمة كما في كامل الجزائر.

فنزل فيها خلال شهرين ستة آلاف وخمسمئة رجل أغلبهم جزائريون. وستبلغ الوتيرة 000 10 شهريا. لكن إنزال الحلفاء في نوفمبر أفسد ما كان لو تحقق آخر أكبر مشروع للثورة الوطنية.

النكبة الأخلاقية

عندما وصل الجنرال (وايغان) في خريف 1940 وعد بإتباع سياسية "تراعي الاعتبار" نحو الجزائريين مشيرا بذلك إلى سلوك الطريق الذي فتحه قبل ثلاثين سنة ليوتى(Lyautey) في المغرب. وكان بعد سنة قد استبد به الغضب أمام الفوضى التي تسببت فيها السوق السوداء، فتأسف على "طيبته" وندد "بكسل" الجزائريين وعدم انضباطهم "وغرورهم"، وذلك لوضعهم في مكانهم. وخلف هذا الكلام الأحمق فإن الخطاب يؤكد على أمر بديهي وهو أن الجزائريين يرفضون أن يظلوا مدة أطول في المكان الذي وضعوا فيه.

في سنة 1930 عندما كان المستعمرون يؤمنون بوجود الجنة، تعجب (هنري مونترلان) من "بسمة الخضوع والمذلة الإجبارية للمغلوبين"[54]. إن الثورة الوطنية جرفت معها كل هذا العالم الذي هزته المواجهات في زمن الجبهة الشعبية[55]. فالجزائري الذي يعامل بقسوة صار يحتج، وإذا سرق ينازع وإذا سب يسب. فالمغلوب عازم على ألا يبقى في المكان الذي وضع فيه أمام مغلوبين يهينونه: "لو كان هتلر هنا لما حدث !"، هذا التعجب يتردد سماعه أكثر فأكثر.

وأصبحت الاحتكاكات دائمة وزاد في تفاقمها أعمال السوق السوداء. فالباعة بالتقسيط جزائريون والمشترون أوربيون في الأغلب لا يطيقون التبعية التي وضعتهم فيها الضرورة. وزيادة على ذلك فإن العلاقات الخارجية للثراء السريع كالسيارات الفاخرة واقتناء الأثاث وارتداء ملابس جيدة لا تفلت من أحد في فترة الندرة.

وتبادل الجزائريون والأوربيون تهم "الأنانية" و"الكسل". وقد اشتكى أحد صغار المعمرين إلى عميل العمالة بقوله : "إنهم يعتقدون أن كل شيء مباح"[56] وذكر شاهد أن بورجوازيين جزائريين مع نسائهم يشاهدون وهم يتجلون في نهج ايسلي(Isly) بقلب مدينة الجزائر بين الأوربيين "وقد فاقوهم عددا"[57]، ويشعر الفرنسيون من سلوك الجزائريين ونظرهم أن صفتهم كفرنسيين مهددة.

هل كان الأمر مجرد مصادفة ؟ فبعد تحقيق جرى في ربيع 1942 أمكن الإطلاع على أن التعذيب بالكهرباء المستعمل "منذ زمن طويل" في القبائل من طرف بعض المتصرفين الاداريين يمارس في مدينة الجزائر، وكان مخصصا حتى الآن للجزائريين المتورطين في قضايا الحق العام. إن استعمال التيار الكهربائي بقوة 110 فولط من شأنه أن يؤدي أحيانا إلى حوادث إذا لم تعزل أجسام المعذبين عزلا كافيا[58]. والفضيحة هي أن الطريقة أصبحت تستعمل الآن في القضايا السياسية ضد أوربيين هم بلا شك شيوعيون. ويبدو أن انتشارها مرتبط بوصول رجال شرطة ما رسوا قبل هذه الأعمال بالمناطق المحتلة بفرنسا واكتسبوا التجربة من اتصالهم بالغيستابو[59].

وفي أوت 1942 سجن رئيس بلدية زرالدة بالقرب من الجزائر 40 جزائريا في قبو مساحته تسعة أمتار مربعة ولما نبه لعدم اتساعه لهم كان جوابه: "فليهلكوا". وفي الصباح أخرج 25 ميتا من بينهم[60]. وكشف التحقيق أن

رئيس البلدية وهو قابض بريد من أنصار التعذيب بالكهرباء. ويمكن أن نتصور تأثير النتائج على الرأي العام الجزائري الذي اطلع في الحال بواسطة الشائعات، ولخصت ذلك كتابات على جدران سكيكدة: "اللعنة على جميع الفرنسيين لأجل الشر الذي فعلوه للعرب. تسقط فرنسا الاستعمارية. يحيا هتلر!".

إن الدكتور (بن جلول) رغم أنه رجل جلد لم يعد يحتمل. ففي تقرير إلى الماريشال بتاريخ 17 أوت 1942 ندد بالظلم والرشوة والمجاعة وخصوصا بالعنصرية التي يعاني منها الجزائريون يوميا فكتب: "إني أضرب صفحا عن السب والعنف والتعدي بالضرب ومحاضر الغرامات المصطنعة من طرف الشرطة والجندرمة والدوائر لحاجات تخصهم، الخ... وهي مسلطة على جزائريين مسالمين تدينهم المحاكم بناء على تلك المحاضر". وختم تقريره قائلا: "إن الوضعية إذن خطيرة، خطيرة جدا (...) إنها نكبة أخلاقية لا سابقة لها في تاريخ الجزائر".

وأرسل إلى الحاكم العام استقالته من منصب المندوب المالي[61]، واستقال (فرحات عباس) بدوره. لكن الثورة الوطنية مستمرة وبلا وعي.

الإنزال الأنغلو ساكسوني

أنزل أسطول أنغلو أميريكي في ليلة 7 إلى 8 نوفمبر 1942 76 000 جندي في المغرب والجزائر. كانت المعارك في مدينة الجزائر قاسية واستعراضية، وحاولت باخرتان بريطانيتان اقتحام المضيق وقد أطفأتا الأضواء فانحرفتا واحترقتا، وكانت إحداهما قد أنزلت 200 مارينز أميركي لجأوا إلى حظيرة أعلاف فهوجموا بالقنابل الحارقة وأسر أغلبهم. وانسحب الأنغلو ساكسون إلى البحر لما لم يستطيعوا اقتحام المضيق. وكان جميع

الأوربيين والجزائريين في الشرفات مشدوهين من تبادل الرمي بالمدافع ومن أشعة النيران.

لكن حيكت مؤامرة سوف تسمح للحلفاء بالاستيلاء على المدينة، وقد حضرت منذ الربيع بمشاركة 400 شاب أغلبهم يهود يقودهم جوزي أبولكر(José Aboulker)، الطالب البالغ 22 سنة ويؤطرهم بعض الضباط[62] الهدف من المؤامرة هو تسهيل إنزال الأنغلو ساكسون وتسليم القيادة للجنرال جيرو(Giraud) الذي فرّ من ألمانيا وينتظر في مرسيليا. وكان يضمن الاتصال القنصل مورفي(Murphy) الممثل الشخصي للرئيس (روزفلت).

رفض الحزب الشيوعي الذي تأخر إشعاره أن يشارك لأنه كان لا بد من تقديم عناوين المناضلين إلى رجال مثل (أشياري) محافظ الدفاع عن الأقليم[63]، كانوا عادة يطاردونهم. ورفض حزب الشعب الجزائري الذي أشعر هو أيضا لنفس الأسباب وكذلك خوفا من أن يكون فشل الحلفاء إذا حصل دعما للتيار المناصر للألمان ضمنه[64]. وأبقى جانبا الطلبة الديغوليون الملتفون حول كابيتان(Capitant) أستاذ القانون في الكلية باعتبارهم غير يقيظين[65].

واستطاع المتآمرون وهم يلفون على أذرعهم وشاح المتطوعين مع الجيش، ويحملون البنادق أن يستولوا على السلطات وعلى محطة الهاتف وتحصر القصر المسمى بـ" Eté "وإذاعة الجزائر ونقاط حساسة أخرى سيطروا عليها حتى الساعة 13 و30 دقيقة. وسمح ذلك للأنغو ساكسون باحتلال مطاري الدار البيضاء وبليدة وإبقاء حصن الإمبراطور الذي يعلو مدينة الجزائر تحت نيرانهم. إن مصف تنظيم اللفيف لم يردّ. وعلى الساعة 16سا و30د أمرت قيادة نظام فيشي التي لا تميل إلى المغامرة ولا يتبعها المدنيون بوقف النار في مدينة الجزائر[66]. إن عبادة القائد اتضحت حدودها.

لكن في وهران التي لا يعنيها وقف إطلاق النار استمرت المعارك ثلاثة أيام وشارك فيها مدنيون من مصف تنظيم اللفيف وكانت خسائر الحلفاء ثقيلة لكن مدافعهم ودباباتهم سحقت كل مقاومة. وأجّلت القيادة الأميركية التي جنّ جنونها بسبب الخسائر إلى شهر جانفي 1943 إدخال فرقة وهران في محاربة الألمان بتونس[67]. وعلى عكس وهران تم احتلال بجاية وجيجل وعنابة بلا مصاعب من طرف الأنغلو ساكسون.

وأغار الطيران الألمان على مدينة الجزائر منذ 8 نوفمبر وأرسلت إمدادات من أوروبا إلى جيش إفريقيا بقيادة (رومل) في تونس. وهذا ما يفسر إسراع الحلفاء إلى التفاوض مع الأميرال دارلان(Darlan) الخليفة المنتظر للماريشال، الحاضر بمدينة الجزائر صدفة، الذي وجد نفسه يصرف شؤون الحكم في 11 نوفمبر يؤازره في قيادة الجيش الجنرال (جيرو) المتعصب للثورة الوطنية.

وتواصلت الثورة الوطنية عاجزة دائما عن الدفاع عن الجزائر[68]. ففي مواجهة قاذفات القنابل الألمانية لم يبق لجيش إفريقيا طيران فقد حطمه الأنغلو ساكسون، كما لم يعدله دفاع جوي حقيقي. وأصابت الغارات الجوية بجاية وسكيكدة. وفي جيجل أطلق الإنذار47 مرة وتعرضت عنابة لـ 200 غارة جوية، وفي المدن الصغيرة بالبلاد أخليت المدارس والإدارات. ولما كانت المؤسسات العمومية مسخرة غالبا فإن الكثير من تلاميذ القطاع القسنطيني ستكون السنة الدراسية 1942-1943 بالنسبة إليهم "سنة بيضاء".

إن الهجوم الألماني في اتجاه الجزائر كان شديدا. وفي 21 نوفمبر فتحت الوحدات الفرنسية بتونس التي كانت تتراجع بلا قتال، نيرانها على الألمان، لكن الأنغلو ساكسون الذين تقدموا لدعمها فشلوا. وصمدت فرقة قسنطينة التي التحقت بها بعتادها الغير صالح للاستعمال ولسان حالها يقول: "أيها الأميرال ها نحن جاهزون ! " كما عنونت جريدة "La Dépêche" بقسنطينة.

لكن الفوضى السياسية توسعت، وكانت مقاومة إنزال الحلفاء طبقا لمبدأ الدفاع "ضد أي كان" قد تسببت في الهزيمة الأولى الكبيرة للجيش الكونيالي الفرنسي منذ 1830[69]. وكان الأميرال دارلان الذي يحكم الآن محل احتقار الجميع. وأما الجنرال (جيرو) فهو جندي جيد عديم الخبرة في السياسة. وفي 24 ديسمبر سقط (دارلان) برصاص مسدس شاب وطني هو (بونييه دي لا شابال) وخلفه الجنرال (جيرو).

تبدو وضعية فرنسا درامية، فمنذ 11 نوفمبر تحتل الجيوش الألمانية والإيطالية الميتروبول كله. وتواصل شمال إفريقيا وإفريقيا الغربية طاعة الماريشال والأنتيل طاعة الأميرال (روبير). أما إفريقيا الاستوائية فهي التي تتبع وحدها الفرنسيين الأحرار[70]. ويرى كثيرون من محيط الرئيس (روزفلت) أن فرنسا كعامل عدم استقرار في أوربا لها مستقبل مشكوك فيه. وهذا هو أيضا رأي الجزائريين الذين ينتظرون رؤية دبابات (رومل) تسرع في النزول بمدينة الجزائر.

البيـــان (Le Manifeste)

في 22 ديسمبر 1942 سلمت رسالة "Message" إلى السلطات الفرنسية والحلفاء[71] وقعها (فرحات عباس) و(بن جلول) وكبار الأعيان الجزائريين محررة بلهجة مرتبكة لكن واضحة الطلب. فقبل أن يرضى جزائريو الجزائر بالتضحيات المعلنة في بداية الحرب لا بد أن يتأكدوا - كما طلبت الرسالة - من أنهم يحاربون من أجل "انعتاقهم السياسي" وأن لا يظلوا محرومين "من الحقوق والحريات الجوهرية التي يتمتع بها باقي سكان هذا البلد".

وصل النص إلى المرسل إليهم في وقت ساد فيه الغموض الكامل. فالأميرال (دارلان) يقتل في اليومين المواليين بينما يتقدم جيش إفريقيا الألماني من

تونس إلى الحدود الجزائرية، وإذاعة فيشى تدعو من الميتروبول إلى رمي الأنغلو ساكسون في البحر والجنرال (جيرو) الذي أوصل إلى السلطة منشغل كثيرا بعصيان المجندين الجزائريين[72] لكي لا يوقع العقاب بلا روية وفضل تكليف (أوغسطين بيرك) بتسوية القضية.

يولي هذا الأخير اهتماما قليلا للاتصال الذي ربطه (فرحات عباس) مع الأميركيين، فهم على غرار البريطانيين لم يردّوا على الرسالة كما أنه مطلع جيدا بواسطة مركز الإعلام والدراسات بحيث لم يضيع وقتا في التحقيق حول علاقات (فرحات عباس) بالأنغلوا ساكسون. وعلى العكس من ذلك يحق له الانشغال بوجود أسماء الباشاغوات الموقعين على الرسالة وهم (أورابح) و(بن علي الشريف) و(السايح) الذين يعتبرون منذ قرن من بين خدم فرنسا الأكثر وفاء. ولم يغب عن باله عدم اتساع قاعدة المطلب. وتقتصر الرسالة في الواقع على طلب "انجازات محسوسة وفورية" تمنح الجزائريين "وضعا قانونيا مبنيا على العدالة الاجتماعية" وتقترح أن يكلف بذلك نوع من المؤتمر الإسلامي. وانتهج أوغسطين بيرك أسلوب الحوار لكي يطلع أكثر ويكسب الوقت. وحصل (فرحات عباس) بنصيحة منه على الترخيص بعقد اجتماع حول نص الرسالة.

جرى الاجتماع في 17 جانفي 1943 بالقصبة في منزل الأستاذ (بومنجل) محامي (مصالي) القديم. ومثل حزب الشعب الجزائري رجلان من القيادة السرية هما الدكتور (الأمين دباغين) الشاب النشيط المناصر لـ(مصالي) و(حسين عسلة) عضو جماعة القصبة لحزب الشعب الموالي بحزم للألمان، وهي جماعة مندفعة بتأثير الظرف السائد نمت دون أن تبلغ الأهمية التي تنسب إليها أحيانا[73]. ذلك أن بلكور وضاحية الجزائر ظلت تحت سيطرة (مصالي) الذي يواصل من سجنه رفض كل تعاون مع النازيين.

إن مبعوثي النازيين لا يعوزهم النشاط. فالشبكة المنظمة في مدينة الجزائر من طرف "مادلين أوطافياني المعروفة جدا" ورفيقة حياة (المعادي) سمحت لجهاز الاستعلامات العسكرية الألمانية بأن يسرب إلى شمال إفريقيا حوالي 10 كومندوس خلال سنة 1943. لكن الدعم الموعود لرجاله لم يكن كافيا فتم تحييد الكومندوس كله[74].

عن الفرضية الألمانية بخصوص هذا المسعى في جانفي 1943 هي عنصر لا بد أن يؤخذ في الحسبان، ذلك أن حضور (العربي التبسي) إلى منزل الأستاذ (بومنجل) ممثلا للعلماء وهو أيضا موالي للألمان يؤكد أن (فرحات عباس) لا يقصيه أبدا، وكان الاجتماع تبادلا لوجهات النظر. والقرار الوحيد الذي اتخذ هو أن يعهد إلى (فرحات عباس) واثنين آخرين من المشاركين بمهمة تعديل نص الرسالة حتى يصبح قاعدة عمل لاجتماع آخر.

أما هذا الاجتماع فقد منع لأن الدبابات الألمانية دخلت في 17 فيفري إلى التراب الجزائري بمنطقة تبسة. وانتشرت في قسنطينة شائعة سقوط تبسة. فخلت المدينة من الجزائريين الذين هاجروا نحو الساحل ووصل الهلع إلى سطيف أين جعلت الشائعات قسنطينة تسقط بدورها. إن تراجع الألمان تحت قنابل طيران الحلفاء لم يزعزع اعتقاد الجزائريين في أنهم رجال لا يهزمون[75].

في هذه الأثناء كان (فرحات عباس) منهمكا في العمل، وفي 10 فيفري 1943 كان نصه جاهزا. والبيان وهذا عنوانه يمثل قطيعة تامة مع خطابه السابق ويحسم التردد الوارد في الرسالة. وترسم الإجراءات القليلة التي يطالب بها خطوط ثورة حقيقية: "إبطال الاستعمار" المشبه "بشكل جماعي للعبودية" و"الحرية والمساواة المطلقة للجميع" و"مشاركة الجزائريين الفورية والفعلية في حكومة بلادهم".

وسيعتبر البيان بحق مع برنامج نجم شمال إفريقيا لـ (مصالي الحاج) أحد النصوص المؤسسة للوطنية الجزائرية. وفي المرحلة الأولى كان تأثيره معتبرا على السلطات الفرنسية التي سلم لها. ومعنى ذلك أنه يطلب منها بجرة قلم أن تستعد لتتحمل في وقت واحد نتائج ثورة مزدوجة وطنية واجتماعية بينما كانت القوات النازية على الحدود الإفريقية للجمهورية.

بدا غياب الدبلوماسية من النص جلياً. والنموذجان المذكوران فيه عن نزع الاستعمار غير موفقين. فالنموذج السوري لسنة 1941 لا يمكن إلا أن يذكر الفرنسيين بمرحلة أليمة لنزع أيديهم من الشرق. ونموذج تونس المحتلة من طرف الألمان سنة 1942 لا يمكن إلا أن يثير الإحساس بالاستفزاز ويعطي مصداقية لأسطورة أن الحركة الوطنية الجزائرية استولت عليها النازية[76].

في 31 مارس 1943 سلم النص النهائي للبيان بعد تنقيته من الألفاظ والتعابير التي تصدم أكثر إلى الحاكم العام الجديد بايروتون(Peyrouton) الوزير السابق لبيتان[77]. غير أن الرجوع في إلى قدرات تصفية الاستعمار عند النازيين أبقى عليها[78]. وفي هذا اليوم كان (فرحات عباس) مصحوبا بـ(ابن جلول) و(الأخضري) والباشاغوات (بن علي الشريف) و(أورابح) و(السايح) والصناعي (تامزالي). لكن لم يكن لـ(فرحات عباس) دعم متين حقا. فالأعيان الكبار يدينون بكل شيء لفرنسا، ومن السهل على (أوغسطين بيرك) أن يقنع كبار ملاك الأراضي بأنهم يفقدون كل شيء بالإصلاح الزراعي الذي يطالب به البيان. أما بالنسبة للآخرين فقد فتح ملفاته[79]. فسحبت أغلبيتهم إمضاءها، ولا يستطيع (فرحات عباس) أن يواصل الاعتماد على حزب الشعب الجزائري الذي وصل إلى حالة انشقاق بسبب رفض (مصالي) الاعتراف بجماعة القصبة الموالية للألمان.

أما الشيوعيون فقد خرجوا من السرية منذ حين وأطلق سراح القلة فقط من مسؤوليهم ومناضليهم[80]. وأول من خرج من السجن يوم 7 فيفري 1943 هم 27 نائبا من الحزب الشيوعي الفرنسي كانوا معتقلين في الحراش الذي نقلوا إليه في 1941. وفي مارس كانوا على وشك الوصول مع الاشتراكيين والديغوليين الملتفين حول(كابيتون) المنضمين تحت حركة القتال(Mouvement Combat) إلى إبرام اتفاق لينشئوا سويا منظمة جماهيرية هي فرنسا المحاربة.

وستدعو فرنسا المحاربة بعد إنشائها إلى دعم الجنرال (ديغول) الذي لا يزال في لندن والتوصل إلى استقراره في الجزائر. لكن المسألة الإسلامية تعد حجر عثر مع هذه الحركة. فالاشتراكيون والديغوليون يرفضون مطلب "المساواة في الحقوق لجميع سكان الجزائر"، والرجوع إلى ميثاق الأطلنطي الذي يبرر حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وهي نقاط مقترحة كلها من طرف الشيوعيين الذين أذعنوا في النهاية واقتصرت فرنسا المحاربة على أن تقترح للجزائريين "مرحلة نحو المساواة في الحقوق"[81].

وأما تأييد العلماء لـ (فرحات عباس) فقد ضعف بسبب التردد السياسي الذي كانوا فيه. فقد همش (العربي التبسي) منذ أن استرجع (البشير الإبراهيمي) رئيس الجمعية حريته، وكان الجنرال (جيرو) قد قدر شجاعته يوم 8 نوفمبر 1942. ففي هذا اليوم كان (الشيخ الإبراهيمي) خاضعا للعلاج في مدينة تيارت عندما صدر الأمر للحامية بالنزول نحو الساحل في إطار الإمداد ضد الأنغلو ساكسون. وبينما كان نائب عميل العمالة لويزات(Luizet)[82] الديغولي يشجع الضباط على التحرك كان (الشيخ الإبراهيمي) يخطب في المجندين الرماة الجزائريين في نفس المعنى.

ويستطيع الحاكم (بايروتون) ضمن هذه الشروط أن يرسل (فرحات عباس) وبيانه أمام لجنة الإصلاحات[83]. إن (فرحات عباس) الذي لا يجرؤ

على مواجهة الرقابة ولا على نشر نصه، رضي أن يتفاوض حول صيغة مختصرة بعنوان "L'Additif" (الإضافة)[84]. ويطالب هذا الملخص الصغير بالاعتراف "بالسيادة" للجزائر وتعيين وزراء جزائريين. في 27 مارس 1943 تم إقرار الإضافة من طرف لجنة الإصلاحات.

وسيرافع (فرحات عباس) فيما بعد على أن فرنسا قبلت البيان في هذا اليوم متناسيا أن اللجنة ليس لها أية سلطة دستورية. والحاصل أن في 13 ماي 1943 استسلم جيش إفريقيا الألماني واستعد (بايروتون) بمغادرة المسرح السياسي، وعندما تلقى في 30 ماي نص البيان كان في إمكانه الاطمئنان إلى أنه نزع بمناوراته فتيل الشحنة الكامنة التي يتضمنها.

وهناك أيضا ما هو أشد استعجالا ذلك أنه حرر منذ حين استقالته[85]. فالجنرال (ديغول) قدم إلى الجزائر في نفس اليوم والتزم بأن يوقف جميع وزراء بيتان السابقين. إن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي أنشأها في 3 جوان كل من (ديغول) و(جيرو) كحكومة مؤقتة للجمهورية لا تتضمن أي محافظ جزائري [86]. ولما استقبل ديغول (فرحات عباس) اتبع توصيات مصلحة الاستعلامات لفرنسا الحرة، مفادها وضع حد "لمثل هذه المحاولة نهائيا"[87].

وأرسل الجنرال الرجل المزعج إلى الحاكم الجديد الجنرال كاترو(Catroux). قدم هذا الأخير وعودا تتسم بالمجاملة، وبالقرب منه كان (أوغسطين بيرك) ساهرا وقد جددت الثقة فيه.

الاحالات

1. Cantier Jacques, *L'Algérie sous le régime de Vichy*, université de Toulouse-Le Mirail, thèse d'histoire, 1999, p. 116.

2. Levisse-Touze Christine, *L'Afrique du Nord dans la guerre, 1939-1945*, Paris, Albin Michel, 1998, pp. 15-38.

3. Zynitcki C., « La politique du régime de Vichy dans les colonies », *in* Cantier J., Jennings E. (dir.), *L'Empire colonial sous Vichy*, Paris, Odile Jacob, 2004, p. 156.

4. FR-CAOM GGA 1CM 69, rapport du sous-préfet de Mostaganem au préfet d'Oran, 28 février 1945.

5. Urban Yerri, *La Législation antisémite de Vichy et les concepts juridiques de l'Indigénat : une filiation ?* DEA, faculté de droit et de science politique, Aix-Marseille, 1998, p. 76.

6. FR-CAOM Constantine B3 741, lettre du docteur Cattoir au préfet Périllier, Constantine, 28 octobre 1943.

7. 2,5 % des effectifs d'une faculté contre 3 % en France métropolitaine.

8. Aouate Yves-C., « La place de l'Algérie dans le projet antijuif de Vichy », *Revue française d'histoire d'outre-mer*, n° 301, 1993, pp. 599-613 – Aouate Yves-C., « Les mesures d'exclusion antijuive dans l'enseignement public en Algérie (1940-1943) », *Pardès* n° 8, 1988, pp. 109-128.

9. Cf. *D'Alger à Berlin, 1942-1945*, vol. I *Novembre 1942-Mai 1943*, Paris, FR3, 1994, archives filmées de l'armée française.

10. Cantier Jacques, *L'Algérie sous le régime de Vichy*, Paris, Odile Jacob, p. 73.

11. Du 8 juin au 13 juillet 1941, de violents combats les ont opposés en Syrie et au Liban, sous mandat français, aux troupes anglaises et gaullistes. La convention de Saint-Jean-d'Acre (14 juillet 1941) leur laissait le choix de rejoindre les gaullistes, ce que font 20 %, ou la Métropole.

12. Ordioni Pierre, *Tout commence à Alger, 1940-1944*, Paris, Stock, 1972, p. 173.

13. Cantier Jacques, *op. cit.*, thèse d'histoire, pp. 738-752. Un portrait du Maréchal reste en place dans la cathédrale d'Oran jusqu'en 1945, malgré les pressions du préfet.

14. Esquer G., *8 novembre 1942, jour premier de la libération*, Paris-Alger, Charlot, pp. 72-74.

15. Entretiens avec Albert-Paul Lentin, Paris, 1989.

16. Cantier Jacques, *op. cit.*, pp. 700-706.

17. Ordioni Pierre, *op. cit.*, p. 328.

18. CAOM GGA 1CM 67, CIE central, notice individuelle de renseignements, 3 novembre 1942.

19. Kaddache Mahfoud, *Histoire du nationalisme algérien, 1919-1951, op. cit.*, t. II, pp. 611-612.

20. Stora Benjamin, « Ferhat Abbas, Messali Hadj... », *op. cit.*, p. 18.

21. *Ibid.*, pp. 597-598.

22. Amar Khider sera condamné en 1944 pour collaboration à dix-sept ans de prison. Sur El Maadi, cf. FR-CAOM GGA 8CAB 23, note de Roger Wybot, directeur de la DST, Paris, 11 janvier 1946, interrogatoire d'Ajout Arab Nicolas, Alger ; cf. Mianney Patrice, *Dictionnaire des agents doubles infiltrés dans la Résistance*, Paris, Le Cherche Midi, 2005, notice El Maadi, pp. 118-119.

23. Entretien avec Mme Timsitt, Paris, 1992, alors âgée de 15 ans, qui deviendra membre opérationnel du BCRA en 1943. Paulette Lenoir, agrégée de lettres, était son professeur au lycée Fromentin d'Alger.

24. Cf. rapport de Maurice Laban au Comité central du PCF, décembre 1940, *in* Einaudi Jean-Luc, *Un rêve algérien*, Paris, Editions Dagomo, 1994, annexe 5.

25. Courtois Stéphane, Lazar Marc, *Histoire du Parti communiste français*, Paris, PUF, 1995, pp. 174-175.

26. CAOM dossier GGA 11 H 60, rapports mensuels 1940-1942 – Cantier J., *op. cit.*, pp. 169-180.

27. Benachenhou Abdellatif, *Formation du sous-développement en Algérie*, Alger, Office des publications universitaires, 1976, pp. 289-321.

28. Calculs selon les chiffres rassemblés en 1946, à la demande du gouverneur Chataigneau, *in* Gouvernement général de l'Algérie, *Documents algériens, 30 octobre 1945-31 décembre 1946*, Alger, Imprimerie officielle, 1947, pp. 85-87, et Gouvernement général de l'Algérie, Direction des Douanes de l'Algérie, *Documents statistiques réunis par l'Administration des douanes sur le Commerce de l'Algérie, années 1939 à 1942*, Alger, Impr. Guiauchain, 1940 à 1943. L'administration des douanes décide d'interrompre sa collecte statistique en 1943, faute de documents fiables.

29. Riz d'Indochine, blé tendre, orge, légumes secs et pâtes alimen taires du Maroc, matières grasses végétales d'AEF arrivent en quantités importantes. Weygand a autorité sur toute l'Afrique française.

30. Levisse-Touze, *op. cit.*, pp. 198-207. La crainte des Américains est qu'une partie des produits livrés au titre des accords Murphy-Weygand ne serve à approvisionner ces puissances.

31. Cf. Charbonneau Général, *L'Envers du 18 juin*, Paris, Robert Laffont, 1966.

32. Ordioni Pierre, *op. cit.*, secrétaire général de la préfecture d'Alger, et Pierre-Gosset Renée, *Expédients provisoires*, Paris, Fasquelle, 1945, journaliste, abondent tous deux en détails sur ce curieux adjoint de Weygand, devenu gouverneur après son départ à l'automne 1941, personnage habillé de dentelles, aux bijoux d'argent tintinnabulants, opiomane et prévaricateur.

33. Le Maréchal a fait imposer aux Musulmans l'interdiction coranique de consommer de l'alcool.

34. Plus qu'avant guerre, grâce aux importations du Maroc et à l'accroissement de l'élevage porcin.

35. FOURNIE P., RICIOLLI J.-L., *La France et le Proche-Orient, 1916-1946*, Paris, Casterman, 1996, p. 225 – MAZOWER Marc, *Dans la Grèce d'Hitler (1941-1944)*, Paris, Les Belles Lettres, 2002, pp. 23-67.

36. FR-CAOM Oran 614, rapport du préfet au gouverneur général, 30 juin 1942.

37. Carnets de Jacques Chevallier, 16 octobre 1942, archives privées.

38. FR-CARAN, F1a 3801, Etude du lieutenant Mathiot, 26 août 1943.

39. FR-CAOM GGA 9H3, Service de Renseignement... de la Place, Sétif, 22 juillet 1940 ; Constantine B3 108, rapport du sous-préfet, Sétif, 30 décembre 1943.

40. SANDERS Paul, *Histoire du marché noir, 1940-1946*, Paris, Perrin, 2001, p. 63.

41. FR-CAOM Constantine B3/53, CIE, Constantine, compte rendu journalier, 18 février 1940.

42. Couvrant l'Atlas saharien et le Sahara, les Territoires du Sud sont sous administration militaire directe.

43. FR-CAOM GGA 8X390, BERQUE A., Esquisse d'une politique musulmane, note dactylographiée, 11 p., 1941 ; MAA 600/A, note du directeur de la Sécurité générale, mai 1945.

44. Texte de la lettre *in* STORA B., DAOUD Z., *Ferhat Abbas*, Paris, Denoël, 1995, pp. 108-111.

45. *Dépêche de l'Est*, Bône, dimanche 3 août 1941, éditorial. Selon le CIE, des Juifs le subventionneraient.

46. Nommée, l'Assemblée financière remplace les Délégations financières.

47. FR-CAOM Alger F391 ; Alger 1K38 ; GGA 8CAB23 – FR-CARAN F1a 3806 – Entretiens privés.

48. L'Abwehr est le service de renseignements de l'armée allemande.

Maîtresse d'El Maadi, Madeleine Ottaviani en est un agent, ainsi que Jeanne Joutons, maîtresse d'Ajout Arab, lieutenant d'El Maadi infiltré auprès de lui par la préfecture de police.

49. L'organisation Todt rassemble les entreprises allemandes qui travaillent pour la Wehrmacht.

50. Entretien avec B., de Biskra, compagnon d'Amar Naroun, Paris, 1985. – Entretiens de J. Poggi avec Amar Naroun, Paris.

51. FR-CAOM Constantine B3/755. Fiche établie par le sous-préfet, Guelma, juin 1942.

52. *Ibid.*, rapport du sous-préfet, 17 juin 1942.

53. Cantier J., *op. cit.*, pp. 166-169.

54. Montherlant (Henry de), *Il y a encore des paradis. Images d'Alger (1928-1931)*, Alger, Soubiron, 1935, p. 95.

55. Entretiens avec Margueritte Duret, arrivée de Tunis à Alger en 1934 pour entrer en hypokhâgne, puis étudiante à l'université jusqu'en 1945, qui fera carrière comme professeur de grec ancien à l'université du Connecticut (États-Unis).

56. FR-CAOM 9 H 60, rapport mensuel d'octobre 1941.

57. Baldacci A., *Souvenirs d'un Français d'Algérie*, t. IV, Paris, 1987, p. 293-294.

58. Cantier Jacques, *op. cit.*, p. 561. Cela semble bien avoir été le cas à la gendarmerie de Berrouaghia, au printemps 1942. L'affaire émeut l'Administration, car le supplicié était un interprète très apprécié par le CIE.

59. Ordioni P., *Tout commence à Alger, 1940-1944*, Paris, Stock, 1972, pp. 310-311. M. Aletti, propriétaire du grand hôtel qui porte à Alger son nom, scandalisé, est venu alerter le préfet d'Alger. – Entretien avec Abdelhamid Benzine, Alger, mai 2002. Ces policiers ont appris à isoler le corps en le plaçant sur un banc de bois, dans une pièce sèche.

60. FR-CAOM 9H27. Cf. Planche J.-L., « Violence et nationalismes en Algérie (1942-1945) », *Les Temps modernes*, octobre 1996, pp. 112-134.

61. Archives privées, 7 pages dactylographiées avec corrections manuscrites. Se trouve également en FR-CAOM 9 h 38.

62. Henri d'Astier de la Vigerie, commandant le 2e Bureau à Oran, le colonel Jousse, commandant la place d'Alger, le général Mast, chef d'état-major du 19e corps d'armée.

63. Service de contre-espionnage relevant du ministère de l'Intérieur, dénommé aujourd'hui Défense et sécurité du territoire.

64. Entretiens avec Albert-Paul Lentin, chargé de prévenir le PCA et le PPA. Pour celui-ci, il s'en remit à l'étudiant marocain Ben Barka venu poursuivre ses études à Alger.

65. Entretien avec Mme Denise Duvalet, membre du groupe Capitant, Béziers, 1989.

66. « C'est une affaire de civils », répond le général qui est préfet à Constantine à son secrétaire général inquiet de savoir qui, des Alliés ou des Allemands, doit être traité en ennemi.

67. SERIGNY R. et A., *La Bissectrice de la guerre, Alger, 8 novembre 1942*, Alger, La Maison des Livres, 1945, p. 180.

68. *La Dépêche de Constantine*, 24 novembre 1942, p. 1.

69. Messali Hadj, cité *in* STORA Benjamin, *Messali Hadj*, *op. cit.*, p. 187.

70. CREMIEUX-BRILHAC Jean-Louis, *La France Libre*, Paris, Gallimard, 1996, p. 440.

71. KADDACHE Mahfoud, *op. cit.*, p. 640, donne le texte du *Message* remis au Gouvernement général et aux autorités alliées.

72. Elle atteint par endroits 30 % des effectifs. Peu de poursuites seront engagées, vue la conjoncture.

73. KADDACHE Mahfoud, *op. cit.*, pp. 632-639, paraît trop suivre à la lettre les *Mémoires* d'Amar Khider.

74. MIANNEY Patrice, *op. cit.*, p. 119. Cf. aussi FR-CAOM, GGA 8CAB 115, rapport d'enquête DST, 22 février 1944.

75. FR-CAOM GGA 9H31 et Constantine 11H60.

76. Cf. le texte de la première version *in* KADDACHE Mahfoud, *op. cit.*, p. 644.

77. Le texte de la version définitive est publié *in* JAUFFRET Jean-Charles (dir.), *La Guerre d'Algérie par les documents*, t. I, Vincennes, Service historique de l'Armée de Terre, 1990, pp. 31-38.

78. Les corrections sont données *in* KADDACHE Mahfoud, *op. cit.*, p. 642.

79. Un solide dossier a ainsi été rassemblé sur la participation de Tamzali au ravitaillement de l'Afrikakorps.

80. Amar Ouzegane ne retrouvera sa liberté que le 27 avril 1943.

81. FR-CAOM, Oran 4807, lettre des délégués mandatés du PCA et du PCF aux membres du comité exécutif de Combat, Alger, 26 mars 1943. La lettre sera distribuée sous la forme d'un tract par le PCA au début de mai 1943.

82. Premier préfet de police de Paris à la Libération.

83. FR-CAOM, GGA 9H51, note d'Augustin Berque, 13 décembre 1944.

84. Texte *in* JAUFFRET, J.-Ch., *op. cit.*, p. 40.

85. Outre le fait qu'il avait été ministre de Pétain, Peyrouton avait été un zélé collaborateur de Darlan à Alger.

86. Le CFLN étant un gouvernement provisoire, les ministres portent le nom de commissaires.

87. FR-CARAN, F1a 3732, Bureau central de recherche et d'action, Londres, note du 27 mars 1943, note d'avril 1943. Le BCRA est aussi le lien entre les Français libres et la Résistance.

3

جمهورية مدينة الجزائر

ما كادت الجمهورية المؤقتة تستقر في الجزائر حتى اندلعت مأساة في سكيكدة لها دلالة على التوترات التي تجتاز القطاع القسنطيني. ففي يوم 25 جويلية 1943 طافت فتنة بالجهات المجاورة للميناء خلفت 12 قتيلا وأكثر من 50 جريحا في حالة خطيرة جميعهم جزائريون طاردهم حتى إلى منازلهم 200 من الرماة السنغاليين من الفيلق 15 بحضور جنود بريطانيين وأميركيين رفضوا التدخل[1].

حدث ذلك مع أن المدينة مسيرة بمهارة من طرف عضو مجلس الشيوخ ورئيس البلدية كوتولي(Cuttoli) الذي أقر في وظائفه من طرف الجمهورية. وينجز فيها أوروبيون وجزائريون أعمالا في السوق السوداء ويتاجرون مع الجنود. إن حزب الشعب الجزائري فيها قليل العدد والنشاط[2]. وكشف التحقيق عن عداوة عرقية قوية حركت سنغاليي الفيلق15 الذي يكوّن حامية سكيكدة ضد الجزائريين. فلدى عودتهم من تونس أين حاربوا ضد جيش إفريقيا الألماني اشتكوا من "موقف الخيانة" الذي وقفه التونسيون واقسموا على أن ينتقموا من الجزائريين. وكانت دعابات صغار ماسحي الأحذية يضاف إليها تأثير الكحول كافية لاندلاع الفتنة الكامنة.

ولم يذكر التحقيق انه قبل مغادرة تونس تمادى السنغاليون في أعمال قاتلة[3]. لأن ذلك لو ذكر لكان يعني إعادة النظر في استعمال هذه الوحدات

المعروفة بفعاليتها في حفظ النظام في وسط إسلامي. وكان قمع هذا العمل قاسيا متمثلا في مقاضاة سبعة وعشرين من الرماة أمام مجلس الحرب.

إن القضية تعبر عن الجو الذي طبعته الثورة الوطنية وستعيش فيه الجمهورية المؤقتة خلال أربعة عشرة شهرا في وضعية تبعية كاملة تجاه بنك الجزائر والحلفاء[4]. فكان عليها تقديم التنازل بينما هي ملتزمة بالتطهير وقمع السوق السوداء وإعادة الحريات. ولكن الدعم السياسي الجماهيري الوحيد الذي تتوفر عليه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي تحكم الجمهورية هو دعم الشيوعيين وإن كانت اللجنة تعتبر بالنسبة إليهم ممثلا "للشركات الاحتكارية" و"الإمبريالية" و"المرتشين"[5].

الجمهورية والشيوعيون

إن عودة الشيوعيين إلى المسرح العام جرت بمدينة الجزائر يوم 14 جويلية 1943 بساحة البريد المركزي. وبينما كان استعراض الوحدات على وشك الانتهاء برز موكب ضخم من أعلى نهج ميشلي(Michelet) انتشرت في صفوفه الأعلام الثلاثية الألوان. إن الشعب الأوربي البسيط كله مدينة الجزائر وأحيائها جاء من باب الواد وبلكور وحسين داي ينتعل الأحذية الغليظة والرث من الثياب تحركه حيوية مفرطة أحضرته فرنسا المحاربة التي تنظم في هذا اليوم أول مظاهرة كبيرة عامة لها [6]. وكان الموكب يصرخ بأعلى صوت "تحيا فرنسا ! يحيا ديغول ! ".

فغادر المنصّة الجنرالات والأعيان المؤيدون للجنرال (جيرو). وتجمدت البورجوازية أمام هذا "الموكب الذي يرثى له" والذي يذكرها "بالمظاهرات المنظمة قبل الحرب من طرف الجبهة الشعبية"[7] بينما ارتجل (ديغول) خطابا ألقاه في الحشد الذي غمر مقدمة المنصة وأحاط بها وسكن على

أرضية الساحة وتعلق بأعمدة الإنارة والأشجار. ويقول جاك سوستيل متذكرا(Jacques Soustelle)[8]: "لقد كان يدعونا رفاقه". وفي اليوم الموالي أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أمرا بعودة الأحزاب السياسية الفرنسية إقرارا منها بأن الاستعراض والموكب "تنصيب لها في الجزائر" وهو ما يبشر "بتنصيب بايو"(*) الذي سيجري بعد عام. وكان الشيوعيون هم أكثر المستفيدين من صدور الأمر لأنهم في الوقت الحالي هم وحدهم الذين أعادوا تأسيس حزبهم[9].

وفي الجزائر فإن النواب الـ 20[10] الذين كانوا حاضرين ومؤسسين كوفد اللجنة المركزية يريدون أن يظهر الحزب الشيوعي الفرنسي "كحزب دولة كبيرة"[11] والخط السياسي الذين يدافعون عنه هو "الاتحاد الوطني حول الجنرال ديغول" الذي وضعه موضع التطبيق أندري مارتي(André Marty) نائب باريس القادم من موسكو في أكتوبر 1943 متمتعا بثقة الماريشال ستالين[12].

وبالنسبة للمسألة الإسلامية رجع (مارتي) إلى (عمار أوزقان) الذي رسمه كاتبا سياسيا للحزب الشيوعي الجزائري. ولم يكفّ (عمار أوزقان) منذ أن أطلق سراحه في نهاية أفريل من المعسكر الذي كان معتقلا فيه عن لعب ورقة نواب الحزب الشيوعي الفرنسي من أجل ضمان صعوده في مواجهة (العربي بوهالي) الكاتب العام للحزب الشيوعي الجزائري ونيكولا(Nicolas Zannettacci) زنيتاتشي الكاتب الثاني.

وكان فرانسوا بيو(François Billoux) مسؤول وفد اللجنة المركزية إلى تاريخ قدوم مارتي قليل التقدير لهذين الرجلين اللذين يرى أنهما منشغلان كثيرا بالمسألة الإسلامية. وفي المهرجان الذي عقده الحزب الشيوعي

(*) بايو (Bayeux) أول مدينة سيحررها الحلفاء في فرنسا بعد علم أي في 8 جوان 1944 (المترجم).

الجزائري في 29 أوت 1943 أمام 3000 شخص في قاعة ماجيستيك بمدينة الجزائر كان (عمار أوزقان). هو الذي وجه باسم حزبه أول هجوم علني ضد (فرحات عباس) "والمطالب المتضمنة في البيان"[(13)].

وكان براغماتيا فقد صرح عشية المهرجان: "الاستقلال؟ نعم. ولكن ليس في الحال. إن (فرحات عباس) يطالب بغباء بالاستقلال الذاتي، لكنه على ماذا يعتمد؟ على لاشيء ! بينما نحن الشيوعيين وراءنا الجيش الأحمر"[(14)].

وافتتحت ندوة شمال إفريقيا التي جمعت بمدينة الجزائر في 30 نوفمبر 1943 قادة الأحزاب الشيوعية الثلاثة لإفريقيا الشمالية تحت رئاسة (أندري مارتي) وهذا الأخير. وكان (بيو) هو الذي افتتحها متبوعا ب(عمار أوزقان)[(15)]. شرح مطولا كيف ناضل من أجل تطبيق شعار الإتحاد مع الشعب الفرنسي ضد النازية، وكيف ناضل ضد حزب الشعب الجزائري وضد المنتخبين وضد العصيان وضد شعار الاستقلال. وجرى في الندوة تأكيد أطروحة "الجزائر أمة بصدد التكوين" التي شرحها (موريس توريز) بمدينة الجزائر في فيفري 1939.

ولم يتكلم بول ايستورج(Paul Estorges) كاتب ناحية قسنطينة للحزب الشيوعي الجزائري إلا خلال وقت قصير[(16)] ذلك أن (مارتي) قدر أن رجلا يخالط أوساط العلماء بحجة أنه يتكلم العربية إنما هو رجل مشكوك فيه. ولم (يدع نيكولا زنيتاتشي) لتناول الكلمة لأن (أندري مارتي) تملكه غضب شديد لما علم أنه أعاد تنظيم الحزب ونقابة CGT بعنابة على أساس الاستقلال مدعما من (عبد الله) المناضل القديم القريب من العلماء. وأوشك أن يقصيهما لو لم يتدخل (بيو) للصلح والحصول على العفو[(17)].

إن استقلالية الحزب الشيوعي الجزائري ليست إلا وهما. فالنواب الفرنسيون المنظمون في هيئة وفد للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي يؤطرون التراب الجزائري والمنظمات الوطنية التي تأسست

فيه[18]. ولهم سلطة على 3000 مناضل من فرنسا حاضرين في الجزائر[19] وعلى 3000 شيوعي أسباني بالمنفى و5000 مناضل في الحزب الشيوعي الجزائري.

واستفاد الشيوعيون بسرعة من فقدان الاعتبار الذي نال من الصحافة الكولونيالية التي ساندت بطريقة عمياء حكومة فيشي فاحتلوا في ميدان الإعلام موقعا مسيطرا. ونجحت أسبوعية(Liberté) التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي التي سمح لها بالصدور في جويلية 1943، وأسبوعية(lutte sociale) التابعة للحزب الشيوعي الجزائري التي غير اسمها إلى (Algérie nouvelle)[20] وسمح لها بالصدور في ديسمبر[21]، وكانتا تباعان حتى في الثكنات وورشات الجيش، فكان لهما أكبر سحب في صحافة شمال إفريقيا بعدد 80.000 و45.000 نسخة على الترتيب.

في 2 أكتوبر 1943 عاد صدور Alger républicain، وكانت يومية الجبهة الشعبية هذه قد اختفت في خريف 1939 لغياب القراء وكثرة الديون. وأمكن دفع هذه الديون بفضل قرض من حركة القتال[22]. ودون أن تكون الجريدة شيوعية كانت قريبة جدا من الحزب الشيوعي الجزائري. ويعيد رئيس تحريرها ميشال روزي (Michel Rouzé) تحليلاتها في أحاديثه الصباحية وتعليقاته المسائية التي يذيعها في ميكرفون إذاعة الجزائر التي غيرت اسمها إلى إذاعة فرنسا، ومديرها مناضل من الحزب الشيوعي الفرنسي.

إن قسما من الطبقات المتوسطة الأوربية من موظفين ومعلمين وأصحاب مهن حرة الذين انهار نظام فيشي بالنسبة إليهم، استدار نحو الشيوعيين الذين يعبرون بلا تكلف في مهرجاناتهم وصحافتهم عن إحباط تلك الطبقات أمام تباطؤ التطهير وفضائح السوق السوداء[23]. وكانت الجامعة الجديدة التي يديرها غارودي(Garaudy) تقدم في المساء بنادي

التقدم دروسا لمئات المستعمرين الأحرار بعضهم بالزي العسكري قدموا لتعلم المبادئ الأولية للماركسية.

ويستطيع الشيوعيون الآن تقليص سلطة الجنرال (ديغول). وبدأوا بدفع الجنرال (جيرو) ضده فنظموا معه في سبتمبر 1943 تحرير كورسيكا. وكانت العملية بالنسبة لأنصار (جيرو) نجاحا عسكريا وبالنسبة للشيوعيين نجاحا سياسيا. وفي سياق هذه الوثبة تم تجديد البلديات وفاز فيها المرشحون جميعا الذين قدمهم الشيوعيون، وكانوا قد جعلوا التصويت عليهم برفع الأيدي في الساحة العامة بينما كان رفاقهم في السلاح يضمنون النظام ويعلنون النتائج. في نوفمبر دفع (جيرو) ثمن سذاجته فقد أصبح يمثل مع مؤيديه أقلية في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني فاستقال منها تاركا (ديغول) يضمن بمفرده الرئاسة.

لكن الشيوعيين لا يستسلمون، فضاعفوا من مهرجاناتهم وهم قادرون على أن ينظموا ثمانية في وقت واحد يوم الأحد من شهر ديسمبر 1943 في مدينة الجزائر وضواحيها. وتزايد العنف في اللهجة وأصبحت التهجمات شخصية موجهة ضد متصرفين إداريين بالبلديات المختلطة وكبار المعمرين وأعضاء الحكومة والجنرالات مع عدم التردد في إدخال لوكلير بل وديغول[24] في الدعوى. وبلغ عنف الخطاب حدا جعل بعض الشخصيات تهدد باللجوء إلى العدالة.

مدار الهجوم كله كان حول المسألة الإسلامية. فالشيوعيون يطالبون بالمساواة الكاملة في أجور الجنود وبالمؤونة والأجور للعائلات وبحق المواطنة للجميع، "إنها محاكمة منتظمة للاستعمار"[25] كما صرح بهلع عميل عمالة قسنطينة الاشتراكي (بيريليي). حقا - إن الجزائريين - كما اعترف - يتألمون - لكن أليسوا كائنات فظة ؟ ألا يوجد خطر من أنهم سوف يبحثون

عن الثأر باللجوء إلى الانتقام من المعمرين ؟ وحذر الشيوعيين باسم "المصلحة الوطنية"، ووافقه بيار بلوش(Pierre-Bloch) نائب محافظ الداخلية وأنذر الجنرال (ديغول).

لم ينزعج الجنرال ديغول أكثر من اللزوم، فقد أحيط علما بأن الأوربيين أمام عنف الخطاب كانوا يغادرون الاجتماعات وأن الشيوعيين اشتكوا من ذلك ناسيين هذا الانسحاب إلى "الذهنية الاستعمارية". وجدد لهم الدعوة للدخول إلى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، وكانت موسكو موافقة على ذلك[26]. فتم في 4 أفريل 1944 تعيين فرناند غرينييه(Fernaud Grenier) محافظ مكلفا بالطيران و(فرانسوا بيو) محافظ دولة.

ولأول مرة يشارك الحزب الشيوعي في حكومة فرنسية ولم يتأسف الجنرال (ديغول) عن هذه الثورة الصغيرة، فالوحش الذي يمسك الجنرال زمامه بحزم ظهر أنه حزب محب للنظام، وبخصوص المسألة الإسلامية فهو حزب مع سلطة الدولة وينوي حقا ألا يدع الأحداث تتجاوزه. لذا فإن الحزب الشيوعي الفرنسي انتهى إلى فرض النظام في صفوفه.

وفي ماي تهجم كريستوفول(Cristofol) نائب مرسيليا الذي عين «محققا سياسيا» للحزب الشيوعي الجزائري على الذين صرح بانتمائهم إلى «مجموعة العلماء» في منطقة قسنطينة للحزب الشيوعي الجزائري، فأقصي أو همش: (لابان) و(بن غزال) و(صفاقسي) الذين اعتبروا من الشرطة، و(بن ديب) و(يونس) لميلهما الزائد للدين، إلخ ؛ ووضع (ايستورج) الكاتب الجهوي الذي كان من خلصاء (الشيخ بن باديس) تحت رقابة (العربي بوهالي) رجل الحزب الشيوعي السوفياتي[27].

وفي المجال الاجتماعي كان البرنامج هو ذلك الذي سطر في مارس 1944 من طرف المجلس الوطني للمقاومة، وهدفه هو إعادة ملكية وسائل

الإنتاج الكبيرة للشعب، لكن التأميمات لن يكون لها معنى بالنسبة للشيوعيين إلا بعد تطهير صارم[28].

التطهير: علاج الداء بالداء

عبرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في وقت مبكر عن إرادتها في الالتزام بتطهير لابد منه لأمن الجمهورية[29]، ففي 10 جويلية 1943 صدر أمر بحظر حزب الشعب الفرنسي بقيادة (جاك دوريو) وأسس أمر صادر في 11 سبتمبر لجنة التطهير المكلفة بفتح التحقيقات والقيام بالمتابعات.

لكن تعريف التطهير لا يتقدم إلا ببطء، إذا ينحصر تواجد العدو في الجزائر بلا شك في مفتشيات لجان الهدنة. ويبقى أن مبادئ التطهير وهي: معاقبة الذين يكونون بأفعالهم قد ناهضوا مجهود الحرب، والمساس بمؤسسات الجمهورية، وبالحريات الأساسية أو حصلوا على استفادة مادية، إنما هي مبادئ سوف لن تتحدد بمرسوم إلا فيما بعد أي في 4 جويلية 1944.

وفي المجال الاقتصادي فإن التعاون مع العدو كان من أفعال بورجوازية كبيرة قادرة وحدها على توظيف الأموال والمهارة والعلاقات الضرورية في عمليات طويلة، فهل سيتابع الثريّ الأكبر بلاشيت(Blachette) الذي مثل في الجزائر مصالح يوغسلافيا الفاشية، أو صديقه جرمان(Germain) الذي وضع قسما من ثروته الضخمة في أسبانيا فرانكو؟ أو (محمد طيار) الذي بدأت ثروته تتكون في 1935 مع الجيش الفاشي في أثيوبيا وزادت بالمتاجرة مع (شاطال) و(فلاندان) و(مادلين أوطافياني)؟[30] أو (محمد تامزالي) الذي موّن جيش إفريقيا الألماني؟ إنهم يعلنون جميعا عن تعاطفهم مع فرنسا المحاربة ويشتركون في القروض المطروحة للاكتتاب من طرف بنك الجزائر بدعم مجهود الحرب[31]. لقد خدموا أنفسهم كثيرا ! ومازالوا قادرين على تقديم الخدمات.

وبالنسبة للتعاون مع العدو في المجال العسكري يتم الإعدام بالرصاص لما يكون التجسس لصالح العدو ثابتا كما جرى في حالة عقيدين أو حالة فلاحين استقبلوا مظليين ألمان في مكان هبوط مظلاتهم[32]. لكن ما العمل مع العسكريين الذين قلدهم الماريشال مسؤوليات سياسية؟ إن الجمهورية في حاجة إلى جنود. والمسألة كلها تتلخص في إدراك الفروق بين تلك المسؤوليات. فتم سجن أو إدانة بعض الضباط وأبقي على الكثيرين وأحيطوا بهالة من المجد. "إن فرنسا في حاجة إلى أبطال" كما كتب (ديغول) وهو يغلق ملف ضباط برتبة جنرال[33].

وفرنسا في حاجة أيضا إلى أعوان لسياستها الإسلامية. وتكلفت بهذه القضية مديرية مراقبة الإقليم[34](*). وأوقف في تبسة يوم 13 أكتوبر 1944 قبائلي هو (سعيد محمدي) الذي أنزل بالمظلة مع مجموعة تضم ضابطين ألمانيين. ويحمل دفتره العسكري رتبة ملازم أول في اللفيف العربي وهو وحدة في الجيش الألماني مشهورة بفضائعها في البلقان[35]. أعدمت المجموعة بالرصاص أما (سعيد محمدي) فقد نقل إلى باريس. وسوف يوصل إلى العثور على مفتي القدس الكبير قائد اللفيف العربي. وكانت الأجهزة الخاصة البريطانية والأميريكية والسوفييتية تبحث عنه لشنقه. لكن فرنسا تعرف كيف تستعمل مثل هذه الحالات في الشرق الأوسط، (فالمعادي) الذي أوقف في 1945 ونقل إلى باريس سوف يستعمل في مصر.

وسار التطهير السياسي على نفس المنوال. فأجبر أنصار (بيتان) على المشاركة في مجهود الحرب مع تفادي دفعهم إلى المعارضة النشيطة. وقد أحصت الجندرمة في نيابة عمالة عنابة 72 من الأعيان أعضاء في مجموعة متعاونة[36]. وتدخل القنصل البريطاني في صالحهم وتنقل أسقف قسنطينة

(*) DST جهاز الجوسسة المضادة (المترجم.)

للتعبير عن "تأثر العائلة الكاثوليكية الكبيرة بقسنطينة". لكن الضغط الشعبي كان قويا ولم يعد وكيل محكمة عنابة يشعر بالأمن، وطلب الجنرال وقائد الميناء تحويلهما في أسرع وقت خارج القطاع القسنطيني.

وفي نيابة عمالة قالمة كان الدكتور (الأخضري) يشعر بالقلق. فقد وجهت إليه تهم منها التبليغ عن ديغوليين، فاستدار نحو عرّابه (بول كوتولي)، وهذا الأخير كان يقوم في سكيكدة بتطهير متسم بالوفاق أعجب الحاكم العام (كاترو). وعندما أوقف هذا الأخير في خريف 1943(عبد القادرسايح) رئيس المندوبين الماليين العرب عين الدكتور (الأخضري) لضمان الرئاسة بالنيابة. وقبل هذا الأخير أن يصبح العدو اللدود لـ(فرحات عباس) الذي أوقف في وقت واحد مع (عبد القادر سايح)، فكوفئ بالعفو وسقوط جميع التهم الموجهة إليه.

وبالعكس كانت المهمة صعبة في سطيف بالنسبة لعميل العمالة (بيريليي) الذي كان يريد إضعاف كبار المعمرين أنصار (بيتان) الذين يعتبرهم خطرين بشكل خاص. فهم لم يقبلوا عودة الجمهورية وضاعفوا من الاستفزازات. وفي ربيع 1943 شوهد عمالهم الزراعيون مع رؤسائهم في العمل ينتظرون بالمحطة المساجين الألمان القادمين في قافلة من تونس لجعلهم منبسطين وغمرهم بهدايا صغيرة لمواصلة الطريق[37].

فتح بداية أكتوبر 1943 تحقيق حول شارل برينكا(Charles Brincat). إن هذا الرجل حفيد مالطي بائس، قدرت ثروته بمئتي مليون[38] سنة 1939 ولقيت مشاريعه رواجا في السوق السوداء. وهوجم بالأدلة البينة فاعترف بأخطائه وكشف عن جميع أصدقائه المعمرين الكبار مثله. ولاحظ بازدراء نائب عميل العمالة الذي يقوم بالمتابعات بأن هذا انتحار اجتماعي وسياسي. ولما أخطر الجنرال (كاترو) طالب باعتقال (برينكا).

لكن حدثت المفاجأة ! فتدخل عميل العمالة (بيريليي) ورفض بحجة أن (برينكا) كان ديغوليا، وكان هذا الأخير أول المستغربين وأصابه هلع شديد. ولم يكن الوحيد الذي يرتجف. ذلك أن بلدية سطيف التي يريد (كاترو) حلها أيضا شهد لها كلها عميل العمالة بالديغولية. في ربيع 1944 لم تعد البلدية قادرة على الاستمرار في وضع خاطئ كهذا، فقدمت استقالتها بما في ذلك استقالة (فرحات عباس) ورجاله[39].

وحينئذ عينت بلدية من حركة فرنسا المحاربة برئاسة (إدوارد ديلوكا) الراديكالي الاشتراكي الأصيل المطلع بحكم مهنته على شؤون المعمرين، وضمت عاملين اثنين عند (برينكا) شيوعيا ويهوديا استطاعا توفير ملف ضخم عنه، كما ضمت التاجر الكبير الذي أوصل الملف إلى ديوان (كاترو) ولخصه له أحد المعمرين يعمل أخوه مديرا للديوان، وشملت كذلك (فرحات عباس) ورجاله. وأصبح جو البلدية غريبا وكان تبادل الأنظار في الشارع كتبادل طلقات النار.

أحصي على مستوى العمالة في جانفي 420 معتقلا و53 شخصا تحت الإقامة الجبرية، ويعني الاعتقال قياسا على نيابة عمالة قالمة الأجانب على الخصوص. ويستفيد من الإقامة الجبرية الأعيان الذين يغمرون بهدايا صغيرة من الأعيان المحليين[40]. وبالنسبة للجزائر كلها يمكن تقييم عمل لجنة التطهير المؤسسة بمدينة الجزائر بأنه لم يكن قاسيا، وفي مارس 1944 كونت ما يقرب من 1500 ملف لكن لم يقترح العقاب إلا لثلث الحالات فقط ولم يترتب العقاب إلا على حوالي مئة حالة[41].

وبالجملة فإن التطهير اقتصر على إيقاف المعارضين للجمهورية عند حدهم. أما في محاربة السوق السوداء فإنه لم يفد في شيء تقريبا ما عدا منطقة سطيف.

انتصار السوق السوداء

طلب الحزب الشيوعي من الجنرال ديغول في فيفري 1944 : "بالنسبة لمسألة القمح وحدها سبق أن أحطتم علما بأن الفترة الممتدة من محصول السنة الماضية إلى غاية المحصول القادم يتهددها خطر شديد بسبب اختفاء قسم من محصول 1943 ؟ "

لقد أحطتم علما[42] ذلك لأن عمالة قسنطينة كانت على علم منذ نهاية جويلية 1943 بأن القمح "المخفي" يجري التفاوض حوله بأربعة أضعاف السعر المحدد. وفي أكتوبر كانت حصة المحصول الجزائري للمخازن أقل بنسبة 60٪ من محصول أكتوبر 1942 بينما كان المحصول الإجمالي أعلى بنسبة 40٪. وبالنسبة لمحصول 1944 الذي ظل يسلم ببطء فالأمر أسوء.

يقول المعمرون بوجوب جمع المال، فبعد حين سيكون الأمر مستحيلا لأن العرب ستتمّ "ترقيتهم". وفي الحقيقة فإن العرب يبرهنون على أنهم أصبحوا كذلك قبل الأوان. فلم يظهر في السوق الرسمي محصول زيتهم الذي كان ممتازا وتقطع خرافهم الحدود لتباع في تونس التي قضت فيها المعارك على قسم كبير من الثروة الحيوانية[43].

إن تونس تواصل في الواقع "الامتصاص" بالمعنى الحرفي للكلمة لإنتاج العمالة الحدودية[44]. مراقبة الحدود غير فعالة والرشوة عامة، وسجل رئيس بلدية قسنطينة بأن في جانفي 1944 لم يصله إلا 11 طنا فقط من أصل 30 طنا من اللحوم كان يجب أن تسلم للمدينة[45]. وفي هذا التاريخ كانت السوق السوداء في الأغلب هي السوق الوحيدة الموجودة بالنسبة لكثير من المنتوجات. ويحدد الأسعار المشترون بالجملة قبل تمام نمو الماشية ونضج المحصول.

وضاعف مجيء الأنغلو ساكسون من المعاملات السرية[46] ففي 1944 كانوا في ايطاليا لكنهم كانوا يستعملون الجزائر قاعدة خلفية، فتحمل

طائرات الشحن بمحصول البيض من سكيكدة والخضر الطازجة من جيجل ويرفع ثمنها نقدا بالدولار. ولجأ الجيش الفرنسي هو أيضا رغم عدم موافقة الجنرال (كاترو)[47] إلى السوق السوداء لتدفئة ثكناته وإصلاح أمتعته وتغذية مجنديه الذين يلتحقون به في حالة بدنية سيئة ولتموين كورسيكا المفصولة عن فرنسا التي مازالت محتلة.

وأصبح قمح السوق السوداء رمزيا، فالأولوية الوحيدة للسلطات العمومية هي تموين المدن ويتم ذلك تحت مراقبة ثلاث لجان عمالية(*) تتكون من أعيان أوربيين وجزائريين هم حكام الدعوى وأطرافها في وقت واحد[48] وفوقهم تواصل لجان المراقبة التي أسسها نظام فيشي عقد اجتماعاتها. وظهرت علامات القلق من تضاعف استقالات المنتخبين الأوربيين من البلديات[49] والسبب المصرح به ليس مع ذلك هو السوق السوداء ولكن السياسة الإسلامية التي تتبعها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني.

السياسة الإسلامية للجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN)

في مجال السياسة الإسلامية تتقدم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بحذر. فهي مدركة لمقاومات الأوربيين ومطلعة على الاضطراب الذي ينظمه الحزب الشيوعي حول المسألة وسوف يستعمل الجنرال (ديغول) كقائد بارع لتخطيط المسالة اليهودية لكي يتقدم. وهذه الأخيرة أبقيت على حالها من طرف الجنرال (جيرو) الذي رفض الرجوع إلى تطبيق مرسوم كريميو(**). وفي نهاية أوت 1943 استقبل الجنرال (ديغول) لأول مرة النواب الشيوعيين السبعة والعشرين. ولما سمع منهم طلب إعادة حقوق المواطنة لليهود أجابهم

(*) شبه العمالة الإدارية (المترجم).

(**) مرسوم صدر في 24 أكتوبر 1870 يمنح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية وحق التصويت (المترجم).

بأن "التطبيق العملي حساس لأن مشكل حقوق الإسرائيليين مرتبط بمشكل حقوق الجزائريين"[50]. وهكذا تظاهر لكي يكتم أمره بترديد قول قديم لليمين بالجزائر وهو الخوف من استفزاز الجزائريين بتفضيل اليهود عليهم.

وفي أكتوبر تم إيجاد حل مستتر للمسألة اليهودية. وبحجة أن إلغاء مرسوم كريميو لم يمدّد اقتصرت CFLN على معاينة أن هذا الأخير يكتسب قوة القانون. وظهر خبر وجيز في الصحافة يعلم اليهود أنهم استعادوا مرتبتهم كمواطنين. وهذا مؤشر على أن المسألة الإسلامية يمكن أن تتقدم.

إن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لا تشعر بالمرة أنها أجبرت على تصرفها بالاضطراب الذي يثيره (فرحات عباس). ففي سبتمبر عندما وجه هذا الأخير إنذارا لهذه اللجنة بدعم من المندوبين الماليين العرب والقبائل الذين رفضوا حضور الاجتماعات، لم يصمد إنذاره أمام عدة أيام قضاها (فرحات عباس) مع (عبد القادر سايح). فحسب الإنذار وأطلق سراح المسجونين. بل إن عددا من محافظي اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني قبلوا دعوة (فرحات عباس) إلى المأدبة التي أقامها له اصدقاؤه[51]. إن معارضا لا يحمل الحقد مثله لا يعتبر خطيرا، ذلك هو تقييم (عمار أوزقان) له. والخطر بالنسبة إليه يأتي من (مصالي) وأقنع بذلك (أندري مارتي)[52]. وأخذ الجنرال (ديغول) بجد أكبر الاضطراب الذي يواصله الشيوعيون أنفسهم حول المسألة الإسلامية.

في 12 ديسمبر 1943 أعلن بقسنطينة في خطاب هام بساحة لابراش أن الجزائريين سيحصلون عن قريب بعشرات الآلاف على حقوق المواطن الانتخابية مع المحافظة على قانون الأحوال الشخصية وشاهد عند أحد قوائم المنصة الدكتور (بن جلول) وهو يبكي من الفرح واقتدى به العديد من أصدقائه في الحشد. لكن باستثناء نخبة قليلة مسايرة للمنتخبين

الجزائريين فإن الجماهير العريضة من الجزائريين غير متأثر بالمرة، بل كان ذلك باعثا على تساؤلها.

واقتنع (فرحات عباس) بأنه في حاجة إلى حزب من شأنه أن يمنحه وجودا سياسيا أظهر. فاقترب من الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يطالب في برنامج الحرب الذي نشره منذ حين "بحصول الجزائريين على الحقوق السياسية الحقيقية" وجرت الاتصالات فعين الحزب الشيوعي الجزائري (أحمد اسماعلي) للتفكير معه وكلف الحزب الشيوعي الفرنسي النائب (لازوراي) بمراقبة الاثنين[53].

رسم (عباس) و(اسماعلي) في جانفي 1944 خطوط مشروع لتجمع سياسي هو "الجزائر الحرة" يجند مناضلين من بين الجزائريين والأوربيين واليهود. ولكن (أندري مارتي) شعر بالقلق[54] فهو يعرف قيمة (اسماعلي) الذي خدم تحت أوامره كمحافظ سياسي ضمن الكتائب الأممية خلال حرب اسبانيا. وفي مدينة الجزائر يتمتع (اسماعلي) بتقدير كبير. وفكر البعض في إرساله لتمثيل مقاومة مدينة الجزائر في الجمعية الاستشارية. وكان (مارتي) مثل (عمر أوزقان) يخشى أن يعيد هذا المشروع بعث حزب شيوعي إسلامي سبق أن فكر فيه الكومنترن(*) قبل عشر سنوات وساهم في إفشاله (مارتي) الذي كان وقتئذ كاتب الكومنترن.

في نهاية جانفي 1944 صدمت عربة عسكرية (أحمد اسماعلي) في المحطة التي ينتظر فيها الحافلة كل صباح. هل هو حادث أم قتل ؟ وحسب أصدقائه المقربين فإن السائق لم يكن أمريكيا أسود كما يقول الحزب الشيوعي الجزائري لكنه جندي فرنسي من فيلق كان موجودا بالقطار المتوقف بالحراش. واكتفت الصحافة الشيوعية بنشر إعلان وفاة في بضعة أسطر[56].

(*) الكومنترن (Komintern) اسم أطلقه السوفيات على الأممية الثالثة التي حلّت في 1943 (المترجم).

ودون فتور في عزيمته أطلق (فرحات عباس) في ربيع 1944 مشروع "الجبهة الدستورية" مع حميه (بن خلاف) والدكتور (بن جلول) والحزب الشيوعي[57]. ويسعى بذلك (فرحات عباس) - كما كتب النائب (بيرليوز) - إلى تحقيق "اتفاقنا على حد أدنى من برنامج يدع جانبا مشكل الاستقلال الذاتي من جهة ومسألة المواطنة الفرنسية من جهة أخرى" وهذا ما جعل (أندري مارتي) حذرا. ذلك أن رجلا يغير من اقتراحاته بهذا المقدار إنما هو رجل مريب[58] فاعترض.

وبينما كان (فرحات عباس) يتلمس والحزب الشيوعي الفرنسي يتردد كان الجنرال (ديغول) يتقدم. ففي 7 مارس 1944 أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أمرا يجسد خطاب قسنطينة. وقد أعد الأمر ليؤثر في النفوس بمادتيه الأوليين فنصت المادة الأولى على "أن فرنسيي الجزائر الجزائريين يتمتعون بكافة الحقوق ويخضعون لكافة واجبات الفرنسيين غير الجزائريين". وتلح الثانية على أن "القانون يطبق بلا تمييز على الفرنسيين الجزائريين والفرنسيين غير الجزائريين" ونتيجة لذلك "فإن جميع الأحكام الاستثنائية المطبقة على الفرنسيين الجزائريين تعتبر ملغاة[59]".

ويمكن تصور ذهول الأوربيين من انبعاث هذا المسلم الفرنسي الذي ذكر ست مرات في الأمر. إن هذا الشذوذ اللفظي المخالف للقواعد المألوفة يندرج في البربرية. ففي الجزائر إما أن يكون المرء فرنسيا وإما أن يكون مسلما. أما أن يكون الجزائريون الأهالي رعايا فرنسيين منذ الالتحاق الرسمي للجزائر بفرنسا سنة 1834 فذلك من غرائب القانون التي تخلو من أية أهمية[60]. كيف يمكن أن يسوّى "بلا تمييز" أمام القانون بين فرنسي له صفة المواطنة وبين جزائري ليست له هذه الصفة[61] ؟ كيف يكون المرء فرنسيا مسلما؟

وزادت المواد الموالية في التساؤلات المعقدة. فقد حررت مع الحرص على إظهار أن السيادة الفرنسية على الجزائر لم تتضرر. ولأجل ذلك اضطرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني إلى عقد أربع جلسات متوالية وهذا مؤشر على أن توافقهم حول المادتين الأولين لم يكن بلا خلاف كما كشف عن ذلك فيما بعد برلماني ثرثار[62]. وجعلت المادة الثالثة "عددا معينا من الفرنسيين المسلمين فرنسيين بصفة فردية مسجلين على نفس القوائم الانتخابية التي يقيد فيها المواطنون غير المسلمين" ويشاركون "في نفس الاقتراع" و"يصبحون مواطنين مع المحافظة على قانون الأحوال الشخصية[63]". والأحكام ليست إجبارية بالمرة ولا تعني في هذا التاريخ إلا 65.000 من الموظفين ورؤساء الأهالي أو حاملي الشهادات أي تعني واحدا من 35 جزائريا في سن الانتخاب وهو ما لا يغير في شيء التمثيل البرلماني للجزائر[64]. وزيادة في الاحتياط سيكون الامتياز الذي ينشئه الأمر فرديا ولن ينتقل إلى الأطفال. وفضلا عن ذلك فإن 20.000 فرنسية صارت ناخبات، فتضاعف عدد الناخبين الأوربيين وهو ما يزيد في ثقة الفرنسيين غير المسلمين في أن يظلوا سادة مستقبلهم.

وأما الفرنسيون المسلمون الآخرون من الذكور البالغين 21 سنة على الأقل وعددهم أكثر من مليونين فإنهم يواصلون التصويت على حذى في هيئة انتخابية منسجمة من الناحية الإثنية تسمى الهيئة الانتخابية الثانية. إن زيادة نسبة ممثليهم من الثلث إلى خمسين يجعل منهم أقلية مسالمة سياسيا.

انتهت المادة السادسة والأخيرة إلى تعقيد كل شيء، فهي تقدم وعدا بأن أولئك "الفرنسيين المسلمين الآخرين مدعوون إلى الحصول على المواطنة الفرنسية" وأن في مستقبل قريب "تحدد الجمعية الوطنية الفرنسية شروط وطرق هذه الترقية إلى المواطنة الفرنسية". فهي تعترف إذن بأن الفرنسيين

بالهيئة الأولى صاروا فعلا مواطنين وأن جميع المشاركين لهم في الدين يصبحون كذلك عن قريب، هذا إن لم يكونوا فعلا كذلك.

إن الأمر كنص قانوني معقد فهو يمثل بموذجا مشوها للجمع بين "مبادئ جمهورية وديمقراطية وبين مبادئ عنصرية لنظام انتخابي بال يحتقر الحقوق الأساسية" تقدم الجزائر الكولونيالية " كثيرا من النماذج عنه[65] هو كذلك، لاسيما أنه ناتج عن إرادتين متعارضتين : إرادة لجنة الإصلاحات التي حضرت أشغال اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني الراغبة في إعطاء المواطنة لجميع المسلمين وإرادتها في المحافظة على سيادة فرنسا " كما سيعترف بذلك الوزير(أدريان تكسيي)[66].

إن الأمر قليل الوضوح إلى حد أن الجمعية الاستشارية المؤقتة ستصوت بشبه إجماع في نهاية فيفري 1945 على اقتراح قدمه الدكتور (بن جلول) بدعم من الحزب الشيوعي يمنح الفرنسيين المسلمين أصلاء الجزائر المقيمين بفرنسا منذ سبع سنوات على الأقل الحق الكامل التام في التصويت. ويبدو أن قانون الأحوال الشخصية للمعنيين لم يشغل بال السلطات. وهكذا فإن جزائريات يستطعن لأول مرة ممارسة حقهن في أفريل 1945 بمناسبة الانتخابات البلدية[67].

وفي الجزائر فإن الأمر لم يغير في الحين من الواقع شيئا. فلم يتأثر بالمرة سلم الأجور القائم بصفة أساسية على عدم المساواة ولم تعدل في شيء المنح التي تعطى في شكل مواد غذائية وليس للفرنسيين المسلمين الآن كما لم يكن في الماضي حصة من الشكولاطة طبقا لنظام توزيعها الذي لا يطمع فيه إلا الفرنسيون غير المسلمين. ويتعرض الفرنسي المسلم للمنع من دخول بعض الشواطئ أو الأمكنة الرياضية على غرار اليهودي في هذا الشأن[68].

ولم يتوصل الأمر حتى إلى تعديل لغة الإدارة التي لا تستعمل أبدا التعابير المستحدثة. وقد أوصت الأحزاب الشيوعية الثلاثة لشمال أفريقيا التي كانت واقعية كل المنخرطين فيها بعدم استعمال عبارة فرنسيين مسلمين لتفادي الالتباس مع كلمة أوربيين وبالتقيد باستعمال كلمة مسلمين[69].

وأظهر منشور مرسل بعد سنة من طرف عميل عمالة الجزائر إلى رؤساء البلديات والمتصرفين الإداريين أن الأمر لم يتوصل كذلك إلى تعديل ممارسة الإدارة. فاضطر المنشور إلى تذكيرهم بأن توظيف الموظفين المساعدين يجب أن يتوسع إلى الفرنسيين المسلمين ولاحظ أن القسم من الأمر الذي يفتح لهم المشاركة في المسابقات المدنية والعسكرية بالتساوي مع الفرنسيين غير المسلمين ظل حبرا على ورق[70]. وتحدثت "Alger républicain" التي نشرت منشور عميل العمالة عن "تخريب"[71].

وضمن هذه الشروط أرسل عميل العمالة (بيريليي) منشورا إلى أعوان الإدارة كان حظه هو أيضا أن يبقى مجرد أمنية. فقد طلب التخلي عن "بعض الممارسات" وألح على "ضرورة القضاء التام على بعض الانحرافات التي تتصف بعجرفة لا مبرر لها وباحتقار مألوف وبتصرفات عنيفة أحيانا". أن يطلب المنشور ذلك فهو شيء جميل وإما أن يرسم بأن كل ذلك ينتمي "منذ الآن للماضي" فمعناه إعطاء أمر 7 مارس 1944 سلطة أخلاقية هو مجرد منها[72]. وفي الواقع اعتبر الأمر بالجزائر من طرف الأوربيين ملغى ولا أثر له، لكن لم يكن في إمكانهم ترجمة ذلك الاعتبار إلى احتجاج مفتوح وتساهل معه الجنرال كاترو محافظ الدولة بمقدار قلة مناصرته لحصول جميع الجزائريين على حق المواطنة. لكن اضطراب النفوس كان مؤكدا. فبإلغاء القوانين والتنظيمات الاستثنائية التي تخص الجزائريين رخص لهم الأمر على سبيل المثال شراء وحمل بندقية الصيد يعني إظهار صفة المواطنة في الطرق والمسالك. وقد كتب جول روا(Jules Roy): "كنا نعيش في سلام ولا

مانع بحكم العادة أن يحمل العم جول بندقيته على كتفه" والآن عندما يذهب إلى القرية[73] كيف يمكن أن يعرف فيها؟

هل يمكن التقريب بين معارضة الأمر وهياج أنصار (بيتان) من أوروبيي القطاع القسنطيني؟ فلم يسبق أن كانوا يستمعون بهذا القدر إلى إذاعة فيشي وإذاعة التحرير وإذاعة باريس التي تبث من فرنسا المحتلة. وما أثر فيهم هو سرعة هذه المحطات في نقل الأخبار التي تهم العمالة في اليوم الموالي أحيانا. ولم يجرؤ عميل العمالة على الارتياب في إدارته وتقديمها المعلومات للإذاعات وفضل الاعتقاد في وجود أجهزة إرسال سرية[74].

غير أن المستعمرة شملها تجنيد نادرا ما عرف مثله إقليم فرنسي. فجميع الأوربيين البالغين من 18 إلى 38 سنة استدعاهم الجيش وهم يستعدون للرحيل إلى أوربا ونصف الموظفين طلبوا للتجنيد وهي نسبة لم تعرف حتى في أسوأ سنوات الحرب الكبرى. ولكن الانتصارات التي حققتها حملة ايطاليا في الربيع وسقوط روما في 4 جوان والإنزال في نورماندي يوم 6 جوان 1944 جعل سلطة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لا تنازع وبلغ الحماس حدا أدى إلى انخراط الفتيات الشابات.

ويستطيع (فرحات عباس) إذن أن يحرر في جو من اللامبالاة قوانين أحباب البيان والحرية وهو حزب من الأعيان سيكون برنامجه هو البيان"Le Manifeste" وسيدافع عن مطلبه المتمثل في جمهورية جزائرية متحدة بنظام فدرالي مع فرنسا وأهدى نسخة منها إلى عميل العمالة (بيريليي). وفي 22 ماي 1944 أسس الحزب وكانت فرصة بالنسبة إليه لتنظيم مأدبة كبيرة لأعيان قسنطينة مع احتلال كبير في توقيتها الذي جاء في زمن المجاعة هذا[75].

هذا الحزب الجديد لا ينمو بسرعة. ففي جويلية نشأت لجان عدة بمنطقة سطيف وفي الطاهير قرب قسنطينة وفي سوق أهراس. لكن في

المدن ظل حزب الشعب الجزائري حذرا والحزب الشيوعي قائما بحملة حول موضوع "الشعب الجزائري لا يطالب باستقلاله"[76]. وفي قسنطينة اصطدم (فرحات عباس) بعميل العمالة الجديد (ليستراد كاريونال) الذي استدعاه وذكره بحالة الحصار ومنعه من عقد أي اجتماع عام.

وتسارعت خطوات الحرب، ففي 11 أوت نزل الجيش الفرنسي الذي تكوّن في شمال أفريقيا في بروفانس. وفي 25 أوت خرج الأوروبيّون إلى الشوارع عند سماعهم خبر تحرير باريس كوّنوا مواكب عبرت الفرحة فيها عن الخلاص. وفي عدة أيام التحقت الحكومة والجمعية بالجنرال (ديغول) في العاصمة المستعادة واستغرق ترحيل المصالح الإدارية أكثر من شهر بسبب قلة وسائل النقل المتوفرة. وكان السفر بالنسبة لكثير من الذين رحلوا يعني نهاية المنفى[77].

وكان الإعياء السياسي في الجزائر كبيرا، فالمستعمرة عرفت أنظمة كثيرة خلال أربع سنوات زائدة عن الحد: الثورة الوطنية (لبيتان) ثم ثورة (دارلان)، فنظام (جيرو) ثم نظام اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بقيادة (جيرو) و(ديغول)، ثم (ديغول) بمفرده. وبالنسبة للمجتمع الأوربي الذي استنفد جهده وأفرغ من قواه وذهب رجاله البالغون النشطون للقتال في الميادين البعيدة، فإنها بداية محنة.

الاحالات

1. FR-CAOM, GGA 1CM/70. Treize morts, avec une Européenne tuée à son balcon. Sur le comportement du 15e RTS en Tunisie, cf. *JORF* – Débats de l'Assemblée consultative provisoire, séance du 18 juillet 1945, p. 1401.

2. HARBI Mohammed, *L'Algérie et son destin, op. cit.*, pp. 235-236.

3. FR-CAOM GGA 8CAB 134, Vœu de la Délégation indigène aux Délégations financières, 10 mai 1945.

4. CREMIEUX-BRILHAC J.-L., *op. cit.*, p. 583. En août 1943 la Banque d'Angleterre ayant arrêté son soutien financier, la Banque d'Algérie prend le relais. Les Alliés, quant à eux, assurent le ravitaillement de la colonie, l'équipement et l'armement de ses soldats.

5. FR-Archives du PCF, Boîte direction d'Alger 1943-1944, rapport d'Etienne Fajon devant la Délégation du CC, 17 août 1944.

6. FR-Archives du PCF, boîte Direction d'Alger 1943-1944, Délégation du comité central. Session plénière du 30 mars 1944.

7. ORDIONI P., *op. cit*, p. 618. Monarchiste, homme de Weygand, Pierre Ordioni a été secrétaire général de la préfecture d'Alger.

8. SOUSTELLE Jacques, *Envers et contre tout*, t. II. *D'Alger à Paris (1942-1944)*, Paris, Robert Laffont, 1950, p. 269-270 et note 7.

9. Estimant que la situation s'est stabilisée, le général de Gaulle demande alors à sa femme et ses enfants de le rejoindre à Alger, cf. DE GAULLE Philippe, TAURIAC Michel, *De Gaulle, mon père*, t. I, Paris, Pocket-Plon, 2003, pp. 416-418.

10. Les 27 députés libérés de la prison de Maison-Carrée ont été rejoints par Fernand Grenier qui représentait le PCF à Londres, et par Pourtalet, envoyé de France par Duclos.

11. Selon les mots de Waldeck-Rochet dans un compte rendu des travaux de la délégation le 30 mars 1944, cité *in* BUTON Philippe, *Les lendemains qui déchantent. Le Parti communiste français à la Libération*, Paris, PFNSP, 1993, p. 65.

12. SIVAN Emmanuel, *Communisme et nationalisme, op. cit.*, pp. 117-139. – PLANCHE Jean-Louis, « L'internationalisme... », *op. cit.*, 1996, pp. 678-688.

13. FR-CAOM Alger F115, Police des Renseignements généraux, Alger, rapport mensuel, 25 septembre 1943.

14. FR-CAOM GGA 8CAB 97, CIE d'Alger, note, 30 mai 1945, 3 p. Propos tenus en petit comité le 28 août 1943, et repris en meeting le 24 septembre 1943 selon FR-CAOM Alger F116, rapport des Renseignements généraux, 30 septembre 1943.

15. FR-Archives du PCF, archives de l'Institut du marxisme-léninisme de Moscou, bobine 776.

جمهورية مدينة الجزائر

16. En théorie autonome depuis 1936, le PCA est divisé en 3 Régions correspondant aux 3 départements d'Algérie du Nord.

17. Entretiens avec Nicolas Zannettacci, Marseille, 1970-1972.

18. FR-Archives du PCF, archives de l'IML de Moscou, bobine 880, lettre de Billoux (Alger) à Marty (Moscou), 28 août 1943, résumant les travaux de séance du secrétariat tenue le 27 juillet.

19. Beaucoup sortent des camps et des prisons où ils avaient été transférés, d'autres sont des marins dont le port d'attache est en Afrique du Nord, selon FR-Archives PCF, boîte Direction d'Alger, 1943-1944, rapport d'organisation, 29 avril 1944.

20. Par souci d'union patriotique, a expliqué Amar Ouzegane lors de la Conférence nord-africaine.

21. FR-Archives du PCF, Fonds Marty, boîte 3, dossier E, annexe I du mémorandum remis au général de Gaulle le 26 février 1944.

22. La somme d'un million de francs a été remise par Capitant à Paul Schmitt, administrateur liquidateur du journal.

23. FR-CARAN F1a 3806, Direction de la Sécurité, Alger, rapport sur l'activité du PCA, 28 septembre 1943.

24. *Ibid.*, rapport du préfet d'Alger au gouverneur général sur l'activité du PC depuis l'automne, 28 janvier 1944.

25. *Ibid.*, lettre du préfet Périllier au député communiste Costes, jointe au rapport de Pierre-Bloch adressé au président du CFLN, Alger, 9 décembre 1943.

26. NARINSKI Mikhaïl, « La politique soviétique à l'égard des pays d'Europe occidentale », *Matériaux pour l'histoire de notre temps*, Nanterre, BDIC, n° 37-38, janvier-juin 1995.

27. FR-Archives du PCF, boîte Direction d'Alger, 1943-1944, rapport à la Délégation du CC par Organisation et Cadres/Lambert, « Pénétration du Parti par le groupe des oulémas, avec la complicité consciente ou inconsciente du secrétaire régional Paul Estorges ». – Entretiens avec Paul Estorges, Marseille, 1976, Larbi Bouhali, Paris, 1989.

28. BUTON Philippe, *Les lendemains, op. cit.*, pp. 53-55.

29. LOTTMAN H., *L'Epuration, 1943-1953*, Paris, Fayard, 1986, pp. 54-65.

30. Madeleine Ottaviani, parfois orthographié Ottavioli, présente un profil d'agent triple, c'est-à-dire d'agent que l'ennemi, l'Abwehr en l'occurrence, croit à tort avoir retourné à son profit, mais qui est en réalité resté fidèle à son service d'origine.

31. FR-CAOM, GGA 8CAB115, rapport d'enquête DST, suite à une demande du gouverneur général Catroux, 22 février 1944.

32. FR-CAOM, GGA 9H36. Il s'agit en l'occurrence d'une simple application de l'état de siège, plus que d'épuration.

33. Mention manuscrite sur la couverture d'un dossier, archives privées.

34. Direction de la surveillance du territoire, relevant du ministère de l'Intérieur.

35. CAOM, dossier 1 CM 50. Futur colonel de l'armée de Libération nationale, il sera ministre du gouvernement algérien.

36. L'ancien président du tribunal, le procureur de la République et l'un de ses substituts, 4 médecins, un pharmacien, un notaire, 3 industriels, 10 ingénieurs, etc. cf. FR-CAOM, Constantine B3/741. Le groupe Collaboration a mené une propagande active en faveur d'une collaboration renforcée avec l'Allemagne nazie.

37. FR-CAOM Constantine B3/53. – Entretiens avec Khobzi Kaddour, Paris, 1989.

38. MONTOY L.-P., *La Presse dans l'ouest et le sud du département de Constantine*, 1918-1962, s.l., juin 1985, 126 p., p. 109.

39. FR-CAOM, Constantine B3/108 et B3/759.

40. FR-CAOM, Constantine B3/741.

41. CREMIEUX-BRILHAC Jean-Louis, *op. cit.*, p. 600.

42. Archives PCF fonds Marty boîte 3 dossier E, note du 26 février 1944, 30 pages dactylo + annexes.

43. FR-CAOM, GGA 11H60, rapports CIE de juillet et octobre 1943, août 1944.

44. FR-CARAN F1a 3802, rapport personnel du préfet de Constantine au commissaire à l'Intérieur, 8 décembre 1943, 8 p.

45. FR-CAOM Constantine B3/109, lettre du maire de Constantine au préfet, 24 janvier 1944.

46. FR-CAOM, GGA 1 CM 50, rapport de la PJ de Constantine, 20 décembre 1944, sur un trafic de pneus.

47. FR-CAOM, Constantine B3/108, lettre du cabinet du gouverneur général au préfet, 18 janvier 1944.

48. FR-CAOM, Constantine B3/109, procès-verbaux des réunions de la Commission, 18 juillet-28 septembre 1944.

49. FR-CAOM, Constantine B3/741, B3/754, B3/755, B3/758, GGA 9H31, nombreuses lettres de démission.

50. FR-Archives du PCF, archives de l'IML de Moscou, bobine 880, entrevue du groupe parlementaire avec le général de Gaulle, 28 août 1943.

51. FR-CAOM FM MAA 977/A, note à l'intention du ministre de l'Intérieur, « Attitude des colons », juillet 1945.

52. FR-CAOM Oran 3807, lettre du PCA au gouverneur général à l'occasion de l'Aïd-el-Kébir, Alger, 24 novembre 1943.

53. FR-Archives du PCF, archives de l'IML, Moscou, bobine 876, Programme de guerre du PCF, par Waldeck-Rochet, 1er décembre 1943, boîte Direction d'Alger 1943-1944, procès-verbal de la réunion le 7 janvier 1944 du secrétariat de la Délégation.

جمهورية مدينة الجزائر

54. FR-CAOM, GGA 9H51, CIE de Constantine, 28 janvier 1944, statuts. – Archives du docteur Bendjelloul, *idem.*, avec variantes.

55. Entretiens avec Amar Ouzegane, Alger ; entretiens avec Kaddour Khobzi, ancien membre du comité central du PCA, intermédiaire fin 1943 entre Ferhat Abbas et Smaïli, Paris, 1989-1991.

56. Entretiens avec Ahmed Khobzi, La Verrière, 1991 ; Biographie de Smaïli in *Egalité*, 2 février 1945. – FR-CAOM GGA 1CM 50, lettre du général d'armée (Sécurité militaire) au commissaire à la Guerre, 13 avril 1944.

57. FR-CAOM GGA 8CAB97, Bulletin mensuel régional du PPA (Djidjelli), n° 2, décembre 1944.

58. Archives du PCF, boîte Direction d'Alger, 1943-1941 ; archives privées du docteur Bendjelloul.

59. *JORF*, 18 mars 1944.

60. De même que la loi distingue des Indigènes protégés français dans les protectorats, et des Indigènes administrés français dans les mandats B de la Société des Nations, le Togo et le Cameroun. Précisions apportées par Yerri Urban, *op. cit.*

61. Cf. Weil Patrick, *Le Statut des musulmans en Algérie coloniale. Une nationalité française dénaturée*, European University Institute, Florence, Department of History, Working Paper HEC n° 2003/3.

62. Assemblée consultative provisoire, réunion de la commission permanente de coordination des Affaires musulmanes et de la commission de l'Intérieur et de la Santé publique, séance du vendredi 22 juin 1945, procès-verbal, 82 p., archives privées.

63. Ce statut interfère avec le Code civil sur plusieurs points, polygamie, droit de contraindre au mariage, etc.

64. Kaddache M., *op. cit.*, pp. 653-655, donne le dénombrement des catégories concernées et avance le chiffre de 65 000 Musulmans concernés. Le Gouvernement général retient celui de 60 000, le ministère de l'Intérieur un peu moins.

65. Urban Yerri, « L'Indigène et le juif comme étrangers dans le droit de la nationalité en Algérie vichyste », *Ultramarines* n° 23, Aix-en-Provence, Centre national des archives d'outre-mer, 2003.

66. Selon une déclaration en juin 1945 d'Adrien Tixier, ministre de l'Intérieur, précédemment à Alger commissaire aux Affaires sociales. Cf. Assemblée consultative provisoire, réunion de la commission permanente de coordination des Affaires musulmanes et de la commission..., *op. cit.*

67. *Alger républicain*, 1er mars 1945, p. 1, « Le droit de vote aux musulmans algériens résidant en France ».

68. Ainsi au Rowing Club d'Alger.

69. Point 20 du procès-verbal de la séance du secrétariat tenue le

18 mai 1944 à Alger, FR-Archives du PCF, Boîte Direction d'Alger 1943-1944.

70. Circulaire du 20 février 1945.

71. *Alger Républicain*, 3 mars 1945, éditorial de Michel Rouzé.

72. FR-CAOM GGA 8CAB 46, préfecture de Constantine, cabinet, circulaire, 15 mars 1944.

73. ROY, Jules, *Adieu ma mère, adieu mon cœur*, Paris, Albin Michel, 1996, p. 82.

74. FR-CAOM GGA 1CM 50, lettre du général d'armée (Sécurité militaire) au commissaire à la Guerre, 13 avril 1944. Les communications par câbles sous-marins paraissent avoir été mal contrôlées.

75. FR-CAOM, Constantine B3/109, rapport au préfet du député PCF Gaou en mission à Tébessa, 22 avril 1944.

76. FR-CAOM, Constantine 11H60, discours de Paul Estorges à Constantine, 11 juin 1944 *in* rapport mensuel du CIE, 20 juin 1944.

77. DE GAULLE Philippe, TAURIAC Michel, *op. cit.*, p. 418.

4

تباعد الأزمنة

نادرا ما كانت باريس بعيدة إلى هذا الحد عن مدينة الجزائر كبعدها عنها في خريف وشتاء 1944- 1945. فالاتصال الهاتفي غير مؤكد والبريد غير منتظم والرجال لا يعوّل عليهم كثيرا. ولباريس هواجس أشد خطورة بينما تبدو الجزائر هادئة إذا نظرنا إليها من فرنسا التي كان الرجوع إلى السلم فيها صعبا وكانت طوال الشتاء تحت التهديد الألماني. وفي الجزائر يأكل الأوربيون إذا جاعوا وتسير القطارات ولاتهجم الحشود على البنايات العمومية ولم تضع عمليات التفجير سلطة الدولة في خطر.

وعندما استقبل وزير الداخلية (تكسيي) في جانفي 1945 بيار بيرن(Pierre Berne) مدير الديوان المدني للحاكم (شاتينيو) اعترف بأنه كان منهمكا في حفظ النظام في المتروبول إلى حد لم يخصص معه لحظة واحدة للجزائر منذ قدومه إلى باريس. واتفق[1] الاثنان على أن المشكل الوحيد في الجزائر هو معارضة الأوربيين للسياسة الإسلامية للحكومة. ومع ذلك يرى الوزير "أن من الضروري بصفة مطلقة ألا يفوز ولا مرشح واحد من حزب الشعب الجزائري". وطمأنه بياربيرن بأن الأساليب "المعهودة" سوف تكفي[2].

وتلخصت السياسة التي يتعين إتباعها في ثلاث جمل. فلا فائدة من التطرق لحزب (فرحات عباس) "أحباب البيان والحرية" ولا لحركة انطواء الجزائريين

على أنفسهم بمعزل عن الأوربيين. وأن تعيش كل طائفة زمانها المختلف دون أن تلتحق في شيء اضطرابا بالنظام العام أو تستدعي إجراء مستعجلا.

زمن الفرنسيين

إن زمن الفرنسيين تطبعه الوطنية التي تكوّنت في المحن عندما كانت فرنسا تبدو غير فرنسا. ورغم أنها كانت تبدو كذلك فقد كان كل شيء يظهر ممكنا من قوة الإيمان به: جمع قوات الوطنيين المسلحين بمدينة الجزائر سنة 1943 وتجنيد 120.000 فرنسي و143.000جزائري[3] ليكونوا سويا جيشا قالت عنه هيئة أركان الحلفاء أنه كان الأشد ترهيبا في الجبهة الغربية[4] وكان الوحيد الذي تحمل خسائر في الحرب قريبة من 100%[5] وسيقول عنه فيما بعد الرائد (جول روا): "لقد كانت لنا أم واحدة هي الجزائر وارتمينا منذ حين في أحضان فرنسا التي ساهمنا في إنقاذها وكنا نزيد في مجدها"[6].

وكان كل شيء يبدو في متناول اليد : الاستيلاء على شتوتغارد، إلحاق فزان، التقدم نحو جنوة ثم الهبوط إلى الألب نحو تورين، محو آثار جوان 1940، وإعادة فرنسا إلى صفها كقوة غازية مثلما كانت قبل قرن عندما كتب (توكفيل): "كل شعب يتخلى بسهولة عما استولى عليه وينسحب بسلام إلى حدوده القديمة فإنه يعلن أن المراحل الزاهرة من تاريخه قد ولّت ويدخل على نحو مشهود في مرحلة الانحطاط "[7].

ونفس الوطنية الإمبريالية تطبع (تكسيي) و(شاتينيو) و(بياربيرن). فالوزير (تكسيي) اشتراكي قديم يعقوبي(*) (jacobin) تابع مساره المهني خارج فرنسا، كان نائب مدير المكتب الدولي للعمل في جينيف ثم ممثل

(*) أي جمهوري من أنصار الديمقراطية المركزية في الدولة. وهو مذهب ترجع أصوله إلى الثوار الفرنسيين الذين كانوا يعقدون اجتماعاتهم خلال ثورتهم في دير تابع لنحلة دينية هي اليعاقبة فأطلق عليهم هذا الاسم (المترجم).

فرنسا الحرة في واشنطن[8]؛ محافظ للشؤون الاجتماعية عند عودته إلى باريس . مبتور الذراع الأيسر ورأسه مصاب بشظايا منذ 1914 . لا ينام أبدا ولا يأخذ العطل ويعمل 16 ساعة في اليوم[9].

والحاكم (شاتينيو) حاصل على التبريز في التاريخ وهو معرب وكان عضوا في ديوان (ليون بلوم) في زمن الجبهة الشعبية. عينه نظام فيشي سنة 1940 وزير دولة في أفغانستان والتحق بفرنسا الحرة ببيروت في نهاية 1942. وشارك كتائب (لشارل حلو) مندوب فرنسا في اعتقال الحكومة اللبنانية في خريف 1943 وفي إطلاق سراحها عندما اتخذ القرار الجنرال (كاترو) الذي قدم على عجل من الجزائر. إن رباطة جأشه الثابتة في أقصى الظروف المتوترة تركت انطباعا قويا في الجنرال (ديغول) الذي عينه بعد عام حاكما للجزائر[10].

واختار (شاتينيو) (بيار بيرن) مديرا للديوان وهو شاب حاصل على التبريز في التاريخ، قادم من المقاومة الاشتراكية في المتروبول. جعله مساره المهني يصنف في "الأجهزة الخاصة" ثم صار عضوا بديوان (أدريان تكسيي) في العاصمة. وظهر في سبتمبر 1944 كأفضل من يقدر على إدارة وتنفيذ مشروع يخدم مصالح الحزب الاشتراكي وفرنسا.

ويتعلق الأمر بالقيام مع الشيوعيين بعملية معتدلة للتقليص من نفوذ الأوساط الكولونيالية. ذلك أن اتحاديات الحزب الاشتراكي على مستوى العمالة تكاد تتكون، فلا بد إذن من استعمال الشيوعيين لزعزعة مواقف الخصوم، لأن قدرات الاشتراكيين على طمأنة أوربيي المستعمرة تبعث فيهم الأمل في الحصول على قسط أوفر عند توزيع الفوائد.

إن الآلة التي أقامها الحزب الشيوعي الفرنسي قبل العودة إلى باريس في أوت 1944 هي آلة مدهشة : فقد أبقي وفد اللجنة المركزية على حاله مكونا

من خمسة ممثلين وهو على اتصال دائم بباريس بواسطة الشبكة التي أنشأها ديوان شارل تيون(Charles Tillon) الوزير الشيوعي لسلاح الجو وسط مستخدمي الملاحة بالطيران المدني. فالخبر المرسل في الصباح يمكن أن يعالج بباريس من طرف القيادة قبل نهاية النهار ويعود القرار إلى العاصمة في اليوم الموالي بعد الظهر[11].

هذه الآلة التي تبدو في الظاهر ذات اتساع مفرط تطابق مكانة الجزائر ضمن الإستراتيجية الشيوعية في الحصول على السلطة. ذلك أن قراءة (ماركس وانغلز)[12] أقنعت القيادة في الحزب بأن ظهور نظام شيوعي في المتروبول يبعث على تدخل جيش أفريقيا مثلما حدث عند انقلاب (لويس بونابارت) في 1851 كومونة باريس سنة 1871. هو الخوف من "ضربة آتية من فرساي"(*) حسب التعبير الدارج في الحزب[13].

ويرجع إذن إلى شيوعيي الجزائر سدّ الطريق أمام الثورة المضادة بتجنيد الجزائريين والأوروبيين. إن خطاب "الاتحاد بين الشعبين العربي والفرنسي"[14] يستجيب لهذه الإستراتيجية. إن تحرير فرنسا لم يتخذ بلا شك منعرج التمرد المتوقع في صيف 1944 وفضل ستالين المحافظة على النظام في البحر الأبيض المتوسط في مقابل سيطرته على أوروبا الوسطى[15]، فتأخر تاريخ الاستيلاء على السلطة دون أن يستبعد مع ذلك الاحتياطات المتخذة بالنسبة للجزائر.

ولحمل المناضلين على الانتظار وجعلهم يقبلون ما أصبح يعرف بالخطاب النظامي بدأ الحزب الشيوعي الجزائري يتحدث عن جمهورية شيوعية جزائرية تدمج في يوم مّا ضمن إمبراطورية فرنسية من النمط

(*) فرساي (14 كلم عن باريس) نظم فيها تيير جيشا سنة 1871 تحت قيادة ماك ماهون لمحاربة كومونة باريس وأنصار الحكومة (المترجم).

السوفييتي. ولإغراء الجزائريين يقدم نموذج الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفييتي. ولطمأنة الأوروبيين تؤكد لهم أطروحة الجزائر أمة بصدد التكوين "بمزيج من عشرين عرقا".

وتم اشتراط حيطة كبيرة في لغة الخطاب، فذكر مارتي في مراسلة إلى المسؤولين الشيوعيين بأنه من الواجب عليهم أن يتجنبوا: "أ) استعمال تعابير إمبراطورية، فرنسا ما وراء البحار بل أن يستعملوا أراضي ما وراء البحار أو الجزائر، تونس، المغرب...الخ. ب) وتعابير أهالي، فرنسيين كمسلمين بل أن يستعملوا شعوب ما وراء البحار، شعوب شمال أفريقيا،تونسيين، مغاربة، عرب، بربر... الخ"[16].

غير أن حرية تامة تركت للمتعاطفين مثل (ميشال روزي) الذي وصف الجزائر في جريدة Alger républicain "بالبنت البكر ضمن العائلة الكبيرة لفرنسا ما وراء البحار"[17].

ومن هذا الحرص على عدم صدم أية حساسية سياسية حصل الشيوعيون على عدة فوائد. ففي الحكومة العامة كانت خليتهم تستطيع أن تعمل بحرية[18] وأفلتت أسبوعيتهم من التضييق على تزويد الصحف بالورق وكان مدير إذاعة الجزائر وهو شيوعي يتصرف مع الرقابة بحرية. أما جريدة Alger républicain رفيقة الطريق فإنها تحصلت عند فرض الحراسة القانونية على جريدة La Dépèche algérienne على أحسن مطبعة في مدينة الجزائر وعلى مكاتب أسفل مقر الحكومة العامة[19].

في أكتوبر 1944 تهجّم الشيوعيون على مواقف كبار المعمرين. وأعلنوا أنه من اللازم استئناف التطهير في الجزائر الذي لم يكن إلا في بدايته عندما غادرت الجمهورية مدينة الجزائر، مستفيدين في مطلبهم من بداية التطهير في فرنسا وشروع (تكسيي) في عزل أغلب مدراء الشرطة وثلثي عمال العمالات تقريبا الذين خدموا نظام فيشي.

وانضمت إلى الحملة Alger républicain التي كانت إذاعة فرنسا تعيد بث افتتاحياتها وتدعمها الأسبوعية الاشتراكية Fraternité بورقات ومناشير الحزبين وتتضخم الحملة في مهرجاناتهم ويتركز الهجوم على أن "الإدارة العليا والمئة مالك كبير والخيانة شيء واحد"[20].

إن الشيوعيين في حملتهم "يشدّون يوميا إلى العمود"(*) (أوغسطين بيرك) و(بالنسي) مدير الشؤون الاقتصادية و(غراسيان فور) "الشرطي غير النزيه المناصر المستهلك لنظام فيشي" و"(مانك) مخرب الإنتاج" و"(سيردا) أخطبوط عنابة" و"(بن غانة) الثعبان الأصفر ببسكرة" وطيار وجميعهم "متواطئون مع هتلر" ومعهم القياد والباشاغاوات وكبار الأعيان وكانت الحملة مثيرة ومسلية ومسببة للسخط ولا تدع أحدا بين الأوربيين والجزائريين غير مبالي وليس للمتهمين الأوربيين من وسيلة للردّ وتتجنب الصحف الكولونيالية التي لهم غالبا أسهم فيها أن تدافع عنهم خوفا من حرمانها من الورق أكثر من خوفها من الرقابة، ذلك أن توزيع الورق يعود إلى الحكومة العامة. هو العالم المقلوب في تاريخ الصحافة الكولونيالية.

والوضع أسوأ بالنسبة للمتهمين الجزائريين. ففيما معنى كان مدير الشؤون الإسلامية يتخذ موقف الدفاع عنهم إذا هوجموا والحال أنه هو نفسه محل هجوم. وبحثا عن الحماية يتعمد بعضهم مثل (محمد طيار) والباشاغاوات (بن علي الشريف) و(بن شنوف) و(أورابح) الظهور أكثر فأكثر في غالب الأحيان رفقة (فرحات عباس) ويدفعون أحيانا أعضاء عائلاتهم من النسل الثاني بلا شك إلى الانخراط في أحباب البيان والحرية[21](**)

(*) هي عقوبة قديمة في فرنسا وتتمثل في عرض المحكوم عليه أمام الجمهور في الساحة العامة بشدّه إلى عمود مدة ساعة مع تعليق لوحة على رأسه تتضمن اسمه وعنوانه. ألغيت في 12 أفريل 1848 (المترجم).

(**) سبق أن ذكر المؤلف أعلاه أن مدير الشؤون الإسلامية أجبرهم على سحب إمضائهم على البيان. لذلك دفعوا إلى الانخراط نسلهم (المترجم).

واستؤنف التطهير وصار سهلا في الإدارة بعد مثول حاكمين سابقين أمام المحكمة العليا بباريس هما (شاطال) الذي أوقف موته المفاجئ المتابعات[22] و(بايروتون) الذي اعتقل في سجن لاسانطي. وفي المجموع أوقف عن العمل بين جوان 1944 وجوان 1945 عمال العمالات الثلاث وسبعة من بين ثلاثة عشرة مديرا من مدراء الإدارة المركزية و128 موظفا برتبة متوسطة وتعرض للعقاب 23 من 24 نائب عميل عمالة وكتاب عامين[23].

وينسق (بياربيرن) العمل بين عمال العمالات الجدد[24]. وانهمك بومبي (Pompéi) عميل عمالة وهران مدعما من طرف فالور(Valleur) رئيس بلدية تلمسان في تطهير المنظمات الاقتصادية. ويوجد أمام عميل عمالة الجزائر (بيريليي) أعمال ضخمة: التخلص من مدير السكة الحديدية بالجزائر قبل أن تحدث مأساة وتطهير المجلس العام ووضعه تحت رئاسة باريطو(Bare taud) رئيس بلدية شرشال.

وتكفل (بياربيرن) بنفسه بتطهير عمالة قسنطينة التي تبدو العملية فيها أسهل ويستطيع الاعتماد على عميل العمالة (ليستراد كاربونال) و(غاستون لو) مزارع الحبوب الكبير ببرج بوعريريج وعضو مجلس الشيوخ (بول كوتولي) في سكيكدة. وكان رئيس بلدية العلمة قد أوقف ورئيس بلدية عنابة اعتقل والنائب (سيردا) في حرج وكذلك (مانك). والتزم الصمت (غراسيان فور) مزارع الحبوب الكبير وسجن آخرون في معسكرات وأصبح كبار المعمرين وغيرهم من الأعيان فجأة يجدون الأبواب تفتح بصعوبة أمامهم على خلاف العادة بمقر الحكومة العامة ودار العمالة.

وبالنسبة للجزائريين كان (بيار بيرن) يرى أنه يكفي تحضير الانتخابات بعناية وبدا له من الضروري "تجنب الترشيحات الوحيدة بأي ثمن وأن تشجع ترشيحات متعارضة مع تفادي ظهورها كترشيحات رسمية"[25]. ولابد من الحيطة الشديدة مع العلماء وينبغي البحث عن أي انشقاق والإبقاء على

التنافس فيما بينهم "وتفضيل العناصر المحسوبة علينا لكن في الكتمان مثل (الشيخ العقبي)[26] وأن تجمع بعناية فائقة كل المعلومات التي من شأنها أن تبين الدور المزدوج لبعض القادة الوطنيين مثل (الشيخ الإبراهيمي بشير)[27] للاستفادة من عيوبهم ومن نقاط ضعفهم الأخلاقية".

إن (بيار بيرن) رجل متفائل، وقد أفلت في فرنسا من شرطة الماريشال وفي الجزائر من عدة حوادث عجيبة وهو واثق من التمتع "بالبركة"(*) كما كتب إلى الحاكم (شاتينيو)[28]. وسوف يعثر عليه مختنقا في حمامه بقصر الصيف (Palais d'Eté) يوم 30 أفريل 1945 قبل عدة أيام من زواجه وكان عمره 32 عاما.

زمن الجزائريين

إن زمن الجزائريين هو زمن الانطواء على أنفسهم. وهذه الحركة بدأت باكرا بامتناعهم عن المشاركة في التظاهرات الوطنية. ففي احتفالات 14 جويلية 1943 انفرد أصحاب الشأن من مدنيين ودينيين وحدهم بإثبات حضورهم ولم يكن ذلك امتثالا لتعليمات ولا نتيجة لتشاور[29]. وكان تحرير باريس ومرسيليا ثم ميتز في صيف 1944 قد ترك الجزائريين غير متحمسين وغير مبالين[30].

لم تكن دلالة هذه الحركة واضحة لأنها لم تتجسد على نحو صريح. فبينما انقطع الأوروبيون عن العمل بمجرد إعلان الإذاعة للحدث وأسرعوا إلى الشوارع للتعبير عن فرحتهم كان الجزائريون يظهرون عدم اهتمام أو يعجلون في سيرهم. هذا السلوك يبرهن بالنسبة للسلطات والرأي العام الأوروبي على أنهم في حداد لما دارت الدوائر على الألمان. لكن الأمر ليس بهذه البساطة.

(*) كذا في الأصل (المترجم).

إن الانتصارات الألمانية كانت أمنية للجزائريين رغم أن اليهود الأقرب منهم شرحوا لهم من هم النازيون، كما لم يدم الأمل القليل الذي علقوه على الأمريكان. فهؤلاء كانوا منهمكين في الحرب ولم يتوقفوا عندها. ومن المفارقات الظاهرة أن تقهقر الألمان الذين رفضوا رغم حصارهم أن يستسلموا عزز تعلق الجزائريين القاتم بهم[31] وذلك من باب التماهي معهم. وبالنسبة للأوربيين يعني امتناع الجزائريين عن المشاركة في التظاهرات الوطنية أن تحرير فرنسا ليس قضيتهم وبالنسبة للذين أفلتوا من فرنسا المحتلة وعرفوا ما معنى أن ينغلق الناس على وطنيتهم عندما يكون العدو مستعرضا قواته بأعلام يداعبها الريح فإن الامتناع يكتسب دلالة مأساوية. لكن في صيف 1944 تعقدت الظاهرة برفض ارتياد الأمكنة العامة الأوربية.

وظهر الرفض أولا في وهران بتنظيم مطاردة للسكارى الجزائريين. وذلك لم يزعج السلطات التي كانت تواجه على الطريق العمومي ظاهرة السكر المقلقة. في الخريف اتسعت المطاردة إلى الجزائر كلها وامتدت إلى المتفرجين في قاعات السينما. وكانت مجموعات من الشبان الجزائريين تنتقل إلى شرفات المقاهي وأبواب الخروج من القاعات. وتتراوح أعمارهم بين 15 و20 سنة في المتوسط ولكنهم في بسكرة صبيان من 10 إلى 15 سنة وكانوا في مدينة الجزائر شبانا بورجوازيين بحسن الهندام والتهذيب ووجهت أحيانا ضربات لكن لا أحد من الأوروبيين أزعج أو حدثت خسارة وكان المساس بالنظام العام قليلا أو منعدما. وبعد استكمال التحقيقات ظهر أن حزب الشعب الجزائري قليل التورط وكذلك جمعية العلماء[32]، فتخلت السلطات حينئذ عن المعاقبة.

وامتدت الحركة بسرعة إلى الحياة الخاصة للجزائريين في أحيائهم، فمنع بعض الجيران أزواجا بلا عقد شرعي من الظهور سويّا، كما منعت مجموعات الشبان المومسات الجزائريات من الذهاب للإغراء في المدينة

الأوروبية[33]، واقتادت السكارى أحيانا إلى محافظات الشرطة. وفي بجاية وجيجل فرضت مقاطعة قاعات السينما بحجة أن متفرجات أوربيات تعرضن للإزعاج.

إن مجهود بعث الأخلاق لم يزعج العائلات الأوربية، فبعد الصخب الذي سببه مرور جيش الحلفاء بدا لهم أنه عودة إلى الآداب العامة لحكم فيشي. وكان نائب عميل العمالة في بجاية هو الوحيد الذي ندّد بأزمة السلطة العمومية[34]. وفعلا فإن المجتمع الإسلامي كان يحاول أن يحل سلطته محلها. إن إرادته في مراقبة فضائه وضبطه حسب زمانه تظهر في التجديد الديني الذي جذبه معه.

في نهاية 1943 أعربت جمعية العلماء عن اندهاشها من المبالغ المالية التي كانت تأتيها من التجار والملاك العقاريين والحرفيين. وفي مارس 1945 أعلن رئيسها (الشيخ الإبراهيمي) أن 135 مدرسة أنشئت خلال 18 شهرا بفضل المال الذي جمع أي أزيد من العدد الذي أنشئ خلال ال14 سنة الماضية. وبقي في هذا التاريخ بصناديق الجمعية 38 مليون فرنك.

وفوق وظائفها التعليمية فإن المدارس تعد مركزا للعلاقات الاجتماعية وتحتوي كل واحدة في مقراتها على نادي لتناول الشاي. ويستطيع جمهور من الطلبة والتجار والحرفيين الاستماع إلى متعلم يقرأ عليهم الجريدة أو إلى حديث ديني وأن يتجمعوا حول جهاز راديو للاستماع لإذاعة موسكو أو إذاعة القاهرة. وحواليها تنشط مجموعات الكشافة الإسلامية.

نشأت اتحادية الكشافة الإسلامية[35] في 1939 وأقلقت السلطات عندما ضبط رئيسها (محمد بوراس) متلبسا بجرم الجوسسة لفائدة الألمان[36]، ومع أن قادته ضاعفوا من الأدلة على حماسه (لبيتان) إلا أن السلطات رأت أن الكشافة مدرسة جيدة لتحضير المجندين اللازمين لاستئناف معارك محتملة.

وعند عودة الجمهورية تلقت الكشافة الإسلامية دعم (روني كابيتان). وبصفته ديغوليا لم ينس التزام الشيخ الإبراهيمي في 9 نوفمبر 1942 بتيارت. ولما أصبح (كابيتان) محافظا للتربية الوطنية في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني و(الشيخ الإبراهيمي) رئيسا لجمعية العلماء حضر الاثنان في نهاية جويلية 1944 إلى المعسكر الفدرالي المنظم في تلمسان مع (فرحات عباس) نائب رئيس الكشافة و420 رئيس مجموعة منهم 160 جاؤوا من القطاع القسنطيني. وشرح (فرحات عباس) في المساء حول نيران المعسكر لنائب عميل العمالة بأن لا يأخذ مأخذ الجد مطالبته بالاستقلال الذاتي، فلم يأخذ نائب عميل العمالة ما قاله مأخذ الجد[37].

إن الحركة الدينية والوطنية التي انساق معها المجتمع الإسلامي هي التي ضاعفت من إنشاء المجموعات الكشفية أكثر من الحماية التي كان يوفرها (روني كابيتان) الذي صار الآن وزيرا في باريس. فقد زادت مداخيل الفدرالية بعشرين مرة بين 1943 - 1944 وفي 1 جانفي 1945 كان في حسابها ما يقارب 200.000 فرنك[38]. وتضاعف تعدادها في سنة 1944 عشر مرات فانتقل من 1500 - 2000 كشاف إلى ما يقرب من 20.000. إن المثال الذي تقدمه عين فكرون القرية الكبيرة على أراضي السهوب جنوبي شرق قسنطينة له دلالة على هذه الزيادة مع أنه مثال عادي.

إن (عاشور بوسعيد بن دالي) البالغ 45 سنة وهو ملاك وتاجر شرح للجندرمة كيف كونت القرية مجموعتها الكشفية بالمسجد في مارس 1945. فقد جاء الحشد بحضور الأعيان ودعوة إمام بالمناسبة. واختير مسؤولو المجموعة من بين المتطوعين. وينتظر منهم أن يجمعوا السكارى ويغلقوا عليهم لإعادتهم إلى عائلاتهم بعد صحوتهم. وعليهم أيضا إقناع التجار بغلق محلاتهم يوم الجمعة اليوم المقدس. ولم يكن (عاشور بوسعيد) واعيا بأنه أراد الإخلال بالنظام العام وقال: "شخصيا لا أريد أن أصبح فرنسيا. ولقد أردت التخفيف من البؤس بعمل يتماشى مع تقاليدنا"[39].

إن حركة الجزائريين هذه التي جرت بمنأى عن الفرنسيين لم تقلق السلطات فوق اللزوم. إنها وطنية بلا نزاع وتجهد نفسها في الخروج من الصيغة الدينية التي تعبر ضمنها عن نفسها ولا تستطيع أن تتخذ صيغة هجومية ولا تتوفر في الوقت الراهن على أي زعيم كقائد كاريزماتي ديني وسياسي مثلما كان الأمير (عبد القادر) فيما مضى، زعيم تبحث عنه البورجوازية الصغيرة الريفية والحضرية لتصطف خلفه جاذبة معها الفلاحين[40]. لكن من يستطيع أن يطمح إلى هذا اللقب؟

البحث عن الزعيم

إن شخصية الشيخ (البشير الإبراهيمي) رئيس جمعية العلماء الجزائريين تبعث على الثقة[41]. فهو خطيب فصيح له عقل نير وذاكرة عجيبة وهو رجل شجاع. لكن الاهتمام الذي يوليه لخيرات هذه الدنيا يجعله سهل المراس. وهو ابن فلاح صغير فقير ولد باسم بشير طالب بدوار أولاد براهم بأراضي السهوب جنوبي سطيف وقد تطور انتماؤه المالي بقدر ما كانت شهرته تتسع بين المؤمنين. بعد بداية سيئة الحظ في التجارة الصغيرة التي أفلس فيها اختار الطريق الديني. في سنة 1933 أوفدته الجمعية إلى تلمسان العاصمة الثقافية القديمة للغرب الجزائري حيث استقر تحت اسم الشيخ (البشير الإبراهيمي). وفي عدة سنوات بلغ حظه وسمعته المستوى الجهوي والوطني ثم الدولي لما انتخبه سنة 1940 مجلس إدارة الجمعية رئيسا. لقد وجد طريقه وعلى غرار أغلب العلماء لم تجذبه المغامرة السياسية.

و(عباس فرحات) هو الرجل السياسي الذي يشعر العلماء أنه الأقرب منهم. وفي الحقيقة يعد هو ورفاقه التعبير المفرنس اللائكي عنهم. في سبتمبر 1944 حاول أن يجر (البشير الإبراهيمي) إلى عمل ملموس. الفكرة من عنده والمال من (الشيخ الإبراهيمي) وصدرت في 21 سبتمبر بمدينة

الجزائر جريدة L'Algerie libre السرية باللغة العربية، لكن الشرطة كانت على علم قبل بداية المشروع وأوقفت بعد ذلك بخمسة عشرة يوما مجموعة من حزب الشعب الجزائري التي تضمن الطبع. فتخلى العلماء عن المشروع دون أن يلحقهم إزعاج أكثر[42].

كان (فرحات عباس) في هذا الوقت بعيدا عن تحقيق إجماع بين الأعيان "ويتفق الجميع تقريبا على اعتبار مساره السياسي قصيرا وهو ليس على جانب من الجدية والصلابة" كما كتب في خريف 1944 الرائد روبير مونتاين(Robert Montagne) وهو معرب كان يقوم بمهمة استعلام في القطاع القسنطيني[43]. ذلك أن (فرحات عباس) كان في الحقيقة عاشقا ولهان لمسيحية جميلة شقراء ويريد أن يستقر معها في مدينة الجزائر أين أنجز أحد مشاريعه منذ حين.

وهكذا فهو منذ فترة وجيزة مدير جريدة Egalité الأسبوعية التي صدرت بدعم من الحاكم (شاتينيو) ومساندة من لوسيان أنجلي صديق(Lucien Angeli) طفولته من جيجل. إن (أنجلي) يتكلم العربية وكان قد عمل كاتبا لمدة عشرين سنة لعضو مجلس الشيوخ من مدينة الجزائر جاك دورو(Jacques Duroux). وهو أحد كبار أثرياء الجزائر والمالك لجريدة L'Echo d'Alger، إنه رجل صحافة معترف به ومتغلغل في أوساط كبار المعمرين.

تعد Egalité جريدة ناجحة فعلا. ففي ربيع 1945 كان لها 6000 مشترك وكانت تبيع25.000 نسخة[44]. وفتحت ركنا بعنوان "الملاك المئة للأراضي بالأطلس" لمساندة عملية التطهير التي يطالب بها الشيوعيون. وكان رئيس تحريرها (عزيز كسوس) في نفس الوقت سكرتير تحرير Fraternité الأسبوعية الاشتراكية بمدينة الجزائر.

وحافظ (فرحات عباس) على دعم (أوغسطين بيرك) وهذا الأخير يأمل دوما في "التوصل إلى حمله على أن يعطي لموقفه وجهة فرنسية"[45] كما

كتب إلى الحاكم (شاتينيو). ومنذ أن استبدّ به هوى فرنسي فإن حماه (بن خلاف) القوي لم تهدأ سورة غضبه. وكان أعيان القطاع القسنطيني يتقلبون بصعوبة اختلاط الأجناس. وفي هذا الزمن الانطواء تحت الهوية يعد اختياره الوقت سيئا.

إن (عمار أوزقان) سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري في مأمن من هذا النوع من الأخطاء، ذلك أن الحزب الشيوعي الجزائري يقر لكل طائفة زواجها، ويتم الزواج بحسب الوضع القانوني لكل زوج ولا يوجد ميل للإختلاط[46]، ونسبة الزواج المختلط فيه أضعف منها في أحباب البيان والحرية، وقد يستغرب ذلك من حزب يريد أن يكون بوتقة لجميع الأعراق ويبشر "بأمة جزائرية بصدد التكوين" لكن طابو التهجين يعدّ في الجزائر معطى من المعطيات السياسية، وإذا كان الحزب متعدد الأعراق فإنه يرفض أن يكون حزبا مهجنا ويتم التزمت ما تبقّى. وقد وجه إلى مارتي نفسه رغم الاحترام الذي يحظى به انتقاد حول هذه النقطة[47].

ويمثل الجزائريّون ثلث المناضلين البالغ عددهم 6000 إلى 7000 في سنة 1945. لكن (أندري مارتي) يكرر أن الحزب الشيوعي الجزائري لن يصبح جزائريا إلا بنسبة 90٪ من الجزائريين لأن الحزب ليس في مأمن من الغوايات الاثنية "لقد لاحظنا عند بعض رفاقنا روحا عرقية لها ميل إلى إبعاد العناصر اليهودية وخصوصا الأهلية من حزبنا الكبير" كما كتب أمين فرع الصناعات البحرية سنة 1944[48].

يعتبر (مصالي) الوحيد من سجناء فيشي الذي لم يستعد حريته. إن قدماء المناضلين يسمونه "المحبوس" قياسا على الثوري بلانكي[49]. وبعد إطلاق سراحه من لامبيز في 26 أفريل 1943 وضع تحت الإقامة الجبرية في قصر البخاري جنوبي القطاع الجزائري ثم عين في عين صالح في قلب

الصحراء الجزائرية في نوفمبر الموالي وأخيرا في قصر الشلالة على أراضي السهوب بالقطاع الجزائري حيث وصل في 4 جانفي 1944[50]. وكان يضمن مراقبته رجال الباشا (فرحات) في الشمال والباشاغا (أحمد بن شريف) في الجنوب وهما رئيسان صحراويان كبيران يأتمر بأوامرهما هذا الجيش. ولا ينتقل خماس واحد ليلا في أراضي السهوب دون أن يعلم من هو ومن أين أتى وإلى أين يذهب[51].

يضمن قيادة حزب الشعب الجزائري (الأمين دباغين) النافذ الذي يميل إلى حسم الأمور بقوة، لكنه مكروه من طرف المجموعة المنشقة بالقصبة الموالية للألمان. وكان (مصالي) قد استقبل في أفريل 1944 (الشاذلي المكي) الذي قدم من القصبة ليقدم له الأعداد الأولى من "العمل الجزائري" التي تصدرها المجموعة. وحرصا منه على التوازن قبل وقتئذ إعادة إدماج المنشقين لكنه أشعرهم بتأخير موعد إعلام المناضلين بذلك.

ويشتمل فريق "العمل الجزائري" على كاتبين سابقين في الحزب الشيوعي هما (سيد أحمد بوعلام) و(بن علي بوكورت)، وهذا الأخير صار مخبرا في مركز الإعلام والدراسات[52](*) لكنه أخفى نشاطه عن ضابطه المباشر في المركز فأوقف في أكتوبر 1944 مع فريق جريدة L'Algérie libre وسيحكم عليه بسبب هذا الكتمان بعشرين سنة سجنا[53]. وكان سيد (أحمد بوعلام) تاجر بلكور الذي حصل على تكوين في موسكو يجند صبيانا في حزب الشعب الجزائري كونوا حول (محمد بلوزداد) نواة مناضلين أوفياء لـ(مصالي الحاج) ووسعوا الحزب في الضاحية الجنوبية لمدينة الجزائر[54].

وكان التجنيد يتقدم ببطء وترجع بعض أسبابه إلى ضرورة المحافظة على السرية القصوى، ذلك أن حزب الشعب الجزائري الذي أنهكه القمع اجتيازه فترة

(*) جهاز الاستعلامات لإدارة الشؤون الأهلية (المترجم).

الثورة الوطنية بعدد ضئيل من المناضلين كانوا قبل كل شيء حريصين على الإبقاء على اتصال فيما بينهم. وقد أصبح جهازا خفيا وصفه تقرير الحاكم (شاتينيو) "بحزب لا يمكن اختراقه حتى بالنسبة لعدد معتبر من مناضليه"[55].

إن إطلاق سراح المعتقلين في 28 أفريل 1943 الذين شملتهم عقوبات تساوي أو تقل عن 5 سنوات من السجن لم يغير شيئا في القاعدة المعمول بها فقد ظل حوالي 15 مسؤولا منهم (مصالي) في الإقامة الجبرية في الجنوب[56].

تدل هذه الحيطة على عجز مصالح الشرطة عن وضع حد نشر وتوزيع L'Action algérienne الشهرية التي تصدر في الجزائر منذ جانفي 1944، وكان طبعها منذ العدد الثاني يضمن في مطبعة حديثة لم يستطيع مركز الإعلام والدراسات تحديد مكانها رغم أن المركز كان يتلقى الجريدة لمجرد نشرها. إن (عسلة حسين) و(الشاذلي المكي) عونيّ الاتصال اللذين يقومان بالتوزيع معروفان ويفلتان من البحث[57]. وبدأت عملية بحث كبيرة بالقطاع الوهراني أوائل نوفمبر 1944 باقتفاء آثار توزيع الجريدة، لكن المداهمات التي جرت في وهران وتلمسان ووجدة بالمغرب قد باءت بالفشل[58].

إن حزب الشعب الجزائري يواصل التجنيد ولم تضعف عداوة الأعيان له، لكن الصمت الذي يلتزمه جعل عداوتهم تتحول إلى استهانة به. "فأعاد حزب الشعب الجزائري تنظيم نفسه وسط لا مبالاة عامة من طرف الأوساط السياسية لإسلامية التي لم تكن توليه أية أهمية" كما سوف تكتب فيما بعد مصلحة الاستعلامات العامة[59]. إن حركة انطواء المجتمع الإسلامي على نفسه أفاد في الواقع جمعية العلماء و(فرحات عباس).

إن حالة فرع الحزب في صالامبي بمرتفعات بلكور بالجزائر لها دلالة. ففي بداية 1943 كان يضم مجموعة من 15 مناضلا حول (علي فرادي) و(سي محمد الصغير) والاثنان من قدامى فرع بلكور. وإمكانياته البشرية لا

تعتبر إذن ضئيلة، ويطابق الإقليم الذي يغطيه الفرع حي صالامبي أقدم تجمع سكاني لمدينة الجزائر، فهو مدينة صغيرة حقيقية بتجارتها ومسجدها. وخلال سنتين جند الفرع 11 مناضلا واستقال واحد وأصبح الفرع قسما إداريا لحزب الشعب الجزائري. وفي هذا التاريخ كانت منطقة بلكور التي يندرج فيها هذا القسم تجمع أقل من 100 مناضل[60]، وفي سبتمبر 1939 كان تعداد الحزب ما بين ألفين وثلاثة آلاف مناضل في الجزائر كلها، وكان له في ربيع 1945 على وجه الاحتمال مثل هذا العدد لكن ليس بنفس المناضلين.

إن الحزب وهو يعمل في السرية لم يستطيع استدعاء هيئاته القيادية منذ 1939، ويقتصر برنامجه على المطلب الأولي من أجل إنشاء برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام وتمجيد (مصالي) الأسطورة التي يعيد الحزب تنظيم نفسه حولها. وإذا كان الحزب لا يزال يحافظ على ثقافة الطبقة الشغيلة فإنه أصبح غير مبال بالمسألة الاجتماعية، ومع الحرب جعلت إغراءات السوق السوداء هذه المسألة قائمة في قواعد الحزب بالقصبة وحسين داي ووهران وسكيكدة وعنابة التي توجد كلها موانئ أين ضاعف عبور جيوش الحلفاء من تسهيل المعاملات السرية، وأصبحت المسألة الوطنية من الآن فصاعدا تحتل الفضاء النضالي كله.

إن السرية زادت في نموّ القابلية للانتهازية، والمناضلون يعرفون كيف يكونون عباسيين مع أنصار (عباس) وأتباعا للعلماء مع أنصار العلماء وشيوعيين عند الحاجة وإذا كان الحزب الشيوعي في فرنسا هو "أب المعدومين بالرصاص" فإن حزب الشعب في الجزائر هو "حزب المحبوسين" وفي إدارة الشؤون الإسلامية أدرك (أوغسطين بيرك) أن حزب الشعب الجزائري هو الحركة السياسية الخطيرة الوحيدة، ولكن عند قمعها لا بد من التمييز بين الأساطير والحقائق.

حزب الشعب الجزائري، أساطير وحقائق

إن الأساطير عن حزب الشعب الجزائري أقدم من الحزب في حد ذاته. وكان (بيريليي) عميل عمالة الجزائر يطالب من زمان بنقل (مصالي) إلى فرنسا[61]، واعترض على ذلك (أوغسطين بيرك) الذي يعتبر (مصالي) عامل توازن في نظره. إن نقله إلى فرنسا يعني أن تنزع الرقابة منه على أنشطة حزبه، ومن الأفضل أن تترك له حريته ويرخص له بلقاء المناضلين، وبقاء نفوذه على حزبه، وهو لا يفلت لأن "السكان الجزائريين المتصفين بالسلامة" يسهرون على ذلك [62].

إن (أوغسطين بيرك) مطلع على ما قيل خلال الزيارة التي أداها (فرحات عباس) لـ(مصالي الحاج) في 23 ديسمبر 1944، فقد تم التوصل إلى اتفاق وبموجبه سوف يعطي (مصالي) الأمر لمناضليه بالانضمام إلى أحباب البيان والحرية لتحويله إلى حزب سياسي حقيقي، ويقنع (فرحات عباس) العلماء بجلب الحشود والتقليل من تحفظ الأعيان على ذلك.

وقد أعدّ (مصالي) نفسه لهذا التقارب منذ مدة. فعند خروجه من سجن لامبيز في أفريل 1943 توقف في سطيف عند (فرحات عباس) لقضاء الليلة. واستغرب هذا الأخير لما رآه بلحية طويلة مرتديا جلابة وعلى رأسه شاشية فاسية فرد عليه (مصالي): "هذا جزء من البرنامج"[63].

وقد تراجع اهتمام (أوغسطين بيرك) بالموضوع على مقدار توصله بلا ضجة إلى إبطال عملية مقاومة، هي بؤرة نظمها حزب الشعب الجزائري. فمنذ صيف 1944 يثار الضجيج في القطاع القسنطيني حول وجود قوات جزائرية للداخل[65]، وفي نهاية نوفمبر 1944 أوقفت الجندرمة في جيجل فتيانا أوصلوا على طلب أسلحة من جندي جزائري هو مخبر الجندرمة. فانعقد اجتماع بالبلدية في جانفي 1945 ضم السلطات والمنتخبين

الجزائريين وأعيان دوار بني قايد بالضاحية حيث تتخفّى البؤرة. "نظرا لكونهم مسلحين ومستعدين لكل شيء اتضح أنه من الصعب تعريض أرواح بشرية للخطر" كما كتب محافظ الشرطة، واقترح حجز بطاقات التموين بالغذاء من العائلات على أمل أن تعيد أبناءها إلى الصواب.

وسّوى القضية (بن خلاف) حمو (فرحات عباس) القوي بتدخله لدى العائلات. في فيفري سلم ستة مقاومين أنفسهم بدون سلاحهم وانقطع الحديث عن البؤرة، ولم يتدخل الجيش، وكان (أوغسطين بيرك) راضيا[66].

كانت فعالية أسلوبه قيمة ويظهر ذلك من مقارنة أسلحة بؤرة المقاومة بالاستعمال الذي سيخصصه لها هذا الأخيرة. والأسلحة هي مدفع رشاش ثقيل أميريكي ورشاشات من نوع ستان وقنابل يدوية ومتفجرات ومنظار للبحرية إضافة إلى بنادق صيد ومسدسات. وبالجملة فإن ما بين 15- 20 رجلا في حوزتهم أسلحة لا يستهان بها تتشكل منهم وحدة مدربة مكونة من الفارين.

وتم شراء الأسلحة بسعر2000 فرنك للرشاش، و4800 فرنك للمدفع الرشاش بما فيه الخراطيش[67]. إن أسعارا منخفضة على هذا الحد في عملية شراء معزولة محددة الهدف تبرهن على عدم وجود شبكة تجار ولا سوق. ويمكن أن نستنتج إذن غياب توصية على الطلب في الإقليم الذي تغطيه منطقة بجاية-جيجل لحزب الشعب الجزائري التي تمثل ربع القطاع القسنطيني وتمتد إلى تخوم سطيف.

وكان (أوغسطين بيرك) على صواب لما لم يجزع. ورغم وجوده نشرة داخلية وزعت في أوائل أفريل 1945 فإن الكفاح المسلح لا يعد أولوية في الحزب. وعندما اقتربت الاضطرابات من جيجل في مارس 1945 لم تتحرك بؤرة المقاومة. إن تفكيكها جرى في جوان دون إراقة دماء. فأمر (أوغسطين بيرك) بإطلاق سراح المسؤولين[68].

إن هذه النتيجة المحصل عليها تبدو معتبرة إذا قوبلت مع منظمة جيجل لحزب الشعب الجزائري. فالمدينة لها تقاليد، ومن مجموع أراضيها الفلاحية المنتجة يملك الأعيان 90 %، وقد أفشلوا الاستيطان. وأبناؤهم هم الذين أعادوا الحياة لفرع حزب الشعب الجزائري في جانفي 1944 بعد أن فككه القمع سنة 1940. وفي جويلية 1944 أصبح الفرع قسما إداريا بثلاثة فروع (المدينة، القرية، وحي الأهالي) ثم نشأت منه منطقة بجاية-جيجل لحزب الشعب الجزائري[69]، لكن المنطقة اصطدمت بنفس الصعوبات التي تعرفها الفروع الخمسة الأخرى المكونة لفدرالية القطاع القسنطيني[70].

والحزب تنقصه الإطارات[71]، ولا تتوفر منطقة جيجل-بجاية لا على أعوان اتصال ولا على المناضلين اللازمين لتغطية إقليم جبلي مجزأ إلى 12 قسما إداريا، والقسمان الوحيدان المزودان بهم وهما جيجل والطاهير لهما حوالي 50 مناضلا. وقد أفاد قسم بجاية (الشاذلي المكي) المنسق الفدرالي في تكوين منطقة صغيرة من ثلاثة أقسام إدارية في مارس 1945. والحزب ينقصه المال أيضا. ففي ديسمبر 1944 شرع في عملية "اكتتاب من أجل الإخوة الذين لم يبلغوا أمر التجنيد" جلبت 10.000 فرنك تقريبا ثم تحصيل أكثرها في جيجل وبجاية. ولم تقدم الأقسام الريفية شيئا تقريبا[72].

كانت المنطقة في نوفمبر 1944 تطبع في السر نشرة شهرية يحررها (حسين مقديش) أمين المنطقة و(محمد بومعزة) نائبه و(حسين كوارس) أمين المال. و(حسين كوارس) هو مؤلف قصيدة قصيرة على جانب من الجودة[73] نشرت في العدد 3 مع مقال "مقاومة" حرره بومعزة.

وأرسلت القصيدة والمقال من طرف (أوغسطين بيرك) إلى ديوان الوزير كشهادة على وجود مقاومة ضعيفة ولكن خطيرة نظرا للعاطفة الوطنية التي تحركه.

والضعف المشار إليه إنما ضعف حزب الشعب الجزائري فالاتصالات غير منتظمة مع الفدرالية ولا تصل الجريدة الشهرية للحزب L'Action algérienne إليها إلا بأسبوع أو أسبوعين من التأخير ولا توزع أو هي قليلة التوزيع في منطقة بجاية وجيجل. وعدد المناضلين أقل من ألف في القطاع القسنطيني وليس لفدرالية القطاع الوهراني إلا 500-600 مناضل في الحواضر على الخصوص هم أيضا[74]. وفدرالية الجزائر قد يكون تعدادها مابين 1000-1500 مناضل، وليس لها في القصبة البؤرة التاريخية للمقاومة[75] سوى بضع عشرات. وأغلبهم ليسوا متمرسين على أساليب النضال وقد جندوا في ربيع 1944 وحتى في جانفي 1945، وهم ليسوا أقل خطرا بالمعنى الذي يقصده (أوغسطين بيرك).

يكمن الخطر في القدرة على إنشاء علاقات مع النسيج الجمعوي الإسلامي، وفهم (فرحات عباس) ذلك أيضا، لكنه يظن في نفسه القدرة على أن يفرض حدودا، وعند عودته من لقاء له مع (مصالي) نشر تحذيرا: "إن بعض العناصر يعلنون انتسابهم إلى حركتنا قد يتحدثون عن استقلال الجزائر - إذا كان ذلك صحيحا فإن أولئك العناصر يضرون حركتنا ويخونون إيديولوجيتنا"[76].

في نهاية فيفري 1945 انطلقت عملية جمع المال من طرف أحباب البيان والحرية ليهدوا له مطبعه، وجلبت العملية 5 ملايين فرنك في القطاع القسنطيني، وكانت حصة سطيف 1.4 مليون فرنك. ووصله الخبر بينما كان يحتفل في مأدبة قائمة "بفرنسا الحقيقية". وسوف يتمكن من شراء مطبعة (لوسيان أنجلي) التي طبع فيها البيان في سنة 1943.

وقال (فرحات عباس) وهو مشرق الوجه: "عن قريب وبعون الله سوف تتحقق أمانينا"[77]. فلماذا لا ينزعج والحال أنه لا الأحزاب السياسية

الفرنسية ولا السلطات قد ردّوا على اقتراحاته؟ إن وطنيته تغلب عليها صبغة التباهي. ولماذا يشك عندما يأتي إليه جميع الجزائريين الذين يموتون من البؤس والذين يثورون، الذين يؤمنون بفرنسا والذين يئسوا منها، كي يحملوه إلى السلطة؟

الاحالات

1. FR-CAOM, GGA 8CAB/22, note du commandant Berne au ministre de l'Intérieur, Paris, 19 janvier 1945 ; FR-CARAN, F/1a 4707, registre courrier du cabinet au départ ; entretiens avec Laurent Prézioci, membre du cabinet du ministre puis du gouverneur, Montrouge, 2002.

2. FR-CAOM, GGA 8CAB/22, notes du commandant Berne au gouverneur général, non datées, vers la fin janvier 1945.

3. Chiffres communiqués à la commission de la Justice et de l'Epuration de l'Assemblée consultative, séance du 26 juin 1945, compte rendu de séance, 11 p., archives privées.

4. Cf. Actes du colloque international, *Alphonse Juin, Maréchal de France*, Vincennes, SHAT, 1991.

5. RECHAM B., *op. cit.*, p. 245. Pourcentage inconnu depuis la bataille de Verdun, beaucoup d'hommes ayant été plusieurs fois blessés, et ayant chaque fois rejoint leur unité sans convalescence.

6. ROY Jules, *Mémoires barbares*, Paris, Albin Michel, 1989, p. 295.

7. TOCQUEVILLE Alexis de, *op. cit.*, p. 691.

8. Une plaisanterie courait alors parmi les pétainistes. De Gaulle aurait nommé Tixier à l'Intérieur parce qu'il ne connaissait pas la France, et Bidault aux Affaires étrangères parce qu'il n'en était jamais sorti.

9. MORIN Gilles, « Tixier Adrien », *in* MAITRON J., *Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier*, t. 42, 1992, p. 238.

10. Cf. LERNER Henri, *op. cit.*, pp. 242-259.

11. Trois hommes relevant de l'appareil du Parti communiste de l'Union soviétique sont par ailleurs à des postes de responsabilité dans le Parti communiste algérien : à Alger Henri Alleg, responsable des Jeunesses communistes ; à Constantine Larbi Bouhali, secrétaire régional ; à Oran Mardochée Azuelos, membre du comité régional.

12. Cf. MARX Karl, *Le 18 brumaire de Louis Napoléon Bonaparte*, Paris, Editions sociales, 1971 ; MARX Karl, *La Guerre civile en france, 1871*, préface de Friedrich Engels, Paris, Editions sociales, 1968.

13. OUZEGANE Amar, *L'Algérie ne sera pas un second Versailles*, Alger, Impr. nouvelle, 1945.

14. Lettre de Marty à Dimitrov (en russe), Alger 30 juillet 1944, citée *in* BUTON Philippe, *op. cit.*, p. 162.

15. Sur la Pologne notamment. En échange, il a laissé fin 1944 l'armée britannique massacrer les communistes grecs qui libéraient leur pays des Allemands.

16. FR-Archives PCF, Fonds Marty boîte 3 dossier D, séance du secrétariat, 18 mai 1944.

17. *Alger Républicain*, 1er septembre 1944, éditorial. Une cellule du PCA est active au journal, à laquelle Michel Rouzé, qui n'est pas membre du parti à cette date, se heurte parfois.

18. Entretiens avec Roland Rhaïss, trésorier de la cellule, Alger, 1984.

19. FR-CAOM GGA 8CAB/163A et FR-CARAN F1a 4717, notes du 7 avril et du 4 juin 1945.

20. *Liberté*, 11 janvier 1945.

21. FR-CAOM GGA 11H 60, rapport mensuel du CIE, Constantine, 21 mars 1945.

22. Ayant pu quitter l'Algérie le 9 novembre 1942 pour Vichy, Châtel était revenu à son poste deux jours plus tard. Ce retour incongru s'explique par l'inquiétude d'avoir perdu ses dossiers personnels dans la nuit du 8 novembre 1942. Il ne les retrouve pas, mais sert à la satisfaction de beaucoup. Cela lui vaut d'être nommé représentant de la Croix-Rouge à Lisbonne, poste d'observation intéressant pour ceux qui l'ont nommé et le savent sans doute atteint du cancer qui l'emportera.

23. *JORF*, débats de l'Assemblée consultative provisoire, séance du 18 juillet 1945, discours du ministre de l'Intérieur.

24. FR-CAOM, GGA 8CAB22, notes de Pierre Berne au gouverneur général. – Entretiens avec les lieutenants L., membres des Services spéciaux.

25. FR-CAOM FM MAA 977/A, ministère de l'Intérieur, sous-direction de l'Algérie, rapport déclassé, très secret, Alger, 1er mars 1945, enregistré à la sous-direction à Paris le 23 janvier 1946. Non signé.

26. Marginalisé au sein de l'Association des oulémas par sa francophilie naïve, le cheikh El Okbi demeure populaire parmi les Musulmans d'Alger. Entré au service de la politique française en Orient, utilisé en Arabie, en Jordanie, devenu un personnage officiel, il perd peu à peu de son prestige, tout en continuant à fasciner ses partisans par son éloquence chaleureuse.

27. Trop sensible à l'argent.

28. FR-CAOM GGA 8CAB 22, note de Pierre Berne au gouverneur Chataigneau, 6 février 1945 : « Nos voitures à Aldhuy [chef du cabinet] et à moi ont eu quelques accidents mécaniques bien curieux. Mais nous avons la baraka. »

29. FR-CAOM, 11H60, rapport CIE, rapport mensuel, 31 juillet 1943.

30. FR-CAOM, s GGA 9H31, rapport de Guelma, et Constantine B3/53, rapport de Bougie.

31. « Ils sont comme nous. Ils ont préféré mourir dans les flammes plutôt que se rendre », expliqueront des détenus du FLN à des Français emprisonnés avec eux à Alger en 1956. Entretiens avec Roger H., Paris, 1990.

32. FR-CAOM, 9H51, rapport CIE d'Oran, 6 octobre 1944.

33. FR-CAOM, fonds ministériel, M.A.A. 600/A, rapport Direction de la Sécurité générale, « Responsabilités des oulémas, du PPA... », 15 juin 1945, 54 p.

34. FR-CAOM, Constantine 4162, rapport du sous-préfet, 7 juin 1945, 28 p

35. DEROUICHE M., *Le Scoutisme, école du patriotisme,* Alger, ENAL-OPU, 1985, pp. 31-37.

36. AGERON C.-R., *Histoire, op. cit.*, p. 555 ; biographie *in* CHEURFI A., *La Classe politique algérienne de 1900 à nos jours*, Alger, Casbah Editions, 2001, p. 129.

37. FR-CAOM, Oran 84, rapports de la Sûreté de Tlemcen, rapport du sous-préfet.

38. DEROUICHE M., *op. cit.*, p. 113.

39. FR-CAOM, GGA 8CAB97, interrogatoire de Boussaïd France *in* rapport de la brigade de gendarmerie d'Aïn Fakroun, 17 mai 1945, 19 p.

40. Entretiens avec Taïeb Bouhraoua, Paris 1989-1990.

41. Cf. notice « Ibrahimi Bachir El », *in* CHEURFI A., *op. cit.*, pp. 203-204 ; et FR-CAOM GGA 1CM 57, notice de renseignements, CIE Alger, 3 novembre 1942.

42. FR-CAOM, GGA 9H51, CIE d'Alger, notes des 20, 21 et 23 septembre 1944 ; GGA 11H60, CIE de Constantine, rapport mensuel, 21 novembre 1944.

43. FR-CAOM, GGA 8CAB/103, rapport de mission dans la province de Constantine, 12-24 octobre 1944.

44. « Source sûre », *in* FR-CAOM, fonds ministériel MAA 973/C, CIE d'Alger, bulletin mensuel d'avril 1945.

45. FR-CAOM, GGA 9H51, lettre d'Augustin Berque au gouverneur général, 13 décembre 1944.

46. Lorsque le parti doit s'empresser de marier une de ses militantes (il en a peu), selon le principe que la vie privée ne doit pas interférer avec les rèsponsabilités politiques, il respecte la règle d'ethnogamie. Il dispose pour cela de « marieuses », telle la femme de Léon Feix, une Juive de Constantine.

47. Il lui est reproché de faire assurer son secrétariat personnel par des femmes lorsqu'il arrive de Paris en mission.

48. FR-CAOM, GGA 1CM50, rapport d'activité, Alger, 15 mai 1944. La section compte 10 cellules et 113 membres, et elle se renforce sans cesse.

49. STORA B., « Ferhat Abbas, Messali Hadj. Par 1789, deux plaidoiries pour une nation », *Cahiers du GREMAMO* n° 7, 1990, université de Paris-VII, pp. 14-21.

55. FR-CAOM FM MAA 977/A, cabinet militaire du gouverneur général, rapport au ministre de l'Intérieur, 25 mai 1945.

56. FR-CAOM FM MAA 977/A, note sur le Parti du peuple algérien, ni datée, ni signée (émanant du cabinet du gouverneur général, rédigée courant mai 1945).

57. FR-CAOM GGA 9H51, *L'Action algérienne* n° 2, avec note d'envoi du CIE d'Alger.

58. FR-CAOM FM MAA 81F 774, rapport du commissaire divisionnaire Defendini au directeur de la Sécurité générale, 6 novembre 1944. Deux mandats de dépôt seulement sont délivrés.

59. FR-CAOM FM MAA 977/A, Note des RG à la Sécurité générale, 18 mai 1945, transmise le 19 mai au gouverneur général, au ministre de l'Intérieur et au général commandant le 19e CA. L'information a été prise auprès de responsables des AML.

60. FR-CAOM GGA 9H51, PRG d'Alger, rapports sur l'organisation du PPA à mesure, 2 août 1945, au Clos-Salembier, 5 septembre et 15 septembre 1945.

61. FR-CAOM, fonds ministériel MAA 81F774, lettre du général Catroux, 8 novembre 1944.

62. FR-CAOM, GGA 8CAB 23, note d'A. Berque, 6 octobre 1944, rapports de l'administrateur et du commissaire de Boghari, 20 février 1945, 12 mars 1945.

63. Stora Benjamin, Daoud Zakya, *op. cit.*, pp. 122-123.

64. FR-CAOM, GGA 1CM57, CIE central, note de renseignements, fin mai 1945.

65. Archives de la gendarmerie, commandement général de la gendarmerie en Afrique du Nord, R2/1945, synthèse mensuelle du mois de décembre 1944.

66. FR-CAOM, Constantine B3 53, rapport PRG de décembre 1944, rapports du commissaire de police ; GGA 8 CAB 97, copie de documents saisis ; FM MAA 985, rapport de la brigade mobile de Didjelli, 23 juin 1945, 14 p., télégramme chiffré du 6 juillet 1945 et copie de documents saisis.

67. A Djidjelli, un litre d'huile se paie 1 000 francs au marché noir.

68. FR-CAOM, GGA 9H51, rapport brigade mobile, Djidjelli, 12 juillet 1945, 7 p.

69. Regroupés au sein du Front constitutionnel, ils avaient été abandonnés par leurs dirigeants.

70. Régions de Constantine, Batna, Tébessa, Bône et Sétif.

71. FR-CAOM, GGA 8CAB 23, rapport CIE sur l'organisation clandestine du PPA, 27 février 1945 ; fonds ministériel MAA 977/A, note sur le Parti du peuple algérien, 28 mai 1945. En mars 1945, le district de Bougie et trois districts voisins seront érigés en Région de Bougie.

72. *Bulletin* n° 2, janvier 1945.

73. Cf. Annexes.

74. FR-CAOM, GGA 9H51; note PRG Oran, 17 juillet 1945, 4 p.

75. Ils ne seront qu'une centaine en 1946, après la floraison du recrutement fin 1945. Entretiens avec Mustapha Ben Mohammed, secrétaire de la section Casbah du PPA, et Taïeb Bouhraoua, secrétaire de la section Casbah du PCA en 1946.

76. *Egalité*, n° du 29 décembre 1944.

77. SHAT, 1H29/3, extrait du rapport journalier de la Sécurité générale du GGA, 25-26 février 1945.

5

أقاليم الاضطراب

كان الحاكم (شاتينيو) عند انقضاء فصل الشتاء قلقا. فقد علم عند اجتماع المجلس الأعلى الاقتصادي المنعقد في أوائل جانفي 1945 بمقر الحكومة العامة أن العجز في محصول الحبوب معتبر خلال السنة الفلاحية الجارية، والمقرر مبدئيا بسبعة ملايين قنطار[1]، ووضع التقييم بناءا على تصريحات المنتجين. وقد بين تحقيق أن الغش كان مكثفا لكون محصول 1944 لم يصرح به كله دائما ووجود حصة كاملة مخزنة بطريقة غير شرعية لتموين السوق السوداء. فكيف يمكن الاستجابة للطلب المقدر بـ 17 مليون قنطار مع جهل الكمية التي سوف توزع ؟

وقد واجه قبل سنتين عندما كان نائبا لمندوب فرنسا في لبنان وضعية مماثلة انقلبت بسرعة إلى شغب[2]. وكان الجنرال (كاترو) يستعد لاستعمال القوة ضد المنتجين، لكن البريطانيين تدخلوا وفرض الجنرال سبيرز(Spears) حلاً ودياً، ولم تخرج سمعة فرنسا مصانة من المحنة.

والمشكل الراهن خطير لا سيما أن أسعار الحبوب تعدّ مرجعا لأسعار منتوجات أخرى في السوق السوداء. وتحدد الأسعار طبقا لذلك فورا. ويكفي إلقاء نظرة على السوق غير الشرعي في باليسترو بمدخل القبائل الكبرى الذي لا يكاد يفصله عن السوق الرسمي إلا مجرد حاجز من الأشجار لنرى

كيف أنه يجمع من ألفين إلى ثلاثة آلاف مشتر ومئات البغال المهيأة للانطلاق نحو كل الجهات[3].

لكن المشكل الغذائي يميل إلى أن يصبح غير قابل للحل في وقت تتضاعف فيه الشائعات ويعلن فيه بعد حين عن قرب الجفاف وعن ظهور بوادر حقيقية للخيانة.

غونغرينا السوق السوداء

إن السوق السوداء ما فتئت تتسع على حساب السوق الرسمي. فالتبغ والكبريت الذي تنتجه الشركة العمومية لم يعد يوجد إلا على الأرصفة. ومن السهل الحصول في محطات القطار "بطريق غير شرعي" على عربات لنقل بضائع "غير شرعية". وفي العلمة قرب سطيف يغذي عمال السكة الحديدية شبكات إعادة البيع[4] بطرود مسروقة، لكن رجال الشرطة والجندرمة تلقوا تعليمات بغضّ الطرف عنها لأن شركة السكة الحديدية بالجزائر تتدخل في كل مرة لطلب حفظ القضايا متذرعة بنقص كبير في أوراق النقل المستعملة.

حاولت الحكومة العامة في وهران تطبيق تجربة في التسيير الاشتراكي بالتعاون مع منظمة فرنسا المحاربة[5]. والهدف هو تموين ثاني مدينة في الجزائر بشراء الخضر رأسا من الضاحية. فخصص عميل العمالة لذلك الشاحنات والوقود وكونت سلسلة من 63 عربة بيع، فكان النجاح في البداية ساحقا لكن العديد من تلك العربات بدأت تمارس بيعا مشروطا وتغش في الميزان بينما كانت الشاحنات تتخذ وجهة السوق السوداء. وأوقفت "فرنسا المحاربة" البحرية بعد أن تلقت إنذارا من مديرية المصالح الاقتصادية. وكان الحزب الشيوعي قد جعل من التموين مسألة مركزية في برنامجه ؛ فكيف يطمح إلى أخلقة الجزائر عندما يتضح أنه عاجز عن تسيير ضاحية وهران؟

وحينئذ تكالب الحزب الشيوعي على بلانسي(Balensi) مدير الشؤون الاقتصادية "مخرب التموين" و"الخائن الهتلري"، وتبعه الحزب الاشتراكي الذي أحس بالخوف. وفرضت الحكومة العامة الرقابة على هذه الهجومات بحسب طاقتها، ووجدت نفسها تشرح للوزير وهو يتعجب أن "السيد بلانسي الإسرائيلي الديانة وضحية قوانين فيشي لا يمكن أن يكون مؤيدا له"[6].

إن المظهر العرقي هو النقطة المركزية في المشكلة، ويبين ذلك تسويق محصول 1944 بالقطاع القسنطيني[7]. ففي مارس 1945 كان تسليم الشعير وهو "حبوب الأهالي" قد انخفض بـ 80 % مقارنة مع تسليم محصول 1943 في مارس 1944، ولم ينخفض محصول القمح الصلب الذي يزرعه الأوربيون خصوصا إلا بنسبة 40%. إن محصول الجزائريين من السهل إخفاؤه لأنه يخزن في مطامير تحت الأرض، ويتطلب البحث عنه إرسال الجيش لتمشيط الأرياف مع ما يصاحب ذلك من خطر قيام تمرد قد يؤدي إلى تعقيد الوضع بسبب رد فعل المعمرين عليه.

وأصبح المشكل عسيرا على الحل عندما استحوذ عليه الشيوعيون. وفي 26 فيفري 1945 حددت المشكلة ندوة الأحزاب الشيوعية الثلاثة لشمال إفريقيا، وقد ترأسها في مدينة الجزائر ايتيان فاجو(Etienne Fajon) عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي الذي قدم من باريس. وحسب الندوة فإن مشكل الحبوب هو "محاولة متعمدة من العناصر الفاشية بغرض خلق أعمال شغب بسبب الجوع واضطرابات تكون تبريرا لقمع وحشي"[8].

والحاكم نفسه مقتنع بأن تمردا وشيك الوقوع، فمنذ قدومه في نوفمبر1944 كانت تصله الشائعات مرتين أحيانا اسبوعيا[9]. وأطلع الوزير أدريان تكسيي على أنه يخشى قيام "حرب مقدسة"، وانه ليس واثقا من الرماة المجندين الجزائريين الذين يشكلون قوام الوحدات التي أبقيت للمحافظة على النظام العام[10].

وأدرك الوزير أن الحاكم لا يفقه ما يجري وما يقال ونصحه بالقدوم إلى باريس. وفي نهاية فيفري طاف الحاكم بالوزارات وتلقى التطمينات ورحل واثقا. فوجد مدينة الجزائر بلا خبز! وكان وصول باخرة غيرت وجهتها بواسطة الراديو قد جنب المدينة حالة أسوأ. وحينئذ التفت الحاكم نحو القنصل العام لبريطانيا العظمى[11] وتم في نهاية أفريل إنزال 400.000 قنطار من قمح الحلفاء و125.000 مازالت في عرض البحر. فزال الهلع ولكن الذّهان الجماعي امتد حتى إلى الحكومة العامة كما يبين ذلك مسار الشائعات.

الشائعات

بعد بوغروم (pogrom) قسنطينة سنة 1934 طلبت مديرية الشؤون الأهلية من الإدارة أن تجمع الشائعات[12]. ولم يكن الجمع على نسق واحد لأن الشائعة مضللة، فعندما تكون مشحونة بالكآبة تسبب الكآبة وأما الإدارة فقد كانت تتأرجح: فعندما تكون هادئة تعتبر الشائعة خبرا كاذبا، وعندما تكون قلقة تتلقاها كمعلومة حقيقية، وفي الحالين تهمل كون الشائعة سبرا عميقا لتوقعات السكان وتخيلاتهم.

ولا توجد ولا واحدة من الشائعات التي جمعت من أوساط الجزائريين منذ 1940 تعبر عن نية التمرد، لكنها تعبر بالأحرى عن الخوف. انتشرت في بداية 1941 شائعة في سكيكدة مفادها أن الفرنسيين سيطردون الموظفين الجزائريين ويرسلون إلى أوروبا مخزون الحبوب، وكان التأثر بها شديدا إلى حد أن موظفين وصفوا كما لو أنهم كانوا مقبلين على الانتحار[13]. وامتد الخوف عندئذ إلى كامل القطاع القسنطيني لأن ديوان الحبوب فسر في الواقع تفسيرا خاطئا أحد المراسيم وطلب بلا حيطة من الفلاحين تسليم محصولهم في الحال.

وخلافا للتفكير في الثورة كان الجزائريون في انتظار محررين، ففي بداية 1941 انتشرت عن قصف انكليزي لعنابة جعلت الناس يعتقدون أنهم نزلوا بها[14]. وكان انتظار الألمان أشد إلحاحا وصورتهم هي صورة رجال ذوي فضائل عظيمة عادلين شجعان[15]. وعندما أسقطت طائرة جنكر 88 قرب سطيف في نوفمبر 1943 قالت الشائعة أن الطيار جزائري، ودفنه الفلاحون في أرض مخصصة للجزائريين[16]. ثم تعلق الأمل بالأمركيين، وفي أفريل 1945 أعلنت الشائعة على طول الطريق التي سلكتها قوافلهم في 1942 أنهم عائدون لإقرار النظام[17].

وأما شائعات التمرد فتأتي من الأوربيين، وأصبحت كثيرة منذ خريف 1944. وهي كظواهر معقدة من شانها أن تكون موضوع تلاعب، ففي ربيع 1942 كانت الشائعات التي روجتها المصالح البريطانية بواسطة أعوانها قد اكتسبت من المصداقية حدا جعل المكتب الثاني للجيش يؤكد بسذاجة صحتها لما سئل. والحال أن البريطانيين أطلقوا في وقت واحد شائعة عن الانزال[18] لكن لا أحد تمرد ولا أحد نزل، وتراخت المراقبة لما لم تعد السلطات الفرنسية تأخذ الشائعات مأخذ الجد.

ولما جاء الإنزال زاد إيمان الفرنسيين بخداع الانغلو ساكسون وهو خداع كان يغذي العديد من الشائعات خصوصا حول "مواقفهم المؤيدة لمطالب الجزائريين". وسمحت دراسة حول انتشار الشائعات منذ 1943 بتحديد الأماكن الرئيسية لترويجها وهي: "محيط فرحات عباس" بسطيف و"قطاع الطلبة" في قسنطينة[19] وإذا لم يكن ترويجا ثابتا على (فرحات عباس) فإن استفادته منها متوقعة نظرا لحرصه على إعطاء أهمية لنفسه.

وبالعكس فإن سرعة التصديق واضحة. فعندما شاهد مدير الديوان العسكري للحاكم في مارس 1945 في المتيجة بالقرب من مستودع قديم

لسلاح الجو الملكي صناديق تظهر منها أحزمة الذخيرة لمدفع رشاش وقنابل اعتقد العقيد بأنه يمسك بالدليل على شائعة مفادها أن "بريطانيا العظمى تساهم في تسليح السكان الأهالي ضدنا". فتنقل مدير الأمن العسكري واتصل الجنرال (مارتن) بجنرالات الحلفاء، وأخطر الحاكم وزير الداخلية (تكسيي) لكي يطلب من الشؤون الخارجية أن تتحرك[20].

تصبح الشائعة منتشرة إذا انتقلت إلى الصحافة. وفي خريف 1944 انتشرت شائعة غذاها الأوروبيون المسافرون منذ عودة الاتصالات وصفت فرنسا كفريسة للفوضى والتمرد[21]. وأصبحت في بداية 1945 قوية إلى حد أن بعض أجهزة الصحافة الكولونيالية قدمت لوحة عن فرنسا كبلد في فوضى عارمة[22] في هذه الأثناء راجت شائعة عن قيام ثورة وحددت تاريخها في 6 فيفري والتاريخ هو ذكرى هجوم 1934 من طرف أقصى اليمين على الجمعية الوطنية. هذا الاتفاق في التاريخ حمل الحكومة العانة على فتح تحقيق في العمق.

في تلمسان ومستغانم كانت شرطة الاستعلامات العامة جازمة: «هذه الشائعات أطلقها قدامى الأوساط المتعاونة مع الألمان (...) فالمعمرون مستاؤون جدا من الدعم الذي يتلقاه العمال الزراعيون من نقابة CGT والحزب الشيوعي. كما ذكر عميل عمالة وهران "حوادث قريبة وخصوصا حوادث معسكر" التي أحرق فيها أوروبيون كنيس اليهود[23]، وهو مقتنع بأنها عمل مدبر.

إن الشائعة المتولدة عن الاضطراب النفسي تغذى الاضطراب النفسي، وهذه هي الحالة في العلمة بالقرب من سطيف حيث تظافر الهياج مع الخوف[24]. الهياج هو هياج الأوروبيين أمام "ضعف الحكومة في مواجهة الأهالي، إنه فضيحة، بل جريمة"، وعند قدوم الليل يغلق الأوربيون على

أنفسهم. وقد طالب محافظ الشرطة "باستظهار القوة" لأن "هذه الوضعية لا يجب أن تستمر". وفي دار العمالة بقسنطينة حافظ مركز الإعلام والدراسات على رباطة جأشه[25] لكنه بلغ عن وجود مؤامرة اقتناعا منه أن ذوي النية السيئة "يقومون بحرب أعصاب".

مؤامرات وتخيلات

إن المؤامرة أهلكت كثيرا الأشخاص في فرنسا بسبب ما يصاحبها من تخيل أكثر مما يطبعها من واقعية. إن التخيل المصاحب لها الذي تعتبره الدولة جريمة استثنائية يتسبب في سلوكات استثنائية. في ليلة سان بارتيليمي بتاريخ 23 أوت 1572 كان تخيل مؤامرة بروتستانتية ضد الكاثوليك قد حوّل باريس إلى "آلة ضخمة للقتل"[26].

يمكن تكون الأدلة غائبة والتخيلات متوفرة. ففي سنوات 1920 تابعت الجمهورية الحزب الشيوعي لكنها لم تعثر لا على الأدلة ولا على التخيلات. وفي نهاية سنوات 1930 فشلت ضد "المقنعّين"(*)، فالأدلة متوفرة لكن الرأي العام رفض إنتاج التخيلات[27]. ففي مجال المؤامرة يكون التخيل ضروريا أكثر من الدليل.

إن موقف الأوروبيين في الجزائر يشجع التخيل. وفي مستعمرة كالجزائر يوجد "العدو الداخلي" بالتعريف في كل مكان. إن القلق غير جائز مادام الجزائري مستترا منسحبا من المشهد السياسي. فإذا ظهر في الساحة العامة وزاد عددا وقدم مطالبه فإن خيال الأوروبي ينشئ تهديدا بالمؤامرة.

في فترة ما بين الحربين كان التخيل الناشئ هو المؤامرة الإسلامية - البلشفية. ويعتبر تقرير "نجم شمال إفريقيا والعلماء" الذي وقعه نائب

(*) منظمة من أقصى اليمين قامت بين 1935-1940 بعمليات إرهابية. اسم المنظمة La Cagoule وأعضاؤها Cagoulards (المترجم).

عميل العمالة بقالمة في مارس 1937 عينة جيدة[28] على ذلك. وهو مبني على الغموض الذي يسمح وحده بقبول تظافر الأضداد في عالم تتطور وقائعه بالتوازي، كما تقبل فيه فكرة "تواطؤ مجموعات في القاعدة حتى وإن كان قادتهم في صراع مفتوح" ويعقد فيه "أعداء النهار" اجتماعات سرية ليلية".

"إن جميع المحرضين الأهالي لا يسعون إلا إلى هدف واحد في مطالبهم الوطنية (...) إن حزب (بن جلول) هو فرع تابع سريا للعلماء" كما أكد التقرير. وليس المنخرطون فيه إلا أعضاء "مستترين" في نجم شمال إفريقيا. وفي هذه الظروف "يمكن أن تكشف رقابة يقظة عن منظمة - خطيرة واسعة لها فروع ممتدة بعيدا تتجاوز بلا شك إطار شمال إفريقيا. إن العلاقات الممتازة بين جميع المحرضين الأهالي والمنخرطين في الخلايا الشيوعية تسمح بالاعتقاد في عمل يدير بقيادة الحزب الموسكوفي. وفي رده على مراسلات رؤسائه أجاب نائب عميل العمالة بأن الاستعلامات العسكرية المنهمكة في العمل تؤكد النوعية الرفيعة للتحليل"[29].

وعندما دخل العالم في الحرب سنة 1939 اتخذ التخيل شكل الاعتقاد في وجود "طابور خامس". هذه الشائعة سلاح في الحرب النفسية اخترعه سنة 1936 أنصار فرانكو عندما هاجمت قواتهم مدريد بأربعة طوابير فأطلقوا شائعة تقول أن "طابورا خامسا" احتل قسما من المدينة. وفي 1940 عند الهجوم الألماني دفعت شائعة حول الطابور الخامس بسبعة ملايين فرنسي[30] إلى الهجرة عبر الطرق.

والأنظمة الديمقراطية تستعملها وقد كانت المؤامرة هي حجة فيلم "نازيس ستريكس"(The Nazis Strikes) الذي طلبته وزارة الحرب الأميريكية ووزعته في الإمبراطورية البريطانية كلها[31].

قد ازدهر التخيل في الجزائر. ويصبح التاريخ بالنسبة لرأي عام زعزعته الحرب وشلته الرقابة ولم يكن يتحكم في مصيره، عبارة عن مؤامرات متوالية أوصلت إلى فتح أبواب مدينة الجزائر للحلفاء وإقصاء (دارلان)، وإبعاد (جيرو) وضمان النصر (لديغول)، و(سردا) مبسطا يخفي المأساة بظاهرة مألوفة ويسمح بالاستمرار في الحياة رغم الفظائع[32].

وفي وهران وزع في فيفري 1943 منشور شيوعي يندد "بالطابور الخامس" المكون من رجال شرطة تابعين (لبيتان)[33]. وكما يلاحظ فقد اتسع تعريف الطابور الخامس، وبعد ذلك بستة أشهر سأل النواب الشيوعيون الـ 27 في الجزائر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني حول مشكل التموين "الذي يستعمله الطابور الخامس الهتلري" وسألوا بغباوة : "هل هو تخريب؟"[34].

وأصبح التعريف مع (أندري مارتي) الذي لازم (ستالين) مدة طويلة حالة نفسية مزمنة. وبالنسبة إليه فإن الخيانة تظهر في أشكال متغيرة وأن انتشار الجراد "يخفي زيادة التخريب العام في شمال إفريقيا كلها"[35]، وأن يكون لرفاق في الحزب "زوجتان أو ثلاثة" إنما هو تشويه مصدره البرلمان، حافظ على بقائه بعناية أعوان الطابور الخامس[36]. وبصفته ساذجا تفاجئه الأحداث في الغالب وجد ملجأ في التخيل.

إن تخيل مؤامرة هو نوع من أنواع الدفاع. لكن الدفاع أصبح فخا عندما أضاف الإعلان عن الجفاف صدى مأساويا على الاضطراب النفسي في ربيع 1945.

الإعلان عن الجفاف

خرجت الأرياف الجزائرية منهكة القوى من الشتاء، ففي القبائل "كانت المقابر تشبه حقولا واسعة حدثت حديثا من كثرة القبور الجديدة"[37]. وفي دوار بني أوغليس أحصيت عشر حالات من الجنون. وفي القطاع القسنطيني

حصدت الحمى أولئك الذين لم يستطيعوا شراء الأدوية من السوق السوداء[38].

غير أن تحسينا في الطقس جاء قبل الأوان جعل الحبوب تنبت بعد أن كانت تنتظر المطر. وفي نهاية مارس أقبلت العواصف الأولى وتقدمت بمحاذاة الشاطئ من جهة الشمال الشرقي إلى غاية قالمة وسوق أهراس ووصلت حتى إلى السهول العليا حيث تلاشت. ومنذ 5 أفريل بدأت أسراب الجراد تقع على المزروعات حسب اتجاه الرياح. ومن الجنوب صعد نحو الساحل البدو الرحل الذين جفت مراعيهم سالكين بقطعانهم طرقا بعيدة عن القرى الجائعة تفاديا لأخذ الفدية منهم.

وفي منتصف أفريل كفّ الفلاحون في المناطق التي أصابها الجفاف عن تموين الأسواق غير الشرعية وانطوت كل منطقة على نفسها. وفي قالمة التي ميزتها الطبيعة بالأمطار تتوفر مطاحن (لافي) على ما يكفي من الدقيق لخمسة أشهر بينما ليس لمطاحن برج بوعريريج منه إلا ما يكفي لأحد عشرة يوما[39]. وتقول الجندرمة أن الغش بلغ كثافة كبيرة لا تسهل التدخل[40].

إن الإعلان عن الجفاف رهان سياسي، فجريدة Liberté تضفي على المسألة طابعا دراميا كي تدعم حملتها ضد "المؤامرة الهتلرية"، وجريدة Alger républicain تبين قيمة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لإسعاف الجزائر[41]. وفي مدن الساحل حيث يتجمع على أرصفة الموانئ القمح القادم من أمريكا ويعيش فيها أغلب الأوربيين فإن الجفاف مبشر بموسم صيفي مشرق على الشاطئ. وفي المجلس العام لمدينة الجزائر قدّر أبو أحد كبار المعمرين بالقبائل أن محصول 1945 لن يتجاوز 5 ملايين قنطار ويأمل ريمون لاكيار(Raymond Laquiere)رئيس بلدية بضاحية بحرية في 7 ملايين على الأقل.

وفي المجلس العام لقسنطينة أدلى (مارسيل لافي) وسبعة مستشارين بتصريح رسمي أعيد نشره في الصحافة وذكر فيها بعد كدليل على تبصرهم[42]. إن النص بليغ بتعبيره عن القلق أكثر من توجيهه الاتهام. فالقلق يكمن في التحذير من أن "الجزائر مقبلة على قحط فلاحي لا سابق له منذ سنوات عديدة ويمكن أن يتسبب هذا الوضع في مأساة عامة عنيفة سيكون من الصعب الحدّ من نتائجها الكارثية".

أما الاتهام فهو وصف الجزائريين بأنهم في حالة «كراهية جماعية» نحو الفرنسيين، وهو اتهام لا تدعمه الأدلة المقدمة: "تجاوز في الكلام"، "استفزاز"، "السب"، "التهديد أحيانا". فهذه وقائع جزئية، فأين الأفعال الجماعية كالخطب الملتهبة، والصياح، والتجمعات، ونهب مخازن القمح، والهجوم على القوافل؟

إن المستشارين العامين ضاربوا على الاضطراب النفسي مستندين إلى صراع الأعراف كاستناد الشيوعيين إلى صراع الطبقات، فأيقظوا مخاوف قديمة كالخشية من هجومات على المزارع والمطاحن والمخابز، وهي مخاوف تنتقل عن طريق المدرسة الجمهورية في شكل "هلع وحمل السلاح على صوت صفارة الإنذار"[43] مخاوف انتظم عليها إيقاع النظام القديم: مخاوف من مجاعات قادمة كمجاعة 1921 في الجنوب الجزائري الذي نزحت منه حشود تركت عندما انسحبت 30.000 ميت من الجوع حول مدن وقرى الاستيطان التي استولى عليها الرعب[44].

في مواجهة فوضى الطبيعة دعا المستشارون إلى الحكمة. وهم في الحقيقة يخيفون. فالمجاعة تتقدم واتخذت في سياق الاضطراب النفسي مكانها المشروع وهو مكان الكارثة في مقدمة الشائعات والتخيلات المترابطة جميعا حولها في شكل عرض من أعراض الخيانة.

تزامن أعراض الخيانة

الأعراض معروفة والأظهر منها هو الهلع الجماعي المصحوب بالاعتقاد في مؤامرة بين العدو الداخلي والغزاة، بين الطابور الخامس والخارج. وفي أفريل 1945 نرى المؤامرة تتقدم والقمع يحضّر.

إن الإدارة لا تفهم الجزائريين الذين تصفهم في حالة «حساسية مفرطة» وترتاب في إخفائهم العدوان[45]. والشتاء المتجمد أهلك الماشية والرجال، لكن الهدوء كان سائدا. وفي قسنطينة قيم ضباط مركز الإعلام والدراسات كل ذلك بأنه "مستغرب بعد سنوات عديدة من الحياة القاسية قسوة خاصة"[46].

وزاد غياب التنظيم من حدّة الارتياب، فالإداريون ورجال الشرطة الأكفاء يوجدون في الجيش الأول بأوروبا، ذلك أن الدفاع عن الأقاليم مازال هو الخدمة الأولى. في نهاية مارس 1945 وجهت الإدارة إلى عميل عمالة قسنطينة تقريرا عن التنظيم العضوي لحزب الشعب الجزائري، لكن التقرير ضاع[47] وشرطة الاستعلامات العامة كانت على جانب من الرداءة تبعث على الذهول، فهي لا تفحص أخبارها ولا تميز بين من تراقبهم[48]، وكان الجندرمة والشرطة يعانيان من دعم الاستقرار بسبب التطهير[49].

وصار كل واحد يقتفي آثار اضطرابه النفسي. وفي هذا السياق قال نائب العمالة في قالمة[50]: "رغم غياب المناشير يوجد انطباع عن دعاية خفية تنظم، وكتب عميل عمالة الجزائر[51]: "لا ريب في أننا في هذه الأثناء أمام مخطط يجري تنفيذه"، واستقال رئيس بلدية جيجل احتجاجا على رفض السلطات قمع "القادة الوطنيين الجزائريين الذين يثيرون الاضطراب"[52].

وحاول محافظ شرطة سكيكدة تبرير موقف الفرنسيين الذين يرون أنفسهم عن قريب في "باب الجزائر"[53] رغم أن "الأحداث اليومية" التي ذكرها كانت بلا خطورة كما أقر بذلك.

في خريف 1944 لم تكن الإدارة قلقة من أحباب البيان والحرية. ففي عمالة قسنطينة حضر ممثلو أربع مدن فقط إلى اجتماع عقد في شهر نوفمبر ببيت طبيب الأسنان (دردور)[54]. لكن الاتفاق المبرم نهاية ديسمبر في ريبال بين (مصالي الحاج) و(فرحات عباس) غيّر كل شيء، ذلك أن الندوة الإعلامية المنعقدة بمدينة الجزائر في نهاية جانفي 1945 جمعت 163 فرعا أكثر من نصفهم من القطاع القسنطيني وتصورت الإدارة التي أعلمت في الحال توافد أمواج من المشاركين[55].

وفي الحقيقة إذا كانت أفواج كثيرة قد أنشئت فإن الكثير منها ظل بلا نشاط. فالانخراطات المتواردة تثير الدهشة لكن بسبب غياب التنظيم فإن المنخرط الحاصل على بطاقة أحباب البيان والحرية يترك لنفسه، فلم يكن للمسؤولين المحليين في الغالب أي اتصال بالقيادة ولم يكن للفدراليات الثلاث وجود حقيقي. إن السبب العميق لهذه الفوضى هو حرص الأعيان الذين يحتلون مقاعد في المكتب المركزي على إبقاء سيطرتهم على شبكات أتباعهم وصنائعهم.

وجمعت الندوة الموالية المنعقدة بمدينة الجزائر من 2 – 4 مارس 1945، 135 منخرطا حول المكتب المركزي. وبالنسبة لهذا الأخير ليس للندوة أية سلطة في اتخاذ القرار، فالأمر لا يتعلق "بندوة مركزية" كما تعتقد الإدارة الفرنسية التي تتصور منظمة من النمط الشيوعي[56]، ولا بمؤتمر كما سيدون فيما بعد التأريخ الرسمي الوطني[57]، إنها بالنسبة للمكتب المركزي مجرد اجتماع يدعو إليه عندما يكون في حاجة إلى إعلام.

في 2 مارس وجد أعضاء المكتب المركزي الـ15 أنفسهم أمام أغلبية من حزب الشعب الجزائري. فقد ملأ القاعة مناضلو مدينة الجزائر في الحزب السري الذين استغلوا الغموض السائد في أحباب البيان والحرية. وصدرت

توصية تندد "بالتميز العرقي" وتحتج توصية أخرى على اعتقال (مصالي الحاج) "زعيم الشعب الجزائري بلا منازع" الذي أدين بمقتضى "قوانين استثنائية عنصرية". وفي اليوم الثالث من الأشغال جرى تصويت وضع الندوة تحت إشرافه.

والأهم من ذلك هو التصويت على لائحة تحلّ برنامج حزب الشعب الجزائري محل برنامج أحباب البيان والحرية وتطالب بالإنجازات الفورية التالية : "تعويض الجمعيات الجزائرية ببرلمان منتخب، تعويض الحكومة العامة بحكومة جزائرية مسؤولة أمام البرلمان، الاعتراف بالعلم الجزائري". وسمح التصويت على القوانين الأساسية الجديدة بإلغاء كل رجوع إلى البرنامج الخاص لأحباب البيان والحرية الذي كان موجودا في القوانين الأساسية القديمة(58).

وأمام هذا الاستعمال للندوة رأى (عباس) أن المهم هو "المحافظة على المظاهر"، ولم تنشر جريدة Egalité التوصيات واللوائح كما لم ينشرها بدوره المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري المقتنع بأن مناضليه بمدينة الجزائر ذهبوا بعيدا. واقتصر العدد 12 من جريدة "L'Action algérienne" على إعلام قرائه بأن "لوائح وتوصيات جرى التصويت عليها"(59).

وفي 14 مارس صدر عن المكتب المركزي لأحباب البيان والحرية منشور هو الثاني والأخير الذي يوزعه يطلب من مسؤولي الفروع أن يعرفوا بأنفسهم وأن يفرضوا اشتراكا يصب ثلثاه في الحساب الشخصي لـ(فرحات عباس). وبخصوص التعليمات ألا يثقوا إلا في أوامر المكتب المركزي التي تنتقل إليهم كتابيا. وأوضح المنشور: "وأما ما سوى ذلك منهم غير ملتزمين بشيء رغم كل المظاهر". وكان عليهم مع ذلك "المحافظة على المظاهر إذا دعت الضرورة"، وانتهى المنشور بالقول: "في حالة الشك فإن المكتب المركزي

يطلب منكم أن تضعوا ثقتكم فيه إذا حدث أنكم لم تتوصلوا إلى فهم أمر ما"[60].

لكن فات الأوان. فإذا كانت أشغال الندوة قد مرت في غفلة من الرأي العام الإسلامي فإن النصوص التي تم التصويت عليها نشرها مركز الإعلام والدارسات وأعادت نشرها جريدة "الحكومة العامة" بلا تعليق. وعند قراءتها فإن الإدارة المدنية والعسكرية اقتنعت بأن حزب الشعب الجزائري استولى على السلطة في أحباب البيان والحرية وأن (فرحات عباس) لم يعد إلا لعبة في يده.

لكن الوقائع تتعاقب. ففي أفريل تجاوز عدد فروع أحباب البيان والحرية 250 فرعا منها 115 في القطاع القسنطيني، ويجمع بعضها عدة مئات من المنخرطين. ففي قرية Lapaine الاستيطانية جنوبي ڨالمة جمع الفرع في 11 أفريل 1000 جبلي جاؤوا للاستماع إلى خطيب يشرح ميثاق الأطلسي والحق الذي يعترف به للشعوب في تقرير مصيرها.

في مارس 1945 ذكرت الإدارة أن أغلبية الباشاغوات والقياد كفوا عن تقديم المعلومات لها، واعترف مركز الإعلام والدراسات بقسنطينة أن "رؤساء الأهالي الإداريين" أصبحوا مترددين بل معادين[61]. ولا بد من القول أن عميل العمالة كاد يتسبب في أول استقالة جماعية تعرفها الجزائر بتوجيهه توبيخا شديدا لأحد القياد.

كان عميل العمالة (ليستراد كاربونال) يجد صعوبات في التزام التحفظ الذي تفرضه وظيفته[62]. وفي حكم فيشي مس التطهير هذا المتصرف الإداري للبلدية المختلطة صاحب المرتبة في الحركة الماسونية. في سنة 1943 عينه الجنرال (كاترو) مفتشا عاما مع تكليفه بمهمة التطهير ثم جعله عميل عمالة قسنطينة في جويلية 1944 لتعويض (بيريليي) الذي أرسل إلى

الجزائر. وتكمن مهمة في حمل السكان على الانضمام على أحكام الأمر الصادر في 7 مارس 1944 والنضال ضد المعمرين وأحباب البيان والحرية.

ولما صدر إليه في بداية مارس 1945 الأمر بتسليط العقاب على أحباب البيان والحرية كان جوابه للسلطة في الجزائر يبين بأنه انضم إلى معسكر المعمرين[63]. وكان مقتنعا بأنه قاب قوسين أو أدنى من قيام تمرد لكونه متأكدا من أن البؤس "سيحتاج الأدمغة"، لذلك لم يتردد في إعطاء الدروس لرؤسائه قائلا: "إن الساعة دقت، وعلى كل واحد رئيسا ومرؤوسا أن يعرف مسؤولياته". وفي 9 أفريل أوضح في بسكرة "بأن بعض المطالبين بالاستقلال الذاتي يتعاطون نشاطا مضرا حقا وهؤلاء يترصدهم خطر الفصل في مصيرهم أمام فصيلة الإعدام"[64].

إن الضابط الذي وضع جانبه من طرف مركز الإعلام والدراسات تنقل حينئذ إلى الجزائر لإخطار مدير الأمن العام[65] وقال له أن فرنسيي العمالة "مجمعون" في أساهم لسلوك عميل العمالة وهم يتأسفون لما علموا أن الحاكم يريد تعيينه في منصب مدير الشؤون الإسلامية. واغتبط مدير الأمن الذي يكره الحاكم وفهم أن المعمرين جعلوا عميل العمالة ينقلب إلى صفهم ويسعون للمحافظة عليه.

الذهـــان

يعتقد المعمرون أن ثورة عربية تحوم في الجو، وأصبحوا قلقين أكثر فأكثر. والكثيرون منهم لم يستدعوا للجيش حتى لا يقع اختلال في التموين لو أنهم استدعوا جميعا. وهاجس الباقين هو العثور على أسلحة للدفاع عن مزارعهم. ورخص لهم بالحصول عليها أمر صادر عن (دارلان) في ديسمبر 1942 ويسرت عصابات التهريب شراءها بأفضل الأسعار[66]. وعندما علم

(بالانسي) مدير المصالح الاقتصادية في نهاية 1944 خلال جلسة للمندوبية المالية اقتصر على التصريح بأن ذلك "مفاجأة محزنة له"[67].

هل كان الوضع بالقطاع القسنطيني في أفريل 1945 ينذر بتمرد وشيك؟ كان المعمرون مقتنعين بذلك وشرطة الاستعلامات العامة تسير في نفس الاتجاه[68]. وتؤكد بثقة يغبطها عليها مسؤولو أحباب البيان والحرية بأن منخرطي هذا الحزب أغلبهم منة حزب الشعب الجزائري، ويعتبرهم رئيس مصلحة القطاع القسنطيني ملتزمين "بالمطالب الوطنية التزاما كاملا" ماعدا "المثقفين" الذين تقدر نسبتهم 25% [69]. وقد وصف ضابط في الحرس الجمهوري الأرياف وهي في حالة تعبئة فصار في تقريره الحشد السائر في جنازة "قوة حقيقية تسير في صمت في صفوف أربعة أشخاص"[70].

وتخلى الجنرال (مارتن) في نهاية مارس عن السفر إلى باريس واثقا من أن التمرد وشيك الوقوع[71]، لكنه لم يقع، وانتظر بثبات اقتناعا منه بأنه آت بلا ريب. وهو رجل جعلت منه السياسة عصبيا منذ أن مر بتجربة سيئة مع الشيوعيين بكورسيكا في 1943. فعندما عينه الجنرال (ديغول) في صيف 1944 في قيادة الجيش التاسع عشر وأوضح له بأنه لا ينبغي "أن تترك شمال أفريقيا تضيع من أيدي فرنسا خلال تحرير الميتروبول من طرف الجيش الفرنسي والحلفاء"، كان يعلم أنه يعلم أنه لن يجد جنديا أشد يقظة منه.

إن قائمة "الأحداث والمظاهرات والاعتداءات والعمليات بين 1 مارس و30 أفريل 1945" التي وضعها الجنرال (مارتن) بعد فوات أوانها لإعطاء وزن اكبر للقمع، تثير الاستغراب عند قراءتها[72]. فقد تضمنت رمي بعض الحجارة عند مرور إحدى الدوريات و"كلاما مضادا لفرنسا" في أحد الاجتماعات، وموقف "المعادي المتكبر" تجاه قوة عسكرية وصبّ خمر موجه

إلى أوربي على الأرض، فمثل هذه الحوادث وقعت خلال شهرين ولا يبدو نظرا لطبيعتها أنها تضع في خطر النظام الفرنسي في القطاع القسنطيني.

ولم تقع إلا حادثتان أسفرتا عن موت عنيف هما وفاة شاب جزائري "كان قد تمرد" فأسقطه جندي من الجندرمة في سطيف، واغتيال ممرضة أوربية بطريقة دنيئة. وفي أغلب عمالات فرنسا كان الوضع أخطر. إن الاعتقاد في أن كل هذا ينبئ عن تمرد إنما هو أمر يندرج في ذهان لم يسلم منه الكثيرون.

إن (فرحات عباس) ندد هو أيضا «بالأشخاص المحرضين»[73]. حقا إنه يعيش في دوامة. فعندما يتوقف في قرية يتكون حول شخصه مهرجان. وبمجرد ما يعين على عجل مسؤولي الفرع يتوافد الجبليون لتسجيل أنفسهم. ولم تعد مطبعة أحباب البيان والحرية تستجيب لكثرة التسجيل والرقم المقدم هو500.000 منخرط دون إمكانية فحصه.

لكن حزب الشعب الجزائري لا يساهم في تهدئة الاضطراب النفسي، فالعدد 12 من "العمل الجزائري" الموزع في القطاع القسنطيني كان حماسي اللهجة[74] ولا يعد أي شيء مهما إلا حدوث تغيير كبير[75] وتنبأت الجريدة بأن "يوما سيأتي يصبح فيه الوضوح قويا إلى حد أن كل العملاء الجهنميين للاستعمار يصابون بالعمى ولن يجدوا ملجأ يحتمون به بل يكون بحثهم عنه بلا جدوى". وقد انساق حزب الشعب الجزائري بتأثير الغضب فلم يقدر الخطر. ولم يقدره بدوره عميل عمالة الجزائر (بيريليي) الذي استولى عليه الذهان.

على شفا الفوضى

إن عميل العمالة (بيريليي) رجل اندفاعي. وينتظر أنصار القمع في الحكومة العامة أي خطأ يرتكبه وقد سنحت الفرصة عندما أمر الحاكم باعتقال أربعة مناضلين من حزب الشعب الجزائري في ريبال هم (سعد

دحلب) و(محمد مناصري) و(علي زيتوني) و(محمد عبد الوهاب) الذين أنشؤوا فرعا لأحباب البيان والحرية في القرية التي يوجد بها (مصالي) في الإقامة الجبرية[77]. وأمضى (بيريليي) في أفريل على أربعة مراسيم اعتقال.

لم تكن القضية تنطوي على أية صعوبة، فالمنطقة مراقبة جيدا، والجندرمة التي أحيانا ما تستقبل برمي الحجارة في الأسواق غير الشرعية تحظى في كل مرة بدعم الفلاحين[78]. ويبدي العسكريون قلقا في معسكر السجناء المقام في تيارت المخصص للضباط الألمان. ومنذ أن أنزل مظليون أعداء بالمنطقة في جوان 1944 جهزت هيئة الأركان الدوريات بأسلحة رشاشة[79].

حدد موعد التوقيف من طرف (بيريليي) في 18 أفريل 1945 يوم زيارته لريبال(Reibele) لترأس ندوة العشابة التي تنظم كل سنة صعود الرحل الصحراويين نحو مراعي الشمال. وينظم بمناسبة الندوة حفل استقبال بهيج لعميل العمالة من طرف القياد والأعيان. وستكون بالنسبة ل(بيريليي) مناسبة لإظهار هيبة السلطة بصفة رسمية.

لكن لاشيء جرى كما كان متوقعا، فلم يقبل سكان القرية والرحل أن يغطي كرمهم في الضيافة عملية بوليسية. فاستاء الحشد ولوّح الشيوخ بعصيهم واندفع الرجال وتعرض الجندرمة للرمي بالحصى فأطلقوا سراح السجناء الذين فروا بسرعة. وكان رحيل السلطات الذين ارتدوا بمناسبة الحفل أبهى ثيابهم هروبا مؤسفا. وفي اليوم التالي قال الفلاحون عبر العمالة بتهكم "الآن جاء دور الجزائريين لضرب الجندرمة" [80].

ولم يقل عميل العمالة شيئا عند عودته إلى مدينة الجزائر لكن في اليوم الموالي بعد الظهر أخطر مدير الأمن العام عميل العمالة الكاتب العام

كازان(Gazagne) الحاكم بالنيابة عن (شاتينيو) الموجود في باريس. وفاتح الاثنان (بيريليي)، ولخص هذا الأخير القضية في عدوان من طرف حشد كان في حالة هياج. وأرجع السبب إلى "جمود" الحاكم. فأخطر ألدوي(Aldhuy) رئيس الديوان في برقية الحاكم شاتينيو بأن عميل عمالة الجزائر غير صفه.

وأصبح صف أنصار القمع الذي تدعم، له وزن كبير. وبقي (أوغسطين) وحده مع (ألدوي) في مواجهته. وأرسل (بيريليي) كعربون للانضمام مشروعا إلى (كازان) لحل أحباب البيان والحرية[81]. وظهر له أن الحل عن طريق مرسوم أضمن. وكتب: "إن هذه الحركة اتخذت بسرعة اتساعا مقلقا (...) لتحاول على وجه الاحتمال خلق جو من التمرد العام في وقت التفاوض حول معاهدة السلم بهدف تحريض الحلفاء على الضغط على فرنسا".

لكن الوزير (تكسيي) اعترض على حل أحباب البيان والحرية الذي ليس له تبرير في نظره، وقبل بإبعاد (مصالي الحاج) إلى واحة في الصحراء[82]. فاقتيد (مصالي) في 21 أفريل 1945 واعتقل 15 شخصا وأوقف نوابه الهاربون بعد يومين[83]. وأدين ستة منهم بسنوات مجموعها 66 سنة من الأشغال الشاقة. وليست هذه إلا مرحلة أولى. وحصل الحاكم (شاتينيو) الذي انضم إلى معسكر القمع من الوزير على الموافقة على نقل (مصالي) إلى أفريقيا السوداء ببرازافيل، وعاد بعد ذلك إلى الجزائر عازما على وضع حد للشغب[84].

أصبح كل شيء الآن في موضعه: فلا يوجد من يدعو إلى التعقل، و(مصالي) في المنفى وأنصار التفاوض حدد تأثيرهم والوزير بعيد جدا. فلا تزال إلا صدمة واحدة حتى يطلق ذهان الخيانة الفوضى من عقالها، وهو يحضّر له لذلك في قالمة وسطيف.

مظاهر الحياة اليومية في شوارع سطيف نحو 1945. مدينة صغيرة هادئة حيث يطيب التجوال في طرقاتها في يوم مشمس.

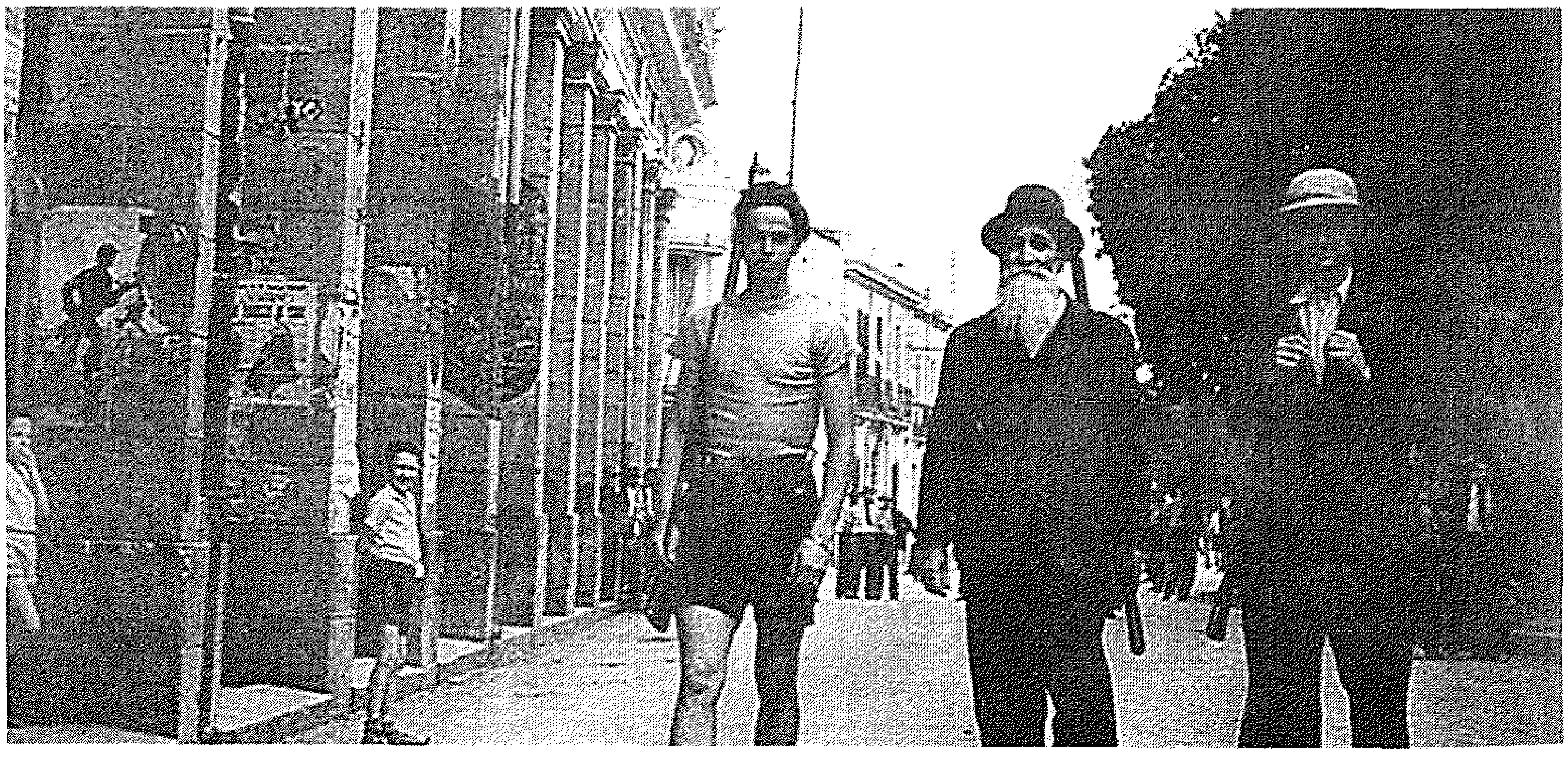

سطيف 1945. تغيرت المدينة الصغيرة "الهادئة " بعد أحداث 1945. مدنيون أوروبيون يجوبون الشوارع والبنادق على أكتافهم.

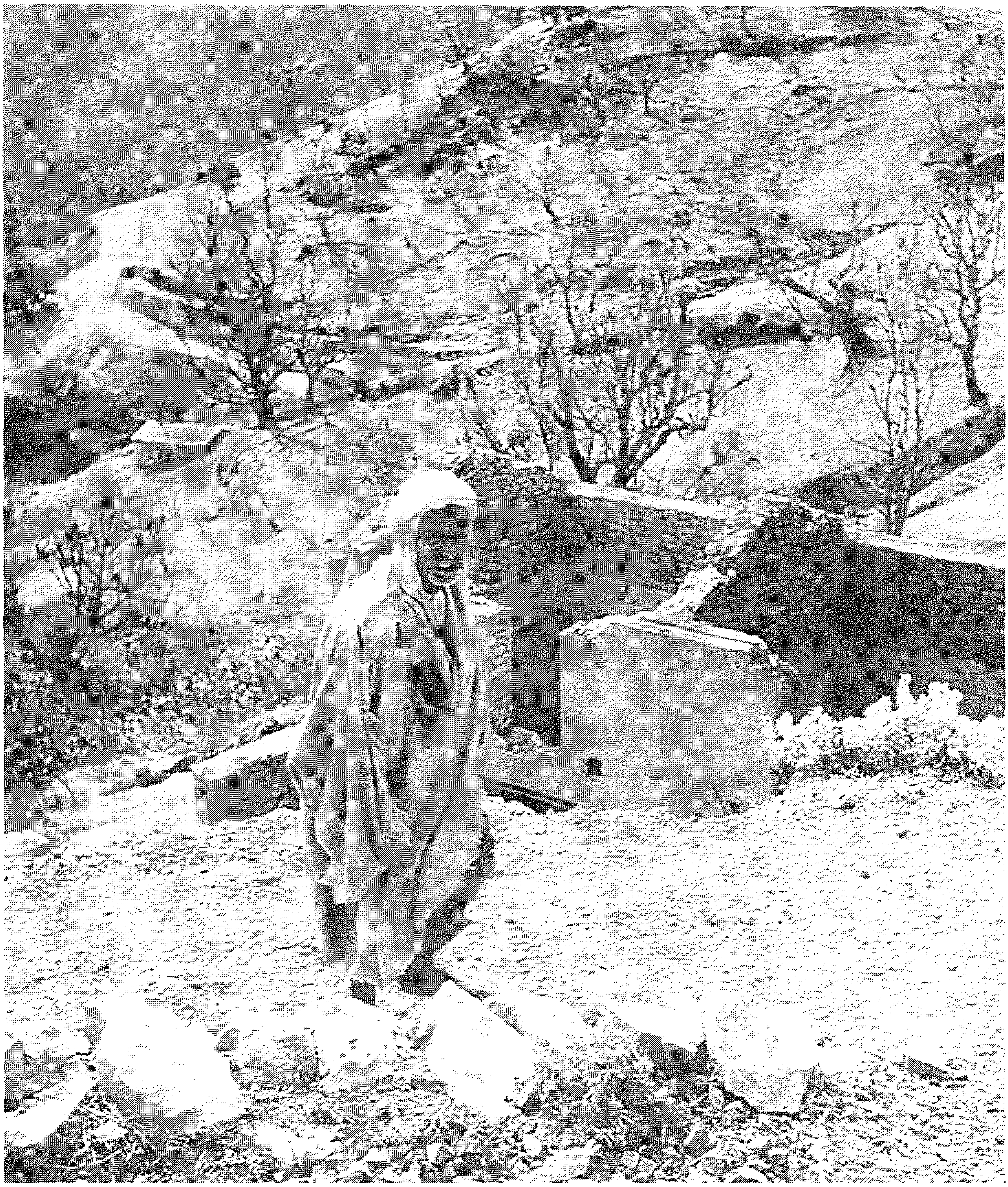

مرتفعات الكوريت بمنطقة القبائل. ليس ببعيد عن دشرة معزولة، هذا هو المنظر الذي يميز جبال منطقة القبائل الوعرة التي ترعرع فيها كريم بلقاسم.

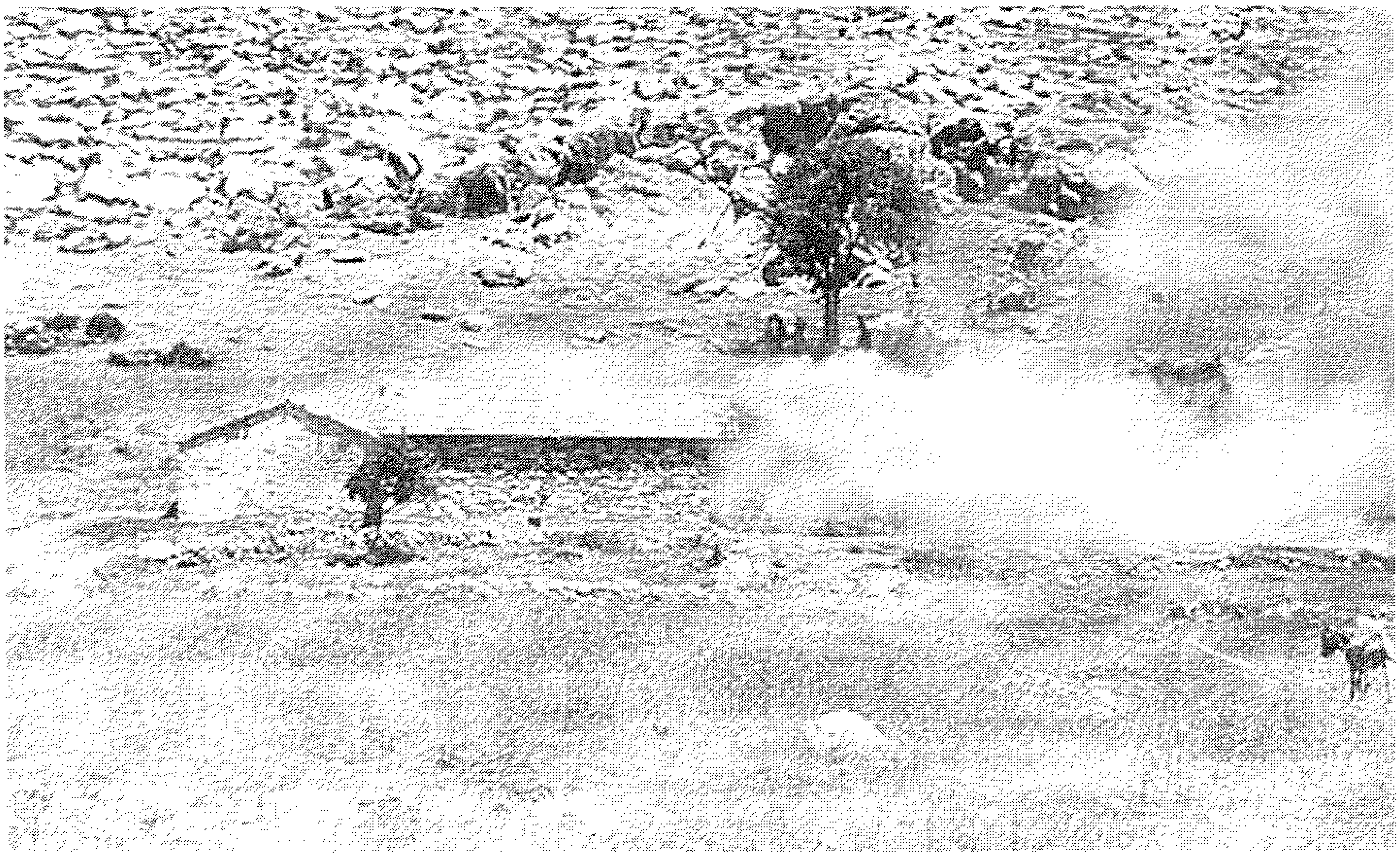

أحداث سطيف. قتل، ومجازر، وعنف من الطرفين. حرق مزرعة صغيرة معزولة في منطقة الريف القسنطيني.

أحداث سطيف. على حافة الطريق، بشوفراي (آربعون حاليا)، بنواحي سطيف، يحيط السكان بجثة امرأة.

جبال خراطة، 1945.

ترسخت القناعة لدى الجزائريين أن الاستعمار لا يفهم إلاّ لغة السلاح.

جنود فرنسيون في " مواجهة " عائلة جزائرية. جانب من جوانب بشاعة الاستعمار الفرنسي.

8 ماي 1945. " في ذلك اليوم، أحسست بالشيخوخة وأنا في عز الشباب". هكذا قال، عشرون سنة بعد ذلك، التلميذ هواري بومدين، الذي أصبح رئيسا للبلاد.

الجنرال هنري مارتن، قائد الفيلق 19 للقوات المسلحة بالجزائر. كلف الجنرال دوفال بعملية القمع بعد أحداث سطيف فكانت الحصيلة ثقيلة.

مصالي الحاج، في واحدة من محاكماته العديدة، حيث أمضى 16 سنة من حياته في المنفى أو في السجن. لقد كان يطالب دائما باستقلال الجزائر.

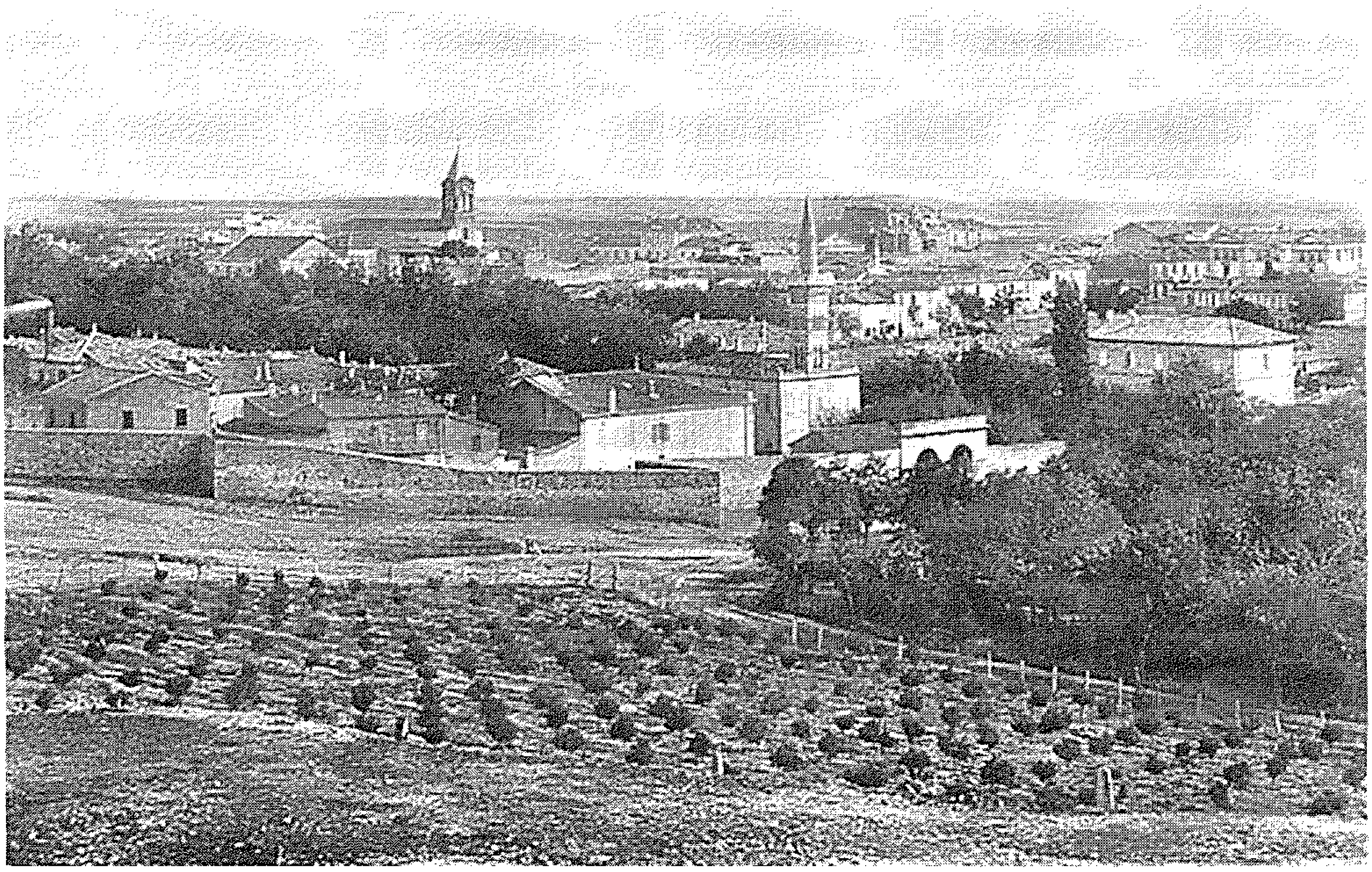

سطيف، نحو 1945. مدينة تم إنشاؤها على آثار المدينة الرومانية سيتيفيس. تمتد سطيف إلى السهول القسنطينية العليا، وهي منطقة تتميز بزراعة الحبوب.

فرحات عباس (جالس في الوسط) مؤسس الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، 1946، وصاحب بيان الشعب الجزائري.

الاحالات

1. FR-CAOM, GGA 8CAB 63, Conseil supérieur économique, Alger, séance du 5 janvier 1945, rapport dactylographié, 5 p.

2. Fournie P., Riccioli J.-L., *La France et le Proche-Orient, 1916-1946*, Paris, Castermann, 1996, p. 225.

3. FR-CAOM, GGA 1 CM 50, rapport du capitaine de gendarmerie, Bouira, 26 mars 1945.

4. *Egalité*, 6 octobre 1944 ; FR-CAOM, Constantine B3 53, rapports du commissaire de police de Saint-Arnaud, 24 décembre 1944 et 24 février 1945 ; FR-CAOM GGA 9H31, rapport de l'administrateur d'Oued-Cherf, 15 avril 1945.

5. FR-CAOM, GGA 8 CAB 22, rapport du préfet d'Oran, 16 mars 1945, copie transmise au ministre.

6. FR-CAOM, FM MAA 600/A, lettre du gouverneur général au ministre, 29 mai 1945.

7. FR-CAOM Constantine B3/715, rapport du directeur des Services économiques, Constantine, 3 avril 1945.

8. *Alger républicain*, vendredi 2 mars 1945.

9. FR-CAOM, GGA 8CAB 163/A, rapport du gouverneur général pour le Comité interministériel, 8 juin 1945.

10. FR-CAOM, GGA 8 CAB 22, note du commandant Berne au ministre de l'Intérieur, Paris, 19 janvier 1945.

11. GB-PRO, FO371-49270, rapport du consul général de G.-B. à Alger, 1er mars 1945.

12. Fr-CAOM GGA 1CM 24, lettre du directeur des Affaires indigènes au ministre, Alger, 3 décembre 1934.

13. FR-CAOM Constantine B3/53, rapport de M. Boubakeur, délégué aux Affaires musulmanes, au sous-préfet, cité par le CIE, 14 mars 1941.

14. *Ibid.*, rapport mensuel du CIE, Constantine, janvier 1941.

15. Planche J.-L., « Violence et nationalismes... », *op. cit.*, p. 124.

16. FR-CAOM GGA 9H31, rapport du préfet de Constantine, 27 décembre 1943.

17. FR-CAOM, Constantine B3/715, rapport de l'administrateur de la commune mixte de la Séfia.

18. FR-CAOM, Oran 424, note du Gouvernement général aux préfets, 29 mai 1942, note du 2e Bureau d'Oran, 30 mai, rapport du commissaire central d'Oran, 11 juin.

19. Fr-CAOM, Oran 614, rapport du directeur de la Sécurité générale, 12 juin 1943.

20. FR-CAOM FM MAA/985, note du cabinet du gouverneur général au ministre, 16 mars 1945.

21. FR-CAOM, Constantine B3/742, rapport du sous-préfet, Bougie, 16 septembre 1944.

22. FR-CAOM GGA 8CAB 22, note du cabinet du gouverneur général au ministre, 17 janvier 1945.

23. FR-CAOM, Oran 614, rapports du commissaire principal, PRG d'Oran, 1er et 7 février 1945.

24. FR-CAOM GGA 8CAB 23, rapport PRG de Constantine, 12 février et rapport du commissaire, 3 mars 1945.

25. FR-CAOM GGA 11H60, CIE de Constantine, rapport mensuel, 21 mars 1943.

26. GARRISSON Janine, *La Saint-Barthélemy*, Bruxelles, Complexe, 1987, p. 112.

27. 230 mitrailleuses et fusils-mitrailleurs, 7 000 grenades, 150 kg d'explosifs, etc. découverts en région parisienne.

28. FR-CAOM Constantine B3/274, rapport du sous-préfet, 7 mai 1937 ; autres exemples *in* Constantine B3/180 et 280.

29. FR-CAOM Constantine B3/274, cabinet du préfet, lettre du 9 mai 1937.

30. CRÉMIEUX-BRILHAC Jean-Louis, *Les Français de l'An 40*, t. I, *La Guerre oui ou non ?*, Paris, Gallimard, 1990, pp. 542-586.

31. CAPRA Frank (Major), *The Nazis Strike*, Special Service Division, Information Film, The War Department, Washing., 1943.

32. DARD Olivier, *La Synarchie ou le mythe du complot permanent*, Paris, Perrin, 1998, p. 117.

33. FR-CAOM Oran 3087, tract diffusé à Oran dans la nuit du 19 février 1943.

34. FR-Archives du PCF boîte Direction d'Alger 1943-1944, décisions du secrétariat de la Délégation, 29 juillet 1943.

35. FR-Archives du PCF fonds Marty, boîte 3, dossier D, réunion du secrétariat, 18 mai 1944.

36. FR-Archives du PCF boîte Direction d'Alger 1943-1944, séance plénière de la Délégation, 17 août 1944.

37. *Liberté*, 8 mars 1945, p. 3, « Grave situation en Kabylie », par Djemad Chérif.

38. FR-CAOM Constantine B3/715, commune mixte de la Soummam, rapport de l'administrateur, 7 avril 1945. Il s'agit vraisemblablement d'une forme de gastro-entérite aiguë.

39. *Ibid.*, rapport du directeur des Services économiques, Constantine, 3 avril 1945.

40. *Liberté*, 19 avril 1945, p. 1, article de Nicolas Zannettacci, « Enfin ! ».

40. *Liberté*, 19 avril 1945, p. 1, article de Nicolas Zannettacci, « Enfin ! ».
41. *Alger républicain*, 28 avril 1945.
42. FR-CAOM, GGA 8CAB/134, déclaration, datée 24 avril 1945.
43. DELUMEAU J., *La Peur en Occident*, Paris (Fayard, 1978), Hachette, coll. Pluriel, 2003, p. 219.
44. MEYNIER G., *L'Algérie révélée*, Paris-Genève, 1981, pp. 701-702 ; entretiens avec Khobzi Kaddour.
45. FR-CAOM GGA 11H60, CIE, Constantine, rapports mensuels, 20 décembre 1944, 20 janvier 1945.
46. FR-CAOM, GGA 11H60, rapport mensuel du 20 février 1945.
47. Note de service n° 450/BSTC du 29 mars 1945, citée *in* Fr-CAOM GGA 9H51, PRG, rapport, 24 juillet 1945.
48. FR-CAOM GGA 9H31, rapports PRG, Guelma, 15 novembre, 2 et 11 décembre 1944.
49. Fr-Gendarmerie, commandement général de la gendarmerie en Afrique française R/4 PO 1941 à 1944, lettre du général au commissaire à la Guerre, 10 mars 1944.
50. FR-CAOM GGA 9H31, CIE, Constantine, rapport mensuel du 10 juillet 1943 reprenant un rapport de Guelma du 31 mai.
51. FR-CAOM 8CAB 23, Alger, rapport du préfet citant le chef de la PRG, 27 septembre 1944.
52. FR-CAOM Constantine B3/754, Djidjelli, rapport du commissaire de police, 27 avril 1944.
53. *Ibid.*, Philippeville, rapport du commissaire de police, 20 septembre 1943.
54. Au cabinet dentaire, cf. FR-CAOM GGA 9H51, Constantine, police d'Etat, rapport du commissaire, 15 novembre 1944.
55. AGERON Ch.-R., *Histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit.*, p. 570. – STORA B., DAOUD Z., *Ferhat Abbas, op. cit.*, p. 139.
56. Au parti communiste, la Conférence centrale, ou Bureau central élargi, répond à des règles strictes qui permettent au Bureau politique de l'utiliser comme chambre d'enregistrement de décisions auxquelles il veut donner plus de relief.
57. Cf. KADDACHE Mahfoud, *op. cit.*, « Le Congrès de mars 1945 », pp. 692-694.
58. FR-CAOM Constantine B3 53, CIE, Constantine, rapport mensuel, 21 avril 1945, annexes 1 à 3.
59. *Ibid.*, Renseignements généraux, Constantine, rapport du 23 avril 1945 avec copie d'un exemplaire.
60. FR-CAOM GGA 8CAB 97, circulaire n° 2, Alger, 14 mars 1945. La cotisation annuelle est désormais fixée à 120 francs, les 2/3 à verser au compte de Ferhat Abbas.

61. FR-CAOM GGA 9H44, « Note blanche » datée 23 avril 1945, émanant vraisemblablement de l'officier supérieur chef du CIE de Constantine, 3 p.

62. BARGETON R., « Lestrade-Carbonnel », *Parcours* n° 16-17, 1992, p. 115.

63. FR-CAOM Constantine B3/53, Constantine, rapport sur la situation générale, 6 mars 1945, 6 p. dactylographiées.

64. *Ibid.*, CIE Constantine, rapport sur le mois écoulé, 21 avril 1945.

65. FR-CAOM GGA 9H44, note dactylographiée, datée 23 avril 1945, émanant de l'officier supérieur chef du CIE de Constantine, 3 p.

66. FR-CAOM Oran 839, CIE d'Alger, rapport mensuel sur décembre 1943.

67. *Egalité*, 15 décembre 1944, p. 2, compte rendu de la séance des Délégations financières du 4 décembre 1944.

68. FR-CAOM GGA 9H51, liste des sections, y compris Territoires du Sud, 25 avril 1945.

69. FR-CAOM Constantine B3/53, rapport mensuel PRG, 24 avril 1945.

70. JAUFFRET J.-C. (dir.), *La Guerre d'Algérie, op. cit.*, rapport du capitaine Fraisse, pp. 160-162.

71. PAILLAT C., *op. cit.*, pp. 52-54.

72. JAUFFRET J.-C. (dir.), *ibid.*, pp. 74-78.

73. FR-CAOM FM MAA/973C, CIE d'Alger, bulletin mensuel, avril 1945 ; GGA 9H44, rapport de la police d'Etat, Sétif, 30 avril.

74. FR-CAOM Constantine B3/53, *op. cit.*

75. *L'Action algérienne*, n° 12, éditorial « Notre premier anniversaire. Un an a passé et la lutte continue ».

76. Trait commun à un certain nombre de jeunes préfets recrutés à la Libération, écrasés par la charge en une époque difficile.

77. FR-CAOM GGA 9H44, rapport hebdomadaire de l'administrateur de la commune mixte de Chellala, 5 mars 1945.

78. FR-CAOM GGA 1CM 50, rapport de l'administrateur en chef de la commune mixte du Cheliff, Orléansville, 19 mars 1945.

79. *Ibid.*, rapport du 2e Bureau de l'état-major du 19e corps d'armée, 3 juillet 1944.

80. FR-CAOM GGA 9H51, rapport dactylo 4 p., démarqué, non daté, rédigé par le préfet Gazagne, secrétaire général du Gouvernement général le 21 ou 22 avril 1945. – FR-CAOM GGA 8 CAB 23, télégrammes chiffrés envoyés au gouverneur général à Paris, 20 avril 1945 au soir.

81. FR-CAOM GGA 9H51, note du directeur des Affaires musulmanes, 26 avril 1945, pièces jointes : un dossier.

82. FR-CAOM FM MAA 81F 774, rapport du ministre au général de Gaulle, 22 avril 1944.

83. FR-CAOM FM MAA 973/C, liste nominative des Musulmans algériens nationalistes arrêtés du 20 avril au 8 mai 1945. Tous sont membres du PPA clandestin.

84. FR-CAOM FM MAA 81F 774, rapport du gouverneur général au ministre, 26 avril 1945.

6

بين الحلم والكابوس

كان (فرحات عباس) ورفقاؤه في كل من سطيف وقالمةفي ربيع 1945، يفيضون حماسا، ولا تبدو الأشياء مستحيلة في نظرهم، لتزعم الجزائريين واقناع الأوروبيين بالبناء المشترك لجمهورية وطيدة الارتباط بفرنسا والمشاركة معهم في الحكم.

لكن يبدو أن الحرب عكرت صفو الأجواء بكلا المدينتين، فعندما كانت مدينة قالمة في معزل عن الأحداث، كانت بعثات الحلفاء تتجه نحو تونس مرورا بالطريق الشاسع لسوق أهراس، وفي مدينة سطيف كانت الطائرات الجنوب إفريقية تسيطر على المطار العسكري للعوينات[1] فيما سخرت العساكر البريطانية إحدى المدارس الاستعمارية.

كانت كلا المدينتين تحتضنان خارج أسوارها بؤس الأرياف، فالمراقبة الصارمة للنزوح الريفي، تدل بأن التركيبة السكانية لمدينة سطيف لم يطرأ عليها سوى تغيير طفيف، فيما كانت مؤشرات المجاعة تتنامى في الأحواز، فالأوربيون واليهود كانوا يمثلون سنة 1945، ربع السكان، بينما في قالمة كانوا أقل من السدس [2].

إذا ما صدقنا جون بيار- بلوش (Jean-Pierre Bloche) نائب أمين وزارة الداخلية إلى غاية أوت 1944، وهو أصيل من مدينة سطيف، سيكون في هذه

الأثناء قد دفع الثمن غاليا، فالإنذار بالخطر قد بلغه بواسطة الأنباء الواردة إليه، فحاول في لحظة ما أن يخطر بدوره الجنرال (كاترو) ثم الجنرال (ديغول)، لكن التحري الذي قام به (لستراد كاربونال) الذي كان حينذاك مفتشا عاما للإستعمار، صرف النظر عن المتابعة.

إستنفار بدون مخرج ؟ ذاك التناقض الوحيد الذي لاحظناه في ربيع سنة 1945، بين المدينتين فالأمطار الغزيرة المتساقطة قد غمرت الأرض في مدينة قالمة، بينما كانت الأرض جافة بضواحي مدينة سطيف، بين الحلم والكابوس كانت الحيوية تدب بتلقائية في مدينة قالمة، حيث الأضواء الذهبية التي كانت تعلو السهل، بينما ظلت مدينة سطيف تضطرب بعصبية في جو غائم.

مدينة سطيف

كان (فرحات عباس) يعتقد واهما في مدينة سطيف، بأن ليس لديه أعداء، فالبلدية كانت يرأسها صديقة (إدوارد دوليكا) من حركة فرنسا المحاربة، وقد تعهد أن ينخرط في حزب أصحاب البيان والحرية [4] ذات يوم.

أما منصب نائب عميل العمالة بسطيف، فقد كان يشغله بيترلان (Butterlin)، رجل ظل يمارس مهامه عن مضض، لكونه أبقى في منصبه بالجزائر، فكان انشغاله الوحيد هو العودة إلى فرنسا حيث كانت زوجته الإنجليزية الأصل في انتظاره، فهو لا يشتغل إطلاقا، ويبدي بعض الانزعاج من هؤلاء الذين يريدون الاستفادة من الوضع[5].

كانت العلاقات مع الحزب الشيوعي مبهمة، فيما يراها (فرحات عباس) مرضية. ف(عمار وزقان)، بادر بتأسيس حركة معاكسة سنة 1944، أطلق عليها

"أصحاب البيان والديمقراطية (AMD) "، وكان يرمي إلى نشر الغموض، بحكم تقارب الحركتين في التسمية، والتشابه في البرامج، وتبنيه لفكرة إندماج الجزائر مع فرنسا، التي ظل يدافع عنها (فرحات عباس) إلى وقت قريب[6]. غير أن (عمار وزقان) نصب أخاه (علاوة) على رأس الحركة بمعية (سيدي موسى) مسير صيدلية، معتقدا بأن هذا اللبس سيكون لصالحه.

كان (فرحات عباس)، لا يخشى كثيرا حزب الشعب الجزائري الذي تقزم سنة 1944، فاقتصر نشاطه على بعض المناضلين السريين، غير أنه كان مخطئا في تصوره، ذلك لأن حزب الشعب الجزائري إستخلص العبرة من القمع الاستعماري، الذي كاد أن يقضي على تشكيلته السياسية كلية سنة 1939، فلجأ إلى تجنيد مناضليه من تلامذة الإعداديات التي كانت تحت إدارة الاستعمار، فشكل منهم خليتين صغيرتين في تمام السرية، دون أن تعلم الواحدة بالأخرى، تربط بينهما خلية من المناضلين الكبار في المدينة[8]، وهي الخلية الوحيدة التي تصلها نشرية، " L'Action Algérienne " والتعليمات بواسطة عون اتصال.

في خريف سنة 1944، وربيع سنة 1945، تمكنت خلية الكبار من تجنيد بعض المناضلين بحذر شديد في مدينة تعد مكسبا للأعيان ويمتلك فيها الشيوعيون سندات قوية من بين المنخرطين الجزائريين في النقابة، ولكن تحت رقابة الشرطة.

في ربيع سنة 1945، سمح الغليان الوطني الذي خلقته حركة أصحاب البيان والحرية، بنفر قليل من الرجال والمراهقين، باكتساب مصداقية معتبرة لا تتناسب مع عددهم، فكانوا منهمكين في النشاط السياسي وشديدي الحذر، غير مكترثين مثل (فرحات عباس) بالمجاعة التي مست الأحياء الأكثر بؤسا بضواحي المدينة.

قدرت محاصيل منتجي الحبوب الجزائريين، سنة 1944 بـ 30.000 قنطار، ومع ذلك رفضوا تسليم منتجاتهم، وعندما ساد الجفاف، أخرجوا إلى السوق الرسمية 2500 قنطارا فقط في ظرف ثمانية أشهر، وذلك في أفريل سنة 1945، وعندما أعلن عن إستتباب الجفاف، أوقفوا كل عمليات التموين، لكن نائب عميل العمالة لم يأبه بالوضع ولا الحكومة العامة تريد التدخل[9].

بقي (فرحات عباس) ورفقاؤه صامتين أمام هذا الوضع، وبما أنهم مستشارون في بلدية فرنسا المكافحة، فإنهم لم يستطيعوا حتى الشكوى من أن اليقظة المبذولة من طرف دوليكا (Delucca) رئيس البلدية، معززة بصرامة مصالح الضرائب، أرغمت الأوروبيين على تسليم إنتاجهم، وبما أنهم ممثلون للجالية الجزائرية، فليس من حقهم الاستفسار عن مصدر الهبات التي تقدم لحركة أصحاب البيان والحرية، من طرف المزارعين الجزائريين. من المؤكد أن هؤلاء يعتبرون حاليا في وضعية إحتكار للحبوب في السوق السوداء، وكأن المسألة لا تعني رئيس البلدية ورفقاؤه [10].

وهكذا بحسن نية مغلوطة، عقد (فرحات عباس) يوم 29 أفريل 1945، مهرجانا شعبيا لم تشهد المدينة مثله من قبل في تاريخها الاستعماري، فلأول مرة يستحوذ السكان الجزائريون على مقر البلدية، فاحتضنت قاعة الحفلات حوالي 2000 شخص يصغون للخطباء، حيث إعتلى منصتها القياد وأعيان المدينة. وفي الساحة العمومية التي علقت بها مكبرات الصوت، كان يتواجد أكثر من 2000 شخص، أما في الأوساط الأوربية فكانت تسري إشاعة مفادها أن نائب عميل العمالة قد عين من الجزائريين، وسينصب عما قريب[11].

فوق المنصة كان المحامي (مصطفاي) يتكلم بالعربية، مبرزًا فضائل الحضارة الإسلامية وفتوحاتها وتألقها، وفي الختام دعا جل الأوروبيين الذين

كانوا يصغون إليه، إلى الالتحاق بصفوف أصحاب البيان والحرية، كما وجه نفس الدعوة إلى كبريات العائلات الوفية لفرنسا. وكان لتواجد المدعو (سماتي) فوق المنصة، وهو حليف لعرش (بن علي الشريف)، أكبر دلالة عن ذلك.

بعدئذ تناول (فرحات عباس) نفس الإقتراحات باللغة الفرنسية، مؤكداً على أنه يجب فتح أبواب الجمهورية الجزائرية إلى المسيحيين، ملحا في نفس الوقت على اليهود "المولودين في الجزائر الذين يعتبرون كجزائريين"، لأن التهجم عليهم أصبح مبالغا فيه، في مدينة تنامت فيها معاداة السامية وسط الأوروبيين.

لم يخف محافظ الشرطة دهشته التي لمح إليها في التقرير الذي أعده، وبعبارات مهذبة عبر عن الغضب الذي إلتبس فيه حقد اليهود، واندفاع الكولون، الذين يبيعون بأسعار مرتفعة عندما يكون الجزائريون مترفين، والرعب الذي أحدثه مهرجان شعبي يعلن فيه عن نهاية عالم الكولون. غضب يتقاسمه كل هؤلاء الذين يحرضهم (فرحات عباس) عندما يقترح من الجميع إنتخاب برلمان جزائري وهي الصفة القديمة لـ(مصالي الحاج)، التي تناولها أصحاب البيان والحرية. .فبغض النظر عن فقدان المال، وإذ تحتّم تقاسم السلطة مع الجزائريين، فالأفضل "شد الأمتعة"، ذلك ما كتبه محافظ الشرطة في خاتمة تقريره.

في هذه الأثناء كانت كلمة خيانة، تخامر الكثير من الأذهان، كلمة أطلقها الكولون الذين سئموا من خيانات (فرحات عباس) وشارل برناكت (Charles Brincat) و(دوليكا) فضلا عن حاكم متسامح مع فكرة الإعلان عن جمهورية جزائرية وهم متأكدين من مدى خطورتها في التقليص من نفوذهم.

مدينة قالمة

كانت الأحداث بمدينة قالمة أقل شراسة، فبيان (فرحات عباس) بقي مجهولا لمدة طويلة [13]، وظل اليهود يجتمعون من جديد في المجلس

البلدي، وكان الهاجس الأكبر، منذ صيف 1944 يتمثل في الأعيان، المتخوفين من مستقبلهم، تخوف يترجمه حدة الموقف الذي سيتخذه كل طرف إزاء الآخر، في نطاق لجنة التصفية الإدارية مدينة الجزائر.

بلغ تعكير الأجواء ذروته عندما إنتشر خبر مفاده أن جزائريا اشترى في شهر أفريل المقهى Le Glacier الكبير الواقع بقلب المدينة، وفندق الشرق المحاذي له، ينفتح سطح المقهى على بهو الكنيسة بساحة القديس أوغستين، وتعد هذه المؤسسة مكانا راقيا لالتقاء الأوروبيين، يقصدونه من مختلف الأعراق والفئات الاجتماعية، فمالك هذا المقهى هو مالطي الأصل، ويستحيل أن يبيعه لعربي، وكل ما في الأمر أن يهوديا أشتراه تحت اسم مستعار، ودفع مقابله مبلغ 000 850 فرنك فرنسي أمام الموثق [14].

يدعى المشتري (محمد ريغي)، رجل وسيم أسمر البشرة، يحمل في عنقه ربطة فراشة، جاء قديما من الجنوب التونسي كحمال، ثم أصبح أبوه من أثرياء تجار الحبوب، وبحكم القانون أصبح هو وأبناؤه فرنسيين [15].

يعيش (عبد الله) في باريس، و(محمود) أستاذ في الآداب بتونس، أعتنقا كليهما الكاثوليكية [16]. أصبح (حفيظ) تاجرا ناجحا في أعماله، و(عمار) بقي جزائريا رحيما، أما (زهراء) فقد دخلت مبكرا المدرسة، وأصحبت صديقة لزوج عميل العمالة (لستراد كاربونال) الذي يمكث أحيانا في البيت لمدة أسبوع كامل.

(محمد) معلم قديم إستطاع جمع ثروة سريعة منذ سنة 1940 بفضل تجارة تموين العسكر، يدين له قائد قوات حفظ المدينة بعرفان كبير، ولئن أقسم الكولون بألا تطأ أقدامهم مقهى Glacier الكبير فإن الضباط لا يزالون يقبلون على المكان، يتصفحون الجرائد، وكذلك الوطنيون يأتون للتنافس في لعب الورق والرهان بالنقود، كما يقصدها الأعيان رغبة في الاستماع إلى أسطوانات الموسيقى الأندلسية وترشف كؤوسا من الشاي.

لن تكن الاشاعة كافية لوحدها لتنال من (محمد ريغي)، فالدكتور (الأخضري) ومحافظ الشرطة طوكار (Tocquard) يستغلانها أيضا، فمحافظ شرطة الدولة شاب قدم حديثا إلى الجزائر، وهو إجتماعي لطبعه، وفي حاجة إلى وسائل من هذا القبيل، للتغلب على الحواجز الوقائية للكولون، والدكتور (الأخضري)، الذي كان محل إحتجاج كبير، تيقن بأن (محمد ريغي) يشكل خطرا على وضعيته.

أشرف (محمد ريغي) بتاريخ 17 جويلية على عقد لقاء لجمعية خيرية، ثم عين على رأسها، حضر اللقاء 300 شخص من الأعيان الجزائريين بالإضافة إلى المندوب المالي مارسال لافي (Marcel Lavie) ورئيس المحكمة وممثل العقيد [17]، كانت الجمعية في حاجة إلى المال. وما أن توّج الإجتماع حتى جمعت 600.000 فرنك، فالرجل اللبق هو بالتأكيد خطير على الأعيان ومكانتهم، المحافظ (طوكار) أخطر عميل العمالة بمجريات الأحداث، وأتصل (الأخضري) من جهته بضباط CIE بقسنطينة.

رسم الدكتور (الأخضري) صوره لرجل " مشكوك فيه سياسيا "، وأقترح عليهم التخلص منه لكي يستحيل على الضابط الإنصياع لرغبات رجل تنقل من أجله عميل العمالة بالنيابة وتبعه تنقل المتصرف الإداري، لهذا الغرض نصبت الشراك.

كان (محمد ريغي) يبحث على السكر لتموين مؤسسته Glacier فوجدها في السوق السوداء لدى أحد أصدقاء (الأخضري)، ومن هنا بدأ التحقيق في عملية شراء غير قانونية لمادة تخضع للتحصيص.

لكن (الأخضري) الذي كان يهدف إلى إخلاء الأجواء لصالحه، عمل على توريط (الشيخ الزواني) وهو مقدم الزاوية العمارية، فاستعان هذا الأخير بتدخل العقيد لصالحه، الأمر الذي أخر في العملية. وبناء على طلب

(الأخضري) تم نقل العقيد إلى مكان آخر، فكانت الفرصة سانحة لإيقاف (محمد ريغي) بمعية صهر شيخ الزاوية [18]، فلجأت عائلات المتهمين إلى الإستنجاد بالسناتور (بول كوتولي) بمدينة سكيكدة فطلب منهم هذا الأخير مبلغ 25.000 فرنك.

كان الرأي الأوروبي العام في حالة غليان بمدينة ڤالمة، زوجة (الأخضري) أبلغت حلاقة المدينة بأن زوجها سيتمكن عما قريب من بسط نفوذه كلية على مدينة ڤالمة، فراح هذا الأخير يكشف عن كامل أوراقه، في نهاية شهر أكتوبر عمل على إحضار أحد الإخوة (ريغي) ليراه الشيخ (زواني) يسلم مبلغ 25.000 ألف فرنك إلى السناتور (كوتولي)، ثم ذهب لأداء الحج بمكة، بصفته عضوا في الوفد الرسمي الذي يقود الحجيج[19].

وعندما تشكل فرع لأصحاب البيان والحرية في نهاية سنة 1944 سيطر الخوف على أعيان المدينة، فلم يرغب أي منهم الانخراط فيه، ولم يجد الفرع من يترأسه سوى طالب بسيط من المدرسة[*] ينحدر من عائلة متواضعة[20]، رفض (فرحات عباس) الاعتراف بالفرع من جهته، وبالنسبة للمحافظ (طوكار)، يعد ذلك دليلا على أن الفرع أصبح سرّيا يخضع لرقابة حزب الشعب الجزائري.

فحزب الشعب الجزائري محدود التواجد بمدينة ڤالمة لغاية هذا التاريخ، ولم تتفق مختلف مصالح الأمن على تحديد عدد المنخرطين فيه، فبعض المصالح ترى في المناضل البارز مخبرا لمصالح أخرى[21]، وبعض أعوان الشرطة يخلطون بين حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء، أهي غياب الكفاءة، سوء التسيير أم التعتيم المتبادل ؟ فأهمية حزب الشعب تبدو من خلال التقارير غير المتناسبة مع حجم النشاط الفعلي المبذول من طرف هؤلاء الذين يزعمون مطاردته.

(*) المدرسة : يقصد بها مدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

خلية الحزب الشيوعي هي الأخرى متيقنة من التواجد السرّي للحزب، وهي متضامنة مع الاتحاد المحلي للكنفدرالية العامة للشغل، باعتبارها المجموعة السياسية الوحيدة الناشطة(22) تضم خمسة عشر مناضلا، ولها 50 مشتركا في جريدة " (Liberté) " وتحقق من المبيعات 180 نسخة، ولئن كان هذا غير كاف لتنشيط نقاش سياسي فعّال، لكنه كاف لإعطاء دفع جديد لتآزر الجهود.

يعرف الاتحاد المحلي للكنفدرالية العامة للشغل، إنطلاقة حثيثة، والنقابات بدأت تتهيكل لدى المستخدمين في البلديات ومؤسسة الجسور والطرقات وفي المؤسسات الصغيرة، ولأول مرة ظهرت لائحة تنديد ب(لافي)، حتى أن إقبال الجزائريين على الإنخراط في النقابة أصبح يقلق المسيرين، وبما أنهم حاليا يشكلون الأغلبية، فيمكنهم في أي وقت الاستحواذ شرعيا على مقاليد الحكم لدى الكنفدرالية العامة للشغل(CGT).

تعتبر الكنفدرالية والحزب الشيوعي مسألة عائلية بمدينة قالمة، حيث أن الإخوة شيلان (Cheylane) والإخوة لاكومب (Lacombe) يسيطرون على اليسار ويتشبثون به، كما يستدل على ذلك من تبادل الأدوار التي جرت خلال شهري فيفري ومارس 1945. (فيكتور شيلان) مسير أعمال كبرى في التأمينات وهو إشتراكي قديم، وهذا ما أهله ليكون الأمين العام للفرع الشيوعي، أما أخوه (قابريال)، فقد أصبح أمينا عاما للإتحاد المحلي للكنفدرالية، و(لوسيان لاكومب) مسير حانة، كما أنه يترأس فرع حركة "من أجل فرنسا المحاربة"، الموالية للحزب الشيوعي، أما أخوه (شارل) فهو أمين عام للفرع النقابي لعمال السكك الحديدية.

أما المعلم هنري غريفي (H. Garrivet) كان قبل الحرب العالمية الثانية أمينا للفرع الشيوعي، ثم عاد إلى قالمة بعد خروجه من الجيش سنة 1945، ليصبح مناضلا في الحزب الإشتراكي.

وعندما تم إنتخابه أمينا لفرع صغير للحزب الإشتراكي، بتزكية من الشيوعيين، أصبح هذا الإشتراكي رئيس كفاح، ثم أستخلفه (لوسيان لاكومب) في رئاسة حركة " فرنسا المحاربة :[23]، وفي الثاني والعشرين من نفس الشهر، أستلم نائب عميل العمالة الجديد مهامه.

نائب عميل العمالة (أندري أشياري)

يتمتع (أشياري) بشخصية شعبية، والده معلم مناضل في الحزب الإشتراكي، ينحدر من بلاد الباسك Basque، ترعرع في بلاد القبائل حيث تعلم اللغة العربية والقبائلية، ثم إنتقل إلى الجزائر حيث إنخرط في صفوف الشبيبة الإشتراكية، له إجازة في الحقوق، نجح سنة 1935 في إجتياز مسابقة محافظي الشرطة، وعين بعد ذلك سنة 1938 رئيسا لفرقة حراسة الإقليم، DST حاليا، تميزت عهدته بتسجيل العديد من الإعتقالات والإختفاءات لأعوان إيطاليين أو ألمان، وهو رياضي متكامل لكنه يشرب الأفيون.

منذ صيف 1940، ألتحق بالمقاومة وإنخرط في شبكة بول سميث (Paul Smith) التي يغطي نشاطها التراب الجزائري والتونسي. هذه الشبكة للإستعلامات مجهزة من طرف مصالح المخابرات البريطانية وهي جماعة من الماسونيين والإشتراكيين، أغلبهم على الأقل من مناصري ديغول. (أشياري) رجل فعال، له القدرة على التحكم في مصالحه وبث الإشاعات، بالتنسيق مع مصالح المخابرات البريطانية (L'IS) التي ستمهد لعملية الإنزال الأنجلو - سكسوني بتاريخ 8 نوفمبر.

لدى ممارسة مهامه يبدي (أشياري) عنفا غالبا ما يكون غير مجدي، بل قاتلا أحيانا، فالشيوعيّون الذين يمقتهم، وبعض الأصدقاء، وحتى مناصرو (ديغول) كلهم يدفعون الثمن. بعض العناصر المنتمية لمصالحه، ظلوا

يستغيثون منه، لكن أثناء فترة الحرب والغموض السياسي، كل ما يصنف ضمن الحوادث العادية، لا يترك له أي أثر[25].

يستولي (أشياري) في ليلة الثامن نوفمبر 1942، على المحافظة المركزية لشرطة مدينة الجزائر، رفقة عدد قليل من الرجال، فيما كانت العناصر الأنجلو سكسونية تتوغل في المدينة. كان دائما مجندا، فقاد مصالح الإستعلامات خلال الحملة بتونس ثم خلال عملية الإنزال في كورسيكا. وفي نوفمبر لعام 1944، منحه (ديغول) وسام المقاومة لسنة 1944، ثم أصبح مستشارا لجاك سوستال (Jaques Soustelle) في المديرية العامة للمصالح الخاصة، ونزل بفرنسا مع فيلق الصدام.

جاء تعيينه كنائب عميل عمالة بقالمة، بدافع من الحاجة من جانب، وكاختيار من جانب آخر. فالمنصب أقترح على مترشح كان يرفض الإلتحاق بنيابة ولاية معرضة دائما لضغط الأعيان. فالحاكم (شاتينيو) و(بيار بارن) يرى كل منهما بأن (أشياري) له القدرة على الصمود، وسينتهي إلى بلوغ منصب عميل عمالة.

عندما أستلم (أشياري) مهامه في 22 مارس 1945، كعميل عمالة، كانت المدينة في حالة غليان، وبعد ثلاثة أيام حسب مصالح الإستعلامات العامة، حدث إنشقاق في أوساط الشباب الجزائريين المدعويين إلى مجلس المراجعة، فراحوا يجوبون الشوارع وهم يهتفون "يسقط الأخضري" أوقف خمسة عشر منهم بتهمة الهتاف بحياة (مصالي) " لكن أطلق سراح الجميع فيما بعد. بيد أن المناضل القديم لحزب الشعب الجزائري (عمار بوجريدة) الذي كان خارج مدينة قالمة في هذا اليوم، أعتقل في البداية، ثم نفي كغيره إلى الصحراء[26].

عاد الأطفال إلى مدينة قالمة، تحت حراسة عسكرية مشددة، وكان الهدف من ذلك التأثير على الجزائريين، وتنبيه الأوروبيين على أنهم نجوا بكل تأكيد من انتفاضة مؤكدة.

تفشت الإشاعة التي أطلقها رئيس البلدية موبار(Maubert) وهو من رجال (لافي) روّجت لها مجموعة (الأخضري) الذي كان يطالب بالصرامة، كما تواصل التهويل بواسطة جماعة الكولون، إذ قيل بأن المجرمين الحقيقيين لم يتم إيقافهم بعد.

وفي واقع الأمر فإن كلا من (الأخضري) والكولون، كانوا يخشون الإنهزام في الانتخابات، لذلك راهنوا على حظوظهم، فأصبح الدكتور يثير سخط المدينة، وضباط CIE الذين كانوا يستغلونه قدموه على أنه رجل "قبيح" ومنافق، وجزائريّو قالمة، كما كتب عنهم المحافظ طوكار، بدل أن يتشتتوا، شكلوا كتلة مضادة له هدفها الإطاحة بالأخضري [...] ويضيف المحافظ (طوكار) قائلا: "إذا فقد الأخضري السند الرسمي، فإن خصومه سينقسمون ويذهبون للمعركة كل ببرنامجه الخاص"[(27)].

تظل قالمة من وجهة النظر الاستعمارية، من بين المدن المتحكم فيها جيدا، بالنسبة للسّاسة المحليين، والمسؤولين الشيوعيين والاشتراكيين، فإنهم أبناء البلد، ويمكن تحريضهم بسهولة.

لكن قدوم نائب عميل عمالة خبير في الانقلابات، ومعروف بحبه للعرب، وعلقت له الأوسمة من طرف (ديغول)، يعد بحق مخيفا، لذا سيسعى (مارسال) لافي المندوب المالي بكل قواه لإدخاله في الصف.

المندوب المالي (مارسال لافي) وهو من كبار الكولون، رجل لبق، لا يفوت استغلال الفرص، ومجرد أن سمع بأن اجتماعا سيعقد بقسنطينة، حول مشروع توظيف متطوعين مدنيين، في حالة وقوع انتفاضة، سارع إلى الاستحواذ على الفكرة.

تتوفر مدينة قالمة على كتيبة واحدة من المجنّدين الرماة الجزائريين، من بينهم أبناء المنطقة، فكيف يمكن الدفاع عن المدينة إذا وقعت مؤامرة ؟عرض

رئيس بلدية قالمة، موبار، المشروع على العقيد الجديد، وتم إعداده في مطبوعة [28]. عندما عاد (أشياري) إلى صوابه، إنبهر بالفكرة فسماهم " متطوعي المكان " الإضافيين الذين سيتم تسليحهم، فهم مدنيّون، سمح القانون بتجنيدهم من طرف السلطات العسكرية لحماية المدينة في حالة الحصار.

استخدام هذا الإجراء تم ليلة الثامن من نوفمبر 1942، كما تم تسليح المتآمرين الذين أعاقوا عملية الدفاع عن مدينة الجزائر، وقد تولى (أشياري) تأطيرهم، غير أنه كان ميالا لمشروع (مارسال لافي).

في الرابع عشر من أفريل، إجتمع بمقر نيابة الولاية بالسلطات، لكي يطلع على توجهات هؤلاء المتطوعين[29] الذين سيتم تجنيدهم عند الإقتضاء.

ذلك ما ذكره في تقريره لعميل العمالة، فهو لا يحتج على الإجراء من حيث المبدأ، لكونه يستند إلى قانون 20 نوفمبر 1875، المتعلق بالإلتزامات العسكرية للفرنسيين في الجزائر[30]، والذي تم تحديثه بأمرية أصدرها الحاكم (شاتنيو) في نوفمبر 1944، خلال الاجتماع قدم العقيد ما يمكن إدراجه في مرحلة المشروع التمهيدي.

لم ينف نائب عميل العمالة إحتمال حدوث الانتفاضة فهو لا يؤمن "بالحرب المقدسة"، لكن المسألة تتعلق بتمرد حزب الشعب الجزائري، المدعم من طرف "أعوان هتلر "، مثلما يسميه الشيوعيّون، فلا جدوى إذن من معارضة عميل العمالة، على أساس أن حزب الشعب الجزائري لا يملك الوسائل، فستكون إجابته بالطبع، أن حزب الشعب الجزائري يتقدم متسترا وهو نفس الأمر الذي حدث في نوفمبر 1942.

وبما أنه رجل محترف، فهو يريد أن يحتفظ لنفسه بحق اختيار المتطوعين، ليتجنب العناصر المشبوهة، إذ يرفض فكرة تجهيزهم بأسلحة أوتوماتيكية.

تواصل مدينة قالمة في هذه الأثناء حيويتها المعهودة بنفس الإيقاع، وموسم جني المحاصيل يبشر بالخير، في يوم الأحد 16 أفريل 1945، قدم (فرحات عباس) إلى المدية، وصل إليها في حدود الساعة الثانية زوالا، فتناول فطوره في نزل الشرق رفقة (محمد ريغي)، ثم توجها معا إلى الملعب البلدي حيث كان ل(فرحات عباس) حديث مع نائب عميل العمالة، بعد عودته إلى نزل الشرق، أشرف (فرحات عباس) على تنصيب فرع جديد لأصحاب البيان والحرية، ترأسه (محمد ريغي)، وقد تمكن من إيصاله إلى الانتخابات البلدية[31].

فهل أدرك (فرحات عباس) أن نائب عميل العمالة، لم يكن يسعى بلباقته، سوى للاستعلام حول الإضطرابات القليلة السائدة في الأرياف المتاخمة لقالمة، حيث كانت فروع أصحاب البيان والحرية في طور التأسيس [32]، علم (محمد ريغي) بأن قضيته سائرة في طريقها إلى التسوية، بفضل تدخل السيناتور (كوتولي) ومنذ زيارة (فرحات عباس) لقالمة، لم ينقطع أعيان المدينة بالعودة إليه.

لكن الدكتور (الأخضري) لم يكن منزوع السلاح، فهو يدرك جيدا بأن تظاهر الأوروبيين بمدينة قالمة بالسكينة، تنتابهم أحيانا حالات من الذعر، وبما أنه طبيب نفساني، فهو يحسن توظيف الذعر باحترافية كبيرة، وبدهاء متميز، ومن ثم راح ينشر في المدينة أصداء مفادها بأنه سينخرط في حزب الشعب الجزائري، وهذا ما أربك السلطات بحكم جهلهم لماهية حزب الشعب الجزائري بقالمة.

تناول الدكتور (الأخضري) أمام ضباط CIE جملة مرعبة مدروسة بدقة، الأمر الذي جعلها متداولة بكثرة في عدة تقارير مدنية وعسكرية، لأنها تحرك الضمير على أساس أن فرنسا ستنهار بحكم إفتقارها لحلفاء

حقيقيين : "إن الوضعية على درجة كبيرة من الخطورة، فلا بد من التحرك وإلاّ فإن الفرنسيين سينتهون بفقدان أصدقائهم الأخيار"[33].

شكلت هذه العبارة حدثا بارزا في مجرى الأحداث اليومية بڤالمة، وأنتهت على نفس الوتيرة بسطيف، حيث توجت بخطاب لـ(فرحات عباس)، فالحدث السياسي في حد ذاته نادر، مثلما يقول المؤرخ بول فاين[34] (Paul Veyne) فهو حدث خارق للعادة، نظرا لحجمه ومدى شدة القوى والتوترات التي منحته هذه الضخامة، مما جعله يتغلغل في مجرى الأحداث اليومية.

إن الجانب المهم للحدث في المجرى المعتاد، تماما مثل كومة الثلج العائمة، فسواء تحالف (عباس) مع (دوليكا) أو أنهزم في الانتخابات البلدية بمدينة سطيف، وسواء أزيحت مجموعة (الأخضري) من اللعبة أم لا،فلا داعي للإنزعاج، فإن حركية عالم الاستعمار ستظل متواصلة.

فالمستعمرون لن يبقوا دائما تحت الضغط، يعاملون كأجانب على أرضهم وهم أذلاء، فقد أدركوا ما بين نكبة جوان 1940 والمشهد المزري الذي جرى في خريف 1942، أن أي شيء لم يتم الحسم فيه بعد.

هناك وعي وطني ينبعث من الأعماق، ليضفي طابعا سياسيا على تلك الرغبة التي لم تكتمل بعد، والمتمثلة في الجيش الحرّ على أرض الوطن، رغبة لطالما ظلت لصيقة بالأذهان ولا شيء يوقفها، وإلا فإن التراكم الكبير للخوف والرغبات التي تتقارب رويدا رويدا، ستولد التقتيل والموت بالجملة.

الإحالات

1. Les pistes ont été multipliées, une compagnie d'infanterie sud-africaine protège les installations et les appareils.

2. FR-CAOM Constantine B3 755, rapport du sous-préfet, Guelma, 17 juin 1942 ; FR-CAOM 9H31, CIE, Alger, fiche sur Sétif, 18 mai 1942. Européens et assimilés (Juifs) sont comptés ensemble. Leur proportion est demeurée à Sétif à 25 % d'une population de 32 500 habitants, mais n'est plus à Guelma que de 15 % des 16 423 habitants.

3. PIERRE-BLOCH Jean, *Alger, capitale de la France en guerre, 1942-1944*, Paris, Ed. Universal, 1989.

4. MEKHALED Boucif, *Les Evénements du 8 mai 1945*, *op. cit*, p. 260.

5. FR-CAOM GGA 8 CAB 97, rapport du sous-préfet de Sétif, 4 juin, 9 p. Il sera mis à la retraite d'office en septembre 1945.

6. *Liberté*, n° du 14 septembre 1944, Manifeste des Amis de la Démocratie.

7. Entretiens avec Kaddour Khobzi, Paris, 1989-1991. Kaddour Khobzi, secrétaire général des AMD, avait créé le mouvement sous le contrôle d'Etienne Fajon, avec le parrainage du gouverneur Chataigneau.

8. FR-CAOM Constantine B3/53, CIE, Constantine, compte rendu journalier du 18 février 1940, Service de renseignements de la place de Sétif, rapport du 21 mai 1940; entretien avec A. Benzine, Alger, avril 2002 ; FR-CAOM GGA 9H51, rapport de la police mobile, 24 juillet 1945.

9. Est-ce la conséquence de l'enquête de Lestrade-Carbonnel dix mois plus tôt ?

10. Entretiens avec Ahmed et Kaddour Khobzi, *op. cit.*

11. FR-CAOM GGA 9H44, rapport de la police d'Etat, Sétif, 30 avril 1945.

12. Cf. chapitre 3.

13. FR-CAOM Constantine B3/53, CIE de Constantine, 5 juin 1943.

14. FR-CAOM GGA 9H31, rapport du commissaire de police, 6 mai 1944. Entretiens avec Naget Reggui, Françoise Reggui-Lecourt, Paris, 2001.

15. Au titre du droit du sol dont bénéficient les enfants d'un étranger né en terre française. Vichy abolit ce droit pour les enfants d'étrangers musulmans. La IV^e République ne jugera pas nécessaire de le rétablir.

16. CASSAT B., *Marcel Reggui, du sujet au citoyen*, Saint-Jean-Le-Blanc, Ed. Félix, 1995.

17. FR-CAOM GGA 9H31, rapport du commissaire de police, 18 juillet 1944, statuts de l'association en pièce jointe.

18. *Ibid.*, note de renseignements, 9 octobre 1944.

19. *Ibid.*, et FR-CAOM 1CM50, rapport mensuel du commissaire de police, 31 décembre 1944. La délégation, nommée par la Direction des Affaires musulmanes, représente le Gouvernement général de l'Algérie au pèlerinage.

20. *Egalité* n° 17 du 3 janvier 1945 donne la composition du bureau, formé de petits commerçants, artisans et petits agriculteurs.

21. FR-CAOM GGA 9H31, rapports de l'inspecteur des Renseignements généraux détaché à Guelma, 22, 26, 28,30 mars 1945 ; Constantine B3 53, rapport du commissaire Tocquart, 24 mars 1945 ; *ibid.*, rapport CIE de Constantine, 21 mars 1945 ; rapport de l'inspecteur PRG détaché à Guelma, 24 avril 1945, etc.

22. FR-CAOM Constantine B3/53, rapports mensuels du sous-préfet par intérim, 20 janvier et 20 février 1945 ; Constantine B3 755, rapport de l'inspecteur PRG, 16 février ; GGA 8CAB23, rapport et fiches de l'inspecteur PRG, 27 février 1945.

23. FR-CAOM Constantine B3/53, rapport du commissaire Tocquard, 24 mars 1945.

24. Kauffer R., *O.A.S., histoire d'une guerre franco-française*, Paris, Le Seuil, 2002, pp. 28-29. Caudron A., « André Achiary », *Parcours* n° 18, 1993, pp. 32-35.

25. FR-CAOM FM MAA/985, déclaration d'André Achiary à l'Inspecteur général de la colonisation, Guelma, 1er juin 1945, 6 p. dactyl. — Entretiens avec Paul Schmitt, Paris, 1989, Mme Timsitt, Kremlin-Bicêtre, 1992.

26. FR-CAOM GGA 9H31, rapport du CIE, Constantine, 20 mars 1945, rapports PRG, Guelma, 22-28 mars 1945.

27. FR-CAOM Constantine B3/53, rapport du commissaire de police, 24 mars 1943.

28. FR-CAOM FM MAA 600/A, rapport du préfet au gouverneur général, 27 mai 1945, 7 p.

29. FR-CAOM ALG Constantine/4166, rapport du sous-préfet de Guelma au préfet de Constantine, 14 avril 1945.

30. Gagnou D., « La genèse des Unités Territoriales », *La Guerre d'Algérie au miroir des décolonisations françaises*, Paris, SFHOM, 2000, pp. 257-268.

31. FR-CAOM GGA 8CAB97, PRG de Constantine, procès-verbal d'interrogatoire d'Hocine Asselah, 4 juin 1945.

32. Mekhaled B., *op. cit.*, pp. 92-93.

33. FR-CAOM Constantine B3/53, rapport mensuel du 2e Bureau de l'état-major de la Division de Constantine, 24 avril 1945.

34. Veyne (Paul), *Foucault révolutionne l'histoire*, in *Comment on écrit l'histoire*, Le Seuil, coll. Points, 1978, pp. 211-219.

7

استعراض القـوة

كانت الاستعدادات في نهاية أفريل في سنة 1945، جارية على مستوى الحكومة العامة لاستعراض القوة مع أصحاب البيان والحرية، فبقدر ما كان الرايخ الألماني يتهاوى، بقدر ما كانت الإدارة العليا تزداد ثقة بالنفس.

فمنذ شهرين قام عميل العمالة غزانيو (Gazagne) وهو الأمين العام للحكومة في الوقت نفسه، بتحذير أعيان المدينة الذين ألتقى بهم قائلا : "لن نقبل بأي ثمن ضعف النفوذ الفرنسي في الجزائر"، أما بالنسبة لـ (شاتينيو) فقد كان يشاطره نفس الرأي، لكن بلباقة، إذ يقول "لا يمكننا أن نتحمل هذا مطولا، والا فإنه الإفلاس الكامل"[1].

على الرغم من ذلك ظل أصحاب البيان والحرية يرتجلون بدون وعي، فاللجنة المركزية للحركة الكائن مقرها منذ سنة، بحي القصبة والتي تعتبر معلما للجزائر المسلمة، كانت غير مكترثة بتنظيم لجنة الحي. وقد أسهب المحامي (ساطور) في ختام افتتاحية (فرحات عباس) بجريدة "Egalité"[2] الصادرة في 30 أفريل "لا تفعلوا أي شيء بدون الفرنسيين" لكنه لم يجرأ على ذكر نهاية المقال التي أشار فيها (فرحات عباس) إلى "اضطراب الحزب"[3] أمام عدد كبير من مناضلي حزب الشعب الذين حضروا التجمع.

وبما أن هذا الأخير كان يعلم بأن المكتب السياسي السري لحزب الشعب الجزائي كان يتشاور في هذا اليوم حول مسألة تعبئة مناضليه ليوم الغد

للمشاركة في مظاهرات أول ماي، ألا يدل ذلك على أن حزب الشعب الجزائري فهم الطابع الذي أراد الشيوعيون إضفاءه على هذه المظاهرات، هل كان على دراية بالمغامرة التي سيقبل عليها أصحاب البيان والحرية ؟ فكلا الحزبين كانا متخوفين فانسحبا. كان التعتيم شاملا نظرا لتصرف المكتب السياسي حيث طغت على نقاشاته في هذا اليوم فكرة المتابعة.

فكرة المتابعة لدى حزب الشعب الجزائري

يقوم فكر حزب الشعب الجزائري على متابعة منطق الأحداث دون التوقف عند المخاطر، فنبأ إبعاد (مصالي الحاج)، ثلاث أيام من قبل، بلغ المكتب السياسي[5] بالإضافة إلى الاعتقالات التي مست مساعديه المقربين، كل ذلك يدل بأن الإدارة الاستعمارية تسعى إلى الكشف عن الحزب واستكمال تعريته. وذلك بتحفيز التعبئة الجماهيرية حوله، يوم الفاتح من ماي، مع ضمان إجراءات وقائية مشددة.

أمام أهمية الرهان، تبددت الانقسامات في المكتب السياسي للحزب لصالح الناشطين، من بين هؤلاء أنفصل (عبد الرحمان حفيظ)، المعروف بميله للإلتزام الفعلي، (محمد هني) الذي ظلّ مناصرا لمدة طويلة لألمانيا النازية، (أحمد مزغنة) و(حسين مقري)، ظلاّ أوفياء لـ(مصالي)[6].

من الناحية البراغماتية، إعتبر المكتب السياسي من الآن فصاعدا أن التفرقة بين المناضلين ليست بذات أهمية، فهو لن يذعن أبدا، لأنه يعتبر ما جرى بمناسبة أول ماي مناورة من طرف الشيوعيين.

لم يتصور الحزب الشيوعي حدوث المظاهرات، فالأولية كانت بالأحرى موجهة لمجهودات الحرب، وسيعمل في النهار من أجل ذلك. لكن أمام إنهيار ألمانيا، إتضح بأن النهار جرى خلاله تجمهر وإحتفالات وتجمعات، وهي

تشكل أحسن الفرص الممهدة للعودة إلى الحياة السياسية في حالة السلم، فموعد الانتخابات البلدية وانتخابات المقاطعات المحددة ما بين 13 ماي و13 جوان قد أقترب، والفاتح من ماي سيسمح بافتتاح الحملة الانتخابية كاستثناء لحالة الحصار، ومن ثم سبق الأحداث، فهذا اليوم معلن كيوم راحة، والكنفدرالية العامة للشغل وجهت فيه نداء للعمال ليكون أول ماي مناهضا للفاشية في الخارج والداخل(7).

أشارت جريدة Alger républicain في التاسع والعشرين من شهر أفريل إلى ذلك في الصدارة، إذ أعدت الصفحة مدعمة بصور كركبة وضعت في الوسط، تبرز جثث الضحايا، بألوان شاحبة وعظام بارزة، أخذت للمنفيين بمحتشد نوردوسن (Nordhauson) الواقع شمال برلين، تخللتها من جانب آخر، نداءات جنرال الدرك توبرت (Tubert) المترشح الشيوعي لبلدية الجزائر لدى الحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي الاشتراكي لفرنسا المحاربة، يدعو للتجند دفاعا عن الجمهورية.

"لتسقط الفاشية"، ذلك عنوان افتتاحية (ميشال روزي) الداعي إلى التطهير العرقي "لهؤلاء الذين يبحثون دائما عن الإعتذارات للفاشية الهتليرية، والذين خدموها أمثال كسيلنغ (Quesling)، لافال (Laval) أو بيتان (Pétain) [...] إنهم مجانين، أو أن أرواحهم نفسها مجرمة، على أية حال سنعمل على إسكاتهم ونقسم بذلك". وفي المساء تناول أيضا في ميكروفون "راديو فرانس"، نفس الافتتاحية في ركن الأحداث السياسية.

أصيب اليمين الاستعماري بالذهول نظرا للكيفية التي استغلت بها أحداث أول ماي، إذ أعتبر ذلك تهديدا صريحا موجها إليه، فركن إلى الصمت خلافا لما كان عليه منذ سنتين، وكان حزب الشعب الجزائري يدرك جيدا المجازفات التي سيقبل عليها، عندما كان يناقش مسألة الاحتفال

بأول ماي، ومضمون الشعارات التي سيوظفها. (أحمد مزغنة) إختصاصي في القضايا العمالية وعضو في المكتب السياسي منذ تأسيس الحزب سنة 1937، لا يستهين بالأمور، بما أنه ممثل للمناضلين النقابيين، في الكنفدرالية العامة للشغل، فهو يدرك جيدا خطورة التظاهر دون التشاور معهما، والأسوأ من ذلك يكمن في المغامرة على الاحتفال على إنفراد كما حدث سنة 1939.

أراد حزب الشعب الجزائري، في 14 جويلية 1939، أن يندمج على غرار السنوات الفارطة، في مسيرة الجبهة الشعبية، غير أن الكنفدرالية العامة للشغل، رفضت شعاره لأنه مستوحى من " البرلمان الجزائري"، فأجبر على التموقع في المؤخرة على بعد مسافة[8]، وعندما إنطلقت المسيرة تدخلت الشرطة رافعة العصي، لتعزل مناضلي حزب الشعب، وتم إيقافهم لمدة ساعات طوال تحت لفح الشمس، بينما واصل رفقاؤهم الأوروبيّون المسيرة.

بالنسبة للمكتب السياسي، فلا جدوى من التفاوض حول حضور حزب الشعب الجزائري في تظاهرات أول ماي 1945 إلى جانب أحزاب فرنسا المحاربة، لقد كانوا يرفضون دائما الاتصال بأصحاب البيان والحرية، فالتظاهر خلال هذا اليوم سيضع على محك الاختبار مدى الحريات الملموسة المتاحة للجزائريين في الجزائر الجديدة التي كثيرا ما تكلمت عنها تلك الأحزاب، فالجزائريون يمكنهم عقد الاجتماعات والتعبير عن مواقفهم بحذر، لكن هل يمكنهم اختيار شعاراتهم النظامية بكل حرية لتنظيم المظاهرات أم أنهم سيظلون دائما تحت وصاية الأوروبيين ؟

حظيت الجدوى من التظاهر بالقبول، والقرار أتخذ جماعيا، وهناك شعاران متواضعان تم الاتفاق عليهما، "أطلقوا صراح مصالي"، "الجزائر حرة"، وهذا كي لا يفزع المتخاذلون، وعليه يجب إخطار سائر المناضلين في

ربوع البلاد وفي سويعات معدودة، الذين يتعيّن عليهم قيادة اللجان المحلية لحزب الشعب الجزائري، والبت فيها إذا كانوا سيسيرون بين الأوروبيين أو أنهم سيتشكلون موكبهم الخاص.

كان المكتب السياسي يشتغل إلى ساعات متأخرة من الليل، والاتصالات أضعفت بفعل الاعتقالات الأخيرة، فطغى ما هو استعجالي على أخذ الاحتياطات، فكانت الاتصالات القريبة تتم بواسطة الطاكسيات، أما الإتصالات البعيدة فيستخدم فيها الهاتف، وهذا ما سمح للمديرية العامة للأمن بالتصنت والكشف عن العديد من أعضاء حزب الشعب والتحضير لاعتقالهم.

مظاهرات الفاتح من ماي

تظاهر الجزائريون في الفاتح من ماي عبر أغلب المدن الجزائرية ليتأكدوا بأنهم تقبلوا قرار حزب الشعب، فالتضامن النقابي غالبا ما يطغى على المواقف. قبلت الكنفدرالية العامة للشغل بالجزائريين، وبالتوصيات النظامية المتفق عليها في المسيرة، لكنها عزلتهم في الأخير عندما تعالت الهتافات "بالاستقلال" مع اللافتات المرفوعة، وعندما رفع العلم الجزائري، وتلك هي الحال في كل من عنابة وقسنطينة، حيث تدخل أعوان التنظيم وسلموا المارقين للشرطة[9].

كانت المسيرات في كل من قالمة وسطيف مثالية، ففي مدينة سطيف إندمج في المسيرة ثلاثة آلاف جزائري وكانوا أكثر عددا من الأوروبيين، اخترقت المسيرة المدينة إلى غاية قاعة الحفلات بالبلدية حيث أنتهت بمهرجان شعبي.

فدلالات الشعارات المرفوعة " الجزائر حرة "، كانت ذات معاني بليغة ولم تصدم الأوروبيين[10]، والمناضلون النقابيّون لم ينكروا بأن (مصالي) هو

السجين الوحيد "بفيشي" الذي لايزال محبوسا، وفي أوساط الكولون كانت الألسنة تتناقل أن المنافقين قد " كشروا عن مخالبهم "[11].

أوصى أصحاب البيان والحرية بمدينة قالمة، مناضليهم بالاندماج في مسيرة الكنفدرالية، غير أن القادة النقابيين رفضوا ذلك تخوفا من رؤية الجزائريين يتفوقون عدديا على الأوروبيين.

قبل نائب عميل العمالة (أشياري)، بتحويل مسيرة الجزائريين إلى مظاهرات وطنية، تجتاز قلب المدينة قصد وضع إكليل من الزهور على نصب الموتى[12].

تم تجنب المأساة في زمن قليل في بجاية، كان عميل العمالة قد إقترح بأن تسلك مسيرة أصحاب البيان والحرية مسارا مخالفا لمسيرة الكنفدرالية، مسيرة " أصحاب البيان رفعت لافتة تحمل عبارة " الجزائر حرة"، وكانت تضم زهاء المئة متظاهر، تتقدمهم الكشافة والرياضيون، وأثناء تقدمها واقترابها من السوق التحق بهم تلقائيا جمع من الفلاحين[13].

ومن تمّة بدأت المسيرة تتعرض لاستفزاز عند إقترابها من قصر العدالة، حيث أقيم في وجهها حاجز، فحاول الفلاحون إختراقه، رفض العساكر والشرطة الجزائريون إستخدام القوة، لكن ظل المتظاهرون يقاومون. إندفع الفلاحون فجرحوا شرطيا يهوديا بالسكين، كما جرح ضابط فرنسي في رأسه. وكان يخشى من تفاقم الوضع، لكن المنظمين تمكنوا من التحكم في المظاهرة وتفرقتها في النهاية.

إنفجرت في وهران المأساة، حيث لم يتمكن المنظمون من التحكم في الجزائريين، فالبؤس قائم بوهران المسلمة التي تقابلها طبقة من الكولون المناصرين (لبيتان) وهذا ما يفسر جزئيا هذا السخط.

عبرت فدرالية حزب الشعب الجزائري عن ذلك في نشريتها الصادرة في نهاية أفريل "الامبريالية الفرنسية أعلنت ضدنا الحرب : فقبلنا بذلك، وسنرفع التحدي"[14]، غير أن الحزب بقي ضعيفا حتى يمكنه التغلغل في الأحياء التصديرية للمدن أين يكثر البطّالون، وليست للكنفدرالية أية سيطرة عليهم[16].

دعا أصحاب البيان والحرية في صبيحة أول ماي، إلى تجمهر بالمدينة الزنجية بوهران (المدينة الجديدة حاليا)[17]، ثم ألتحقت بالتجمع حشود قدمت من ضواحي(Lamur) (الحمري حاليا)، كان البعض يخبئ تحت عباءته دبوسا، وهي عبارة عن عصى قصيرة يستعملها الفلاحون، ثم خرج إلى شوارع المدينة الزنجية بعض الشباب الطائشين، الذين كانوا محل استغلال من اليمين المتطرف منذ سنة 1920 في مثل هذه التظاهرات، وهم يهتفون " يحيا هتلر" " يسقط اليهود "[18]، وكان الأوروبيون يصفقون من فوق الأرصفة وشرفات منازلهم وهم يهتفون " يحيا بيتان ! ".

وصل عدد المتظاهرين إلى ساحة المدينة العتيقة خمسة آلاف متظاهر، أين كانت الكنفدرالية العامة للشغل تعقد مهرجانا شعبيا، وعندما وقعت المشادات مع الشرطة أسفرت عن مقتل شخص وجرح خمسة عشر من بين المتظاهرين، وخمسة عشر آخرين أصيبوا بجراح خفيفة من بين صفوف الشرطة.

في مدينة الجزائر، حيث كان السخط من جانب قوات الأمن، كانت الحصيلة أثقل. التحقت ثلاثة مواكب بالمهرجان الشعبي المنظم من طرف الفدرالية العامة للشغل، لتلتقي الحشود أمام البريد المركزي[19]، وقد تشكل العدد الأكبر من المتظاهرين بساحة السلطة (ساحة الشهداء حاليا)، ثم تغلغل المتظاهرون في شارع(Isly) (العربي بن مهيدي حاليا)، بغية الوصول إلى البريد المركزي، وعلى بعد مئة متر، من ساحة Bugeaud (الأمير عبد القادر حاليا)، أقامت الشرطة حاجزا أمام المتظاهرين، وهي الحدود التي

لا يمكن اجتيازها، حيث تتواجد المحلات الراقية وفي الأعلى العمارات الفخمة والشامخة.

كم كان يبلغ عددهم ؟ ألف شخص بالتقريب أو أكثر من ذلك ؟ ذاك هو التساؤل الذي شغل بال مدير الأمن، الذي كان يجهل كل شيء عن المظاهرات [20]، جزء منهم قدم من الأحياء القصديرية للضاحية الجنوبية، أغلبهم لم يطأ بأقدامه شارع (Isly) من قبل.

طغت الفوضى على الجميع، وسط مكبرات الصوت المعلقة على بعد 300 متر بساحة البريد المركزي التي أكتظت بالمتظاهرين، حيث تعالت الهتافات «بيتان في المشنقة»، ليقاطع حديث الخطباء كلما تكرر إسم المرشال.

نزل موكب جماهيري ثان من حي القصبة، مارا بساحة (Mogador) (حريشات حاليا)، متجنبا الحاجز المقام بساحة Bugeaud، حيث يتواجد العسكريون في حراسة دائمة أمام القيادة العليا للهيئة 19 للجيش، فهل خشيت الشرطة المباغتة من الخلف ؟

في حدود الساعة السادسة مساء، وفي حالة من الجنون، فتحت الشرطة فجأة النيران ثم تبعهم العسكر[21]، كانت الطلقات مكثفة وسريعة، بشكل لا يسمح بمشاهدتها من البريد المركزي، وكان قد وصل إليه على التوّ موكب ثالث Belcourt قادم من بلكور (سيدي محمد) حاليا وسط صخب كبير.

ستكون الحصيلة ثقيلة[22]، نظرا للهيجان الذي أصاب الشرطة، جراء انقضاض البؤس المتوحش على أجمل الشوارع الفرنسية بالجزائر، وحفاظا على أنفسهم أطلقت الشرطة وابلا من الرصاص برشاشاتهم، فسقط أحد الجزائريين على التو، ومات عشرة آخرين بالمستشفى، وأصيب خمسة وعشرون متظاهرا بجراح خطيرة، وخمسون آخرون كانت إصاباتهم خفيفة، في المقابل قتل شرطي وجرح ثلاثة آخرون.

لم تشهد الجزائر في هذا اليوم مظاهرة أكثر دموية من هذه، منذ سنة 1830، وحسب قنصل بريطانيا العظمى الذي كان حسن الاطلاع، فإن «السلطات كانت تختبر استعراض قوة الخلاص»، لا سيما أنها تترقب مظاهرات أخرى حتى في يوم الاحتفال بالنصر، وهي تتوقع جيدا استخدام القوة اللازمة، تحسبا لوقوع أي خلل محتمل في النظام العام مستقبلا[23].

الاحتياط لأي اختلال في النظام العام

أوقفت السلطات في المساء، مسؤولي حزب الشعب الجزائري الذين تم اكتشافهم بالأمس في منطقة مدينة الجزائر، فألقت القبض على (ماحي) و(مزغنة)، عضوين في المكتب السياسي للحزب و(حسين عسلة)، عون اتصال بالمكتب، و(حفيظ) أمين المال، أما (محمد سطول) وهو مناضل قديم بفدرالية الجزائر وذو شعبية، فقد لاذ بالفرار.

وفي وهران تم إعتقال (حسين قايد) و(محمد ممشاوي) وزجّ بهما في المحتشد. في قسنطينة أعتقل (مكي الشاذلي)، عضو المكتب الفدرالي ومنسق الفدرالية رفقة (علي فيلالي)، كما أعتقل منسق آخر رفقة ثمانية آخرين[24].

لدى استدعائهم إلى الولاية ألقى (فرحات عباس) المسؤولية على حزب الشعب الجزائري، غير أن الأمين العام للحزب أجابه «أننا نعلم بأنك لست الفاعل، لكن الجزائريين المقتولين والمصابين يحملون بطاقة أصحاب البيان والحرية وبالتالي فإنكم المسؤولون عن ذلك»[25].

الحزب الشيوعي سما تشأن وتضاعفت قوته، مستمدا كبرياءه من سقوط برلين تحت ضربات الجيش الأحمر. في الثاني من ماي مساء عندما تفشى خبر مفاده أن الأوروبيين نظموا مسيرات حاشدة في شتى أرجاء المدن، رافعة أعلاما ثلاثية الألوان وهي تتغنى بالـ Marseillaise، كان

الذهول سائدا في الأحياء الجزائرية، فأعلن الحزب الشيوعي مباشرة من اليوم الموالي عن تنظيم مظاهرات كبرى.

فالحزب الشيوعي لم يعرف ولن يعرف مجدا من هذا القبيل قط، في الثالث ماي، عندما كانت الجماهير تجتاح شوارع مدينة الجزائر، وجه المجلس الأعلى " للجيش الأحمر عبارات الإعجاب والعرفان "[26]، وتناولت صحف ذلك اليوم النبأ بعناوين بارزة كانت تحتل الصدارة، مع إدراج بلاغ قصير محير موجه للأوروبيين :

«إستغلالا لعيد الشغل، تقول الحكومة العامة، أن هناك عناصر غريبة عن التنظيمات النقابية، تمثل حزبا معروفا بارتباطاته الهتليرية "hitlérisme" ، أثار في مختلف مدن الجزائر بعض الإضطرابات الحقيقية» [27]، وقام مناضلو الحزب الشيوعي من جهتهم بتوزيع منشور دعائي مكملا للبلاغ الأول، وتوجيه تهمة صريحة لحزب الشعب الجزائر على أساس أنه أخذ توصياته من برلين أي من عند (هتلر)، الذي يتمادى في تعذيب الجنود الفرنسيين البواسل[28]، لذا فإن خلو الشوارع من الجزائريين لها دلالتها.

إن إتهام أصحاب البيان والحرية "بالنازية " شيء مخيف بالنسبة لهم، فـ(فرحات عباس) ورفقاؤه يحبذون وضع حزب الشعب الجزائري في موقعه، ويدركون بأنه بدون مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري، فإن أغلب الأوروبيين سيكون لهم نقص أو سوء إطلاع بواسطة الصحف[29]، لا سيما وأنهم لا يفرقون بين أصحاب البيان وحزب الشعب.

كان (فرحات عباس) يبحث عن كسب مساندة اليهود، إذ تربطه بهم صلات جيدة في مدينة الجزائر، خاصة مع الأستاذ (هنري أبوالكر) الرئيس الشرفي للحزب الراديكالي الاشتراكي الذي لا يعارض أصحاب البيان والحرية.

عندما قرر الحزب الراديكالي هذه المرة، أن يتصدر الطليعة ودعوة أصحاب البيان والحرية للالتحاق بالمظاهرات الكبرى التي تشرف عليها التنظيمات اليسارية، احتفاء بالسقوط المؤكد للألمان، إستدعى لهذا الغرض اللجنة المركزية التي اشتغلت من الرابع إلى السابع ماي حول المسألة[30].

بادر (فرحات عباس) يوم 4 ماي، بإدانة الخطأ أمام اللجنة المركزية، والمقصود به حزب الشعب الجزائري، الذي أصبح متهما، عندما طلب من الجزائريين الانفصال عن الأوروبيين أثناء مسيرة أول ماي، فسكت ممثلو حزب الشعب، ثم شرعت اللجنة المركزية في إعداد اقتراحين الأول يطالب بإطلاق سراح مصالي، ولا إشكال في ذلك، الثاني يتضمن تفاصيل الإجراءات الواجب اتخاذها لإحياء يوم النصر، وتحديد التوصيات النظامية كما يلي "يحيا انتصار الديمقراطيات"، "العفو الشامل لكل المحبوسين والمعتقلين السياسيين الجزائريين"، وهي عبارات ليس من طبيعتها أن تخدش الأوروبيين الذين يشاركونهم الإحتفالات.

في الخامس من ماي ناقشت اللجنة المركزية مطولا منشورا دعائيا "نداء للفرنسيين" لتوزيعه خلال المظاهرات، بغية إزالة التهمة عن أصحاب البيان والحرية على أساس أنهم لم يكونوا أبدا في خدمة النازية[31]، مساء الأحد الموافق للسادس ماي، أقام نائب رئيس اللجنة المركزية (عباس تركي)، حفل استقبال كبير في حظيرة فيلته الفخمة الكائنة بأعالي مدينة الجزائر.

عندما كانت اللجنة المركزية تبحث عن الكلمات، كان حزب الشعب الجزائري في الميدان، دون أن يدعن تحت القمع، ولا الخيانة، فهو لن يستهزئ بمطلب الاستقلال. فقد أعطى المكتب السياسي للحزب لفروعه الأمر بالتظاهر تحت الراية الجزائرية في يوم النصر، وهذا في قلب مسيرة

الأوروبيين. كانت التوصيات بالحذر رسمية، إذ يمنع على أي شخص حمل أي سلاح، والإحجام عن التظاهر إذا بدت الوضعية المحلية خطيرة.

ختمت اللجنة المركزية أشغالها يوم الإثنين من السابع من ماي وكان (فرحات عباس) متفائلا، (عمر وزقان)، أمين الحزب الشيوعي الجزائري، كانت تصله الأخبار بالتوالي، وكان يعلم بأن (فرحات عباس) ينوي التخلص من حزب الشعب الجزائري عندما يقدر على ذلك[32]، فتوجه وفد إلى عميل عمالة مدينة الجزائر يقدم له التوصيات المصادق عليها ويطلب منه الترخيص بالتظاهر رفقة المنظمات اليسارية عندما يتم الإعلان عن استسلام ألمانيا.

وصل الوفد متأخرا وكان عميل العمالة (بيريليي) قد علم على التو بأن إستسلام ألمانيا قد وقع على الساعة الثانية و41 د، ولم يتم الإعلان عن الخبر رسميا إلا في الغد الموافق للثامن من ماي على الساعة الثالثة مساء.لكن هل أمكن الاحتفاظ بالسر إلى غاية الآن ؟ فالترخيص بالتظاهر حظي بالقبول، فهل سيكون أصحاب البيان والحرية على أتم الاستعداد أم أن حزب الشعب الجزائري سيطغى عليهم ؟ بطلب من الحاكم (شاطينيو) صدر أمر للولاة في المساء، بمنع كل لافتة أو راية مخلة بالنظام وعند الاقتضاء يلجأ إلى استخدام القوة لفرض الاحترام.

الاحالات

1. FR-CAOM GGA 9H51, rapport non daté [fin avril 1945], 4 p. dactyl.
2. FR-CAOM GGA 9H44, rapport des Renseignements généraux, 30 avril 1945.
3. *Egalité* n° 33, vendredi 27 avril 1945, encadré en noir.
4. HARBI Mohammed, *L'Algérie et son destin, op. cit.*, pp. 68-69, soutient le point de vue contraire, accusant le PPA d'avoir recherché, « sans esprit de suite, l'action spontanée, [...] exposant les populations et s'exposant au pire ».
5. Messali Hadj atteindra Brazzaville, sa destination, le 3 mai.
6. KADDACHE Mahfoud, *op. cit.*, p. 699.
7. *Alger républicain*, 31 mars 1945 et 24 avril 1945.
8. PLANCHE Jean-Louis, *Antifascisme et anticolonialisme, op. cit.*, pp. 438-439. Sur le contenu du mot d'ordre « Parlement algérien », cf. KADDACHE Mahfoud, *Le Parti du peuple algérien, 1937-1939*, Alger, OPU, 1985, pp. 103-109 et 118-119.
9. FR-CAOM GGA 8CAB23, télégramme du gouverneur général au ministre, 1er mai 1945, 23 h 45.
10. Renvoyant pour la plupart à « France libre », et pour certains au vieil autonomisme colonial.
11. FR-CAOM GGA 9H54, police judiciaire, Alger, rapport du commissaire divisionnaire Bergé, 30 mai 1945, 21 p.
12. On écartera le récit de la manifestation par El Boudali Safir, in *Egalité* n° 90, 15 août 1947, réalisé à Guelma deux ans après les événements, qui confond 1er mai et 8 mai. On écartera plus encore les récits collectés trente ou quarante ans plus tard.
13. FR-CAOM GGA 8CAB23, rapport du sous-préfet, 2 mai 1945.
14. FR-CAOM GGA 9H51, fédération PPA d'Oranie, *Bulletin intérieur*, n° 4, seconde quinzaine d'avril 1945.
15. *Egalité*, 24 novembre 1944, pp. 1 et 4.
16. Cf. PLANCHE Jean-Louis, « Alger, urbanisation et cohabitation, 1930-1962 », *Ultramarines* n° 23, Aix-en-Provence, Centre national des archives d'outre-mer, 2002.
17. Quartier « indigène » construit par l'armée dans les débuts de la conquête, pour les familles venues de l'intérieur et du Maroc, il abrite aussi des « petits Blancs ».
18. Cf. PLANCHE Jean-Louis, « Un pogrom juif contre les chrétiens. Oran. Mai 1925 », *Les Temps modernes*, juin 1994.
19. KADDACHE M., *op. cit.*, t. II, p. 700.
20. JAUFFRET J.-C., *op. cit.*, p. 81, reproduit le rapport.

21. Boukort Benali, *Le Souffle du Dahra*, Alger, Entreprise nationale du Livre, 1986, pp. 93-94.

22. GB-PROFO 371/49275, rapport du consul général au Foreign Office, 3 mai à 17 h 55.

23. *Ibid.*, « The authorities who are inclined to welcome the incident as a salutary showdown, expect further demonstration on "V" Day and intend to use as such force as may be necessary to quell and prevent future disturbances ».

24. FR-AOM FM MAA//973/C, liste nominative, *op. cit.*

25. Cité *in* Kaddache M., *op. cit.*, p. 701.

26. *Alger républicain*, 4 mai 1945, p. 1.

27. *Alger républicain*, 3 mai 1945, p. 2.

28. FR-CAOM 9H51, CIE d'Alger, note de renseignement, 4 mai 1945.

29. *Egalité* n'a aucun lecteur européen, sauf rares exceptions. Le journal n'est jamais cité par ses confrères. Le mépris racial est plus fort que l'autocensure politique au sens strict.

30. FR-CAOM GGA 9H44, note de la Direction de la Sécurité générale, 7 mai 1945.

31. Copie *in* Kaddache M., *op. cit.*, pp. 956-958.

32. Entretiens avec Kaddour Khobzi, Paris, 1989-1991.

8

مجـزرة 8 ماي

اقتصرت الاحتفالات في 08 ماي 1945 في العديد من المدن على احتفال الأحزاب والمنظمات الوطنية الفرنسية، فيما تخلت العديد من لجان أصحاب البيان والحرية عن التظاهر في القطاع الوهراني وفي قطاع مدينة الجزائر بخاصة، حيث لازالت المشادات الدامية للفاتح من ماي ماثلة في الأذهان، خلافا للوضع في سطيف وقالمة، حيث كان الاحتفال بأول ماي سلميا، والاقتراح بتنظيم هذه الاحتفالات لم يثر أي تخوف.

فالتوتر الوحيد الملحوظ هو ما حدث بالأمس في مدينة سطيف في أوساط الأوروبيين، بفعل وقع خبر استسلام ألمانيا، حيث إجتاحت غوغاء جماهيرية الشوارع رافعة بحماس صورة المارشال، وهو معلق بالمشنقة وكانت تحملها مجموعة من اليهود، فيما راح البعض يعدم بدون محاكمة " شابا كان يمجد بيتان " مبديا اعتراضه بشدة عن المشهد، فيما كان الآخرون يرقصون في ملتقيات الطرق.[1]

وصف (جوزي أبولكر) الوضع لاحقا بالمأساوي، "كان الكل يعلم في سطيف بأن أحداث خطيرة ستحدث في الغد[2]، فلا أحد كان يملك علم اليقين، لكن بالنسبة لـ(فرحات عباس) فإن الفرصة مناسبة للتفاوض مع المنظمتين اليساريتين حول بناء وحدة، كان على استعداد لدفع ثمنها، فهل

كان يتواجد (فرحات عباس) في هذا اليوم وفي نفس اللحظة رفقة الدكتور (سعدان)، في مكتب الحاكم (شاتينيو) من أجل مناقشة الموضوع ؟"

أعترف الحاكم (شاتينيو) فيما بعد بأنه ألتقى بهما، ونفى أن يكون قد أقترح على (فرحات عباس) توفير طائرة لبلوغ مدينة سطيف، ورفض[3] تقديم أية إضافات أخرى، أما (فرحات عباس) فقد خصص أمسيته لتحرير افتتاحية العدد المقبل من جريدة "Egalite" الموجهة للنشر يوم 11 ماي، وهو عبارة عن نداء موجه للمنخرطين في حركة أصحاب البيان والحرية، كتمهيد للقطيعة مع حزب الشعب الجزائري[4]، فكتب يقول : "يجب أن نتصدى بكل قوانا في اطار الوحدة والخلاص لعدوان الفاشية المتحالفين مع المحرضين الإحترافيين الواعين أو غير الواعين الذين يحاولون خلق هواس حرب أهلية، نطلب من مناضلينا في مختلف الفروع مضاعفة اليقظة، والتآزر مع المنظمات الديمقراطية للكنفدرالية العامة للشغل، والحزب الشيوعي، والحزب الإشتراكي وحركة فرنسا المحاربة، يحب أن يساهموا في تدعيم وحدة كل الشعوب والمحافظة على النظام العام".

[...] وختم قائلا : فالمهم ليس إنتزاع حل لمعضلة، المهم هو السير تدريجيا، لكن بثبات نحو نهضة مؤكدة، ونجاحنا مرهون بهذا الثمن، والذين لا يفهمون ذلك يمهدون لفشلنا، فتحمسنا لمشروع فيوليت سنة 1936، وتضامننا مع الجبهة الشعبية، يمكن بل يجب أن ينبعث غدا حول مشروع جديد مطابق لطموحات الشعب".

في الثامن من ماي على الساعة 9 أقبل (فرحات عباس) رفقة الدكتور (سعدان)، إلى ديوان الحاكم (شاتينيو) لتهنئته، وكان (فرحات عباس) يحمل في جيبه الافتتاحية، لكن الضابط بيرجي فابون (Berger Vabon) تركهم ينتظرون طويلا، وفي حدود منتصف النهار تم اعتقالهما والزجّ بهما سرّيا

في السجن العسكري[5]، ومنذ الساعة التاسعة والربع بدأت عمليات التقتيل بسطيف.

مجزرة سطيف

عند مطلع يوم الثامن من ماي بسطيف، تجمع مئات الجزائريين تحت السور الشمالي الشرقي أمام المسجد، وكان أغلبهم فلاحين قدموا إلى السوق.

تم استدعاء أعضاء لجنة أصحاب البيان والحرية من طرف نائب عميل العمالة، والقلق يتملكهم، فطمأنهم بأن المظاهرة ليست من السياسية في شيء، وبدون أن يرخص لهم لم يمنعهم في نفس الوقت[6].

وفي حدود الساعة 8 تجمع من نحو2000 إلى 3000 شخص أمام المسجد وقبيل الانطلاق طلب المنظمون من المتظاهرين أن يودعوا داخل العمارة كل ما يعتبر سلاحا، فاعتبر الفلاحون، الذين لم يشاركوا من قبل في أية مظاهرة، بأن الأمر غير لائق، فالرجل لا يتخلى أبدا عن دبوسه. كان عددهم داخل المسجد أقل من مئة شخص بدون سكين أو مسدس.

عند دخولهم مدينة سطيف، عبرت المسيرة الشارع الرئيسي (Georges-Clemenceau)، وكانت الكشافة الإسلامية في المقدمة، تحمل باقة من الورود لتضعها على النصب التذكاري للأموات، في الخلف كانت جماعة من أصحاب البيان والحرية تحمل رايات دول الحلفاء مرفوقة بلافتات كتبت عليها الشعارات بالفرنسية والإنجليزية والعربية أعدت ليلا "أطلقوا سراح مصالي"، "يحيا ميثاق الحلف الأطلسي"، "نريد أن نكون مساوين لكم"، "ليسقط الاستعمار"، "تحيا الأمم المتحدة"، وهي عبارات ليست من شأنها أن تثير أي تخوف، ولا حتى البوق الذي كان يحمله المدعو (صغير صبري)، وهو من قدماء المحاربين، قصد إستعماله أمام النصب.

ذكرت الشرطة عدد 8000 متظاهر، لكن بعد التحقيق خفض المحافظ (بيرجي) العدد إلى النصف، ضباط من إفريقيا الجنوبية أحصوا من شرفات مكاتبهم، بشارع كليمنصو، حوالي 2000 شخص نساء وأطفالا بما فيهم الأوروبيّون.

كانت مصالح الأمن قليلة العدد، المحافظ فالير (Valère) أقام حاجزا في ملتقى الطرقات بالشارع الذي يتقاطع مع نهج القديس أوغستين في حي البنوك والمتاجر الفخمة، وهو المكان المفضل لالتقاء الكولون، الذين غزوا في هذا اليوم أسطحه المقاهي. عند الحاجز كان يقف مفتشون للشرطة مسلحين بالرشاشات، كان المحافظ المركزي السابق شوفو (Chauveau) من النشطين المناصرين " لبيتان"، وقد خفضت رتبته من طرف عميل العمالة (بيريلي)، كان يصافح زملاءه القدامى، وبالنظر إلى تواجد عدد قليل من الشرطة، فإننا نتعجب من غياب الدرك والجنود.

كان الرماة الجزائريون في حالة استنفار منذ الخامسة صباحا في ساحة الثكنة، والأسلحة مصففة أمامهم على بعد 300 متر استعدادا للانطلاق، من المفروض أن يكون أعوان الدرك في عين المكان، لكن الحافلة أصيبت بعطب، فاضطروا للقدوم راجلين ليصلوا بعد ربع ساعة.

بعد الساعة التاسعة، تجاوزت مقدمة المسيرة مفترق الطرق، وفي هذه الأثناء إندفع رجال الشرطة من الحاجز لمجرد مشاهدة العلم الجزائري ولافتة كتبت عليها " تحيا الجزائر الحرة المستقلة "، استعملت بعفوية من طرف مناضلي حزب الشعب الجزائري.

فسارعت الشرطة للهجوم على المتظاهرين بأيادي مجردة فتبادلوا الركلات، وفجأة وقع الإنزلاق، فأطلق مفتش الشرطة النار على حامل الراية فأراده قتيلا، ودعما للموقف جاءت طلقتي رصاص من مقهى فرنسا "Café de France"، فبادر

المفتشون بسلسلة من الطلقات برشاشاتهم، كما كان الأوروبيون يطلقون النار أيضا من الشرفات. عند الحاجز كان المفتش السابق (شوفو) يصدر الأوامر، وقد حاول مناضلو حزب الشعب التصدي للهجمات بما لديهم من مسدسات صغيرة فلم يصيبوا أحدا، ضباط جنوب إفريقيا شاهدوا من على شرفاتهم التي تطل على ملتقى الطرق، تزامن الطلقات الأولى للرصاص، وبما أنهم من ضباط المشاة، فأعينهم متفتحة وآذانهم متمرسة، فهل يمكن القول بأنه ليس لهم أحكام مسبقة لصالح الأهالي (المزدادين بالجزائر) ؟.

تسبب الاصطدام في انقسام المظاهرة بعفوية ؟ فواصلت مقدمة المسيرة سيرها بانتظام إلى غاية ساحة جوفر (Joffre)، أين تم وضع إكليل من الزهور أمام النصب التذكاري للأموات، وإقامة وقفة ترحم لمدة دقيقة. في ملتقى الطرق أحتدم الصدام بالكراسي وطاولات المقاهي وكان اغلب المتظاهرين يبحثون على مخبأ في الأروقة المقوسة.

أثناء تفشي الفزع الذي أحدثته طلقات النار، وكان الأوروبيون يصوبون طلقاتهم على الحشد من النوافذ[8]، عمّ الفزع كذلك أوساط المتظاهرين المختبئين في الأروقة، ولجأت المئات منهم باتجاه محافظة الشرطة، فقام بطردهم شرطيان وهما يصوّبان نحوهم المسدسات[9]، ففر المتظاهرون باتجاه باب قسنيطنة شرقا، وعندما هموا بمغادرة المدينة في حدود الساعة 9 و30 د، أصدموا بالدرك ثانية.

هؤلاء الدركيين ساعفهم الحظ في تشغيل حافلتهم ليجدوا أنفسهم في مواجهة محشتد من الجماهير الفارة. هناك رسالة مؤرخة، وتحمل التوقيت، وصفت المواجهة بأنها «مشادات ثانية»، كما وضفتها بالأكثر دموية[10]، فالعشرون دركيا أعتقدوا بأن الجماهير تهاجمهم، ففقدوا السيطرة على أعصابهم وفتحوا النيران على المتظاهرين فانسحبوا من المدينة، محاولين

بلوغ باب بسكرة جنوبا مرورا بالحي الذي يقع فيه النصب التذكاري للأموات.

أمام النصب التذكاري كان الأوروبيون يدوسون على إكليل من الزهور، فيما بقي مصير الكشافة الإسلامية مجهولا. في حدود الساعة العاشرة، وصلت العساكر، ليكتشفوا الجثث الأولى للموتى الأوروبيين المقتولين من بين المتظاهرين جراء الفرار المفزع. إحدى المعلمات روت كيف قتل فايان (Vaillant)، الرئيس الشرفي للمحكمة : "عزيزتي عائشة، عزيزي عبد الرحمان، لقد كنا أمام المدرسة نتحدث حول المجلة، وفاتحة الشهية، عندما فاجأنا جمع من الأهالي وهم يركضون ويصرخون، آتين من كل صوب يحملون دبابيس في أيديهم، فتوجهوا نحو السوق العربي، بباب بسكرة، فارتكبت هناك فضائع، لقد رأيت خمسة عشر شخصا منهالين بالعصي على صديق قديم من الأهالي، المدعو السيد فايان، والسيد بيقان (Peguin) الذي تعرفينه جيدا، فقد قتل هو الآخر، إنه شيء مرعب عندما أتذكر ذلك، والشيء الخارق للعادة، أن أغلب الضحايا كانوا من محبيي العرب"[11].

ألبير دونيي (Albert Deniet) أمين الحزب الشيوعي، لم تكن له الفطنة ليهرب، فقد سقط وجرح في مقدمة يديه بواسطة مشذب، لم تعالج إصابته جيدا بمستشفى سطيف، فاضطر فيما بعد إلى البتر وظلت صورته متداولة في الصحف، لتظهر بقايا الأطراف المبتورة التي تركها الجراحون، مصحوبة بدعاية مفادها بأن أطرافه قطعت بواسطة فأس من طرف المشاغبين[12].

رئيس البلدية (إدوار دوليكا) قتل بالقرب من شارع كليمنصو، وقد تعرفت الشرطة على أحد الجزائريين المتهمين الذي قدم إعترافاته " بتردد ". لوسيان قال إنجلي بأن طلقات النار أطلقت بكل برودة دم وتمهل، من طرف نائب قديم لرئيس البلدية أوروبي الأصل، كان يحرسه أحد المتورطين[13]

ولم يقدم هذا الأخير الأسماء، لكن (إدوارد دوليكا)، أسر بها إلى عائلته قبل وفاته [14].

ساد الهدوء، في حدود الساعة العاشرة والنصف، وعندما وصل الرماة الجزائريون حاملين في مقدمتهم بوقا، توقفت طلقات النار الآتية من المدنيين الأوروبيين لمجرد رؤيتهم. وفي منتصف النهار جاء خبر مفاده أن مجموعة من المتظاهرين في حالة فرار، وهم يجوبون ضواحي المدينة، فتمت مهاجمتهم من طرف الدرك بواسطة رشاش آلي وهو سلاح صغير لكنه فتاك.

ولئن كان الأمن قد أستتب، فإن الهلع واصل زحفه باتجاه ولاية قسنطينة، حيث كان عميل العمالة (لستراد كارتول)، مغتاظا من كون الرماة الجزائريين يتحكمون في مصير المدينة، ويستدل عن ذلك من مكالماته الهاتفية الاستنفارية[15]، جرت المكالمة الأولى في حدود الساعة 11 و30 د، أخطر فيها بأنه سيرسل إلى مدينة سطيف كتيبة من الرماة السنغاليين لأن "معنويات العسكريين تبدو منهارة "، كما يعلل ذلك بالمكالمة الثانية الواردة في حدود 14 و35 د، التي تعلن عن إرسال بعثة جديدة من الرماة السنغاليين.

وقبول الحاكم (شاتينيو) بذلك يدل على أن الذعر كان يخيم على مدينة الجزائر، وفي حدود الساعة 15 و20 د، وردت مكالمة ثالثة تطلب الموافقة "المباشرة " لتمكين الجيش من ممارسة سلطات الشرطة بمدينة سطيف ودوائرها، فكان رد الحاكم بالموافقة بعد دقيقتين، وفي حدود الساعة 17 و15 د، وصلت برقية من سطيف تؤكد سيادة الهدوء "وعلى الرغم من ذلك، لم يقتنع عميل العمالة إلاّ بإرسال المجنّدين الرماة الجزائريين، لأن ذلك يعد في نظره أفضل الضمانات"[16].

في حدود الساعة 7 و30 د، وصلت برقية من الحاكم تعبر عن القلق الذي يعتري الإدارة المدنية، وتسوى كتابيا الموافقة الشفوية التي أعطيت في

الظهيرة، وهذا على الرغم من ترسانات الأمن المجند بسطيف، وقد أندهش (هنري علاق) و(عمار أوزقان)،عندما كانا يجوبان شوارع المدينة بين منتصف النهار والواحدة زوالا، فلاحظا هدوء مذهلا يخيم على شوارع المدينة.

حصيلة المجزرة

إن تقييم المجازر التي حدثت هو المعيار الوحيد لقياس مدى الهلع المتولّد عن الحقد العرقي وتصور جسامة الأضرار، فإذا كان عدد الموتى الأوروبيين معروفا بدقة، فإن عدد موتى الجزائريين يبقى مجهولا، فالرسالة الوحيدة التي أشارت إلى ذلك وردت عن طريق الهاتف، وهي تذكر «عدد كبير من الضحايا»، أما التقارير التي أعدت لاحقا فقد زاغت عن الحقيقة، وأكدت بأن المتظاهرين بأنفسهم كانوا السبب في لقاء حتفهم .

وإن سكوت لجنة التحقيق التي قادها جنرال الدرك توبرت(Tubert)، يوم 25 ماي بسطيف، أسفر ضمنيا عن إضافة عنصر جديد للإيضاح: "يستحيل معرفة عدد الجزائريين الذين اغتيلوا من طرف الشرطة والدرك، فالبعض يقول عشرين وآخرون يقولون أربعين"[19]، أما الذين قتلوا من طرف المدنيين، فلم يذكر التقرير عنهم أي شيء، لأن الجنة ترفض نقل صورة عن مدينة تضم جزءا من الأوروبيين الذين أصابهم الهلع، فراحوا يقتلون الجزائريين في الشوارع انطلاقا من النوافذ والشرفات.

فالمعطى الرئيسي لتفسير ذلك، يكمن في موت الأوروبيين، وهم الأقل عددا أي 29 في المجموع، وقد شاءت الظروف أن يحدث الموت تلقائيا، ليضرب بالصدفة المارة في الشوارع، وهم في أغلب الحالات أشخاص مسنين وفتيات شابات أو سكان ذوي روابط طيبة مع الجزائريين، فهذا الأمر لا يصدقه سوى بليد أو ساذج أو جاحد، وإلا كيف نفسر إمكانية الاختباء

وراء حشد من الجماهير، كان في حالة فرار عمياء، فماتوا لأنهم كانوا متواجدين هناك.

فجماعات الفارين كانوا يطاردون في أغلب الأحيان الضحية، ليوقفوْه عن الجري، ثم ينقضون عليه بالضرب المبرح إلى درجة القتل الجماعي، فهو إذن قتل تعسفي ساهم فيه كل واحد منهم بعصاه وهراواته وسكينه، فكانوا ينهالون ضربا على جسم عليل أو ميت أو مشوه بفعل الأورام الدموية والجراح، ليشفون غليلا انتقامي سافر، دفع بالجزائريين إلى الانتفاضة.

إننا لسنا في حالة حرب، بل غايتنا المحافظة على النظام العام، وهذا على غرار كل الحالات المماثلة التي عرفتها الجزائر، كالإضطرابات المناهضة لليهود التي حدثت في قسنطينة، وهي حالات تتكرر باستمرار في أوروبا منذ التحرير، لكن خاصية الحدث تكمن في كونه يعد تقتيلا تعسفيا للجزائريين بالجملة وبدون محاكمة من طرف الأوروبيين، وهو حدث لم يسبق أن عاشته من قبل أية مدينة في المستعمرة.

فالخوف الكبير الذي ظل يلازم الأوروبيين، قد تجسد بالفعل، عندئذ تسقط في أعينهم أهمية القتلى الجزائريين، ولو أخذت في الحسبان، فإن ذلك لا يبرر قتل ذويهم، بل يقلل من شأنه ويحط من قيمة النظرة لإنحيازية للوهم الإعلامي، الذي تشكل في بضع سويعات، فتناقلت بسرعة الإشاعات، وبرقيات وكالات الأنباء البلاغات تبث بدون إنقطاع.

سواء كانت الجراح قاتلة أم لا، فهي في كل الحالات فظيعة، وقد وصف مجمل ذلك في ملحق القائمة الإضافية التي تضمنت 21 ضحية أوروبية الذين ماتوا بسطيف، فترضرض جماجم الضحايا والجراح العميقة تعد بكثرة، والمسدسات والسكاكين والدبابيس المرفقة بالقائمة، هي أغلب الأحيان الأدوات المستخدمة. فقائمة الـ 21 ضحية من الأوروبيين الميتين،

سمحت باكتشاف آثار رصاص في ثلثي الجثث القتلى، وآثار السكاكين في نصف الحالات الأخرى وآثار الدبابيس في ثلثي الحالات.

بربرية، وحشية، تلك هي المصطلحات التي كانت أكثر تداولا وباستمرار لتترسخ في الذاكرة، نجدها بوضوح في المكالمات الهاتفية لعميل عمالة قسنطينة وفي القرار الذي إتخذه الحاكم (شاتينيو)، لإدماج الرماة السنغاليين، وهو على بينة من أمره، ومع ذلك فقد تمسك بالقرار رغم ضغوطات الحزب الشيوعي ومساعي الأعيان.

المصطلح الثالث هو "التشويه" وقد أضيف هذا المصطلح كمكمل لوصف الضحايا منذ المساء، وذلك إثر تقديم جثث الموتى الأوروبيين للعائلات وللسلطات بمستشفى سطيف، وكانت هذه الجثث مسودّة، مشوهة وغير معروفة، غير أن هذا الأمر لا يتطابق في شيء مع الواقع، فإذا كانت بعض الأعضاء مصابة، فهي لم تكن مبتورة، وفي هذه الأثناء، كان آلبير دونيي(Albert Denier) الجريح الوحيد الذي يعاني من خطر التشوه، ومع ذلك لم يتم بتر أعضائه من طرف الجراحين.

كان وقع هذه المصطلحات قويا، لاسيما في مقالات وكالات الأنباء والتقارير الإدارية التي تناقلتها بمصداقية، مع أنه خبر غير مؤسس، لكنه مدعم بأدلة، بحيث أستغلت العديد من الصور، التي أخذت في قاعة حفظ الجثث من طرف مصالح الطب الشرعي ومن طرف مصور المدينة، وقد نشرت هذه الصور على نطاق واسع في أوساط المنتخبين والفعاليات النافذة وفي الأوساط الإعلامية[20]، وبما أن الصور نصفية، فهي لم تبرز التشوهات الإرادية[21]، لكن قوة التركيز على الأوجه المتضررة بفعل الضربات كانت كافية لتصديق الخرافة.

فالصور التي عرضت عن آلبير دونيي، وهو مبتور الأعضاء، من شأنها أن تزيل الشكوك، فتناقلتها الصحافة الشيوعية تحت عنوان "أيادي مبتورة، يوم

8 ماي 1945" [22]، وكانت في الغالب مرفقة بنص يؤكد على أن الضحية يعفو عن الجزائريين".

وظفت الصحافة الاستعمارية هذه الصور أيضا لتبرز مدى الخطورة التي تجلبها سياسة الشيوعيين لفرنسا، وبفعل هذه الانعكاسات المباشرة، بلغت حصيلة المجازر حجما لا يمت إلى الواقع بصلة في بضع ساعات. وقد أخذ التهويل والذعر بعده، في الخطاب الذي ألقاه الحاكم (شاتينيو) في الجزائر بعد الظهيرة.

8 ماي 1945، خارج مدينة سطيف

جرت مراسيم الاحتفال، خارج مدينة سطيف، بعد الظهيرة، قد سبقتها مراسيم الاحتفال بمدينة الجزائر، حيث أعلن حاكم الجزائر في حدود الساعة الثالثة مساء، عن استسلام ألمانيا على الرغم من الحرّ الشديد الذي كان يبعث على الخمول[23]، وفي الصبيحة قام أصحاب البيان والحرية ببعض الاحتفالات، وكان الهدوء هو السائد على العموم، ماعدا في البليدة حيث أطلقت الشرطة النيران، عند مشاهدة العلم الجزائري أسفرت عن مقتل شخص.

كانت الاحتفالات في القطاع القسنطيني، أيضا مؤكدة، على الرغم من الإجراءات الأمنية لعزل مدينة سطيف، فنائب عميل العمالة كان غير قادر على فعل أي شيء، والمبادرة الوحيدة التي أخذها هي مراقبته المكالمات الهاتفية.

في مدينة سانت آرنو Saint-Arnaud (العلمة حاليا)، القريبة جدا من سطيف، وصلت أخبار المجزرة بواسطة الطريق في حدود الساعة العاشرة صباحا، بعد انتهاء الاحتفالات ولم يسجل أي حدث يذكر[25].

على العكس من ذلك، في حدود الساعة 10 صباحا، لوحظ 3000 جزائري، قدموا من(Montcalm) (ديدوش مراد حاليا) وهي قرية قريبة

يسكنها الكولون مسلحين بالعصي والبنادق، طلب عميل العمالة (لستراد كريونال)، بدعم من الجنرال دوفال (Duval) الذي يحكم المنطقة عسكريا، طلب من مختلف نوابه الاستعداد للدفاع، فقام نواب عميل العمالة بتسخير العساكر، وكانوا يشغلون الدبابات من حين لآخر، وفي منتصف النهار وردت برقية تعلن أن المظاهرة بـ Montcalm كانت احتفالا سلميا، وليس هناك أثر للعصي ولا البنادق.

وفي هذه الأثناء، كانت مدينة الجزائر مغمورة بنوع من الابتهاج الجنوني، حيث كانت تنطلق سفارات الإنذار المتزامنة والمتنافرة تحت غمرة المنبهات الصوتية، ودوي مدفع حصن الإمبراطور، كما رفعت فوق الباخرات متاريس الرايات، وزينت السيارات والحافلات، والتراموآي، والعمارات بالأعلام الفرنسية وأعلام الحلفاء.

في حدود الساعة الثانية بعد الزوال، كان الضباب يرمي بضلاله على واجهة البحر، وإذا بجمع غفير من الجماهير الآتية من كل صوب، يجتاح ساحة البريد المركزي، التي كانت تجوبها رقصات الفرندول، بحضور عدد قليل من الجزائريين.

قبيل الساعة الثالثة مساءا تناول الحاكم العام الكلمة، ليقرأ بلاغا تم تحريره في العشية بمدينة رمس(Reims) وكان الخطاب، الذي قرأه جملة، مخصصا بأكمله لإحياء إنتصار فرنسا وحلفائها لينتهي بالتحذير من "سم العنصرية" و"مناصري هتلر وهو خطاب أكثر حقد يعترف بسقوط نظام، لكن يأخذ عنه الإيديولوجية والأساليب" وأختتم خطابه بالدعوة إلى تحدي مناضلي حزب الشعب الجزائري خاصة "أنهم يريدون تدنيس بهجة الاحتفال".

عندما غادر الحاكم العام المنصة، كانت صدى الأخبار الواردة تشير إلى تناول محتوى خطابه، نصف ساعة من قبل، تلقت مديرية الأمن مكالمة من

الدرك تشير إلى أن المدينة الصغيرة الأوروبية الواقعة على بعد 12 كلم شمال سطيف، قد طوقت بالمتمردين وهي تحت نيران أسلحتهم.

وقد أتضح فيما بعد أن هذا ما حدث بالفعل، فتدخل السكان لتهدئة الوضع، فواصل المنتفضون طريقهم دون خوف من العائلات الفرنسية، البالغ عددها ستة وخمسين عائلة بالقرية، ولم يكن الخبر أقل وقعا، فضلا عن كون الدرك في القطاع القسنطيني لم يهدأ له بال، لأن عملية عزل مدينة سطيف تتواصل ببطء.

في حدود الساعة الحادية عشر والنصف، وصلت إلى القرية الأوروبية، سيارة طاكسي قديمة كان يقودها (مبروك عيفات)، المدعو (عدواني)، وهو مناضل بحزب الشعب الجزائري بسطيف، وقد غادر المدينة رفقة إبن إخيه ورفيقين له من نفس المدنية لطلب المساعدة، كان يسير باتجاه البحر، ليخبر كل من يعترض طريقه، بأن الاستعمار يقتّل الجزائريين بمدينة سطيف، وكانت تتبعه من بعيد حافلة لمؤسسة دي شانال Deschanel التي تربط بين سطيف وبجاية، تبدو آثار الرصاص على هيكلها وزجاجها المحطم، كانت تنقل على متنها أربعة مسافرين جرحى ذوي إصابات خفيفة، ثلاثة منهم جزائريين ويهودي، كلهم يشهدون بأن هناك مأساة قد حدثت بسطيف.

ذاع الخبر على مدى الطريق، فبدأ الرجال يتجمعون حاملين الهروات والمناجل، وبنادق الصيد، بدون قائد، ولا تنظيم ولا هدف إستراتيجي، المهم هو الذود عن الذات والإنتقام للقتلى، بدأ العدد قليلا ولم يلبث أن تضاعف من دوار إلى دوار، وكانوا يسيرون باتجاه قرى الكولون والطرق التي يسلكها الأوروبيون.

نصف ساعة بعد الزوال، وصلت طاكسي (العدواني) إلى قرية عموشة، على بعد 10 كلمترات. وفي حدود الساعة الثانية زوالا عاد أعضاء المشيخة

الجزائريون الذين غادروا القرية ليعلنوا بأن الضواحي في حالة إنتفاضة، وهذا ما أكده القايد بالفعل.

فأقام الأوروبيون الحواجز الحامية في ديارهم، وتم إخطار نائب عميل العمالة، لكن حشود الجماهير واصلت سيرها بعيدا وهي تطلق النيران.

لا يختلف الأمر بالنسبة للمسلك الذي أنتهجه المتصرف الإداري روسو (Rousseau) ومساعده بنسال (Bancel) عندما قررا الذهاب لمعاينة الوضع، كانا في مقدمة السيارة يرتديان زيّا به شعار ثلاثي الألوان.

المتصرف الإداري (روسو) شخصية أوروبية قديمة، وهو الوحيد في الجزائر الذي لم يجرؤ أي كان من الجزائريين المساس به.

ألح عليه أحد الكولون ليحمل معه مسدسه عندما أراد الالتحاق بقرية Perigotville لكنه وجد الطريق مقطوعا بحاجز من الصخور، نزل السائق لفتح الممر، وفجأة أنقض عليهم سائق طاكسي (العدواني) وأوقف السيارة، فلاذ المتصرف ومساعده بالفرار وهما يطلقان النار، لكنهما قتلا قبيل الساعة الثالثة مساء[27].

بعد ربع ساعة، هاجم المدينة آلاف الرجال مسلحين بالعصي، وبنادق الصيد وبعض البنادق الألمانية. تعد أراضي المنطقة معطاة، لكن ورد في أحد التقارير الأخيرة للمتصرف الإداري (روسو)، أنها أصبحت غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية "المتزايدة شيئا فشيئا" لعمال الأرض الجزائريين.

ساهم جزء من جزائريي المدينة في عملية الهجوم[29] والإستيلاء على إيرادات البريد، ثم البرج والمباني الأخرى للبلدية، كما أستحوذ المنتفضون على 45 بندقية من نوع 1874 و10.000 خرطوشة[30].

في هذه الأثناء، قتل عشرة أوروبيون بينما تموقع الناجين منهم في الحواجز، وظلوا يطلقون النار، ولم يبحث (العدواني) عن تنسيق الهجومات، وفي حدود

الساعة السادسة مساءا، تغلغلت سيارة عسكرية نصف مدرعة في القرية وكان على متنها عسكري، إبن لأحد الكولون بالمدينة، يحمل رشاشا ثقيلا، كانت متبوعة بفريق من الرماة السنغاليين على متن شاحنة، فلاذ ثلاث مئة مهاجم بالفرار باتجاه الجبال، فيما شوهدت 600 إلى 700 جثة ملقية على الأرض.

لدى سماعه الخبر بالهاتف، تحصل عميل العمالة (لستراد كاربونال)، من الحاكم العام على الترخيص بمنح سلطات الشرطة للجيش في دائرة سطيف وبجاية. الترخيص الكتابي كان قد وصله في حدود الساعة السابعة والنصف مساء.

وفي يوم الغد على الساعة الثالثة والنصف، وصلت فصيلة من المدرعات النصف مزنجرة إلى مدينة سطيف، وفي الساعة السادسة كانت الطائرات المقنبلة من نوع B26 " تقوم بطلعات ترهيبية "[31] في الأجواء.

منذ الساعة الرابعة، استؤنفت مظاهرات الاحتفال بيوم النصر، تحت الرقابة السرية للعسكر، في مدينة عنابة، حيث كان الشيوعيّون نافذين، إلتحق بالمسيرة الكثير من الجزائريين، حزب الشعب الجزائري لم يجند سوى 2000 جزائري، إرتفعت فجأة في أوساطهم لافتة كتب عليها "يسقط الحزب الشيوعي"، فاشتد الحشد فأصيب شرطي بجرح خطير، وقتل أحد المتظاهرين، بينما لاذ الآخرون بالفرار، فيما كان البعض يتبادلون طلقات النار مع الشرطة، ثم إختفى الجميع.

في مدينة برج بوعريريج، الواقعة على بعد 40 كلم من سطيف، علم رئيس البلدية غاستون لو (Gaston Lleu)، بأن أصحاب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري تخلوا عن التظاهر، لكن فات الأوان لإيقاف زحف الفلاحين القادمين من الدواوير في شكل موكب ضخم يضم 2000 متظاهر، ليلتقي في حدود الساعة الخامسة والنصف بموكب أوروبي صغير.

كانت العديد من اللافتات المعلقة في الضيعة تحمل شعارات حزب الشعب الجزائري، وكتب عليها " برلمان جزائري "، " الجزائر مستقلة "، وفي مقدمة المتظاهرين كان العلم الجزائري مرفوعا، فتوجه نحوهم رئيس البلدية (غاستون) رفقة مستشاريه ليخاطبهم باستفاضة، ثم تفرق المتظاهرون[32].

وفي مدينة بجاية نجح الوجهاء الجزائريون ونائب عميل العمالة في السيطرة على الوضع، فبعد أن أخبرهم مسافرون من حافلة ديشينال بالمجزرة التي وقعت في سطيف، قرر الوجهاء ونائب عميل العمالة أن يتقاسموا الأدوار لتهدئة النفوس، فذهب البعض للمشاركة في الحفل العمومي الراقص، وإنصرف الآخرون لحضور حفل الجزائريين المقام بالمسرح البلدي[33].

أما في مدينة جيجل، فلم يصل الترخيص بالتظاهر، فتعهد الأمين السري لحزب الشعب الجزائري (مقيدش)، لمحافظ الشرطة بأن الهدوء سيسود، فوعده المحافظ من جهته بألا يعتقل أي شخص. فتموقعت كتيبة من الرماة السنغاليين في مركز المدينة، والحِرب على الأسلحة، تحسبا لأي طارئ.

ساد الهدوء خارج دائرة سطيف، عموما في ربوع الجزائر، على حساب القتلى وإن كانوا أقل عددا بالمقارنة مع أول ماي، فمن الصعب إذن، تبرير إجراءات الطوارئ المتخذة بمدينة ڤالمة، حيث لم تكن المظاهرات أقل عنفا من مثيلاتها في المدن الأخرى.

مظاهرة ڤالمة

تميزت مظاهرة ڤالمة بصعوبة فهم أحداثها، فالتقرير الذي أعده المحافظ (طوكال) بتاريخ سابق يوم 9 ماي، أستوحى محتواه من تقارير وصلت متأخرة[34]، وهو تقرير المحافظ (بيرجي) الذي وصل إلى ڤالمة يوم 12 ماي،

ويبدو أنه أعد في ظروف سيئة، فالمحافظ ومفتشوه لم يتحصلوا على أية مساعدة من زملائهم فاشتغلوا تحت ضغط متواصل.

الشهود الجزائريون الذين عايشوا المظاهرة اختفوا، لجنة أحباب البيان والحرية، التي نظمت المظاهرة أعتقل أعضاؤها في الثامن ماي وأعدموا بالرصاص يوم 19 ماي، باستثناء رئيس اللجنة (محمد ريغي) الذي ذهب ضحية حادث في اليوم الموالي، بالنسبة للميليشيا الأوروبية المتواجدة بعين المكان، فالشهادة الوحيدة المقدمة من أحد عناصرها تفيد بحضور أحد الجزائريين لمظاهرات 8 ماي وهي كافية للحكم عليه بالإعدام، فالمؤرخ مجبر إذن أن يعتمد على التحري الذي وقع سنة 1947 من طرف الصحافي (عبد القادر سفير) والشهادات المجمعة أربعون سنة من بعد.[35]

كانت لجنة أحباب البيان والحرية في الثامن من ماي بڤالمة تتألف من فلاحين وحرفيين شديدي الحذر، ومنذ أول ماي بدأت العلاقات بين الأوروبيين والجزائريين تتوتر والدعايات تتنامى، فأصبح الكولون يأتون للمدينة والبنادق على أكتافهم، فاضطر العقيد إلى مضاعفة عدد الدوريات العسكرية.

إلتقى الدكتور (الأخضري) بـ(اسماعيل عبدة) رئيس لجنة أصحاب البيان والحرية، و(بن عيسى يزيد)، أمين المالية، في المكتبة البلدية، وهم منكبين على مطالعة أطلس في علم الفلك، فوعدهم متهكما، بأنهم سيتسلّون جيدا لدراسة السماء في أحد المعتقلات.

أما التصرف الذي أقبل عليه نائب عميل العمالة (أشياري) يوم 8 ماي، يترجم الضغوط التي كان يتعرض إليها طيلة الأسبوع. يوم 7 ماي مساء أستقبل لجنة أصحاب البيان والحرية الذين جاؤوا لطلب الترخيص بالتظاهر ليوم الغد، وجرى الحديث بالعربية، أبدى (أشياري) رفضا رسميا في البداية ثم بدأ يقتنع عندما أكدت له اللجنة أن المظاهرة لن تكون سياسية، إنتهى

الإجتماع بألف من الوعود. وقبل أن يفارقهم (أشياري)، طلب منهم أخذ الإحتياط تحسبا للظروف : "خذوا حذركم إنني أبيض كالحليب وإذا مكثت طويلا في النار، فإنني سأنفجر ! "

تحرك 2000 شخص في الثامن من ماي في حدود الساعة الرابعة مساء، تحت السور، في المكان المسمى الكرمات (شجر التين)، في انتظام كامل وهدوء، تحت خفق رايات الحلفاء، واللافتات المخصصة لإحتفال بإنتصار الديمقراطيات[36] من بينها كانت لافتة تدعو إلى إطلاق سراح (مصالي). وعندما وصلت المسيرة بالقرب من ساحة القديس أوغستين على بعد حوالي ستون مترا، كان نائب عميل العمالة واقفا على الرصيف بين صفوف الشرطة والدرك يحيط به رئيس البلدية، والأعيان والأوروبيّون والكولون.

عندما رفع العلم الجزائري فجأة في الصفوف الأولى، تحت أعينه، إنذهل (أشياري) فأوقف الموكب، ومع تعذر السمع أصبح يهدد، فتساءل أحد الحضور قائلا : «من يحكم هنا»، هذا التساءل صدر عن رئيس قدماء المحاربين حسب البعض أو عن معلمة شابة حسب البعض الآخر.

وتحت وقع الصدفة، سلّ (أشياري) مسدسه، وأتجه فورا نحو الحشد الجماهيري صوب رافع العلم، فتلقى ضربات فتصدى لها، فأطلق النار ثم فتح حرسه الخاص النيران على المتظاهرين الذين لاذوا بالفرار، وعند الإنحسار أكتشف جسم (بومعزة)، وهو وسيط في البيع ومن الأثرياء، وأمين لجنة أصحاب البيان والحرية بقرية بلخبير-قالمة الواقعة بالضواحي.

عاد (أشياري) بسرعة إلى مقر نيابة الولاية، وأمر باعتقال لجنة أحباب البيان والحرية، بعد أن أوقف الحفل الراقص الذي نظمه (محمد ريغي) على شرف ضباط حراسة الموقع، ثم شرع في اعتقالات جديدة وأقام حظر التجول عند سدول الليل، وأمر بتموقع المجنّدين الرماة الجزائريين في

الملتقيات وفي أبواب المدينة، ولم يخطر القيادة في مدينة الجزائر بذلك.

عند حلول الليل، بدأت البرقيات تنهال على الحكومة العامة واصفة سطيف بالمدينة المطوقة، مرتفعاتها واقعة تحت سيطرة الجزائريين المسلحين، القرى المخربة، وأخرى تحترق، فساد الإقتناع بأن انتفاضة وقعت في كل النواحي، ولم يتفطن أحد إلى اقتطاع البرقيات، وتمعن فيها لمعرفة الصواب من الخطأ.

وقد أظهرت هذه البرقيات كما يبدو ذلك في الخارطة، بأن الغضب وخوف الجزائريين كان يتصاعد على طول شبكة الطرقات شمال سطيف، وبدون مخطط بياني، وكان من الحكمة الإتصال بالأعيان قبل أن تبدأ جموع العساكر في إطلاق النار.

لم يجرؤ أحد على تقديم هذا الاقتراح، لأن ذلك يعني فقدان الصواب. يظن البعض بدون شك، بأن الانتفاضة لم تحدث بعد، والفرصة لا تزال سانحة للسيطرة على الوضع، الكل يدرك بأنه ليس هناك أي استعداد لذلك، لكن الجنون كان عاما.

في مدينة الجزائر، عميل العمالة (بريليي)، الذي كان حذرا لأدنى إشارة حول أي مشتبه قد يفشي بالتحضيرات الجارية، وضع المقاهي العربية والشوارع القريبة من أحياء الجزائريين تحت الرقابة، وأستخلفت دوريات الجزائريين التي كانت تجوب المدينة، بدوريات السنغاليين إلى جانب الأوروبيين، الأمر الذي أثار استغراب المارة.

وعندما أسدل الليل ستاره، أشعلت الأضواء حول خليج الجزائر وكانت أشعة كاشفات الأنوار تجوب السماء، والإشاعات تنبعث من بعض الأماكن، وأقيمت الحفلات العمومية الراقصة في البيوت المتنقلة، حيث راح الأوروبيون ينغمسون في الرقص والشرب غير مكترثين، يتغنون بعودة السلم.

الاحالات

1. FR-CAOM Constantine 4162, rapport PRG de Constantine sur les événements qui se sont déroulés à Sétif du 7 au 10 mai 1945, 29 mai 1945 ; MEKHALED Boucif, *op. cit.*, pp. 250-269.

2. *JORF* Débats de l'Assemblée consultative provisoire. Séance du mardi 10 juillet. Héros du 8 novembre 1942, José Aboulker, très proche du PCA, est à l'Assemblée consultative l'un des représentants de la résistance d'outre-mer.

3. Assemblée consultative provisoire, commission permanente de coordination des Affaires musulmanes et commission de l'Intérieur et de la Santé publique, séance du vendredi 22 juin 1945, procès-verbal, 82 p., archives privées, pp. 44-45.

4. FR-CAOM GGA 8 CAB 97, l'éditorial, mis sous enveloppe, sera saisi sur lui le lendemain lors son arrestation. Ferhat Abbas voulait-il le soumettre au gouverneur ?

5. FR-FR-SHAT 4Q42/1, rapport du lieutenant-colonel Frandon, Alger, 12 mai 1945, au chef d'état-major général de la Défense nationale. Persuadé d'avoir été l'objet d'une traîtrise de sa part, le gouverneur Chataigneau sera long à pardonner à Ferhat Abbas.

6. Pour tout ce qui suit nous avons utilisé, outre Mekhaled Boucif, *op. cit.*, pp. 241-269, dont la thèse a été dirigée par Jean-Charles Jauffret, ancien professeur à Saint-Cyr, FR-CAOM 9H44, rapport de la brigade mobile de Sétif, 30 mai 1945 ; FR-CAOM Constantine 4162, rapport PRG de Constantine sur les événements qui se sont déroulés à Sétif du 7 au 10 mai 1945, 29 mai 1945 ; « A » Company, 44th Infantry Battalion of the South African Air Force, rapport repris in GB-PRO – FO371/49275, rapport général du consul général de G.-B. à Alger, 23 mai 1945.

7. FR-SHAT 1 H 4692, journal de marche de la subdivision de Sétif, 8 mai 1945.

8. FR-CAOM FM MAA 81F774, Un tract PPA diffusé à Belcourt le 26 juin cite parmi les tireurs « des femmes, des vieillards ».

9. MEKHALED Boucif, *op. cit.*, p. 496, citant un rapport du commissaire central de Sétif, 18 mai 1945.

10. FR-CAOM Constantine 4162, Constantine, message de la PRG, 8 mai au soir.

11. FR-CAOM Constantine 4165, lettre interceptée le 5 juin 1945 de Mme X. à Sétif, envoyée à Mme A..., Fès (Maroc).

12. *Égalité*, 16 août 1946, p. 2, explique les conditions dans lesquelles Denier, ami personnel de Ferhat Abbas, a été amputé.

13. Lucien Angeli, très bien informé, parle de trois coups de revolver tirés « à bout portant », « calmement », par « deux solides gaillards vêtus

administrative, sur les événements qui se sont déroulés dans le département de Constantine, les 8 mai 1945 et jours suivants, Imprimerie officielle, Alger, 1946, 32 p.

19. Subdivision de Sétif, commune de Sétif, « Victimes européennes décédées », 28 mai 1945, document reproduit *in* JAUFFRET J.-C., *op. cit.*, pp. 403-404.

20. Archives privées de Jacques Chevallier, futur député et maire d'Alger.

21. C. M., à qui d'innombrables coups de couteau ont été portés, a eu la main arrachée.

22. La photographie est reproduite *in* JAUFFRET J.-C., *op. cit.*, en hors-texte. Sur certaines photographies, la légende ajoute « oreilles tranchées ».

23. G.B.-PRO – BW10/1, rapport mensuel du directeur du British Council d'Alger au British Council de Londres, mai 1945.

24. Le docteur Bendjelloul sera très dur pour lui dans son discours à l'Assemblée consultative, cf. *JORF*, séance du 18 juillet 1945, p. 1401. Dans leur courrier échangé, le gouverneur et le ministre tomberont d'accord pour déplorer que cet homme se soit trouvé ce jour-là en charge du maintien de l'ordre à Sétif.

25. FR-CAOM GGA 9H44, rapports du commandant de gendarmerie, du commissaire de police au sous-préfet, Sétif, 19 mai 1945.

26. *Alger républicain*, mercredi 9 mai 1945.

27. FR-CAOM GGA 9H44, rapport téléphoné du commissaire Bergé, Sétif, 12 mai 1944, 17 h 10.

28. FR-CAOM Constantine B3/715, rapport de décade, Périgotville, 24 mars 1945.

29. FR-SHAT 4Q42/1, rapport du général Duval, 29 mai 1945.

30. FR.-CAOM GGA 8CAB115, télégramme de la 19e légion de gendarmerie, Alger, 10 mai 1945, 03 heures parle à tort de fusils Lebel.

31. FR-SHAT 1H 1726/2, 10e Région militaire, état-major, 2e Bureau, rapport du général Martin « Les troubles de mai 1945 en Algérie », 82 p., cartes et croquis.

32. FR-CAOM GGA 8 CAB 134, rapport du sous-préfet, 10 mai, rapport du commissaire central, 16 mai 1945 ; FR-CAOM FM MAA 600 A, rapport du chef de la Brigade mobile, 26 mai 1945 ; FR-CAOM GGA 9H44, rapport RG Constantine, 19 juin 1945.

33. FR-CAOM GGA 8CAB/134, rapport du sous-préfet, 13 mai 1945.

34. FR-CAOM FM MAA 600/A, rapport du commissaire de la police d'Etat, Guelma, 9 mai 1945 ; GGA 8 CAB 163/A, rapport du sous-préfet, Guelma 17 mai 1945 ; GGA 9H44, rapport du commissaire principal chef des brigades mobiles du département de Constantine, 31 mai 1945.

35. L'enquête d'Abdelkader Safir a été publiée par *Egalité*, du n° 89 (8 août 1947) au n° 97 (3 octobre 1947). Un échantillon de témoignages est présenté par MEKHALED Boucif, *op. cit.*, pp. 269-291.

36. Nous écartons sur ce point les rapports de police et les témoignages recueillis quarante ans plus tard qui tendent, pour des raisons opposées, à accréditer l'image d'une ville musulmane emportée par la passion nationaliste, pour les uns jusqu'au crime, pour les autres jusqu'au sacrifice.

9

توسّع الاضطرابات

علم أن مجموعة من الجزائريين يقدمون فجر التاسع من شهر ماي باتجاه مدينة قالمة محاذين لوادي سيبوس أو للسكة الحديدية أو الطريق، بعد ما وصلهم أن المدينة تشهد اضطرابات أتوا ليتأكدّوا من الأخبار بأعينهم ؛ يظهر أنهم كانوا مسلحين ببنادق، وبعدما بات مؤكدا لدى نائب عميل العمالة أشياري (Achiary) أن الانتفاضة التي انفجرت في مدينة سطيف هي الآن تنتقل إلى قالمة، يصدر أمرا إلى الجندرمة بتفريق هذه الجموع بإطلاق النار(1).

كان هناك داخل المدينة المنغلقة وراء المتاريس ميليشيا مدنية تبدو مستعدة للمواجهة، وفزع كبير يستولي على الأوروبيين الذين أضحوا يعدّون أيام "حصار مدينة قالمة" الخمسة الطويلة(2).

لوحظ في المساء أن المساحة الحدودية غير الآمنة بدت ممتدة إلى عشرة كيلومترات، وعند الليل تقوم ثلاث طائرات مقنبلة من طراز B26 Martin مزودة كلّ منها بثماني رشاشات وقنابل ضد الأشخاص بمهاجمة التجمعات على بعد بعض الكيلومترات من المتاريس الموصدة.

وفي نفس اليوم كانت الاضطرابات في منطقة سطيف تنتشر طوقيا في اتجاهات الشمال الشرقي والشمال الغربي تبعا لشبكات الطرقات المؤدية

نحو البحر ؛ أراد هؤلاء التعبير عن سخط الجزائريين ضد المجزرة التي مورست على إخوانهم في مدينة سطيف ؛ لينتشروا في المساء بخمسين كيلومترا نحو الشمال إلى غاية قرية خرّاطة الصغيرة، ونحو الشمال الشرقي إلى غاية قرية Chevreul(*)، ونحو الشمال الغربي على بعد أربعين كيلومترا إلى غاية بلدة La Fayette الكبيرة. على مستوى هذه المنطقة ذات الربوات وبأراضيها الهيفاء قليلة الخصوبة وبمنحدراتها المتشابكة المغطّاة بالغابات المضيئة المقطّعة أشجارها على طول المسار المحيط بالمراكز الكولونيالية حيث يتجمع بعض الآلاف من الأروبيين[3]، يقوم الجيش بنشر في الحال كل وسائله : المجنّدين الرماة السنغاليين، الجنود المرتزقة ورجال الدرك المحمّلين على شاحنات خاصة .. مزوّدين برشاشات آلية ومحميين بمدرّعات، بالإضافة إلى آليات ذات الاستعمال المتعدد في عمليات القتل.

كان الأمر يستلزم الحيلولة دون انتشار الاضطرابات التي كان يشهدها شمال خراطة إلى السهول الساحلية أو إلى الجبال الغابية البعيدة عن قرية عرياون (بني عزيز-سطيف) حيث الاخضرار النباتي الكثيف. كانت الأولوية تقتضي إجلاء المراكز بالضرب بقوة وبسرعة وعلى مستوى نطاق واسع دون تمييز ؛ وتحت *الضربات العنيفة يهرب السكان المتجمعون* مذعورين. ثم يأتي الدور في المساء للطائرات الحربية لتطلق العنان لرشاشاتها مستهدفة نواحي خرّاطة، وعلى الساعة الحادية عشر ليلا تقوم الطرّادة Duguay-Trouin بقنبلة المرتفعات بالمدفعية من طراز 75 و40 موجّهة قاذفاتها بالإنارة الكاشفة[4].

يعمّ القلق والاضطراب في ديوان الحكومة العامة، إذ كانت مصالح الاستخبارات العامة تقول أن "الصخب تتزايد حدّته في المدنية وأن خطر

(*): Chevreul بلدية عرياون سابقا، بني عزيز حاليا ولاية سطيف (المراجع.)

المواجهات الجنونية وشيك جدًا". يأمر حينها القائد بالقيام بتوضيحات حول الوضع[5]، ليتم بعدها إرسال برقيتين مشفّرتين على التوالي إلى الوزارة تصفان الوضع الذي "كان يبدو يتفاقم سوءا وينذر بعواقب مأساوية"، فيتبيّن للوزارة أن الأمر يتعلّق "بشكل من أشكال العصيان" ممّا يستدعي تعزيز القوات المسلحة[6].

كان يجب إذن التنقل إلى عين المكان لمعاينة الوضع على حقيقته، فتفوّض مديرية الأمن بمدينة سطيف عشرين من المندوبين والمفتشين تحت تصرف أوامر المحافظ الرئيس بيرجي (Bergé). وكان الشيوعيّون ينشطون أثناء ذلك في مدينتي الجزائر وباريس، ليتم وصول شيوعيين اثنين من الحزب الشيوعي الجزائري إلى مدينة ڤالمة يوم 12 ماي، كما يقوم المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي ببعث النائب ديموزوا (Demusois) إلى مدينة الجزائر، و(تيوّن) يبعث عضوا من وزارته في مهمة، النقيب أبادي (Abadie) في سلاح الطيران إلى منطقة ڤالمة يوم 14 ماي وإلى قسنطينة يوم 19 من نفس الشهر.

المحقّقون

ينشغل وزير الداخلية بالقضية أشد انشغال ممّا استدعى إلى متابعتها من قبل عميل العمالة مواتي (Moatti) نائب مدير ديوانه وفروليك (Vrolyck) الذي يشغل نائب مدير مهتم بشؤون الجزائر والتابع لذات الوزارة. تمّ اختيار (فروليك) لإتقانه اللغة العربية وكونه كان يشغل منصب نائب عميل عمالة سابقا في المنطقة[7]. كانت تحقيقات (بيرجي) ضمن ملفاته قريبة إلى الملاحظات "البيضاء" التي تمّ تحريرها لإخطار الوزير من قبل ضباط شباب تابعين إلى المصالح الخاصة. تخرّج هؤلاء الضبّاط المنتدبون في ديوان الوزير من شبكات المقاومة الشيوعية. فقد تكون لدى

هؤلاء جسارة كبيرة كون عملهم يستدعي منهم التنقل بين ديوان الوزير ومكتب الحاكم ومنطقة قسنطينة.

قال أحدهم أنه لم يحدث له قطّ وأن رأى مشهدا عنيفا ممّا رآه حينما حبسه مجموعة من الكولون داخل مستودع حصيد ذات مساء وهم يوجّهون إليه أسلحتهم المتعددة[8]؛ وكان للصليب لوران المطرز على سترته وبطاقة جواز المرور الممضاة من قبل الحاكم التي وجدوها عنده أنهما زاد من المشكلة خطورة، ليقول لهم عندها أنه سيتوجّب عليهم في هذه الحالة قتل سائقه أيضا ونسف السيارة.. لكن الرفاق في المصالح الخاصة سيعودون لا محالة ؛ حينها يدير الكولون أسلحتهم جانبا.

يعتبر المحافظ الرئيس (جول بيرجي) شرطيا ذا نشاط وحركة بعيدا عن كل تبجّح في السلوك، دائما في منصبه منذ زمن بعيد في البلد ويتكلم العربية، لا يشاطر أفكار الحاكم والاشتراكيين في التعامل مع القضايا. يكتب يوما في خاتمة أحد تقاريره قائلا : " إن الجزائر بحاجة ماسّة وفي العاجل إلى رجال درك ومهندسين منه إلى رجال سياسة وأساتذة تاريخ.. إلى إنجازات في الواقع لا إلى إيديولوجيات ضبابية مهيّجة أو ديماغوجية منحطة"[9].

يقوم (بيرجي) بإدارة أربعة من التحقيقات بمساعدة مفتشين ممّن كان للبعض منهم أنهم نجحوا في مهنتهم أمثال غنساليس (Gonzalès) أو كارسناك (Carcenac)[10]. يبدأ تحقيقه الأول بمدينة سطيف يوم 9 ماي، أما الثاني فيجب مباشرته في مدينة قالمة بداية من 12 إلى 16 ماي ؛ كما يعيده التحقيقان الثالث والرابع في شهر جانفي ثم ماي 1946 إلى نفس المناطق.

لجان التّحقيق

لم يشك المحافظ بعد وصوله إلى سطيف يوم 9 ماي من أن زملاءه قد واجهوا الليلة السابقة محاولة للعصيان، فلم يلاحظ في تقريرهم أي تناقض يذكر بين مجموع المتظاهرين الذين وصفهم منجرّين بدعوى نصائح "ضابط في حزب الشعب الجزائري " ويتحركون في "صفوف متماسكة" يحملون "مسدسات" و"خناجر" و"بعضا من السيوف"، وبين العدد القليل لرجال الشرطة والدرك الذي جاؤوا للحيلولة دون تقدّمهم وإعادة النظام إلى الشارع [11]، إلاّ أنه فوجئ بالإشاعات التي كانت تتداول حينها.

"انقطعت الاتصالات، يكتب المحافظ لاحقا، لمدة أيام عديدة مع بعض مراكز الكولون، والأخبار التي تصلنا إنما كانت إلا نتاجا لخيال جامح أو لانفعال له مبرره.

كما كانت تأتي أيضا أحيانا مغرضة، فقد حاولت إيفادكم في رسائلي الهاتفية إلا بمعلومات موثوق فيها، أعترف أني كنت دائما أخفق للوصول إلى ذلك فيما يتعلق بالقسّ نفارو (Navarro) مثلا".

قتل القسّ (نفارو) صباح يوم 9 ماي رميا بالرصاص على الطريق الذي كان يعبره بدراجته النارية والصليب معلّق على بزّته النظامية كمرشد عسكري، إلاّ أن الإشاعة تقول أنه وجد "وصدره مفتوح وقد تم نزع قلبه" وتضيف في نفس السياق : " ثم يعلّق قلبه إلى رقبته بخيط". بدت مثل هذه الدلائل على الوحشية جدّ قريبة من الحقيقة إلى درجة أن ضباط الـ CIE لمدينة قسنطينة كانوا وقد تطرّقوا إليها في مختلف تقاريرهم. فإن كان الهدوء والنظام يعمّان مدينة سطيف عشية ذلك اليوم إلى غاية الظهر، فإن الأمور سرعان ما تدهورت وانتقل الفزع إلى النفوس مثلما تعبّر عنه سلوكات الفرق العسكرية التي كانت تجوب المدينة منذ صباح 9 ماي، فالأمر يتعلق

بكتيبة تنتمي إلى الفيلق الـ 15 للمجندين الرماة السنغاليين أتوا من مدينة Philippeville(*) ليلة ذلك اليوم وكلنا يعلم مدى حجم المنازعات والضغائن الموجودة بينهم وبين الجزائريين، ليتمّ في الغد تعزيز الكتيبة بقوات الفوج التابع للفيلق الـ 10 للرماة السنغاليين أرسلوا هذه المرة من مدينة الجزائر.

ليس هنالك في الواقع من اختلاف يمكن ملاحظته ما بين هذا السلوك والإرادة في استلام الحكم مقابل ما هو معبّر عنها في مدينة الجزائر. إن سلوك هذه الفرق العسكرية هو في تطابق تام مع ما كانت تمليه الإشاعات على ما كان يبدو إذا ما رجعنا إلى الرسائل الهاتفية الآتية من سطيف يوم 9 ماي 1945 باتجاه المديرية العامة للأمن.

تخبر رسالة أولى (12سا15د) السلطات بمدينة الجزائر أن دورية تفتح النار صباحا لتفرقة مجموعة من الجزائريين وقد تسببت في قتل واحد منهم ؛ وتشير رسالة ثانية (14سا) إلى أن سلوك الجنود السنغاليين "أصبح يميل أكثر فأكثر إلى القسوة في الشوارع، فقد قامت الفرقة بقتل العديد من الجزائريين ممّن كان يرفض الخضوع". ثم تأتي رسالة ثالثة (15سا) لتخطر أن "الفرقة تطلق النار حاليا على كل جزائريّ تلتقي به في الطريق". جاء توضيح متضمّن في الرسالة مبيّنا حقيقة الوضع، إذ يصف حالة جزائريّ مختبئ وراء كومة من الحطب يطلق النار بسلاح أوتوماتيكي على الدوريات ؛ الأمر الذي جعل الخوف ينتقل إلى الجنود والضباط إذ هم في مواجهة خصم خفيّ بدون مبادئ.

مثل هذه الحالة وقعت في بلجيكا حيث أدى الخوف من قناص مختبئ في مكان لا يمكن رصده إلى جرّ الجنود الألمان إلى قتل ما بين المدنيين 6000 فرد في مدة ثلاثة أشهر سنة 1914. جاءت رسالة هاتفية من مدينة سطيف على

(*) مدينة Philippeville هي مدينة سكيكدة اليوم (المراجع).

الساعة (21سا30د) من يوم 10 ماي تبيّن أنه في ظرف أقلّ من نصف ساعة تمكّن الجنود من قتل 35 جزائريا من الذين لم يفهموا أن خطر التجوّل بات ساري المفعول، فكل حركة مشتبه فيها أضحت بعد الآن هدفا لإطلاق النار لم يعد الأمر يتعلق بمظاهرة تتجلى هنا وهناك مثيرة للخوف، وإنما بمسألة تكريس ما أصبح يعرف في مدينة سطيف بمبدأ إطلاق النار على كل جزائري مخالف للأوامر ؛ لتأتي بعدها الفرقة الأجنبية وتتكيّف مع الوضع الراهن[12].

فأصبح إذن من اللازم إطلاق النار على كل حركة مشتبه فيها ؛ "فكل مساء خلال أيام عديدة، يكتب المحافظ (بيرجي) قائلا، ترى الفرقة الأجنبية مدججة بالأسلحة الأوتوماتيكية إلى جانب الرماة السنغاليين يجوبون طرق المدينة ويطلقون النار برشاشاتهم على "الأهالي" (indigènes)(*) الذين يهربون". فقد وقع لمفتشين في الفرق المتنقلة الذين كانوا يحاصرون ليلا عمارة أنهم كانوا عرضة لطلقات مصفحة رشاش وكادوا أن يلقوا حتفهم جميعا لولا أنهم نجوا.

هكذا بسرعة يحلّ وضع في مدن القطاع القسنطيني أصبحت فيه حياة كل جزائريّ معرّضة للخطر. رسالة جاءت من مدينة Bougie (بجاية) احتجزتها مصالح الرقابة على مستوى البريد، لتصف الوضع "لم أتمكن من الخروج من بيتي إلا في محاولات ثلاث، الذهاب إلى الحلاق ثم العودة والانتظار من جديد وذلك من 11 إلى يوم 27 من شهر ماي"، يكتب أحد أحفاد بعض القياد (**)، وبصفته مواطنا فرنسيا يشغل منصب مفتش في تحصيل

(*) indigènes : لقب كانت فرنسا الاستعمارية تطلقه على الجزائريين بصفتهم السكان الأصليين للبلد ومن حيث هم تابعون لها كولونياليا. ومن جانب آخر يراد من هذا اللقب بالمنظور الاستعماري وحسب ما جاء في القاموس الفرنسي Hachette وصفا احتقاريا وعنصريا.

(**) caïd: موظف من أفراد الشعب الجزائري توظفه فرنسا الاستعمارية للعمل لصالح الشرطة ليجلب الأخبار والمعلومات ويحصّل الضرائب داخل الدوّار (شبه قرية) لفائدة مديرية الشؤون الإسلامية، يأخذ أجرته جزئيا ممن هم تحت سلطته (المراجع).

الضرائب يجد نفسه محصورا في بجاية التي جاء إليها بغرض السفر إلى المتروبول فرنسا "[13].

يصف ضباط الـ CIE أجواء حيث "كان فيها كل أوروبيّ على استعداد لأيّ طارئ محتمل يستدعي التدخل الفعلي للرد، كما كان الجزائريّون بدورهم محترّسين ومنتبهين إزاء كل جديد يقع"[14] فقد كان مفتش أكاديمية قسنطينة أكثر وضوحا حينما ذهب يكتب رسالة إلى عميد أكاديمية الجزائر: " يشرفني أن أفيدكم علما بالتقرير التالي حول الوضع المدرسي بمدينة سطيف الذي عاينته في الميدان يوم 7 ماي، [...] يمكن تلخيص الوضع كما يلي : رفض مطلق تبديه العناصر الفرنسية في التواصل مع الفرنسيين المسلمين، رفض يحتمل فيه أن يتطوّر إلى اقتتال شخصي"[15].

صعوبات التّحقيق

يشرح المحافظ (بيرجي) إلى أيّ مدى كان هذا يعيق تحقيقه الذي أصبح في بعض النقاط لا يجدي نفعا تقريبا. "كان لبعض التحقيقات في بعض المراكز أنه تم إيقافها بسبب عدم وجود شهود، وفي جهات أخرى لم نجد سوى جثث هامدة". أما في Périgotville "فلم تكن عمليات التصفية وقد بدأت بعد مما أتاح لنا الفرصة في التقاط بعض الشهادات، وبدت حركة السكان في La fayette معدومة تماما"[16].

كان المحافظ يشاطر الرأي العام لما غادر مدينة سطيف يوم 12 ماي، لم يكن يشك أنه قام بتحقيق حول انتفاضة "سابقة لأوانها" جاءت نتيجة لمؤامرة ناقصة التدبير انفجرت قبل أن يتم وضع الأمور في نصابها ؛ ومن جهة المخاطر فقد كان الرد متوافقا عديم التناسق إلاّ أنه كان له مبرراته. يكتشف المحافظ عند وصوله إلى مدينة قالمة أمورا أخرى جعلته يغيّر من رأيه.

جاء المحافظ إلى ڤالمة "لبحث أسباب التقصير الظاهر الذي أبدته الشرطة القضائية وشرطة الدولة[17]. ويرفض وكيل الجمهورية الذي بقي لازما بيته أن يستقبله، وقابلته مصالح الاستخبارات العامة بصمت معلن فيما يتعلق بالأسئلة التي كان يطرحها عليهم، كما هدده الأمين العام للعمالة الفرعية بقتل مفتشيه "خطأ" وسيعلن على أنّه هو نفسه كان ضحية "حادث" بعدَ أن يقتل. يتفاجأ المحافظ وهو يرى مثل هذه "السلوكات المرضية التي لدى معظم الأوروبيين" ؛ ومن بين الذين كان يراهم يتنقلون في الشوارع والأسلحة على أكتافهم يكتشف لما أسماه بـ "أشباه المجانين".

على خلاف ما شاهده في نواحي سطيف، لم يجد في ڤالمة أي أثر يدلّ على الكفاح أو على عمل تخريبي، ومع ذلك شوهد جثث الجزائريين ملقاة هنا وهناك على محاذاة الطريق، مرمية في الحقول وتملأ الوهاد والخنادق ؛ كذلك كان الأمر في منطقة La paine(*) قرية يكثر فيها الكولون، التي أخبر بشأنها أن الانتفاضة كانت فيها عنيفة، إذ لوحظ أن معظم المنازل بقيت سليمة لم يمسسها أذى، والأوروبيون الذين سلّموا أسلحتهم للجزائريين لم يكونوا خائفين. غيرَ أن المحافظ شاهد على الجهات المجاورة أكواخا تمّ حرقها أو دكّها.

في الوقت الذي أتمّ فيه المحافظ (بيرجي) تقريره عن ڤالمة أي في منتصف شهر جوان، كان الهدوء يعود تدريجيا، وكانت المعلومات تأتي بوفرة وسمحت له بتصحيح النتائج التي خلص إليها بمدينة سطيف، فقد كان متأكدا من استنتاجاته، فلو كان الأمر يتعلق حقيقة بعصيان لما نجى إلا القليل من الفرنسيين، لم يجد أي دليل عن المؤامرة ؛ لم يكن كل هذا بالنسبة له سوى تعاقب "لحركات محلية طائشة" لأفراد يتجمهرون في غوغاء حاملين السلاح بشكل غريب ليس لهم من أهداف يقصدونها.

(*) منطقة بن سميح ولاية ڤالمة حاليا (المراجع).

لم يكن المحافظ على دراية بالمذكرة التي حررها أحد الصحافيين للحزب الشيوعي الجزائري (PCA) الذي طاف بمناطق مدينتي سطيف وقالمة، لم يتم الإعلان عن هذه المذكرة بعدما سلّمت للحاكم من قبل الحزب الشيوعي طالما جاءت تكذّب الروايات الرسمية.

كما تأكد لدى المحقق بحسب الشهادات التي جمعها بقالمة أن المتظاهرين الذين تمّ تفريقهم بالرصاص يوم 9 ماي صباحا لم يكونوا يحملون سلاحا ولا لديهم نوايا سيئة. فقد طاف بالأرض السهلة بكل أمان ولم يجد أي أثر يوحي بالتخطيط لعصيان ما، لكنه التقى بجزائريين مفزوعين ومرعوبين كما سيلتقي بآخرين في نواحي خرّاطة في 13 ماي.

جاء مضمون المذكرة ليوضح تحليل المحافظ دون مناقضته، فالاثنان يؤكدان على ضرورة التمييز ما بين المنطقة التي تمتدّ من سطيف إلى غاية الساحل وبين المنطقة التي هي حول مدينة قالمة.

توسع الاضطرابات إلى منطقة سطيف

في خضم حركة مشحونة يسايرها خوف وعطش في الانتقام انطلقت من مدينة سطيف الغاضبة ينتقل الجزائريّون في جوّ يميزه الاضطراب والسخط باتجاه الشمال إلى غاية مشارف البحر، وكان (العدواني) بسيارته للأجرة أول المبعوثين إلى جانب فرسان ورجال يستقلون سيارات ممن كان يناوبه في ترأس المسار، هذا بينما كان خبر ينتشر حينها مفاده أن فرنسيين قاموا بقتل إخوانهم بسطيف.

لم تكن الاضطرابات تستند إلى أي شكل من أشكال التخطيط، يعتزم (العدواني) في هذه الأثناء الالتحاق بدوّار أولاد عدوان المنطقة التي ينحدر منها، هناك حيث سيجد المدد والتدعيم، لم يكن هذا الأخير قائد حرب

وإنما مناضل ينشط بالأحرى في السرية لصالح حزب الشعب الجزائري يتمتع باحترام لدى الكثير لشجاعته. المسار الذي سيأخذه يكون مباشرة باتجاه الجنوب باتباع الطريق المؤدّي إلى عمّوشة ثم يعود على طول درب مختصر عرضيا وصولا إلى Périgotville مركز البلدية المختلطة حيث يقع دوّاره.

وبينما هو يتقدم داخل سيارته، يقوم فلاحون ومزارعون بعدما ناداهم بغلق من ورائه الطريق باستعمال الحجارة الكبيرة أو جذوع الشجر لعزل قريتهم، والبعض الآخر ذهب للبحث عمّا يمكن اتخاذه كسلاح ليعودوا بعدها من أمام الحاجز، إنهم بعدد 50 رجلا أحيانا حيث كان لدى بعضهم بنادق صيد ؛ وسريعا تتكون مجموعات لتتقسم إلى عصابات ثم تتحرك باتجاه Périgotville.

كانت العصابات تبدو ضعيفة جدا وتفتقد إلى كل ضمانات أمنية حتى تتجرأ لمهاجمة العروشية ثم عموّشة، لكن التقاءهم بالقرب من Périgotville زاد من كثرة عددهم، فقد كان قدوم (العدواني) بمثابة الإشارة على الهجوم. على الرغم من هيبته التي يتمتع بها، لم يكن هذا الأخير يعرف كيف ينسّق هجوما ولا كيف يحدّد هدفا استراتيجيا.

أول ما تمّ مهاجمته مكتب البريد لأنه كان مفتوحا، يفزع القايد إلى بيته حيث يلزم نفسه هناك متخليا عن فرسانه الذين انضمّ جزء منهم إلى المهاجمين وتنقل الأسلحة التي كانت تجمع في البرج، كان بعض المهاجمين يهمّون بالقيام بعمليات النّهب والكثيرون منهم كانوا يتحدثون فيما بينهم دون وضع أحد يراقب الوضع. والبعض الآخر كان يطلق النار على المنازل حيث يختبئ الأوروبيون محصنين بالمتاريس ؛ وفي خضم هذه الفوضى شبه المألوفة تظهر مصفحة رشاش متبوعة بشاحنة للرماة السنغاليين .. وتبدأ المجزرة.

يقع نفس الارتجال بتيزي انبشار في المساء، قرية تقع بالقرب من هناك أين قام القايد بتنصيب أمام منزله حاجز بحراس مسلحين، إلا أن هذا الحاجز البسيط لم يقو على إيقاف سيارة كان يستقلها أوروبيون متوجهون إلى مدينة سطيف، إذ يزيد السائق في السرعة ويمرّ بقوة لكن رصاصة تخترق الزجاج وتقتل زوجته التي كانت جالسة إلى جانبه. وفي خرّاطة حيث تم إبلاغ وتنبيه الأوروبيين عن الخطر، ولا أحد بدا عليه الذعر، وكونهم يتعايشون بانسجام وتوافق مع الجزائريين، فالكثير منهم أصبح لا يهتم بالإشاعات حول الانتفاضة، ومع ذلك فإن القرية يظهر تكوينها العام على شكل تراصف منازل ذات بنايات منخفضة على محاذاة الطريق التي تمتد إلى "شعبة العاقرة" وهي سلسلة متلاحقة من الشعب المحيطة بالمنحدرات العجيبة.

يقوم الدركيان يوم 8 ماي بتوزيع على الأوروبيين أسلحة للاحتياط، خمسين بندقية حرب وخراطيش ؛ فقد قضى العشرات منهم بما فيهم النساء والأطفال الليلة ببرج، مزرعة دعمّت أسوارها بالأبراج القوية ؛ لكن رفض الأوروبيون الآخرون مغادرة إقاماتهم، واتفق على أن حارس الكنيسة يدق ناقوس الخطر عند اللزوم.

وعلى الساعة السادسة والنصف صباحا من يوم 9 ماي، يقتحم الجزائريّون المنحدرون من الأعالي القرية، كان عددهم يتراوح ما بين الـ 500 إلى الـ 600 عند السابعة لما انطلقت الرصاصة الأولى وقتلت الخباز، ناقوس الخطر لم يدق، ومن على المرتفعات تنصّبت أعداد كثيرة من الجزائريين تنظر. فقد تم قتل ثلاثة أوروبيين داخل النزل وإيطالي وفتاة يهودية بمقهى عربي حيث التجآ إليه ؛ وقتل قاضي الصلح وزوجته في بيتهما بينما نجى أبناؤهما.

كان المهاجمون يحملون بنادق صيد ذات المدى المحدود، بينما كان الأوروبيون في المواجهة يطلقون النار ببنادق حرب. وكانوا يحاولون حرق المنازل بعد تحطيم وكسر المنقولات. وعند الساعة الواحدة زوالا لما وصلت العربات المصفّحة إلى الأماكن المستهدفة وبدأت تطلق النار على المقتحمين ولا أحد تقريبا نجى بحياته.

يعدّ هجوم عرباون-بني عزيز الواقعة على بعد 30 كيلومترا باتجاه الشرق إلى الغابة التي ترتفع نحو جبال البابور، أنموذجا في عمليات الدّمار والخراب تكون وقد حدثت إثر عصيان حقيقي، إذ لم يتم إشعار سكان القرية بالخطر، فلم يكن يتواجد هناك سوى رجلين من الدرك وثلاثة من الجندرمة المساعدين من أفراد القرية. كان عدد المقتحمين الذين قاموا بالهجوم يوم 8 ماي عند الظهر يقارب الألف يقودهم مساعد أول متقاعد قام بقطع الأسلاك الهاتفية والكهربائية وكسر أنابيب المياه، كما كان بحوزتهم بنادق صيد وبعض بنادق حرب واثنان أو ثلاثة من الرشاشات الصغيرة.

يهرع الأوروبيون إلى مركز الدرك ليتجمعوا هناك، وكان للطلقات التي يطلقها الجندرمة أنها نجحت في ردع الثائرين الذين تفرّقوا بنية التخريب والحرق. لقي ثلاثة أوروبيين حتفهم وهم يمرّون بالقرب من المقبرة ولكن تم إنقاذ طفلة صغيرة وامرأة أوروبية، وقتل أحد الكولون لمّا تأخر عند مغادرة بيته تاركا زوجته هناك، ليقوم بعض المهاجمين باغتصاب هذه الزوجة وابنتها واثنتين من الأوروبيات لمدة يومين. ولمّا وصلت العربات المصفّحة والرماة السنغاليين إلى عين المكان، أصبح القمع سيد الموقف، ليعثر بعدها على المساعد الأول مقطوع الرأس بقرب القرية.

يظهر ما وقع في منطقة عين عبيسة الواقعة على بعد 20 كيلومترا عن مدينة سطيف أن الحيازة على أسلحة حربية لم يكن ليؤثر في تردّد

المهاجمين، فقد كان بحوزة هؤلاء 250 بندقية صيد، وبما يقرب 10 مسدسات، و13 بندقية حرب منها 9 بذخيرة ورشاش من نوع Thomson من معيار 43،11 ومعه أكثر من 500 خرطوشة. معظم هؤلاء من سكان القرية.

أصبحت الأجواء متوترة، والمهاجمون يستمرون في عرض قوتهم المسلحة ولن يقبلوا بوضع السلاح إذا ما أريد منهم التفاوض. قتل معمّر في حدود الساعة السابعة والنصف مساء دون معرفة السبب. وعلى الساعة الثامنة يطلب إرسال المدد والتعزيزات إلى مدينة سطيف ؛ تصل الفرق في حدود الساعة الواحدة صباحا لتقوم على مستوى نواحي القرى بتفريق الجميع باستعمال الأسلحة الأوتوماتيكية، لم يتم تسجيل أيّة وفاة لأوروبيّ آخر ولا أضرار تذكر. ماذا حدث ؟ لم يعرف المحافظ (بيرجي) شيئا ويرفض الكولون ورجال الدرك التصريح بأيّ كان ؛ فكل جزائريّ شاهد عن الأحداث هو مفقود أو مقتول أو في فرار.

صعب هو أيضا فهم حقيقة ما وقع بـ La Fayette في الشمال الغربي لعين عبيسة؛ عند بداية الاضطرابات في 9 ماي في حدود السابعة مساء العديد من أعضاء أحباب البيان والحرية يخطرون الحاكم ويرافقونه في موكب حراسة إلى الشارع. يلتجئ الأوروبيون بعد إبلاغهم الخبر إلى مركز الجندرمة، لكن الزوجين أتلان (Atlan) وتاجرين إسرائيليين ومعهم "أنديجان مسيحي" لم ينجوا من القتل. هل كان لهؤلاء أنهم تأخّروا في الاختباء ؟ هل تأخر الآخرون في إشعارهم بالخطر ؟

يصل الخبر إلى بجاية الذي مفاده أن ثائرين يتراوح عددهم ما بين 1000 إلى 1500 سيقومون بمحاصرة La Fayette[18]. يقوم نائب عميل العمالة بإرسال كتيبة من الرماة الجزائريين عبر الطريق الساحلي، لكنها توقفت حينما فوجئت بالطلقات النارية التي كانت تأتيها من المرتفعات وهي تصعد

شعاب خراطة. أصبح الوضع فيLa Fayette ميؤوسا منه، لتقوم الفرقة الأجنبية بإجلاء القرية بسرعة[19].

على الحدود

يصل انتشار الحركة يومي 11 و12 ماي إلى أبعد حدّ، تم الإعلان عن وجود جزائريين مسلحين في أماكن معينة على مستوى الساحل إلى جهة الجنوب من المساحات السهبية. كان الأوروبيون في وسط هذه الأراضي القاحلة أو الكثيرة الأحراج قليلين ومتفرقين، فالاتصالات التي يقيمونها مع القبائل التي تعيش في الوسط الغابي أو مع تلك شبه الرّحّالة كانت غير دائمة، أما مع القبائل الرحّالة التي بدأت وقتها تصل من الصحراء بمواشيها فكانت منعدمة.

يبدو من الصعب تقدير مدى التهديد إذ كانت تقارير السلطات تهتم أكثر بحجم الذعر الموجود هناك منه بحقيقة هذه الانتفاضة. يتم رصد جزائريين مشتبه فيهم على بعد 13 كيلومترا من طريق خراطة وعليه يشرع في توزيع أسلحة حربية على أوروبيي القرى الصغيرة الساحلية وتقوم فرق من الرماة الجزائريين بالتمركز في مواقع معينة على مستوى الساحل. هذه الفرق التي عزّزت في 10 ماي بفرق أخرى لرماة البحرية.

بقرية منصورية وبموضع شديد الوعورة على الساحل يهاجر الأوروبيون المذعورون منازلهم ويلتجئون إلى أماكن أكثر أمنا على بعد مئة متر من الشواطئ، سيتم إعادة نقلهم إلى منازلهم دون خسائر ؛ لكن هناك في الشواطئ الصخرية (falaises) حيث توجد محطة سياحية معزولة في نهاية خليج بجاية، يرفض صاحب الفندق وزوجته الرحيل، لكنهما قتلا يوم 11 ماي. كما يتم القضاء على بعض حراس الغابة وعائلاتهم معهم. تمثل

"ملحمة" أسير الحرب الإيطالي صورة واضحة لما انتهى إليه هؤلاء، فأثناء الهجوم على معسكره في الغابة يصاب بجروح لكنه استطاع الهرب مع رفاقه الذين سرعان ما تخلوا عنه لأنه كان يبطئهم ليلتجئ بعدها إلى حارس من حراس الغابة الذي كان جزائريا لكن رفض مساعدته. وعندئذ يعتزم التوجه نحو جيجل وقطع 50 كيلومترا عبر شعاب الغابة، ولكن بعد اقترابه في طريقه بضيعة صغيرة يقبض عليه ثم يقتاد نحو واد ليتم ذبحه[20].

ولا أحد من الأوروبيين تعرّض للأذى من الجهة الجنوبية لـ Saint-Arnaud (العلمة) حيث الأراضي السهبية. تقوم عربتان مصفحتان تابعتان إلى الحرس الجمهوري بدوريات تبحث عن البدو الرّحل الصحراويين الذين أبلغ بشأنهم أنهم سرّاق نهّابون، إذ يرجع ذلك بعد سرقة بعض الرؤوس من الأغنام، لكن القضية كان وقد وحسم فيها من قبل الحاكم، وبعد مفاوضة تمت عثر أن السارقين كانوا يعوّضون من خسارتهم ضدّ ملاّك المواشي.

تصل العربتان المصفحتان يوم 11 ماي بالقرب من خيمة كبيرة للرّحل نصّبت بمرج على محاذاة الطريق الوطني ؛ أجّر هؤلاء الرّحل أراضيهم حيث ترعى مواشيهم لصالح أحد الكولون بسعر زهيد، وعند رؤية الآلات الحربية يسرع الأطفال بفضوليتهم .. هل كان رجال الدرك يريدون فعل شيء ما ؟ فتتقدم عربة مصفحة نحو الخيمة وتطلق وابلا من الرصاص عن كثب لتقتل عشرة من الأفراد ثم تقوم بدحس الكل بعجلاتها. لما وصل الخبر إلى حاكم البلدية المختلطة لم يسعه إلاّ التنديد بذلك قائلا : "أنه هوس الخوف" [21].

"حصار" مدينة ڤالمة

كان دافع الخوف العنصر الوحيد الذي يمكنه إعطاء الاضطرابات انسجامها في منطقة ڤالمة، إذ اتضح أن حقيقة أمرها صعب إثباتها لأن بشاعة القمع

المسلط أخلط أو محى كلية الدلائل والشهود. ولما وصل المحافظ (بيرجي) ومفتشيه إلى ڤالمة يوم 12 ماي صباحا تم إيفادهم دون عناء أنه قد تم رفع "الحصار" على ڤالمة ؛ فقد كانت جثث "المقتحمين" المتناثرة هنا وهناك في نواحي البادية تشهد على ما قدّم لهم كوصف لما وقع أنها كانت معارك عنيفة.

كان الأمن مستتبا في المدينة وخارجها إذ تكفلت بذلك ميليشيا مدنية مسلحة حربيا تابعة للجنة الخلاص العام، ومدعمة بنحو عشرين من أفراد الدرك وتتلقى إعانة من شرطة الدولة، ولا ترى بينها من الجنود إلاّ قليلا.

اتضح سريعا لدى المحافظ (بيرجي) أن (أشياري)، إلى جانب كونه فخرا بطل الثامن نوفمبر 1942، ها هو اليوم يضيف إلى رصيده شرف كونه هذه المرة "منقذ" مدينة ڤالمة. كذلك كان الأمر بالنسبة لمحافظ الشرطة ونقيب الجندرمة ولجنة الخلاص العام أنهم رددوا نفس كلماته. لم يكن المحافظ (بيرجي) ورجاله الضحايا الوحيدين لهذه المغالطة التي ظهر أن التقرير المركّب الذي وقعه يوم 30 ماي الجنرال(دوڤال) حاكم مقاطعة قسنطينة، كان هو أيضا واقعا فيها كلية.

تكمن الوثيقة الأساس في التقرير المركّب المؤرخ في 17 ماي حيث يصف فيه نائب عميل العمالة (أشياري) "حصار" ڤالمة. يبدأ أول فعل لهذه "المؤامرة ضد الأمن الداخلي للدولة" التي قال أنه أحبطها، بهجومات متتالية نفذت ليلا ضد المدينة يوم 8 ماي من قبل مجموع من الرجال يقودونهم فرسان[22]. بات رجال الميليشيا والدرك والشرطة طوال الليل يدافعون عن المعاقل بالأسلحة الأوتوماتيكية كما كانوا يلجؤون إلى استعمال القنابل اليدوية في اللحظات الحرجة.

كان رجال الدرك والميليشيا يقومون في المدينة بدوريات للبحث عن المتواطئين الذين كانوا يحضّرون في إضرام الحرائق، ليعطي بعدها الإشارة

لسكان أحياء الجزائريين للنهوض جنبا للهجوم الأخير حتى يتسنى لهم اكتساح المدافعين.

في حقيقة الأمر نام سكان مدينة قالمة في أمن وسلام ليلة 8 ماي. فقد تجنب الجنرال (دوفال) التطرق في تقريره لهذا المشهد الأول للرواية. إلاّ أنه يتابعه لما ذهب (أشياري) يصف يوم 9 ماي نواحي المدينة وقرى الكولون أنه تم اكتساحها، وأن قرية بن سميح أجليت من الأوروبيين بعدما تم تخريبها ونهبها على غرار بومهرة وبلاد غفار وبلخير أين "سقط أوروبيون" وحيث تم التنكيل "بالكولون" بوحشية بليغة الوصف. وهو الذي لم ير شيئا، الجنرال (دوفال) يصدقه على كلامه، بل وقد أضاف إلى ذلك من توضيحاته.

يقدّر الجنرال عدد المحاصرين للمدينة إلى 2000 من الذين تمركزوا تحت المعاقل أثناء اقتحام أخير يوم 9 ماي عند منتصف النهار مسلحين بعضهم برشاشات "انجليزية" بالطبع ؛ كما يقدّر من جانب آخر عدد أولئك الذين شوهدوا بالقرب من المقبرة إلى 300، ويذكر واصفا مجموعتين اثنتين من الفرسان أقوياء حيث تتكون كل مجموعة من نحو 100 رجل. ويرى أن ليلة الـ 9 من ماي كانت من أشد الليالي ضراوة بالنظر إلى كثافة الطلقات النارية المتبادلة.

وكان لملازم أول مبعوث من قبل الوزير، أنه قدّر عدد المقتحمين إلى "أكثر من 10.000" حسب ما وصله من الأقاويل. وعدد آخر مقارب نسبيا "3000 على الأقل، 8000 على الأكثر" يسجل ضمن مذكرة تركيبية استخدمت لتحضير خطاب الوزير أمام الجمعية العامة[23].

ويتحدث قائد الفرق المتنقلة عن مدينة "محاصرة" من قبل "العديد من الآلاف من المهاجمين الجزائريين"[24]. ويوضح هنري غريفي (Henri Garrivet) من جانبه وهو أحد قادة الميليشيا، أنهم كانوا ينتظمون على شكل "صفوف"

من 500 إلى 700 رجل، كل صف يتكون من مجموعات تضم من نحو 10 إلى 12 رجلا يقودهم قائد "يرتدي لباسا أزرق"، فكلهم كانوا "مدجّجين بالسلاح". وقد هاجموا قرية بلخير باستعمال القنابل اليدوية[25].

ولا أحد انتبه أن هذه الأعداد منافية للمنطق ولا تمت بصلة إلى الواقع. يقوم الملازم الأول الشاب بإجراء معاينة للكبسولات التي عثر عليها في الميدان، فقد خلص إلى نتائج قطعية إذ ثبت لديه أنه لم يكن بحوزة المنتفضين "ولا أيّ سلاح حرب" و"لم يكونوا يملكون سوى بعض البنادق للصيد". ويضيف أنه ولمدة ثمانية أيام من المعارك لم يكبّد المهاجمون ولا أيّ خسائر بل "ولا جريح واحد منهم يذكر" في جهة الميليشيات الذين يعتبرون من بين المدافعين الأقل تسليحا[26].

أكيد وأنه أمام التناقض الموجود بين "مهاجمين" مزوّدين بأسلحة بسيطة ومدافعين يستخدمون سلاحا أوتوماتيكيا مدعمين بالطائرات الحربية والعربات المصفّحة.. أمام مفارقة شبه انتحارية، يمكن للمحقق أن يخلص إلى أن المهاجمين سلكوا سلوكا متطرفا ومتعصبا دينيا كان أو سياسيا، ليضاف إليهم هلوسة الأوروبيين المتلبّدين بأرض قالمة.

لكن الجثث التي وجدت مرميّة في الأرض السهلة لا يمكن عدّها إلاّ حقيقة جليّة، فقد صدمت أعدادها عميل العمالة (لستراد كاربونال) عند وصوله يوم 13 ماي، إذ ميّز تقريره الذكر الكثير لجمل على سبيل "جثث لم يتم دفنها بعد"، "في الحقول"، "في الوديان ومجاري الأنهار القريبة"[27]. فهذا يعني إذن أن عدد المهاجمين كان كبيرا. فالحقيقة أن الكل كان يجهل طبيعة وقوة القنابل المستخدمة للمدفعية Martin B26 في قصف نواحي قالمة.

تقتصر التقارير المبيّنة لنشاط السلاح الجوّي على ذكر القنابل من حيث وزنها (10 و50 كيلوغرام)، إذ الأمر يتعلق في الحقيقة بنوع من القنابل ضد

الأشخاص من إنتاج بريطاني لتجهيز الطائرات المطاردة (Spitfire) ضد الجنود المختبئين والمرتدين للخوذات، مثل هذه الأسلحة تترك أثرا رهيبا عند استخدامها ضد تجمّعات مدنية مكشوفة فهي قادرة على تقطيع الأجساد وتشويهها ممّا جعل البريطانيين يرفضون تقديمها كتموين للفرنسيين بعد ذلك. إن استعمال مثل هذه القنابل تجاوز حدّا مفرطا "excessively harsh"، وهي العبارة التي تضمّنت البرقية التي بعث بها قنصل بريطانيا إلى وزارة الخارجية، إلى أن يقول : "تقديم مثل هذا التموين يمكنه خلق لنا مشاكل في العالم العربي"[28].

فإذا كان الكلام عن "حصار قالمة" غير مناسب، فيبقى من الحقيقة أن تجمهرات تشكلت مجتمعة في سهول المنطقة فجر يوم الـ 9 من ماي، ولا أحد حينها أبلغ نائب عميل العمالة (أشياري) أن سكان الجبال والقرى الكولونيالية كثيرا ما أبدوا في السابق مثل هذا السلوك ؛ فبالنسبة له لا يمكن لهذا أن يكون سوى تأكيد على المؤامرة التي ظهر أنه كان مقتنعا بها. ويقوم في نفس الوقت بحجز داخل الثكنة الرماة الجزائريين وتجنيد قسم من بين العشرين دركيا التابعين لمدينة قالمة ؛ وتحت وابل من الرصاص تتفرق التجمهرات في مجموعات صغيرة هاربة باتجاه الغابات والوديان باحثين عن ملاجئ يحتمون إليها.

وعند حدود السادسة مساء، لما تم إيقاف حافلة قادمة من مدينة عنابة بمسافة 500 متر عن المعقل من قبل دورية هناك، يسأل الرقيب أحد المسافرين : "هل رأيتم سيدي في طريقكم إلى هنا تجمهرات للأنديجان ؟"، ليجيبه الآخر أن القرى التي مرّوا بها كانت هادئة والكل

مهتم بأشغاله ؛ فكان تصريح هذا الأخير مطابقا لما قاله السائق، ليقوم بعدها قائد الدورية الشاب بتحرير تقريره بناء على هذه الأقوال لإفادة ديوان الوزير.

وكانت المجموعات المتشتتة الصغيرة من الجزائريين في نفس الوقت تقطع الأرض السهلة جريا، فقد كان لنصوص التقارير المحررة من قبل الشرطة القضائية المعدّة لتفاصيل كل حالة خاصة بجريمة قتل ضد كل أوروبي، أنها تطرقت لهذا الوضع[29]. وسواء كان المهاجمون يملكون القليل من الأسلحة النارية أو لا يملكونها أصلا فلم يكونوا ليجلبوا الانتباه، فقد كانت تحركاتهم تقتصر في ارتكاب جرائم ناتجة عن رغبة في الانتقام لإخوانهم الذين مورست في حقهم مجازر بشعة والحصول على أسلحة. فكل جريمة تثير ردّا دمويّا ضد جزائريين غالبا ما كانوا بعيدين عن القضية، وعمليات ثأر وانتقام عنيفة. وبعيدا عن كونها معركة، فقد كان يوم 9 ماي مسرحا لجرائم امتزجت بسلوكات ثأرية وانتقامية رهيبة.

في حدود الساعة الثانية إلى الخامسة مساء يتم قتل خمسة من الكولون من بينهم امرأة، وعامل بالسكك الحديدية، وأسير حرب إيطالي وصيّاد باستعمال بندقية صيد، كما اغتيل جنديّ في نقاهة كان يتجوّل مع فتاتين في حدود الساعة الثامنة والنصف مساء ؛ فمعظم الجرائم وقع حدوثها في الطرقات المؤدية للحقول وفي ضواحي قرية بلخير-قالمة وفي منطقتي بلاد عفّار وGounod - عبدي حاليا - على بعد 15 كيلومترا. من بين مرتكبيّ عمليات القتل هذه هم من الجيران والملاّك والخماسين أو من المزارعين أغلبهم من كبار السن[30].

لا حظ المحقّقون غياب أعمال سرقة، "فأثناء كل عمليات النّهب، يكتب نقيب الجندرمة قائلا، لم يأخذ الأنديجان الحبوب فقد اكتفوا بجعلها غير

صالحة الاستعمال، مثلما حدث بـVillars(*) أين قاموا بخلطها بمادة الجبس بعدما ثقبوا الأكياس ؛ أما في قريةLapaine - بن سميح حاليا - فقتلوا كل الدواجن لكنهم تركوها في مكانها مكوّمة إلى بعضها البعض [31].

وحدث في قرية بلخير أن ناطورا أوروبيا - حارس الحقول - رفقة عدد من الكولون يقتحمون مزرعة يملكها جزائريان ثريّان، وبعد الزجّ بهما في السجن البلدي يتم إعدامهما رميًا بالرصاص في المساء، وبدون انتظار يسارع هؤلاء الكولون باتجاه المزرعة المتروكة لنهبها وتقاسم الأدوات والوسائل الزراعية والماشية ؛ ثم يعود الناطور الأوروبي ثانية رفقة بعض الكولون وسجناء حرب إيطاليين للقيام بتوقيف جزائريين اثنين آخرين ليعدما بعدها لاحقا. لا يوجد أيّة علاقة مباشرة يمكن ربطها بين هذه الجرائم وجرائم الأوروبيين المرتكبة في الضواحي التي اتخذت على ما تظهر كحجج[32].

يتحرك نائب عميل العمالة (أشياري) بمدينة ڤالمة، وكونه مقتنعا أنه أمام المؤامرة التي اكتشفها يجد الآن أحد عناصرها. فقد كان همّه ألاّ يفاجئه أحد من المتواطئين بالإطلاع على الأمر من الداخل، فيقوم باستدعاء إلى مكتبه على الساعة الحادية عشر صباحا رئيس "فرنسا المحاربة"، وأمين إتحاد النقابات (CGT) ورئيس القدامى المحاربين، كما حضر العقيد مسؤول حماية الموقع والمحافظ توكار(Tocquard)، ليبلغهم أنه يريد تكوين ميليشيا مدنية تزوّد بأسلحة حربية ويحتاج إلى متطوّعين. وعند وقت الظهر تباشر الميليشيا أولى عملياتها في التوقيف والاعتقالات.

وفي هذه الأثناء كانت دواعي المأساة تتطوّر لتظهر على الساحة، ففي حدود الساعة السادسة مساء يتم إبلاغ نائب عميل العمالة أنه قد تم قطع

(*) أولاد شهام حاليا بسوق أهراس (المراجع).

السكة الحديدية وكسر أحد أنابيب المياه وتخريب الأسلاك الهاتفية. فيتم على أثرها إصلاح حركة القطارات وإعادة المياه إلى أنابيبها في بضع ساعات ؛ لكن عميل العمالة والسكان الأوروبيين بقوا مذبذبين في كوابيسهم، وعند الليل تتجمع المجموعات الصغيرة في الأرض السهلة، وبينما كانت أبواب المدينة تغلق والمدافعون يصعدون إلى المعاقل تصل الطائرات المقنبلة Martin B26.

وقعت مواجهات دموية يومي 10 و11 ماي بين وحدات مناوشة مدعّمة بثلاث عربات مصفحة ومجموعات صغيرة مختبئة بين زروع القمح والأشجار تبحث عن الأسلحة ؛ تتدخل الطائرات الحربية في هذه الاشتباكات الغامضة لتصيب أو تحرق على أثرها مزارع يملكها أوروبيّون. يعود الباشاغا السابق (دحّال) من مدينة قسنطينة يوم 11 ماي عن طريق القطار لكنه لم يلاحظ شيئا ؛ القتيل الوحيد الذي سقط هو أحد الرماة الجزائريين كان يقوم بالحراسة قرية محطة القطار مساء في العاشر من شهر ماي.

ويعثر في 10 ماي على جثث الأوروبيين الثلاثة الذين قتلوا بالمنطقة، فقد وجدت جثة عامل في السكة الحديدية في منزله على طريق Philippeville - سكيكدة حاليا - وعلى بعد خمسة كيلومترات على قريةKellermann (*)، وتتهم زوجة هذا القتيل الجار الذي قالت أنه كان شريكه في الأعمال ؛ كما يعثر على جثة معمّر من أصل مالطي في مزرعته غير بعيد عن المكان، كان عمره ثلاثة وثمانين سنة رفض أن يتخلى عن مزرعته مفضلا البقاء داخل بيته الذي أغلقه والسلاح بيده رفقة جزائري حاول التفاوض مع المهاجمين. وبالقرب من قرية أولاد شهّام-سوق اهراس يعثر على جثة مسيّر إحدى

(*) منطقة تسمى الفرجوج حاليا بولاية قالمة (المرجع).

أوسع الأراضي الزراعية المستغلة من قبل الكولون الذي تم قتله بضربة فأس.

يعود التحكم في الأوضاع بداية من 11 ماي، ويتم وضع الأوروبيين الذين رفضوا أن يجلوا تحت حماية المفرزات العسكرية وتوزّع عليهم الأسلحة ؛ يتمكن الجزائريون هناك يوم 12 ماي من الهروب عبر الأرض السهلة تاركين مواشيهم في الحقول مهملة وأكواخهم تحترق ..، وتنتهي العمليات الدفاعية ؛ وتبدأ حينها "الحملات العقابية" حسب مقولة متداولة لدى الإدارة الكولونيالية مباشرة عملها رسميا.

هكذا تنتهي إذن مرحلة التوسع الذي ميّز الاضطرابات التي عرفت بدايتها بالقتل البشع لجزائريين اثنين، الأول بمدينة سطيف والآخر تحت أسوار قالمة .. ثم يتبع ذلك جرائم يرتكبها جزائريون بدافع الانتقام أو سرقة أسلحة نارية، جرائم منتظمة أثارت من جديد عمليات اغتيال رهيبة ضد جزائريين آخرين.

ولا أيّ سلطة أبدت شكوكها أن الأمر يتعلق بانتفاضة، فقد تساءل مع ذلك ضباط حول "عدم اتصال" أحداث سطيف بتلك بقالمة، المدينتين اللتين يفرق بينهما مائتا كيلومتر من الجبال. لكن ولا أحد تجرّأ من السؤال بصفة رسمية، خشية الاعتقاد أن الانتفاضة هي تركيب متجليّ للخوف وأن حقيقتها هو تركيب آخر لقمع مفرط وأعمى.

الاحالات

1) تقرير المحافظ وقائد مفرزات الدرك، سطيف يوم 31 ماي 1945 على الساعة 9: 44د ؛ تقرير المحافظ بيرجي (Bergé)، الجزائر 17 جوان.

2) نفس المرجع / مكالمة هاتفية من قبل المحافظ (بيرجي)، سطيف 23 ماي 1945.

3) الموسوعة الكولونيالية والبحرية، Algérie et Sahara / من جزئين، باريس / موسوعة الإمبراطورية الفرنسية، 1946 ؛ ديسبوا جون l'Afrique du Nord)Despois Jean)، باريس ؛ PUF ,1946.

4) تقرير الجنرال مارتن (Martin) في الحكومة العامة، 21 ماي 1945.

5) مديرية PRG، رسالة غير مؤرخة، 9 ماي 1945.

6) برقية مشفّرة صادرة عن الوزارة، 10 ماي 1945 / الإرسال 14سا15د.

7) مذكرة سرية إلى الوزير، 20 فيفري 1945 ؛ محادثات مع لوران بريزيوسي (Laurent Prézioci) ويوبير دو فرناس (Hubert de France). قيل في ديوان الوزارة أن (فروليك) الذي كانت جدّته مسلمة قد ذهب إلى مكة حاجّا.

8) محادثات مع الملازم الأول L. B، منتبوليي 2001.

9) تقرير موجه إلى مدير الأمن العام، الجزائر، 30 ماي 1945.

10) يصبح الاثنان لاحقا محافظين رئيسيين ومسؤولين لدى مصالح الاستخبارات العامة بمدينة الجزائر

11) تقرير المحافظ (بيرجي) موجّه إلى السيد مدير الأمن العام، الجزائر 20 ماي 1945.

12) رسائل هاتفية و"ملاحظات بيضاء" إلى مديرية الأمن.

13) تقرير نائب عميل عمالة مدينة قسنطينة، 20 جويلية 1945.

14) تقرير بتاريخ 25 ماي 1945، قسنطينة.

15) تقرير موجّه من قبل مفتش الأكاديمية لمدينة قسنطينة إلى عميد أكاديمية الجزائر / قسنطينة 18 ماي 1945.

16) المحافظ (بيرجي)، 20 ماي 1945.

17) تقرير المحافظ (بيرجي) الموجّه إلى مدير الأمن العام، 17 جوان 1945.

18) تقرير نائب عميل العمالة، بجاية 13 ماي 1945.

19) لم يتحصل المحافظ (بيرجي) أبدا على عدد موتى الجزائريين في المراكز التي حقق فيها. كما أن الأرشيف الحالي المتوفر لا يذكرهم أبدا.

20) تقرير محافظ الفرقة المتنقلة، قسنطينة 11 جويلية 1945.

21) تقرير حاكم البلدية المختلطة، العلمة 13 ماي 1945.

22) مجمل التقرير لنائب عميل العمالة، قالمة 17 ماي 1945.

23) المذكرة "Le drame de Guelma"[مأساة قالمة]، المفتش العام.

24) تقرير المحافظ الرئيسي قائد الفرق المتنقلة، 31 ماي 1945.

25) تقرير كتابي لـ (هنري غريفي) موجّه إلى المفتش العام في أواخر شهر ماي.

26) يذكر الجنرال دوفال (Duval) أن دركيا أصيب بجروح على مستوى الكتف.

27) تقرير عميل عمالة قسنطينة، 28 ماي 1945.

28) برقية القنصل العام، مدينة الجزائر 11 ماي 1945 على الساعة 18سا15د / برقية من وزارة الخارجية إلى القنصل العام، لندن، ليلة الـ 12 إلى 13 من ماي.

29) تقارير الفرقة المتنقلة لمدينة قالمة، حرّرت ما بين الأول و12 من شهر جويلية 1945.

30) المحاضر الرسمية للفرقة المتنقلة لمدينة قالمة، حرّرت ما بين الأول و12 من شهر جويلية 1945.

31) بطاقة معلومات لفائدة المكتب المدني بوزارة الحرب، مدينة الجزائر 12 جوان.

32) على حسب ما جاء في تصريح المحافظ (بيرجي) فإن عملية التنفيذ تكون وقد وقعت يوم 10 ماي / تقرير موجّه إلى مدير الأمن العام، مدينة الجزائر 30 ماي 1945.

10

تحت ظلّ القمع

اندهش المقدّم فيلر (Feyler) يوم 11 ماي من التشاؤم الذي وجده يسود قيادة أركان الجيش بمدينة الجزائر التي وصلها للتو في مهمة اتصال مبعوثا من قبل قيادة أركان الجيش بمدينة الرباط. وفي جلساته مع محاوريه يفيده هؤلاء أن الأمر يتعلق بخصم فطن ينشر قواته ويبثها إلى أبعد حدّ، ورأوا أن المشكل مرتبط "بانهيار جهاز الإدارة الجزائري" وبضعف مصالح الاستخبارات العسكرية. وعليه يقوم المقدّم بإبلاغ قيادته بأركان الجيش أنه وفي مثل هذه الظروف لا محالة من أن القمع سيكون عنيفا وقاسيا[1].

وبعدما اقتنع الجيش أنه في مواجهة انتفاضة قادرة على أن تنتشر في ليلة واحدة على بعد مائتي كيلومتر عبر الجبال من سطيف إلى قالمة، تكتشف قيادته أنها لا تعرف شيئا عن الثائرين، فهي تجهل عددهم وطبيعة أسلحتهم وتنظيمهم وإستراتيجيتهم ؛ فهي في مواجهة خصم مجهول.

لكن الأمر لم يعد يسمح بطرح التساؤلات وإيجاد أجوبة لها، فيصدر إعلان عن الحكومة العامة يوم 9 ماي يندد لما أسماه "بعناصر محرّضة للشغب والاضطرابات تنتهج أساليب وطرق هتلرية"[2]. وفي 11 ماي يقوم الجنرال (ديغول) ببعث برقية باتجاه حكومة (شاتينيو) نشرت في الصحافة وقرئت

من قبل رئيس المندوبين الممولين، يأمر فيها "باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لقمع كل تصرفات سيئة معادية لفرنسا صادرة عن أقلية من المحرّضين"[3].

لكن الوضع كان يبدو أكثر غموضا ممّا جعل المقدم (فيلر) لا يصدق ذلك. يكتشف الجنرال (دوفال) الذي كان قائدا على منطقة قسنطينة حالة بعض الرماة الجزائريين "يرتدون ثيابا ممزّقة ووسخة وأحذية متهرّية، ويحملون أسلحة قديمة مشدودة إلى أكتافهم بواسطة رباط اتخذوه كحمالة"، متروكين فريسة "للجروح والقملّ والبقّ"[4] كما يفيد تقرير الجنرال (مارتن) قائد هيئة الجيش أنه يجب إعادة تنظيم مصالح الاستخبارات العسكرية بكاملها[5].

أصبح حينئذ ضروريا أخذ المعلومات من أفواه المدنيين مع احتمال إشراكها إلى القرارات المتخذة في الميدان حسب الأوامر التي أعطاها الجنرال (دوفال) لضباطه[6]. أصبح إذن الجيش يواجه مخاطر، إذ يتعيّن عليه الأمر اتخاذ المدنيين كوسيلة وخدمة مصالحهم الخاصة وتتبع رواياتهم الشائكة. هل بإمكان الجيش أن يحافظ على رباطة جأشه أم يستسلم للقول المأثور لأصحابه الكولون الذي مفاده أنه يجب التحكم في أيّة ثورة عربية في الأربعة والعشرين ساعة دون نظر أو توان حتى لا يصبح صعبا بالتالي السيطرة عليها[7] ؟

أخذ المعلومات من أوساط المدنيين

وكونه أصبح يعتمد على المدنيين في جمع المعلومات، أقحم الجيش نفسه في خطورة إتباع أقوالهم وجهالتهم، فمعظم التقارير التي حرّرت حول الأيام الأولى الانتفاضة تصف الموظفين أو رجال درك مذعورين[8]، وإداريين فريسة الهلع، بينما يقوم العملاء باختيار الرهائن لإعدامهم رميا

بالرصاص، والقيادة تفتح النار باستخدام الطرّادة Duguay-Trouin من على المرتفعات دون تمييز[9]؛ وكان الحاكم مستعدا لإعطاء الأمر بقصف مدينة الجزائر عن كثب.

لم يكن لدى السلطات والسكان المدنيين أيّة فكرة عن حصيلة القتلى في جهة الأوروبيين ولم يجدوا من يوضح لهم حقيقة الوضع، فعناصر الأخبار الوحيدة التي بإمكان الرأي العام الاعتماد عليها هي تلك التي كانت تنشرها إحدى برقيات وكالة الأنباء الفرنسية (APF) يوم 12 ماي[10]، وكانت الأخبار تخصّ فقط منطقة سطيف.

وحسب وكالة الأنباء الفرنسية التي لا تذكر مصادرها، "فإن أوروبيين مسالمين كانوا جالسين إلى طاولات بأرصفة المقاهي يحتفلون بالانتصار، ثم قتلهم بطعنات خنجر أو بضربات على الرأس.. ونكّلت جثثهم يوم 8 ماي بمدينة سطيف" ؛ وأن رئيس البلدية (دوليكا) "ضرب ضربا قاتلا" بداخل داره، ممّا هو غير صحيح، ونفس الشيء حدث بالنسبة لرئيس المحكمة السابق، بينما "تعرض رئيس الفرع المحلي للحزب الشيوعي إلى كسر في ذراعيه" بعد ضربه بفأس.

فكل هذا يكشف عن سبق الترصد والإصرار، تؤكد البرقية، في إحداث الاضطرابات "في المراكز المعزولة لمنطقة القبائل الصغرى" كما وأن ذلك "انفجر في آن واحد" ولا أي أرقام تم الإعلان عنها وأصبح الغموض سيد الموقف تاركا المجال للإشاعات. "حدثت وقائع رهيبة في أماكن متعددة، تنقل البرقية، وكذلك مظاهر للشجاعة والتفاني. هنا كاهن يقتلع قلبه.. وهناك في مدرسة ثلاثة أوروبيين يصمدون طوال الليل في مواجهة ألف من المهاجمين الهائجين". ومقال آخر قدّم عن عمليات القتل هذه المرة في قرية Périgotville، ويتعلق الأمر بإداريين اثنين، القابض في مصالح البريد و"ابنه

ذي الأحد عشرة سنة" وحسب وكالة الأنباء الفرنسية فإن هذين الأخيرين قتلا على يد رئيس الفرع المحلي لأحباب البيان (بلميهوب حواس) نفسه، الذي لن يعثر عليه أبدا[11].

لم يتم ضبط الحصيلة الحقيقية للـ 21 جريمة ضد الأوروبيين التي ارتكبت في مدينة سطيف إلا في 28 ماي من قبل قيادة أركان الجيش للفرع العسكري. يجب إذن انتظار الحصيلة العامة المعدّة يوم 30 جوان من قبل المكتب الثاني (2ème Bureau) لأركان الجيش لمدينة الجزائر لمعرفة أن الـ 29 جريمة ارتكبت بين مدينة سطيف وقرية خراطة (9 جرائم بقرية بني عزيز، 8 بـ Périgotville، 8 بخراطة، 3 بعموشّة، وجريمة واحدة بتيزي نبشار). وهذا يؤدي إلى استخلاص أن موجة الجرائم كانت قصيرة ووقعت في أماكن محددة. لم يتم إبلاغ الصحافة عن هذه الحصيلات التي جاءت جد متأخرة.

هكذا شهدت الساحة فراغا إعلاميا يحمل مبرراته، بعلم أو بغير علم، بإنشاء جهاز رقابة جدّ متيقظ ؛ ولا أي صحيفة أجنبية مسموح لها بعد الآن الدخول إلى الجزائر، سواء من المستعمرات الفرنسية أومن فرنسا نفسها، إجراء بقي ساري المفعول إلى غاية شهر جويلية[12]. ونتيجة لذلك بدأت الإشاعات تتكاثر، وأكثرها مثيرا للدهشة تلك التي قامت برقية لوكالة الأنباء الفرنسية بنشرها يوم 12 ماي حيث تتحدث في نفس الوقت عن سائق الأجرة الذي جاء يحمل من مدينة الجزائر إشارة الانتفاضة لفائدة الثائرين بعدما قطع مسافة "17 كيلومترا" على عجلة متهرّية، عن "صدر مفتوح اقتلع منه قلب" الكاهن نفارو (Navrarro)، وعن "الذراعين المكسورين" لأمين الفرع الشيوعي.

فقد أضحت هذه الإشاعات المؤكدة من قبل وكالة الأنباء الفرنسية (APF) والمتناولة فورا من طرف الصحافة المتواجدة في الأرض المستعمرة

وبالخارج، المعطيات الوحيدة المضبوطة على ما يظهر التي بإمكان الرأي العام أن يعتمد عليها[13]، إلى جانب الإعلان الموجز المبلّغ للصحافة يوم 9 ماي مساء من قبل ديوان الحاكم : "في الوقت الذي كانت الجزائر تشارك فيه بحماس في احتفالات وقف الحرب، راحت عناصر محرّضة للاضطرابات مستخدمة أساليب هتلرية تهاجم بالأسلحة السكان الذين كانوا يحتفلون بالانتصار بمدينة سطيف وفي الضواحي، وهكذا عبرّوا عن إرادتهم في محو الفرحة العامة. وتمكنت الشرطة من حفظ الأمن العام وإيقاف المسؤولين عن هذه الأعمال بإعانة من الجيش ؛ وقد اتخذت السلطات كل الإجراءات الضرورية لضمان أمن الأفراد وقمع كل محاولات نشر الفوضى"[14].

تميّز الإعلان بلهجة حازمة مما جعل ديوان الحاكم يكاد يستبق من قبل (عمار أوزقان) ؛ وفي 9 ماي يتم إصدار نصّ مطوّل من طرف المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري ليقرأ بعدها في المساء على أمواج Radio France في الوقت الذي صدرت فيه "أوامر حاسمة" أنه لا يجوز فعل أي شيء دون ترخيص صريح من الحاكم، وهذا ما تعترف به رسالة مبهمة بعثت بها الأمانة إلى الحاكم (شاتينيو)[15].

ينشر أخيرا نصّ الأمانة في 12 ماي صباحا بجريدة Alger républicain التي تقدمه على أساس أنه سلّم يوم 10 ماي لمكتب ديوان الحاكم من قبل وفد مشترك ما بين الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري[16]. جاء هذا النص منددا بالمؤامرة الكبيرة المستندة إلى "افتزازات صادرة عن عناصر تنتهج أساليب هتلرية تنتمي إلى حزب الشعب الجزائري وإلى حزب الشعب الفرنسي ، وعن عناصر أخرى متخفية داخل تنظيمات تتداعى نفسها ديمقراطية"، مستفيدة من "تواطؤ موالي الفاشية الكولونيالية - أبوو (Abbo)، بورجو (Borgeaud)، سردا (Serda) -، ومن الإقطاعيين الجزائريين - ابن قانة، بلقاسم، أورابح - ومن موظفين آخرين

موالين لنظام فيشي من الذين بقوا محافظين على مناصبهم في الإدارة والشرطة والجيش".

فكل قراء الصحافة الشيوعية وبشكل واسع كل المستمعين الذين يتابعون الأخبار اليومية التي يقرأها (ميشال روزي) عبر أمواج إذاعة فرنسا (Radio France) تعرّفوا على أسماء أولئك الذين يندد الشيوعيون بنواياهم وأعمالهم منذ خريف 1944، وحذّروا منهم عقب الأحداث الدامية التي وقعت في أول ماي ؛ فكل شيء اتضح أمره وأصبح ذا معنى : الاستمرار على نهج السوق السوداء، الإشاعات الثابتة عن العصيان، وهذه المجزرة التي بقيت دون إيجاد لها توضيح، فقد انكشفت أخيرا حقيقة المؤامرة التي ما فتئ الشيوعيون يندّدون بها. تتحرك الأوساط الكولونيالية دون انتظار مباشرة بعد صدور جريدة Alger républicain يوم 12 ماي للتصويت على مذكرة من قبل المندوبين المموّلين الأوروبيين[17]. جاء نص المذكرة هذا على وقع متناغم مع نصّ الشيوعيين : "ضخامة العصيان وهمجيته"، "وحشيته"، "اعتداءات جماعية نفذت بكل بشاعة". لم يأت الخطاب في الحقيقة بجديد وهو يركز بمغالاة على مسألة "الثورة العربية"، إذ القول أن "العرب لا يحترمون إلاّ القوة" فهذا أمر بديهيّ ؛ فقد تم استعمار الجزائر بدون تحفظ أو تحرّز ولم يتسن لذلك أن يبقى محافظا عليه إلاّ بوجود الفيلق الـ 19 للجيش الفرنسي.

غير أن خطاب الشيوعيين يبدو أكثر تكيفا وتلاؤما مع الوضع، بينما أستخدم الخطاب الكولونيالي لتبرير حرب عزوّ؛ وفي الوقت الذي كان يشهد فيه العالم نهاية حرب أشعلت باسم الحق والعدالة، جاء الخطاب الشيوعيّ ليجمع على أساس مرجعياته المعادية للفاشية بين مفهوميّ الحق والعدالة ومفهوم القمع الكولونيالي. وقد جاء منشور وزّع يوم 12 ماي مساءا بمدينة الجزائر ليؤكد ذلك، منشور موقّع من قبل الخمسة ممثلين للجنة المركزية

للحزب الشيوعي الفرنسي بمدينة الجزائر يطالب السلطات "بإعدام رميا بالرصاص المحرّضين على الثورة والعملاء الذين أشعلوا الفتنة، فالأمر لا يتعلق بانتقام أو بثأر ما، يؤكد المنشور، وإنما بإجراءات قانونية وتدابير لحفظ الأمن داخل البلد "[18].

لم يخطئ المقدم فرندون (Frandon) في هذه المسألة، وبصفته قائد الفرع المسؤول عن إفريقيا لأركان الجيش للقوات المسلحة، يمثل هذا الأخير في مدينة الجزائر الجنرال جوان (Juin) قائد هذه الأركان. "يظهر لي، يكتب له فورا، أن الصفة "هتلرية" التي تم نعت بها محرّضيّ العصيان رسميا، تتطابق مع ضرورة مواجهة هذه الحركة الناهضة باستخدام عناصر القوة المنتمية إلى الحزب الشيوعي"[19].

تقوم الجريدة الأسبوعية Liberté بتاريخ 17 ماي بنشر التحليل الشيوعي الكامل لقضية الانتفاضة، إذ جاء واصفا المنتفض على أنّه "قاتل"، فقد تم اقتباس هذه الكلمة من مفردات اللغة القانونية الخاصة بالحق العام، ويستخدم الشيوعيون هذه الكلمة منذ 1943 لنعت الميليشيا الفرنسية الموالية للماريشال وللنازيين ؛ كما استعملت تعابير على نحو "مجرمون مأجورون"، "عصابات دنيئة تسترزق من الطابور الخامس"، وتستمر في وصفها لرجال يتحركون في مجموعات نفذوا عمليات يوم 8 ماي " بأعداد تتراوح ما بين 150 إلى 200" مزودين بأسلحة أوتوماتيكية ومدربين وذوي مصادر تمويلية توحي ضخامتها بوجود "مؤامرة فاشية"

وكان للحزب الشيوعي الفرنسي أن رضي بهذا التحليل، ليقوم في شهر جوان بتوزيع بالتراب الفرنسي مخطط خطاب حول "الجماعات المجرمة" على مسؤولي الفروع الشيوعية التي تستقبل الإنخراطات إليها في الوسط الجزائري ؛ وكان لكل من جوزي أبولكر (José Aboulker) وإيتيان فاجون

(Etienne Fajon) أثناء نقاش حول قضية الجزائر بالمجلس التأسيسي، أن تطرقا في تدخلاتهما لأهم النقاط لهذا الخطاب.

كان باق إذن إيجاد هؤلاء الأعداد ذوي الصفات الشيطانية، أما المهمة التي أوعزت للجيش فتتمثل في القضاء جذريا على العملاء في الميدان، فيجب إذن وضع الثقة في هذا الجيش وفي قوته مثلما يفعل ذلك الحاكم (شاتينيو).

وضع الثقة في الجيش

اندهش الحاكم للاستقبال الذي خصّته به مدينة سطيف بعد ملاقاته يوم 11 ماي بالمقدّم (فرندون) الذي جاء يستخبر حول الوضع، وكان ذلك أثناء مجيئه لحضور مراسيم دفن الـ 21 أوروبيا الذين قتلوا يوم 8 ماي بالمدينة. فقد كانت الجموع الأوروبية تناديه بأعلى أصواتها على طول المسار "الموت لعباس !" وتطالب بتزويدها بالأسلحة[20]. فقد ارتكب الحاكم خطأ بمجيئه مرتديا لباسا مدنيا ومحاطا بضابطين يحرسانه يرتديان بزّة موحّدة، النقيب (بلعباس) والملازم الأول (آغا مير) الاثنان جزائريان، فقلب السّمات كان له أثر سلبي[21]. لكن الحاكم عرف كيف يستدرك الأمر مثلما فهمها الجنرال (ديغول).

ويظهر يوم 13 ماي حازما أمام ممثل الجنرال (جوان) ليخبره عن ثقته في صرامة المحكمة العسكرية التي تعقد جلساتها في مدينة سطيف، فهو يتمنى أن يرى إعدام (فرحات عباس) والدكتور (سعدان)، فقد جنّد هذا الحاكم بمدينة الجزائر 1200 فرد من الميليشيا وأمر بعمليات توقيف وقائية. وقام عميل عمالة وهران باختيار الأشخاص الرهائن لإعدامهم بالرصاص عند الحاجة، كان الحاكم يبحث في هذه النقطة أن يتقدم أكثر

نحو الأمام لأن إدارته خارج مدينة الجزائر تتصرف كما يرغب هو.

أخبر الحاكم من قبل مدير الأمن أن مصالح الاستخبارات العامة في مدينة وهران قد سلّمت لعميل العمالة (بامباي) رسالة تتضمن 13 اسما "مشتبه فيهم". وبعدما تم استدعاؤهم يخطر هؤلاء بأنهم سيعدمون رميا بالرصاص في مدة أربع وعشرين ساعة في حالة وقوع اضطرابات، وكان الشيخ الكبير (زموشي) إمام مسجد العمّور في الصف الأول. وكان الحاكم يجهل أن عميل عمالة قالمة يقوم بإعدام الجزائريين بالرصاص منذ ليلة البارحة.

وتعممّت عمليات خطف الرهائن.. وتشير مصالح الاستخبارات العامة لمدينة قسنطينة عبر رسالة هاتفية يوم 13 ماي على الساعة الحادية عشر مساءا أنه في جهات مختلفة يقوم رؤساء البلديات والإداريون ومحافظو الشرطة بتحضير قوائم ليسلّموها للسلطات العسكرية. ويتم بعدها في جيجل حيث أصبحت السلطات الأمنية تحت أوامر الجيش، توقيف 22 من المشتبه فيهم من قبل قائد الموقع.

يبيّن كل هذا إلى أي مدى هو خضوع الجيش للمدنيين يشابه الحكاية الخرافية التي تجمع بين الأعمى والمشلول، ما عدا أن المعوقين أضحيا في ماي 1945 مزودين بأقوى الأسلحة. وكانت النتائج على مستوى الضواحي ترقى إلى ما يمكن أن يتصوره المرء، فالتقرير المحرّر من طرف مدير إدارة البلدية المختلطة لأولاد المرسى على الساحل الشرقي لمدينة بجاية أحد نقاط منطقة قسنطينة حيث القمع الوحشي، يعطي لمحة عن ذلك[23].

كما ثمّن مدير إدارة البلدية مشاركة أحد أثرياء الكولون وآخر مسؤول على تسيير إحدى المناطق الغابية في العمليات العسكرية. وقد كان لهذا الأخير "بحكم معرفته للأشخاص وحيازته على معلومات تحصل عليها" دور

كبير في عمليات الاعتقال والتوقيف، إذ جاء على قول لسانه : "أن عناصر الجيش أوقفوا المتهمين المسؤولين أو ممن هم معتبرون كذلك، وقد أدّت هذه التوقيفات إلى مباشرة عمليات اعتقال أخرى" . ويشير إلى أن السكان "يصرّون على الفرار عند كل عملية عسكرية"، مما يعتبره هو دليلا على جرمهم. فكل الظروف توفرت بالنسبة للجيش لتغليب القمع على التعقل والتقليل من حجم العصيان وجعله لا شيء آخر سوى ظلّ ظليل.

تفعيل عمليات القمع

لم يفكر الحاكم (شاتينيو) أبدا منذ استلام مهامه في تحديد قدرات التدخل للجيش، فقد أعطى قبل شهرين للجنرال (مارتن) كل الصلاحيات لتجنيد المدرعات وسلاح المدفعية والطيران لحفظ النظام بإتباع الأوامر التي أصدرتها وزارة الحرب لمواجهة مظليين ألمان محتملين[24] .

وأمام التهديد المجهول بقي الجنرال يوم 8 ماي مترددا بالإضافة إلى أن منطقة قسنطينة كانت تفتقر إلى فرق عسكرية متمركزة، ولم يكن يتواجد في مدينة سطيف سوى ست كتائب وسرية مدفعية واحدة، وفي مدينة قالمة ثلاث كتائب ذات تجهيزات ناقصة يؤطرها أوروبيون بأعداد محدودة ؛ لكن عند مساء يوم 8 ماي تصل التعزيزات متتالية.

يصل إلى مدينة سطيف فيلق للرماة السنغاليين برّا، ثم فيلق آخر للرماة الجزائريين، وثلاث كتائب من الجنود المرتزقة وصلت جوّا إلى جانب كتيبة واحدة للمشاة المتنقلة أتت من تازا (Taza) بالمغرب[25]. كما وصل إلى منطقة قالمة فصيلة للمدرعات ومجموعة من المركبات المصفحة أتت من تونس متبوعة بمفرزة مكونه من 250 جنديا . أما الطرّادة الثقيلة فقد تم نقلها

إلى بجاية بالإضافة إلى قناصة غواصات لتدعيم الاتصالات عن طريق الراديو. وفي 9 ماي يتدخل سلاح الجوّ لأول مرة.

أصبح 15204 رجال إلى تاريخ 16 ماي يتحركون في الميدان، 3565 وصلوا كتعزيزات منهم 1991 من القومية المغربيين (goumiers)(*) و650 من الرماة السنغاليين ؛ فقد تمركز معظم هذه الأعداد بمنطقة قالمة حيث الخطر الكبير. من جانب آخر تقوم المتروبول(**) ببعث الفيلق الـ 13 للمشاة لينزل بمدينة الجزائر حتى "يتأقلم مع الأجواء"[26].

تتميز التعزيزات بسرعة تحركاتها وقوة أسلحتها النارية وباحترافيتها ؛ ولاحظ النقيب أوبرلين (Oberlin) الذي وصل من المغرب رفقة القومية أن معنويات الجنود مرتفعة. " هكذا إذن يتم حرق كل سكنات الأنديجان - بعد استرداد كل ما يمكن نقله، ترد الماشية على وجه الخصوص إلى السلطات المدنية التي تقوم بتوزيعها : جزء لفائدة الفرقة (مما هو يحسن إطعام الجنود)، وجزء ثان لفائدة الكولون من الذين نهبت ممتلكاتهم على سبيل التعويض، وجزء أخير لفائدة الأنديجان الذين أبدوا إخلاصهم للسلطات الاستعمارية وذلك، على سبيل المكافأة. أبدى الكل رضاه كونه غادر الموقع Guercif ولو لبعض الوقت على الأقل. جاءت هذه العمليات لتتوّج بالكامل فترة التدريب التي هي تنتهي الآن. وكان لفرقة الأنديجان المغربية بخاصة أنها أبدت سرورها لطبيعة العمليات هذه، فليس هناك أي مشكلة تذكر فيما يتعلق باستخدام المغربيين ضد الجزائريين، بل بالعكس : "فمنذ زمن بعيد يأتي الجزائريون ليحاربونا في أرض المغرب، أما اليوم فقد أتى دورنا ! [...]".

(*) (goumiers) : فرق من الفرسان المغربيين جندتهم فرنسا الاستعمارية من بين 1908 إلى 1956 بعد تدريبهم ثم تأطيرهم من قبل الجيش الفرنسي يدفع بهم في الصفوف الأولى عند القتال (المترجم).

(**) المتروبول (la métropole) : وهي الدولة الفرنسية من حيث هي دولة مستعمرة مسيطرة على أقاليم معينة في إفريقيا وخارجها، ولا يطلق بهذا الاسم إلا في سياق تاريخ فرنسا الاستعماري (المترجم).

يحترز النقيب من الإدلاء بأي تصريح حول حقيقة الانتفاضة، ليكتفي بالقول أن ضباط الجزائر يتساءلون. " لا زلنا بين متاهات الفرضيات، يكتب يوم 30 ماي، حول العلاقات الموجودة بين هذين البؤرتين للانشقاق [سطيف وقالمة] وحول الاتصال الواقع بينهما". هل كان الوضع يتطلب تعزيزات ؟ "فقد أمكن لبعض من هؤلاء ممن تحرر من الحصار الذي كان مفروضا عليهم أن يتحركوا بسرعة مستخدمين وسائل محلية، جندا ورجال درك ومدنيين. ثم ينتظم هؤلاء بسرعة ليباشروا عمليات القتل دون هوادة ودون تمييز [...]".

"رسميا [جاء مسطرا في النص]، يكتب النقيب، فالأمر يتعلق بعمليات الهدف منها حفظ النظام وفرض السيادة، وقمع المحرضين على الفتنة في إطار العدالة والصرامة. وأكدّ قائد المكتب الثالث (3ème Bureau) لهيئة الجيش الـ 19 على الطابع الرسمي لهذه العمليات، كما طالب بإحاطة الجانب الحقيقي لهذا الأمر بالكتمان".

"فعليا [جاء مسطرا في النص]، فإن العمليات التي قامت بها فرقة المشاة المتحركة Guercif هي في الواقع عمليات ثأر نفذت في بعض المناطق حدّدتها اختيارا السلطات المدنية المحلية على أنها بؤر للفتنة". يبدو أن النقيب يثق في المدنيين كما نرى.

إلا أن تصريح العقيد (فيلر)، كان أكثر إيجازا حول القضية. "إنها عمليات عقابية وليس عمليات حرب، فلم يكن ثمة معارك إذ ليس هنالك من عدو موجود"، يكتب خاتما تقريره لإنهاء مهمة(28). وهذا ما يؤكد أنه لم يكن هنالك عصيان وإنما هي الإرادة فقط في القمع المصحوبة بالذعر المنتشر الذي ولّدته.

الإحصاء

بقي الآن معرفة عدد الخصوم ومدى قوة أسلحتهم، لكن تخلي المبلّغين الموالين عن واجبهم شلّ عمل مصالح المخابرات، إذ لما وصل الجيش إلى

بلدية فرج مزالة المختلطة يهرع أحد أربعة من القيّاد للاختباء ما بين الزروع لعدة أيام، ويغلق الثاني على نفسه في برجه، ويتحوّل الثالث إلى صمّ أبكم، ويحاول الرابع لعب دور مزدوج. وأضحى القاضي مفقودا، أما نائبه ورئيس الجماعة فيتجنّبان كل اتصال.

قليل هو عدد العائلات الجزائرية الكبيرة المعروفة ممن بقي مخلصا للسلطات الاستعمارية، فما عدا الشيخ (بلحداد) من قرية سدّوق والباشاغا (بن علي شريف) والقاضي (بن ساسي) من قسنطينة، وبعض العائلات من قالمة وبجاية، فإن الأغلبية منهم أبدوا سلوكا متحفظا هو في نظر الجيش تواطؤ ضمني. فقد كان الباشاغا (أورابح) نفسه والباشاغا (عبد العزيز بن عبيد) حليفه اللذان قدّما ضمانات لأحباب البيان والحرية، يبحثان للحيلولة دون وصول "الاضطرابات" - بمعنى القمع - إلى غاية أراضيهم[29].

يعتبر هؤلاء بمثابة "المبلّغين الشخصيين" غالبا ما تجدهم من قدامى المحاربين، الذين كان لهم دور في جعل الكولونيل (بورديلة) قائد معسكر الفرق بمدينة سطيف، الضابط الوحيد في الاعتماد على المعلومات التي تظهر على الأقل متطابقة[30]. هكذا تعلمت القيادة درسا من كل هذا وتطلب من الضباط أخذ العبرة وإعادة تنظيم شبكاتهم الاستخبراتية[31]، وكان هذا أحد أهداف عمليات الشرطة التي نفّذت فيما بعد.

لم يتم الإعلان عن الأرقام الأولى المتعلقة "بالثائرين" وأسلحتهم في خضم هذه الفوضى إلاّ في يوم 17 ماي من قبل الجنرال (مارتن) أثناء اجتماعه مع الحاكم[32]. يقدّر الجنرال عدد "الثائرين" إلى 80.000 بما فيهم الأطفال والنساء والمسنّين، قد صرّح بذلك دون إثارة أي إندهاش : 10.000 يكونون وقد سلّموا أنفسهم، 60.000 يتم محاصرتهم، وبقي 10.000 مشتتين

لكنهم خطيرون ؛ ولم يتم حجز أي أسلحة حربية لأن أصحابها حسب الجنرال عرفوا كيف يخفونها بمهارة.

يعرّف الجنرال الانتفاضة على أنها "سلوك انفصالي"، يستخدم هذا الوصف في منطقة شمال إفريقيا للإدلاء به على انتفاضة القبائل(*) ضدّ النظام المركزي، لكن لا يحقّ للجنرال أن يغيب عنه أن ذات الوصف كان يطلق أيضا في عهد الماريشال على الديغوليين (les gaullistes) ؛ فهو يريد بدعوته هذه التهرب ومجرد القول أن الجزائريين أصبحوا لا يريدون الخضوع.

غير أن برينغارد (Bringard) مدير الأمن العام، لا يحب هو من جانبه اللعب بالكلمات، فبصفته رجلا واقعيا جعل الاقتناع لديه أن الانتفاضة تمثل الفعل الأول للثورة، ويؤكد أن حزب الشعب الجزائري يكون وقد حضّر لإقحام 800.000 مناضل مسلح في المعركة !

أما الجنرال (دوفال) الذي وصل متأخرا عن الاجتماع يلتزم الصمت، فهو يحتفظ بتقديراته ليدلي بها للجنرال (مارتن) ثم يفيده بعدها أنه لا يعتقد أنهم في مواجهة أكثر من 30.000 أو 40.000 من الخصوم مسلحين في معظمهم بالعصيّ والمناجل والخناجر وبنادق صيد ؛ لكن الوضع في قالمة يقلقه، إذ أقنعه نائب عميل العمالة (أشياري) أن "الثائرين" يمتلكون ما بين 2000 إلى 3000 بندقية حرب وأسلحة أخرى أوتوماتيكية.

تبدو هذه المعلومة تزيد في قناعته من أنه في مواجهة مؤامرة دولية، فقد لاحظ أنه و"لا في أي مكان وجد يهود مسّهم القلق". "وكان لحزب الشعب الجزائري وأحباب البيان والحرية في قسنطينة، يكتب للجنرال (مارتن)، أن قدّما ضمانات لهؤلاء على أن لا يخشى السكان اليهود على أنفسهم من الجزائريين[33]". هكذا خطر على بال الجنرال (دوفال) أنه ثمة مؤامرة يهودية.

(*) يقصد بالقبائل هنا التي مفردها قبيلة من حيث تجمّعهم وتمركزهم السكاني وليس العرقي (المترجم).

في الحاصل وبعد أسبوع من المعارك لم تتوصل السلطات المدنية من تحديد بدقّة طبيعة الخصوم الذين تواجههم، فكلها تتفق مع ذلك أنها في مواجهة انتفاضة شاملة، فالنتيجة نفسها التي توصلت إليها نشرة قيادة الأركان للدفاع الوطني التي أفادت في طبعتها لشهر جوان أن عدد "الثائرين" يصل إلى 100.000، ليتم بعدها إبلاغ المقدّم (فرندون) بهذه المعلومة[34].

لم يتم الإعلان عن عدد الأسلحة المحتجزة من قبل قادة الجيش إلاّ في يوم 8 جوان، وإلى جانب أعداد السلاح المحتجز في المعركة يضيف هؤلاء أعدادا أخرى من الأسلحة سلمت عن طواعية أو تلك التي صودرت من باب الاحتياط على سبيل بنادق الصيد، ممّا يزيد من ضخامة المجموع، فقد ارتفع هذا الأخير إلى 8628 بندقية صيد، 891 بندقية قديمة، 356 بندقية حرب، 3 رشاشات، 1200 مسدس بأنواعه المختلفة.

تتميز هذه الأسلحة في الواقع بضعف قوتها، إذ يمثل مدى بنادق الصيد نصف ما تمثله بنادق الحرب، فهي بهذه الصفة لا تعني شيئا في التأثير. الكثير من بنادق الحرب هي من نوع 1874 منحت إلى السكان الكولون في القرى؛ وقد أشارت مذكرة تفتيش نهاية شهر أفريل أن ذخيرة تلك الأسلحة "غير قابلة للاستعمال في معظمها[35]".

خلصت السلطات المدنية والعسكرية واثقة أن "الثائرين" يمتلكون أسلحة حديثة وفّرتها لهم جماعات التهريب، بخاصة من ناحية تونس أين اندلعت معارك بين الألمان والحلفاء إلى غاية جوان 1943. جماعات التهريب هذه هي موجودة حقيقة، لكن سوقها ضيق لأنه لا وجود في الجزائر "لمراكز للأوباش" أو اللصوصية أو حرب عصابات منتشرة.

وصل المجموع الكلي للأسلحة المحتجزة عند الحدود في منطقة تبسة سنة 1944 إلى 747 وحدة سلاح من الجانب الجزائري و502 من الجانب

التونسي[36]. لم ينشغل المسؤولون الإداريون بخصوص أمر تلك التي تمكن أصحابها من تمريرها، فقد كانوا يعرفون مشتريها، من الأوروبيين بخاصة أو من "الأشخاص الأثرياء من القبائل والدوّار" الذين يحتاجون إلى هذه الأسلحة لاستخدامها في أغراضهم الخاصة. والأسلحة التي لن يعثر عليها أبدا ورسميا هي تلك التي تجهّزت بها الميليشيا الأوروبية.

كان النقص في الأسلحة كبيرا جدا بين أوساط "الثائرين" ممّا جعل هدف الحيازة عليها أكبر همهم في مرحلة توسيع الاضطرابات، ليستولوا حينها على أسلحة تستخدم للصيد. فقد ساعدتهم البنادق من نوع Lebel وManser أثناء الإصطدامات الأولى في الاحتفاظ على مسافاتهم الوقائية ؛ ومباشرة عند وصول الوحدات التي جاءت معزّزة للقوات المتواجدة هناك بدأت هذه الأخيرة بإجلاء المحاور الرئيسية للطرقات، وكان لقوة الأسلحة الأوتوماتيكية والمدفعية والمدرعات وسلاح الجو أنها أجبرت "الثائرين" باللجوء نحو المرتفعات.

وعند وقع انفجار القذائف القوية المدوية، ترى "الثائرين" يتحولون إلى جماعات وحشود مذعورة مرعوبة تضم نساء وأطفالا وشيوخا تفرّ هاربة من القرى المحترقة ليس باستطاعتها أبدا إحداث أيّ خسائر في جهة العسكر ولا التأثير في مجرى العمليات[37] ؛ ووحدات الجيش المنتشرة في الميدان تطاردها من كل الجهات مقسّمة إيّاها إلى مجموعات صغيرة. وأمام غياب الماء والمؤونة لا تعرف هذه الجموع المتعبة كيف ستكون عاقبتها إلاّ أنها سيقضى عليها.

فقد لاحظ النقيب (أوبرلين) سلوك هؤلاء في منطقة قالمة أثناء عمليات انتشار وحدات الجيش "ولا أية ردة فعل أبداها الأنديجان، يسجل ملاحظاته، ما عدا بعض طلقات النار المنعزلة غير المجدية ؛ فأثناء العملية

الأولى من هذا النوع (17 ماي) بقي الأنديجان رابضين أماكنهم ؛ فكل سكان المنطقة الذكور تم جمعهم ثم نقلهم، وخلال العمليات التي تلاحقت تراجع الأنديجان إلى أعالي الجبال المجاورة" غير أن النقيب لا يذكر مصير هؤلاء الأخيرين بعد ذلك [38].

التميز وتحديد الهويّة ..

هل الجيش في مواجهة انتفاضة ذات طبيعة قبلية أم هو يواجه مؤامرة متصلة بحركة وطنية ما يمكنها أن تكون ذات بعد دولي : نازي أو يهودي ؟ ليس من شيء آخر يمكنه تفسير ذلك سوى دراسة مدققة لسلوك "الثائرين".

يكتفي الجزائريون بقرية La paine في منطقة قالمة بأخذ من الأوروبيين "كل ما يمتلكه هؤلاء كسلاح وذخيرة"[39]، وفي غابة جيجل يتجنّبون الاستيلاء على أموال لورشة هناك لكن يأخذون منها المواد المتفجرة[40]. أما في منطقة الميلية فقد وجد الكولون مزارعهم كما هي لم يمسسها سوء بعدما عادوا إليها[41].

وبسطيف حيث كان الجزائريون تحت صدمة المجازر المرتكبة داخل المدينة، لا حديث هناك إلاّ عن الانتقام والثأر ؛ وهدّمت منازل الأوروبيين بقرية بني عزيز، ويصبّ الهائجون جمّ غضبهم على رموز الدولة الكولونيالية بخراطة وPérigotville وSillègue : محكمة السلم، مكتب البريد، منازل تابعة للبلدية لأصحابها الطبيب ورئيس البلدية ونائبه وكاتبه.

يثبت إذن أن الانتفاضة ناتجة عن تدبير ذي حركة وطنية، لكن إلى من يمكن نسبها؟ فالأمر يتطلب ضرورة تحقيق هوية "الثائرين"، ونادرا ما تكون هذه العملية تتم بطريقة مباشرة، وحينما تحين الفرصة يتم قتل الشخص المراد استجوابه. فقد كان يمكن لأوروبيّ واحد أن يوقف إجراءات العدالة

الجزئية، إذ حدث أنه بعدما اتهم 180 عاملا من الأنديجان يشغلون لصالح مؤسسة Campenon Bernard بمشاركتهم في أحداث الفتنة، يتدخل المقاول ويعيد هؤلاء إلى عملهم يوم 26 ماي[42].

غالبا ما يتم تحديد هوية الأشخاص بطريقة غير مباشرة. يقول أوروبي أنه يعرف شهودا جزائريين، بحيث يطلب من هؤلاء بشدة ذكر أسماء المشاركين في الأحداث، وبعد طرح الأسئلة من قبل رجال لا زالت أسلحتهم بأيديهم ساخنة وسط الأنقاض والجثث، تأتي الإجابة مباشرة. ففي خرّاطة تمّت الوشاية بكل سكان دوّار جرمونة عند اللحظة الأولى، وعلى عكس ذلك ولا أي شاهد جزائري تجرّأ على اتهام دوّار بوعنداس الذي يقطنه سكان معروفون بخطورتهم وبانخراطهم في عمليات تهريب الأسلحة ؛ لكن الكل يشيرون إلى القلّة القليلة القبائلية للقرية.

يمكن للوشاية أن تكون ضد شخص واحد لجعل منه كبش فداء، ففي خرّاطة مثلا يشير الناجون مبلّغين إلى مجرم القرية المأجور متهمين إيآه، إلاّ أنه تمكن من الهرب. وتوحي عملية اغتيال أحد تجار الخضر واثنين من الجزّارين قتلا داخل محلّيهما، أن الوشاية جاءت من أحد الزبائن. وفي بلدية جيجل المختلطة كل سكان دوّار يتهمّ بعضهم بعضا بالتهديد والسرقة والنهب، ليقوم قسم من الجند السنغاليين لتسوية الخلاف. ويتهم المسؤول الإداري لمنطقة ڤالمة دوّار خزّاراس بنهبهم بعض القرى ثم الهروب باتجاه الجنوب[43]، ليكلف القومية (goumiers) بإنهاء التحقيق.

وبإيجاز فالكلّ يوشي بالكلّ .. وجميعهم متهمون لكن بدرجات متفاوتة. فحسب الكولونيل مونيوت (Monniot) رئيس المكتب الثاني بمدينة عنابة، فإن 30% من السكان اتبعوا المحرّضين عن علم وطواعية، 30 % آخرون انضموا بجهالة ربما من باب التضامن "أو التقليد"، 40% من المتحفظين

كانوا على استعداد للإتباع في حالة النصر[44] ؛ بالنسبة للجنرال (دوفال) فإن الحساب جيد، لكن يبقى البحث عن معرفة المتهمين المسؤولين، فهو يرى أن هؤلاء هم أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري.

أحباب البيان والحرية (AML) وحزب الشعب الجزائري (PPA)

كان نائب عميل العمالة (أشياري) متأكدا من أن هؤلاء هم المسؤلون الأوائل عن الأحداث، فقد أوقف يوم 9 ماي تسعة أعضاء في مكتب هيئة أحباب البيان لمدينة قالمة، ليتم إعدامهم رميا بالرصاص في الغد الموالي بينما كان رجال الشرطة يحضّرون قوائم بأسماء المنخرطين. ولم يتم التوقيع على قرار منع نشاط أحباب البيان إلاّ في يوم 14 ماي من قبل الحاكم الذي جاء حضوره متأخرا.

لكن العثور على مناضليّ حزب الشعب الجزائري أضحى أمرا صعبا ! يقدّر (صالح بن قاسي) وهو نائب رئيس البلدية -جزائري الأصل- بقالمة أن عدد هؤلاء يصل إلى "3 أو 4 أفراد فقط ممن هم مبعدون عن المدينة منذ بضع سنوات"، وبالفعل فقد حكم عليهم بالإقامة الجبرية خارج مدينة قالمة منذ زمن. وبصفته مفتشا عاما للمستعمرة جاء ليقوم ببعض التحقيقات، يصدّق باتيستيني (Battistini) رجلا أظهر ولاءه وإخلاصه أثناء الانتفاضة وموصّى له من قبل صديق له مصلحة كبيرة في التضخيم من خطر حزب الشعب الجزائري، إنه الدكتور (الأخضري).

لكن رجال الدرك والشرطة والميليشيا لا يرون الأشياء عن قرب، بالنسبة لهم فإن نشطاء حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان وأنصار جمعية العلماء المسلمين أو الكشافة الإسلامية كلهم متساوون متشابهون. وتأكد لدى

المحافظ لالند (Lalande) قائد المفرزة المتنقلة لمدينة عنابة أنه عثر بالـ medersa (المدرسة) على قائمة الإثني عشر "كمندوس الطلائعيين لأحباب البيان"[45] وهو على يقين أنه توصّل إلى فكّ رموز شعار الانتفاضة : "يعود رئيس رعاية النسل الجزائري لخدمته يوم السبت من الشهر القادم". وعلى هذا الأساس يباشر في اعتقال عدد من مجموعة الموظفين بالمسجد الكبير !

كذلك بدا المدير العام للأمن (برينغارد) واثقا من نفسه أنه اكتشف المدبرين الحقيقيين للمؤامرة، فهو يرى أن قادة حزب الشعب الجزائري "لا تهمّهم الخسائر لأنه قد سبق لهم أن ضحوا بأعداد كبيرة من الجزائريين [...] لم يحدث أبدا إلى اليوم وأن أماكن حيث يقطن أكثر الجزائريين فقرا قد عثر فيها على مثل هذه الاحتياطات المعتبرة في المؤونة من كل نوع، وهذا ممّا يضمن الصمود، يقول أحدهم، أمام حصار ممتد [...] وكان للحماة الإنجليز والأمريكان أنهم وعدوا مسلميّ الجزائر بإرسال لهم رؤوس أموال وآلات وتقنيين (75.000 يقول ضابط أمريكي)"[46].

يعتبر مركز الاعلام والدراسات(CIE) المصلحة الوحيدة التي رأت أنه لا يمكن لحزب الشعب الجزائري أن يكون وقد شارك في هذه الأحداث، فهو يفسر ذلك في كون الانتفاضة بقيت محصورة على مستوى القطاع القسنطيني حيث الحضور القليل للحزب[47]. أما المدن ذات التكاثر السكاني، العلمة وعنابة وسوق أهراس فلم تتحرك ؛ يبدو الـ CIE ملمّا بكثير من الأخبار والمعلومات ممّا جعله يكون قطعيا في أحكامه. لكن لا يمكنه التخلص من الخوف فيما يتعلق باتهام أحباب البيان، ولا يرى من الضروري التنديد بما ستسميه الإدارة لاحقا "بالانحرافات في القمع".

"الانحرافات في القمع"

أكيد وأن السلطات المدنية تنبّهت بسرعة إلى "الانحرافات" التي كان يجرّها خضوع الجيش للمدنيين، لكنها ليست مؤهّلة للقيام بإحصاءات حول

ذلك. غير أنه بعد سبع سنوات من هذا يظهر كشف عن هذه القضية متضمنا في الرسالة السرية التي بعث بها الحاكم العام ليونارد (Léonard) إلى الجنرال قائد الهيئة الـ 19 للجيش بمدينة الجزائر التي أصبحت المنطقة العسكرية العاشرة[48]، إذ كان انشغاله التذكير في حالة ما إذا أدّت الضرورة من جديد بالسلطة المدنية إلى دعوة القوّات المسلحة،[...]"بالانحرافات في القمع" التي ظهرت في شهر ماي وجوان 1945.

"يبدو من المهم بمكان، يكتب قائلا، أنه لا يمكن أبدا إطلاق العنان لأعمال الانتقام الشخصية والجماعية والانسياق في موجة القمع التي تنتهجها عناصر لا مسؤولة ولا علم لها بحقيقة الأمور". وللتقليل من الأخطاء ينصح في أن يكون أفراد الجيش في الميدان مرفوقين دائما بضابط يعمل للمصالح الإستخباراتية يتقن اللغة العربية "وفي حدود الإمكان يعرف جيدا البلاد والعباد" ثم يقدم بعض الأمثلة : "سنة 1945 يقوم ضابط قائد مفرزة بأحد المراكز الصغيرة بضواحي سطيف بإعدام كل المستشارين السابقين الجزائريين في المجلس البلدي السابق، أخذا بنصيحة رئيس البلدية. ثم ينتقل إلى رئيس البلدية السابق ليعود بعدها وينفذ جريمته باقتراح من هذا الأخير في قتل كل المستشارين المحليين الذين كانوا في الخدمة. إلاّ أنه أدرك بعد فوات الأوان إنما كان ذلك راجعا إلى أحقاد محلية شفى غليلها بهذه الكيفية".

لم يسترسل الحاكم (ليونارد) في عرضه، وإنما حرص على التذكير بالعلاقات التي عقدت في شهري ماي وجوان 1945 ما بين الجيش والأوروبيين، الذين منحوا لعمليات القمع شرعية شعبية. لكنه كان يريد أيضا تنبيه الجنرالات الذين لا يعرفون الجزائر أن يحترسوا إزاء نوع الانحرافات التي بإمكان فرقهم العسكرية أن تنجرّ إليها. وتختتم الرسالة بجملة غامضة: "كل المشتبه فيهم ممّن تمّ اعتقالهم بمدينة قالمة من باب الوقاية بأمر من

نائب عميل العمالة أعدموا دون أيّ تحرّ يذكر قامت به "الميليشيا"، إلى آخره .. إلى آخره".

- مثل كل المدنيين أو العسكريين من الذين سكتوا عن الظاهرة أو قلّلوا منها، ينفر الحاكم من التطرّق إلى حقيقة وجود مثل هذه التنظيمات التي استطاعت بفضل انهيار جزئي لسلطة الدولة شن عمليات إرهابية ضد الجزائريين على مستوى القطاع القسنطيني، وفي بعض الأماكن استمرت هذه العمليات إلى غاية شهر سبتمبر 1945.

الاحالات

1) تقرير مهمة، الوضع ليوم 11 ماي 1945 مساءا.

2) جريدة "Echo d'Alger"، 10 ماي 1945

3) جريدة "Alger républicain"، 12 ماي 1945

4) تقرير موجّه إلى الجنرال قائد الفيلق الـ 19 للجيش، 19 ماي 1945

5) برقيات مرمّزة موجّهة إلى وزير الحرب : 16 ماي، 29 ماي، 2 جوان 1945

6) تعليمات موجّهة إلى القيادات الفرعية، قسنطينة 2 جوان 1945

7) تقرير القنصل العام موجّه إلى وزارة الخارجية، 12 جوان 1945 :

"There is a local maxim to the effect that agression by arabs must be ruthlessy punish wittin forty- eight hours if widespread extension of trouble is to be avoided"

8) تقرير المحافظ بويسون (Bouisson) حول "هجوم" ولاد زناتي، قالمة 23 ماي 1945

9) لا يعني "دون تمييز" بطيش، فقد كانت كلفة كل قذيفة بحرية عالية جدًا، وحدّدت الرميات حسب المعطيات الجيوديزية - جغرافيا - الخاصة بالموقع المستهدف للتدمير والمقصود هنا القرى الصغيرة - المشتى - المعيّنة على الخرائط

10) جريدة، "Alger républicain" الأحد - الاثنين : 13 - 14 ماي 1945

11) الشرطة القضائية لمدينة قسنطينة، 7 جويلية 1945. اتهم أيضا بلميهوب بنقل على متن سيارته للأجرة قبل شهر 35 بندقية حرب فرنسية وذخيرة كانت مستودعة لدى الأستاذ مصطفاي، محام في مدينة سطيف. يكون هذا الأخير وقد أسرّ في هذا الصدد : "طلبنا من الأمريكيين أن يزودونا بالأسلحة" يبدو وأن تراكم التفاصيل المقدّمة مغلوطة وتوحي بأن الإشاعات التي صدرت عنها هذه "المعلومات" تم تنقيحها.

12) تدخل البرلماني ألفونس جوج (Alphonse Juge) في التقرير الصادر عن اجتماع لجنة الشؤون الإسلامية، ولجنة الشؤون الداخلية للمجلس التأسيسي، 4 جويلية 1945 / الأرشيف الخاص

13) جريدة "Alger républicain"، 13-14 ماي 1945 / " Combat 15 mai "

14) جريدة "Alger républicain"، في الصفحة الأولى، 10 ماي 1945.

15) رسالة أمانة المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري موجهة إلى السيد ألديو (Aldhuy)، الحكومة العامة، مدينة الجزائر 12 ماي 1945، مفيدة إيّاه بنص الحزب في ندائه للشعب.

16) جريدة "Alger républicain"، 12 ماي 1945.

17) تنشر جريدة " Echo d'Alger" لـ 14 ماي 1945 نصّ المذكرة.

18) المنشور : "نداء وفد الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) بالجزائر".

19) تقرير المقدّم فرندون (Frandon) موجّه إلى الجنرال قائد أركان الجيش للقوات المسلحة، مدينة الجزائر، 12 ماي 1945.

20) تقرير المحافظ المركزي لمدينة سطيف، 18 ماي 1945.

21) تقرير نائب عميل عمالة سطيف، 10 ماي1945.

22) رسالة هاتفية من الـ PRG إلى مديرية الأمن العامة - وهران 11 ماي 1945.

23) تقرير مدير إدارة البلدية المختلطة لأولاد مرسى، 10 جوان 1945.

24) التجنيد لمحاربة المظليين الألمان بقي محتملا إلى غاية 15 ماي بفرنسا.

25) الأجهزة التي ضمنت النقل الجوي قدمت كإعانة من طرف القوات الجوية الأمريكية لصالح الفرنسيين بطلب من القنصل العام لبريطانيا العظمى.

26) يتطلب الإجراء عمليات تلقيح وتطعيم خاصة وإرشادات حول ما يتصل بحيثيات المهمة المباشرة.

27) القيادة العليا للفرق العسكرية بالمغرب؛ تقرير النقب (أوبرلين) عن مهمة الاتصال، 30 ماي 1945.

28) تقرير الجنرال القائد الأعلى للفرق العسكرية بالرباط، 29 ماي 1945.

29) تقرير نائب عميل عمالة بجاية، 19 ماي 1945.

30) تقرير الكولونيل (بورديلة)، 18 جوان 1945.

31) تقارير يومية وبرقيات مشفرة نصف يومية موجّهة إلى وزير الحرب، 16، 18، 29 ماي، 2 جوان1945.

32) محضر الاجتماع، 17 ماي 1945.

33)تقرير الجنرال (دوفال) موجّه إلى الجنرال (مارتن)، قسنطينة 19 ماي 1945.

34) نيابة مديرية الجزائر، مذكرة حول الاضطرابات في الجزائر، 12 جوان 1945.

35) وثيقة ملحقة إلى تقرير الجنرال (دوفال)، 29 ماي 1945 تبين حالة الذخيرة التي وجدت عليها أن هذه الأخيرة احتفظت في ظروف سيئة.

36) تقرير قائد الشرطة القضائية للمقاطعة، قسنطينة 27 ديسمبر 1944.

37) قتل 14 عسكريا من بينهم 4 جزائريين في مجمل الاشتباكات [Jauffret J-C] .

38) القيادة العليا للفرق بالمغرب، تقرير حول مهمة الاتصال.

39) تقرير المساعد كوشي (Cuchi)، سدراتة 22 ماي 1945.

40) تقرير مسؤول إدارة بلدية جيجل المختلطة، أول جوان 1945.

41) تقرير المكتب الثاني (2ème Bureau) لقيادة أركان فرع قسنطينة، 13 ماي 1945.

42) تحقيق المحافظ (بيرجي)، 30 ماي 1945.

43) التقرير الأسبوعي للمسؤول الإداري لبلدية أولاد شارف المختلطة قالمة؛ الأسبوع من 13 إلى 19 ماي 1945.

44) رسالة الجنرال (دوفال) إلى الجنرال (مارتن)، 14 جوان 1945، مرفقة بتقرير الكولونيل (مونيوت) رئيس المكتب الثاني (2ème Bureau) لفرع عنابة؛ قالمة 4 جوان 1945.

45) تقرير المحافظ (لالند) موجّه إلى المحافظ العام للفرق المتنقلة لمدينة قسنطينة، 26 ماي 1945 . إشعار ألصق على باب المستوصف، 8 ماي 1945 ؛

46) مذكرة المديرية العامة للأمن، 4 جوان 1945 .

47) "مذكرة بيضاء" مطوّلة رفقة جملة من الوثائق الملحقة صادرة عن الـPRG لمدينة قسنطينة مؤرخة في 16 ماي 1945.

48) مذكرة حول حفظ النظام موجهة من قبل الديوان العسكري للحاكم إلى الجنرال قائد المنطقة العسكرية العاشرة (قيادة الأركان) مدينة الجزائر، 13 فيفري 1952 .

11

الميليشيات المدنية

عند مساء 8 ماي "تتسلح مجموعة من الشباب من مدينة بجاية وتتجه مباشرة نحو قائد مركز الأسلحة"[1]. إنها بداية ميلاد لأول ميليشيا، على أن هذه الأخيرة تقدمت وعرّفت بنفسها على الأقل على خلاف الميليشيات "الهمجية" الأخرى التي تعارض ذلك وكوّنت صفوفها بداية 9 ماي على مستوى القطاع القسنطيني بضواحي قالمة وراحت تشنّ عمليات إرهابية ضدّ الجزائريين لمدة شهور طويلة.

لم تستاء السلطات العسكرية من هذا المدد، لأنها تجهل كيف سيكون سلوك رماتها الجزائريين[2]، ففي مدينة سطيف حيث دخلوها يوم 8 ماي منذ الصباح، فضّل عميل العمالة (لستراد كاربونال) استبدال هؤلاء بالرماة السنغاليين عند وصولهم وقت الظهر. وقام نائب عميل عمالة قالمة بتجنيد بنفسه ميليشيا يوم 9 ماي، وفي كل مكان تقريبا تفتح الثكنات مخازنها للأسلحة للميليشيات التي تتقدم لهذا الغرض.

يسرع الجنرال (مارتن) يوم 11 ماي بتسوية الوضعية بمنح كل الميليشيات بما فيها تلك الأكثر "همجية" التي تجهل طبيعة أسلحتها، إطارا قانونيا يرتبهم في مصف الحرّاس الإقلميين. هكذا تضمن الميليشيات بحكم هذا الوضع تزويدها باستمرار بالذخيرة، ويجد الجيش في هذا فرصة لأن

تتحرك هذه الفرق بأوامر من السلطة النظرية لعميل العمالة[3]، فعلى السلطات المدنية المواجهة إذن !

لا الجنرال (مارتن) ولا الحاكم (شاتينيو) الذي وافق على قرار هذا الأخير، انشغلا على ما يظهر بالبحث والتحري لسدّ نقص خبرتها عن الواقع الجزائري"[4]. يبدو أنهما يجهلان أن السلطات العسكرية تراقب دائما عن كثب بداية نشوء الإمبراطورية الثانية[5] الوحدات التي تتعرض للإبتزازات وتنفعل على إثرها بنوع من الغضب والهيجان. عقب القمع الذي شهدته سنة 1871، ندّد وزير الداخلية المجبر حينها على كبح طغيان الجرائم التي بدت عظيمة بالنسبة له حتى تحال على العدالة، "التنظيم الفاسد والفوضوي للميليشيات". وقامت لجنة تحقيق برلمانية بنبذ "التجربة الجزائرية" في هذا الصدد "باسم كل مبادئ التشريع الفرنسي"[6].

لكن في ماي 1945 وجدت السلطات المدنية نفسها فريسة للذعر، مع أنها كانت تعوّل على تحضيراتها فيما كان يبدو. ولمّا أصدرت الحكومة بالمتروبول نهاية أكتوبر 1944، قرارا بحلّ الميليشيات الوطنية، أفيد الحاكم (شاتينيو) أنه لا يمكن لهذا القرار أن يطبق في الجزائر حيث صدر أمر سابق يفيد أن تجنيد الميليشيات قد يبقى شرعيا في حالة نشوب اضطرابات. كان انشغالهم الوحيد في ماس 1945 هو ألاّ يعمّ صفوف هذه الميليشيات الموالون لنظام فيشي (Vichy)... لا للاضطرابات الدموية التي ستحدثها بالمنطقة.

التّمركز

لم يكن للميليشيات خارج القطاع القسنطيني إلاّ لتبقى وقتية وزائلة مع الوقت طالما هي تحفظات السلطات كبيرة. يقبل الحاكم (شاتينيو) يوم 11 ماي بمدينة الجزائر بإنشاء ميليشيا تضم 1200 رجل باقتراح من المحافظ

(برينغارد) لكن الجيش لم يتسرع في توفير لها الألبسة والأسلحة الضرورية، فلن يكون لها أي وجود حقيقي.

وتعارض السلطات في القطاع الوهراني قضية إنشاء ميليشيا في مقاطعة معروفة بالعنف الذي تسببه المواجهات السياسية ما بين الأوروبيين. وشهدت مدينة تيارت تجنيدا للميليشيات لزمن قصير بعدما تعرضت المقبرة هناك للنبش والتدنيس، أما في مدينة سعيدة فقد جاء تجنيد ميليشياتها بعدما تم اكتشاف لمؤامرة كان حزب الشعب الجزائري وقد دبّرها.

وفي القطاع القسنطيني تهرع عصابات مسلحة يوم 8 ماي لتكوّن جموعها تحت إمرة أحد الكولون أو أحد المنتخبين (بفتح الخاء) مما يجعل السلطات المدنية تمنحها إطارا شرعيا. يصل عدد أفراد الميليشيا بمدينة قسنطينة إلى 300[8]. وبمدينة عنابة حيث وضعت الميليشيا تحت السلطة النظرية للشرطة، تقدم الحركة القتالية (mouvement combat) 50 من رجالها، ومائة تأتي من جمعية قدامى المحاربين، ويقترح بالمبا(Palomba) العامل في اللينوتيب - الطباعة - الذي يمتاز بشعبية كبيرة، بدمج دفعة الفرع الشيوعي الذي هو أمين عليه، بعد "تصفية" بعض المناضلين ممن وصفوا "بالخطرين" من قبل رفاقهم[9]. كما يتم تنظيم حملات باستعمال "سيارات مسلحة" بالضواحي وبالمناطق الداخلية للبلاد[10].

لم يعترف نائب عميل عمالة بجاية بالميليشيا إلاّ متأخرا في 11 ماي؛ أما في قالمة، يقوم نائب عميل العمالة (أشياري) بإنشائها بنفسه، وكان للسلطات العسكرية المحلية أن سارت في هذا الاتجاه مساء يوم 9 ماي إذ اعتراها القلق من الإنذار بالخطر الذي أطلق على أوروبيي منطقة Régnier وهي قرية بالجبال الممتدة إلى جنوب قالمة باتجاه أولاد زناتي الضيعة

الواقعة على طريق قسنطينة كانت هي نفسها محل إنذار بالخطر منذ ليلتها[11]. فهذا يعني بالنسبة للسلطات العسكرية بمثابة الإشارة على أن الانتفاضة تمتد بالمرة نحو عاصمة المقاطعة وإلى جبال الأوراس، لتأمر حينها بتحضير عملية تسليح كل أوروبيي المقاطعة.

لم يكن سهلا التحقق بوجود هذه الميليشيات على مستوى القطاع القسنطيني، فحسب ملف كوّن لغرض تحضير تدخل الوزير أدريان تكسيي (Adrien Tixier) أمام لجنة وزارة الداخلية، لم يكن وجود ميليشيات القطاع القسنطيني إلاّ لزمن قصير ولم يكن لها من عمل سوى القيام بدوريات هناك[12]. فلم يأت ذكر وجودها إلا بقسنطينة (285 رجلا)، بعنابة (150 رجلا) بالعلمة (100 رجل)، بعين البيضة (100 رجل)، ببرج بو عريريج (60 رجلا)، بباتنة (لم يقدم أي تعداد مدقق)، وبالبلدات الأخرى مثل فرج مزالة (10 رجال)، وAmpère(50 رجلا) وPascal (25 رجلا). ولم يسجل أيّ وجود لهذه الميليشيات بمنطقة سكيكدة[13] أين تكون السلطات وقد اكتفت بتوزيع على الكولون الأسلحة و"مخازن للأمن"، ولا حتى في قالمة أين "كان هناك وجود لظاهرة الدفاع الذاتي الذي أراده السكان أمام الخطر الذي كان يتهددهم". ويفضل الوزير إنكار وجود لميليشيات جملة[14].

تفضل السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر التي تعترضها صعوبات في منع وقوع انحرافات الميليشيات أن تتحدث عنها إلا بالقدر القليل الممكن. فمجال الظاهرة قد جاوز إذن حدّ العمليات العسكرية مثلما هو وجود ميليشيات بباتنة وبجاية أو بسكيكدة يمكنه أن يحكم على ذلك ويتصادف ذلك مع وجود آخر للقمع على غرار ما تشهده قرية قنزات (Guenzet).

لم يحدث شيء في 8 ماي 1945 في هذه القرية الكبيرة الواقعة بالجبال الممتدة بين سطيف وبجاية. لما وصل الخبر إلى رجال وشباب مدينة

سطيف أن جزائريين قتلوا بأبشع الطرق، يعتزم هؤلاء على الانتقام لهم، لكن العدد القليل من سكان القرية الفرنسيين ذهبوا إلى مدينة سطيف للتموّن ولم يبق هناك إلاّ الشابة العاملة بالبريد،المحبوبة والجميلة. كان الشباب محتارين إزاء الوضع، وبعد استشارة الشيخ (صالحي) والأعيان، ينصح هؤلاء بالعدول عن التحرك.

تصل ميليشيات La Fayette رفقة الجنود تحمل قائمة "المتهمين" لإعدامهم رميا بالرصاص بعلم من السلطات. "فقد كاد الأمر يؤدي إلى [إعدام أيضا] ثلاثة من الأعيان ممن كانوا إلى جانبنا في القضية، يكتب لاحقا الحاكم العام (ليونارد)، من بينهم قاض ذكر اسمه بعدها لما أبداه من موقف حسن، والشيخ (صالحي سعيد) الإصلاحي الذي أدّى لنا خدمة أيضا هو من جانبه. إلا أن هذا الأخير تم اعتقاله لمدة شهور عديدة"[15].

كذلك كان الوضع بالطاهير القرية التي ولد فيها (فرحات عباس)، فلم يحدث شيء هناك يوم 8 ماي 1945، لكن الذعر كان يتملّك الأربعمائة (400) أوروبي الذين كانوا يعيشون محاطين بما يفوق الـ 45.000 جزائري. فيتم تجنيد ميليشيا وتسليحها بأسلحة من نوع Manser الألمانية كان وقد حصل عليها بتونس ؛ لتوزع الخمسون بندقية من طراز 1874 كانت مخزنة بالمركز البلدي وقليلة الاستعمال، على الجزائريين ممن عدّوا من المخلصين للسلطات الاستعمارية. وفي 11 ماي تقوم الطائرات الحربية بإطلاق النار خطأ على دوّار بني سيّار الذي كان سكانه بعيدين كل البعد عن الأحداث، وقد انجر عن ذلك حرق منزل حرجيّ بالجبال. وبعد ثلاثة أيام من ذلك، تشير قيادة الدرك ليلا أن سكان الدوّار يتمرّدون وينزلون باتجاه قرية الطاهير. ويصل الرماة السنيغاليون بالقوافل لنجدة مدينة سكيكدة، فقد كان فات الأوان لإيقاف هذه القوات لما وصلت رسالة ثانية جاءت تعلن أن الخبر كاذب. ولما وصلوا كانت الميليشيات الأوروبية كلها مسلحة وتحت ضغط

كبير، لم يفهم أي نوع هذا من اللبس الذي أدى إلى إحداث حينها كلّ هذه المجزرة البشعة ضد كل الجزائريين من الذين عدّوا مخلصين للسلطات[16].

تميزت ضواحي مدينة عنابة حيث لا تهديد بدا هناك، في كون أن كل بلدية لها ميليشيتها الخاصة، وتم تجميع النساء والأطفال داخل بنايات أحصنت على عجل[17]. وفي بجاية التي لم تصلها القلاقل، تباشر الميليشيا القيام بدوريات على مستوى الدواوير، ويسن قانون حظر التجول، ويعلن نائب عميل العمالة أنه سيقوم بالقبض على رهائن. كما يتم إنشاء ميليشيا تضم 72 رجلا يوم 10 ماي[18] بـ Chateaudun-du-Rhumel (*)، إلاّ أنه ولغاية 15 جوان ولا أي حدث خطير سجل هناك، لكن عدد أفراد الميليشيا تزايد ليصل إلى 95.

أما جيجل التي لم يصل التهديد إليها قط ولن يصلها أبدا، يأمر رئيس البلدية بإنشاء ميليشيا يوم 16 ماي، إذ تصل موجة الرعب إلى ذروتها في أواخر شهر ماي، ليطلب المحافظ حينها تزويدا بالأسلحة الرشاشة "للسماح لمصالح الشرطة أن يستبسلوا ويبلوا بلاء حسنا". ويطالب "بعقوبات صارمة ضد المتورطين وإعدامهم على رؤوس الأشهاد". انتقد معظم الأوروبيين الحكومة لما أبدته من "نقص في العزيمة وميل إلى العاطفة الإنسانية والمصالحة، فلم يكن لدى الأغلبية الساحقة سوى أمل واحد وهو، كما يقولون، الانتصار بكل سهولة [...] فيجب الرجوع إلى الوراء، يختم التقرير، والعودة إلى النظام الذي كان قبل 50 سنة"[19].

التسليـــح

كانت حالات التسليح الفردي لمختلف الميليشيات بأعداد كبيرة، إذ كان أفرادها مزوّدين غالبا بأسلحة حرب لهم يملكونها بالإضافة إلى تلك التي

(*) مدينة شلغوم العيد (ميلة) حاليا (المراجع).

منحها إياهم الجيش، فقد قام هذا الأخير إلى 9 جوان بتوزيع بمنطقة قسنطينة 315 بندقية من طراز Manser و545 بندقية أخرى من نوع 1874 مشوّهة لجعلها تصلح في إطلاق بها الخرطوش من عيار 8مم قصير المدى لكن ذي دقة عالية[20]. في الحقيقة خرج من مخازن التسليح العسكرية أعداد معتبرة، مثلما يكشفه الضباط الذين أفادوا الوزير ببيانات عليها أرقام التسجيل للأسلحة التي كانت بأيدي أفراد الميليشيات ؛ كما سجلوا أنه ضبطت ميليشيا بقالمة ولديها اثنين من السلاح الرشاش.

فقد أصبح إذن إرجاع هذه الأسلحة صعبا، ويلقى الجيش معارضة شديدة من قبل أفراد الميليشيا في رد أسلحتهم، المستندين إلى المسؤولين الإداريين بالبلدية الذين وعدهم الجنرال (مارتن) بالمقابل بتدعيم المراكز الكولونيالية بالأسلحة. كما أبدا بعض هؤلاء المسؤولين موافقتهم على فكرة إضفاء الطابع المؤسساتي على الميليشيات التي تصبح دائمة، إذ طالب أحدهم وهو ورئيس بلدية أولاد مرسى المختلطة بتزويد أفراد ميليشيته بأسلحة رشاشة وبقنابل يدوية دفاعية[21].

الوحيد الذي توصل إلى التقليل المؤقت من هذه الصفوف هو الكولونيل شميدت (Schmidt)، فقد شدّته الدهشة لما رآها من تسليح 800 من أفراد الميليشيا بعد وصوله إلى قالمة يوم 15 ماي رفقة القومية goumiers المغربيين لتنظيم "عمليات بوليسية" بالجبال. ويقبل نائب عميل العمالة (أشياري) في 20 ماي بخفض العدد إلى 267، لكن الميليشيا لم تقم بإرجاع الأسلحة المتبقية[22]، غير أن أعدادها تعود ثانية إلى 800[23] رجل إلى تاريخ 12 جوان. وفي بداية شهر سبتمبر يعترف الجنرال (دوفال) بأن الجيش لم يتمكن من إرجاع أي سلاح من بين الأسلحة التي منحت في منطقة قسنطينة[24].

الرّقـــابة

ترجع رقابة الميليشيات إلى السلطات المدنية التي تقوم بتفويض مسؤليتها إلى قيادة الدرك. والحالة هذه فإن هيئة الجيش هذه التي تعيش مغمورة بين أوساط السكان، قد غاصت عميقا منذ عهد قريب في الثورة الوطنية (la Révolution nationale) واقتصرت عمليات التصفية التي عقبت ذلك في تحويل إلى جهات أخرى الضباط المشتبه فيهم أكثر في التواطؤ، لكن فقد هؤلاء كل سلطة بعد استلامهم مناصبهم الجديدة وذلك مما تلقوه من إدانة من قبل "فرنسا المحاربة"[25]. ويصل الشر إلى أعلى الرتب، إذ يخشى الجنرال تياردت (Taillardt) الذي كانت بيده القيادة والذي لم يكن ملفه وقد درس بعد، من ألاّ يحافظ على منصبه[26]، وبحكم أنه لم يتمكن من مراقبة الميليشيات يعكف مثل ضباطه على مجاملة وإرضاء المدنيين ويتظاهر مثل أفراد الميليشيا على عدم رؤية شيء.

وجدت السلطات المدنية نفسها قليلة النفوذ لمّا انقلب ضدها فجأة الحزب الشيوعي، فقد اكتفى الشيوعيون في البداية بالتعبير عن تحفظاتهم إزاء إنشاء ميليشيات، وكان هذا يظهر ضمن التوجه السياسي لحزب أبدى قبوله السيئ بالمتروبول بحل الميليشيات الوطنية لمّا ظهر منشور يوم 17 ماي وزع بمدينة الجزائر وبقسنطينة جاء يندد "بتنظيم الحرب الأهلية بعملية إنشاء ميليشيا فاشية تحت غطاء الحرس الإقليمي [...]"[27] لتلتزم حينئذ السلطات المدنية الصمت الغريب.

تميزت الميليشيات كونها انتظمت في فرق غير نظامية لا يحكمها قانون ولا وازع تمتلك أسلحة بالكثرة وتستخدم عند الحاجة سيارات الإدارة المحلية وتتمتع بتأييد من الجيش. العامل الوحيد الذي كان يمكن التعديل من سلوك أفرادها هو طبيعة تكوينها، فالحرب التي انتهت من قريب أدّت إلى

إبقاء الشباب بأوروبا ؛ فقد كان معدل سن مجنّديها مرتفعا نسبيا، في معظمهم متزوجون وآباء أسر لا مهنة لهم، فهم يحملون معنى التراتب الاجتماعي أو الطبقي ويعودون ليلا ليناموا ببيوتهم الزوجية، وبعيدا أن يقبلوا لأنفسهم أن يسلكوا سلوك الثائرين أصحاب الفتن، فإنهم يحرصون على أن يعاملوا كخدّام أمينين ومخلصين للنظام الكولونيالي.

ما كان صمت السلطات المدنية إلا دليلا على رضاهم المخزي للانهيار الجزئي الذي مسّ الدولة التي توقفت عن ضمان أمن أشخاص الجزائريين وممتلكاتهم على مستوى جزء كبير من البلاد بما فيها محاور الطرقات المحيطة حيث تقوم الميليشيات، وإلى غاية نهاية شهر جوان، مستخدمة السيارات بقتل على الطائر المارة الجزائريين ومن تظنهم كذلك[28]. وبقي الأطفال الأوروبيّون لا يمنعهم مانع من الذهاب إلى مدارسهم والكبار إلى مقر عملهم، والمصالح الإدارية تشتغل على ما يرام، إن الدفاع عن أشخاص الأوروبيين وعن ممتلكاتهم لا يزال مستمرا.

إن محاولة القيام بدراسة تحليلية لطبيعة سلوكات أفراد الميليشيات أضحت ضرورية غير أنها تبدو صعبة ؛ فقد اختفى جزء من الأرشيف خاص بمنطقة سطيف عند رحيل الحاكم (شاتينيو)، أما تلك التي بقيت مكانها فقد نجح صمت السلطات بجعل المسألة غامضة، هكذا اكتفى المسؤول الإداري على بلدية أولاد مرسى المختلطة بالاعتراف أن أفراد ميليشيته "ينزعون إلى عدم الخضوع للنظام"، فهو لا يقول شيئا عن الجرائم المرتكبة ضد المارة الجزائريين بسبب "لا نعرف هؤلاء"، وهي الجملة التي ضمّنها البرلماني الشيوعي دوميزوا (Demusois) في إحدى مذكراته سلمها للحاكم[29]. معروفا هو أيضا أنه كان في نية المحافظ (برينغاد) مدير الأمن العام أمام عدد جرائم القتل الجماعية المرتكبة "مثلما هو الشأن بقالمة"، أن يرسل المحافظ (بيرجي) للتحقيق بقرية أولاد مرسى رفقة رجاله[30].

أما في بجاية فلا يأتي ذكر أفعال الميليشيا ولا في أي تقرير، إذ يكتفي نائب عميل العمالة بالإشارة إلى موت جزائري "متخلف عقليا" قتل بالليل في المدينة[31]. فهو لا يطلب أقل من "فعل قمعيّ حازم" إذ لا مجال لجعل الانتظار يوحي للآخر بأن ذلك صادر عن ضعف، ويشير إلى أن عمل إبادة المسيحيين هو بالنسبة للأوروبيين بمثابة الهدف الذي ترسمه الحرب المقدسة التي اندلعت ؛ وهذا من شأنه يؤدي إلى "مساعي عنيفة وخطيرة"، فقد حدث حالتان "لانهيار عصبي" حادّ ممّا استدعى العلاج بالمستشفى، و"الصخب والضجيج الخارقان". وتقوم إحدى وحدات القوات العسكرية تنتمي إلى الفرقة الأجنبية وبعض المركبات المصفحة باستعراض سلميّ في منطقة وادي الصومام حيث "لا شيء يذكر غير عادي".

يعترف نائب عميل عمالة بجاية لاحقا أنه شارك شخصيا في إنشاء الميليشيا بعدما وصله أن فرنسا المحاربة وقدامى المحاربين يقدمون له متطوعين[32]. فقد طلب منه رئيس "فرنسا المحاربة" وهو مناضل بالحزب الشيوعي الجزائري مثل معظم المنخرطين، "أسلحة رشاشة" بينما كان المناضلون الجزائريون يختبئون بمقر الحزب. يعترف مناضل قديم اليوم أن بعض الأوروبيين كانوا ينظمون حملات بعيدا عن ساحل المدينة[33].

إلا أنه يتم الإعلان لفائدة الرأي العام عن وقائع الحملات الدموية التي نظمتها الميليشيا "la bande Pradeilles[34]" بقرية بني عزيز (عرباون)، أو عن تلك بمنطقة سطيف التي حركتها ميليشيا "la bande Grima". يصف (فرحات عباس) علنا هذه الميليشيا بعد خروجه من السجن سنة 1946 بجمعيات المجرمين ؛ وينشر (لوسيان أنجلي) في جريدته le Corrier algrien قائمة بأسماء ضحايا أعمال هذه الميليشيات. ونجد اليوم بقرية بني عزيز نصبا تذكاريا مخلدا أسماء 375 جزائريا أعدموا و70 آخرين مفقودين[35].

كما يروي (كاتب ياسين) الذي كان شاهدا وجنّت أمّه مما رأت بعينها، كيف جاءت ميليشيا Grima إلى معسكر سطيف ليلا وأخذت السجناء وراحت تعدمهم رميا بالرصاص بعدما صففتهم إلى الحائط الخارجي ؛ ويتذكر (عبد المجيد أوشيش) الذي كان معتقلا معه حالة السجناء وهم يتلقون الضربات ويرمون مكدسين إلى بعضهم العبض، ويضيف أنه حتى الجنود فضلوا المشاركة في إطلاق رصاصاتهم القاتلة[36].

الميليشيا الوحيدة خارج تلك بقالمة، التي يكون وقد عثر على أثر الأرشيف الخاص بها هي تلك ببلدة العلمة، يسمح نموذجها بالإطلاع على أهمية الوضع الذي ميّز بعض المتغيرات مثل سلوك أفراد الجيش ورجال الدرك والمسؤولين الإداريين إزاء همجية الميليشيات.

ميليشيات Saint-Arnaud - العلمة -

تقع العلمة على بعد خمسة عشر كيلومترا عن مدينة سطيف وعلى الطريق الوطني المؤدي نحو قسنطينة، وهي تعدّ بلدة كبيرة تحمل هذا الاسم لصاحبه الذي كان في رتبة نقيب ثم رقي إلى ماريشال من قبل نابوليون الثالث تكريما له إذ يرجع إليه الفضل في اعتلاء هذا الأخير عرش الإمبراطورية بعد القضاء على البارسيين. يعيش بهذه البلدة بعض المئات من الأوروبيين بين 50.000 جزائري في وسط منطقة زراعية غنية، وفي النواحي هناك تبرز أراض ملكية شاسعة ليست بالضرورة حصرا للكولون، إذ يملك (خير الدين) أمين خزانة جمعية العلماء المسلمين مزرعة ذات مساحة تقدر بـ 300 هكتار التي نادرا ما يأتي إليها. في منتصف نهار يوم 8 ماي ينتشر الهيجان الشعبي الذي بدأ في سطيف نحو شمال البلدية المختلطة.

يشغل أندري دومارك (André Demarquette) المهندس في الزراعة منذ ثلاث وعشرين سنة منصب مسؤول إداري على رأس بلدة العلمة منذ سنة 1940 . يجد (أندري) معاداة من قبل أنصار نظام فيشي كونه ذا توجه ليبرالي. في سنة 1943 هاجم المزارعون الذين يعملون لصالح الكولون رجاله الدركيين المعاونين الجزائريين الذين كانوا يحاولون تفريق جموع مظاهرة جاءت تتعاطف مع سجناء حرب ألمان وهم مارّون في موكب. وتتكاثر سنة 1945 رسومات الصليب المعقوف (رمز النازية) على جداران البلدة.

وبعد رفضه في سبتمبر 1944 منصب نائب والي مقاطعة بفرنسا الذي اقترحه عليه الوزير (أدريان تيكسيي)، يقوم (أندري دومارك) ببعث إلى هذا الأخير مباشرة في شهر ماس ثم في جوان 1945 نسخة لكل تقرير من تقاريره التي حررّها[37]. يسمح له هذا بالصمود أمام الضغط الذي يمارسه ضده أوروبيو بلديته المختلطة، ولمّا جاء الوزير نهاية شهر جوان في زيارة إلى المنطقة، يلحقه إلى جانبه ثم يعيّنه بجيجل.

يتملك أوروبيي المزارع المعزولة والمراكز الصغيرة يوم 9 ماي خوف جامح، التجأت الأغلبية منهم إلى بلدة العلمة: "تجمعنا كلنا بأسلحتنا، يقول أحدهم، وقد أثار أعصابنا انتظار وملاحظة جماعات الأنديجان التي كانت تتنقل هنا وهناك، وكنا نتساءل إذا ما كان علينا نحن أن نبدأ الأوائل". وتتكون عندها ميليشيا لكن وبالنظر إلى غضب الأوروبيين المتصاعد الذي أثارته عملية توزيع الأسلحة يقوم كلا من المسؤول الإداري والملازم الأول في الجندرمة بإيقافها. لكن الميليشيا المشكلة بطريق غير رسمية هي موجودة بالفعل لأن الأسلحة الموزعة لم يتم استرجاعها من قبل السلطات.

تقول الإشاعة وبإلحاح أن دوّار بلعة (Bellaa) حيث تمتد ملكية (خير الدين)، متهم في كونه مركزا لإثارة الفتنة والتمرد في الوسط الواقع بين

العلمة وChateaudun-du-Rhumel (شلغوم العيد) ؛ وبعيدا من هنا تقوم مصفّحة رشاش تابعة للحرس الجمهوري بإطلاق النار على البدو الرّحل يوم 11 ماي على الساعة العاشرة والنصف صباحا، وكانت الحصيلة 11 قتيلا ؛ وقبل مغادرة المكان تقوم الفرقة بنهب الخيام ونشل بعض البرانس والأغطية البالية.

سجّلت أول جريمة ضد جزائري على مستوى إقليم البلدية قام بها مدنيون باستخدام السيارات بتاريخ 13 ماي، ويبقى من المحتمل أن هؤلاء كانوا مرفوقين برجال الدرك، أما بخصوص وجود الجنود فقد ثبت ذلك ضمن جماعة أخرى من المدنيين المسلحين الذين قاموا في نفس اليوم بقتل جزائري واحد وجرحوا آخر بمكان ليس بعيدا عن مزرعة يمتلكها أوروبيون.

ستتكرر مثل هذه الجرائم العشوائية المنتشرة هنا وهناك على مستوى إقليم البلدية إلى غاية 23 جوان على الأقل. كانت الدوافع في البداية غامضة، إذ نادرا ما تحدث عملية نهب لكن السرقة منتشرة، فقد حدث وأن دركيا نزع من نساء مجوهراتهن ليهديها إلى صديقته الجزائرية المستخدمة لدى أحد الكولون. يشارك في الحملات مدنيون ودرك جنبا إلى جنب ولكن قليلا ما تجد مدنيين مرفوقين بجنود. لا يتشارك أبدا الجنود في القيام بالحملات مع الدرك باستثناء الرماة السنغاليين الذين ينظّمون معهم سوق المجوهرات المسروقة.

كما أن رجال الدرك يتحركون في عملياتهم دونما رفقة أحد من هؤلاء أيضا، أما التحقيقات الرسمية التي يقومون بها إنما هي حجج يستخدمونها، وقد استمرت إحدى هذه التحقيقات التي شارك فيها حراس الحقول لمدة خمسة عشر يوما في شمال البلدية ؛ وعند كل تنقل لهم يقومون بجر المشتبه فيهم باتجاه بلدة العلمة ليعدموهم في الطريق، أما حصيلة الإعدامات هذه فتبدو لا

تتجاوز العشرين قتيلا ؛ ولما يكون "الدركيون ثملين إلى حد ما مما يجعل القتلة غير مكتملة، يعاد جرّ الناجين إلى المجزرة ليلقوا من جديد نفس المصير"، يكتب المسؤول الإداري واصفا المساعد والمساعد الأول بـ "المجرمين الاثنين اللذين لا يأبهان".

يحرر المسؤول الإداري تقريرا مفصلا وشاملا في كل مرحلة تستدعي الضرورة في حدود استطاعته فعل ذلك، لكن عمالة قسنطينة لا تستجيب مما هو يبدو، أما أصحاب الرتب العليا في الدرك فينكرون أو ينسبون الجرائم إلى الجنود. إلاّ أن قضية سوق المجوهرات أثارت فضيحة كبيرة بالمنطقة مما أدى بقيادة السلطة العليا بإرغام الدركيين على إرجاع جزء من المخزون.

لم يكن عمل المسؤول الإداري بدون جدوى، فلا أية ميليشيا ذات طابع دائم تكوّنت في ضواحي العلمة، يبدو في الواقع من غير الطبيعي استمرار وجود رجال درك ببزتهم المتميزة ضمن تنظيم من هذا النوع. إن الجريمة هي من فعل جماعات صغيرة تتكوّن في كل مرّة، تضم إليها تجار الضيعة والكولون بخاصة، يأتي هؤلاء أحيانا من البلديات المجاورة لينضمّوا إلى الحملات عندما يريدون مثلا حل مشكل مرتبط بمياه السقي مع صاحب ملكية جزائري.

يعدّ (أندري دوماركت) مسؤولا إداريا مثاليا، فبالرغم من الحملة المعادية التي تشن ضدّه، وبالرغم من التهديدات بالموت التي يتلقاها، إلا أنه يبدي شجاعة ورباطة جأش كبيرين، فقد تمكن رفقة فرسانه الوحيدين الذين كانوا معه من مواجهة ثلاث من العربات المصفحة للدرك كانت تقوم بهجمات على خيم البدو الرحل، لتصاب سيارته التي كانت تحمل إلى جانبها علما فرنسيا صغيرا بوابل من الرصاص، لكنه نجح في الحيلولة دون وقوع مجازر ضد العائلات.

ما جعل (أندري دومارکت) ينجو من الموت ويحتفظ ببقائه حيا إنما كان بفضل حسّه الكولونيالي للدولة الذي يجعله في نفس الوقت يحترم قانون الجمهورية والاستثناء الذي يتميّز به الواقع الجزائري، فهو يعارض من أن يخالف القانون الذي رقىّ مرؤوسيه الجزائريين إلى فرنسيين، لأنه يعلم أن "الرأي العام المنتشر لدى الأوروبيين هو وجوب التمديد من الاضطرابات لمطالبة الحكومة بإجراءات رجعية".

لكنه يأمر في يوم 25 ماي بعد تحقيق قام به، بحرق أربعة منازل استعملت لممارسة القمع الجماعي الذي أصبح ممنوعا بعد الآن، لم يقم هنا إلا بالانصياع لأوامر الجيش الذي أصدر "إشعارا لفائدة السكان الأنديجان" علّق ببلديته المختلطة مثلما هو الشأن في كل مقاطعة سطيف حيث تمارس الفرق العسكرية سلطتها في حفظ النظام : "ليعلم أنديجان المدن والقرى أن المسؤولية ترجع إليهم على الخسائر التي ستلحق بالأشخاص الأوروبيين وممتلكاتهم".

كذلك هو (أندري دومارکت) مسؤول إداري كولونيالي حكيم، فهو يعرف دون إراقة الدماء كيف يتعامل مع الفرنسيين المسلمين ويعيدهم إلى وضعهم كأنديجان في الوقت الذي يحاول فيه هؤلاء المساس بممتلكات الأوروبيين ؛ ويحرص على التمييز بين التهديد وبين تنفيذه فعليا، فإذا صدر من الفرنسيين المسلمين فعل ماديّ فهم إذن خارجون عن قانون الجمهورية مثلما تدل عليه حالة الرعب القائمة في هذه الأثناء بقالمة حيث لا مجال للتمييز.

الاحالات

1) تقارير مديرية الـ PRG، قسنطينة، 23 و29 ماي 1945.

2) كان الحاكم شاتينيو (Chataigneau) أول من انفعل قلقا لهذا الأمر.

3) الهيئة الـ 19 للجيش، المكتب الثالث (3ème Bureau)، بطاقة استعلامات، 23 ماي 1945، مستندة كمرجع إلى البرقية المرسلة يوم 11 ماي 1945 إلى عملاء العمالات.

4) تكوّن الجنرال (مارتن) واكتسب تجربته بالمتروبول فرنسا ثم بالمغرب / ارجع إلى سيرته الذاتية [Jauffret] ص.517.

5) يوضح بيرتراند جالا (Bertrand Jalla) في حوار مع المؤلف أن الميليشيات التي عيّن لها ضباط وقتها، كانت مؤطرة بجملة من القوانين.

6)Rinn Louis "Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie", Jourdan,1891,pp.134,186-187 et 334, cité par Jalla Bertraud," les procés de l'insurrection algérienne de 1871" mémoire de maître d'histoire de Paris-x-Nauterre, 2002

7) الهيئة الـ 19 للجيش، المكتب الثالث (3ème Bureau) بطاقة استعلامات، 23 ماي 1945.

8) تقرير عميل العمالة موجه إلى الحاكم العام، قسنطينة 10 جوان 1945.

9) تقرير نائب عميل عمالة عنابة، 10 ماي 1945 ؛ تقرير المحافظ الخاص، عنابة 14 ماي 1945. لا يقدم مسؤولو الخلية كثيرا من التوضيحات في هذا الشأن / ارجع إلى

.Favrod Charles-Henri, La Révolution algérienne, Paris, Plon, 1959, notes de la p. 76

10) فرع جندرمة مدينة عنابة، تقرير النقيب أوديان Odienne 23ماي 1945 ؛ المديرية العامة للأمن، مدينة الجزائر، تقرير ببيانات مشطوبة، فقد تم إعادة كتابة التاريخ والمصدر ثانية، 15 جوان 1945.

11) رسالة هاتفية من عمالة قسنطينة، 9 ماي 1945 على الساعة التاسعة وعشر دقائق مساءا.

12) ديوان وزير الداخلية، ملف ليس عليه لا إمضاء ولا تاريخ (بداية جوان 1945) كوّن لتحضير عرض الوزير حول الأحداث. (ارجع إلى فصل : الميليشيات والحرس الوطني)

13) وقد قام حزب الشعب الجزائري بإبعاد أحد مناضليه لمدة زمنية وهو أمين الإتحاد المحلي للكنفيدرالية العامة للشغل (CGT) بسبب تطرفه.

14) تشير رسالة من اللجنة من أجل العفو لمدينة سطيف إلى أحد الابتزازات التي قامت بها ميليشيا عين عبسة وشاركت فيها الجندرمة. وعرفت اللجنة مساندة كلا من محافظ الشرطة لمدينة سطيف ونقيب الجندرمة.

15) مذكرة حول حفظ النظام صدرت من الديوان العسكري للحاكم باتجاه الجنرال.

16) رسالتان من قيادة الدرك لمدينة بجاية 14 ماي على الساعة منتصف الليل و40د والثانية على الساعة السابعة و10د / رسالة من البرلماني دوميزوا (Demusois) إلى الحاكم العام، مدينة الجزائر 28 ماي 1945.

17) الدرك الوطني، فرع مدينة عنابة، تقرير 23 ماي 1945.

18) تقرير محافظ الشرطة، 15 جوان 1945.

19) تقرير محافظ الشرطة، 29 ماي 1945.

20) تقرير الجنرال (دوفال) موجه إلى الجنرال (مارتن)، 9 جوان 1945.

21) تقرير المسؤول الإداري، 10 جوان 1945. تعدّ القنابل اليدوية التي سميت دفاعية الأكثر خطورة على البشر.

22) Paillat Claude, l'Echiquier d'Alger, t. 2, De Gaulle joue et gagne, Paris, Robert Laffont, 1967, p. 43

23) مذكرة استعلامات رقم 3 "قمع العصيان في عمالة قسنطينة"، 12 أو 13 جوان 1945، حرّرت من قبل الملازم الأول (N.) حققها وأشرها على اعتبار نسخة الحاكم (شاتينيو) ؛ حوار المؤلف مع الملازم الأول (N.).

24) تقرير الجنرال (دوفال)، قسنطينة 8 سبتمبر 1945.

25) القيادة العامة للدرك بإفريقيا الفرنسية l'Afrique française 1941 - 1944 تقرير الجنرال تياردت Taillardt, 10 مارس 1945.

26) (Jorf) مناقشات المجلس التأسيسي المؤقت، جلسة الخميس 28 جوان 1945. مداخلة السيد روبير بمينتا (Robert Pimienta) ص.1249 و250.

27) نسخة من المنشورين (tracts) موقعين من قبل وفد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) بمدينة الجزائر 28 ماي 1945.

28) تقرير مصالح الاستخبارات العامة، قسنطينة 28 جوان 1945.

29) رسالة من السيد دوميزوا (Demusois) إلى السيد الحاكم العام، مدينة الجزائر 28 ماي 1945.

30) ملف العمليات العسكرية والبوليسية.

31) نيابة عمالة بجاية تقرير حول انتفاضة 8 ماي / 13 ماي 1945.

32) نيابة عمالة بجاية، تقرير نائب عميل العمالة، 7 جوان 1945.

33) استجواب مع (حسان ختمان) بالجزائر العاصمة سنة 2001. كان هذا الأخير مناضلا سنة 1945 بالحزب الشيوعي الجزائري بمدينة بجاية. ينكر (ختمان) أن يكون الشيوعيون وقد شاركوا في صفوف الميليشيا، الأمر الذي كان معلوما لدى قيادة الحزب الشيوعي الجزائري حسب ما كتب (عمار أوزقان)، Le Meilleur Combat, Paris, Julliard, 1962, p. 96.

34) جريدة Liberté 13 سبتمبر 1945

35) Mekhaled Boucif, op.cit. pp. 380-382; Le Courrier algérien, Alger, 26 mars 1946

36) ينتمي مثله مثل (كاتب ياسين) إلى إحدى خلايا حزب الشعب الجزائري (PPA) لهيئة سطيف، ليصبح بعدها خلال حرب الجزائر برتبة عقيد بجيش التحرير الوطني (ALN). حوار مع المؤلف، الجزائر العاصمة 2005.

37) توجد تقارير أندري دوماركت (André Demarquette) على وجه الخصوص بـ FR-CAOM ' قسنطينة B3/53، بطاقة حول العلمة، جانفي 1942، تقارير حول سنتي 1943 - 1944 ؛ وتقارير موجهة إلى عميل العمالة، 11 و20 ماي 1945، 16 و23 جوان، وتقرير إلى الوزير، 24 جوان 1945.

38) أرشيف "مدينة مرسيليا" Jean Amrouche, l'ternel Jugurtha, Marseille, 1985

39) ارجع إلى : Le Cour Grandmaison, Olivier, "Coloniser, exterminer"

12

ميليشيات قالمة

تتميز قالمة في شهري ماي وجوان 1945، هذه المدينة البعيدة عن السياسة وتحمل آلام الكفاح، المبجّلة لأعيانها والطيّعة لسلطاتها، بعيشها على وتيرة التفتيشات والاعتقالات اليومية والإعدامات دون محاكمة التي ترتكبها الفرق القاتلة.

إن طبيعة التخطيط "المسرحي" الذي يريد نائب عميل العمالة (أشياري) رسمه بالإضافة إلى مرجعيته الثابتة للثورة الفرنسية تفسران مدى الإغراء الذي ستكسبه مدينة قالمة إذا ما تجاوز الحدود ليصل إلى فرنسا. لكن يليق بنا ألا ننخدع، فقد كان (أشياري)، بطل التحرير لـ 8 نوفمبر 1942، والمكرّم بوسام الشرف على يد الجنرال (ديغول) أنه أثار الكثير من الأحقاد، إذ يتأسف ضباط مناصرون للجنرال جيرود (Giraud)(*) لعدم إعدامه رميا بالرصاص، والشيوعيون أيضا يتحسرون لعدم الانتقام منه لمناضليهم، والديغوليون لأتباعهم الذين قاسوا وكابدوا الآلام على يديه[1].

(*) les giraudistes: نسبة إلى الجنرال الفرنسي هنري جيرود (Henri Giraud) المولود بمدينة باريس (1879-1949). كان هذا الأخير قائدا على الهيئة السابعة للجيش الفرنسي سنة 1940 ؛ يسجن ثم يفرّ سنة 1942. رئيس مشارك في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مع الجنرال ديغول (de Gaulle) لينحني أمام نفوذ هذا الأخير سنة 1943 (المترجم.)

وبينما هو الاهتمام موجّه نحو (أشياري)، هناك في جهات أخرى ترتكب المجازر برصانة تامة بالمناطق الداخلية لمدينتي عنابة وسكيكدة على وجه الخصوص أو بالقرب من قسنطينة، ثلاث مدن حيث يتمتع الحزبان الشيوعيَ والاشتراكي بتأييد أغلبية السكان الأوروبيين[2]. يكتب أحد ضباط الوزير (أندريان تيكسيي) ممن طافوا بالمنطقة، قائلا : "كل سجون المراكز المعنية أصبحت مملوءة أيام الأزمة بجموع "العابرين" التي أرسلتها إليها كل السلطات المحلية، ثم تغادر هذه الجموع الأماكن سريعا بعد مناداة بالاسم لا نعلم مصدرها للاتجاه نحو لا نعلم أين. وبعد ساعات تعود الزنزانات مملوءة مجددا إلى حدّ الاكتظاظ. لم يتمكن قوّاد الحراسة من مراقبة عمليات الدخول والخروج لهذه الأعداد، إذ أضحوا لا يقدرون التحكم في الوضع كما يقولون ؛ ولا أثر يمكن إيجاده على السجلات التنظيمية لمدينة قالمة أو خارجها، ولا أي فحص أو تحقيق كانا ممكنين، الأكيد هو أنه ارتكبت ثمة إعدامات قال البعض أنها عديدة جدًا"[3].

وفضّل الشيوعيون أن يضحّوا بأمر دون خسارة كل شيء، ليقولوا ويكتبوا لاحقا أن مناضليّ الحزب بقالمة كانوا "أكثر المجرمين ظهورا" وهذا لكي لا يهاجم حزبهم بسبب ما حدث بعنابة أو بسكيكدة أين كانت مواقفهم الانتخابية قوية إلى حد كبير. ومثل الأول متورطا، يخرج الحزب الاشتراكي من هذا كله بتكلفة أقل كونه أحسن التعامل مع الغموض الذي أحاط بـ (أشياري) وأنكر حقيقة المجازر.

لكن وزير الداخلية بباريس كان يبحث عن الحقائق، فهو بحاجة لمعرفة ما هو ضروري السكوت عنه، لا يريد شيئا آخر سوى الحقيقة، "جزء من هذه الحقيقة على الأقل، حتى ولو كان مرّا" مثلما عبّر عنه المحافظ (بيرجي) في تقريره الأخير[4]. فها هي الملفات التي كانت بمكتبه تسمح اليوم بتصحيح ما أمكنه الإخبار به.

الميليشيا المدنية

يبدأ تجنيد أفراد الميليشيا بقالمة في وقت الظهر من يوم 9 ماي، يتم توزيع في المساء 101 بندقية على مستوى الثكنة، وبعد أيام قليلة يصل عدد الميليشيا المدعّمة بالكولون الذين أجلوا من الأرض السهلة إلى 800 رجل أيّ بما يساوي تعداد أفراد الشرطة والدرك وحرّاس الموقع[5]. يقود هذه الميليشيا هنري غاريفي (Henri Garrivet) أمين الفرع الاشتراكي، وغابريال شايلن (Gabriel Cheylan) أمين الكنفدرالية العامة للشغل (CGT)، ومارسيل شمب (Marcel Champ) رئيس قدامى المحاربين ذو النزعة الاشتراكية.

معظم أفراد الميليشيا الـ 101 من المستخدمين والتجار والموظفين، ونجد بينهم خمسة من الكولون ومفتشين اثنين من المصالح الاستخباراتية العامة. وتم توزيع 21 بندقية على النقابات، قسمت إلى 5 لفائدة مصالح البريد و6 لفائدة الأشغال العمومية و10 لصالح السكك الحديدية ؛ نصف عدد أفراد الميليشيا يتظاهر بانتمائه إلى اليسار، منهم خمسة شيوعيون وخمسة آخرون اشتراكيون[6].

وكان للتدفق الكبير لأعداد الكولون المزوّدين بأسلحتهم الشخصية أنه غيّر من شكل الميليشيا، لتصبح عدّة الأسلحة معتبرة بتزويدها ببندقيتين اثنتين رشاشتين من الثكنة. ولتحسين القيادة يقوم (غاريفي) و(شايلن) و(شمب) بضمّ إليهم معاونين لهم : ترازيني (Trazzini) مفوّض التعاون الفرنسي ذي نزعة اشتراكية هو الآخر، والكسندر جون (Alexandre Jean) محافظ روّاد فرنسا، وإسلان (Isselin) قاضي الصلح وقائد الكشافة الفرنسية، وعطّلي (Attali) رئيس المجمع الإسرائيلي، فهم يشكّلون في جملتهم اللجنة الإدارية التي تقدّم نفسها كلجنة للخلاص العام لعلّها تكتسب بعيدا عن المعادين للفاشية ودّ الجمهوريين، وعيّن طاير (Tair) الذي يعدّ الناجي الوحيد من بين أفراد الكشافة الإسلامية، أمينا عليها.

إن إرادة اللجنة الإدارية هذه في تمثيل سكان المدينة كان أمرا جليا، فقد تمّ إبعاد الكولون الذين يمثلون وقتها أغلبية أفراد الميليشيا، إلاّ أن اللجنة تحذر من عنجهيتهم ؛ وكون أعضائها يعتبرون أنفسهم حماة للسيادة، فهم لا يقبلون على هذا الأساس استخدام هذه اللجنة في تصفية الحسابات، فلكل واحد منهم مهمته. وبالمقابل تشهد المدن التي يعمرها الكولون تواجدا للميليشيات، لكل منها فرقتها، وكون هذه الأخيرة باقية متمركزة بأماكنها للسهر على أمن أراضيها والقيام بخدمة الدليل لصالح وحدات الجيش، فهي قادرة لوحدها على شن حملات ضد سكان الدواوير.

ولما فرض الكولونيل شميدت (Schmidt) بعد وصوله يوم 19 ماي من المغرب رفقة القومية، بتخفيض تعداد الميليشيات إلى 267 فردا، يكشف بيان لحساب جديد أنه لا زال ربع هذا العدد يظهر انتماءه إلى التوجه اليساري، إذ يصل عدد الاشتراكيين إلى 16، بينما يبقى عدد الشيوعيين مستقرا في 5، لكنهم لن يبقوا طويلا لأن حزبهم سيقوم بإقصائهم. أما اليهود فعددهم وصل إلى الخمسين، وهي نسبة عددية تتماشى ومجمل الكثافة السكانية الأوروبية. وليس ثمة في عموم التعداد سوى سبعة من أفراد الميليشيات ممّن تقلّ أعمارهم عن العشرين سنة.

يتخذ (أشياري) في البداية الكولونيل قائد الموقع إلى جانبه، لكن هذا الأخير ينسحب سريعا، ويدّعي بويسون (Bouisson) محافظ المفرزات المتنقلة المرض، أما المحافظ الشاب (توكارد) فيتحجّج بظروفه غير المستقرة، وأحيانا ما يقوم المسؤولون الإداريون لبلدية أولاد شارف مقام هؤلاء[7] ؛ لتتحوّل إذن مسؤولية قيادة الميليشيا لسلطة الدرك، لكن رجال الدرك العشرين يجدون صعوبة في التحكم في الأعداد المتدفقة عليهم من الكولون ومن "العناصر المشبوهة" مثل صاحب دار الدعارة وقائد حراس السّجن، وسرعان ما فقد أفراد الدرك كل تدبير. وبصفتها الذراع المسلح

للجنة الخلاص العام، أصبحت الميليشيا تتصرّف بعد الآن كتنظيم شبه عسكري إرهابي معترف به فعليا من قبل ممثليّ الدولة.

تنظيم الرعب

تكمن مهمة أفراد الميليشيا بالإطاحة بمؤامرة الجزائريين الذين يريدون الاستيلاء على مدينة قالمة، فيجب عليهم أولا منعهم كل اتصال بين المدينة والقرى، هكذا تقوم الميليشيا بالدوريات والحراسة عند مداخل المعاقل على مستوى نواحي الأحياء العربية والقصديرية، وتتدخل في الأرض السهلة لتساند أفراد ميليشيات القرى الآخرى.

أضحت الضرورة ملّحة للعثور على أسماء المشتبه فيهم إذا ما أرادت السلطات فكّ خيوط المؤامرة، فقد سمحت عمليات التفتيش المدقق التي قامت بها المفرزات المتنقلة مساء يوم 9 ماي بمقر سكنات أحباب البيان والحرية (AML) بالعثور على وثائق شخصية، وبريد مستلم ومؤشّر في حينه بكلمة "أرشيف"(8).

تقوم الفرقة الصغيرة وبارتجالية بإعداد قائمة أولى مضيفة ضمنها الأسماء المشاركة في مظاهرات 8 ماي المحصّل عليها عن طريق شهود، ثم أسماء أعضاء مجلس إدارة المدرسة (la medersa) التي بلّغت بها نيابة العمالة، وأخيرا أسماء المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) التي قدّمها مسؤولو هذه الأخيرة ؛ لتسلّم بعدها هذه القائمة بهذه الكيفية إلى الميليشيا ليباشروا عمليات التوقيف والاعتقال الضرورية.

وبمحطة القطار يقيم رجال الدرك بمعية عمال في السكك الحديدية مركزا للحراسة حتى يفتشوا القطارات التي تمرّ ويعترضوا سبيل كل جزائري يحمل بطاقة "أحباب البيان" أو معه كمية كبيرة من المال، فقد تم إيقاف العديد من

السّماسرة وتجار الجملة ممّن كانوا يستعملون الخط العابر بين عنابة وقسنطينة وسوق أهراس ؛ يختفي المال مباشرة بعد حجزه. أما نائب عميل العمالة (أشياري) فيعتبر أن هذا المال كان مرسلا لفائدة المؤامرة، ليختفي بعدها أصحابه أيضا، إنه من غير الممكن تقدير عدد هؤلاء المختفين الذين يحتمل فيهم أنهم ضحايا الإعدامات دون محاكمة التي اقترفت خارج المدينة[9].

وعلى وجه الشمول يظهر من المستحيل تحديد بدقة العدد الإجمالي للإعدامات التي تعود مسؤوليتها إلى أفراد الميليشيا، بعد الحكم أو "متلبسين"، كما هو عدد الاعتقالات غير معروف هو أيضا، وقد تم إعداد السجل المقيّد لأسماء السجناء بطريقة ارتجالية وتكاثرت السّجون غير الشرعية لاستقبال تدفق الجموع "المشتبه فيها"[10]، ويهرع وكيل الجمهورية إلى بيته ويغلق على نفسه هناك[11]، ولا أية وثيقة تحمل طابعا قضائيا تمّ إعدادها.

لكن النظام عاد يسود الأجواء وذلك طبعا بالاعتماد على الميليشيا ورجال الدرك وشرطة الدولة، وكان (أشياري) يقوم بمراقبة الوضع بمساعدة من المحافظ (توكارد) ونقيب الجندرمة، وبقيت حياة المدينة مستمرة على الرغم من حالة الحصار التي تفرض حظر التجول، وتمنع التجمعات للأشخاص، وتكثف من الدوريات، وتجعل التوقيفات عملا مشروعا في أيّ وقت ؛ وفي أجواء من العادة تتنقل القطارات والحافلات وتصل منتوجات البقول من الضاحية[12] ويذهب الأطفال إلى المدارس.

إلا أن المدينة كان يشدّها خوف مستمر وضغط أصمّ، وهل لهذا أن أدى بكل شاهد ألاّ يتذكر الصولات والطلقات النارية التي تأتي مع كل شروق وغروب للشمس ورائحة الجثث المنبعثة من القرية[13] ؟ ويستمر الموظفون والمستخدمون في الذهاب إلى عملهم عاديا وتفتح المتاجر .. وترش الشوارع بالماء عند كل الصباح.

ولا أيّ علامة أو إشارة مميّزة أجبر الجزائريون على أن يحملوها، بخلاف مدينة سطيف حيث فرض على سكانها أن يلفّوا سواعدهم بقماش أبيض، وعليه قلّ تواجدهم في الأماكن العمومية. تسمح شهادة (عبد الله ريغي) الآتي من مدينة باريس مرتجلا يوم 9 ماي دون علم مما يحدث ويصدّق ما قيل له، بفهم السرعة التي تم بها بث الرعب في المدينة ويكريسه[14].

"عند وصولي وبعدما وضعت أمتعتي في بيتي، خرجت إلى شوارع المدينة العربية داعيا إخواني المواطنين إلى الهدوء. وفي الغد الموالي يوم الخميس 10 ماي أقوم بجولة أخرى بالمدينة العربية، معيدا تقديم نصائحي مرة أخرى؛ كنت الشاهد على بعض التكيدات والإهانات صدرت عن أفراد الميليشيا وأعوان الشرطة، وحضرت في جهة من المدينة الأوروبية مشاهد لسلوكات العنف ضدّ الأنديجان. أبلغت صديقي السيد نابت جاكوب (Nabette Jacob) التاجر بالجملة على ما رأيت، وعند الزوال ذهبت لمقابلة السيد موبيرت (Maubert) حاكم المدينة.

"استقبلي هذا الأخير بحضور السيد فرسيني (Versiny) الذي يشغل مهنة مهندس معماري. قصصت عليه ما رأيته في الصباح، وبعدما أطلعته على ظروف الوضع، صرّحت له بما يلي : "أرجو منك السيد (موبيرت) أن تبلغ السيد نائب عميل العمالة الفرنسي المفضل أسفي الشديد عن هذه الأحداث ؛ وأنه من الضروري التصرف بسرعة وبقوة إزاء الوضع خارج المدينة حتى تبقى الكلمة الأخيرة للسيادة الفرنسية، لكن يجب أن يكفى سكان المدينة كل سوء لأن قالمة هادئة ويبدو من غير اللائق تعميق الهوّة ما بين أبنائها". ثم يردّ عليّ قائلا : "أنت محقّ، سألتقي السيد نائب عميل العمالة بداية هذا المساء وسأبلغه شكاويك".

"يقول لي السيد (فرسيني) : "أنا لا أعرفك لكن سبق لي وأن سمعت عنك كثيرا، فأنت تقوم الآن بتبرير الآراء التي يحملها الناس عنك في قالمة". أقوم بجولة أخرى عبر المدينة يوم الجمعة 11 ماي مثل الليلة السابقة فأشاهد نفس السلوكات العدوانية التي بالأمس تمارس ضدّ الأنديجان، وعلمت أن عدد التوقيفات يتزايد وأنه يتم تفتيش وإيقاف الأنديجان المتجهين إلى قالمة عبر القطار. كانت الأجواء ساخنة يميّزها قلق واضطراب [...] ".

وتبدأ "لجنة للفرز" عملها بمقر الجندرمة، وهي صورة لتلك اللجان التي أنشئت بفرنسا عهد التحررّ (la Libération)(*) من سيطرة الألمان ؛ تقوم هذه اللجنة باستنطاق المشتبه فيهم الذين تأتي بهم الميليشيا لإثبات تواطئهم مع مدبريّ المؤامرة، من وجد بحوزته مجرد وصل إثبات دفع المال لفائدة المدرسة فهو متهم بالمشاركة، كما يمكن للاستنطاق أن يكون عنيفا، يديره رجال الدرك المساندون أحيانا من قبل أفراد الميليشيا[15].

ولما يلحق الإرهاق باللجنة يصبح الاستنطاق مبسّطا، وأما أولئك الذين لم يثبت ضدّهم أيّ جرم فيساقون فرادى إلى مربّع تابع للميليشيا. يقوم الدركي برتبة مساعد بطلب هل شارك السجين في مظاهرات 8 ماي، فإذا ردّ أحد أفراد الميليشيا بالإيجاب يوضع هذا الأخير مباشرة جانبا ثم يسجل المساعد اسمه واسم الذي بلّغ عنه.

أصبح السجن المدني مكتظا جراء تزايد الاعتقالات المستمر، إذ كان أفراد الميليشيا ينقلون العديد من السجناء "ناس فقراء بضربات على وجوههم وأجسادهم مشوهة"[16] إلى مدينة قالمة نظرا لضيق زنزاناتهم. واستخدم مقر الكشافة الإسلامية لاستيعاب الأعداد الفائضة بالإضافة إلى

(*) وهي فترة من فترات الحرب العالمية الثانية (1943 - 1945) التي قامت خلالها قوات التحالف وحركات المقاومة المحلية بتحرير البلدان الأوروبية الواقعة تحت احتلال الفرق العسكرية الألمانية (المترجم).

مخفر الشرطة وساحة الجندرمة، فقد كانت هذه الأخيرة تزدحم بجمهرة متكدسة قابعة على أرضها[17]. ومن جانب آخر، قامت الميليشيا بتنصيب مركز قيادتها بالبناية حيث تعقد لجنتها الإدارية جلساتها "كمحكمة عسكرية استثنائية" باسم محكمة الخلاص العام.

محكمة الخلاص العام

تمثل محكمة الخلاص العام سلطة سياسية أسستها اللجنة الإدارية لغرض الإطاحة بالمؤامرة ضد مدينة ڤالمة. يتحدث السكان الذين لا يهمهم المرجع التاريخي، عن "محكمة عسكرية استثنائية" يؤطرها "قضاة" يتمتعون بسيادة كاملة، أما عددهم فيختلف باختلاف الزمان وبمدى استعداد أعضاء اللجنة لحضور الجلسات، والأحكام بالموت التي تصدرها تنفذ في حينها[18].

تقضي المحكمة في القضايا المرتبطة بالمشتبه فيهم المتهمين من قبل لجنة الفرز، للمتهم الحق في بعض الدقائق للإدلاء بأقواله دون محام يدافع عنه ؛ غالبا ما يكون مقدّم التهمة معلما في تقاعد يتكلم ويفهم اللغة العربية لكن يجهل قراءتها، وإذا استدعى الأمر ترجمة نصّ، يأمر بالبحث في المدينة عن يهوديّ يعرف القراءة حتى يتسنى معرفة إذا ما كان المضمون به دعوة إلى الفتنة.

أما الحكم فيصدر من قبل "قاض" دون عرضه على التداول أو التشاور بموافقة وإقرار الآخرين، لينفذ في اليوم نفسه أو بالغد. ولما تشهد "المحكمة" تباطؤا في سير المحاكمات وأنه بقي يوجد أماكن شاغرة في الشاحنات للنقل، يتم إلحاق إليها مشتبه فيهم دون المرور على لجنة الفرز ليحاكموا كلهم مجتمعين في الوقت الذي تبقى فيه الشاحنات تنتظرهم، هكذا جعل يوم 14 ماي صباحا بأحد عشر ممّن تمّ الحكم عليهم.

يكدّس المحكوم عليهم داخل شاحنتين لأشغال الطرق والجسور يحرسها رجال الدرك والميليشيا، بحمولة إجمالية تصل إلى ثلاثين فردا ؛ يبدأ الشحن بمقر الجندرمة وينتهي إلى السجن المدني. تقوم هاتان الشاحنتان بسفريتين الأولى عند طلوع الفجر والثانية عند الصباح، "ليست الجولة في الطريق إلى الجنوب" طويلة، كما يقول رجال الدرك[19]. وبمجرد ما تخرج الشاحنتان من المدينة تتوقفان بعد مسار إلى المحجر عند وادي كاف البومة أو على طول طريق من الطرق.

واحد فقط من المحكوم عليهم تمكّن من الفرار والنجاة، إنه (محمد براهم) المدان بتهمة شغله كمساعد بمكتب لجنة أحباب البيان والحرية، فقد استطاع القفز من على الشاحنة على طريق بلخير - قالمة يوم 12 ماي ثم يختفي بين حقول القمح. وبعد وصول الخبر للمحافظ (توكارد)، يعتزم هذا الأخير بتقديم مثل رهيب ردّا على هذا، فيأمر بإيقاف شقيق (محمد براهم) ونزع منه سلاحه، الذي كان يشغل عونا بمصالح الاستخبارات العامة حيث يجد تقديرا من قبل مسؤوليه، ليعدم رميا بالرصاص عوضا عن أخيه[20].

الإعدامات "القضائية"

ولا أي حالة سجلت في رفض تنفيذ القتل بين أوساط أفراد الميليشيا الحراس، ولهذا ما يبرّره فهذه الميليشيا مكوّنة من متطوعين حيث معظم رفقائهم فضلوا عمل الحراسة المستقرة أو مصاحبة المواكب : هم في الواقع مثل كل الميليشيات، من المعلمين والعمال والمستخدمين والأطباء، كلهم أناس عاديون مقتنعون أن الجزائريين يحضّرون لذبحهم، ويضعون ثقتهم في السلطات.

يتلقى هؤلاء أول امتحان رسميّ لهم في عمليات القتل يوم 10 ماي صباحا أثناء إعدام مسؤوليي لجنة أحباب البيان والحرية بساحة السجن بحضور السلطات من قبل فرقة تنتمي إلى صفوفهم. وجاءت جريمة القتل التي نفّذت جهارا أمام أعين الناس يوم 12 ماي بقرية أولاد شهّام - سوق أهراس بحضور نائب عميل العمالة والمسؤول الإداري والمستشار العام لنقيب الدرك، لتؤكد سلطتهم الاستثنائية[21]، وفي الغد يقوم كل من عميل العمالة والجنرال (دوفال) الاثنين من مدينة قسنطينة بزيارة تفتيش واستعراض للميليشيا ؛ "لكم مني كلّ حمايتي حتى ولو ارتكبتم حماقات"، يبلغهم عميل العمالة بلا تكلّف[22].

كما أبدت الشخصيات البارزة مساندتها وتأييدها إذ يمنح المفوّض المالي (مارسيل لافي) شاحناته لميليشيا Héliopolis (نواحي قالمة) حيث يقطن لنقل المشتبه فيهم من سجن المدينة إلى مكان تنفيذ الإعدامات، ويزيدها سجناء الحرب الإيطاليين الذين يستخدمهم في مطحنته. يحدث وأن يقوم هذا الأخير نفسه بإعدام الجزائريين بالرصاص بمعية أفراد الميليشيا حين تنفذ عمليات القتل على أراضي بلديته، ليلحقه أثناءها حاكم المدينة (جيرود) بمسدّسه الشخصي[23].

يصل عدد "المجرمين الرئيسيين" حسب مذكرة موجّهة إلى وزير الداخلية إلى ما يقرب العشرين. إذ جاءت الإشارة فيها إلى اثنين من مفتشيّ الشرطة وطبيب وصاحب مقهى ومتاجر مشهور، و"الأسماء التالية : لبيانكا (Labianca)، شيمول (Cheymol)، دتلو (Ditlot)، ديماش (Dimech)، تحت ضغط جيرفي (Gervais)" مدير الصندوق الزراعي الجهوي[24]. وبما أنه تم الكشف عن هذه الأسماء التي يوجد من بينها اثنان من الكولون الأثرياء، فهذا يظهر أنه ثمة وجود لدى أوساط بين الأوروبيين نوع من الاستنكار السلبيّ.

وكان غييوت (Guillot) الكاتب لدى السجن المدني، الوحيد الذي ظهر منه استنكار إيجابي، إذ لما تعرّف على أحد من المحكوم عليهم أنه صديقه (أحمد شمامي) تدخل وأراد أن يكون ضامنا عليه، "مسدسان اثنان يوجّهان إليه ينذرانه بلزوم الصمت ؛ ويعدم شمامي .. ويكاد (غييوت) أن يلقى نفس المصير[25]".

يتم قتل المحكوم عليهم أحيانا دون فكّ قيدهم على خط صف واحد على الجانب الآخر من حافة الطريق، فقد تم بكاف البومة حفر أربعة خنادق بطول عشرين إلى خمسة وعشرين مترا ؛ وكان أفراد الميليشيا الذين ينفّذون عمليات القتل بالرصاص يرافقهم مفتشون من الشرطة يستخدمون هم من جانبهم أسلحة رشاشة، وكان يحدث أن ينضمّ إليهم المحافظ (توكارد) ليشاركهم جرائمهم بسلاحه.

أما الجثث فمرّة يتم حرقها ومرّة تترك مرميّة على الأرض أو إلى داخل حفرة خصّصت لذلك. فلقد تركت جثة مقتول معلّقة إلى جسر Héliopolis ؛ هنالك في النواحي حيث تشهد تكاثرا للكلاب المتشردة التي تأتي باحثة عن نهم لحم الجثث[26]. وحسب المساعد الأول في الدرك، فإنه تمّ إيقاف 2500 من المشتبه فيهم قتل أغلبهم في الحين[27]، وما عدا بعض الاستثناءات لم تترك أية جثة مهملة بالمدينة.

لم يكن لوصول الفرقة الـ 92 للقومية المغربية (goum marocain) إلى قالمة بقيادة الكولونيل (شميدت) أنه سيوقف عمليات القتل، فقد تلقى أفراد هذه الفرقة التي تمركزت خارج المدينة أوامر للتحرك للحيلولة دون اتساع "المناطق المتمردة" المتبقية الواقعة بجبال مهونة إلى جنوب المدينة وعلى المرتفعات المجانبة لطريق سدراتة من جهة الجنوب الشرقي، وهي المواقع التي ستنتشر فيها عناصر القومية. وبعد إنهاء العمليات في 30 ماي

تعود الفرقة الـ 92 إلى مدينة قالمة. يشير وقتها تقرير للكولونيل (شميدت) إلى اكتشاف منذ 26 ماي للعديد من جثث الجزائريين في نواحي المدينة، "ليست هذه الجرائم، يكتب الكولونيل قائلا، من عمل الفرق وإنما هي ارتكاب مفرزات مدنية مسلحة(28)".

تستمر الإعدامات المنفذة على أيدي ميليشيا قالمة بقرار المحكمة التي بدأت يوم 10 ماي إلى غاية بداية شهر جوان ؛ إلاّ أن الضغط بدأ ينقص بتاريخ 26 ماي، إذ يستأنف قائد حرّاس السجن عملية تسجيل أسماء المعتقلين. سارت الميليشيا في عملياتها للقتل خلال ما يقرب الثلاثة أسابيع على وتيرة يصل معدلها إلى 60 إعداما في اليوم، ولم يعرف هذا المعدل تناقصا إلاّ في أسبوعه الأخير؛ يمكننا تقدير الحصيلة الإجمالية "للإعدامات القضائية" بما يفوق الألف.

يجب إضافة إلى هذه الحصيلة الأعداد الأخرى للإعدامات التي تمت دون محاكمة. نفذت الأولى في ليلة 11 إلى 12 ماي في نواحي الساعة الحادية عشرة والنصف في آن واحد بجهة الشمال الشرقي لمدينة قالمة التي أضحت يطلق عليها "بالمدينة العربية"، وبالحيّ القصديري الواقع بمنحدر المعقل الذي يحاذيها. يكتفي المحافظ (بيرجي) في هذه النقطة بذكر فقط الضحايا الذي "سقطوا في المدينة" أثناء "عمليات التطهير أيضا"، ويقدم أرقاما "رهيبة" مجتنبا أي تصريحات أخرى.

يسمح الرجوع إلى مخطط خارطة قالمة فهم الأمور أكثر (29)، إذ تقع كل من بناية محافظة الشرطة ونيابة العمالة والسجن محصورة جغرافيا داخل "المدينة العربية" ؛ يتبيّن لدى نائب عميل العمالة (أشياري) الذي كان مقتنعا على وشك وقوع مؤامرة بضرورة التحرك وأن يضرب الأول، فيكفيه تصميم السيناريو والإخراج من تنفيذه طالما أنه تمّ اختيار الممثلين الفاعلين

والممثلين الصامتين للتراجيديا بمشاركة (محمد ريغي) الذي يقوم بالدور الرئيسي.

مساء يوم 11 ماي

قرر (محمد ريغي) في إعلان لـ 8 ماي، أن ينظّم حفلا بنزل الشرق (Hotel d'Orient) يستقبل فيه المدنيين نهارا وآخر راقصا على شرف الضباط، فلم يأته هذا اليوم إلى حفله إلا القليل من الأوروبيين، وعلى الرغم من المظهر التراجيدي الذي اتخذته المظاهرة بالإضافة إلى اعتقال أعضاء لجنة أحباب البيان التي كان رئيسا عليها، إلاّ أن (محمد ريغي) أبى إلاّ أن يستقبل مضيفيه ويشرّف دعوته المسائية، فقد أتى الضباط إلى الحفل كثيرين[30].

تميّزت ليلة الـ 8 إلى 9 من ماي بالهدوء ما عدا بعض تحركات الدوريات، إلاّ أن الأجواء تعرف ضغطا متصاعدا بداية صباح 9 ماي جرّاء الاعتقالات المتتالية، ويتم قبل الظهر بقليل إلصاق على الجدران إشعار يعلن سنّ حالة الحصار وأن الموظفين الجزائريين ملزمون بالبقاء في بيوتهم. ويتم تفعيل جهاز الرعب في الميدان في الأيام التي تلت. ومن جانب آخر، لما جاء أحد أفراد الميليشيا مساء يوم 11 ماي يبحث عن (محمد ريغي) ليقوده إلى الجندرمة، يتجّه شقيقه البكر (عبد الله) مسرعا إلى حاكم المدينة (موبير) الذي يقول له " قال لي قبل قليل (شمب) أنه تم القبض على أخيك بغرض إفادتنا بمعلومات أكثر، أنصحك بأن تذهب لتراه، لأني أرى أن الأمور بدأت تنفلت عن جادة الصواب"[31].

وبمقر الدرك يجيبه (شمب) أنه تم حبس أخيه من باب "التدابير الأمنية" إذ في الواقع يقوم رجال الدرك باستنطاق (محمد ريغي) حول الإشاعات

المنتشرة بين أوساط الأوروبيين، أما الحفل المنظم على شرف الضباط فلم يكن على الأرجح إلاّ مكيدة لتسميمهم، وقيل أن أخاه يكون وقد وصل من مدينة باريس إلا مبعوثا من قبل الحكومة ليعيّن كنائب عميل عمالة قالمة الجديد[32].

يعود (محمد ريغي) في حدود الساعة الحادية عشر وعشرين دقيقة مساء من مقر الجندرمة مصحوبا بالدركيّ رناسيا (Ranassia)، وكانا يمشيان معا بمقربة من ساحة Saint-Augustin حيث مسّاحو الأحذية يتدحرجون فرادى بالليل مثل القنافذ يلاحظون .. إذ عند وصولهما بالقرب من إحدى الزوايا يعود الدركيّ أدراجه و(محمد) يجري باتجاه الفندق لما سمعا وابلا من الرصاص يأتي من الأقواس فيسقط هناك مناديا النجدة ؛ إن الذين قاموا بهذا العمل عديمو المهارة فقد أطلقوا رصاصاتهم "إلى جهة الأسفل"، يرى المحافظ (بيرجي). ثم يدوّي وابل آخر مجدّدا .. ليتقدم إليه المساعد الأول في الدرك كانتي (Cantais) بالركن .. ثم ينحني إلى مقربة منه فيرميه بطلقة قاتلة[33].

وكان لأفراد الميليشيا والدرك والجنود في المعقل أنهم سمعوا طلقات الرصاص تدويّ من وراء ظهورهم، ليقذفوا حينها صاروخا مضيئا كاشفا أحدث حريقا عند سقوطه، وعند تأكدهم أن إشارة الهجوم باتجاه المدينة قد أطلقت، يقوم الرجال بالمعقل بإطلاق النار على الحي القصديري الذي يقع على علو منهم مستعملين القنابل اليدوية والأسلحة الرشاشة على بعد عشرين مترا ؛ وتتحرك الدوريات مسرعة في خضم هذا الصخب تجوب "المدينة العربية" .. تدوس الأبواب وتكسرها بعنف .. تهدّم وتقتل ؛ كانت "ليلة مثيرة"، وهو عنوان البرقية التي بعث بها صباحا نائب عميل العمالة[34].

وعند فجر يوم 12 ماي تأتي دورية لإيقاف (عبد الله ريغي) وشقيقه (عمّار) بعقر دارهما وأخرى تعتقل أخوهما (حفيظ) بمنزله، أما جثة (محمد) التي عثرت عليها دورية فيتم نقلها إلى المستشفى العسكري وتسجل على أنها جثة مسلم (جزائري) مجهول بغياب وثائق تثبت هويته. فقد تم في الواقع سحب هذه الوثائق من القتيل، وزيادة على ذلك كان للرصاصة التي وجّهها المساعد المحترف للضحية أنها شوّهت وجهه.

وكان لطبيب عسكري أن تعرّف على صديقه المقتول من خلال ملابسه التي كان يرتديها، ليقوم بعدها بالإبلاغ بالأمر. كانت (زهرة ريغي) وحدها في الفندق Orient. ولم يعد (محمد بوشعير)[35] الرجل ذو الثقة إلى خدمته منذ 10 ماي، فتسرع (زهرة) باتجاه المستشفى ؛ وعند عودتها تلمح نائب عميل العمالة جالسا بشرفة مقهى يتعجرف بين الكولون والكأس بيده، ثم تتجه إليه غاضبة فيصفعها خاطفا ليرديها أرضا، وتنقل (زهرة) فاقدة الوعي باتجاه مقر الدرك.

هناك بالساحة حيث هيئت لها شبه حجرة بها فراش تم عزلها بغطاء عن ازدحام الجمهرة التي كانت تئن وتتأوّه مكانها قابعة إلى الأرض. كانت ابنتها (جانت) تأتي إليها كل يوم بقفّة بها طعام تسلّمها للدركي الذي في الحراسة. وفي 18 ماي يخبر هذا الأخير الطفلة الصغيرة أنه لم يعد ضروريا الإتيان بهذه القفة، لتستنتج البنت أن أمها أعدمت بالرصاص. لقد تم في الواقع نقل (حفيظ) و(زهرة) إلى مكان خارج المبنى أين بقيا أسبوعا كاملا ما بين أيدي رجال الدرك قبل أن يقتلا رميا بالرصاص، وكان ذلك يوم 24 ماي بالنسبة لـ (حفيظ) ويوم 25 بالنسبة لـ (زهرة)[36].

أما (عبد الله ريغي) فيبقى معتقلا بسجن المدينة، "كيف أمكن لك أن لازلت هاهنا ؟ " يسأله المحافظ (توكارد) بعدما دخل زنزانته يوم 24 ماي.

يتم إطلاق سراحه في 28 ماي صباحا رفقة شقيقه الأصغر منه (عمّار). وقبل أن يسافر عائدا إلى مدينة الجزائر حاول (عبد الله) أن يقدّم شكوى لدى مسؤوليّ عمالة قسنطينة، لكن محافظ الاستخبارات العامة يسجل اسمه على قائمة "الأشخاص الخطرون" مع الإشارة التالية "عميل سفارة بريطانيا بباريس"، ويطلب باعتقاله في الحين "في أحد المعتقلات"[37].

وجد (عبد الله ريغي) الكثير من الصعوبات للالتحاق بمدينة باريس، فقد رفض استقباله بديوان الحاكم، وهو المكتب الذي استقبل فيه سابقا قبل الذهاب إلى الجزائر، الوحيد الذي وقف إلى جانبه وبقي مخلصا كان المحامي (أحمد بومنجل) الذي ساعده في إيجاد مكان بالطائرة.

الإعدامات دون محاكمة

يبدو وضع حصيلة مدققة للإعدامات دون محاكمة التي ارتكبها أفراد الجيش أمرا صعبا للغاية. اقترفت هذه الجرائم بعد ليلة 11 إلى 12 ماي خارج قالمة على غرار "الإعدامات القضائية" ؛ فقد أعطى (أشياري) واللجنة الإدارية للميليشيا أوامر بتجنب إحداث الفوضى بالمدينة، فكان لأفرد الميليشيا أن التزموا بهذه الأوامر لكنهم كانوا ينفذون جرائمهم خارج المعقل.

ويضاف إلى هذا العديد من الإعدامات التي ارتكبتها الجماعات الأوروبية التي كانت تجوب الأرض السهلة والغابات، فقد جاء ذكرها في أحد تقارير الكولونيل (شميدت) كاشفا عن أحد قادة كتائبهم باسم هوبين (Hubin). "فرق من المجرمين القتلة، يكتب هذا الأخير قائلا، تتكوّن من فرنسيين وأجانب وحتى من سجناء إيطاليين، راحت تتجوّل في البلد لتقتل بوحشية دون تمييز ودون محاكمة وبالمئات كل الأنديجان الذين يأتون في طريقهم"[38].

يتعلق الأمر على الأرجح بعصابات كوّنها بعض الكولون ممن يمتلكون أراضي زراعية شاسعة مما جعل هؤلاء يجدون تبريرا لتعيين لهم سجناء الحرب الإيطاليين لاستخدامهم كيد عاملة إضافية ؛ فقد بقيت فئة من بين هؤلاء ممن يرجع أصلهم إلى بلاد مالطا محافظة على عاداتها الأصلية سواء كانوا متجنّسين أو بقوا محتفظين بجنسيتهم الأنجلومالطية[39]. إنهم هم الذين وصفهم المقدّم (هوبين) في تقريره "بالأجانب"، فهم يعرفون الأماكن جيدا ويتقنون العربية القريبة من اللغة المالطية.

تركت بطاقات الشرطة القضائية أثرا عن الإعدامات بدون محاكمة، وهي البطاقات التي وصل عددها إلى 309 أعدّت بداية صيف سنة 1945 إلى 9 جانفي 1948 تحت إدارة المحافظ (بيرجي) الذي رقي إلى محافظ مقاطعة، لتمكين التحقيق في شكاوي العائلات المقدمة كما أمر به وزير الداخلية.

"الكثير من العائلات لم تقدّم شكاويها، يوضح المحافظ (بيرحي)، أما الشكاوي التي استلمت فقد أخذت بطريقة معزولة فهي تكاد تفتقد إلى كل قيمة وثقل. يبدو من السهل ختم كل ملف بقرار عدم وجود وجه لإقامة الدعوى مثلما هو سهل قطع الحبل المتين خيطا من بعد خيط. لكن لو اعتبرنا هذه الشكاوي في مجملها لوجدناها تتعاضد وتتكامل وأن وزنها يشكل دعوة بالاتهام ثقيلة".

لا يأتي أبدا ذكر محكمة الخلاص العام في الـ 309 بطاقة، فالشكاوى التي تتناولها هي موجّهة في ثلثيها إلى الحاكم العام وإلى الجنرال قائد فرقة قسنطينة، والثلث الأخير إلى وكيل الجمهورية لمدينة قالمة[41]. تأتي هويات المتهمين محددة بأسمائهم، بصفتهم أفراد ميليشيا وأحيانا بصفتهم سجناء حرب إيطاليين، مقترنين غالبا بأسماء لأفراد الدرك أو حرّاس الحقول أو

باسم حاكم المدينة وأحيانا أخرى باسم أحد الكولون الأثرياء. كما جاء ذكر اسمين لجزائريين يظهر أنهما من ملاّك الأراضي.

تسمح هذه البطاقات بإحصاء 255 ضحية غالبا ما تأتي أسماؤهم متبوعة بذكر "وعدد غير محدد" للإشارة إلى الأشخاص الذين كانوا موجودين وقت الجريمة ثم قتلوا لكن دون تسجيل أسمائهم في الشكاوي، وكان يتعلق الأمر غالبا بعمال في خدمة الضحية أو بأفراد عائلتها.

وكذلك تقوم البطاقات على ذكر 38 حالة نهب و72 حالة سرقة ارتكبت بفعل عصابات، و30 حريقا إجراميا، وغالبا ما تكون أعمال السرقة والنهب متبوعة بعملية تفتيش منزل الضحية أو إيقافها ؛ وتخصّ هذه السرقات المواشي والوسائل المستخدمة في الزراعة والسيارات والأموال والمجوهرات وكل ما يمكن نقله، وتختتم هذه الجرائم في الغالب بحرق ما تبقى.

إن الدقة التي اعتمدت في ارتكاب هذه الأفعال ووجود الحيوانات المستخدمة لنقل الممتلكات المنهوبة، لتسمحان باعتبارها عمليات حقيقية في التملك الإجرامي أعدّت وحضرت بتدبير سبقي.

فمعظم الجرائم والاغتيالات وقعت في القرى أو في البادية، إذ يشكّل الشباب والشيوخ 50% من المجموع، هذا كون المجرمين لا يعتبرون أنفسهم مكلّفين بمهمة سياسة مثل أعضاء محكمة الخلاص العام، فهم يفضّلون أن يبقوا دون أن تمسّهم المشاعر أو العواطف إزاء من هو صغير أو كبير ممن سيقبلون عليهم بالإعدام، إنهم يشكّلون "فرقا للقتل" كما جاء وصفهم على لسان المقدّم (هوبين)، أو ميليشيات داخل القرى-التي ينتمي إليها بعضهم.

كما لم يترك أيضا المجرمون أنفسهم تنساق نحو الإغتصابات[42]، فلا يمكن لنسبة النساء الضعيفة (2%) المسجلة بين الضحايا أن تؤدي إلى الخطأ، فقد تم إعداد البطاقات بناء على الشكاوى، فما يقرب عن الثلثين من

الـ 96 شكوى المسجلة بڤالمة تم تقديمها من قبل نساء، مقابل 10 على 25 أيّ بما يفوق الثلث تقريبا بالنسبة لقرية بلخير-ڤالمة ؛ فكل الشكاوى الـ 240 تقريبا الخاصة بقرى الأرض السهلة قدّمت من قبل الأنساب والحواشي، ويستنتج من هذا أن النساء شكلن في القرى رفقة الأطفال والشيوخ نسبة كبيرة ممن جاءت في حقهم الإشارة "عدد غير محدد من الموتى" على البطاقات.

غالبا ما يعلن عن الضحية أنها مفقودة، إذ يتم حرق العديد من الجثث مباشرة بعد قتلها، أو أن الشخص تمكن من الفرار فهو يعدّ مفقودا، وتظهر هذه الفرضية على بيان عقد المقارنة بين إحصائيات بلخير-ڤالمة وتلك المسجلة ببني عزيز بمنطقة سطيف[43]. تم إحصاء نسبة الضحايا لدى النساء بقرية بني عزيز المحيطة بالغابات بـ 4%، أما بقرية بلخير-ڤالمة القرية المحيطة بالمروج والمساحات المحروثة حيث يصعب جدّا الوصول إلى الغطاء الغابي تحت الرصاص، فقد وصلت النسبة إلى 25%.

فإذا كانت النساء والأطفال فرّوا بأنفسهم باحثين عن ملاجئ آمنة، فإن معظم هؤلاء لم ينج من "العمليات البوليسية" التي شنّها الجيش أو من المطاردات التي شنتها فرق متدربة على ذلك ؛ شكّل إذن هؤلاء نسبة الضحايا الكبرى ممن تعفنت جثثهم أو انحلت بمجاري الوديان أو بالمساحات الحصدية.

ومن جانب آخر، تشير المديرية العامة للأمن نهاية ماي 1945 إلى العثور على شباب مراهقين جزائريين بمدينة الجزائر وقد أحرقتهم أشعة الشمس، كانوا مختبئين بين أشواك الغابات خوفا من الأوروبيين، يبدو أن هؤلاء أتوا من منطقة الشمال القسنطيني باعتبار اللهجة التي كانوا يتكلمون بها[44]. كثير هم الذين فرّوا باتجاه المناطق الغابية قاطعين عشرات الكيلومترات

ممن تبقى أعدادهم مجهولة مثلما هو الشأن بالنسبة للأطفال الذين أضحوا مشردين جرّاء الرعب المقيم والذين سيتم الإعلان عن العثور عنهم بعد مرور سنة من ذلك بأماكن مختلفة على مستوى منطقة قسنطينة[45].

يبدو إذن أن عدد اليتامى الذين تمّ إحصاؤهم رسميا غير ذي دلالة، فقد ضبطت إدارة القطاع القسنطيني هذا العدد إلى 1370 يتيما جزائريا منهم 728 تكفلّت بها مصالح معنية أو مما أشبه[46]. يتطابق هذا الرقم مع عدد الجزائريين الذين تمّ قتلهم بالقطاع القسنطيني في شهري ماي وجوان 1945 والذي حدد بـ 1500 قتيل في بيان مشترك ما بين السلطات المدنية والعسكرية[47].

إن الوصول إلى وضع وضبط حصيلة القتلى الذين سقطوا على أيدي المدنيين في الأرض السهلة أمر صعب للغاية ؛ يبدو الرقم 2000 قتيل قريبا من الحقيقة باعتبار الكثافة السكانية ووحشية المجرمين. يأتي هذا الرقم للوصول بالحصيلة العامة لمدينة قالمة وضواحيها إلى 3000 أو 4000 قتيل خلال ثمانية أسابيع.

الجرائم السياسية

امتنع المحافظ (بيرجي) عن الاستمرار في البحث عن الدوافع الحقيقية التي أدت إلى ارتكاب الجرائم موضوع الشكاوى المقدّمة، فكل الأوروبيين المتّهمين لهم حججهم وأعذارهم التي تأتي متطابقة فيما بينها في نفيّ التهم عن أنفسهم، والمحافظ بحاجة إلى شهادات وثيقة ؛ أما الجزائريون "فيخشون الثأر ويعرفون جيدا معنى هذه الكلمة الأخيرة"[48]. الذهاب والوقوف أمام المحكمة في مثل هذه الظروف يعدّ أمرا وهميّا.

إن ارتكاب معظم الجرائم يأتي عن دافع سياسي، طالما أن الفاعلين مقتنعون أنهم في حالة دفاع مشروع إزاء مؤامرة فجّرت عصيانا عاماً.

ويضاف إلى هذا في عدد معيّن من الحالات دافع آخر عاطفيّ دنيء مرتبط بأمور جوارية، والبعض الآخر يعدّ جرائم ارتكبت دون تخطيط لها أيّ بارتجالية وقعت في الريف أو على الطرقات. إلاّ أن النزعة العنصرية، وهي العامل المشترك ضمن هذا الصّنف من الجرائم، تعدّ الدافع الأكثر بروزا.

ارتكبت أغلبية الجرائم بإيعاز من الأوروبيين إيجابيا كان أو سلبيا لكن بإجماع هؤلاء المقتنعين أنهم نجوا من مجزرة وشيكة. "إنهم مقتنعون بما قاموا به، يكتب المحافظ (بيرجي)[49] قائلا، كما لا يفهمون الآن لماذا هم يلامون على اتخاذهم لبعض الإجراءات غير العادية ممّا كان مفروضا القيام به في مثل هذه الظروف" إلاّ أن الكولونيل (شميدت) قد أبدى من جانبه العديد من دلائل الاستنكار.

"تلقى الكثير من الأوروبيين أسلحة حرب، يكتب الكولونيل، عند بداية الأحداث للقضاء على المتمرّدين، كان هؤلاء وقد استعملوا هذه الأسلحة بطريقة عقلانية في أول الأمر، لكن أفراد الميليشيا المدعّمين بسجناء الحرب الإيطاليين، قاموا بعدها بارتكاب أعمال وحشية يؤسف لها وتصرّفوا بعامل انتقامي اشمأزت له قلوب الكثير. فكان من الواجب إذن على الميليشيا المدنية وعلى الكولون المسلحين ألاّ يخرجوا عن دورهم، إنما تسليحهم لم يكن له من هدف آخر سوى الدفاع عن عائلاتهم وممتلكاتهم"[50].

لم يشك الكولونيل (شميدت) في ضرورة وجود ميليشيا، فقد وجد المدينة عند وصوله خالية من المدافعين عنها باستثناء عدد من رجال الدرك يقارب العشرين ومن الشرطة مثله، وألزم نائب عميل العمالة (أشياري) الرماة الجزائريين بالبقاء داخل معسكراتهم بالموقع. فلماذا هو يشك في أن تكون المدينة قد تعرضت لحصار ما دام الجنرال (دوفال) صاحب القيادة بالقطاع القسنطيني يبدو مقتنعا بذلك؟

لم ينتبه الكولونيل (شميدت) لمّا غادر منطقة قالمة نهاية ماي رفقة مجنّديه القومية (goumiers) باتجاه المغرب، من أن رحيله هذا سيحرم العناصر الأوروبية التي تنبذ الميليشيا من النفوذ المضاد الوحيد الذي يكون وقد انقص لبعض الوقت من سيطرة هذه الأخيرة. فكل مسؤوليّ السلطات النقابية والسياسية والعسكرية والمدنية بمدينة قالمة وضواحيها التفوا حول الميليشيا.

يصرّح أمين الكنفدرالية العامة للشغل (غبريال شيلان) مؤكدا : "إن عمال السكك الحديدية قد خانوا". فهو يهنئ نفسه كونه قاد الميليشيا ذلك لأن نقابيي السكك الحديدية الجزائريين كانوا يمثلون على حسب قوله إلى جانب عمال الطرقات والجسور "أكثر العناصر تعليما ووعيا"، إذن الأكثر خطورة في مؤامرة تجمع بين صفوف مدبرّيها كل الجزائريين من أغناهم إلى أفقرهم، من متعلمهم إلى جاهلهم، من ملحدهم إلى متديّنهم المتعصّب، دون نسيان النقابيّ، والبرجوازيّ الصغير، والمحارب القديم، والمنتخب (بفتح الخاء) والكشاف والرياضي[52].

وراح من جانبه المعلّم (هنري غريفي) يدافع عن أفراد ميليشيته : "هاهي إذن حدود فرنسا مجدداً محلّ نقاش وخلاف، مبيّنا غضبه، وللفرنسيين الحق مثلهم مثل مواطنيهم في نهر الراين (Rhin) لأن يحصلوا من الأمة جمعاء على التأييد الكامل وبدون تحفظ الذي يضمن لهم وجودهم وأمنهم على الأرض التي لا يجب التّخلي عنها [...] فقد أنقذ الإتحاد الوطني للفرنسيين المتروبول من الوحشية النازية، ويبقى هذا الإتحاد هو الوحيد الذي بإمكانه إنقاذ الجزائر اليوم أيضا [...] من وحشية أخرى ومن التعصب الديني"[53]. وعلى الرغم من كونه كان أول المخططين لسياسة أدّت بالحزب الاشتراكي أحد عشرة سنة من بعد إلى طريق الانهيار، فهو يطالب نتيجة لذلك من أن ترسل فرنسا فرقا من المتروبول مصحوبة برجال الدرك

والشرطة، والمركبات والأسلحة الرشاشة، وتبني في كل مكان من المستعمرة حصونا صغيرة.

وجدت هذه الخطابات صداها على أرض الواقع، إذ يقوم الأمين الجهوي (صولر) يوم 8 جوان بمدينة الجزائر بالتطرق بالتفصيل أمام المؤتمر الشمال إفريقي للكنفدرالية العامة للشغل (CGT) لقضية المسؤوليات التي تحمّلها القادة النقابيّون على رأس الميليشيا بمدينة قالمة، "يكون هذا السلوك قد خطّط له ثم أعذر في خضم حماسة الظرف"، يرى (صولر). لكنه يدين تصرفات (غبريال شيلان) المنافية لكل انضباط، الذي "حينما طلبت منه بعد 15 يوما من ذلك تنظيم اجتماع للتهدئة، يجيبني قائلا والبندقية على كتفه : "إني ذاهب في حملة وهو ما أراه أهمّ من كل اجتماعات العالم ! " إنه يريد أن يقصى بعدما رفض الخضوع، ثم يصوّت المؤتمر لصالح الإقصاء[54].

كما قام نائب عميل العمالة (أشياري) نفسه بإعطاء مثال استعراضي في عمليات تنفيذ الإعدامات قام به يوم 12 ماي بقرية أولاد شهام - سوق أهراس التي تقع على بعد 30 كيلومترا عن قالمة، انتقاما لموت مسيّر مزرعة يومين من قبل ؛ أما الخسائر والأضرار التي انجرت عن العمل الهجومي هناك فقد كانت غير معتبرة[55]. يبدو اختيار أولاد شهّام-سوق اهراس أنه جاء أكثر من حيث وضع القرية الجغرافي فهي بعيدة هناك إلى أقصى الأرض السهلة في ناحية مفترق الطرق الواقع على طريق مدينة عنابة باتجاه تونس، على أنه جاء بسبب خطورة الحدث الأوّلي. وقد اطمأن نائب عميل العمالة أن عملية الإعدام لن تمرّ دون أن يسمع بها أحد.

وقد اختيرت المساحة الخضراء بالقرب من الكنيسة مكانا للعذاب والنكال، حيث اجتمع أوروبيو القرية مع المستشار العام ونقيب الجندرمة

والمسؤول الإداري ونائب عميل العمالة ؛ وقيل أن المتهمين السبعة الذين اقتيدوا عشيتها من قبل القيّاد إلى المكان قد اعترفوا بما نسب إليهم من تهم، ثلاثة منهم كانوا يمثلون أعضاء في أحباب البيان والحرية، كل هؤلاء السبعة كانوا من الفلاحين[56]. أما الفرقة التي ستنفّذ عمليات القتل فكانت مكوّنة من مئة من الكولون تحصلوا على الأسلحة من عند أفراد الجيش.

ستكون عمليات الإعدام بطيئة واستعراضية، "انتقموا لأنفسكم، أيها الكولون"، يخاطب نائب عميل العمالة هؤلاء مناديا[57]، ليباشر في قتل المتهمين واحدا واحدا، وكان نقيب الجندرمة يقضي برصاصاته على من يبقى من الضحايا ممن لم يجد الموت بعد، ثم يشرع في تكديس الجثث إلى بعضها البعض ثم ترشّ بالبنزين فتحرق بكاملها. "ألا ترون كيف نعمل نحن الفرنسيين بالمسلمين (الجزائريين)، يقول نائب عميل العمالة مخاطبا الحضور، لا تتأسفوا فأنا قادر على فعل مثل هذا مرتين أو ثلاث إذا استدعت الضرورة لذلك". بل لن يكون ذلك ضروريا. يندهش أمين متحف قسنطينة وهو يطوف بالمنطقة بعد أسبوع عن الحادثة، لما شاهده من "احترام آت من لدن الأنديجان : كانوا يقدّمون لنا التحية على بعد 50 خطورة، يكتب هذا الأخير قائلا، فقد كان الرعاة الصغار يهربون ويختبئون ما بين الأعشاب والأشجار بينما كانت الجبال خالية من أية فرقة عسكرية، كما يضيف أن "قائد جندرمة قرية أولاد شهّام-سوق اهراس كان يقول أن مسألة الأنديجان قد تغيّرت كليّة في ظرف 15 يوما"[58].

جرائم الجوار

تبيّن أن لبعض الجرائم دوافع للبحث في العلاقات ذات الطابع الجواري، سواء كانت دنيئة أو من أجل مصالح ما أو حتى عاطفية؛ تظهر هذه الجرائم

أقل وقوعا بمدينة قالمة حيث ترى محكمة الخلاص العام أنه ليس من صلاحياتها الحكم في مثل هذه القضايا، كما رفضت أن تقضي في هذا الصدد على أساس مبدأ المسؤولية الجماعية الملغى بقانون 7 مارس 1944. وتبيّن أيضا أن جرائم الجوار التي ارتكبت في حقّ جزائريين يسكنون المدينة، أخذت في عمومها شكلا لإعدامات دون محاكمة نفّذت خارج المعاقل.

يظهر أن الجريمة التي ارتكبها الدكتور روكر (Rucker) هذا " شبه المجنون" ليلة 15 ماي ضد مسيّر الصيدلية الكبيرة، كانت بدافع الغيرة حسب المحافظ (بيرجي)، ولم يكن القاتل لوحده بل كان مصحوبا بالسّيّدين غرانميزون (Grandmaison) ودولاك (Dulac) المحاسبين، وبعونين من الأمن. جاءت الفرقة تبحث عن بندقيتي صيد وآلة الكمان المهداة له من قبل الدكتور زوريتي (Zuretti)، تروّع ابنته الصغيرة وتستولي على 150.000 فرنك فرنسي وعلى مجوهرات وأشياء أخرى ثمينة قبل أن تقود معها المسيّر لشنقه تحت جسر Héliopolis خارج المعاقل.

كذلك هي الغيرة تبدو جليّة في مقتل (محمد مجدوب) الذي تمّ إيقافه صباح يوم 16 ماي ببيته من قبل جيرفي (Gervais) وبيار كروس (Croce Pierre) السمكري، وكلاهما جاء مصحوبا بمفتش من الأمن. وبعد عمليات التفتيش، يطلب (جيرفي) من أب الضحية بإلحاح أن يقدّم له تفاصيل حول العلاقة الموجودة ما بين ابنه والسيدة تيسو (Tissou) بقالمة ؛ هكذا يتمّ إعدام الشاب خارج المعاقل ليدفن بعدها بجرف وادي سيبوس.

وقد نجى من الإعدام (صالح ورطسي) العضو في لجنة أحباب البيان بقالمة وقريب لـ (مبروك ورطسي) إلا لتردد محكمة الخلاص العام، وهو الذي كان مهدّدا بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية. تمّ إيقاف (صالح) يوم

13 ماي في حانوته حيث كان يعمل إسكافيا ليمثل أمام لجنة الفرز التي تريد أن تعرف منه هل سمع عن "البيان" (Manifeste) ؛ وكان لجوابه أن جعل اللجنة تقرر أن تحتفظ به تحت تصرف الميليشيا كحفّار للقبور إضافي. هكذا ليعين أفراد الميليشيا لمدة يومين في دفن الجثث المتروكة مهملة على طول الطرقات، فهو يجيد استعمال المذراة والمجرفة والناقلة ذات العجلتين. يقوم المحافظ (توكارد) بزيارة مفاجئة لمقرّ الدرك يوم 16 ماي، وهو يوم عطلة بالنسبة للفرقة، كما كان من جانب آخر أن تسبّب وصول هذا اليوم بالذات لقومية (les goumiers) الكولونيل (شميدت) إلى قالمة، في إثارة بعض الاضطراب، ليتم نقل المعتقلين .. وإطلاق النار هنا وهناك .. ويقتاد (صالح) على جناح السرعة ليمثل أمام المحكمة ؛ يقول حينها المحافظ بعد سماعه تأكيد قرابته (لمبروك ورطسي)[59] : " هذا الشخص يجب إعدامه !"، لكن المحكمة لا تزال تتردد، ليطلق سراح (صالح) يوم 29 ماي[60].

غير أن أفراد ميليشيا المدينة لم يرتبكوا هم من جانبهم مثلما أظهره قاتلو (عمّار) و(رشيد بن يونس) يوم 2 جوان 1945 بقرية بلخير-قالمة. خرج في هذا اليوم على متن شاحنة كل من بروسيو (Brussiaud) حارس الحقول، وكليكست شيمول (Calixte Cheymol) أحد الكولون المتورط في عدة جرائم، وجيافرا (Giaffera) وأندانك (Andanque)، و(بن عمارة) رفقة سجناء الحرب الإيطاليين، للقبض على (شريف بن يونس) المستشار بالبلدية في قرية Petit (بومهرة - الطارف) ؛ ولمّا لم يجدوه بعد بحث يأخذون مكانه ابنيه (عمّار) و(رشيد) إلى قرية بلخير-قالمة حيث يسجنان بالسجن البلدي.

حاول المراهقان الفرار في الصباح، لكن (عمّار) قتل في الشارع، أما (رشيد) فقد تمكّن من الهرب والالتحاق بالحقول، لكن هذا لم يدم طويلا إذ

أمر (بروسيو) بشنّ حملة للبحث عنه، ليؤتى بـ (رشيد) مقيّد اليدين إلى ظهره يجرّه حارس الحقول بحبل طويل الذي عبر به القرية إلى غاية دار الحاكم أين يقوم الكولون (كليكست شيمول) بقتله رميا بالرصاص باستخدام سلاح رشاش ؛ بقيت جثته معروضة هناك لمدة ساعات قبل أن يؤمر جزائريّ كان مارّا بالمكان بدفنه من وراء دار الحاكم.

لقد تمّ التحضير للمجزرة التي وقعت ببلخير-قالمة يوم 15 ماي بمزرعة المزابيّ (مرساد) بتدبير محكم، فقد كان أفراد الميليشيا وكلهم من الكولون المدعّمين بسجناء الحرب الإيطاليين، كثيرين جدا مما يمكّنهم حصار البنايات المستقلة، إنهم مدجّجون بالسلاح، فقد كشف فحص للخراطيش التي عثر عليها أنه تمّ استخدام بندقية رشاشة ومسدسات وبندقيات حرب.

فقد أسعف الوقت العمال الذين كانوا يعملون بالخارج بالفرار، ليقوم المجرمون بإبادة النساء والأطفال بداخل البنايات ليصل العدد إلى 17 قتيلا[61] ؛ وتنهب المزرعة نهبا، فيتم نقل كل شيء من عربات تستخدم في الفلاحة، وأدوات ووسائل زراعية إلى المنبه .. وكمية من المال قدره 231.000 فرنك فرنسي، ثم يجهز على حرق البنايات. وكان لـ (قاسم مرساد) صاحب المزرعة ومسيرّها (صالح خضري) الغائبين وقت المجزرة، الشجاعة أن تقدّما بشكوى لدى غيرود (Guiraud) حاكم منطقة Héliopolis، الذي راح ينسب هذه الأعمال الإجرامية إلى مجموعة من الجنود المسلمين (الجزائريين) اعتادوا على مثل هذه السلوكات[62].

كذلك يتمّ نهب أربع مزارع في 20 ماي بـ lHéliopolis وبلخير-قالمة، اثنتان منها هوجمتا من قبل عصابة (كليكست شيمول)، ولم يخش (غيرود) على نفسه حينما ذهب يشارك شخصيا رفقة الابن (لافي) في عمليات النهب وحرق مزرعة (بكّار) بالليل بأراضي بلديته.

الجرائم الارتجالية

ربما تعدّ هذه الأكثر وقوعا من حيث العدد، وكون هذه الجرائم ارتكبت من قبل العصابات والجماعات التي تجوب الأغيال والغابات والتي شاهدها المقدم (هوبين) والكولونيل (شميدت) تعبر الأرض السهلة، ومن قبل فرق تنتشر في الطرقات والدروب مستخدمة السيارات، فهي في هذه الحالة يبدو صعبا عدّها أو وإحصاؤها ؛ بل ويزيد من صعوبة هذا الأمر إمكانية اختلاط ضحاياها بضحايا العمليات العسكرية الذين غالبا ما تبقى هوياتهم مجهولة.

لم يتم الإبلاغ عن أسماء المتهمين في ارتكاب هذه الجرائم في نواحي الحقول لفائدة المحققين، وهي المناطق التي تقع تحت مسؤولية القيّاد والسلطات الإدارية المحلية للبلدية المختلطة ؛ وكان هذا محتملا مثلما تظهره العملية السريعة في تحديد شهر جوان هوية "الاثنين مرتكبي القتل العمدي في 21 من نفس الشهر ضد 3 من الأنديجان منهم اثنان بعين ارنات وواحد بـ Paul Doumer "، فقد تم تحديد هوية المتهمين بسرعة في 25 جوان[63]. ويجب القول أن وزير الداخلية الذي وصل حينها إلى مدينة الجزائر كان يتأهّب لزيارة المنطقة.

يعود سبب لا عقاب الفاعلين بخاصة إلى بقاء هويات الضحايا مجهولة، إنهم من الفقراء الفلاحين والعمال المزارعين والخمّاسين والمستثمرين الصغار، ولا أية شكوى تم تقديمها في هذا الصدد، بل ولم تأت حتى الإشارة إلى هؤلاء في سجلات الإحصاء ؛ أما الدراسة التي أقيمت حول النمو الديمغرافي لسبعة من الدواوير الواقعة في الجهة الشرقية للأرض السهلة لمدينة قالمة والتي اشتهر سكانها أنهم تمرّدوا قبل أن يخضعوا إلى عمليات القمع، لا يمكنها السماح بالكشف عن أي تباعد بين إحصاء 1936 والآخر المعدّ سنة 1948[64]؛ كما أن عمليات الإحصاء أوكلت القياد في البلديات

المختلطة بسبب غياب مستخدمين مختصّين ومؤهّلين في مثل هذه المهمات، إذن فلا داعي للإندهاش[65].

التخفيف من الاضطرابات

شهدت الاضطرابات والقلاقل تراجعا لها عند نهاية شهر ماي ؛ كان المزارعون يخشون بأن لا يجدوا اليد العاملة بغياب الجزائريين وموسم الحصاد على مقربة ينبئ بغلات وفيرة. وكانت روحات وغدوات قومية (goumiers) الكولونيل (شميدت) على الطرقات تثير بعض القلق لدى النفوس ؛ ومع أن كل العمليات العسكرية توقفت بالمناطق السهلة، إلاّ أنه يبقى دخول الجيش إلى الميدان يثير أو يشكل نوعا من الضغط.

يساعد هذا على توضيح أن محاولة تعميم العنف والتطرف المدنيين بتكتل ميليشيات المقاطعة، تكون وقد توقفت هكذا مرة واحدة. قام المتصرف المالي (مارسيل لافي) بجمع يوم 21 ماي بالمسرح الروماني "كل السكان الفرنسيين لڤالمة وضواحيها". لكن الوحيد من بين كبار الشخصيات في منطقة قسنطينة الذي يكون وقد رضي بالانضمام إلى جانبه، هو شارل مونك (Charles Munck). اقتصرت لجنة اليقظة لمدينة ڤالمة ومنطقتها التي أنشئت هذا اليوم في التصويت على مذكرة جاءت على صيغة المطالبة " .. وعلى ضوء الأحداث يجب إعادة النظر في السياسة المنتهجة بالجزائر، سياسة عدم الاستقرار وذات أخطاء يعود سببها إلى هذا التصور غير المبرّر من أن الجزائر تشبه المتروبول من كل الوجهات"، والبعث ببرقية إلى الوزير تحمل الدفاع عن نائب عميل عمالة ڤالمة ؛ إنه إخفاق صدر عن الحيطة بقدر ما كان عن الاستنكار.

أصبحت الحاجة إلى القضاء على المظاهر الأكثر صداما للفوضى جدّ ملحّة. ورأت الجندرمة من الواجب تنظيف الضواحي وطرقات المدينة ؛ ومن

جانب آخر أصبحت درجات الحرارة مرتفعة مع قدوم الصيف. الكثير من الجثث تم رميها داخل حفرة ثم توريتها بردمة من تراب بعدما لم ينجح في دفنها بطريقة لائقة تحت التراب أو حرقها كلية.

"تم نقل بقايا البشر على متن الشاحنة، يكتب الملازم الأول B.، وضابط المصالح الخاصة والمندوب لدى ديوان الوزير[66]. تضمن جندرمة قالمة عمليات النقل ليلا، أما الباقي من الجثث المقدر بـ 500 أنديجان فقد تم نقلهم إلى المكان المسمى "Fontaine-Chaude" وحرقهم بفرن للكلس باستخدام أغصان شجر الزيتون من قبل سجناء الحرب الإيطاليين" الذين يعملون لصالح (مارسيل لافي) ؛ أما "فرن الكلس هذا فهو من ملك السيد لبوري (Lepori)"، يوضح هذا الضابط.

يضيف الملازم الأول أن (بوشمال) أحد السواق الثلاثة الذين يعملون لفائدة الإدارة، تم قتله بالليل ؛ فلما خشي رجال الدرك أن يتكلم أجهزوا عليه وضمنوا سكوت الاثنين الآخرين.

الاحالات

1) ستون سنة من بعد، يظهر الديغوليّون في الحوارات أنهم هم القساة في الغالب.

2) حوار مع (العربي بوهالي) الذي وقتها أمين جهوي للحزب الشيوعي الجزائري (PCA). مراسلة مع رونيه آروس (René Aarus) الذي وقتها أمين الكنفدرالية العامة للعمل (CGT) بسكيكدة والذي تم إبعاده عن الحزب الشيوعي الجزائري رفقة مناضلين آخرين.

3) "مذكرة استخبارات رقم 3" [قمع العصيان في منطقة قسنطينة] (في نواحي 10-12 جوان).

4) تقرير المحافظ (بيرجي)، مدينة الجزائر 31 ماي 1946، الملحقات 1، 2، 3.

5) مذكرة استخبارات رقم 3. قام الحاكم بمراجعة وتصحيح بالقلم وتوقع النصّ المحرّر على الآلة الراقنة.

6) تقرير : "ساحة قالمة B/PC، قائمة بأسماء المعزولين الذين استلموا أسلحة"، قالمة 9 ماي 1945 ؛ تم تكملته يوم 20 جوان بمدينة الجزائر وأرسل إلى الوزير بطرق غير رسمية .

7) المسؤول الإداري ونائبه لهذه البلدية المختلطة التي تغطيّ جزءا من الأرض السهلة يقطنان بالمدينة.

8) لم يكن لدى أحباب البيان والحرية من الوقت إلاّ نادرا حتى يتمكنوا من إنشاء وثائق أرشيف، ما عدا على مستوى اللجنة المركزية، ولا حتى بالنسبة للجنة أخرى حديثة العهد أسست بقالمة لاحقا لأسابيع قليلة. نشير إلى أن اللجنة المركزية لم تصدر إلاّ منشورين اثنين ولم تفكر في طلب دفع الاشتراكات إلاّ بشهرين قبل حظر "أحباب البيان والحرية " (AML).

9) تقع محطة القطار لمدينة قالمة خارج المعقل، بالضواحي المجاورة.

10) مقر الكشافة الإسلامية، قلعة سيدي امسيد، ساحة الجندرمة، الخ.

11) فقد كان رسميا على أبّهة من الرحيل.

12) تتمّ عمليتا الجنيّ والنقل إلى وقت معين تحت حراسة أفراد الميليشيا.

13) كانت عمليات القتل تتم على بعد بعض مئات الأمتار عن المعاقل وتترك الجثث مرمية هامدة هناك.

14) شهادة (عبد الله ريغي) بطلب من ديوان الحاكم العام، 12 أفريل 1947 .

15) تصريح نائب عميل العمالة (أندريه أشياري) أمام المفتش العام للمستعمرة، قالمة 13 جوان 1945.

16) شهادة (عبد الله ريغي).

17) حوار مع (جانت ريغي)، باريس 2002.

18) تقرير المحافظ (بيرجي)، الملحق رقم 3 ؛ شهادة (ورطسي صالح)، اسكافيّ، 16 جوان 1946.

19) التعبير نفسه الذي استعملته la Gardia civil، وفي نفس الظروف خلال حرب اسبانيا.

20) تحقيق المحافظ (بيرجي)، الملحق رقم 3.

21) تقرير المحافظ (بيرجي)، الملحق رقم 3 ؛ شكوى بيرار (Berhard) أمين الإتحاد المحليّ للكنفدرالية العامة للعمل (ULCGT) لسوق أهراس.

22) 13 وثيقة مضروبة على الآلة الراقنة تكشف عن حصيلة تصريحات الشهود، نجد هنا تلك الصادرة عن (شمب) و(توكارد).

23) تقرير المحافظ (بيرجي)، الملحق رقم 1، الجمعة 11 ماي والاثنين 14 ماي. ارجع أيضا إلى الملحق رقم 3 بطاقة 196. [تم اختصار الأسماء من قبل المؤلف، NDA].

24) دراسة تمرّد مدينة قالمة.

25) نصّ إضافيّ إلى تقريري حول أحداث قالمة، مدينة الجزائر 27 جوان 1945. مذكرة حررت لفائدة الوزير (أندريان تكسيي) من قبل الملازم الأول N..

26) Le Courrier algérien n° 13, 26 mars 1946, p, 1"A la lueur des incendies de mai 1945" .

27) تقرير المحافظ (بيرجي)، الملحق رقم 1.

28) تقرير المحافظ (بيرجي)، أين جاء ذكر في البطاقة 36 التقريرين الاثنين للكولونيل (شميدت) اللذين أفيد بهما.

29) Plan topographique de la ville de Guelma, échelle 1/2000, Paris, Société des plans régulateurs de ville, 1932.

30) حوارات مع (جانت)، (فرانسواز) و(شريف ريغي) ؛ باريس 2001/جريدة Egalité بتاريخ 22 و29 أوت، 12 سبتمبر 1947/تحقيق المحافظ (بيرجي)/شهادة (ريغي عبد الله)، 12 أفريل 1947/.Cassat B ،Marcel Reggui

(45), Ed.Félix, 1995. du sujet au citoyen, Saint-Jean-Le-Blanc

31) تقرير المفتش العام، ص 9، 28 ماي 1945 ؛ شهادة (عبد الله ريغي).

32) قسنطينة، تقرير المحافظ قائد الـ PRG، 7 جويلية 1945.

33) تقرير المحافظ (بيرجي)، 17 جوان 1945 ؛ حوارات مع (جانت ريغي).

34) تقرير المفتش العام ؛ تقرير نائب عميل العمالة، 17 ماي 1945، برقية ملحقة، 12 ماي على الساعة السابعة صباحا.

35) تم إيقافه بالمدينة يوم 10 ماي، ثم اعتقل بمقر الجندرمة ليعدم رميا بالرصاص يوم 12 ماي على بعد 4 كيلومتر من مزرعة Cheymol من قبل مفتشيي الأمن ؛ تقرير المحافظ (بيرجي)، 20 جانفي 1946.

36) قسنطينة، مذكرة خطّت بالقلم لا تحمل توقيعا ولا تاريخا. تحمل ثانوية البنات لقالمة اليوم اسم (زهرة ريغي).

37) تقرير المحافظ الأول للـ PRG، قسنطينة، 07 جويلية 1945.

38) تقرير المحافظ (بيرجي)، 20 جانفي 1945 الملحق رقم 1، البطاقة 36، جاء فيه ذكر تقرير الكولونيل (شميدت) لـ 30 ماي 1945 الذي يؤيد فيه من جانبه تقرير المقدّم هوبين (Hubin).

39) الحكومة العامة بالجزائر : "Répertoire statistique des communes de l'Algérie" فحسب إحصاء 8 مارس 1936، 14 أنجلومالطي كانوا يقطنون بمدينة قالمة، 17 Héliopolis، 7 بـ Millesimo (بلخيّر)، و23 بمزارع معزولة. ويبقى من الأرجح أن يكون عدد معيّن أتى بالمناسبة من سوق أهراس فرع عمّالة تقع على بعد 50 كيلومترا من الناحية الشرقية لقالمة، حيث كان الإحصاء مسجلا بها 76 أنجلومالطي.

40) تقرير المحافظ (بيرجي)، 20 جانفي 1946، الملحق 1، 2.

41) استلم وكيل للجمهورية جديد عيّن بقالمة، منصبه نهاية شهر ماي 1945.

42) يبدو من جهة أخرى أنه ولا أية امرأة تعرضت "لإعدام قضائي". أما فيما يخص قضية (زهرة ريغي) فلم تمثل هذه الأخيرة أمام محكمة الخلاص العام.

43) Le Courrier Algérien, 26 mars 1946

44) مذكرة المديرية العامة للأمن، 31 ماي 1945.

45) تقرير مصالح الاستخبارات العامة، مدينة الجزائر، 10 جويلية 1946.

46) تقرير الحاكم العام موجّه إلى الوزير، 24 سبتمبر 1946.

47) مذكرة الوزير إلى السيدين هاس بيكار (Haas Picard) وبابون (Papon)، 6 جانفي 1946.

48) تقرير المحافظ (بيرجي)، 17 جوان 1945.

49) تقرير المحافظ (بيرجي)، مدينة الجزائر، 17 جوان 1945.

50) تقرير الكولونيل (شميدت) موجّه إلى قيادة الفرق العليا بالمغرب، أركان الجيش، المكتب الثالث، غرسيف، 22 جوان 1945.

51) ملاحظات قيّدت بالقلم أثناء الاجتماع العام لسكان مدينة قالمة، 21 ماي 1945.

52) تقرير غابريال شيلان (Gabriel Cheylan)، موجّه إلى المفتش العام للمستعمرة، 23 ماي 1945.

53) تصريح كتابي من هنري غريفي (Henri Garrivet) إلى المفتش العام للمستعمرة، 23 ماي 1945.

54) جريدة Alger républicain، 19 جوان 1945، الصفحتان الأولى والثانية، تقرير حول مؤتمر شمال إفريقيا للنقابات المتحدة كونفدراليا.

55) رسائل هاتفية من الـ PRG لمدينة قسنطينة، 10 ماي 1945 على الساعة 16سا37د و18سا. واقتصرت الأعمال التخريبية في نشر مادة الكلس بمخازن الحبوب لثلاث أراض مستقلة. وقد تسببت ثلاث مدرّعات تدخلت بساعتين بعد الهجوم في "مقتل العديد من الأشخاص".

56) قسنطينة، برقية مرمّزة من الحاكم العام إلى عميل العمالة [CIE] لمدينة الجزائر 9 جويلية 1945.

57) تقرير المحافظ (بيرجي)، 20 جانفي 1946.

58) ديوان الجنرال قائد الهيئة الـ 19 للجيش، مدينة الجزائر، معلومات قدّمت من قبل السيد بيرتيي (Berthier) أمين متحف قسنطينة، مدينة الجزائر 25 ماي 1945.

59) عضو مكتب اللجنة المحلية لأحباب البيان والحرية (AML)، تم إعدامه يوم 9 ماي.

60) تقرير المحافظ (بيرجي)، الملحق 3، شهادة (صالح ورطسي) الاسكافي، 16 جوان 1946.

61) الملازم الأول B.، ملحق إلى تقريري حول أحداث قالمة، 17 جوان 1945.

62) تقرير المحافظ (بيرجي)، دراسة عصيان مدينة قالمة.

63) برقية محافظ الشرطة القضائية إلى الـ GGA(الأمن)، 25 جوان 1945 على الساعة 16:30. الأول عون في مؤسسة للتأمين والثاني مقاول في النقل.

64) حسب فالي أوجان (Valler Eugène)، Un drame algérien، ص 210 : فإن هذه الدواوير السبعة (دهوارة، سفالحي، عوياد، ماحية، عين كتون، كاف الريح، الناضور، مزلّين) الواقعة كلها في بلدية سفية المختلطة، قد قدّمت ما بين 8000 إلى 9000 من الثائرين. ومن جانب آخر شهدت هذه الدواوير تزايدا لعدد سكانها بنسبة 16٪ في الفترة الفاصلة ما بين عمليتي الإحصاء المذكورتين، باستثناء دوّار كاف الريح الذي عرف انخفاضا بنسبة 6 ٪.

65) كاتب كمال، La fiabilité contestée des recensements ص 107-109.

66) ملحق تابع إلى تقريري، 27 جوان 1945.

13
القمع العسكري والقضائي

يتميز القمع العسكري كونه يتمّ بسرعة وبتقنية تتماشى وشدّة الخطر المواجه، اثنا عشر يوما فقط كانت كافية للقضاء على كل مقاومة بين أوساط السكان من الذين تحركوا مثلما تبيّنه مذكرة المقدّم (فرندون) حول العمليات التي كشف عنها يوم 8 ماي[1].

لم تمر إلا ثمان وأربعين ساعة بعد مطالبة الحاكم (شاتينيو) الجيش "بضمان إعادة النظام والدفاع الداخلي"[2]، حتى ترى المراكز السكانية الكولونيالية وقد أجليت، وحركة المرور عادت إلى طبيعتها، وتمّ "التحكم والسيطرة" على الانتفاضة. يوم آخر يضاف إلى "خنق العصيان، وما هو إلا أسبوع حتى يقوم المقدّم (فرندون) ببعث المذكرة إلى الجنرال (جوان) بباريس خاتما إياها بالجملة التالية : "استتب الهدوء يوم 19 صباحا".

المرحلة الوحيدة التي تم إنهاؤها هي "تلك المرتبطة بالعمليات العسكرية الصرفة" يوضح المقدّم، لتبدأ حينئذ ما يفضّل الجنرالان (مارتن) و(دوفال) تعريفه بمرحلة "العمليات البوليسية والعمل السيكولوجي"[3]. تمتدّ هذه المرحلة إلى خمسة أسابيع حيث كلّفت فرق الخطوط الأولى الأجنبية من الرماة السنغاليين بالقيام بهذه العمليات، شرعت هذه التدابير الميدانية في ظروف تفضّل فيها السلطات المدنية تجاهل كل شيء.

وبنفس الانشغال بالتحرك سريعا والضرب بقوة، يوكل الحاكم (شاتينيو) مهمة القمع القضائي إلى الجيش، كما سيكون للمحكمة العسكرية لقسنطينة التي تأسست كمحكمة عرفية أن تعمل وفق إجراءات استثنائية أخذت عن تشريع نظام فيشي.

مرحلة العمليات العسكرية

كونه مقتنعا أنه في مواجهة انتفاضة عامة، فقد الجيش رباطة جأشه منذ البداية وبقي كذلك لمدة طويلة، وبغرض إجلاء محاور الطرقات حتى لا تكتسح يقوم الجيش بنشر على طول هذه الأخيرة وعلى الدروب عدد من المركبات المدرّعة والمصفّحة حتى يبعد كل خطر يأتي من قبل "المتمرّدين"، وكل مركبة مزودة بأسلحة رشاشة ومتبوعة بشاحنات محملّة بالجند المرتزقة والرماة السنغاليين، وتجد هذه الأرتال السريعة تدعيما وتعزيزا من سلاح المدفعية والجو والبحرية من جهة الساحل.

وباستخدام عامل المفاجأة، تشنّ الغارات بسرعة وبقوة، هكذا ليفضّل جيش إفريقيا إتّباع إستراتيجية الغارات الخاطفة، لكن لم يعد الأمر يتعلق بإنهاك قوة العدو بشنّ عليه غارة مباغتة مثلما كان في عهد الفتوحات حيث الاستيلاء على الرجال ومنتجاتهم ودوابهم؛ إلا أن هذا الأسلوب يبدو مناسبا في القرن العشرين من حيث أن الأنظمة الشمولية تستعمل الغارات الخاطفة لتفكيك المقاومة ونشر الرعب بين أوساط سكان الأقاليم المحتلّة[4]. يكمن الخطر في أنه يمكن لهذه القوات المتبجّحة تحت نشوة التعالي من أن يصل بها العنف إلى أقصى حدوده وتغرق الأقاليم وسكانها في دوامة من الفوضى لا نهاية لها.

"لن أنسى ما حييت، يروي الباشاغا (سعيد بن حبيلس) وهو يصف محاصرة إحدى القرى، تلك الصور لعمليات النهب والسرقة، والمدافع، والأسلحة الرشاشة، والفرق المحشودة بنواحي القرية وبداخلها،

والاعتقالات، والإعدامات الجماعية، ووشايات الفلاحين المرعوبين من الذين ظلّوا النهار كلّه يكذبون لتبرئة أنفسهم"[5]. وفي قفزة من وعي يريد الجنرال (دوفال) التقليل من حجم "أعمال الثأر الانتقامية المتطرفة" ومن "إراقة الدماء"، فقد تبيّن لديه أنه في مثل هذه الفوضى تنعدم كل فرصة لفهم ما جرى والقيام بعمل بوليسي حقيقي، إذ يظهر مثل الفرقة المتنقلة Taza-Guercif أن الضباط الأكثر فطنة وتبصرا لم يقدروا على إيقاف أي شيء. وصلت هذه الفرقة إلى قالمة من مدينة تازا بالمغرب بقيادة الضابط صاحب المهابة الكولونيل (شميدت)، يعدّ هذا الأخير المكوّن على الطريقة "المغربية" وعلى نهج الماريشال ليوتي (Lyautey) الذي كان يستنكر أساليب القمع "على الطريقة الجزائرية"، أحد أحسن المحميين من أجواء الهلع الذي لحق بالجيش. وجد الكولونيل يوم 15 ماي بمدينة قالمة الطرقات سالكة والسّلم مستتبا بالقرى، إنها وحدات الرماة الجزائريين التي أعادت النظام والهدوء ؛ وقد أخبر من قبل نائب عميل العمالة (أشياري) أن هذا الأخير أجبرهم بلزوم الثكنة لأنه لا يثق فيهم.

يبحث الكولونيل عن معرفة أيّ معركة هذه التي سيدخل فيها، فقد أضناه إهمال وغفلة مصالح الاستخبارات العسكرية، فهو يعرف أنه يوجد تعليمة من الجنرال (دوفال) تأمر بوجوب أخذ المعلومات من أفواه الأوروبيين داخل بيوتهم وأمام السلطات المدنية[6]، كما يرفض الاتصال بمصالح الشرطة التي يراها وقد "استولى عليها الخوف والمصلحة الشخصية"، وبالأوروبيين الذين "لا تتلفظ ألسنتهم إلاّ بكلمات دنيئة في وجه الفرد العربي : "bicot"، "raton"(*). إن هذا يؤثر للغاية"، يكتب قائلا للجنرال قائد الفرق الفرنسية بالمغرب[7].

(*) bicot-raton : كان هذان اللقبان إلى غيرهما من الألقاب الأخرى الكثيرة الدنيئة يطلقان من قبل الفرنسيين والمعمّرين(الكولون) على سكان شمال إفريقيا وبخاصة الجزائريين من وجهة عنصرية احتقارية ؛ أما الأول فأصله على الأرجح اسباني arbicot = arabi = arabe. والثاني "raton" يقصد به الفأر الصغير، بما يحمل من معاني القذارة والحيلة ! (المترجم).

أتى الكولونيل من حماية (protectorat) حيث تعبر الحركة القومية العربية عن نفسها في شكل أقل عنفا، ويرى أن "الأزمة السياسية في الجزائر جد خطيرة" و"الأنديجان الجزائري يطالب بالاستقلال" كما قاله نائب عميل العمالة (أشياري)، لكن هذا الأخير يقنعه أنه في مواجهة "حركة شمال إفريقية عامة" لن تتأخر في أن تتعمّم، ويقترح عليه الاتصال بقيادة الدرك. يقول الكولونيل بعد ملاقاة هؤلاء أنه وجد لديهم "أهمّ المعلومات"، وهكذا يقحم فرقته في المعركة.

يبدو الكولونيل لا يعرف أن "المتمردين" لا يملكون أسلحة تقريبا، ويرى أن هؤلاء "ينقصهم نوع من الشجاعة" مما يجعلهم يعرضون تابعيهم للخطر ويصف من جانب آخر الآليات التي كانت بحوزة فرقته أنها ممتازة و" قوية ومرنة وكاملة"، "فقد قامت مدافع الهون من نوع 81 و60 بأحسن العمليات، سريعة ومفاجئة [...] وكانت الرشاشات والبنادق الرشاشة أكثر الأسلحة استعمالا. واستعمل سلاح المدفعية في الغالب مقسّما إلى وحدات صغيرة : قذائف مدققة للهدف وللمضايقة والترويع لا للقتل". هل يقصد الكولونيل من هذا أنه في ظروف معركة لا يتباعد فيها الخصماء، ترك العنان لسكين قوميته (goumiers) يعتو بما يريد ؟ مفزعة هي الكلمة التي تصلح للتعبير بها هنا، يكتب عن أمر هؤلاء أنتوني كليتون (Antony Clayton)، الأستاذ بالأكاديمية العسكرية الملكية بمدينة Sandhurst البريطانية. يستخدم السكين عامة لقطع الآذان لكن أيضا لبتر أعضاء أخرى أحيانا أو نزع رؤوس السجناء".

يبقى وأنه كان مسطّرا لدى الجنرال (ديغول) بعد أشهر لاحقة حلّ تنظيم القومية هذا، إلاّ أن رحيله عن الحكومة منعه القيام بذلك.

استخدام المجنّدين الرّماة الجزائريين

مهما يكون الذي قاله نائب عميل العمالة (أشياري) عن هؤلاء، تبدو القيادة العسكرية لم ترتاب في أمر المجندين الرماة، وهذا ما يقول به الجنرال (دوفال) للجنرال (مارتن)، كم "هو ولاء فرق الأنديجان يبدو مشجّعا ومطمئنا حتى ولو كانت هذه توجد معزولة وفي أعداد قليلة"(8) ؛ وعلى الرغم من النقص الكبير للضباط وصفّ الضباط الفرنسيين الذين نقلوا من أماكنهم الأصلية لسدّ متطلبات الحرب الواقعة بأوروبا، إلاّ أن الرماة الجزائريين يتمكّنون ببنادقهم القديمة (Lebel) مطاردة الفلاحين الفارّين بين القرى المشتعلة نارا تحت هجمات الطائرات المنقنبلة والمدرّعات.

ثم يحتلّ هؤلاء الميدان وبصفتهم مستخدمين كجند للتغطية، يحتجزون ممّن يجدون بحوزته أسلحة صيد ويراقبون أمن الطرقات ويدعمّون أحيانا أفراد الميليشيا. "إن هؤلاء يبدون إخلاصا وحسن نية لا حدود لهما". يقول فيهم أحد الضباط(9). يدلّ العدد القليل ممن تخلّى عن هذه الفرق أن دعاية أحباب البيان والحرية لم تصلهم بالشكل الذي يمكن أن يؤثّر فيهم، فقد استمرّوا إلى غاية نهاية المعارك يعتقدون أنهم في مواجهة انتفاضة.

ومع ذلك تستعملهم القيادة للتّحرك داخل المدن في أقل الإمكان، كما وأنها تخشى في أن يكون تواجدهم هناك مصدرا لاستفزاز الآخرين مثلما حدث في مدينة سطيف أثناء عودة الفيلق السابع للرماة الجزائريين يوم 24 ماي. كان هذا الفيلق وقد أنهى الحرب بألمانيا حينها ويعدّ الأحسن ممن يحمل وسام الشرف تحت ألوان العلم الفرنسي بعدما قررت قيادة أركان الجيش نقله إلى الجزائر. إن إعطاء الأولوية للعمل العسكري في الوقت الذي كانت تسود فيه ندرة كبيرة في البواخر والسفن، يعني أن القرار جاء عن

تدبير سياسي ؛ فعودة هذا الفيلق إلى الديار الذي اشتهر ببسالته الحربية ضد النّازيين، سيعزّز من شرعية القمع.

لما نزل الفيلق بمدينة الجزائر يوم 16 ماي، كان كل من الجنرال (مارتن) والحاكم (شاتينيو) بانتظاره في ساحة المحطة. وكان خروجه في موكبه الاستعراضي بوسط المدينة بمثابة الانتصار، فلم تبخل الحكومة العامة ولا فرنسا المحاربة بأي جهد في توفير كل الوسائل لإنجاح ذلك، لكن لم تكن أية فكرة لدى الجنرال (مارتن) والحاكم عن المهمة التي سيكلّفان بها هذا الفيلق، لأنه عند وصوله اعترف قائد الفيلق أنه لم يقل شيئا لرجاله حول عمليات القمع، هكذا ليبقى الفيلق لازما مكانه دون تحرك بضواحي مدينة الجزائر.

لمّا وصل الفيلق إلى مدينة سطيف يوم 24 ماي حيث حضّرت "احتفالات كبيرة" للترحيب به[10]، كانت المدينة فارغة من سكانها الأوروبيين الذين لزموا بيوتهم وكأن الأمر يتعلق باستقبال جيش عدوّ، وفي المنصة الرسمية حيث رفض الأعيان الجزائريون الجلوس إليها، ترى العديد من الأماكن شاغرة أيضا، فقط السلطات والأعيان الأوروبيون وحدهم من قام بتحيّة الفيلق الذي على الرغم من ذلك أبدى استعراضا بطوليا في مدينة شبه خالية.

"مخاوف كثيرة يعبر عنها بمدينة سطيف، يصرح الـ CIE في مدينة قسنطينة، حول قضية الرماة الأنديجان التابعين للفيلق السابع الذين قد يحدث للبعض منهم حينما يذهبون في إجازة إلى قراهم أن يجدوا آثارا لقمع ضروري بالتأكيد لكن قد تتسبب نتيجة ذلك في إغضابهم لو وجدوا أهاليهم وقد أوذوا جرّاء ذلك.

"يبدو من الضروري إذن إفهام المجندين في أجازة الذين وجدوا أنفسهم في مثل هذه الحالة أنه وبالنظر إلى سلوكهم الرائع الذي أبدوه في مختلف ظروف هذه الحرب، فإن السلطة الفرنسية تعتبر، عند الاقتضاء، الأخطاء

المرتكبة من قبل أهاليهم وأنها غفرت بفضل بطوليتهم ؛ وأنه سيتمّ تعويضهم دون تأخير إذا ما كانت ممتلكاتهم وقد لحقها أضرار ؛ وأنهم سيستفيدون من كل تساهل وتسامح يتماشيان ومستلزمات التحقيقات القضائية والإدارية ؛ بل وقد تم إعطاء شفويا تعليمات هامة في هذا الاتجاه من قبل مدير ديوان عميل العمالة".

وكانت للسلطات العسكرية أنها رضيت مع ذلك بالحصيلة الضئيلة للخسائر التي تكبّدها الجيش أثناء عملياته التي قام بها من 8 إلى 16 ماي، فالـ 14 عسكريا الذين تمّ قتلهم منهم 11 أوروبيا و3 من الأنديجان، والـ 19 عسكريا الجرحى كلهم من الأوروبيين، كل هذا وقع بمنطقة سطيف باستثناء جندي واحد كان في أجازة قتل يوم 9 ماي مساءا في أحد أرياف قالمة. من بين الموتى الـ 14، أربعة منهم قتلوا "بغتة" كانوا يرتدون لباسا نظامياً لكن دون سلاح بحوزتهم مثلما حدث للقس نفارو (Navarro) الذي اغتيل وهو على دراجته النارية، ومن بين "الأنديجان" الثلاثة المقتولين يوجد سنغاليّ مجنّد واحد. وآخر قوميّ مغربي والثالث من الفرسان الأتراك الجزائريين (spahi) ؛ أربعة قتلوا وسط مدينة سطيف أو بضواحيها، وأربعة بـ Périgotville، وواحد فقط بخراطة، وأربعة آخرون على الطريق الجبلي الواقع ما بين خراطة والمناطق الساحلية ؛ عشرة من الجنود قتلوا من مجموع 14 ينتمون إلى وحدات أرسلت كتعزيزات ؛ ولا أحد من الرماة الجزائريين قتل[11]. تأتي هذه الحصيلة من دون شك لتساعد على تفسير فرحة واغتباط الجيش الذي أبداهما بتنظيمه بداية 12 ماي احتفالات الأمان الكبرى.

احتفالات الأمان

كونه متفقا على أنه يكرّس عفوا يمنح للمنهزمين، كان احتفال الأمان إلى غاية القرن السابق يأتي مصاحبا لكل استسلام يعلن من طرف القبيلة بعد

ثورتها، وكان يعتبر "الأمان" في نظر المحاكم الفرنسية ذا قوة قانونية، وكانت الجمهورية قد ألغت الاعتراف بحق الانتفاضة الذي كان يقوم عليه هذا الاحتفال(12). اختفت هذه الاحتفالات خلال سنوات 1880 بعدما أصبحت مجرد عروض عديمة الأثر.

بعد إعادة إحيائه سنة 1945، يسمح هذا الاحتفال للجيش بأن يستعيد مركزه كمنتصر بنوع من التفاخر والتباهي ؛ نظّم أول أمان يوم 12 ماي بمنطقة بالقرب من قرية بني عزيز-عرباون، يصف (لوسيان أنجلي) "احتفالا غريبا ومذلاّ" جمع له "خمس من القبائل يتميز أفرادها بوجوههم الشاحبة وبثيابهم الرثة" بعدما ركضوا لمدة أيام على مسافات من الحصى والأشواك تحت الشظايا والقنابل منهكين من شدة العطش والجوع والرعب(13). ولا أية صورة يبدو أنها التقطت هناك لحفظ هذا المشهد.

يتّهم الكولونيل (بورديلة) قائد القسم العسكري لمدينة سطيف بإجبار هؤلاء التعساء بأن يصرخوا بأعلى صوتهم : "نحن يهود .. نحن نصارى، تحيا فرنسا". لكن الكولونيل يحتجّ على هذا، بل إنهم أنديجان، يكتب قائلا، "الذين صرخوا عفويا ولمرات عديدة" "مصالي كلب، فرحات عباس خنزير !". لم يجبرهم هو على الجثوّ أمامه "إنما هي الدواوير بأكملها التي جثت وانحنت أمام حضرتي في الوقت الذي كان العلم الفرنسي يرفع [...]"(14).

نظّم أمان آخر في نفس اليوم بمنطقة خرّاطة، أما المكان الذي تم اختياره فقد تبيّن صالحا لالتقاط الصور الفوتوغرافية، هناك عند الأجراف التي تتصل فيما بينها مشكّلة ديكورا رائعا. يستخدم الكولونيل (بورديلة) هذا المكان يوم 15 ماي لاستقبال 10.000 من "المتمردين" ممن استسلموا ؛ جاءت الصور التي التقطها الجيش هناك جد معبّرة، فيمكننا فهم من خلال المظاهر الحسنة والهادئة، وثنيات البرانيس الناعمة، أن الأمر يتعلق

"بممثلين" اختيروا من بين أوساط القبائل التي بقيت مخلصة للسلطات الاستعمارية، أما هؤلاء فلم يركضوا على مسافات طويلة من الحصى القاسية.

ترى أولا على هذه الصور البعض منهم يمتشقون بنادق قديمة وزعت عليهم من طرف جند الفرقة الأجنبية قبل أن يستردّها هؤلاء منهم عند نهاية الحفل، أكيد وأن الأشخاص على الصور "الممثلين" ليسوا من خرّاطة مثلما تقول قيادة الجيش أنها وجدتهم هناك. تسعة أيام من قبل قال نائب عميل عمالة بجاية على الهاتف : "الكل في خرّاطة يشهد قمعا سريعا ورهيبا، الكل يطلب تطبيقه ضد أولئك الذين يصرّون على الاستمرار في الفتنة، إنها مسألة ضمان الهدوء في الأيام المقبلة"(15).

أما بالنسبة لأكبر عملية استسلام وقعت يوم 22 ماي، فقد تم نقل العرض إلى 10 كيلومتر ناحية الشمال إلى مصبّ وادي أقريون. يسمح لون الكلس الأبيض للجروف بالإضفاء على المنظر شعورا مميزا. خمسة عشر من "الممثلين" ممن سيقوم بالدور جيء بهم إلى هناك.

ليس هنالك أحسن من الشاطئ لمثل هذه العمليات، إذ يمكن للطائرات المطاردة التحليق دون خطورة أمام أهدافها وقبالة مجموعة من السفن الحربية متراصّة على البحر، كما تدخل المنصّة التي نصّبت هناك إلى خاصرة جبل مائل ضمن التخطيطات البانورامية. تبدأ عملية تنظيم الـ 15.000 ممثل إلى أماكنهم في نواحي الساعة الحادية عشر صباحا، كانت أعداد النساء والأطفال كثيرة ؛ خمسون من السجناء الحقيقيين كانوا حاضرين هناك يحرسهم أفراد الجيش.

يصل الجنرال (مارتن) قبل الساعة الواحدة بعد الظهر تقريبا مصحوبا بعميل العمالة والأميرال وضباط عامين، يقوم بتفتيش صفوف الفرق

المتجمعة ثم يستمع إلى النشيد الوطني la Marseillaise ويحضر لرفع العلم الوطني ؛ تقوم بعدها الباخرة المطاردة وأربع من السفن الحربية الصغيرة بإطلاق النار بكثافة في الوقت الذي كانت تحلق فوقها اثنتا عشر من الطائرات المطاردة Tigre، إنه شعور بالفخر لدى الشخصيات الحاضرة وهي ترى استعراضا لأسلحتها الجديدة. تساءل المكلف بالإعلام البريطاني الذي دعي لحضور الحفل إن لم يكن هذا مشابها لما وقع في نوفمبر 1942 بمدينة الجزائر من جانب البحر.

يقوم الجنرال من على المنصة بمخاطبة "الممثلين" الجالسين على الحصى، يتبعه مفتي مدينة بجاية بترجمة ما يقول إلى العربية مراقبا من قبل مترجم أمامه ؛ يبدأ خطابه بحمد الله والثناء عليه بنبرة تنمّ عن الغضب حينما استرسل في حديثه، يقول لهم أن الشيطان أضلّهم ويقارنهم بالكلاب والضّباع والملعونين. لكنه تحدث كثيرا عن الألمان وعن الانتصار العظيم الذي حققه الفرنسيون عليهم بمساعدة الحلفاء.

ثم يتغير صوته ليأخذ طابعا أبويّا ويتكلم عن "أولئك الذين لا يزالون يتبعون طريق الخير". كان الممثلون يبدون غير مهتمين عمّن كان الجنرال يتكلم، ليختم هذا الأخير خطابه مطالبا إيّاهم بأن ينشغلوا بما يمتلكونه من شجر التين والزيتون ؛ "لا تثقوا في الصيادلة الذين يقومون بالخطابات والشعارات عوض تحضير العلاج الناجع، وسترون الخير يعمّ عليكم إن شاء الله"[16]، ينصحهم أخيرا.

يغادر الجنرال (مارتن) المنصة على الساعة الواحدة والنصف ظهرا رفقة حرّاسه ومدعوّيه، وينصرف الممثلون منتشرين .. ويقوم المصوّرون السينمائيون بإخفاء صفحة من صفحات التاريخ في محافظهم ويحزمون أجهزتهم.

مرحلة العمليات البوليسية

تتميز مرحلة العمليات البوليسية بأنها طويلة ومظلمة، بدأت في نواحي 20 ماي ولم تنته إلاّ بوصول الوزير (أندريان تكسيي) الذي جاء في زيارة يوم 24 جوان. إنه يصعب فهم ما حدث طيلة هذه الأسابيع الخمسة. "يبدو أن هذه المناطق وضعت تحت جنحات ستار معتم والصمت ظاهر يسود كل الدوائر، يكتب أحد المحققين إلى الوزير. [...] يتم إرسال فضوليين من الشرطة إلى الدرك ومن المحكمة إلى العمالة .. لكن لا أحد يمكنه الوصول إلى الحقيقة"[17]. على الرغم من لباسه العسكري وبرتبته كملازم أول أحتاط ولم يرد أن يغامر ويذهب إلى أبعد حدّ في تحقيقه.

يخفي عدم اكتراث السلطات المحلية بالسلوكات السيئة الصادرة عن الجيش موافقتها ورضاها عمّا يجري. يرى عميل العمالة أنه لا فائدة من إبعاد الجيش عن مهمة حفظ النظام بوادي الصومام قبل 15 جوان، غير أن هذه المنطقة بقيت شهر ماي بعيدة عن الاضطرابات لكن وصلها ذعر القمع المنتشر بالجبال. وحسب نائب عميل عمالة بجاية فإن جزائريا يخبر بما شاهده بأولاد أميزور التي وصلها يوم 10 ماي، قائلا : "ولا أحد بقي حيا .. ولا أنديجان نجى بخراطة"[18].

يتبنى الحاكم (شاتينيو) القرارات المتخذة من قبل القيادة مثلما صرّح به لقائد الفيلق Bobillot بمدينة عنابة يوم 22 ماي : "أنا متفق كليّة معكم، ولا أحد من الأنديجان الذين أوقفتموهم سيتم إطلاق سراحه ؛ أما أولئك الذين يثبت في حقهم تهم غير كافية لجرهم للمثول أمام العدالة فسيتم اعتقالهم"[19]. ثم يقترح على الوزير (أندريان تيكسيي) بالاعتماد إلاّ على المعلومات الرسمية الصادرة عن السلطات المحلية[20].

لكن الوزير يقبل هذا الضمان بامتعاض خصوصا وأن سلوك الجيش في هذا الوقت بالذات يقلقه. فقد أبلغ من قبل نظيره البلجيكي عن طريق الشؤون الخارجية أن الـ DGER مصلحة الاستخبارات العسكرية، قد نصّبت مراكز مراقبة على مستوى الحدود البلجيكية بالأصالة عن نفسه هو دون إشعاره بذلك[21]. ومن ستراسبورغ يخطره الوالي أن فرع بنك فرنسا تلقّى من الهيئة الأولى للجيش "كميات معتبرة من المعادن الثمينة" أتت من ألمانيا مؤشرا عليها بـ "لا يسمح التخلي عنها دون تصريح منه"[22].

لكن لعبة الحزب الشيوعي تخلط كل شيء، ففي 19 ماي تقوم جريدة l'Humanité أول يومية في فرنسا من حيث السحب، بنشر مقال ذي مصادر مطلعة حول عمليات القمع المنتشرة في الجزائر، ويقدم توضيحات حول أهمية الفرق العسكرية المجنّدة لذلك، وحول طبيعة ونوع الأسلحة المستخدمة، كما يكشف أن "ضابطا من قيادة الأركان يقدّر إلى 6000 عدد ضحايا الجزائريين" ممن قتلوا في الأيام الأولى. هكذا يتم حظر النص في حينه ليرسل بكامله إلى وزير الداخلية الذي يكتب رسالة بسرعة إلى الجنرال (ديغول) في هذا الشأن.

غضب (أندريان تكسيي) كثيرا كونه أخبر من قبل الصحافة الشيوعية بما يكشف عنه المقال بينما الحكومة تجهل كل شيء. "تكون السلطات العسكرية وقد أنشأت بين أوساط المدنيين نوعا من الميليشيا لحفظ النظام" يكتب قائلا، و"تقوم بالنطق بأحكام قاسية عديدة ضد متهمين دون إبلاغ الحاكم ؛ أما وزير الحرب فلا يملك إلاّ القليل من المعلومات".

يخفي هذا الوضع بالنسبة له تهديدا خطيرا. "لا يمكنني أن أنكر، يكتب موضحا، أنه ثمة بعض العناصر الفرنسية، مدنية كانت أو عسكرية، ممن حاول الاستفادة من الانتفاضة لينتقم لنفسه، الأمر الذي يسيء كلية إلى

سياستنا إزاء الأنديجان". بينما كان الماريشال ينتظر في سجنه محاكمته أمام المحكمة العلياء ومناصروه يتظاهرون في الشارع، فإن الحديث عن الانتقام يعني التشكيك في أنه يتم في الجزائر انتهاج سياسة أخرى منافية لسياسة الجمهورية وحكومتها. ودون الخشية من التطاول أو التدخل في ميدان ليس من اختصاصه، يقوم بأمر الجنرال بالتقيد بالقوانين، " أرى أنه هناك ما يدعو إلى جلب من مدينة الجزائر عسكري يتحلى بروح المسؤولية وتقدم له كل التوجيهات الضرورية"[23]. يختم قوله.

والحالة هذه يقوم الحزب الشيوعي في اليوم الموالي بنشر المقال المحظور بكامله في شكل منشورات مطبوعة على ورق ذي نوعية رفيعة ويوزعه على مستوى الأسواق ومفترق الطرق لمدينة باريس وضواحيها بتجنيد الجماعات المناضلة التي تبيع جريدة l'Humanité-Dimanche ؛ لم تجرؤ الشرطة للتدخل أمام هذا الوضع، يبدو مغزى العملية واضحا، فبعدما قام الحزب الشيوعي بدعوة الجيش وحثه على استخدام الأساليب القمعية، ينقلب الشيوعيّون على موقفهم ليندّدوا بالقمع العسكري. لنا أن نعرف موقف الجنرال (جوان) قائد الأركان العامة الذي بحكم موضعه يمكنه معرفة أن المعلومات المقدمة من قبل الحزب الشيوعي هي معلومات صادقة[24]، وكذا موقف الجنرال (ديغول) الذي لا يتحمّل الضغوطات ؛ هكذا لتكون لجنة التحقيق توبرت (Tubert) ضحية كل هذا.

لجنة التحقيق توبرت (Tubert)

أخبر الحاكم (شاتينيو) في 11 ماي المقدّم (فرندون) أنه ينوي بعث في القطاع القسنطيني لجنة تحقيق يترأسها الجنرال في الدرك (توبرت)، كما كان للمقدم أن أخطر الجنرال (جوان)[25] في هذا الصدد.

للجنرال (توبرت) علاقة وطيدة مع الشيوعيين، الشيء الذي جعل الأمور تسير دون إثارة للقلق يوم 11 ماي، وفي هذا التاريخ بالذات كان يرى في ترشح الأستاذ شارل أندريه جوليان (Charles-André Jullien) إلى اللجنة أمرا خطيرا جدا، بل وحتى على مستوى ديوان وزير الداخلية أين يخشى البعض "موضوعيته في إصدار الأحكام المعروفة في أوساط الجزائريين"[26]. هل يمكن لهذا المؤرخ المختص في قضايا منطقة شمال إفريقيا والعقل الأخلاقي للحزب الشيوعي في مسألة الاستعمار أن يلزم نفسه الصمت ؟

لكن طبيعة الأعضاء المكونين للجنة المعلن عنها يوم 18 ماي تأتي ضامنة، إذ نجد إلى جانب الجنرال (توبرت) الذي يترأسها، موظفين اثنين ساميين المحامي العام لدى المحكمة وقاضي تلمسان، إنهما رجلان منهجيان ومدققان للأمور فلا خوف إذن يوم 18 ماي ؛ إلاّ أن حضور الجنرال (توبرت) يطرح مشكلة يوم 20 ماي، ذلك أن الحزب الشيوعي يقدمه للترشح للانتخابات ليصبح حاكما على مدينة الجزائر.

كان الجنرال (ديغول) مطّلعا على الأمور بما فيه الكفاية حتى لا يخضع للأهواء والأوهام التي يريد أصحابها ترك انطباع أن الجيش يحضّر نفسه لإعادة بعث الثورة الوطنية بالجزائر. كذلك كان على دراية بما كان يبحث عنه الحزب الشيوعي، فليس لهذا الأخير أية مصلحة في لجنة تحقيق قد تكشف عن الدور الذي لعبه مناضلوه ومسؤولوهم المحليّون بين أوساط الميليشيات بمدن عنابة وسكيكدة وبجاية وقسنطينة وسطيف ؛ أما مدينة قالمة فليس لهذا الحزب أية مصلحة انتخابية بها، لكن كيف يمكنه أن يحرم نفسه في مدينة عنابة حيث بالمبا (Palomba) الذي له كل الحظوظ في إحرازه له على مقعد مستشار عام، أو في سكيكدة التي يتمتع روني آروس (René Aarus) بشعبية كبيرة بين أوساط العمال والمستخدمين ؟ حتى ولو جاءت هذه اللجنة يترأسها الجنرال (توبرت) إلاّ أن الحزب يرى فيها خطرا يجب تجنبه.

فإذا كان الجنرال (ديغول) يفتقد إلى كثير من المعلومات مثله مثل الحزب الشيوعي، إلاّ أنه فهم أن حالة الانفعال التي تسبب فيها هذا الأخير تثير نوعا من القلق، فلا داعي فضلا عن ذلك إرباك وإزعاج الجيش بلجنة تحقيق قد تكشف عن فضاحة القمع المرتكب، وعليه يطلب من وزير الداخلية إيقاف عمل اللجنة ؛ وبعد إخباره أن هذه الأخيرة لم تغادر مدينة الجزائر بعد، يقبل بأن تسافر وتعمل فيها مدة أربع وعشرون ساعة، هكذا تستفيد هذه اللجنة بنوع من الشرعية هي في حاجة إليها[27].

وحتى يفهم الحزب الشيوعي أنه ليس مغفلاً، يقوم الجنرال (ديغول) بعرض قراره للمصادقة عليه على مجلس الوزراء يوم 22 ماي، ليتم ذلك بالإجماع بما فيهم الوزراء الشيوعيّون، وتخطر اللجنة بالأمر كما كلّف الحاكم العام بإبلاغ المحامي العام رئيس النيابة العامة بالجزائر ؛ أما بخصوص رئيس اللجنة فيكون من الغرابة لو أن الحزب الشيوعي أهمل بنفسه إبلاغه. وبعد وصولها بنظام ليلتها إلى مدينة قسنطينة، تخبر اللجنة رسميا يوم 26 ماي مساءا أنه قد تم إنهاء مهامها وعودة هذه الأخيرة من حيث أتت[28]. بعد تسليم قرارها المصنّف بالسريّ في 8 جوان إلى الحاكم (شاتينيو) يتم طبع نصّه سنة 1946 في شكل كتيب صغير مثير للإهتمام[29]. ولم يتم الكشف عن السرّ إلاّ في سنة 1974 حيث بادر الحزب الشيوعي بتسهيل عملية نشر النصّ بكامله[30].

تظهر دراسة مضمونه أنه لم يكن ثمة كثير من الخوف من تقرير حرّره ثلاثة من الموظفين السامين تم تعليق ترقيتهم قبل أن يبدأ[31]، فقد أخذ هؤلاء من جملة النص ما هو أهم، أي تقارير المدير العام للأمن، وعميل عمالة قسنطينة، والجنرال (دوفال)، وأقوال المعمرين الكولون الذين تحادثوا معهم، يعتمد التقرير مثلما جاء في طباعته على الأرقام التي قدمها الجنرال (دوفال) القائل أن "الفرق قد قتلت خلال العمليات ضد الثائرين ما بين 500 إلى 600 من الأنديجان" بمنطقة سطيف.

على خلاف ما يمكن للرواية المطبوعة أن تقنع به الرأي العام، فإن الأرقام لم يتم تسجيلها خلال التحقيق، بل هي تلك التي اعتمدت السلطات المدنية والعسكرية على الاتفاق حولها نهاية جوان 1945 للسماح لوزير الداخلية بالتحضير لخطابه أمام المجلس. يفهم من هذه المفارقة الزمنية البسيطة أن الرواية المطبوعة ليست هي نفسها التي تم تسليمها للحاكم (شاتينيو).

يستمر الجيش نهاية ماي 1945 في شنّ "عملياته البوليسية" في جبال القطاع القسنطيني ولو أنه مسّه بعض الاضطراب بمرور اللجنة في زيارة هناك، ولا أي أحد من الأوروبيين معرض للخطر ولم تخلف المعارك الأخيرة إلاّ على ثلاثة من الجرحى منهم واحد إصابته خفيفة من جانب أفراد الجيش.

أصبح عمل الجيش رسميا البحث عن الأسلحة والمتهمين، القيام "بعمليات ذات أثر سيكولوجي"، وبخاصة الانشغال بإعادة تنظيم شبكات الوشاة لأن الأعداد التي تبقت منها افتقدت أثناء عمليات القمع، إنه في حاجة ملحة إلى مثل هؤلاء إذا ما اعتبرنا وقائع القضية التي وقعت بقرية عين الفكرون.

قضية عين الفكرون

تظهر قضية عين الفكرون ذات دلالة وغريبة في نفس الوقت، فكون الجنرال (ديغول) المبلّغ من قبل وزير الحرب أخذ عناء رفع سماعة الهاتف للتفقد حول مجرى التحقيق، فهذا يعتبر أمرا ذا دلالة في قدرة الإشاعة على إحداث الضرر. أما أنها غريبة فذلك يظهر من كون أن سكان القرية

الجزائريين لم يقتّلوا، إنما نجى هؤلاء إلاّ كون قريتهم تقع خارج الجبال على بعد 40 كيلومترا عن مدينة قسنطينة من جهة جنوبها الشرقي.

تحاصر عين الفكرون يوم 17 ماي صباحا من قبل الجيش، ويعود ذلك إلى ما أفادت به الاستخبارات على أن هذه المنطقة تمثل أحد نقاط الاتصالات الهامة بالنسبة لانتفاضة سيكون لها امتداد إلى كل إفريقيا الشمالية، يقودها النجم الأحمر الليبي(*)، تنظيم لا يعرف أحد عنه شيئا إن لم نقل أنه إحدى مصالح الجيش الأمريكي تستخدم أجهزة السلاح الجوي التركي تكون متورطة في العملية.

كلّف المقدّم بيرجي فاشون (Berger-Vachon) بمتابعة القضية، وهو عضو بديوان الحاكم (شاتينيو) وعيّن وكيلا للجمهورية لدى المحكمة العسكرية بمدينة قسنطينة وإلى جانب كونه أستاذا مبرّزا في ميدان الحقوق المدنية، يعدّ المقدّم شخصية جامعية مشهورة ؛ فهو يرى القضية جد هامّة مما يستدعي إبلاغ وزير الحرب، ليقوم هذا الأخير بعد ذلك بإخطار الجنرال (ديغول) الذي يتصل به قلقا عبر الهاتف[32].

بينما يقوم الجيش صباح يوم 17 ماي بعزل المدينة، كان الدرك يستنطقون أعضاء المكتب المحلي لأحباب البيان والحرية، ثلاثة من المزارعين، خياط، إسكافي، نجار، صاحب مطعم شعبي، خضّار، سكرتير، ثلاثة من الملاّك، بالإضافة إلى أعضاء الفرق الكشفية. استمرت عمليات الاستنطاق لمدة ثلاثة أيام على وتيرة قاسية تتقطعها المواجهات من حين إلى آخر.

(*) "l'Etoile rouge tripolitaine" الناشطة بمنطقة ليبيا من جهة الشمال الغربي.

كان الدرك يعتقدون أن الانتفاضة توشك أن تندلع، وأن النجم الأحمر قد أمر بتنقية عين الفكرون بذبح كل الأوروبيين، وأن الأمر بإعادة النظام سيتم تنفيذه عند الدخول المفاجئ للجنود ورجال الدرك الميدان. حاول المتهمّون المروّعون فهم الأسئلة، فهم لا يعرفون شيئا ويبحثون عمّا يمكن تهدئة المحققين.

البعض رأى من أن يجعل من الحيوانات الماشية التي تمرّ بالطريق في هذا الفصل دليلا مناسبا لأقواله، هكذا ليتهمّوا سكان الجبال الشاوية الآتين من الأوراس والبدو الرحل من منطقة وادي سوف. فأصبح رجال الدرك منشغلين بأمر البدو الرحل، لكن في الحالة الراهنة تستدعي منهم معلوماتهم المستجمعة البحث عن شبكة مجهّزة بالسيارات والشاحنات الصغيرة.

يبدو المقدّم (بيرجي فاشون) راض عن النتائج، فبالنسبة له تأتي محاضر الاستنطاق لتؤكد المعلومات المستجمعة، بحيث تبين أن الانتفاضة التي اندلعت قبل أوانها يوم 8 ماي بمدينة سطيف ثم في اليوم الموالي بقالمة لم تكن إلاّ المرحلة الأولى من مخطط النجم الأحمر. لم يكن يبدو الجنرال (ديغول) مقتنعا، وظهر من محادثته مع المقدّم أن في الأمر كثيرا مما هو مخفيّ. وبقي مصير المتهمين مجهولا، فبعد ثمانية أيام من ذلك راح الجيش يبحث في منطقة القبائل الكبرى وإلى غاية المتيجة عن شبح اسمه النجم الليبي ذي اللون الأخضر هنا والأزرق هناك حسب المعلومات[33].

أساليب الجيش في عملياته البوليسية

يقوم الجيش لوحده بعملياته البوليسية في المنطقة التي تعرف على أنها مبعث للتمرد، تتميّز هذه العمليات باختلاط أهدافها ما بين البحث عن المتّهمين وتجنيد الوشاة، والحالة هذه فالجيش ليست له أية ممارسة شبيهة

بعمل الشرطة القضائية وضباطه العاملون في المصالح الاستخباراتية لا يزالون دائما في أوروبا. يمكن الاعتبار أن لهيئة الجيش التي دخلت الميدان من أمثال الرماة السنغاليين والجنود الأجانب والقومية المغربيين، خصائص غير تلك التي تستوجبها مهنة الشرطة ؛ يجتهد هؤلاء في البحث عن الوشاة واستخدام أساليب التخويف والتهديد التي سبق لها وأن وفّرت لهم العديد من المتهمين أثناء مرحلة العمليات العسكرية.

يباشر الجيش عمله في توقيف الأشخاص بالمدينة ممّا هو ليس من واجبه، لأن السيطرة على المدن لا تدخل ضمن سلطته، إلاّ أن عدد التوقيفات التي قام بها وصل إلى 700 بمدينة سطيف[34]. كما يعمد بالريف إلى ما تسميه المديرية العامة للأمن "بالإعدامات الوقائية" لأشخاص يعتبرون متهمين. وتعترف هذه المديرية أنه "من الصعب الكشف ضمن العمل القمعي العسكري العام عن الإعدامات التي ينجرّ عنها حقيقة ردود أفعال شخصية تدعو إلى التمرد، والتمييز بين الضحايا[35].

يبدو غير صالح الاستعمال "جدوله عن ضحايا التمرد والإعدامات الوقائية التي أمر بها أثناء عمليات القمع"، الذي سطّر في 15 جوان بالاستناد إلى الأرقام المقدمة من قبل نواب عملاء العمالات :

يميّز الجدول حسب المقاطعات ما بين ضحايا في قوات الأمن (الشرطة)، وضحايا أوروبيين، وضحايا جزائريين. تسجل الحصيلة بمقاطعة قسنطينة اثنين من الشرطة مقتولين، واثنين من الأوروبيين مقتولين، واثنين من الجزائريين مقتولين بإشارة" (هذا الرقم يتعذر تحديده").

أما بمقاطعة سطيف فنجد الحصيلة وقد جاءت بالتفصيل حسب البلديات المعنية ؛ فيما يخصّ مدينة سطيف : ولا أيّ شرطي قتل واثنان من الجرحى،

21 قتيلا أوروبيا و41 جريحا، 50 قتيلا جزائريا و30 جريحا ؛ بالنسبة لمدينة Périgotville : لا يوجد قتلى، 14 قتيلا أوروبيا و10 جرحى، من 50 إلى 60 قتيلا جزائريا" (يبقى العدد غير محدد)" ؛ وجاءت الحصيلة فيما يتعلق بقرية عمّوشة : لا يوجد قتلى، 4 قتلى أوروبيين، من 20 إلى 30 قتيلا جزائريا" (يبقى العدد غير محدد)" ؛ أما في خرّاطة : لا يوجد قتلى، 8 قتلى أوروبيين و10 جرحى "(يبقى العدد غير محدد)"، 150 قتيلا جزائريا "(بالتقريب)" ؛ وبقرية بني عزيز: لا يوجد قتيل واحد، 5 قتلى أوروبيين و8 جرحى و8 عمليات اغتصاب، من 150 إلى 200 قتيل جزائري "(يتعذر تحديد العدد)" ؛ وبقرية Sillègue: لا يوجد قتلى، 3 جرحى من الأوروبيين، 50 قتيلا جزائريا "(يتعذر تحديد العدد)' ؛ أما الحصيلة بالعين (Aïn) فقد سجلت : لا يوجد قتلى، أوروبي واحد جريح، من 30 إلى 40 قتيلا جزائريا "(يتعذر تحديد العدد)".

كذلك هو الأمر بالنسبة لمقاطعة بجاية حيث جاءت الحصيلة مفصلة هي أيضا، ففي بجاية المدينة نسجل : 6 قتلى من الشرطة، أوروبي واحد جريح وحالتان اغتصاب اثنتان، جزائري واحد قتيل وجريح واحد "(يتعذر تحديد العدد)" ؛ وبجيجل : لا يوجد قتلى، 4 جرحى من الأوروبيين، 71 قتيلا جزائريا "(يتعذر تحديد العدد)" ؛ بالنسبة لبلدية قرقور المختلطة : لا يوجد قتلى، 5 جرحى من الأوروبيين، 122 قتيلا جزائريا "(يتعذر تحديد العدد)" ؛ أما ببلدية أولاد مرسى المختلطة فتسجل الحصيلة : لا يوجد قتلى، 3 جرحى من الأوروبيين، 101 قتيل جزائري "(يتعذر تحديد العدد)".

أما بالنسبة لمقاطعة قالمة، فيأتي التقرير ليوضح حسب المحافظ (بيرجي) وبالاستناد إلى "معطيات شبه رسمية" أن عدد الضحايا الجزائريين يصل على الأرجح إلى 300، ويضيف أن المحافظ لم يسلّم بعد تقريره وأن هذا العدد حسب المحافظ دومارشي (Demarchi) يتراوح ما بين 150 إلى 500 ضحية.

إذا ما عاينّا هذا الجدول المفصّل "بقائمة الضحايا الأوروبيين أثناء أحداث 8 ماي 1945" التي وضعها المكتب الثاني لقيادة الأركان بمدينة الجزائر، نجد الكثير من الاختلافات. ففي وسط مدينة سطيف مثلا تسجل مديرية الأمن عدد الجرحى إلى 41 بينما يؤكد المكتب الثاني على 36، أما في قسنطينة فتتفق نفس المديرية على العدد 4 من القتلى المدنيين في حين يشير المكتب الثاني إلى قتيلين اثنين. من جانب آخر لا تذكر مديرية الأمن مقاطعة عنابة بينما المكتب الثاني يأخذها بعين الاعتبار ويشير إلى 46 جريحا ؛ كما لا تذكر أيضا الـ 13 أوروبيا الذين قتلوا بمقاطعة قالمة ولا الجرحى الأربعة وإنما تشير فقط إلى عمليتين اغتصاب اثنتين فقط.

تتميّز القائمة التي وضعها المكتب الثاني أنها جاءت واقعية بالنسبة للضحايا الأوروبيين حيث وصل المجموع إلى 102 قتيل (بما فيهم سجينان اثنان من سجناء الحرب الايطاليين)، و110 جريح (من بينهم 19 سجين حرب إيطالي) و10 عمليات اغتصاب، لكن ذات القائمة لا تتناول ضحايا الجزائريين ؛ فبالإضافة إلى كونها تقريبية في إحصائها ضحايا الأوروبيين، فإن القائمة الصادرة عن مديرية الأمن تبدو غير صالحة من حيث إفادة الرأي العام حول حقيقة ضحايا الجزائريين.

ولفهم حقيقة الأساليب المستخدمة في العمليات البوليسية، نجد أنفسنا مجبرين بالرجوع إلى الشهادات الأكثر قربا إلى الحقيقة تلك التي جمعت بمنطقة خرّاطة وقدمتها الصحافة الجزائرية أربعين سنة من بعد(36). فالعديد من الشهود يؤكدون على أن الضحايا كان يرمى بهم من على الجروف العالية، ويقول آخرون أنه وبعد مرور زمن طويل من بعد ذلك "كنا نشاهد بأعيننا عظام الموتى من الحاجز المحاذي للطريق المؤدي إلى الشعاب" (جريدة El-Moudjahid 12 ماي 1945).

لم يكن من طريق آخر لتخويف الأعيان وإقناعهم بالدخول ضمن شبكات الوشاة التي يعيد الجيش إنشاءها، سوى اللجوء إلى عمليات النهب، فمنذ وقت غزو فرنسا للجزائر كانت مثل هذه العمليات دائما مصاحبة للحملات الهجومية. ويأبى الكولونيل (شميدت) إلاّ أن يتصرف حسب التقليد المتبع، فمعه تجد "الممتلكات والمشتى المحروقة والمواشي المهملة قد تعرضت للضرر أكثر ممّا تعرض الأشخاص"، يكتب المقدّم (فيلر) موضحا[37]. إن ممارسة النهب مشروعة، فقد صدر منشور عن الدفاع الوطني يذكر أن هذه الممارسة تدخل في مقاطعة فرنسية ضمن إطار شرعي يمنح الإمكانية لفتح باب الاستئناف على مستوى مجلس الدولة[38].

أثناء المناقشات حول الجزائر التي نظّمت بالمجلس النيابي في جويلية 1945، يقدّم الدكتور (بن جلول) صورة مؤثّرة عن الوضع : "شاهدت بقالمة فيلقا من الطوابير المغربيين ينهبون أحد الدواوير ثم يعرضون ملوّحين بمغانمهم بوقاحة ؛ ينزل هؤلاء عبر الجبل ليسيروا على الطريق الوطني الرابط بين قسنطينة وقالمة يجرّون معهم مغانمهم. تتمثل هذه الأخيرة في أعداد ضخمة من رؤوس الماشية تقدر مابين 12.000 إلى 15.000 خروف يساق من قبل المئات من الرعاة يحرسهم جنود مسلحون ومزوّدون بأمتعة، الكلّ يسير على مسافة سبعة كيلومترات على الطريق الوطني الذي استغرقت أنا في قطعه ثلاثة أرباع الساعة ؛ وتتبعهم من ورائهم أعداد كبيرة من البقر تتراوح ما بين 1500 إلى 2000 رأس، كان كل الجنود مسلحين يمتطون أحصنة ويجرّون من خلفهم دوابّا أخرى من الخيل والحمير، كلها محمّلة بمختلف الأفرشة والمجوهرات وصينيّات من النّحاس والخشب، والصناديق والحقائب، بالإضافة إلى سبحات صنعت من قلادات فضية وأساور ثمينة من ذهب أو فضة تراها معلقة إلى سروجهم وإلى جانب كل هذا دواجن الدوّار التي نهبوها"[39].

ولا أية شكوى قدّمت من قبل المتضررين ضد عمليات النهب هذه إلاّ قليلا، وحدها شكاوى الأعيان الأثرياء التي أثارت تحقيقا حول الوضع ؛ وجهت أصابع الاتهام أكثر إلى الفرق القومية (goumiers) المغربية والرماة الجزائريين ورجال الدرك. تتمثل الغنائم في الماشية والحبوب والأموال نقدا والألبسة من الحرير والعطور الخ... لم يقم النهّابون بحرق الغلاّت إلا النادر منها[40]. هكذا يعلن أن الجزائر دخلت مرحلة شبه المجاعة الشاملة، الأمر الذي أدّى بالجنرال (دوفال) إلى منع انتهاج "سياسة الأرض المحروقة"، ويبدو أن أمره نفّذ ميدانيا.

اتخذت الإدارة إزاء الوضع موقفا براغماتيا، إذ يأمر نائب عميل عمالة قالمة ببيع المواشي المنهوبة بسعر محدّد وإفراغ كميات الحبوب في مطمورة الشركة التعاونية للأنديجان[41]. ويقوم المسؤول الإداري بمدينة سطيف بمنح جزء من الماشية لصالح الجنود "كزاد وغذاء"، أما الباقي فسيتم بيعه بالمزاد العلني من قبل الإدارة.

وفي حالة احتجاج يأتي من أي شاك كان، فإن الإجراء ينصّ على أن هذا الأخير يستوجب منه أولا إقامة الدليل على أنه لم يشارك في الانتفاضة، لكنه إذا أتى بشهادات وتصريحات الضباط التي تصبّ في صالحه فله بعض الحظوظ أن يسمع له، أما القرار فيرجع لعميل العمالة للفصل فيه، كما أن ذات القرار يمكن أن يكون له ما يبرره، فأما إذا ما صرّح هذا المسؤول أن الشاكي بقي بعيدا عن الانتفاضة، فإن هذا الأخير "يعتبر حينها كمنكوب" جرّاء "الأحداث"[42]. "يبدو الأمر جدّ صعب للوصول إلى الحقيقة"، يعترف المحققون[43].

في الحاصل بعد انتهاء مرحلة العمليات البوليسية، أصبح للجيش شبكات من الوشاة التي كان في حاجة إليها في السابق، تتكوّن هذه الأخيرة في معظمها من القياد وحرّاس الحقول، فبعدما تسببت عمليات القمع في

هجران المناصب من أصحابها يستفيد هؤلاء بتقلّدها بالاحتكاك مع المحاربين القدامى وعائلاتهم. لوحظ أن جبهة التحرير الوطني (FLN)، عشر سنين من بعد وفي السنة الأولى من حرب التحرير، قامت بمهاجمة هؤلاء الموظفين المستخدمين لصالح الاستعمار قبل جميع الآخرين.

لم يظهر كل هذا في التقرير الهام للجنرال (مارتن) حيث تميزت صفحاته بالانشغال بوصف حركة الفرق وتنقلها دون التمييز ما بين المرحلتين اللتين تليتا من بعد. لم تبد السلطة المدنية أي استياء من تقديم الجنرال استقالته، وإن كانت لا ترغب في قراءتها علنا. لم تنجح عمليات البحث عن الأسلحة في العثور على أي شيء، أما فيما يتعلق بالمتهمين فهم موجودون بكثرة منذ بداية شهر ماي.

القمع القضائي

بعد تكليفه الجيش مباشرة القمع القضائي وانقطاعه عن التقاليد والأساليب المتبعة من قبل الإدارة المدنية بالجزائر، يلتزم الحاكم (شاتينيو) بمبدإ الكولون القديم القائل بأنه ليس هنالك ما هو أفضل من القضاء الإستعجالي، والمقصود هنا هو المحاكم العسكرية[44]، كما يمتنع عن نقل المحاكمات إلى باريس، ولم تجد تدخلات الشخصيات الجزائرية المعروفة وتلك للدكتور (بن جلول) بخاصة في تغيير الأمور[45].

غداة حرب عالمية شنت ضد النازية والفاشية، أضحت المواقف السياسية الكبرى متراجعة. كان لقضاة مدينة فرساي الفرنسية في سنة 1781 الذين لم يبدوا إنسانية مفرطة أثناء محاكمة الكومينار (Communards)(*) أنهم قبلوا مع ذلك أن يحاكم ثائرو الجزائر داخل فرنسا،

(*) "Communards" لقب كان يطلق على أعضاء بلدية باريس ومناصريها سنة 1871 من قبل خصمائهم (المترجم).

كما استمعوا إلى السيد لوسي (Lucet) دون مقاطعته، أحد أكبر الكولون ونائب عن مدينة قسنطينة ومحامي الثائرين، وهو يرافع من أجل الحق في الثورة :

"لأي شيء يقاوم المرء ؟ إن الذي يقاوم هو في الحقيقة يقوم بفعل تحرري وينهض منفضا ضد من يحبسونه، يبدو هذا من الحقيقة بمكان أنه أبدا أن تكون ثورة أو انتفاضة أو تمرد مهما كانت دواعي اندلاعها سببا في جلب العار لمن شاركوا فيها. إن هنالك دائما وجودا لشيء من النبل والشهامة يدفع الشريف إلى الوقوف ضد الظلم مهما كانت طبيعته".

لم يكن الأمر نفسه في ربيع 1945، حيث أخطر المجلس النقابي لمحاميي مدينة الجزائر منخرطيه بألاّ يدافعوا عن "متمرديهم" إلا من قامت الدولة بتعيينه رسميا. أثارت هذه القضية ضجة كبيرة بباريس أين يقوم (جوزي أبولكر) برفعها أمام المجلس الاستشاري[46]. ثم يقوم وزير الداخلية بإخطار حافظ الأختام، وحسب وكيل الجمهورية لمدينة الجزائر فإن العديد من المحامين لم يسيروا وراء التوصية.

يمثل المتهمّون أمام المحاكم العسكرية التي تقضي بصفتها محاكم استثنائية، بمعنى في ظروف حالة حصار، بدون إعلام سبقي ولا إمكانية لرفع الاستئناف أو للنقض[47]. كان الحاكم (شاتينيو) يعلم أنه يتصرف بلا شرعية بيّنة، إذ يعترف مسؤولو مصلحته القضائية الخاصة لدى الحكومة العامة بعد مساءلتهم من قبل الوزير (أندريان تكسيي)، أنه "قد تقرر بناء على المرسوم الصادر يوم 5 ماي 1943 بمدينة الجزائر باسم إعادة الشرعية الجمهورية، إلغاء إنشاء المحاكم العسكرية إلى مجالس قضائية استثنائية على مستوى إقليم الجمهورية بما فيه الجزائر"[48]. يفضل الحاكم في هذه القضية التقيد بقوانين نظام فيشي.

لم يبق من مخرج آخر سوى اللجوء إلى العمل بالعفو، لكن الحاكم (شاتينيو) يرى أن باريس بعيدة جدا عما يحدث، ليقترح عليه عميل العمالة

(لستراد كريونال) أن يمارس هو بنفسه حق العفو أو تكون الإمكانية للجنرال قائد فيلق قسنطينة بالأمر بالتنفيذ، فيختار الحاكم الاقتراح الثاني على الرغم من معارضة الوزير (أندريان تكسيي)[49].

كل القضايا وصفت بأنها قضايا في الحق العام بتهمة العصيان أو القتل أو النهب، لتؤسس بعدها محاكم عسكرية استثنائية بقسنطينة وسطيف وقالمة. أما فيما يخص حالات (فرحات عباس) والدكتور (سعدان) والشيخ (الإبراهيمي) الذين يريد الحاكم أن يبقى يتابعهم عن كثب، فستتم محاكمتهم أمام المحكمة العسكرية الاستثنائية التي تعقد جلساتها بمدينة الجزائر[50]. يتّهم هؤلاء "بالتحريض على جرائم القتل والمساس بأمن الدولة الخارجي"، وقد يصدر في حقهم الحكم بالإعدام.

يصرح البروفيسور (بيرجي فاشون)، أحد متحمسيي نظام فيشي، في 26 ماي أن مجموع عدد المتهمين يصل إلى 2050 ولا يزال يرتفع ؛ إذ 50٪ من هذا المجموع حسب أقواله سيحكم عليهم بعقوبات طويلة المدى أو الإعدام. كان لسبب الأعداد الكثيرة من المتهمين الوافدين إلى السجون أنه "تم اللجوء إلى إبقاء الكثير من هؤلاء داخل ثكنات أو مراكز عسكرية بسبب نقص في عدد السجون المدنية"[51].

أصبح السجن المدني لمدينة سطيف جد مكتظ إذ وصل عدد المساجين فيه إلى 300، هناك حيث يصاب الكثير منهم بالحمّى التي باتت سائدة بين أوساطهم، مما أضحى ضروريا فتح مركز مؤقت يوم 20 ماي يسع إلى 800 سجين، تم بناؤه سريعا بحيث لم يراع فيه أساسيات البناء السليم بخاصة المتعلق منها عند حالات سقوط الأمطار الغزيرة؛ هكذا لترتفع الأعداد بشكل سريع إلى 1600 سجين، ويقتل مرض التيفوس (typhus) 50 منهم في مدة شهرين ونصف[52].

على الصعيد الجزائي، تكشف زيارة تفقدية عن المحكمة العسكرية من أنه حتى ولو تم إيداع المتهمين السجن في إطار الإجراءات القانونية والشرعية، فإن اعتقالهم ليس له أي أساس في غالب الأحيان. "أثناء زيارة تفقدية إلى معتقل مدينة سطيف يوم 19 ماي، يكتب المفتش قائلا، لاحظت بين المعتقلين وجودا للشيوخ المسنين والنساء واثنين من المشوّهين جسديا. مثل هذه الحالات تجدها موجودة على الأرجح بالمركز التابع لجوقة الشرف [بقسنطينة].

"أثناء زيارتي، ظهر لي أيضا بعد عمليات الاستجواب، أن العديد من الأنديجان تم اعتقالهم بموجب القانون مما هو لا شك فيه، لكن لأسباب غامضة أو أوقفوا جراء وشايات لم تثبت صحتها [...] والكثير من المعتقلين والمتهمين في جنح خفيفة نسبيا أو غير محددة ينتظرون استنطاقهم الأول منذ ثلاثة أشهر"(53).

وعليه يطلب المفتش التسريع "بكل الوسائل" بتفعيل نشاط المحكمة العسكرية لمدينة سطيف التي تشهد نقصا كبيرا في القضاة وضباط الشرطة القضائية الأمر الذي يعطل سير الإجراءات. ويصرّ على أن تتم محاكمة كل المتهمين تقريبا قبل الأول من شهر أكتوبر ؛ فهو يخشى من أن تأتي كارثة صحية لتعقد من المشكلة. "إنها مسألة عدالة وإنسانية وسياسة"، يختم تقريره.

أوكل التحقيق في ملفات (فرحات عباس) والدكتور (سعدان) والشيخ (البشير الإبراهيمي) إلى البروفيسور (بيرجي فاشون)، بالنسبة لهذا الأخير فإن حالتهم تتعلق إما بالمادة 80 الفقرة الأولى من القانون الجزائي الموضحة لأمور المساس بوحدة التراب الفرنسي، والتي تعاقب بالأشغال الشاقة، أو بالمادة 91 الفقرة الأولى المتعلقة بالتحريض على الحرب الأهلية والنهب والقتل، والتي تعاقب بالحكم بالإعدام.

تتضمن ملفات المتهمين الثلاثة التي تم إرسالها يوم 11 جوان إلى الحاكم (شاتينيو) لغرض الإشعار، تصريحات لمعتقلين قدموا شهادات ضدهم، شهادات تحصل عليها رجال الشرطة القضائية والدرك تثير السخرية والضحك لولا أن الأمر يتعلق بحياة المتهمين ؛ بحيث قدم (فرحات عباس) بالمتآمر والمحرض يجمع الأسلحة داخل صناديق ثم ينقلها بحضرته إلى القرى ليوزعها على الجماعات التي قام بتحريضها، يختار المبعوثين محضرا لانتفاضة في أدق تفاصيلها[54].

بدا الحاكم (شاتينيو) راضيا من كل هذا، ثم يقوم بإبلاغ وزير الداخلية بأنه مستعد وجاهز على تجريم الثلاثة الموقوفين[55]، ثم يتصرف بصفته عارفا بالوقائع. وفي 14 جوان تنطق المحكمة العسكرية بالأحكام بتهمة النهب والحرق العمدي : ثلاثة عشر حكما بالإعدام من بينها واحد في حق امرأة، وحكم واحد بعشرين سنة أشغال شاقة، وحكمين اثنين بخمس سنوات[56]. وينتظر عشرة من المدانين في مدينة قسنطينة تنفيذ حكم الإعدام في حقهم[57].

الاحالات

1) رئاسة الـGPRF، القيادة العامة لأركان الدفاع الوطني، فرع إفريقيا، المكتب 3، مدينة الجزائر 21 ماي 1945، مذكرة سير الاضطرابات بالقطاع القسنطيني (الفترة ما بين 8 إلى 20 ماي) ص 16، بالإضافة إلى خطاب الإرسال موجه إلى الجنرال قائد أركان الدفاع الوطني بباريس.

2) المنطقة العسكرية العاشرة، قيادة الأركان، المكتب 2، تقرير الجنرال هنري مارتن (Henry Martin).

3) "تقرير الجنرال دوفال (Duval)، 19 ماي 1945.

Sofski W., "L'Ere de l'épouvante. Folie meurtrière, terreur, guerre" (1erd, Frankfurt amMein, 2002), trad.fr. Paris, Gallimard, 2002) pp 109-114.

5) le Courrier algérien ، العدد 14، 2 أفريل 1946، ص 1 يعد الباشاغا حامل وسام جوقة الشرف من رتبة كومندور ؛ فقد ابنين اثنين كانا ضابطين خلال الحرب، ماتا من أجل فرنسا.

6) تعليمات إلى قادة الوحدات الفرعية تهدف إلى كبح حركة العصيان ؛ قسنطينة 15 ماي 1945، ص 6.

7) تقرير الكولونيل شميدت موجه إلى القائد الأعلى للفرق المغربية، غرسيف، 22 جوان 1945. ينهي الكولونيل (شميدت) الجنرال اللاحق للجيش، مهنته العسكرية كقائد أركان القوات المسلحة (الجيوش).

8) تقرير الجنرال (دوفال) موجّه إلى الجنرال قائد هيئة الجيش الـ 19، 19 ماي 1945.

9) تقرير حول نشاط الـ GUR، أولاد زناتي، 31 ماي.

10) رئاسة الـ GPRF، قيادة الأركان العامة للدفاع الوطني، فرع إفريقيا، المكتب الثالث، مدينة الجزائر 21 ماي.

11) المنطقة العسكرية العاشرة - أركان الجيش - المكتب الثاني، مدينة الجزائر، "اضطرابات ماي 1945، بالجزائر وعمل القوات المجنّدة لاستتباب الأمن الداخلي"، يقول تقرير (هنري مارتن)، النموذج رقم 7 السّري ص 82 مضروب على الآلة الراقنة، الملحق رقم 14، يفيد أنه تم تسجيل 13 قتيلا، لكن لم تأت الإشارة فيه إلى أن الجندي المذكور تم قتله بمنطقة قالمة، وهذا ما بلغ به المحافظ (بيرجي). وفي إعادته نقل وضع الضحايا الأوروبيين الذي أعدّ في وقت سابق يوم 30 جوان 1945 من قبل نفس المصلحة، يقدم جوفري (Jauffret) الرقم 14 عن القتلى دون تمييزهم بين أوروبيين وأنديجان.

Jalla B., "Les Proés de l'nsurrection Algérienne de 1871",mémoire de maitrise, université de Paris-X, p.62

13) Le courrier algérien n° 14 ,2 avril 1946, p 1.

14) رسالة من الكولونيل بورديلة (Bourdila) إلى الجنرال قائد الهيئة الـ 19 للجيش، 9 نوفمبر 1945.

15) رسالة هاتفية من نائب عميل العمالة بجاية، لمصلحة الاستخبارات العامة لمدينة قسنطينة، 13 ماي 1945 على الساعة 15سا45د.

16) تقرير مفتش الاستخبارات العامة لمدينة قسنطينة، قسنطينة 31 ماي 1945 ثم نقل نص خطاب الجنرال (مارتن) بكامله.

17) مذكرة استعلامات رقم 3 "قمع الانتفاضة في القطاع القسنطيني".

18) تقرير نائب عميل العمالة، بجاية 7 جوان 1945، ص 28.

19) تقرير قائد الفيلق Bibillot إلى الجنرال (دوفال)، أولاد زناتي، 23 ماي 1945.

20) تقرير الحاكم العام إلى الوزير، 8 جوان 1945، نسخة واحدة بتعاليق الوزير.

21) ديوان وزير الداخلية، البريد المرسل بتاريخ 7 جوان 1945.

22) ديوان وزير الداخلية، البريد المرسل بتاريخ 7 جوان 1945، رسائل سرية إلى رئيس الـ GPRF، إلى وزير المالية، إلى وزير الحرب. يقوم وزير المالية بإبلاغ الجنرال (ديغول) ووزير الحرب بما كان يظهر من الأمور أنها تعالج بمبادرات شخصية تفتقر إلى بعدها السياسي.

23) رسالة من وزير الداخلية إلى الجنرال (ديغول)، 19 ماي 1945. يعدّ (أدريان تيكسيي) من بين الشخصيات النادرة التي يمكن للجنرال أن يمنحها مثل هذا الحق.

24) رسالة من الجنرال (مارتن) إلى الحاكم العام، 18 جويلية 1945.

25) تقرير المقدم فرندون (Frandon) إلى الجنرال جوان (Juin)، 12 ماي 1945.

26) نيابة المديرية الخاصة بشؤون الجزائر، مذكرة لفائدة الوزير 16 ماي 1945. من المحتمل أن هذا كان وقد أبعده في وقت سابق عن منصب مدير شؤون المسلمين (الجزائريين) الذي كان الحاكم (شاتينيو) ينوي تعيينه فيه توقعا لرحيل أوغيستين بيرك (Augustin Berque) الذي أشرف وقتها على التقاعد.

27) رسالة الحاكم العام إلى وزير الداخلية، 12 جوان 1945 .

28) بالخصوص رسالة الحاكم إلى وزير الداخلية، 8 جوان 1945.

29) "تقرير إلى السيد الوزير المفوض مطلق الصلاحية حاكم الجزائر العام عن اللجنة المكلّفة بإجراء تحقيق إداري حول الأحداث التي وقعت في مقاطعة قسنطينة أيام 8 ماي والتي تلت"، المطبعة الرسمية، مدينة الجزائر 1946، ص 32. مقاطع جاء ذكرها في كتاب : "Aux origines de la guerre d'Algérie" لمؤلفه ر. هارون (R. Aron)، باريس 1962 مطبوعات Fayard ؛ وفي آخر : "Vingt ans qui déchèirrent la France" باريس مطبوعات Robert Laffont 1966 ص 66-71.

30) "وثيقة لم يسبق نشرها حول أحداث 8 ماي 1945 في القطاع القسنطيني : تقرير الجنرال توبرت"، من تقديم شنتوف والطالب بن ذياب في مدينة الجزائر، الجزء 11 الرقم 4، ديسمبر 1974، ص 289-316.

31) أرشيف الدرك، القيادة العامة للدرك بشمال إفريقيا بصفته العدوّ اللّدود ولمدة طويلة للجنرال تياردت (Taillardat) مسؤوله الأعلى الذي كان يطالب بتصفيته، يتغير الجنرال (توبرت) ليتحوّل إلى مدافع شرس عن هذا الأخير منذ أن قرب موعد زواج ابنيهما.

32) محاضر الاستنطاق لمفرزة الدرك، عين الفكرون 17-19 ماي 1945/تقرير مقدّم العدالة العسكرية بيرجي فاشون (Berger-Vachon) إلى وزير الحرب، قسنطينة 30 ماي 1945.

33) مديرية الأمن العام، رسالة هاتفية من مفرزة الدرك لمدينة بويرة، 25 ماي 1945 على الساعة 14سا05د.

34) مذكرة نيابة المديرية الخاصة بشؤون الجزائر إلى الوزير، باريس 15 جوان 1945، تشير إلى تقرير مصلحة الاستخبارات العام لمدينة سطيف، 27 ماي 1945.

35) المديرية العامة للأمن، الملف الخاص بالعمليات العسكرية والبوليسية، 15 جوان 1945.

36) Mekhaled B., Les evènements, pp 360-371.

37) ملاحظات المقدم فيلر (Feyler) المكلف بالاتصال، ليس عليها تاريخ محدد (25 أو 26 ماي 1945).

38) رسالة من الأمانة الدائمة للدفاع الوطني، 8 سبتمبر 1945، تأخذ المنشور رقم DN/3210 كمرجع لها.

39) مناقشات المجلس التأسيسي المؤقت، الخميس 19 جويلية 1945، جلسة الـ 18 جويلية 1945 (Dorf).

40) قسنطينة، ملف خاص بأحد رؤساء الجماعة، دوّار روسية، جويلية 1945 ؛ تقرير الـ PRG، سطيف 13 أوت 1946.

41) تصريح نائب عميل العمالة للمفتش العام، قالمة 13 جوان 1945، ص 6.

42) قسنطينة، رسالة من الأمانة الدائمة للدفاع الوطني (مرجع سبق ذكره).

43) تقرير الـ PRG، سطيف 13 أوت 1946.

44) برقية من تنظيم "فرنسا المحاربة" لمدينة سطيف، 31 ماي 1945، تطالب "بالعقاب السريع والمثالي للمجرمين".

45) برقيات الدكتور (بن جلول) موجهة إلى رئيس الحكومة المؤقتة وإلى وزراء العدل، والحرب والداخلية، 4 جوان 1945.

46) رسالة وزير الداخلية إلى حافظ الأختام، 12 جويلية 1945.

47) حسب الإجراءات سارية المفعول آنذاك.

48) برقية عميل العمالة إلى الحاكم العام، قسنطينة 12 ماي 1945، على الساعة 17سا10د.

49) تقرير الحاكم العام موجه إلى الوزير، 29 ماي 1945.

50) الحكومة العامة، مذكرة داخلية للمصالح التشريعية، 12 جوان 1945.

51) تقرير حرره أرنود (Arnaud)، مراقب الخدمات العقابية، لفائدة مدير الأمن العام، مدينة الجزائر 3 جوان1945.

52) تقرير رئيس الأطباء بمدينة سطيف، 8 ماي 1945.

53) الهيئة الـ 19 للجيش، قيادة الأركان لمدينة قسنطينة، المكتب الأول، المحكمة العسكرية، إلى السيد محافظ الحكومة لدى المحكمة العسكرية الدائمة لمدينة قسنطينة، 21 أوت 1945.

54) ملف المقدم بيرجي فاشون (Berger-Vachon) محافظ الحكومة لدى المحكمة العسكرية لمدينة قسنطينة، المتعلق بالاتهامات الموجهة لـ (فرحات عباس) والدكتور (سعدان) والشيخ (البشير

الإبراهيمي). يتكون الملف من رسالة موجهة إلى عميل عمالة قسنطينة، 11 جوان 1945، ومن العديد من التقارير حول عمليات الاستنطاق.

55) تقرير يحمل ختم "سريّ جدّا" من الحاكم العام إلى الوزير، 7 جويلية 1945.

56) برقية قائد الشرطة القضائية لمقاطعة قسنطينة ؛ سطيف 15 جوان / 9سا.

57) قسنطينة، تقرير شهر أوت 1945 ؛ مؤرخ في 22 أوت 1945.

14

حزب الشعب الجزائري (PPA) والقمع

وصلت الإشاعة عن مجزرة تقام في حق الجزائريين بمدينة سطيف إلى مدينة الجزائر يوم 9 ماي في المساء، ليقوم بعدها المكتب السريّ لحزب الشعب الجزائري في 10 ماي بإطلاق شعار ينادي إلى إضراب عام[1]. وبعدما وصل الخبر سريعا الحزب الشيوعي الجزائري والكنفدرالية العامة للشغل (CGT)، يقوم هذن التنظيمان بتهديد كل مضرب بالإقصاء[2]. ويتم إنشاء "جبهة مشتركة" للنقابات والأحزاب داخل المصانع والورشات يصاحبها تجنيد بوليسي وعسكري مباشر[3]. يبلّغ المقدم (فرندون) على الساعة السادسة مساءا، أن العمالة بمدينة قسنطينة تسيطر على الوضع وأن الإضراب سيعرف هزيمة نكراء في كل الأماكن.

يعمّ في هذه الأثناء إدارة حزب الشعب الجزائري غموض وارتباك كبيران. "كيف يمكن لي أنا تحمل مسؤولية هذه الانتفاضة، يقول لاحقا (الأمين دبّاغين) موضحا، في الوقت الذي أرسلت فيه أبي وأمي إلى مدينة سطيف واللذين شهدا تاريخ 8 ماي هناك ؟" ثم تصل الروايات الأولى عن عمليات القمع إلى مدينة الجزائر ؛ وبرؤية عزيمة رجال الشرطة والجنود الذين كانوا يجوبون الأحياء الشعبية، ويقظة الكنفدرالية العامة للشغل (CGT) والحزب الشيوعي، لزم الجزائريون المذعورون الهدوء دون أن يصدر

منهم أيّ تحرك يذكر. كما لزم حزب الشعب الجزائري التريث وبقي يترصد الجديد من الأحداث متحفظا بعدما فهم أن رجال الشرطة والشيوعيين يريدون التخلّص منه نهائيا.

يبدو الشيوعيون أكثر العناصر دراية بالوضع، فإن العلاقات التي يقيمها المناضلون الجزائريون مع أحباب البيان والحرية تملي عليهم أي نوع من التخطيط يجب تسطيره ؛ فالعمل على تحقيق التفرقة ما بين أحباب البيان وحزب الشعب يسمح بعزل هذا الأخير والقضاء عليه سريعا ونهائيا.

عزل حزب الشعب الجزائري عن أحباب البيان والحرية

يظهر أن الشيوعيين قد خدمتهم الصدفة مثلما خدمهم ردّ فعلهم السريع؛ في 8 ماي ظهرا يعبر (عمار أوزڤان) مدينة سطيف رفقة هنري علاق (Henri Alleg) راجعين من مدينة بسكرة أين قاما بتنشيط تجمع هناك. وكان لهما أن توقفا بعض الوقت في الطريق، كانت الطرق حسب (هنري علاق) "خالية"، "حركة لشخص أو شخصين في حالة ارتباك وتستر"، تم اللقاء في الطريق مع مواكب من الفرق العسكرية تسير باتجاه مدينة سطيف، فكل هذا حيّرهما(5).

بعد وصوله إلى مدينة الجزائر، يبعث (عمار أوزڤان) في مساء ذلك اليوم (رشيد دالي باي) ليستعلم حول الوضع، فبعينيه الزرقوين وهيئته الأوروبية يتمكن هذا الأخير من الوصول إلى مدينة سطيف دون صعوبة تذكر ليعود في اليوم الموالي(6). يعلم (عمار أوزڤان) الكثير من الأشياء عن الوضع ممّا يؤهله للتدخل عبر أمواج إذاعة فرنسا (Radio France) مساء يوم 9 ماي، لكنه يجب عليه أخذ بعين الاعتبار موقفي الحاكم (شاتينيو) ومفوضية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، وما هما إلاّ يومان حتى يتفق الجميع.

ولفهم الدور الذي لعبه كلّ من الحاكم (شاتينيو) ومفوضية الحزب الشيوعي الفرنسي يمكننا الرجوع إلى النص الأصلي الذي بين أيدينا المحرر في 9 ماي من قبل أمانة الحزب الشيوعي الجزائري على الشكل الذي جاء به منقولا في الرسالة المبعوثة من طرف أمانة الحزب الشيوعي الجزائري إلى الحاكم، وإلى ذلك الذي تم نشره يوم 12 ماي بجريدة Alger républicain تحت الضمانة المزدوجة للحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري ؛ لا يختلف النصّان إلاّ في مقطع يبدو مهملا ضمن الثاني : يجب "توقيف بسرعة هذا القمع الوحشي والأعمى الذي لا يقوم إلاّ بتوسيع الهوة ما بين الأوروبيين والجزائريين"[7].

وطالما المقطع أعيد نشره وثمّن في جريدة Liberté في عددها لـ 17 ماي من قبل فيكتور جونيس (Victor Joannès) رئيس مفوضية الحزب الشيوعي الفرنسي، فذلك يظهر أن الخلاف الذي يحمل النصّان أثره أقل من كونه تعارضا بين الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري منه بين شيوعيين ينتمون إلى الحكومة من الذين ينادون بالثأر والانتقام، وبين شيوعيين في الميدان مقتنعين بأنه يجب على الحزب أن يحذر من إعادة ارتكاب نفس الأخطاء الوخيمة التي ارتكبها الاستعمار[8] ؛ اتجاهان اثنان يتعارضان ويتجابهان، الأول أكثر براغماتية والثاني أكثر مهارة في استعمال وسائل الوصول، وكلاهما نشطان في الحزبين الشيوعيين، أما هدفهما المشترك فليس هو أقل من أن يكون القضاء على حزب الشعب الجزائري باستئصال جذوره.

يرى المهرة في استعمال وسائل الوصول أنه من الحكمة عزل هذا الأخير قبل أي تدبير أولي، وكان لهم لقاء يوم 10 ماي مع (العزيز كسوس) رئيس تحرير جريدة Egalité، ومع "معاونيه الرئيسيين" الذين كانوا لا يزالون يتمتعون بحريتهم في مدينة الجزائر[9] ؛ علم هؤلاء أعضاء كانوا في الحزب

أو قريبين من (كسوس) بوجود نص تدينهم فيه أمانة الحزب الشيوعي الجزائري على أنهم "عملاء يتخفون داخل تنظيمات تدّعي لنفسها الديمقراطية" ينشطون جنبا إلى جنب مع "عناصر هتلرية في حزب الشعب الجزائري" و"موالي الفاشية المنادين بالاستعمار" و"الإقطاعيين الجزائريين" و"الموظفين السامين التابعين لنظام فيشي"[10].

ارتأى هؤلاء بعدما تملكهم الخوف من أن النص سينشر لفائدة الرأي العام، أن يتفاوضوا، لينتج عن ذلك نداء إلى كل الجزائريين جاء على شكل تصريح بالولاء للحركة الشيوعية[11]. جاءت الفقرة الأولى المتضمنة وصف حزب الشعب الجزائري "كمحرّضين سبق لأحباب البيان والحرية أن فضحهم وندّد بأعمالهم" لتعني أن العلاقة انقطعت بين هؤلاء الأخيرين وحزب الشعب. كما تصرح صياغة ثانية أن الشعار الشيوعيّ المنادي "بوحدة السكان الجزائريين مهما كانت أصولهم مع الشعب الفرنسي" قد أصبح مبدأ مقررا نهائيا لدى أحباب البيان والحرية".

يظهر من عنوان نداء إلى الجزائريين ومن شخصية أولئك الذين تدبروا أمره أنه كان محضرا له لينشر في 11 ماي بجريدة Egalité، لم تكن هذه الأسبوعية ممنوعة إلى ذلك التاريخ ولا حتى أحباب البيان والحرية، لكن لم يحسن اختيار الوقت الذي يليق، فقد تم إيقاف في كل نواحي الشمال القسنطيني مسؤوليي فروع أحباب البيان، ويختفي المكتب بكامله بمدينة قالمة بين 10 و11 من شهر ماي، أما في مدينة الجزائر مثلما هو الشأن في القطاع الوهراني فيقوم عملاء العمالات ونوابهم باتخاذ أعضاء المكاتب الفرعيين كرهائن.

لا يمكن للحاكم (شاتينيو) في مثل هذه الظروف أن يسمح بنشر "نداء" يجعل من نشاط أحباب البيان والحرية نشاطا شرعيا، غير أنه يسمح لفريق

جريدة Egalité، بالتمتع بالحرية مثلما هو الشأن بالنسبة للشيخ (الإبراهيمي)، وتكون الغلبة داخل مفوضية الحزب الشيوعي الفرنسي لفائدة المعمرين وذوي الأفكار الاستعمارية الذين تقووا أكثر بفضل تصلب الوضع ؛ تتصادف هذه الحركة ذات الأوضاع المتقلبة بقدوم النقيب أبادي (Abadie) يوم 12 ماي إلى مدينة الجزائر، عضو في ديوان (شارل تيّون) وزير الطيران والمفوّض من قبل المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي، جاء يتفقد الوضع. إن توزيع منشور ينادي فيه ممثلو الحزب الشيوعي الجزائري إلى تنفيذ عمليات الإعدام دون محاكمة مساء يوم 12 ماي، يظهر أن الشيوعيين اختاروا أسلوب القمع إلى أبعد حد[12].

لكن بعضا من مسؤوليي الحزب الشيوعي الجزائري أبدوا عدم موافقتهم، ذلك أن حزبهم يخسر تحت الضغط بين أوساط الجزائريين أكثر مما هو يربحه بين أوساط الأوروبيين. يقوم (العربي بوهالي) بإبلاغ المكتب السياسي[13] بباريس عن مجريات الوضع، كونه الشخص المناسب والمسؤول الجهوي للقطاع القسنطيني للحكم على أعمال القمع، ليجزم هذا الأخير بعدها في الأمر ويحدّد الخط الذي سيتبع بعد الآن بحيث لا يخرج عن نهج شيوعيي فرنسا وشيوعيي الجزائر على حد سواء.

تم نشر "التصحيح" يوم 17 ماي بجريدة Liberté، جاء يندد ليس بالقمع وإنما بطابعه "الوحشي الأعمى". ويقوم (فيكتور جونيس) بنشر النص بكامله يوم 9 ماي، بينما يشير (عمار أوزقان) إلى المسؤولين الحقيقيين في مقال أثار اهتمام الجميع وترك وقعا كبيرا في الأوساط السياسية ؛ إنهم "المغامرون قادة حزب الشعب الجزائري"، "جواسيس، مجرمون وخدام الفاشية"، "جزائريون ووطنيون مزيفون"، كلهم "أشخاص حمقى، وشاة، يجرون وراء مصالحهم الخاصة، عديمو التربية، أرباب السوق السوداء"[14].

إن الدعوة إلى انتهاج قمع انتقائي يعني السماح بالدفاع عن الجزائريين، يبدأ الحزب الشيوعي بمنخرطيه. "تم إيقاف صديقنا (بوجمعة) عضو في الحزب الشيوعي، بحجة أنه سهل عمليات التواصل الهاتفية التي تتم في السرية ما بين مدينتي سطيف والجزائر، لم يتم إيقاف (بوجمعة) في حقيقة الأمر إلاّ لأنه جزائري"[15]، تكتب جريدة Liberté. ويفهم الجزائريون أن (بوجمعة) لن يمسسه أذى لأنه شيوعيّ.

تنشر جريدة Liberté، كل أسبوع قائمة بأسماء المناضلين الموقوفين وأخرى عن المساعي المتخذة بشأنهم لدى ديوان الحاكم، ليلعب هذا الأخير دوره من جانبه[1]، بحيث جاءت النتيجة مباشرة، إذ يشير الجنرال (دوفال) إلى أن "قسنطينة تشهد انخراط العديد من الأنديجان ضمن صفوف الحزب الشيوعي، واشتراكا واسعا مع جريدة Liberté[17]". وفي نهاية شهر ماي شكل الجزائريون ثلث الحضور الذي جاء يستمع إلى النائب دموزوا (Demusois) بقاعة سينما Majestic ، نسبة معهودة في تجمعات الحزب الشيوعي في زمن الجبهة الشعبية لكن غير معروفة منذ أن أسس حزب الشعب الجزائري سنة 1937.

فإذا كان معظم هؤلاء المنخرطين الجدد جاؤوا من أحباب البيان والحرية فالبعض منهم يأتي من حزب الشعب، كان هذا الأخير يعي خطورة الوضع كما تبينه النشرة الداخلية لفدراليته للإقليم الوهراني، التي تم بثها في نواحي 20 ماي. "لا يأتي الشر من القمع الإداري فحسب، يكتب الحزب، لكن أيضا من فقدان الثقة إزاء الحزب وتراجع مكانته بفعل الدعاية القوية الآتية من الإدارة ومن أحزاب اليسار [...]، والأسوأ من ذلك، يضيف قائلا ومشيرا إلى مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري، يتمثل في كون أن الاتهامات الأكثر ثقلا قد تحمّلها الوطنيون الجزائريّون"[18].

بدا الخطر جد كبير مما أدى بالمكتب السري لحزب الشعب الجزائري في 13 ماي إلى إطلاق شعار ينادي إلى الانتفاضة للتخفيف من ثقل القمع المسلط بالشمال القسنطيني[19]. كانت المواجهة عنيفة ما بين الواقعيين العالمين بالتدهور الذي يصمد له الحزب وبين المنادين بالعمل المسلح مهما كلّف الثمن ؛ ويرجو المكتب من أن يكون التجنيد والفعل الميداني بمثابة الحافزين اللذين يرجعان الثقة والشجاعة إلى نفوس المناضلين ويوقفان مختلف الانشقاقات ويعززان الصفوف.

الأمر بالانتفاضة

حدد تاريخ الانتفاضة يوم 24 ماي على الساعة الثانية صباحا ؛ ليس الأمر سهلا لإيصال النداء إلى المسؤولين المحليين، يجب تجنب الحواجز والدوريات عبر الطرقات والقياد وفرسانهم المذبذبين، وإحباط خطط الوشاة الذين ينقلبون ويتفحصون الوجوه. يمر أولا الرواد المبعوثون لكن يجب على (الشادلي مكي) الذي أبلغ عنه علنا أن يختبئ بمدينة عنابة ثم يسافر كلاجئ إلى تونس، ويتم إيقاف (مسعود بوقادوم) ويلتقي (محمد محفوظي) و(عبد الله فيلالي) بمسؤولين مكسوري الهمة مما وصلهم عن أخبار الاعتقالات في صفوف حزب الشعب الجزائري.

بدأت الاعتقالات في القطاع القسنطيني وبجيجل يوم 12 ماي، وانتهت بشرشال وبـ Marengo بمدينة الجزائر يوم 17 ماي وبدأت في مدينة قسنطينة في نفس اليوم، فهي تختلف كلها من حيث الخطورة.

تظهر عمليات الاعتقال التي تمت بمدينة جيجل أن (أوغستين بيرك) لم يضيع شيئا من مهارته وشطارته، فهو لا يبحث تفكيك تنظيم لا يشكل خطرا حقيقيا وإنما يريد ردعه حتى لا يأخذ المبادرة؛ إذ يكفي عمل استنطاق كل

من (حسين كوراس)، و(أحسن أمقيدش)، (محمد بومعزة)، (عبد القادر خلاّف) بالإضافة إلى عمليات التفتيش وتطور التحقيق، يكفي كل هذا بشلّ ولو لزمن معيّن الطاقات الكامنة المتخفية[20].

لم يكن الأمر نفسه بمدينة شرشال حيث تمكنت الـ DST من التحكم في زمام الأمور. فقد كان لـ (قدور مسكري) وهو سائق بالمدرسة العسكرية للمدينة أن انهار وأقرّ[21] بما لديه من معلومات بعد الاستنطاق الذي خضع له لمدة عدة أيام ؛ فقد خانه الحظ. سمحت دراسة حول الأرشيف الذي كانت تحتفظ به مكاتب الاحتلال الألماني (la Kommandantur) أقيمت بعد استسلام الألمان في أفريل 1945 الذين كانوا لا يزالون يبدون مقاومتهم عند Saint-Nazaire، سمحت بالعثور على رسالة لـ (مسكري) الذي كان وقتها في سبتمبر 1942 يشغل لفائدة التنظيم، كتبها إلى "السيد هتلر". [A Monsieur Adolphe Hitler] "شرحنا له، يقول، أننا كنا نقاسي وحشية الهيمنة الفرنسية ونرجو من الزعيم (le Führer) أن يتحرك ويأتي لإنقاذنا. وذكرنا مثلا لـ 13 جزائريا ماتوا مختنقين بإحدى زنزانات زرالدة".

بعد الإعلان عن إنزال الفرق الأنجلوسكسونية بالجزائر، يفرّ نهاية شهر نوفمبر 1942 ويقطع جبال البيريني ليقضي أربعة أشهر حبيسا في معتقل Mirandaباسبانيا ثم يبعد إلى المغرب، وشارك في حملة إيطاليا العسكرية كسائق للجنرال (Juin) بقيادة الأركان.

وبغرض البحث عن "مؤامرة نازية ما"، تزيد الـ DST من شدّة عمليات الاستنطاق وتكتشف مؤامرة حقيقية لها ارتباط بالحركة الوطنية، لم يعط (مسكري) من الأسماء التي يعرف إلاّ ثلاثة، لكن الوسائل المستخدمة في العمل الاستنطاقي سمحت بالحصول على الأسماء الثمانية الأخرى للمناضلين المنتمين لفرع تابع للحزب الشعب الجزائري نظم بشرشال

وبـMarengo حول الرقيب (رابح أوعمران). فقد قام هذا الأخير بتجنيد أفراد من وسط الرماة التابعين للفيلق المكلف بحراسة الموقع بالمدرسة العسكرية، هدفه الاستيلاء على الأسلحة وشل حركة الطلبة الضباط ثم السيطرة على المدينة. أما المحققون فلا يعرفون شيئا عن العلاقات والاتصالات مع التنظيم المركزي.

وتم بقسنطينة تنفيذ عمليات اعتقال هامة حول هذه المسألة[22]، ليوقف (سماعين بن شلال) أمين صندوق أحباب البيان والحرية يوم 17 ماي ؛ وأثناء التفتيش يقفز (سماعين) من النافذة ليسقط نحو الأسفل بارتفاع أربعين مترا إلى شعاب وادي Rhummel. كشفت عمليات التفتيش في بيته عن وجود خزينة فدرالية حزب الشعب الجزائري، فقد كلّفت غاليا مخالفة مبادئ وأحكام النشاط السري[23]. كما يتم اعتقال (حسين بلال) المناضل القديم يوم 20 ماي، واحتجزت وثائق كانت لديه ؛ الأمر الذي جعل الاعتقالات ممكنة بمدن عنابة وبجاية والعلمة وتبسة، هكذا خطوة خطوة لينكشف التنظيم الداخلي للفدرالية.

ولا أحد من الاعتقالات التي تمت بجيجل أو بشرشال أو بقسنطينة جلب مع ذلك الخطورة للتنظيم على المستوى الوطني، فقد صمدت الجهات العليا أمام الانشقاقات، لكن العديد من المسؤولين المحليين يشكون من أن هذا الصمود سيطول إذا ما أقحم حزب الشعب نفسه في الانتفاضة التي وصله خبر قيامها ؛ ومن جهة أخرى تبدو التوجيهات والتعليمات التي ستصاحبها لا علاقة لها ولا تتماشى مع حقيقة وهو بإمكان الحزب فعله.

إن التوجيهات التي تلقتها اللجنة الفدرالية للإقليم الوهراني يوم 14 ماي هي ذات طبيعة تجعل المسؤولين والمناضلين على حد سواء يترددون إزاءها : قتل أكثر رجال الشرطة عنصرية، والمسؤولين الإداريين، وحكام المدن ومعهم

جميعا وشاتهم من الجزائريين؛ تفجير مخازن الذخيرة، قطع وتخريب الأسلاك الهاتفية وطرق المواصلات[24]. هذا ولا أيّ تخطيط شامل تم الإبلاغ عنه، ولا أيّ تعزيز لوجيستيكي تم اقتراحه ولا ظهور لأي انشغال في البحث عن الأسلحة، إنما تريد التوجيهات الاكتفاء بالإشارة إلى أن الأمر لا يعدو أن يكون سوى إشاعة عمّا يقال عن حركة لجيش إسلامي هو في طريقه من الصحراء نحو الشمال.

يخرج مسؤولو المناطق الثمانية لفدرالية القطاع الوهراني من الاجتماع مثلما دخلوه يجهلون كيف يمكنهم تنفيذ عملياتهم دون سلاح وبمنخرطين في معظمهم مجندين منذ بضعة شهور وليسوا أبدا محضرين ولا حتى مدربين لما يبدو وقوعه على أنه حرب أنصار الحزب الواحد ؛ وكلهم متحفظ بشكوكه لنفسه، يقومون بإرسال الأوامر إلى مسؤوليّ المقاطعات.

يحكي (حسين آيت أحمد) الشاب الثانوي في مدينة الجزائر عن خيبة أمله عقب مجلس مسؤوليي المقاطعات الثمانية لحزب الشعب الجزائري لمنطقة القبائل المنعقد يوم 15 ماي بتيزي وزو[25]. كل القادة كانوا هناك، وكل واحد يقول بضم إلى الصفوف 60 إلى 100 من المناضلين لكن دون إبلاغه عن أيّ مخطط أو أوامر. ويتبيّن لدى (آيت أحمد) أن "معظم المناضلين بأعدادهم تلك هم من المتعاطفين بأتم معنى التعاطف". ولرفع من أعداد المنخرطين الذي يقدّمونهم، لم يتردد بعض القادة بدفع من مالهم الخاص ما يلزمهم من الاشتراكات. تظهر المبادرة التي قامت بها لجنة حزب الشعب الجزائري لمدينة سعيدة في ليلة الـ 18 إلى 19 ماي كاحتجاج ضد بطلان الأوامر التي تفتقد إلى كل وعيّ. إذ تعد مدينتهم ضمن القطاع الوهراني وواحدة من بين المدن، إلى جانب تيارت وغليزان، حيث يظهر الذعر الذي يثير الأوروبيين ضد الجزائريين الأكثر تمركزا، وأين يبدو التهديد بالقمع الأكثر وقوعا.

يكشف التحقيق الذي أتى بعد ذلك وجود لمنطقة حزب الشعب الجزائري ذات هيكلة جيّدة، فبعدد 46 من المناضلين والمسؤولين المكوّنين ضمن خمس خلايا، و12 من المناضلين الجدد في إطار التكوين ضمن ثلاث خلايا أخرى جديدة، يمكن لهؤلاء التحرك. تظهر بالمقابل الأضرار التي خلّفت ليلة الـ 18 إلى 19 من شهر ماي غير معتبرة، فالحريق الذي نشب في دار الحاكم التي استطاع المناضلون الحصول على مفاتيحها، لم يتلف إلاّ بعض أثاث، يمكن القول أنها كانت الخسائر رمزية. أمّا الفريق المكلف بالأسلاك الهاتفية فقد اكتفى بقطع خيط واحد في الريف وتسلق عمود كهربائي في الجهة الشمالية من المدينة.

إن قلة وضآلة الأضرار جعلتا من تحقيق المحققين الحائرين يتراوح مكانه لبعض الوقت، وقد سمح هذا للمسؤولين بإبلاغ المكتب السريّ بوقوع "إخفاق"، وهذا ما عزز قرار[26] أولئك الذين رفضوا فكرة الانتفاضة بمدينة الجزائر. وفي 21 ماي يقوم كل من (حاج شرشالي) و(مصطفاي) و(سعيد عمراني) في حالة من الارتباك والغموض بفرض على المكتب نشر وتوزيع أمر مضاد يبطل الأمر السابق لتجنب تحوّل الانتفاضة العامة إلى كارثة[27].

الأمر المضاد

يظهر نشر الأمر المضاد أن الغموض وصل إلى غاية المستويات القائمة بالوساطة؛ فبينما تم إبلاغ كل مناطق حزب الشعب الجزائري بهذا الأمر إلى تاريخ 22 ماي، بقيت مقاطعات بمنطقة القبائل دون أن يصلها الخبر إلاّ في 23 ماي قبل ساعات من اندلاع الانتفاضة، وهي مع ذلك مناطق غير بعيدة عن مدينة الجزائر ؛ يرجع السبب في ذلك كون أن في منطقة القبائل حيث خيبة الأمل عمّت الأجواء حسب مقولة (حسين آيت أحمد)، ثمة من

المسؤولين المحليين أمثال (محمد زروال) بدلس أو (محمد بلونيس) ببرج بوعريرج العازمين على محاربة الفرنسيين من يرفض هذا الأمر المضاد[28].

تجندت أعداد كبيرة من المناضلين والمتعاطفين بدلس وتيقزرت وبرج بوعريرج وبالحصن الوطني (لربعاء نايث ايراتن حاليا) وماكورة، وهي المناطق بالخصوص حيث أعطى الأعيان وحتى القائد موافقتهم الصريحة أو الضمنية، وقد بدت لهم تعليمات وتوجيهات الانتفاضة بسيطة جدّا : شل حركة رجال الدرك والشرطة، الاستيلاء على القرى، الاتجاه نحو تيزي وزو والتجمع هناك، انتظار الأوامر. وتم جمع بعض بنادق للصيد وقنابل يدوية ومسدسات، وصناعة أنواع من زجاجات المولوتوف المتفجرة[29].

يصل خبر الأمر المضاد إلى (حسين آيت أحمد) بالحصن الوطني Fort -National بثلاث ساعات قبل أن تتحرك مجموعته، وبماكورة 50 رجلا من الذين لم يبلغوا أو ذهبوا بعيدا، بدؤوا أولا سيرهم نحو تيقزرت ثم تتغير الأمور ويغيّر هؤلاء الاتجاه، لم يصل منهم سوى ما يقل عن 12 فردا راحوا يقطعون الأسلاك الهاتفية، لكنهم لم ينجحوا في فك السكك الحديدية لأنهم لم يحضروا الأدوات المساعدة على ذلك. يترجم كل هذا في آن واحد الإرادة في الكفاح والغموض إزاء ارتجالية مكشوفة ؛ هكذا ليبدي الوشاة جسارتهم وجرأتهم، وبدأت المعلومات تصبّ إلى مصالح الدرك والشرطة وأضحت هذه الأخيرة بمقدرتها مباشرة تفكيك حزب الشعب الجزائري.

محاولة تفكيك حزب الشعب الجزائري

كان سير التحقيقات التي بوشر فيها بطيئا، فالكثير من المناضلين الموقوفين لا يعرفون شيئا بالتحديد، أولئك الذين لديهم أشياء يخفونها فلا يقرّون بها بسهولة ؛ لم يكن استخدام التعذيب معمما بين رجال الشرطة

والدرك ضد المعتقلين السياسيين، فقد كان البعض يرفضه إطلاقا مثلما تمثله الحالة التي وقعت بـ Affreville (الخميس حاليا) في خريف 1945 أين تم العثور على سجين ميت إثر حرائق تسبب فيها استخدام جهاز كهربائي[30]، المسؤول عن هذه الوفاة هو مفتش من الشرطة تم نقله إلى سجن بالمتيجة حتى يجنب من أن يعامل معاملة سيئة من قبل محافظه. الكثير يستعملون السّوط أو الطنب (nerf de bœuf) يستخرج من أصل الثور ليجعل منه ضفيرة تطرّى سبقا في ماء مغليّ مما يعطيه القدرة على إحداث جروح خطيرة على الجسد[31] ؛ ويلتجئ آخرون دائما إلى الضرب على باطن القدمين مما يسبب جروح خطيرة تؤدي إلى العجز[32]. أما المحققون فيكتفي معظمهم باستعمال الضرب كنهج كلاسيكي، ونظرا لنقص في الوسائل وتعداد المستخدمين الكل يجد صعوبات في التنقل لاستنطاق المتهمين المنتشرين بين العديد من مراكز الاعتقال.

ولا أحد جاء يؤكد فرضية المؤامرة أو الانتفاضة بل ولا حتى النية في ذلك إلاّ في مدينة شرشال ؛ أما بسعيدة حيث تجسدت الفكرة مثلما كان الشأن بتقزيرت فإن الأضرار المسجلة هناك تعود من صلاحيات قاضي الصلح. هل كان الأمر ليكون كذلك في شرشال؟ هل كان لمتمردين افتراضيين وإن كانوا مسلحين أنهم تمكنوا من الانفلات من خطر الاصطدام من وحدات الجيش مثلما وقع في جانفي 1945 بـ Maison-Carrée؟

دامت عملية تفكيك قواعد حزب الشعب الجزائري بمدينة جيجل ما يقرب الشهرين، وكان ذلك دون استعمال العنف المتطرف. ويتم في 17 و18 من شهر جوان قهر العناصر المقاومة بجبال بوقايد بدون إطلاق الرصاص من الجانبين[34]. يساعد عدم رد الفارين وعزلتهم على تفسير أن هؤلاء لم يستعملوا أسلحتهم تحجز أدوات الطباعة التي كانت تستعمل في طبع النشرة الجهوية.

يتم اعتقال آخر قادة القطاعات الريفية يومي 9 و10 جويلية، ليرتفع عدد الاعتقالات إلى 45، ويجرّم 15 شخصا لكن قاضي التحقيق يطلق سراحهم إذ يرجع المتهمون الأوائل عن تصريحاتهم.

وبقي التحقيق بمدينة قسنطينة دون أن يعرف تقدما ملحوظا وإن كانت مصالح الشرطة تملك دفاتر ومستندات فدرالية حزب الشعب الجزائري لمدينة قسنطينة التي يسمح استغلالها في توقيف المبحوث عنهم ؛ هكذا يمكن إعداد بسرعة الخطة العضوية والإجمالية لتنظيم الفدرالية، لكن يظهر أن استعمالها واستغلالها فعليا أمر صعب جدّا.

أما هذه المهمة فتوكل إلى مصالح الاستخبارات العامة بالمناطق التابعة إلى مدينتي سطيف وقالمة، ولم يتمكن مستخدمو هذه المصالح نهاية شهر جويلية في إيقاف إلاّ 27 مسؤولا أو مناضلا. وبقي الكثير من الأوامر بالبحث دون إجابات تذكر في الفوضى التي سببها أسلوب القمع المنتهج على مستوى القطاع القسنطيني. ويعثر قادة المفرزات المتنقلة بـ Périgotville على رسالة الشاب المناضل بحزب الشعب الجزائري، الطالب الثانوي بمدينة سطيف، وهي الرسالة التي استخدمت في تفكيك بعض الخلايا النشطة ويتم اعتقال إلى تاريخ 24 جويلية 12 مناضلا [35].

وقد صدمت الكثير من الهيئات والتنظيمات المحلية في القطاع القسنطيني، ونجا الكثير من الإطارات جراء عمليات البحث ضدهم، وبقي البعض منهم ممن كان متسترا تحت أسماء مستعارة يواصل نضاله في المعتقلات والسجون ؛ وتقوم الشرطة بقالمة يوم 23 ماي بنزع من الجدران ملصقات مكتوب عليها "يحيا مصالي لتسقط فرنسا " .. ليرد بعدها حزب الشعب بتوزيع منشور بمدينة قسنطينة [36].

لم يكن الأمر مشابها في القطاع الوهراني حيث كانت مصالح الاستخبارات العامة موكلة إلى جزائري المحافظ الرئيسي (هادف) الذي

يعرف كيف يستخدم علاقاته بين أوساط أحباب البيان والحرية [37]، وذلك ما تبيّنه البرقيات الأربع التي بعث بها إلى مديرية الأمن التي تكشف عن مدى سرعة تحقيقه [38].

"يتم تحديد هوية كل أعضاء لجنة حزب الشعب لمدينة سعيدة ليعتقل الجميع تقريبا، بالإضافة إلى توقيف الـ 47 مناضلا لذات المدينة. يتكوّن التنظيم السرّي لحزب الشعب الجزائري للإقليم الوهراني من 8 مناطق : وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، سعيدة، تيارت، غليزان، مستغانم. كل قادة هذه المناطق تم التعرف على هويتهم ما عدا قائد منطقة سيدي بلعباس. وكذلك عرف على اسم ممثل اللجنة المركزية للحزب بالقطاع الوهراني والعثور على وثائق وأسلحة والحصول على اعترافات". هذا ما جاء في نص تقرير الـ 8 من شهر جوان على الساعة العاشرة صباحا.

"يتم إيقاف كل أعضاء اللجنة الجهوية لمدينة وهران بما فيهم (سرياح الهواري) الأمين العام لفرع مدينة وهران في تنظيم أحباب البيان والحرية. والحصول على اعترافات". نص تقرير بتاريخ 12 جوان على الساعة التاسعة والربع صباحا.

"حجز أرشيف فدرالية مدينة وهران بالأمن مساء". تقرير 14 جوان على الساعة العاشرة و48 دقيقة.

يمكن اعتبار فدرالية حزب الشعب للإقليم الوهراني على أنها فكّكت نهائيا[39] - يتم توقيف 569 مسؤولا ومناضلا، أي 191 في منطقة وهران، 74 في تلمسان، 14 في سيدي بلعباس، 27 في معسكر، 47 في سعيدة، 17 في تيارت، 174 في مستغانم. ويبقى البحث مستمرا عن عون الاتصال للفدرالية (مبارك فيلالي).

يستغرب المحافظ (هادف) وهو يرى إلى أي مدى يبقى حزب الشعب ظاهرة حضرية (كثير التواجد بالمدن) وقليل الانتشار في الوسط الريفي ؛ لكن تقريرا تكميليا حول الـ Sersou جاء يوضح أنه بدأ تكوين منطقة ريفية في شتاء سنة 1944 وفي ربيع 1945 [40].

أما فدرالية حزب الشعب لمدينة الجزائر فتبقى صامدة على الرغم من التفكيك الجزئي الذي لحق بالفروع الأخرى التابعة لحي بلكور (Belcourt)، وحي صالومبي (Clos-Salembier)، ممّا يدل على تجدر حزب الشعب الجزائري بين أوساط السكان ؛ أما الشخصيات البارزة في أحباب البيان والحرية فتبدو أقل انجذابا نحو الدعاية الشيوعية على خلاف ما هو جار في القطاع الوهراني.

كان للمنشور الذي وزع في 26 جوان بحي بلكور تحت عنوان "Frère algériens" أنه تسبب في مباشرة أولى الاعتقالات ؛ جاء على صدر هذا المنشور مقولة لـ Octave Mirbeau الأمر الذي يوحي لدى المتتبع أن الرومانسية تغلّبت على الحيطة والحذر[41] ؛ غير أنه لزم مصالح الاستخبارات العامة شهرا كاملا لتحديد هوية القادة الثلاثة من مجموع أربعة المسؤولين عن منطقة بلكور، والآخرين للجنان السبع من مجموع اثني عشر [42].

يتم في بداية أوت تنفيذ 46 عملية اعتقال، لكنها لم تمس إلا أعضاء شبيبة حزب الشعب الجزائري، وهي تنظيم خاص وتابع لمنطقة بلكور يقوده (محمد بلوزداد) الذي نجا من عمليات الاعتقال هذه [43]، لكن الشرطة تحتجز الأرشيف الذي وجد في شقته. ولزم شهر آخر للتمكن من تفكيك الفرع الوحيد المتبقي بـ Clos-Salembier، تمكن خمسة فقط من مجموع 25 مناضلا من الانفلات من عمليات الاعتقال.

ليست مدينة الجزائر في الحقيقة كل ما في الأمر، إذ تدخل منطقة

القبائل في منتصف شهر جوان على مستوى نقاط مختلفة لمقاطعة حزب الشعب الجزائري لدلس في مرحلة اضطرابات، لتبدأ عمليات القتل والاختطافات ضد الأعيان الفرانكفونيين وحرّاس المزارع الكولونيالية [44]. وتتفاقم هذه الأعمال أكثر لمّا قرر المكتب السياسي في نهاية شهر جوان تنظيم ومنهجة عمليات العنف هذه لتأييد تعليمات الامتناع التي أصدرها بخصوص الانتخابات المحلية التي كانت على الأبواب.

ليس هو العنف دائما أسلوبا يؤخذ على أنه ذو معنى سياسي، فهذان (زورال) و(بلونيس) وهما من الأعيان الريفيين، قادران على استغلال لصالحهما الأحقاد الموجودة بين العائلات للحصول على تأييد المكتب السرّي ضد المسؤولين المحليين المذعورين في نفس الوقت من أساليبهم الإرهابية ومن عمليات التمشيط التي تتم تحت رقابة رجال الدرك [45].

يكتب المقدّم بولون (Boulont) في الجندرمة بداية شهر جويلية الذي يقوم منذ 15 يوما بعمليات تمشيط على مستوى المنطقة الواقعة بين برج أمنايل والبحر، تقريرا بعيدا عن كل الأوهام ؛ يجوب رجاله الدركيون الذين يصل عددهم إلى 180 المنطقة بمساندة الشرطة التي تبحث عن مناضليّ حزب الشعب، في الوقت الذي يقوم فيه فيلق الرماة السنغاليين إلى جانب إحدى الفرق الأجنبية بمراقبة السكان تحت أوامره.

تكمن مهمته في القبض على الفارّين والمتمردين على الالتحاق بالجيش والقتلة المأجورين الاحترافيين الذين ما فتئوا يتزايدون .. هؤلاء الذين كلهم يؤيدون ويساندون (بلونيس) ؛ أما هذا الأخير فقد تم القبض عليه إلاّ أن أمر السيطرة الكلية بقي صعب المنال. يرى المقدّم (بولون) أن مهمته كانت مستحيلة حتى بتجنيد وإقحام كل قوات الدرك الموجودة بالجزائر [46]. أما

فيما يتعلق باستخدام الرماة السنغاليين والجنود المرتزقة للقيام بعمليات التمشيط، فقد رفضت القيادة هذا التدبير وفضلت تكليفهم بمهمات حيث يبقون متمركزين في مواقع معينة.

انتهت حصيلة تفكيك حزب الشعب الجزائري بالقطاع القسنطيني وبمدينة الجزائر وضواحيها إلى إخفاق تام، بينما كانت مختلف مصالح الشرطة والدرك تتمتع بظروف مواتية : مساندة من الجيش في العتاد والأفراد، التزام الإدارة الحازم، عدم مبالاة المجتمع الدولي، وفي الحاصل تأييد من الرأي العام الجزائري والفرنسي، وآخر من الصحافة والأحزاب السياسية، وزيادة على ذلك تلك الاستنكارات التي لا تمس بصحة العمليات الميدانية المنفذة.

يصمد فرع حزب الشعب لبرج بوعريرج، وهو أحد أقوى الفروع بالمقاطعة، إزاء عملية اعتقال (عبد المجيد أوشيش) عضو في خلية Collège colonial لمدينة سطيف. أثناء مظاهرات 8 ماي يحمل (أوشيش) العلم الوطني ببرج بوعريرج بصفته كشاف مسلم لكنه يجهل كل شيء عن الفرع ؛ ليسجن بعدها بمعتقل عين ارنات رفقة (كاتب ياسين) ولا أحد منهما قدّم معلومات، ثم يتم نشر التوجيهات التي تتنقل بين أوساط المناضلين لحماية الحزب والتي جاءت النشرية الداخلية (Bulletin intérieur) لفدرالية القطاع الوهراني للتذكير بها منتصف شهر ماي في مقالتين اثنتين معنونتين بـ "De la conversation" وبـ "Le courage" [47]؛ على أن هذه التوجيهات جاءت بسيطة : تجنب عدم لفت الأنظار بالتلفظ أو بذكر اسم الحزب، وإن تم القبض على أحد فيلزم الصمت ويصمد إلى غاية كشف ما هو بحوزة رجال الشرطة والعسكريين من معلومات ولا يزيد عنها في أقواله إلاّ القليل منها إن اقتضى الأمر[48]. وكون (عبد المجيد أوشيش) ينتمي إلى

عائلة معروفة بين القياد وقريبة إلى الليبرالي غاستون لو (Gaston Lleu) فقد سمح له ذلك بألاّ ينفذ حكم الإعدام في حقه.

وبمفارقة جلية يظهر أن هيئات حزب الشعب الجزائري صمدت في كل الأحوال بالقدر الذي كان استعمال القوة ينتشر ؛ فقد أثبت حزب الشعب صموده وتحمّله بملصقاته على الجدران وبمنشوراته التي كان يوزعها، وكان هذا يكفي لجعل الجزائريين يلتفون حوله ويحمونه. يشير المسؤول الإداري على البلدية المختلطة لضاحية قالمة، أنه لاحظ ثمة سواء في المدينة أو في القرى "رجوع إلى نوع من الكبرياء الفذ" لدى الجزائريين، وتعود "الاشتباكات الكلامية" مع الأوروبيين إلى الواجهة وأحيانا تكون عنيفة[49]. تنتشر في شهر جويلية على مستوى القطاع القسنطيني منشورات وصفها الجيش على أنها "معادية للفرنسيين"، وتتوقف عروض السينما قي القاعات أحيانا بسبب التصفيقات المنبعثة من الحضور حاملة معان ودلالات سياسية واضحة[50].

بدأت سلطة المكتب السري لحزب الشعب الجزائري تتضاءل حينما دخل هذا الأخير في دوامة الأمر والأمر المضاد، فقد فقد الحزب مناضلين ومتعاطفين وحلفاء، لكنه ربح ثقة الجزائريين الذين عانوا أكثر في أشخاصهم وممتلكاتهم وعائلاتهم. لم يعد الحس الوطني الجزائري بحاجة إلى تلك الآمال المتعلقة بالألمان أو الأمريكان ؛ وإنما هو بحاجة إلى التمسك والالتفاف حول الأعيان والوجهاء باعتبار الشعب الجزائري مجتمعا مزارعا، لكنه وجد الحزب القادر على حمل آماله في الحرية الذي يكون على رأسه زعيم هو محل بحث الكثير.

لم يخطئ أوروبيو منطقة القبائل إزاء كل هذا، إذ يتخلى الكولون عن مزارعهم ذلك أن نهاية المجازر بالقطاع القسنطيني تعني ربما بالنسبة لهم عودة النظام، لكن الهدوء يبقى بعيدا.

الاحالات

1) نسخة لنشرة قيادة أركان الدفاع الوطني في عددها لتاريخ 15 ماي، وزارة الداخلية، نيابة المديرية الخاصة بشؤون الجزائر، مذكرة حول الاضطرابات في الجزائر، 12 جوان 1945، ص 22 + ص 43 من الملحقات. استجابت مدينة بسكرة لنداء الإضراب.

2) ديوان وزير الداخلية، مذكرة حول موقف الكولون أثناء الاضطرابات في الجزائر بدون تاريخ (عرض شامل أعدّ حوالي 15 جوان 1945).

3) وزارة الداخلية، نيابة المديرية الخاصة بشؤون الجزائر، مذكرة حول الاضطرابات في الجزائر (مرجع سبق ذكره).

4) مساراة بيح بها لـ (يوسف فرحي) و(مخلوف عولي)، عضوين مؤسسين في مؤسسة 8 ماي 1945، مدينة الجزائر.

5) هنري علاق (Henri Alleg, Mémoire algérienne)، باريس 2005، ص 122 – 123 ترجم الكتاب إلى العربية من قبل عزيزي عبد السلام ومسعود جناح بمنشورات القصبة،2007.

6) حوار مع (الطيب بوهراوة)، ونيكولا زنيتشي (Nicolas Zannettacci)، الخ... يتمتع (عمار أوزڤان) برخصة في التنقل جد واسعة ؛ تقول مذكرة لديوان الحاكم في 16 مارس 1945 : " أما أنا فلا أرى إلا الخير في إبداء الرضا للأمين العام للحزب الشيوعي".

7) رسالة من أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري إلى السيد ألدوي 12 ماي (سبق ذكر المرجع).

8) جريدة Liberté، 17 ماي ص 1 و3، " La monstrueuse provocation du colonialisme " [التحريض المتوحش للاستعمار]، صاحب المقال فيكتور جونيس (Victor Joannès).

9) المقال : "Fraternité" بتاريخ 2 ماي 1946، أعيد نشره بجريدةAlger républicain يوم 11 ماي 1946.

10) جريدة Alger républicain، 12 ماي 1945.

11) أرشيف الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF)، نص مؤرخ في 10 ماي، نسخة مضروبة على الآلة الراقنة بتاريخ 12 ماي عليها ملاحظة تشير إلى أن النسخة لا تحمل أي توقيع.

12) منشور :Appel de la Délégation du PCF en Afrique du Nord نداء مفوضية الحزب الشيوعي الفرنسي بشمال إفريقيا، وزع يوم 13 ماي على الساعة الواحدة والنصف زوالا بمدينة الجزائر.

13) من قبل ليون فيكس (Léon Feix) على الأرجح، حسب (قدور خبزي).

14) نجد ستين سنة من بعد ذلك توضيحا أخيرا في كتاب Mémoire algérienne لصاحبه هنري علاق (Henri Alleg) ص 128، حيث جاء اتهام بواسطة (فرحات عباس) "بمدينة سطيف يوم 8 ماي، لعناصر متواطئة من الشرطة ذات توجه وطني متطرف".

15) جريدة Liberté، 17 ماي 1947، ريبورتاج قام به روجر أسبلاس (Roger Esplaas)، مبعوث خاص إلى مدينة سطيف.

16) تقارير من الحاكم العام إلى وزير الداخلية، 17 جويلية و4 أوت 1945.

17) برقية مشفرة عن الوضع عند أواخر صباح 8 ماي 1945.

18) النشرة الداخلية رقم 5 (Bulletin intérieur) وزعت في القطاع الوهراني في المنتصف الثاني لشهر ماي.

19) ابن يوسف بن خدة (سبق ذكر المرجع، ص 10-105).

20) مفرزة الفرقة المتنقلة لمدينة جيجل، تقرير خاص، تنظيم حزب الشعب الجزائري بجيجل وضواحيها / جيحل 23 جوان 1945، ص 14 على الآلة الراقنة.

21) محاضر الاستنطاق [PRG–DST]، 17-15 ماي 1945/نيابة المديرية الخاصة بشؤون الجزائر، مذكرة، باريس 30 نوفمبر 1945.

22) قسنطينة (PRG)، تقرير بتاريخ 24 جويلية 1945.

23) مبدأ هام يحكم النشاط السري ويتمثل في منع أيّ كان الجمع بين مسؤوليات عدّة ممّا يجعل الإمكانية كبيرة في اعتقاله.

24 (PRG) لمدينة وهران، بعد استنطاق (شاوش يلس) عضو اللجنة الجهوية، تقارير من 2 إلى 9 جويلية 1945، ص .21

25) حسين آيت أحمد :

."Mémoires d'un combattant, l'esprit d'indépendance," 1942-1962, Paris, Messenger, 1983. pp. 36 -42

26) تقرير المفرزة المتنقلة لمدينة معسكر، 31 ماي 1945 ؛ تقرير شرطة الدولة لمدينة سعيدة، 7 جوان 1945 ؛ (PRG) لمدينة وهران، تقرير حول النشاط السريّ لحزب الشعب الجزائري في مقاطعة وهران، 13 جوان 1945، ص 6 على الآلة الراقنة.

27) ابن يوسف بن خدة (مرجع سبق ذكره، ص 103).

28) في نفس المرجع السابق نفسه، ص 104 ؛ وحسين آيت أحمد (في نفس المرجع أيضا) ص 44 لم يتم اعتقال (محند أوشيش) إلاّ في الأول من شهر جوان 1945 و(علي حاليت) في 2 جوان.

29) نسخ لتقرير خاص حول التنظيم الوطني بمنطقة القبائل الكبرى (ليس عليها عناوين ولا تواريخ)؛ مدينة الجزائر، تقرير المحافظ الرئيسي، 9 جانفي 1946.

30) المفرزة المتنقلة لمدينة البليدة، تقرير خاص لمحافظ الـ PJ 28 أكتوبر 1945، بالإضافة إلى تقريرين طبيين ملحقين.

31) كراسات جاك شوفالي (Jacques Chevallier) الذي حضر عملية استنطاق قام بها ضابط مسؤول في فرقة الرماة الجزائريين على واش اندس بين الصفوف الفرنسية. أرشيف خاص.

32)Truphenus Albert, "L'Hotel du Sersou, roman du Su-Algérois, Alger", Soubiron, 1930.

33) يتمرد 570 جنديا لفيلق المشاة بـMaison-Carrée بضواحي مدينة الجزائر مساء يوم 25 جانفي 1945، ليتحكم بعد ذلك سريعا في الأمر باستعمال القمع ؛ وكانت الحصيلة بما يقارب 20 قتيلا. هل هي أخطاء ارتكبتها القيادة ؟ أم تمرد عفوي ؟ لم يثبت التورط المباشر لحزب الشعب الجزائري في هذه القضية. [ارجع إلى كانتيي جاك (Cantier Jacques) الذي سبق ذكر مؤلفه، ص 112] .

34) المفرزة المتنقلة، تقرير خاص، ص 7 على الآلة الراقنة، جيجل 12 جويلية 1945.

35) تقرير الشرطة المتنقلة للمقاطعة، قسنطينة 24 جويلية 1945.

36) قسنطينة، تقرير الـ CIE مرفوقا برسالة من الحاكم العام إلى الوزير، 12 جوان 1945.

37) مداخلة ريموند بلان (Raymond Blanc) في اجتماع لجنة الشؤون الإسلامية ولجنة الداخلية بالمجلس التأسيسي، 4 جويلية 1945 ؛ أرشيف خاص..

38) برقيات PRG (وهران) إلى مديرية الأمن بمدينة الجزائر.

39) PRG مدينة وهران، تقرير مكتوب على الآلة الراقنة، ص 4، 17 جويلية 1945.

40) نفس المرجع السابق، وهران / تقرير "تحقيق بمدينة تيارت"، ص 4 مكتوب على الآلة الراقنة، 32 جويلية 1945.

41) PRG لمدينة الجزائر، 2 أوت 1945. "سيروا، فإن الطريق طويل وشاق ؛ ستتعرضون للسقوط أحيانا على ركابكم منكسرين، لا يثنيكم ذلك .. انهضوا ثانية وامضوا نحو الأمام فإن تحقيق العدل والعدالة قريب. لا! لا تبكوا .. لا تذرفوا دموعكم، فانتم تبكون منذ قرون فمن ذا الذي رأى هذه الدموع أو سمعها تنهمر ؟ قدموا دماءكم في التضحية، لأنه إذا ما كان يعتبر الدم لطخة بشعة في وجوه الجلادين، فإنه يشع مثل شمس أبدية في وجوه الشهداء."

42) تنقسم المقاطعة الواحدة إلى ثلاث أو أربع لجان وتضم كل لجنة أربع أو خمس مجموعات تتكوّن من اثنين إلى خمسة مناضلين.

43) هرب من شرفة شقته لحظة وصول رجال الشرطة.

44) وزارة الداخلية، نيابة المديرية المختصة بشؤون الجزائر ؛ مذكرة لفائدة الوزير، 30 نوفمبر 1945.

45) حسين آيت أحمد (مرجع سبق ذكره، ص 51 – 52) ؛ مذكرة استعلامات عن محمد بلونيس، مدينة الجزائر، 17 ديسمبر 1947.

46) تقرير المقدم بولون (Boulant)، قائد فرقة الدرك لمقاطعة مدينة الجزائر، 2 أوت 1945. يكتب المقدم قائلا أن الوضع كان يستدعي تجنيد ألف من رجال الدرك.

47) النشرية الداخلية (Bulletin intérieur) رقم 5، تم حجزها أثناء العثور بعد البحث عن أرشيف الفدرالية، وهي النشرية التي وزعت في حوالي 15 ماي.

48) حوار مع محمد بن محمد مصطفى، ومع عبد المجيد أوشيش.

49) تقرير نائب المسؤول الإداري الذي يشغل منصب محافظة شرطة، قالمة في أو سبتمبر.

50) الهيئة الـ 19 للجيش، قيادة الأركان، المكتب الثاني، تقرير، مدينة الجزائر في 5 جويلية 1945 / تقرير الجنرال (دوفال) موجّه إلى الجنرال (مارتن)، قسنطينة في 2 جويلية 1945. ارتأى الجيش من المفيد عرض بالمقاطعة فيلم صوّر بالمغرب على شرف الفرقة الأجنبية (Légion étrangère)، وكان للمشهد الذي ظهر فيه مغربيّ يقتل الكولونيل الذي ذهب ينقذ أحد رجاله، أنه أثار إعجاب كل الجزائريين الحاضرين بالقاعة وراحوا يصفقون بحرارة على هذه اللقطة.

15
عـودة النظـام

كما أعلن الحاكم (شاتينيو) يوم 13 جوان مساءا على أمواج إذاعة فرنسا أن "النظام قد عاد إلى نصابه"[1]. فإنه كان يعرف أنه لم يعد ولا أحد من الأوروبيين مهددا منذ شهر[2]، وأن الأمر مخالف تماما بالنسبة للجزائريين، فقد بقي في مدينة قالمة لوحدها من 60 إلى 70 معتقلا بالسجن المدني في انتظار تنفيذ حكم الإعدام ضدهم[3].

عاد النظام إلى نصابه بالمعنى الكولونيالي للكلمة ابتداء من 20 ماي، وهو التاريخ الرسمي لنهاية العمليات العسكرية، فلم يكن بتاتا لهذا الترتيب معنى جمهوري طالما أنه ليس بإمكان الحكومة أن تضمن الأمن للجزائريين. وبقي للجيش الذي كان يتأهب يوم 15 جوان لتحميل المدنيين مسؤولية حفظ النظام بوادي الصومام وبالهضاب في مدينة سطيف، يواصل "عملياته البوليسية" في الجبال دون أن يلزم بتقديم تقارير حول نشاطه هناك.

لكن الأمور كانت مستعجلة والوقت ضيق، إذ يقوم الدكتور (بن جلول) بوضع بمكتب الجمعية العامة اقتراحا يطلب فيه "نقاشا في الحين [...] لإفادة الرأي العام الديمقراطي بالمتروبول بكل الحقيقة واثبات كل المسؤوليات". ويؤكد رؤساء اللجان في 7 جوان على حالة الطوارئ[4]. وبعد رد وزير الداخلية على أنه كان ينتظر زيارة الحاكم العام، يتحدث بيار بلوش

(Pierre-Bloch) عن الانفعال الذي أثارته تقارير حددها برلمانيان جاءا من الجزائر[5].

غير أن الحاكم (شاتينيو) بدا شائكا من الفائدة المكتسبة من إظهار الحقيقة، فقد عبّر عن ذلك كتابيا للوزير في ختام مذكرة حملها شاب برتبة ملازم أول من قسنطينة، وهي المذكرة التي قام بتكملتها وتصحيحها وتوقيعها عشية الإدلاء بخطابه وقبل أن يأتي الملازم الأول بالوثيقة إلى مدينة باريس. "هل هو ممكن .. هل هو واجب الحكم على القمع ؟ هل هو من الواجب أن تتغلب العدالة والحقيقة على الانتهازية ؟ فالأمر يرجع إلى الحكومة للفصل في ذلك"[6].

إذا كان أعلى ممثل للدولة في الجزائر يرفض تسليط الضوء على أحداث تتميز بمثل هذه الخطورة ويفضل انتهاز هذه الفرصة التي يريدها هؤلاء، فيجب إذن التوقع دواما واستمرارا "لدكتاتورية الخوف" التي أشار إليها (ميشال روزي) في جريدة Alger républicain وأدان المسؤولين عنها[7] ؛ ما عدا إن كان هذا الممثل يريد تجاهل أن هؤلاء لا ينضمون فحسب إلى أنصار "لنظام إقطاعي بال" وإنما أيضا إلى مجموعة أصدقائه السياسيين الذين يصدرون خطابات في التآمر تساهم في خلق أجواء من الفوضى.

في أجواء من الفوضى

يعيش الأوروبيون منذ شهر ماي في حالة من التوتر قصوى يخشى منها حدوث انفجار عرقي في أية لحظة، وكانت مدينة الجزائر أحسن مثال لذلك، فقد كانت هذه الأخيرة حسب القنصل العام لبريطانيا على الأعصاب في منتصف شهر جوان، "طلب مني صحفي فرنسي عاش طويلا بانجلترا إن كان بإمكان إيواء زوجته وابنته ببيتي" ويضيف أن الكثير داخل البلد يحرص على تحصين منازلهم ويبيتون يقظين[8].

أضحت الأجواء جدّ مثيرة للقلق والانزعاج ممّا أدى إلى بروز بعض السلوكات المنفرة التي ما فتئت تتزايد ؛ فلمجرد فلتة لسان تصدر عن أحد من السكان الجزائريين، يلاحظ أحد الضباط في CIE في شهر أوت، إلاّ وتجد العائلات الأوروبية المعزولة تتراجع إلى المدينة"[9]. ترى المارين في المدينة فجأة يبحثون على مخابئ والتجّار يغلقون محلاتهم كما وكأن مدينتهم ستقنبل. يحكي الضابط جول روي (Jules Roy) رحلته بعدما نزل المدينة يوم الجمعة 18 ماي ليستلم قيادة أحد الأجهزة العسكرية : "كان إحساسا بالمعاناة، إنها مدينة ميتة، الميناء خال .. أجواء لا تحتمل ؛ وتصيب الدهشة المسافر الذي يعبر باريس في الصباح"[10].

لم يسترسل (جول روي) في رسالته عن مشهد غير لائق لمدينة متوسطية مشلولة بسبب الاضطراب والقلق في وقت الظهر من شهر ماي ذي الطقس الجميل، ولم يكن سبب ذلك راجعا إلى خوفه من الرقابة على مستوى البريد فحسب، بل وقد كانت المديرية العامة للأمن نفسها تتردد القيام بذلك وهي الملزمة بإحصاء مثل هذه الظواهر.

كان يبدو من الصعب إيجاد الإشاعة أو الباعث للقلق الأصليين، إذ لم يتطلب الأمر كثيرا في 11 ماي مساءا لإثارة هجرة أوروبيي حي حيدرة (Hydra) من أن يأتي ضابط سامي عائدا إلى بيته يخبر الناس أن سكان القصبة سيثورون الليلة ؛ ليذهب عدد من السكان إلى الميناء ليناموا هناك بالقرب منه أين يصلهم بعدما حطّموا أمتعهم للتو خبر إشاعة مفاده أن الجزائريين قد قاموا بوضع السمّ في خزانات المياه الصالحة للشرب[11]. فإذا تبث ثمة وجود لحادث ما فهو لا معنى له ؛ فقد كان لشجار وقع ما بين بائعتين في سوق بعنابة يوم 8 جوان، أنه تسبب في فرار مهيج انتشر سريعا في أرجاء المدينة. يجهل بالمقابل لماذا تغلق الأمّهات على أنفسهن في بيوتهن مع أطفالهن ويرفضن تركهم يخرجون يوم 2 جوان بمدينة الجزائر، ويجهل أيضا لماذا الفوضى التي شهدتها مدينة عنابة يوم

11 ماي تتكرر ثانية أسبوعا من بعد لتلحق بسكيكدة وسطيف ثم أياما بعد ذلك تعود مجددا لتضرب مدينة عنابة[12].

أما القطاع القسنطيني فيتم عزله، وتوضع فرق الشرطة المتواجدة في كل المواقع في حالة استنفار. عند تنقله في 15 جوان على متن سيارة من سطيف إلى قسنطينة يرى (جول روي) الحاصدة تحصد القمع في المساحات الشاسعة. "من حين إلى آخر نتمهّل في السير ونخفف من السرعة لنعبر قرية احتلتها الفرقة [...] ونرى هناك على كل الطريق مصفحات رشاش والمدرعات قتالية". يكتب في مذكرته[13].

تعيش مدينة الجزائر في جوّ من التهديد لمواجهة عرقية جريدة بتفجيرها، ويصف الحاكم (شاتينيو) الذي بدا وجهه متقبضا الجزائريين أنهم أجبروا على عبور الأحياء الأوروبية، ويروي مدير الأمن كيف كان هؤلاء بارعين بسبابهم وهم يمرون من هناك. أصبح الجزائريون، يكتب هذا الأخير، الذين لزموا أماكنهم في الأحياء والمقاهي جدّ متحرّزين ومرتابين مما أدى بالوشاة المندسّين بينهم إلى لزوم الصمت هم أيضا[14]. ومع ذلك فقد تم تجنب الأسوأ من الوقوع على مستوى كل القطاع القسنطيني. ولفهم بأية كيفية جرى ذلك، فإن حالة بلدية (Braz) المختلطة تعدّ من بين الحالات النادرة. تعتبر هذه البلدية الواقعة على الحدود القريبة لمدينة الجزائر أكثر البلديات انكشافا بسبب جغرافيتها وتاريخها[15]، فهي تقع بالقرب من مدينة خميس مليانة وتمتد حول وادي الشلف في أعالي الظهرة والونشريس، سلسلتين جبليتين محيطتين بسواقي تندفع بمياه وادي الشلف باتجاه الأراضي الشاسعة التي يملكها الكولون.

وقعت انتفاضة سنة 1901 بقرية Marguerite[*] الواقعة في الأعالي بالنسبة لخميس مليانة، بعدما راحت مجموعة من القرويين علّموا ودرّبوا من

قبل أحد المرابطين (marabout) المعروفين، تطالب بعض الأوروبيين بالدخول في الإسلام وقامت بقتل خمسة ممن أبدى رفضه أو لم يفهم المقصود ؛ وجاء القمع متفاوتا بلا تنسيق ردّا لذلك مما أسخط الصحافة الباريسية، لتتم محاكمة المتهمين بالمتروبول لإبعاد القضاة والمحلفين عن ضغط الرأي العام الكولونيالي[16].

تفسر ذكرى الانتفاضة التي لا تزال باقية حية، أن الوضع تدهور عند بدء نشر إعلان الحكومة العامة يوم 10 ماي الذي جاء يؤكد الإشاعات القائلة بحدوث اضطرابات في القطاع القسنطيني. ينتاب الأوروبيين المنتمين إلى البلدية المختلطة قلق كبير طالما أن قبائل الجبال التي كانت تعاني القحط والمجاعة، لم تعد تصلها الإعانات في مادة القمح ؛ والحالة هذه فهم بإمكانهم رؤية من خلال أراضيهم التي ضربها الجفاف المساحات التي يملكها الكولون تعطي غلاّتها في القمح.

في ليلة الـ 10 إلى 11 من ماي يقوم رجال من القبائل باقتحام هذه الأراضي لقطع القمح ويتدخل رجال الدرك مطاردين إياهم مستعملين بنادق قصيرة ليرد عليهم المقتحمون ببنادق صيد، لم يسفر هذا الحدث عن أي قتيل. لكن رجال القبائل يعودون في كل ليلة، "إننا جائعون" يقول هؤلاء للمسؤول الإداري الذي أتى هناك لتفقد الوضع[17]. يحافظ المسؤول الإداري على كل رباطة جأشه، كان هذا الأخير وقد ألّف قبل ذلك كتيبا يتحدث فيه عن "فقر الجزائريين المدقع"، ويقف معارضا ضد صغار الكولون و"خطيب القرية" الذي يحاول تجنيدهم برفعه الجريدة[18]. إلاّ أنه

(*) "قرية عين التركي" ولاية عين الدفلى حاليا (المراجع).

يجد تأييد الدركيين الذين يرون تعدادهم ضئيلا ومسيريي الأراضي الشاسعة التي يملكها الكولون الذين لا يرون بأسا في أن يصبروا ؛ ثمة أمر مشجع، ولا أي واحدة من الإشاعات التي كانت تنتشر على طول النهر وأنها تتسبب في خلق الاضطراب بمدينة Orléans-ville – مدينة الشلف حاليا – تمكنت من الوصول إلى ناصية بلدية براز وفعلت فعلتها هناك.

يجب مع ذلك إبلاغ القيادة بمدينة الجزائر، يظهر الحاكم متشائما في حديثه عن المؤامرة حسب ما ذهب إليه ويعتبر أن عمليات النهب تم التخطيط لها بالتشاور مع أولائك الذين يقومون بخلق الاضطراب والفتنة في نفس الوقت في الأرض السهلة بأريب الواقعة على الحدود الشرقية لمدينة الجزائر، وفي هضاب الـ Sersou في اتجاه جبال الونشريس[19] ؛ ويرد بكل حذر على أنه سيبعث الفيلق الـ 13 للمشاة الذي وصل من المتروبول بعد أن يتأقلم مع الأجواء.

فقد تمت ثمة تسوية في الأمر، فلم يخرج الجنود المكلفون بحراسة الموقع بمدينة خميس مليانة من ثكنتهم حتى وإن تقدم المقتحمون نحو القرى، ويظل رجال الدرك الطريق في كل مرة يقومون بتدخل ليصلوا متأخرين إلى الأماكن وتذهب طلقاتهم في اتجاه الأعلى كثيرا وأحيانا يحتجزون حمارا بحمولته. وتصل لاحقا الإعانات في مواد القمح.

أما بتيارت التي تمثل عمالة فرعية لـ Sersou، فقد تطوّر الوضع هناك سريعا، إذ يتسبب تهديم نصب تذكاري شيّد تخليدا للمعمريّن الأوائل وتدنيس المقابر، في إثارة مشاعر الإستنكار[20]، ليقوم نائب عميل العمالة في اليوم الموالي بتعيين رهائن ممن تم القبض عليهم بين المسؤولين في المكتب الفرعي لأحباب البيان والحرية، ثم ينشئ ميليشيا، لكن بمجرد الإعلان أن الفيلق الـ 13 سيتوقف بالمنطقة ويتم حلّ الميليشيا وتسترد الأسلحة.

ظهر القطاع الوهراني أقل المناطق تعرضا للمجازر، فقد ساهمت بالتأكيد التدابير الوقائية ضد الجزائريين المتخذة من قبل عميل العمالة (بامبي) في التحكم في الوضع إذ يتم اعتقال كل المشتبه فيهم ولا تخبر عائلاتهم لا على سبب اعتقالهم ولا بأماكن تواجدهم وهو الأسلوب المنتهج عهد النظام (فيشي)، ولا أي نوع من الفوضى تمت الإشارة إليه[21]. فكل شيء يجري كما وأن الضغط السياسي الكبير الموجود بين أوساط الأوروبيين يكفي لاستنفاذ نوايا هؤلاء المترددة في المواجهة، وتتصدع الفرقة المدنية لمدينة وهران تحت وطأة ملفات التصفية، 20.000 خاصة بالقطاع الوهراني مقابل 1500 بالنسبة لمدينة الجزائر وضواحيها و900 بالنسبة للقطاع القسنطيني[22]. والسؤال الذي يبقى مطروحا هو لماذا تباطأت عودة النظام بالقطاع القسنطيني والجزء الكبير من المسؤولية يعود إلى هؤلاء في إثارة الفوضى، وهم أنفسهم الذين كانوا يستنكرونها.

الحاكم شاتينيو (Chataigneau)

لتقدير المسؤوليات والمساهمات على مستوى الأفراد، تبدو حالة (شاتينيو) مثالية، فهو يؤمن بالمؤامرات والدسائس بل ويعتقد بأن الأمر يتعلق "بحرب مقدسة" وأيضا بما يسميه "بالظروف الراهنة التي يقصد منها انهيار الوجود الفرنسي بالمشرق في هذا الشهر من ماي، وهو حدث آلمه كثيرا. كان الجنرال (ديغول) الذي عيّنه حاكما عاما في خريف 1944 يعلم أن (شاتينيو) لن يقبل أن يجرّ من جديد إلى تحمّل مذلة أخرى مثل تلك التي تحمّلها في لبنان في مواجهة البريطانيين[23].

فقد تصوّر المقدّم (فرندون) الأمر كذلك يوم 11 ماي، ففي الوقت الذي كتب فيه ليلتها إلى الجنرال (جوان) أن الجزائر بحاجة إلى "قائد ومعاونين لا يطعن فيهم"، يلتقي بعدها في اليوم الموالي الرجل الذي وصفه أنه تحوّل

إلى زعيم حرب على أتم الاستعداد لإعدام رميا بالرصاص في ظرف أثنى عشرة ساعة الوجهاء والأعيان ممن تم وضعهم كرهائن، مظهرا رضاه على أن الإعدامات الأولى التي تمت بأمر من المحكمة العسكرية بمدينة سطيف كانت "سريعة وعنيفة"[24].

لما انتقل الحاكم يوم 21 ماي إلى القطاع القسنطيني لتسجيل حضوره الشخصي لاختتام مرحلة العمليات العسكرية، يركب سفينة حرب وهو على أبهة رفقة الجنرال (مارتن) والجنرال موراغليا (Moraglia) قائد سلاح الجوّ في الجزائر والأميرال أمنريش (Amanrich)، وكان مروره في البحر على طول الساحل مخططا له لمصادفة احتفالات الأمان المقامة هناك والمشاركة في المشاعر التي تريد هذه الأخيرة أن تخلقها في النفوس.

سمحت ثلاثة توقفات للحاكم (شاتينيو) بملاقاة السلطات والأعيان من القوم، في 21 ماي ببجاية ثم بجيجل[25] وفي 22 ماي بعنابة. يستشف من الإعلان المنشور من قبل ديوانه الذي جاء مقتضبا، الأهمية التي خصّ بها عند ملاقاته في مدينة عنابة "بوفد من ڤالمة" يقوده المفوّض المالي (لافي) [26]. يتكون الوفد في واقع الأمر كلّية من لجنة اليقظة للدفاع عن المصالح الوطنية والجمهورية التي تم تأسيسها بڤالمة عشيتها[27]. يجمع جهازها الجديد الذي يتبنى رواية معاداة الفاشية لسنوات 1930[28]، حكام المحافظات والقرى المجاورة مع رؤساء الأرصفة البحرية التعاونية ونقابة مربيي المواشي، وممثلا عن الغرفة التجارية وطبيب المدينة. ويتم تعيين على رأس هذا التجمع من أجل المصالح الكولونيالية المحلية، (غاريضي) الذي هو رئيس فرنسا المحاربة و(شيلان) أمين الإتحاد المحلي للكنفدرالية العامة للشغل (CGT).

تمثل لجنة اليقظة هذه حسب لغة الميليشيات بما يقرب الألف بندقية، وهذا يزيد من ثقل البرقية التي بعثتها عشيتها إلى الحاكم حيث "تستغرب

فيها التأخر الذي سجله قدوم لجنة التحقيق التي فضلتم تعيينها. ويبدو من غير المعقول بعد مضي عشرين يوما على حدوث الاضطرابات لم يتم إنشاء محكمة عسكرية استثنائية بمدينة قالمة. العديد من المتمردين يطلق سراحهم كل يوم هكذا ليعودوا ثانية لأعمالهم الإجرامية [...] "[29].

ليس فحسب أن الحاكم لم يظهر مصدوما[30] من كل هذا أثناء المقابلة التي تمت بمدينة عنابة، وإنما أيضا جاء الإعلان المنشور مساء ليؤكد على "التطابق في وجهات النظر"، و"المشابهة في التفسيرات" و"قوة النتائج". لا يمكن وصف في بضع كلمات صدى التوافق الكامل الواقع ما بين الحاكم ولجنة اليقظة. وكان الوزير (أندريان تيكسيي) بباريس قلقا لما وصله من أخبار عن طريق مصادره، ليطلب يوم 5 جوان من الحاكم (شاتينيو) تقريرا دقيقا من (أشياري) حول الأحداث الواقعة بقالمة منذ تاريخ 8 ماي. يتم استدعاء هذا الأخير من قبل الحاكم الذي أبقاه بعض الأيام بمدينة الجزائر ليواجهه مع عميل العمالة (لستراد كربونال) ومع المفتش العام للمستعمرة (باتستيني) ؛ لكن هذين تشاورا بهدف الدفاع عنه طالما هما يعيان أن مصالحهم كلها مرتبطة ؛ أما التقارير التي سلّمها هؤلاء الثلاثة فجاءت كلها مقدمة لحجج ودلائل متشابهة، إنها الكلمات نفسها ما عدا تلك التي كان (أشياري) يدلي بها أمام محدثيه منذ بداية "حصار قالمة"[31]. وبدا الثلاثة كلهم أكثر صلابة في مواقفهم ممّا أدى إلى كسب تأييد الرأي العام الأوروبي بمدينة قسنطينة كله.

تعقد لجنة اليقظة في 6 جوان صباحا جلسة علنية بقاعة الحفلات التابعة لدار الحاكم، بمشاركة بريفا (Briffa) الحاكم الجديد الاشتراكي لمدينة سطيف وماسيو (Massieu) الرئيس الإقليمي "لفرنسا المحاربة"، حيث تطلب مذكرة تم التصويت عليها بإجماع الـ 180 حاضرا عقابا "دون شفقة" ضد "المتمردين"، وتنادي بإنشاء لجان يقظة في كل مكان[32].

وفي وقت الظهر يعقد اجتماع آخر بنفس القاعة بمبادرة من (مارسيل لافي) و(غاريفي)، ويرأسه (بول كوتولي) نائب وحاكم مدينة سكيكدة ذو التوجه الديغولي بمساعدة (بريفا)، وكان من بين الحضور الثريّ الكبير غراتيان فور (Gratien Faure) أول زروعيّ بالجزائر، مع (صولر) أمين إقليمي للكنفدرالية العامة للشغل، وبوغلياز (Pugliese) ممثل عن الحزب الشيوعي الجزائري لمدينة عنابة وغراندفالي (Grandvallet) الرئيس الإقليمي للتنظيم Combat. كان المجموع 150 حاكم مدينة ومعاونا خاصا ممن حضر الاجتماع أو تم تمثيله[33].

يتمثل هدف الاجتماع في إعادة إنشاء فدرالية رؤساء بلديات إقليم قسنطينة، التي اشتهرت في السنوات الأخيرة قبل الحرب بقيادتها للحملة التي أحبطت سنة 1937 مشروع بلوم فيولات (Blum-Viollette) ؛ وقد كان السيناتور (كوتولي) جدّ واضح فبعدما رأى أن الفدرالية ستوجه خطابها مباشرة إلى باريس، يقترح أن يكون هو مفوّضها لدى الـ GPRF.

يصوّت المكتب المؤقت للفدرالية المنتخب من قبل الحضور[34] على مذكرة تنادي بإنشاء في كل بلدية لجنة يقظة، وتطالب بتوفير أسلحة حربية.

يدور نصّ التقرير الذي يقدّمه الحاكم (شاتينيو) في 8 جوان للوزير (أندريان تيكسيي) في النهاية حول الإعدامات دون محاكمة التي يتهم الشيوعيّون (أشياري) بها، وبعدما كتب على الآلة الراقنة في نسخة واحدة مثلما تبينه إشارة بخط القلم، يتم تسليم ذات التقرير إلى صاحبه بالذات[35]. وقبل أن يوثق ويرتب في الأرشيف يؤشر على الهامش من قبل الوزير.

جاء طرح المشكلة بمثابة المرافعة حتى لا ينظر في حجج أخرى غير تلك التي يقدّمها (أشياري) نفسه ؛ عند البداية يذكر الحاكم أنه "بسبب النقص في عدد رجال الدرك الذين كانوا يحرسون السجن، أمر (المقصود هنا

أشياري) بتنفيذ عمليات الإعدام ضد الزعماء الجزائريين. تصل حصيلة القتلى إلى 16 على الأرجح"[36] ويضيف الحاكم أن المفتش العام (باتيستيني) وعميل العمالة (لستراد كربونال) يؤكدان صحية الرقم هذا بينما يتكلم الشيوعيون عن 500 قتيل.

"يظهر أن القيام في الوقت الحالي بتحقيق مضاد صعب على وجه الخصوص، يلحّ الحاكم، في حالة ما إذا أدى تحقيق السيد (باتيستيني) إلى نقطة الصفر مثلما هو مرجّح [بإشارة على الهامش بخط اليد : غير مقبول] ".

"بسبب الاضطراب الذي لا محالة من أن التحقيق المضاد سيثيره ممّا بإمكانه أن يكشف عن أمور جديدة لم يشر إليها السيد (أشياري)، يلحّ الحاكم مجددا، فأنا شاكرا لكم لو أخبرتموني إن كانت الحكومة ترى من الواجب تفعيل هذا التحقيق، أو إن هي ترى عكس ذلك على الرغم من حملات الحزب الشيوعي بحيث لا تعترف إلاّ بالمعلومات الرسمية الصادرة عن السلطات المحلية التي أتثبت بالتأكيد في خصوصها في انتقاد ما تبعها من تصريحات [بإشارة على الهامش بخط اليد : أنا لا أفهم]".

وبعدما تعرض لصلابة إدارته، يرفع الحاكم من مستوى النقاش ليكشف عن مشاكل سياسية مرتبطة "بهذه القضية التي لها انعكاسات خطيرة بسبب التأييد الذي يجده السيد (أشياري) لدى السكان الأوروبيين وكذا التأشيرات المتصاعدة التي تخلقها الأحداث بالمشرق على الرأي العام الإسلامي من جهة، والتشجيعات التي يأمل هذا الرأي العام إيجادها سواء في مصر أو في البلدان الأنجلوساكسونية من جهة أخرى [بإشارة على الهامش بخط اليد : أنا لا أفهم]".

قبل أن يختم إرساله، يرفق الحاكم وثيقته بنسخة المذكرة المصوّت عليها بقسنطينة في 6 جوان، ومنذ ذاك لا يرد إلاّ على الرسائل ولا على البرقيات

الآتية من الوزارة، ليكتفي بإفادتها في 12 جوان بهذه المدّونة التي يعود فيها بالحديث إلى ما أسماه "بالظروف الراهنة" العبارة التي هي في الحقيقة ثورية أو إلماح تلطيفي إلى انهيار فرنسا في المشرق بعد تدخل الجيش البريطاني.

الظّـروف الراهنـة

لم يكن انهيار فرنسا في المشرق نهاية ماي إلاّ ليؤثر سلبا على الحاكم (شاتينيو)، لما غادر هذا الأخير منصبه في سبتمبر 1944 كمندوب عن فرنسا في لبنان ذهب وهو مطمئن أنه لا شيء ثمة يمكنه الإخلال بالاستقرار ؛ ومثله مثل الجنرال (ديغول) كان يعتبر أن الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان بقي يحتفظ بكل قوته وقيمته هناك، ولم يكن يقدّر أبدا أن الحركة الوطنية العربية كانت حقيقة خطيرة دون إيمانه البليد مطلقا بفكرة بغض الانجليز (الأنجلوفوبيا) التي ترى في البريطانيين أنهم هم المسؤولون على مصائب فرنسا بالمشرق[37].

أما الأنجلوفوبيا في الجزائر فقد كانت إلى ذلك التاريخ في تناقص معتبر، إذ كان حضور البريطانيين المحتشم واللطيف بهذا البلد مرغوبا فيه، وبداخله تقوم الشرطة العسكرية البريطانية بمراقبة سجناء الحرب الإيطاليين مراقبة صارمة[38]. تربط الحاكم بالقنصل العام بمدينة الجزائر علاقات طيبة، وهو الذي سمح له غداة أحداث 8 ماي بالحصول على الطائرات الضرورية لتسهيل عملية تسيير الفرق القومية المغربية نحو القطاع القسنطيني[39] ؛ أما مساعده في المعسكر، النقيب (بلعباس) الذي يحسن علاقاته بين البريطانيين، فلم يشر أبدا أنه ثمة من النشاطات والحركات ما يقلق[40].

وكانت العلاقات مع الأمريكيين بالمقابل يطبعها الحذر المتبادل، فقد آخذ ألديو (Aldhuy) وهو مدير الديوان لدى الحاكم، رسميا على القنصل

لاوتن (Lawton) بكثرة دعوته (فرحات عباس) إلى مائدته، وكان يبحث كيف يمكنه غلق مركز الإعلام الأمريكي بمدينة الجزائر[41]. وكان لانتشار القمع الذي شهده شهر ماي أنه أقلق كثيرا الأمريكيين ممّا أدى بالقيادة العليا إزاء موجة الاستنكار الواقعة في الوطن العربي، إلى رفض توفير أية مساعدة جوية.

إن الحلفاء يهتمون بالبحث عن الأخبار عن تقدّم عمليات القمع، وهذا لما يشغلهم بخصوص أمن صفوفهم إذ أن سماء شمال إفريقيا أضحت تخترق بأكبر ناقلات للجسر الجوي المموّن لجيوش المحيط الهادي انطلاقا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة[42] ؛ يتجاوز تعداد قوات "Royal Air Force" 8000 رجل وامرأة في الجزائر، وتقوم هذه الأخيرة بتسيير المطارات بسطيف وبسكرة وعنابة، مثلما تقوم القوات الجوية الأمريكية "US Air Force" بمدينة الجزائر وضواحيها بالإشراف على تسيير مطار الدار البيضاء (هواري بومدين حاليا) ومطار البليدة[43].

يمكن لنائب القنصل البريطاني بوكرت (Bowkert) الذي اعتلى منصبه هذا منذ 1918، وهو أحد السماسرة الذين يتمتعون بشعبية كبيرة، أن يجوب مدينة قالمة في جوان 1945 بغرض البحث عن المعلومات دون إثارة للمشاعر رفقة ضابط بريطاني جاء معه قاصدا الاتصال مباشرة بمكتب حراسة الموقع[44]. يفسر حسن الاستقبال هذا موقف الصحافة الهادئ من عمليات القمع، إذ لم تقل جريدة "Times" ولا كلمة في هذا الصدد، أما الـ Guardian فكان أكثر بيانا بتغطيته للأحداث بفضل مراسله بباريس الذي اكتفى بالاهتمام فقط بالبيانات الصادرة عن Quai d'Orsay وعن وزارة الداخلية.

تقوم جريدة "New York Times" منذ 12 ماي هي أيضا بتغطية بصفة منتظمة "The Algerian Riots" - الهياج الشعبي الجزائري - انطلاقا من

مدينة باريس حيث يقدّمه الـQuai d'Orsay واصفا بأنه "هياج الجوع الشعبي"[45]، إلاّ أن صوت مقالاته يتغيّر فجأة في أول من شهر جوان[46]، ويومين من قبل يخطئ سلاح الجوّ الفرنسي المحدود في المشرق بقصف مبنى البرلمان السوري في قلب مدينة دمشق، لتصل الاضطرابات إلى الألب ويتمرّد الجنود السوريون ويقتلون ضباطهم الفرنسيين. في خطابه أمام مجلس العموم، يعلن تشرشل (Churchill) أن الجيش البريطاني سيقوم بإعادة النظام والهدوء.

تتناول وقتها الـ "New York Times" قضية قصف مدينة دمشق بالتوازي مع ما يحدث في الجزائر من هول وقتل ضد السكان فريسة المجاعة ؛ إن التهجم ضد أناس عزل لا يمكنه أبدا أن يكون الوسيلة الأفضل لرفع من هيبة ونفوذ مرتكبيه، تضيف الجريدة. وبمواصلتها السباق العنيف الذي أقحمت نفسها فيه بأمل وصولها مصف الدول القوية الكبرى، لا يمكن لفرنسا إلاّ أن تفقد ثقة أصدقائها :

(« can only forfeit the condifence of her freinds by the mistaken and dangerous course by which she tries to regain her place as a Great Power»)

جاء الإنذار معروضا في صفحة كاملة خصّت لقضية المشرق متبوعا ببطاقة لخارطة المنطقة توضح أن خط الأنابيب الآتي من الحقول البترولية الواقعة تحت الرقابة الأنجلوساكسونية يمتد حسب الحدود التي رسمتها فرنسا هناك، ورأت الصحافة الإنجليزية أنه لا فائدة من التطرق إلى القضية الجزائرية، ويدخل وقتها الجيش البريطاني المستقر بالشرق الأوسط إلى سوريا ليجرّد الجيش الفرنسي الصغير من سلاحه ويجبره بلزوم ثكناته.

هكذا لتجد الأنجلوفوبيا كل حيويتها بالجزائر ؛ يبعث الحاكم العام تقريرا إلى وزير الداخلية يفيده فيه أن الجنود والضباط البريطانيين من أصول سورية أو عراقية أو مصرية يقيمون مع حزب الشعب الجزائري اتصالات

منتظمة ؛ فالعديد من الروحات والغدوات للمسلمين الجزائريين يتم الإبلاغ عنها إلى فندق Saint-Georges الذي سيستخدم بمدينة الجزائر كمركز للقيادة تابع لـ "Royal Air Force" ؛ ومن جانب آخر يقوم الجيش البريطاني بتجنيد إلى صفوفه أعداد كبيرة من الفارّين الجزائريين والتونسيين من الجيش الفرنسي[47]، وبعد نوع من التأخر تدخل بريطانيا العظمى أخيرا كعنصر من عناصر المؤامرة ضمن الخطابات العامة.

خطابـات المؤامـرة

إن المؤامرة مختلفة ومتنوعة، فاشية وديغولية، يهودية أو شيوعية، قليل هم ممن يصمدون أمامها سواء كانوا حكاما أو ضباطا سامين أو وجنرالات؛ هكذا جزء من القيادة العسكرية العليا فقدت تبصرها وحكمتها وأصبحت لا تميّز بين الخبر الكاذب والخبر الموثوق.

كما تصبح قيادة الأركان لمدينة قسنطينة جدّ منشغلة بالمؤامرة اليهودية التي تحاك، وتأخذ الأمر بلا تأكد منه مما تحمله الإشاعة التي تقول أن التمرد يخفي قضية مالية كبرى، إذ يكون المصرفيون اليهود وقد دفعوا بأحباب البيان والحرية لإنشاء بنك الهدف منه جعل الجزائر بلدا صناعيا، أما التقنيون والمهندسون الضروريّون فيلحقون عن قريب من الخارج، "بل وقد تم تعيين رؤساء إداريين من الأنديجان ليعوضوا مجموعة الموظفين بمنطقة سطيف بدءا بنائب عميل العمالة"[48] ، تشير الإشاعة.

تصدر الإشاعة في الواقع من أوساط مطلعة ؛ إن مشروع التصنيع هو في الحقيقة محل دراسة لدى ديوان الحاكم، كما وأن المشروع الآخر لبنك ذي رساميل جزائرية هو فعلا في طور التحضير منذ عشر سنوات في الوسط الذي يعرفه (عباس تركي) الذي كان إلى غاية شهر ماي أمين صندوق أحباب

البيان والحرية. وصحيح هو أيضا أنه بعدما تم نشر البيان (Manifeste) سنة 1943، اجتمع الأعيان والوجهاء الجزائريون واليهود بهدف تقديم معا مطالبهم.

وعليه يتهم الحاكم بالخيانة إذ وجد أن منشورا غير موقع أشير إلى أنه وزع أولا بمنطقة قالمة قبل أن يمرّ من يد إلى يد في مكاتب الحكومة العامة. ينادي هذا المنشور الذي جاء معنونا بـ "كفى!" إلى تنظيم مقاومة سرية تطلب "كما في عهد الاحتلال الألماني إعدام دون محاكمة الزعماء (فرحات عباس) و(البشير الإبراهيمي) و(مصالي الحاج) و(سعدان)، الخ ..."، وتطلب "بالعزل الفوري للحاكم العام الذي أضحى يتميز بمواقف جبانة ومتخاذلة"، وتدين "سابقه الخرف كاترو Catroux[49]".

يمكن للإشاعة إذن أن تضم معها أخبارا صادرة عن الحكومة العامة ثم يأتي منشور مخز ليتبع مسارها وذلك بغياب الانتباه من أن مضمون الموضوع المشترك هو عن اليمين المتطرف. ويحدث لقيادة الأركان أن تقبل لزمن معين بفرضية أن للمؤامرة يدا ديغولية، ليقوم الجنرال (مارتن) ببعث برقية إلى وزير الحرب : "تشير معلومات ومصادر موثوقة إلى أنه ثمة مشروع لإنشاء حركات جديدة بمناسبة 18 جوان، وهي ذكرى نداء الجنرال (ديغول) لمواصلة الكفاح"[50].

أما للشيوعيّون فلا يكترثون بالإشاعات، فهم يتجاهلون الفتن والاضطرابات ولم يحدث أبدا وأن أخطؤوا في مقاصدهم إذا ما رجعنا إلى هذه الأمثلة عن نقاشاتهم : "نريد أن نفعل في تونس نفس الشيء الذي بالجزائر، يعلن في 15 ماي أمين الحزب الشيوعي التونسي لفائدة ممثل الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يكلمه هاتفيا من مدينة الجزائر. [...] بلغنا بيان مغربي ينادي [الرفاق] المغربيين بالتنديد بالمحرّضين ؛ أيها الإخوة ابقوا بالخصوص يقظين وبالاتصال معنا".

"إنهم من المغربيين الذين ليسوا أكثر مني تجربة في الميدان الزراعي، يرد نيكولا زنيتشي (Nicolas Zannettacci)، الأمين العام لهنريات (Henriette) العاملة بجريدة Liberté التي تسأله عن طريق الهاتف حول إضرابات الحصادين في القطاع الوهراني ؛ إنهم المثقفون الذين جاؤوا للدعاية الفاشية، لكن سرعان ما يختفون بمجرد أن يكشف أمرهم. - (هنريات) : وهذا خطر ؟ - (زنيتشي) : خطر كبير .. إنهم من المناضلين. - (هنريات) : هل أنت متأكد ؟ - (زنيتشي) : نعم !"[51].

لم تكن أبدا المديرية العامة للأمن التي قامت بالترصدات الهاتفية تتصور أنها ستسمع مثل هذا الخطاب يأتي على لسان (نيكولا زنيتشي) أحد أقدم العناصر البولشفية المعروفة في إخلاصها للخدمة لما قام به في السابق من إنشائه على مستوى القطاع الوهراني أولى النقابات الشيوعية، ولما قساه من السنوات العديدة داخل السجون في عهد الجمهورية كما في عهد النظام فيشي.

تعدّ أحداث القطاع القسنطيني بالنسبة للقادة الشيوعيين بمثابة الفرصة لبيان أن عودة النظام في هذه المنطقة لا يمنع هؤلاء من الوصول إلى الحكم. أصبح الشيوعيون في الحقيقة بالنسبة لمعظم الأوروبيين أفضل مدافعيهم ؛ وتتحصل الأوساط الكولونيالية التي كانت تبحث كيف تكسر الصمت الذي عزلتها فيه الحكومة العامة، على خبر أن المفوضين الماليين "الكولون" و"غير الكولون" يصوتون على مذكرة حررت ضد "حملات الحقد والكذب والتحريض التي يشنها منذ زمن توجه معيّن للصحافة والإذاعة [...]" مذكرة تنادي إلى إنشاء الميليشيا[52]. وكانت جريدة L'Echo d'Alger الوحيدة في مدينة الجزائر التي تجرأت على نشرها.

لترد جريدة Alger républicain متهمة المفوضين الماليين بأنهم من أتباع هتلر يريدون إنشاء "ميليشيات فاشية"[53]. وفي الوقت الذي علم فيه القادة

الشيوعيون أن مناضليهم يتعرضون بشكل كبير لإبتزازات الميليشيا، تأتي مذكرة المفوضين الماليين في وقتها المناسب. إن اتهام الآخر في ماي 1945، "بالفاشية" في جريدة تابعة للسلطة ليس بالأمر الهين ؛ هكذا لتلزم جريدة L'Echo d'Alger الصمت مذعورة.

ومع ذلك فإن الشيوعيين يتحكمون في الوضع، يجب الأخذ بعين الاعتبار لقوى أخرى ؛ كان أول مقال لصاحبه روجر أسبلاس (Roger Esplaas) الصحفي المبعوث عن جريدة Liberté للتحقيق بمدينة سطيف، قد تم نشره في 17 ماي، فبعدما وضح هذا الأخير أنه لم يجد أي دليل على أنه ثمة تمرد مدبّر، يواصل في مقاله وصفه لمظاهرات 8 ماي، ولما مرّ به من أحداث عند حاجز الشرطة، وللرصاصات الأولى التي أطلقها المحافظ وممن كان معه، لكن الاسترسال في العرض يتوقف فجأة مقطوعا "ببياض" يمسح 18 سطرا، فقد تعرضت إذن جريدة Liberté للرقابة ومنع نشر بقية المقال من قبل الرقابة العسكرية للأخبار(54). ويدعو الجيش الشيوعيين لحسب حساب أمره ماداموا يريدون إثبات الحقيقة.

لعبة الرقابة والحقيقة

بدأت ممارسة الرقابة العسكرية منذ سنة 1939 بحكم قوانين حالة الحصار، ولهذا الجهاز الصلاحية في منع كل خبر يرى فيه المساس بهيبة السلطات والإدارة المدنية(55). لم يتأثر هذا الجهاز في الجزائر بالقرار الذي يحصره بالمتروبول بقضايا العسكرية بداية من أول جوان.

لم تعان الصحافة الشيوعية إلى ذلك الوقت من هذه الرقابة إلاّ قليلا، معظم عملاء هذا الجهاز هم من الضباط الاحتياطيين أتوا من الجامعة ومن سلك الصحافة أو المحاماة، يحسنون التعامل مع الأوامر الآتية من قيادة

الأركان ويراعون جانب الطريق الأكثر مساسا بالعمل الحربي، لكن لو اتضح أن هذا الأخير يهاجم باستعمال السلاح، فلا مجال للتسامح. لو كان يجهل ما كان يتضمنه حقيقة المقطع الذي تم حذفه بفعل الرقابة من صفحات جريدة Liberté، فإن المنشور الذي وزع غداتها بمدينة الجزائر من قبل مفوضية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي يقدم نظرة عن ذلك.

فقد أعفي المنشور عن تأشيرة الرقابة، الأمر الذي تعوّد عليه الشيوعيون. لكن الجيش يؤسفه ذلك، أما السلطات المدنية التي كانت قليلة الانشغال لخلق تأثيرات وانعكاسات مع الحزب الأول في فرنسا، فإنها لا تسمع ولا ترى ؛ جاء المنشور تحت عنوان "ليس هناك ثورة عربية، لكن مؤامرة فاشية، هذه هي الحقيقة !"، ويؤكد ذلك المنشور : "الآلاف من البرآء هلكوا تحت ضربات القمع الأكثر وحشية"، ويتهم الجيش والميليشيات على حد سواء[56].

وجاء تصديق الرأي العام مباشرا دون تأخير، إذ تسقط مبيعات جريدة Liberté إلى التدني بين الأوروبيين في الأحياء الشعبية لمدينة الجزائر، وكان البعض من فروع الحزب داخل البلاد يرفضون نشر وتوزيع المنشور، ويدين الشيوعيون الأعمال الابتزازية الصادرة عن الميليشيات، لكن التهجم بالسلاح فهذا أمر لا يقبل أبدا بالنسبة للأوروبيين المقيمين بالجزائر.

وتأخذ جريدة L'Humanité المشعل[57] بعدها في باريس وتقدم تفاصيل كما هو معروف، تقدم الرقم 6000 قتيل وتحمّل السنغاليين والفرقة الأجنبية مسؤولية ذلك، وتظهر أفراد الميليشيا على مشهدهم الذين "كلهم من أنصار النظام فيشي" لهم "الحق في إطلاق النار على الجزائريين الذين يجدونهم في طريقهم". وكون لجنة توبرت منعت من إتمام تحقيقها من قبل مجلس الوزراء، فلم يبق للشيوعيين سوى التفاوض مع جهاز الرقابة.

هل كان ثمة تفاوض مباشر أو استعمال لوساطة ما ؟ لم ينس بعض الضباط السامين من أنصار الجنرال (جيرود) تحرير كورسيكا الذي أنجزوه جنبا إلى جنب مع الشيوعيين، ولا يخشى الجنرال (دوفال) من جانبه أن يشير في تقرير إلى الجنرال (مارتن) إلى "الوقفة الرجولية التي أبدتها الـ FFI لمناطق Jura أثناء التقدم المظفّر للفيلق الجزائري الثالث للمشاة"[58] الذي كان يقوده في سبتمبر 1944، تظهر التعليمات التي عقبت التفاوض مع جهاز الرقابة بإعفاء جريدتي Liberté وAlger républicain من "البياض" المانع : عدم التشكيك بوجود انتفاضة وإنقاص من عدد التحقيقات حول القمع المدني بمنطقتي سطيف وقالمة فقط، تدوّن Liberté التعليمة وتتراجع في نشر مقالات (روجر اسبلاس) حول القمع العسكري[59]، ليمرّ مقال حول القمع المدني في الجريدة لكن مبتورا من جزئه الذي يتناول منطقة قسنطينة.

كره القادة الشيوعيون الذين ظهروا بأقل احتجاج من أن يتناولوا مسألة الميليشيات، ولم تصدر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري إدانتها ضدهم إلاّ في 31 ماي، ولم تعلن عنه إلا في 7 جوان[60]، أما بخصوص قضية (محمد لجعلي)، فيترك لهم جهاز الرقابة كل الحرية. يقتل أمين فرع القصبة البحرية للحزب الشيوعي الجزائري في ليلة 18 ماي من قبل دورية مختلطة ما بين شرطة وجيش، فبعد رصده بأعالي القصبة حاول الهرب ثم يدافع عن نفسه باستخدام سلاحه، ليعثر بعدها داخل محفظة كان يحملها على عديد من الوثائق للجنة المركزية لأحباب البيان والحرية بالإضافة إلى طوابع مختومة ورسمية تم سرقها ؛ تكشف القضية عن العلاقات والثقة الموجودة بين الشيوعيين وأحباب البيان.

بينما تكتفي مختلف الصحف بنشر بيان صادر عن العمالة، تشرع جريدة Alger républicain في تناول القضية ويتمكن الحزب الشيوعي الجزائري

على الرغم من حالة الحصار من تحويل مراسم جنازة (محمد لجعلي) يوم 20 ماي إلى تجمع شعبي بمقبرة "القطّار" التي زينت بأعلام حمراء حيث يدفن المسلمون. وبحماسة كبيرة يقوم (عمار أوزڤان) باتهام أمام قبر الميت هناك "بعض السادة من العمالة" و"الهتليريين-التروتسكيين أصدقاء مصالي" بتنظيم جريمة سياسية، والمقولة التي أطلقها ستبقى مرسومة في الذاكرة : "مثلما أنه لا يمكن الجمع بين الماء والنار فلا يمكننا أبدا التأليف بين الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب الجزائري"[61].

الأكثر مساسا بالقضية هو الحاكم (شاتينيو) المتهم من قبل جريدة Liberté أنه يكتم ما قام به رجال الشرطة، ليخطر هذا الأخير الوزير (أندريان تيكسيي) ويطلب منه التدخل لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري[62] ؛ وفور إخبارهم من قبل اللجنة المركزية أن الحاكم في حالة ارتباك، يزيد الشيوعيون من ضغوطاتهم. تنشر جريدة républicain Alger في 26 ماي حوارا مطوّلا مع الشيخ (الإبراهيمي) الذي كان لا يزال وقتها يتمتع بحريته، وكان الانفصال كبيرا بين أوساط الجزائريين الذين يسارعون إلى اقتناء الجريدة بحماس، وكذلك كان الحال في مبنى الحكومة العامة ولكن باللوم على جهاز الرقابة العسكرية كيف أمكنه التغافل عن ذلك ؛ يجهل القراء أن هذا الحوار تم إعداده في 14 ماي في انتظار نشره في الوقت المناسب.

جاء كلام الشيخ (الإبراهيمي) في لهجة معتدلة، فبدخوله لعبة الشيوعيين يتحدث على أساس مفهوم المؤامرة المحاكة من قبل "أياد خفية تريد منع الجزائريين الحصول على أقل ما يمكنهم من الحقوق". "أرى، يقول الشيخ، أن اليد التي أطلقت الرصاصة الأولى - الشرارة التي فجرت البارود - ما هي إلاّ أداة لهذه القوى الخفية. كنا نتمنى لو أنه عند انفجار الوضع حاول الجميع الوقوف للحيلولة دون انتشار الشر باستخدام المنطق والعقل [...]، ويا

للأسف فعوض القيام ببوادر لكبح السوء، شاهدنا من الأمر ما زاد من انتشاره إلى إراقة للدماء من جديد وإلى سقوط أرواح بريئة"(*).

ووصولا إلى هذه الكلمات يأتي "بياض" عن جهاز الرقابة ليقطع الحوار إلى نصفين قبل أن يختم الشيخ "الإبراهيمي" حديثه بتفنيده بقوة الاتهام الذي يقول بعلاقة أحباب البيان والحرية بالفاشية. "كيف يمكن للجزائريين الذين عانوا الكثير من العنصرية أن يتعاطفوا مع أسوأ ما تمكن العنصريات القيام به ؟".

يحتج الشيخ (الإبراهيمي) في المقطع المحذوف[63] من قبل الرقابة على أعمال "القمع الجماعي" التي يعزو مسؤوليتها إلى بعض "الطغاة الهتلريين" ويضيف قائلا : "يكمن العلاج الأوحد بالنسبة للوضع الحالي في إطلاق سراح (فرحات عباس) ورفقائه". ورأى جهاز الرقابة من المستحيل نشر ما أشار إليه الشيخ فيما زاد من انتشار العنف أنه كان الأمر الذي أعطاه الحاكم للزج بـ (فرحات عباس) داخل السجن. وبعد غد في الصباح يتهم الشيخ (الإبراهيمي) الذي تم إيقافه بأمر من الحاكم من قبل قاضي التحقيق كونه يمثل "الضامن المعنوي" لـ (فرحات عباس).

يستقبل الحاكم (شاتينيو) في 28 ماي النائب الشيوعي (دوميزوا) الذي جاء من باريس يرافع على أساس سوء الفهم ويوضح له أن الغرض من الحوار كان لجلب الجزائريين نحو الحزب الشيوعي، حزب النظام[64]، وقد كان لطف الاستقبال أنه طمأنه لكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للرسالة التي تلقاها منه لاحقا، ليخبر (دوميزوا) الحاكم وهو يستعد للعودة إلى باريس أنه وصله عن (روجر اسبلاس) عن "الدور الخاص والخطير جدا" الذي لعبه عميل عمالة قسنطينة ونوابه في عمليات القمع. ونظرا لخطورة عواقب هذه

(*) تمت ترجمة كلام الشيخ البشير الإبراهيمي انطلاقا من النص بالفرنسية لصاحبه المؤلف، وليس بحوزتنا نص الحوار الأصلي (المترجم).

الحقائق، ينصحه بلطف باستقبال (فيكتور جوس) رئيس مفوضية الحزب الشيوعي الفرنسي، ليقبل الحاكم بالمقابلة فورا.

وبعد نهاية الجلسة في 30 ماي يقوم (فيكتور جونس) ببعث إلى الحاكم ملخصا عن الحوار الذي دار بينهما، ويرفق رسالته بمذكرة يفصّل فيها (روجر اسبلاس) مؤامرة إدارة العمالة التي راحت تتصرف خارج القانون بإصدار أوامر بمدينة سطيف بإطلاق النار على المتظاهرين وتنفيذ بقالمة قرارات صادرة عن محكمة غير شرعية ؛ أما المذكرة فتتجنب إبداء موقفها من مسؤولية الحاكم، ويشير (فيكتور جونس) إلى أن (روجر اسبلاس) بحوزته "شهادات أخرى هامة" لم يكشف عنها ويطلب منه إفادته بنسخة منها.

يحوّل الشيوعيّون في 3 جوان الجلسة العامة للمساهمين في جريدة Alger républicain إلى اجتماع حيث يمكن لـ 300 أوروبي وبعض الأعيان الجزائريين مناقشة قضية القمع على الرغم من حالة الحصار المطبقة[65]. جاء تقرير (ميشال روزي) مليئا بالإيضاحات ويجيب على السؤال حول عدد الجزائريين الذي قتلوا، أن باريس تتمسك بـ 8000 قتيل، لكن القنصل الأمريكي يتحدث عن 35.000. أما عن التقرير الذي قامت به الجريدة حول الاجتماع فيتم حذفه من صفحاتها، لكن كل ما قيل ينتشر في المدينة. فبالنسبة للجزائريين فإن (ميشال روزي) يقول الحق أما الحاكم (شاتينيو) فيكذب.

مثل هذه المناورات تثير الحنق والسخط داخل الحزب الاشتراكي، إذ يغتاظ اشتراكيو مدينة الجزائر كون الشيوعيين جعلوا من أنفسهم أحسن المدافعين عن أحباب البيان والحرية، ويحرمونهم من بعض المناضلين من ذوي الشأن الكبير مثل (العزيز كسوس).

أما بالنسبة للاشتراكيين في القطاع القسنطيني حيث العديد منهم يؤيدون الميليشيات المدنية[66] والذين غالبا ما يرون في أحباب البيان إلاّ مناضلين في حزب الشعب متبرجزين (نسبة إلى البرجوازية)، فإن المناورة تعتريها الكثير من الشبهات، والحالة هذه فإن الشيوعيين يتهمون الحاكم (شاتينيو) بأنه هو سبب المجازر.

وتفضل الفدرالية الاشتراكية بمدينة الجزائر أن تشكك في وجود قمع مرتكب وتنكر حقيقة المجازر. "وصلتنا تقارير تنذر بالخطر فيما يتعلق بهذه المسألة، تكتب أسبوعيتها Fraternité، ولنا بعض الحق في الاعتقاد بأنها ليست كلها خيالية، لكننا عازمون بأن لا نعتمد إلاّ على الحقائق"[67].

إن علاقات الاشتراكيين ومناضليّ الحزب الشيوعي الجزائري هي في الوقت الحاضر متدهورة بسبب أن تؤدي محاولة العودة إلى الحوار بفعل إمضاء نداء مشترك للتحضير للانتخابات، إلى إنتاج نص يتحدث عن القمع الذي أفرغه المسكوت عنه من كل محتواه، والذي وحدها فدرالية مدينة الجزائر من بين الثلاث فدراليات الاشتراكية بالجزائر يمكنها التوقيع عليه مع حزب الشعب الجزائري. وينحني التنظيمان الاثنان أمام "الضحايا الذين سقطوا بقسنطينة أثناء أحداث 8 ماي 1945"، ويطالب "بمعاقبة كل عمل قمعي غير مبرر ضد الأبرياء"، ويحتجّان على "إنشاء الحرس الوطني على شاكلة الـ SS (*) الهتليرية".

وعلامة أخرى إضافية على الاضطرابات، إذ تسقط من جديد مبيعات جريدة Alger républicain إلى مستوى متدني، فالعديد من كبار المستثمرين الأوروبيين يسحبون رؤوس أموالهم بخاصة الحركة المسماة

(*) SS SchutzStaffel : درجة الحماية : شرطة عسكرية تابعة للحزب النازي أنشئت في 1925. وبقيادة هملر(1929) (Himmler)، تسمح لهتلر (Hitler) بتهديم Röhm والـ SA (Sturm Abteilung) كتيبة الاقتحام) سنة 1934، كان الـ SS مكلفين خصوصا بتسيير تدابير حراسة المعتقلات (35.000 رجل سنة 1945). (المترجم.)

بـ (mouvement de Combat) التي كان لدعمها الواصل إلى مليون فرنك فرنسي المودعة من قبل الـCFLN للاستثمار، دور حاسم في خريف 1943 للسماح للجريدة بتسديد ديونها وعودتها إلى الساحة الإعلامية[68]. لينظر بعدها إلى جزائريين أثرياء مدربين على يد (عباس تركي) لإنقاذ الموقف، هكذا لتنتشر الإشاعة في مدينة الجزائر أنه تم بيع الجريدة لصالح هؤلاء، وكان الحاكم (شاتينيو) واثقا من ذلك وكذا مقتنعا أنه كان ضحية مؤامرة شيوعية دبّرت بعون حزب الشعب الجزائري كما عبر عن ذلك كتابيا في رسالة إلى الوزير (أندريان تكسيي)[69] ؛ هذا وتتربّص الأوساط الكولونيالية المحافظة على مصالحها للقيام بهجوماتها المضادة، هل أُخذ الحاكم بين نارين ؟

مـا بيـن ناريـن ؟

أطلقت الهجومات المضادة للدوائر الكولونيالية في 26 ماي من قبل بول إميل فيار (Paul-Emile Viard) بأسبوعية La Quatrième Rе́publique الصادرة بمدينة الجزائر التي يعد هذا الأخيرّ مديرها السياسي ؛ يعتبر هذا الأستاذ الجامعي المختص في القانون والمقاوم الديغولي من الطراز الأول، عدوا خطيرا، وكونه كاثوليكي المذهب ومن الملتزمين به، يجد مساندة من دار الأسقفية (المطرانية) لمدينة الجزائر التي تنتمي إليها الجريدة وتقوم بالدعاية له كمترشح للانتخابات في خورنيات الأحياء الجميلة[70].

تحت عنوان "الكثير من الحرية يضرّ! " يتهم الأستاذ (فيار) الشيوعيين أنهم "معادون للفرنسيين" مثلما تبيّنه هجوماتهم ضد الكولون والقياد [71] ؛ ويأخذ على نفسه أنه كان عضوا في لجنة الإصلاحات التي أعدّت قانون الـ 7 مارس 1944 : "إن أملنا وثقتنا قد خيّبا، فنحن نرى أن الجانب السياسي

لقانون 7 مارس 1944 بقي ساري المفعول. فليس بمجرد إلصاق بطاقة "مواطن" على كتف رجل أنه يعني أننا نجعل منه مواطنا فرنسيا"[72].

لكن عناوين الصحافة الأخرى ذات التوجه الكولونيالي الاستعماري ليس لها سند صلب مثل هذا[73]، والبعض منها واقع تحت تهديد الحجز ممّا تفضل التحايل والمداهنة، فهذه جريدة L'Echo d'Alger تنصح باتخاذ الحيطة، لأنه "من الآن فصاعدا" ولا أحد في شمال إفريقيا ضامن نفسه من أنه لا يذبح في أي لحظة". فإزاء "ريح الجنون" الذي أسرّ واستخفّ الجزائريين، تختار هذه الجريدة أن تكرس نفسها لتمجيد عمل وآثار الاستعمار بشمال إفريقيا [...] احدى أجلّ الروائع من بين تلك التي تجسد عبقرية فرنسا"[74].

أما جريدة La Dépêche algérienne التي حكم على مديرها بالإقامة الجبرية، فتتحول إلى جهاز لصالح حكام المدن والمستشارين العامين والنقابيين من الكولون الذين تنشر لهم إعلاناتهم واقتراحاتهم، وتدين تحت غطائهم "الدعايات المولّدة لأسوء التجاوزات"، و"الحملة المبغضة للصحافة والإذاعة اللتين تسببتا بتحريضها الدنيء في وقوع مجازر القطاع القسنطيني"، وتغذي فكرة المؤامرة الشيوعية[75].

لكن الوجهاء الكولونياليين يرفضون المغامرة إلى أبعد من ذلك، فإن الحاجة إلى النظام والهدوء تزيد مع الوقت، كما أن إخفاق المسؤولين الإداريين بالقطاع القسنطيني في بسط حركتهم يدل على ذلك ؛ ولم يبق عمليّ عمالة وهران ومدينة الجزائر مكتوفي الأيدي، إذ يقومان بفتح ملفاتهم والعمل بالكواليس. ولم تكن لمحاولة إنشاء فدرالية لرؤساء بلديات قطاع مدينة الجزائر وضواحيها في 15 جوان إلاّ أنها جمعت حولها عددا قليلا من الشخصيات غير البارزة، أما المحاولة الأخرى في

إنشاء يوم 28 جوان بمدينة الجزائر لجنة تجمع في اتحاد فدرالي على مستوى الجزائر كلها، فقد توقفت فجأة دون نتيجة تذكر.

ويتجه الرأي العام بعيدا عن المحرّضين مثيريّ الفتن، إذ يمثل (جول روي) أحسن مثال لهذا التحوّل، فقد وصل من باريس ليقضي شهرا بمدينة سطيف بين عائلته وهو مقتنع أن شمال إفريقيا قد ضاع بسبب "الحماقات والتشبث بالرأسمالية"[76] ؛ كما كان للمحادثات التي سمعها بالمدينة وبمركز سلاح الطيران بعين ارنات أنها تسببت في تحوّله ضد الشيوعيين.

"إن تفكيري الآن متجه نحو المسألة، يكتب (روي) إلى الشاعر (جون عمروش)، وأعرف أيضا أين هم "الفاشيون" و"الهتلريون" ؛ لنا حديث في هذا الأمر. لقد سمعت كثيرا عن مدافعيّ نفس الحزب حتى بقيت ثابتا إزاء الأهداف المرجوة والمحققة في عمومها، وينتابني حزن كبير كوننا قمنا بحرب دامت خمس سنين لنصل في النهاية إلى هذا الاحتقار للكائن البشري"[77].

لم يكن ليصح وضع إخلاص (جول روي) محل شك، أما فيما يتعلق بالحاكم (شاتينيو) مادام الحديث عن الإخلاص، فيمكننا الإشارة إلى أن إدانته لمؤامرة شيوعية جاءت لتبرر في الوقت المناسب تقاربه مع الأوساط الكولونيالية الاستعمارية الذي كانت بدايته بثلاثة أسابيع من قبل حينما التقى بمدينة عنابة بلجنة اليقظة لقالمة، هكذا ليبقى له إقناع الوزير (أندريان تكسيي) ليمنحه موافقته لهذا التحوّل السياسي.

الاحالات

1) جريدة Alger républicain، 14 جوان 1945.

2) "عاد النظام والهدوء إلى نصابهما"، برقية وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) مدينة الجزائر 12 ماي، جريدة Alger républicain، 13 - 14 ماي 1945، ص 1.

3) دراسة حول تمرد مدينة قالمة، سلمت في نواحي 15 جوان إلى الحاكم (شاتينيو).

4) (JORF) رقم 41، الجمعة 8 جوان 1945، جلسة الخميس 7 جوان 1945.

5) الدكتور (بن جلول) وريموند بلان (Reymond Blanc) المحامي بمدينة تلمسان، ممثلان عن الاشتراكيين بالجزائر.

6) مذكرة استعلامات رقم 3. قمع التمرد. يلاحظ تأشيرات للوزير على الهامش. حوار مع الملازم الأول (N.)، باريس 2003.

7) جريدة Alger républicain، 13 ماي 1945، "فليتوقف المحرّضون"، افتتاحية ميشال روزي (Rouzé Michel).

8) تقرير القنصل العام لدى وزارة الخارجية (Foreign Office) لبريطانيا، 12 جوان 1945.

9)CIE، تقرير شهري، قسنطينة 22 أوت 1945. نفس السلوكات تم الإشارة إليها في مدينة الجزائر وضواحيها.

10) Amrouche Jean, Roy Jules, "D'une amitié, Correspondance Jean Amrouche-Jules Roy (1937-1962)", Aix-en-Provence, Edisud, 1985, p.64.

11) مذكرة عن الـ PRG والمديرية العامة للأمن، 10 - 11 ماي 1945.

12) المديرية العامة للأمن، تقرير يومي، مدينة الجزائر 2 جوان 1945.

13) Roy Jules, Journal, 1925-1965, "Les années déchirement", Paris Albin Michel,1998, p.252.

14) الوضع العام بالجزائر بعد الاضطرابات التي وقعت بالقطاع القسنطيني، 29 ماي 1945، ص 6 على الآلة الراقنة ؟ مدير الأمن العام، مدينة الجزائر 16 ماي 1945.

15) تقرير شهري، مدينة الجزائر 4 جوان 1945 ؛ تقرير أسبوعي للمسؤول الإداري لبلدية براز (Braz) المختلطة، الأسبوع من 12 إلى 19 ماي ؛ تقرير الملازم الأول في الجندرمة، مدينة Affreville(خميس مليانة، عين الدفلى حاليا) 21 ماي 1945 ؛ برقية نائب عميل عمالة مليانة، 25 ماي 1945.

16) A GERON CH - R, "Les Algériens musulmans et la France", op-cit, pp 606 -608.

17) تقرير الاستخبارات العامة، مدينة الجزائر 4 جوان 1945.

18) مقاطعة مليانة، بلدية (براز) المختلطة، تقرير أسبوعي، الأسبوع من 12 إلى 19 ماي 1945.

19) تقرير الحاكم العام إلى اللجنة البيووزارية المكلفة بقضايا منطقة شمال إفريقيا، 8 جوان 1945.

ينسب الحاكم (شاتينيو) عمليات النهب هذه إلى البدو الرحل من ناحية الصحراء.

20) مع تقرير الجنرال قائد فرقة وهران، وهران 27 ماي 1945، مذكرة إلى السيد وزير الداخلية حول مسألة انتشار مليشيات في مقاطعة وهران [دون تاريخ محدد] (في نواحي 15 جوان 1945).

21) مع مراعاة عملية الإحصاء، يبدو تصنيف وترتيب الأرشيف بعيدا عن كونه مكتملا.

22) برقية من الحاكم العام إلى الوزير، 23 جويلية 1945. فمن 20.000 ملف معروض للمعالجة يوجد 12.000 مما هو قابل للفصل فيه "بكل تأكيد".

23) ارجع إلى الفصل الثالث.

24) تقرير المقدّم (فرندون) إلى قائد الأركان في الدفاع الوطني، باريس، مدينة الجزائر 10 و12 ماي 1945 / ارجع إلى الفصل العاشر..

25) جريدة Alger républicain، 23 ماي 1945.

26) جريدة Alger républicain، 23 ماي 1945. يشير الإعلان إلى "التطابق في وجهات النظر"، و"مشابهة في التفسيرات" و"قوة في النتائج"..

27) مدير الأمن العام، مدينة الجزائر، تقرير حول إنشاء اللجنة، 8 جون 1945.

28) تم إنشاء لجان اليقظة ضد الفاشية غداة هجوم الرابطات ضد غرفة النواب في 6 فيفري 1934.

29) تقرير موجّه إلى الحاكم العام، قالمة 21 ماي 1945.

30) تقرير المحافظ الرئيسي (بيرجي)، مدينة الجزائر 17 جوان 1945 (سبق ذكر المرجع).

31) تصريح (أشياري) للمفتش العام (باتيستيني). 6 صفحات ؛ تقرير عميل العمالة إلى الحاكم العام في 5 صفحات، مؤشر عليه من قبل الوزير (أندريان تكسيي) بعبارة "تقرير غير كاف تماما".

32) PRG لمدينة قسنطينة، تقرير الـ 7 من شهر جوان 1945.

33) PRG لمدينة قسنطينة، مقاطعة قسنطينة، تقرير 7 جوان 1945. يقوم النواب أو المعاونون الخواص بوظيفة حاكم المدينة بصفة مؤقتة في البلديات التي استقالت منها هيأتها الإدارية.

34) الرئيس : (بول كوتولي (سكيكدة)، المساعدون : بريغا (سطيف)، موبير (قالمة)، سانسوليف (عنابة)، ديرون (سوق أهراس)، كازو (قسنطينة)، بورغ (بجاية)، غريسون (جيجل) ..إلخ

35) تقرير سريّ للغاية من الحاكم العام إلى وزير الداخلية، 8 جوان 1945.

36) أي مجموع الإعدامين الاثنين الوحيدين اللذين يعترف بهما (أشياري) تمسّكا بمبدأ الضرورة والإعدامات الـ 9 في حق أعضاء مكتب الفرع المحلي لأحباب البيان والحرية (AML) يوم 10 ماي صباحا بالسجن المدني لمدينة قالمة، بالإضافة إلى الإعدامات الـ 7 الأخرى في حق من اتهموا في جريمة قتل أحد مسيري المزارع في 12 ماي بالقرب من كنيسة قرية Villars (أولاد شهام – سوق أهراس).

37) سبق ذكر المرجع. Lerner Henri, Op-cit, pp. 242 – 259.

38) يمنح القانون الأساسي الخاص للسجناء الإيطاليين المنتمين إلى قوة دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء حرية ليست ككل الحريات لما تثيره من مشاكل مرتبطة بالنظام العام ؛ إن التكفل بهم يعود إلى السلطة البريطانية / قسنطينة، 53 / B3 تقرير نائب عميل عمالة عنابة، 20 مارس 1945.

39) تقرير المقدّم (فرندون) إلى القائد العام لأركان القوات المسلحة، 12 ماي 1945. أي أربع طائرات من نوع "Dakotas".

40) الملف GGA 1 C M57، بطاقات استعلامات غير مؤرخة. يكون النقيب (بلعباس) على الأرجح ينتمي إلى قيادة الأركان الخاصة بالجنرال (ديغول). يقوم (بلعباس) بكراء الفيلاOliviers التي تعود ملكيتها إلى المديرية العامة للدراسات والأبحاث (DGER)، وهي محل الإقامة السابقة للجنرال (ديغول) بمدينة الجزائر، أين سمح له نصيب حملته بتنظيم حفلات استقبال باذخة.

41) El-Machat Samya, "Les Etats-Unis et l'Algérie. De la méconnaissance à la reconnaissance, 1945 – 1962", Paris, L'Harmattan, 1966, p. 17, citant une note d'Aldhuy à Lawton en date du 24 mars 1945.

.42) The New York Times, 17 juin 1945, p.9, 1er a 3e colonne, "Airmen farewell in tropic "heaven"" by Meyer Berger-Fedala, North Africa, 8 juin (retardé).

43) بإجبار العسكريين والمدنيين الفرنسيين باستخدام مطار بوفاريك.

44) "Note Blance" Etude de l'insurrection de Guelma, - Cataldo Hubert, Böne, Hippone la Royale et sa région, Guelma, La Calle, Buyeaud, Herbillon, t.II, Africa Nosta, 1987.

45) The New York Times, Last City Edition, samedi 18 mai 1945, p.5, 2ème col, "[...] the problems in North Africa are policial as well as economic, with the natives making a bid for the democratic rights for which this war was fought".

46) جريدة The New York Times، أول جوان 1945، عناوين ومقالات الصفحة الأولى، فالصفحة الرابعة بكاملها مع الخارطة.

47) تقرير الحاكم العام إلى وزير الداخلية، 30 أكتوبر 1945. يتشكل فندق Saint-Georgesالذي هو عبارة عن قصر ذي طابع مشرقي، من عدد من العمارات المتداخلة والحدائق بني مقابل مقر سكنى الحاكم العام الذي كان يسمى وقتها بـ "Palais d'Eté".

48) قيادة الأركان بمدينة قسنطينة، المكتب الثاني، التقرير ليوم 26 ماي 1945.

49) منشور (tract) مكتوب على الآلة الراقنة ؛ وتقرير شخصي من الحاكم العام إلى الوزير، 12 جوان 1945.

50) من الجنرال (مارتن) إلى وزير الحرب، برقية مرموزة بتاريخ 14 جوان وكان الوزير ذا توجه ديغولي.

51) ترصد 15 ماي 1945 ؛ المديرية العامة للأمن، ترصد 21 ماي 1945.

52) جريدة L'Echo d'Alger، 16 ماي 1945.

53) جريدةAlger républicain، 16 ماي 1945، افتتاحية ومقال : "ميليشيات مدنية أم ميليشيات فاشية ؟" بقلم جوليا (L.Julia).

54) يتم عمل الرقابة بدءا بمنشورات الجريدة قبل عمليات السحب على الآلة الطابعة هكذا لمنع هيئة التحرير لتشكيل صفحة جديدة وإجبارها "بالبياض" على الاعتراف أنها عوقبت / رسالة دوميزوا (Demusois) إلى الحاكم العام مدينة الجزائر 28 ماي 1945.

55) مديرية الرقابة العسكرية للأخبار، تقرير حول سير الرقابة بالجزائر، مدينة الجزائر 7 أفريل 1945 ؛ مذكرة وزير الداخلية 4 جوان 1945 ؛ رسالة وزير الداخلية إلى رئيس الـ GPRF، 29 سبتمبر 1945.

56) منشور مفوضية الحزب الشيوعي الفرنسي بشمال إفريقيا.

57) ارجع إلى الفصل الثالث عشر (13).

58) تقرير الجنرال (دوفال) إلى الجنرال (مارتن)، 19 ماي 1945.

59) رسالة من (دوميزوا) إلى الحاكم العام، مدينة الجزائر 28 ماي 1945.

60) جريدة Liberté، 7 جوان 1945، الصفحة 3.

61) المديرية العامة للأمن، مذكرة استعلامات، 18 ماي 1945، تقرير المحافظ (بن حمّو)، 24 ماي 1945 ؛ محافظة الشرطة للدائرة 2، مدينة الجزائر، تقرير المحافظ 19 ماي 1945، مذكرة 21 ماي 1945 ؛ الـPRG مدينة الجزائر، مذكرة 22 ماي 1945، تقرير المحافظ كرسوناك (Carsenac)، 24 ماي 1945 ؛ منشور الحزب الشيوعي الجزائري الموقع من قبل (عمار أوزڤان). جريدة Alger républicain، 21-20 ماي 1945.

62) برقية من الحاكم العام إلى وزارة الداخلية، نسخة غير مؤرخة (24 ماي 1945).

63) وزارة الداخلية، نيابة المديرية المكلفة بشؤون الجزائر، مذكرة حول (الشيخ البشير الإبراهيمي) وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين : موقفها إزاء اضطرابات ماي 1945 بالجزائر، 14 جانفي 1947 (7 صفحات).

64) رسالة (دوميزوا) 28 ماي 1945 ؛ رسالة (فيكتور جونيس) 31 ماي 1945 بالإضافة إلى مذكرة لروجر اسبلاس (Roger Esplass).

65) الـCIE لمدينة الجزائر، تقرير 4 جوان 1945 ؛ المديرية العامة للأمن، نسخ عن التقارير الصحفية لـ 3 و4 جوان 1945؛ جريدة Alger républicain، الثلاثاء 5 جوان 1945. تنتمي الجريدة إلى شركة ذات طابع تعاوني وصل عدد مساهميها إلى ذاك التاريخ إلى 5.000.

66) تقرير الفدرالية الاشتراكية لمدينة قسنطينة، عنابة 17 ماي 1945 ؛ مذكرة اللجنة المنسقة بين الفدراليات، مدينة الجزائر 19 ماي 1945.

67) أسبوعية "Fraternité"، 31 ماي 1945، الافتتاحية.

68) حوار مع بول شميت (Paul Schmitt) المدير المصفّي وقتها لجريدة Alger républicain الذي سلمه إياه كابتن (Capitant) المبلغ.

69) تقرير الحاكم العام إلى وزارة الداخلية، 8 جوان 1945 (5 صفحات) بالإضافة إلى ملحقات أخرى. ليست تهجمات الحزب الشيوعي الجزائري ضد حزب الشعب الجزائري إلاّ "شاشة مضببة" في رأي الحاكم، وحجته في ذلك أن مناضليّ حزب الشعب يلتحقون بالحزب الشيوعي.

70) تقرير المحافظ العام لـ PRG، مدينة الجزائر، 4 أفريل 1945.

71) أسبوعية La Quatrième République، 26 ماي 1945.

72) نفس المرجع السابق، 2 جوان 1945.

73) لقد خلص الجنرال (ديغول) بعدما طلب من (أندريان تكسيي) بالقيام بتحقيق مدقق بفرنسا حول سلوك الكنيسة عهد الثورة الوطنية (la Révolution nationale)، إلى أنه ثلاثة فقط من بين كل الأساقفة ومعاونيهم يستحقون البقاء في مناصبهم ؛ ليجيبه الفاتيكان أن ذلك مستحيل، فيمتثل الجنرال إلى قراره.

74) جريدة L'Echo d'Alger، 7 - 12 جوان 1945، افتتاحيات فرنسوا بوشر (François Bauscher).

75) الجلسة العامة بمدينة الجزائر (5 جوان)، حكام المدن ورؤساء النقابات الزراعية التابعة لساحل مدينة الجزائر (5 جوان)، رابطة صغار ومتوسطيّ منتجيّ الكروم لمدينة الجزائر.

76) روي جول (Roy Jules)[سبق ذكر المرجع] ص 249.

77) عمروش جون وروي جول[سبق ذكر المرجع] ص 66.

16

في النظام الجمهوري العالمي

لما وصل الحاكم (شاتينيو) إلى باريس يوم 18 جوان، كانت الفوضى التي عمّت العاصمة "تزيد تفاقما من أسبوع إلى آخر" حسبما صرّح به الوزير نفسه[1]، أصبحت المدينة فريسة الإشاعات[2] بعدما أغرقت بجموع المساجين والمنفيين والعمال العائدين من ألمانيا الذين كان الجيش يقوم بعمل الشرطة بشأنهم في الوقت الذي كانت الشرطة تحمي البنوك. تثير قضية وباء الطاعون بكورسيكا الذي عزل الجزيرة قلقا كبيرة وتسري الإشاعة من أنه قتل في الجزائر 10.000 بل 20.000 إلى 30.000 من الجزائريين[3]؛ وفي خضم هذا الاضطراب لم يكن حتى من الممكن لدى ديوان الوزير إيجاد من يعوّض به نائب عميل عمالة سطيف[4].

يواجه الوزير الموقف ولا يغفل أبدا، فهو منتظر أن يعرض تقاريره حول الوضع في الجزائر أمام مجلس الوزراء في 20 جوان، كما هو الشأن بالنسبة لوزير الشؤون الخارجية حول لبنان، ثم بعد ذلك بيومين رفقة الحاكم العام أمام مجلس اللجنة المكلفة بالشؤون الإسلامية والأخرى للداخلية بالمجلس التأسيسي، ويتعجل هذا الأخير ويطلب فتح نقاش حول الوضع في الجزائر.

أمام اجتماع اللجنتيـن

إن اجتماع اللجنتين يعدّ بالنسبة للسياسيين بمثابة المنبر الملائم للتعبير عن الرأي، خصّ تقرير الجلسة للمشاركين، وكان للعمل المشترك أنه خلق بين الحضور نوعا من التواطؤ الضمني فهم يجدون الراحة ويعبرّون عن آرائهم بكل حرية، مثلما سيكون الشأن أثناء الجلسة التي تجمع اللجنتين معا في 22 جوان.

عقد كل البرلمانيين الثلاثين تقريبا المجتمعين جلستهم بمدينة الجزائر بعدما استقر بها مجلس النواب، سبعة من الجزائر[5] من بينهم بيار بلوش (Pierre-Bloch) رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الإسلامية الذي كان محافظا مساعدا بوزارة الداخلية بمدينة الجزائر أين ذهب في شهر أفريل داستيي (d'Astier) رئيس لجنة الداخلية يحقق لفائدة رئيس الـ GPRF.

إن معظم البرلمانيين ذوو توجه شيوعي أو اشتراكي، أما الأوساط الكولونيالية فهي ممثلة بشكل مريح في شخصي ستيغ (Steeg) ورنكوريل (Rencurel) بخاصة ؛ ويحضر الجلسة خمسة من الضيوف كلهم يشغل وظيفته في الجزائر التي لا تعود أصولهم إليها : الجنرال توبرت (Tubert)، عميل العمالة موزلي (Muselli)، السيناطور كوتولي (Cuttoli)، فالور (Valleur) حاكم مدينة تلمسان وعضو في ديوان الحاكم العام، عميل العمالة مواتي (Moatti) وعضو في ديوان وزير الداخلية.

استغرق العرض الذي قدمه الحاكم ثلث الوقت المخصص للتدخل[6]. يمثل هذا العرض المعدّل من قبل وزير الداخلية رواية شبه رسمية أولى لأحداث القطاع القسنطيني، ويقدّم في نفس الوقت الرواية الرسمية التي سيعتمد عليها خطابه في 18 جويلية 1945 بمجلس النواب أثناء النقاش حول الوضع في الجزائر ؛ جاء ذات العرض الذي أعدّ انطلاقا من تقارير

الاستخبارات العامة ومحافظيّ الشرطة ونواب عملاء العمالات والجنرال (دوفال)، موافقا لرأي الإدارة المحلية بحيث يقدم الأحداث على أنها تمرد دبّر من قبل (فرحات عباس) و(مصالي الحاج) للاستيلاء على السلطة.

يؤكد الحاكم على أنه كان على متابعة لاستعدادات المؤامرة لكن دون التنبؤ بأن (فرحات عباس) يمكنه شنّ يوم 8 ماي تمرد أعلن عن اندلاعه بداية الشهر المقبل على أمل الالتحاق بسرعة بـ (مصالي) وتجاوزه. ولتبيين مدى الأضرار التي انجرت عن هذا التسارع، يقتبس الحاكم وصف "حصار قالمة" من (أشياري) ويشرح سبب لجوئه إلى سلاح الجو والمدرّعات ويختم مقدّرا أن عودة النظام قد كلفت 1200 قتيل بين المتمردين.

وعن سؤال طرحه كوسطا (Costa) ممثلا عن الاشتراكيين بتونس، يجيب الحاكم واصفا أن السلاح كان وافرا، "أسلحة ذات أصول مختلفة، بخاصة أسلحة أمريكية وإنجليزية وألمانية على الأرجح أنه تم جمعها في ساحات المعركة بتونس وحتى بالجزائر على الحدود التونسية".

يؤكد الحاكم ردًا عن الأسئلة التي طرحت حول توقيف لجنة (توبرت) عن إتمام تحقيقها، أن هذه الأخيرة قد قامت بعملها لمدة أسبوع كامل، ليتدخل حينها الوزير (أندريان تكسيي) ليوضح بأن "القضية رفعت إلى مجلس الوزراء وقد قرر هذا الأخير بأنه لا داعي لتركها تواصل عملها" بحجة أنه "من غير المعقول في الوقت الذي كانت فيه المعارك لا زالت مشتعلة في الواجهة بسطيف وقالمة، يتم ترك لجنة تحقق في وسطها". يظهر أن هذا التذكير بمبادئ سير الجيوش أثناء الحروب قد اقنع الحضور.

وعن سؤال آخر طرحه (جوزي أبولكر) حول "الحرس الوطني"، يجيب الحاكم أن "هذا التنظيم [هكذا قال] تم تحديد تعداده في بعض النقاط حيث كان الأوروبيون يشعرون بالخطر على الخصوص. وقد تم حلّ الحرس

الوطني سريعا، وكذلك في ڤالمة في 18 ماي". ويضيف معتمدا على الغموض الذي ولّدته كثرة الكلمات والألفاظ، "أنه من جهة أخرى تطاول بعض الأشخاص على القانون وادّعوا الحق في أخذ السلاح وتنظيم أنفسهم في إطار ميليشيا ؛ وقبل رحيلي بأيام قليلة يتم وضع خمسة منهم تحت أمر بالإحضار". وظهر (جوزي أبولكر) البرلماني القريب من الحزب الشيوعي الجزائري راضيا عن كل هذا.

يحاول الدكتور (بن جلول) أن يمحّص المسألة أكثر. "لم أتمكن من الذهاب إلى سطيف وڤالمة إلاّ بعد مرور ثلاثة أسابيع من وقوع الأحداث، يقول موضحا. لم تكن المنطقة آمنة، ليس بسبب الجزائريين وإنما بسبب الميليشيا المسلحة، وقد كنت مصحوبا بمحافظ عن الأمن". غير أنه يستطرد ويخرج عن الموضوع بفرط الانفعال ويتمنّع لترك الكلمة للوزير بعدما ألحّ عليه "داستي" رئيس الجلسة.

غير أن الوزير يتحفظ من عرض الحاكم حول ثلاث نقاط، ويوضح في البداية أنه ولا شيء يسمح بالحديث عن أي تمرد كان. "إن أحداثا أثيرت بسطيف وڤالمة تسببت في نشوب نزاع في خضم هذه الأجواء شديدة الغموض للتمرد، يكشف الوزير، وأن بعض العناصر المحلية التي قيل لها أن "التمرد آت" كانوا ينتظرون الأوامر في القرى المجاورة لمدينتي سطيف وڤالمة. لكن الاستنتاج من هذا أنه كان هناك تخطيط عام للقيام بانتفاضة في كل أنحاء الجزائر بحيث أحداث سطيف وڤالمة تمثل الدليل على ذلك، فهذا مما لا يقبل به المنطق". ولا أحد عارضه بين الحضور.

أما النقطة الثانية فتتعلق بمسؤولية (فرحات عباس) الذي راح (داستي) يقلل من دوره، ويروي مجريات محادثة جمعته معه في شهر أفريل حيث كان هذا الأخير يشرح أن صرامة خطاباته تعود إلى خشيته من أن يوصف

"بالخائن" في نظر مناصريه. "ليس هو بزعيم ! " يتدخل الوزير متحمسا، مما أرضى أولئك الذين يعرفون إلى أي مدى هو (فرحات عباس) ليس له ما يؤهله ليكون قائد حرب.

يختم الوزير الجانب السياسي من مداخلته بخرجة ضد الأوساط الكولونيالية ومحذرا بصرامة "الرجعيين الفرنسيين" الذين يرون أن "الوسيلة الوحيدة لفرض التأثير الفرنسي بالجزائر يجب أن تكون الشرطة القوية والجيش القوي ؛ أي يريدون استعمال القوة وإزالة الاستياءات". وبما أن الحاكم تجنب الخوض في هذا الموضوع، فإن الوزير أبى إلاّ أن يحذرهم : فإن استمروا على ذلك، فلن يكون لنا إذن ما دمنا نملك بعض القوة إلا لأن نستخدمها ضدهم لكسر مقاومتهم لسياستنا".

ثم وبعد الإشارة إلى أن السؤال قد استوفى حقه، "ينتقل السيد وزير الداخلية إلى العرض الاقتصادي والاجتماعي" الخاص بالإصلاحات المستقبلية مثلما يدلي به (داستي)؛ وهنا تتدخل السيدة (ديفير) الممثلة للمقاومة الاشتراكية بالمتروبول، لتطلب من الوزير أن يطرد "الصحافة المناصرة للنظام فيشي" خارج الجزائر، التي تراها "تنفع بكثير لتحضير الانتخابات"(7). ثم تسأله ملحة إذا ما كان "في توسيع قانون الـ 7 مارس 1944 إلى طبقات مختلفة بين السكان، إنه يزيد من الحظوظ في التخفيف" من قمع الجزائريين.

يتدخل (داستي) ممثل الاشتراكيين بالمتروبول بالتذكير مطولا بالظروف التي تم فيها التصويت على القانون مشيرا إلى تردد وغموض اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN) ويطلب "بعدم التشبث بشيء هو في أصله منبوذ لدى الجميع"(8). لماذا لا يعاد كتابة قانون الـ 7 مارس 1944، بحيث يتم تغليب عنصر الانتصار واستعماله أحسن استعمال ؟ ويقول

بمناصرته "للحل الأكثر ليبرالية، أي حل المواطنة العامة الذي يمنح للجزائريين المقيمين بفرنسا الرضا في عزّتهم بأنفسهم"، هكذا لينصب نفسه ناطقا باسم اللجنة المكلفة بالشؤون الإسلامية التابعة لمجلس النواب "بالإجماع".

"لا أعتقد أنه بإمكاني الآن إعادة تناول القضية أمام الحكومة بفرص أكبر من النجاح"، يرد الوزير. "وطالما ليس هو بالإمكان منحهم المواطنة الجزائرية فامنحوهم مع ذلك مواطنة فرنسية نوعا ما خاصة"، يقترح (داستي). ولا أحد من الممثلين المعترف بهم عن الكولون أخذ الكلمة، أما الشيوعيون فلم يكن لهم من حظ الكلام إلاّ القليل. ولا أحد طالب بفتح تحقيق، وقد بدا الإجماع الجمهوري حول ختم الملف تاما وكليا. بقي لوزير الداخلية لينصب نفسه ناطقا على الجمهوريين بالجزائر أثناء سفره.

" إلى المراكز المتقدمة الكولونيالية"

يتبين من زيارة (أندريان تكسيي) إلى القطاع القسنطيني الذي انتقل إليه عن طريق البر حيث التظاهرات الجماهيرية المستقبلة، أن المنطقة دخلت ضمن إطار النظام الجمهوري العالمي على الرغم من بدايتها السيئة.

يرفض (تكسيي) بعنابة يوم 25 جوان استقبال أعضاء مكتب الفدرالية الاشتراكية ؛ وبدار البلدية حيث استقبل، بدا خطابه الذي ألقاه هناك مروعا في طبعه. "إني حريص على إثبات الوقائع، ولن يكون إلاّ اعتمادا على الحقيقة وعلى الحقيقة وحدها في مسعاي لإقامة العدل وتحديد العقوبات التي تجب". هل كان للحضور أنه فهم أن الوزير لم يكن يقصد من خلال هذه الإثارة إلاّ "الفئات المعارضة" لتطبيق قانون 7 مارس 1944 ؟ "سيتم كسر كل هذه الفئات المعارضة، سواء كانت من بعض الأقليات الجزائرية أو من بعض الفرنسيين الذين ظلوا الطريق"(9).

ميّزت المأدبة في المساء أجواء بعيدة عن كل حرارة وبدا الوزير غير مرغوب فيه[10] ؛ وكما يروي (لوسيان أنجيلي) فإن معظم المدعوين انسحبوا "فلم يمكنه الإمساك عن التعبير عن أسفه وسخطه ؛ وبعض طلقات الأصوات تخترق كل الحيطان حتى تلك المبنية بالحجر المقصوب"[11]. وعلى أنه ترك ما بين الحضور ما يفهم منه إلى أي مدى يمكنه أن يتصرف، فإن موقفه من الوضع في عمومه بدا على كل حال مبررا لدى مستمعيه. ولم يعط الحق لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك من الجزائريين الذين لا يريدون التضحية من أجل قانون 7 مارس 1944 بمصالحهم ومثلهم "بعض الفرنسيين الذي ظلوا الطريق" من الذين يكابرون على الاعتقاد أن هذا القانون لا يعنيهم ولا يكلفهم شيئا.

كانت مدينة قالمة التي وصلها موكبه في اليوم الموالي خالية من الأوروبيين، أما الجزائريون الذين كانوا حاضرين هناك مجتمعين على الأرصفة حيث رجال الشرطة والجنود يلزمونهم النظام، فقد كانوا يريدون مساءلته بمناداته ؛ وكان الضغط بالعمالة الفرعية قد بلغ مداه، وحسب محضر الاجتماع الرسمي وردا على سؤال طرحه وزير الداخلية على نائب العمالة حول "الحرس الوطني" يقول هذا الأخير أن هذه الفرق لم يدم دورها العسكري إلا إلى غاية 10 ماي[12].

ثم يسأله الوزير عن "الإعدامات الجماعية"، ويتحدث عن الشاحنات التي كانت تنقل من 25 إلى 30 مدنيا مرتين أو ثلاث في اليوم، ويثير قضية الإعدامات التي كانت ترتكب ضد المدنيين خارج قالمة. وحسب ما جاء في المحضر الرسمي فإن "السيد نائب عميل عمالة قالمة ينكر بقوة. لكن السيد الوزير يلحّ مجددا : - فأنتم تصرون على أنه لم ترتكب إعدامات دون محاكمة ؟ السيد نائب عميل عمالة قالمة : - نعم، لم يحدث ذلك". وبعدها يتحوّل الوزير إلى السيد (باتيستيني) الذي يؤكد من جانبه أنه لم يجد أية شهادة عن الإعدامات دون محاكمة أثناء القيام بتحقيقه.

حينئذ يحذّر الوزير الحضور من تحقيق رسمي، "فإذا تم اكتشاف أثناء هذا التحقيق ركاما للجثث عليها آثار الاعدامات الجائرة رصاصة على مستوى الرقبة فإننا سنخسر الجولة أمام الرأي العام الدولي، وهذا سيرمي بمخاطره في المستقبل". ويدلي عميل العمالة (لستراد كربونال) بشهادته هو أيضا، "يوضح السيد عميل عمالة قسنطينة أنه رأى يوم 13 ماي في الحقول جثثا لجزائريين، جثثا لأشخاص لم يعدموا لكن قتلوا أثناء المعارك".

ثم يجيب نائب عميل العمالة والمفتش العام (باتيستيني) بالإيجاب على سؤال الوزير حول مناسبة التحقيق ؛ حينها يدخل المساعد (كانتي) القاعة وبحضرة نقيبه يؤكد للوزير الذي كان يعيد أسئلته، أنه لم يقع أي إعدامات دون محاكمة ؛ وكذلك كان الشأن بالنسبة لـ (غاريفي) و(شمب) و(شيلان) الذين أدخلوا القاعة بعدها بصفتهم ممثلين عن حزبهم أو جمعيتهم حيث راحوا يقدمون نفس الإجابات على نفس الأسئلة.

بدا هنالك الوزير راضيا ؛ ولدى مغادرته قالمة على طول الطريق الوطني يقوم مسؤولو البلديات بحزم وشاحهم ولفاعهم المزركشة بالألوان ... وأطفال المدارس يصطفون ملوّحين إلى جانب الطريق رفقة أهاليهم الذين جاؤوا يحيّون الوزير ؛ وبدت القرى الخالية من جزائرييها في كل هذا أكثر فرنسية من غيرها، فالكل أضحى يتمتع بأجواء من النظام والوئام والرخاء .. الوزير يصافح الأيدي ويؤكد للجميع أن فرنسا لا تناسهم ؛ لكنه كان يجهل في الوقت الذي كان يعبر فيه قرية بومهرة-الطارف إحدى نواحي قالمة، أن الكولون يقومون وقتها باعتقال خمسة من الجزائريين جاؤوا يشتكون لدى دار البلدية من عمليات النهب التي ارتكبت ضدهم وأن أربعة من بينهم يعلن عن فقدانهم لاحقا(13).

ولما وصل إلى قسنطينة وقت الظهر، كانت جموع عديدة تنتظره وتحييه هناك، وبمقر العمالة يقوم القاضي (بن ساسي) أحد المخلصين لفرنسا

بارتكاب خطأ في خطابه المرحّب بذكر "الضحايا الأبرياء الذين سقطوا تحت ضربات أشخاص نصبوا أنفسهم بدلا عن السلطة الشرعية"[14]، ليردّ الوزير عقبها أنه لا وجود بالجزائر لسلطة شرعية غير سلطة فرنسا وأن فرنسا تعرف كيف تجعل الجميع يحترم سيادتها.

وبدا الوزير هذه المرة عند حفل الاستقبال مساء بمقر العمالة جد مرحبٍّ به، وانتهى يومه ذاك كما كان يريده ؛ وبقالمة التي يعرف عنها الكثير من الأخبار ظهر في شخصية وزير للداخلية تنمّ عن العظمة والوقار. أما بقسنطينة المدينة التي لم يريد أن يعرف عنها شيئا، فقد حلّ بها بشيء من الظرافة.

ثم يلي ذلك زيارته إلى سطيف و(Périgotville)خراطة ومرفوقا بأندري دوماركت (André Demarquette) المسؤول الإداري على بلدة العلمة، الذي يبدو منشغلا بالوضع الأمني فيها، وأبدى مشاعر القلق والانفعال وهو ببني عزيز-عرباون التي يزورها برفقة المعاون الخاص براداي (Pradeilles)، لا زالت القرية يخيم عليها سواد الحرائق التي دمّرتها، ويتحادث من الأوروبيين المنكوبين. "ليست الأرض غنية هناك، يقول لاحقا في باريس، تقع هذه الأقاليم معزولة عن الكل، أما الكولون الذين جاؤوا للعمل بهذه الأماكن هم في الحقيقة مساجين، رجال شجعان ومتواضعون"[15].

يقوم الوزير عند عودته إلى مدينة الجزائر بإعداد لائحة عن "اضطرابات" القطاع القسنطيني في كل ما اكتنفها من غموض وتوضيحات، كشف عنها على أمواج إذاعة فرنسا في 20 جوان ؛ أما الغموض فيتمثل في "كل أشكال الإشاعة" التي انتشرت بفعل أولئك الذين ليسوا لا بأصدقاء فرنسا ولا بأصدقاء الجزائر". وتنسب التوضيحات إلى السلطات التي تقدّر عدد قتلى الجزائريين من 1200 إلى 1500. يختم الوزير بذكر "الشجعان

والمتواضعين المساجين الذي يخدمون الأراضي ويستثمرونها إلى المراكز المتقدمة الكولونيالية"، وبذكر "فرنسا المنتصرة التي لها الإرادة القوية والوسائل الضرورية" لتضمن لهؤلاء كما للجميع الأمن والحماية[16].

يمكن إذن للوزير أن يعود إلى باريس مطمئنا بحسن خدمته للجمهورية، وفهم فرنسيّو القطاع القسنطيني أن مصالح فرنسا سيتم الحافظ عليها، هكذا يتم توطيد النظام الجمهوري.

النقاش بمجلس النواب

يقوم الوزير بعد وصوله إلى باريس بتحضير النقاش المنتظر بمجلس النواب، ويقدّم توجيهات واضحة للمكلّف بجمع العناصر الضرورية لتدعيم خطابه : الانتقاص من عدد الميليشيات والتأكيد على أنه محلّ إثارة "إشاعات مستبعدة التصديق" وتقديمها على أنها خاضعة لرقابة السلطات المدنية، وتركيز الاهتمام بخاصة على ميليشيا قالمة، وتأييد القول أنه ولا واحدة من هذه الميليشيات قامت بخدمة مصالح أية جهة معيّنة[17].

يأخذ الوزير بعين الاعتبار اقتراح الحاكم القائل ببعث وفد إلى باريس ليكون متواجدا على مستوى أروقة المبنى أثناء النقاش. "إجابة على برقيتكم لـ 14 جويلية، أولا أنا موافق على إرسال إلى باريس وفدا عن سكان قالمة يرأسهم (غاريفي) ؛ ثانيا أتصوّر أن هذا الوفد يجب أن يتكوّن في نفس الوقت من أوروبيين من كل الأحزاب بما فيهم الشيوعيون ممن كوّنوا الميليشيا، ومن الجزائريين ممن سبق للمفتش العام (باتيستيني) وأن استمع إلى أقوالهم وأقرّوا من جانبهم بموقف الإدارة بعد الأحداث الدرامية لـ 8 ماي 1945"[18].

لم يكن الوزير قلقا بشأن سخط الشيوعيين، غير أن (روجي اسبلاس) يلقي عليه باللوم في جريدة Liberté في 5 جويلية كونه لم يسمع إلاّ إلى لأقوال

"ممثلي الأقلية التي تنكر بالمناسبة وجود المؤامرة وذلك لفائدة الفرقة المجرمة الحمقاء المنادية للثورة العربية"[19]. لكن الوزير يعلم أن الشيوعيين يمتازون بالواقعية عندما لا يكون لديهم اختيار.

وبدأ البعض يحضّر للنقاش على شاكلتهم، وتقوم الجرائد L'Aurore،Combat، Le Figaro،La Nation في 26 جوان بنشر خبر صادر عن وكالة الأنباء الفرنسية يخصّ الوضع بالجزائر : "تم اكتشاف وجود لحركة ضد فرنسا، يتوقع اندلاع تمرد في أول جويلية ؛ ويمكن أنه تم تكوين حكومة تضمّ شخصيات جزائرية مختلفة. كما تروّج الفكرة لدي المحرّضين بعد بداية الاضطرابات مباشرة بإطلاق نداء إلى الأمم الأجنبية بالتدخل بغرض استتباب الأمن. وقد تم اعتقال كل المحرّضين وحجز الأسلحة [...] "[20] ؛ تكذب وكالة الأنباء الفرنسية الخبر تم تؤكده بعد ذلك.

وتقوم جريدة Le Figaro بداية من 7 جويلية بنشر ريبورتاج يقوم به بيار دوبار (Pierre Dubard)، مبعوثها الخاص إلى القطاع القسنطيني[21]، من بين ما يمكن قراءته في هذا الريبورتاج تصريح لنائب رئيس "فرنسا المحاربة" الذي أدلى به بمدينة سطيف جاء فيه ذكر ملف : 300.000 فرنسي يجب قتلهم من بين 800.000 أوروبي المتواجدين بالجزائر، أما الناجون من الموت فيتم حجزهم كرهائن". أتبع هذا التصريح بأقوال عن نائب عميل عمالة مدينة سطيف : "لم يكن بقالمة وجود لنائب عميل عمالة امتاز بالعزم والنشاط، فقد تمكن الـ 14.000 من الأنديجان الذين ينتمون إلى المدينة على قتل 3500 فرنسي".

كانت المقاعد لازالت شاغرة بمجلس النواب لمّا افتتح النقاش حول الجزائر في 10 جويلية على الساعة الثالثة مساءا، الذي يستمر إلى الغد ثم يتوقف ثم يستعيد نشاطه ليختتم يوم 18 جويلية، يفتتح (جون بيار بلوش)

أعمال المجلس بمدح الاستعمار الذي لقي رضا المجلس الحار ؛ ثم يطلب إنشاء لجنة تحقيق تتكون من جزائريين وفرنسيين مناصفة ويذكر ألبير كامو (Albert Camus) الذي يكتب في جريدةCombat معتبرا "أنها الفرصة الأخيرة لأن تحرس فرنسا لإنقاذ مستقبلها بشمال إفريقيا". هكذا يتلقى (كامو) تصفيقا حارا من قبل الحضور وكذلك كان الشأن بالنسبة للخطيب[22].

ثم يأتي بعدها بول كوتولي (Paul Cuttoli) ليقدّم شهاداته عن "مظاهر المجزرة" التي أدمت منطقة سطيف وعمّا وقع في قالمة أين استطاع في 9 ماي على الساعة الخامسة مساء "اختراق صفوف المحاصرين والانفلات من هيجانهم"، ثم يلتحق بسكيكدة ويجعلها في حالة دفاع. ويؤكد أن ميليشيا مدينة قالمة كانت تنشط تحت سلطة "ثلاثة رجال متعقلين ورزينين، وطنيين متحمسين وقادة معروفين عهد المقاومة"، وأنه تم حلّ هذه الميليشيا في 13 ماي. ومثله مثل (جون بيار بلوش) دافع (كوتولي) على قانون 7 مارس 1944 ممّا أدى بوزير الداخلية ليصفق له بحرارة، غير أنه احترس بالمطالبة بلجنة تحقيق التي يعلم، انطلاقا من كونه شارك مثل (بيار بلوش) في اجتماع اللجنتين في 22 جوان، أن حظوظها في رؤية النور قليلة جدا[23].

حينئذ يتعاقب الشيوعيون أو ممن ينتسب إليهم على المنصّة، أما (جوزي أبولكر) فيمتنع عن اتهام الجزائريين. "لا يوجد دين على ما أعلم يدعو إلى الإجرام ويشجع القتل، والدين الإسلامي واضح في هذا الشأن مثل غيره من الأديان". "حسنا ! حسنا ! " تتدفع أصوات من كل الحضور. ثم وبتأييد قوي من قبل أندريه مارتي (André Marty) يدخل ضمن المشهد "بعض العشرات من القتلة" الهتلريين الذين ينسب إليهم أعمالا إجرامية قاموا بها بمدينة سطيف، ثم (فرحات عباس) الذي "يئس" من سياسة الاندماج التي تدعو إليها فرنسا وفضل التحوّل نحو "النظام الفدرالي" وأخيرا الانفصاليين الجزائريين،

جماعة (مصالي) أحد عملاء حزب الشعب الفرنسي سواء بوعي منه أو بغير وعي، وجماعة (سردا) الذي يقول أن : "مدينة الجزائر ليست باريس"، والذين التقوا في أجواء الخوف التي خيمت على هذا الشعب الذي يوفّق بين ألدّ الأعداء". لقي هذا الخطاب ذو النبرات الشعبوية تصفيقات حارة جدا.

يتكلم عن قالمة ويذكر أنه "وقع في هذه المدينة وبضواحيها عمليات عديدة للإعدامات دون محاكمة التي يبدو من المستحيل الآن تحديد عددها بالضبط"، ويحتج على "الأرقام 10.000، 20.000، 30.000 ضحية، المتداولة بين السكان الجزائريين" والتي "يعتبرها نتاجا لتحميس له مبرراته، ولكن لمّا تجد هذه الأرقام نفسها بل وبالزيادة تنشر في الصحف الأجنبية، فهذا ممّا يمكن وصفه بالطرافة النزوية أو بالنية السيئة الخالصة" ؛ وهنا يوقفه الوزير (أندريان تكسيي) : "بالفعل ! "[24].

لم ينتقد (أبولكر) الاستعمار بل بالعكس، "في الواقع، إن خطأ فرنسا في الجزائر هو لما تكون غائبة عنها، وهذا مفجع بالنسبة لنا. أخشى من أن يصبح هذا خطرا عليكم وأفكر أحيانا في الخطر الذي يمكن أن يمثله بالنسبة لفرنسا وللديمقراطية رباط إسبانيا الفرنكية.. مع منطقة لشمال إفريقيا ما فتئت الفاشية تنخرها [...] . صدّروا لنا بسرعة قليلا من الديمقراطية. فبفضل تنظيفكم هنا وهناك لبقايا نظام فيشي والاستعمار، أنتم في الواقع تحرّروننا بتحرير أنفسكم ؛ وبتحضيركم المسارات الجديدة التي ستنتهجها فرنسا الغد، لا تنسوا أنه لا زال باق في الجزائر امتيازات يجب إلغاؤها والقيام بثورة 1789". هكذا ليتلقى خطابه هذا تصفيقا مؤيدا من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين[25].

وبعد متابعة كلمة الديغولي موزلي (Muselli) الذي حاول التأثير عليه بذكر الأضرار التي ارتكبت بمدينة سعيدة[26]، يستمع المجلس إلى الجنرال

(توبرت) الذي جاء بذكر الرواية الرسمية عن "عصيان الجوع" مقدرا أن الفرق جد شاسع ما بين الأرقام التي "قدمت رسميا عن قتلى الجزائريين وتلك المتوفرة لدى الرأي العام والتي نتمنى أن يكون مبالغا فيها". وينطلق في نقد لاذع ضد مؤسسة الدرك بالجزائر[27]، ويختم بتصفيق الحضور.

يحذر ريموند بلان (Raymond Blanc) ممثل شيوعيي الجزائر في 11 جويلية من وجود "فرقة للتمرد"، ويأتي على ذكر "حوادث" ينسب مسؤوليتها إلى "أقلية من المثقفين" الجزائريين، ويقدّر عدد القتلى الجزائريين إلى "ألف ضحية"[28]، ويتكلم كثيرا عن قانون 7 مارس 1944. أما إتيان فاجون (Fajon Etienne) الشيوعي فقد بدا أكثر حزما، فهو يصرّ على اتهامه (أشياري) أنه أمر "بتعذيب فتيات شيوعيات في سن السابعة عشر خلال الحرب"[29].

وجاء تدخل فايت (Fayet) العضو في الحزب الشيوعي الجزائري مطولا جدّا، فبعد محاولته تأكيد أطروحة المؤامرة الفاشية، يأتي بمعلومات حول ابتزازات الميليشيات المرتكبة في الشمال القسنطيني. وبخصوص مدينة قالمة، يقرأ مقاطع من رسالة لـ (عبد الله ريغي) موجهة إلى الحاكم العام، ليقاطعه الوزير موضحا له أن "كل الوقائع التي جاء ذكرها في هذه الرسالة هي محل احتجاج لدى السلطات المدنية والعسكرية"، غير أنه جاء بمعلومة جديدة. ثم يستعيد (فايت) خطابه مقدّرا عدد قتلى الجزائريين ما بين 15.000 إلى 20.000 بالاعتماد على عدد القرى الصغيرة المدمرّة[30].

ولما استأنف المجلس في 18 جويلية أعماله بعد مرور أسبوع، كان لعامل الوقت أنه ألقى بأثره على ذاكرة الحضور بحيث بدا الجميع لا يتذكر من المداخلات السابقة سوى تلك التي ميزتها التصفيقات الحارة. أما السّرد المطوّل للمجازر والوصف المؤثر لعمليات النهب اللذين ألقاهما الدكتور (بن جلول)، فلم يتلقيا أي صدى يذكر داخل المجلس[31] ؛ ألم يكن حضور هذا

المجلس أمام ما وصفه (جوزي أبولكر) "بالتحميس الذي له مبرراته" لأصحابه الجزائريين ؟

ثم يحين وقت وزير الداخلية لإلقاء خطابه، ليتقدم بصفة "المحقق المتيقظ" الذي انتقل إلى الجزائر منشغلا بمهمة تحضير عمل العدالة. يعود إلى هذه النقطة وهو يعي أن البلد قد شهد "اضطرابات حقيقية" لكن كما يوضح "جاء وصف خطورتها واتساعها جد مبالغ فيه، وعظمت بشكل مفرط في الجزائر وفرنسا وفي الخارج"[32]. إن الذي يصفه هو عبارة عن تمرد "أثاره مرسولون جاؤوا من المدن مشيا على الأقدام وعلى الأحصنة وفي بعض الحالات باستعمال سيارات الأجرة" من أجل الالتقاء بمنخرطيي أحباب البيان والحرية الذين كانوا ينتظرون الشعار المتبع ويؤكد أيضا على "الجموع الكثيرة للعصابات المسلحة الآتية من الدوار البعيدة وحتى من الجبال أحيانا".

يروي وقائع لحصارات دامت في بعض الأحيان أياما عديدة، ويقف على ذلك الذي نظم بقالمة ويشرح كيفية إنشاء الميليشيات ؛ هل قامت هذه الأخيرة بإعدام الجزائريين ؟ "ولا أحد قدّم دليلا على هذه الأقوال المتحمسة"[33]. إن ذلك من مهام العدالة فهي مؤهلة لإثباته ومعاقبة الفاعلين. يقدم الرقم 1500 كحصيلة لقتلى الجزائريين الذي صرحت به السلطات المدنية، والآخر بـ 500 الذي قدمته السلطات العسكرية، مضيفا أنه أمر بإجراء إحصاء على مستوى المدن والقرى والدوار المعنية[34] ؛ ثم يتابع قوله مستطردا إلى أن يصل إلى لائحة التصفية التي تتواصل بالجزائر ليختم بقضية الإصلاحات الإدارية والتقنية التي تأتي.

وقبل أن يصوّت المجلس على جدول الأعمال وينصرف النواب، تنشب مشاحنة بين (جوزي أبولكر) واثنين من البرلمانيين ينتميان إلى الحركة

الجمهورية الشعبية (MRP)، روني فيفيي (René Vivier) ومارسل بوامبوف (Marcel Poimboeuf). "هو مؤكد، يقول هذا الأخير، أنه بإمكان الأخوة الجزائريين أن يتحوّلوا مثلا إلى عمال مهرة، لكن يجب الاعتراف أنه ولو أخذنا بعين الاعتبار أسباب الوسط البئوي والأخرى المتصلة بإيمانهم بالقضاء والقدر، فإن لديهم ميلا أقل مما لدينا في الإنتاج. فأنا لن أعيبهم على الكسل والبلادة، إلاّ أنهم يتمتعون باستعدادات سيكولوجية وروحية تختلف عن تلك التي نتمتع بها نحن".

"لكنهم ليسوا بالكسالى لما قدّموا خدماتهم في صفوف جيش إفريقيا، يهتف (أبولكر) من مقعده. ذلك أمر آخر، يتدخل (روني فيفيي) الذي يتلقى تصفيقا. لسنا هنا للنقاش بديماغوجية، فبسبب نوع من التوجه ناتج عن ثقافتهم الإسلامية، فإن لديهم ميلا أقل ممّا لدينا نحن نحو الحضارات التي تتميز بالتطورات العجيبة والتقدم المادي، وهذا أمر ليس بإمكان أي أحد أن ينكره". ومجددا تتلقى كلمات (فيفيي) تصفيقا من قبل عدد كبير من الحضور[35].

بقي أقل من مئة برلماني لما وافق المجلس على القرار المدرج في جدول الأعمال والذي تم تحضيره من قبل ديوان وزير الداخلية. يكفي من أن هذا القرار يحتفظ بقيمته على الأقل، يؤكد فيلكس غوين (Félix Gouin) رئيس الجلسة، وينحني أعضاء المجلس أمام أرواح الضحايا مطالبين العدالة بإحقاق الحق، وإرسال المعونة إلى المناطق المتضررة، وأن "يعاد النظر في المحاكمات الاستثنائية"، ويطبق قانون 7 مارس 1944 وتجدد الإدارة[36].

وبدليل أن النظام الجمهوري استعاد مجراه بالجزائر، يتعرف المجلس على تواريخ الانتخابات المحلية التي كشف عنها وزير الداخلية في خطابه وحدّدها إلى 29 جويلية و5 أوت 1945.

الاحالات

1) رسالة وزير الداخلية إلى رئيس الـ GPRF، 4 جوان 1945.

2) "مذكرة وزير الداخلية حول مبادرات المكتب الخامس للجيش، 5 جوان 1945 ؛ مذكرة إلى وزير الداخلية، 8 جوان 1945، حول تبادل السندات، مذكرة إلى وزير الداخلية حول المرض الوبائي رقم 9 بكورسيكا والأربعة موتى بأجاكسيو.

3) نفس المرجع، مذكرة إلى وزير الداخلية حول المرض الوبائي رقم 9 بكورسيكا والأربعة موتى بأجاكسيو والإجراءات المتخذة.

4) مذكرة إلى وزير الداخلية حول المترشحين، 31 ماي 1945. كان نائب عميل العمالة في حالة انهيار عصبي وشيك.

5) السيدة ديفير (Defferre) المولودة أبولكر (Aboulker)، السادة أبو لكر، (بن جلول)، بلان (Blanc)، فايت (Fayet)، بيار بلوش (Pierre-Bloch)، رونكوريل (Rencurel). لم يسجل إلا اثنان من الغيابات.

6) المجلس التأسيسي المؤقت، اجتماع اللجنة الدائمة للتنسيق الخاصة بالشؤون الإسلامية ولجنة الداخلية والصحة العمومية، جلسة يوم الجمعة 22 جوان 1945، المحضر من 82 صفحة، الأرشيف الخاص.

7) زادت السيدة (ديفير) المولودة (أبولكر) في هذا التاريخ أكثر تقربا من ابن عمها (جوزي)، كما لاحظته بدهاء جريدة Le Canard enchaî ne.

8) من دون شك أنه يقول عنه الكثير، لأن المحضر الرسمي للاجتماع تم توقيفه في هذه الأثناء، فإن الأخطاء التي ارتكبت في ترقيم الصفحات والربط المخالف للجملة بين صفحتين، يبين من أنه تم سحب ثلاث صفحات (76 - 77 - 78). ليس من الضروري أن يكون المحضر الرسمي لأية لجنة كانت كاملا طالما ليس هو مبرمجا للطبع ؛ فرئيس الجلسة وحده هو الذي يمكنه الحكم في ذلك.

9) جريدة Alger républicain، الثلاثاء 26 جوان 1945.

10) تقرير الـ PRG، قسنطينة 28 جوان 1945.

11) Le Courrier algérien، 26 مارس 1946، الصفحة الأولى، "عند وميض نيران ماي 1945"، بقلم لوسيان انجيلي.(Lucien Angeli)

12) تحقيق السيد وزير الداخلية في القطاع القسنطيني، قالمة 26 جوان 1945. النسخة التي احتفظت في هذا الملف هي ناقصة للغاية.

13) تقرير المحافظ (بيرجي) [سبق ذكر المرجع]، بطاقة (أحمد سعيدي).

14) قسنطينة، تقرير شهري، 22 جويلية 1945.

15) اللجنة المكلة بالشؤون الإسلامية ولجنة الداخلية، جلسة 4 جويلية 1945، المحضر الرسمي، الأرشيف الخاص.

16) جريدة Alger républicain، 30 جوان 1945.

17) مذكرة الوزير إلى السيد مواتي (Moatti) المستشار لدى ديوانه، أول جويلية 1945.

18) برقية مشفرة من وزير الداخلية إلى الحاكم العام، 5 جويلية 1945 على الساعة التاسعة مساءا.

19) جريدة، 5 جويلية، الصفحة الأولى بثلاثة أعمدة، "تحقيق وزاري".

20) برقيات مشفرة من وزير الداخلية إلى الحاكم العام، 26، 27، 28 جوان 1945.

21) قسنطينة، الـ CIE، تقرير الـ 21 جوان 1945.

22) [Jorf] مناقشات المجلس التأسيسي المؤقت، الأربعاء 11 جويلية، جلسة 10 جويلية 1945، الصفحتان 1344 - 1345.

23) نفس المرجع السابق، الصفحتان 1347 - 1348.

24) نفس المرجع السابق، الصفحة 1353.

25) نفس المرجع السابق، الصفحة 1355.

26) نفس المرجع السابق، الصفحة 1357، "أضرمت النيران بدار البلدية بمدينة سعيدة، مما أدى إلى تخريب 17 سلكا هاتفيا".

27) نفس المرجع السابق، الصفحات 1359 - 1361.

28) نفس المرجع السابق، الصفحتان 1371 - 1372.

29) [Jorf] مناقشات المجلس التأسيسي المؤقت، الخميس 12 جويلية 1945، جلسة 11 جويلية 1945، ص 1374.

30) نفس المرجع السابق صفحة 1380. واحد وأربعون قرية صغيرة (مشتى) يقطن في كل واحدة منها 1000 ساكن تمكن نصفهم على الأرجح من الفرار.

31) [Jorf]، مناقشات المجلس التأسيسي المؤقت، العدد لتاريخ 19 جويلية 1945، جلسة الأربعاء 18 جويلية، الصفحات 1398 - 1403.

32) نفس المرجع السابق الصفحات 1405 - 1411.

33) نفس المرجع السابق الصفحة 1405.

34) نفس المرجع السابق الصفحة 1408.

35) نفس المرجع السابق الصفحة 1417.

36) نفس المرجع السابق الصفحة 1417.

17
العفـو الشامـل

بدأ نهاية شهر مارس كل من (ميشال روزي) رئيس تحرير بجريدة Alger républicain و(الأمين العمودي) أحد الصحافيين المتألقين وأمين عام سابق لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دراسة قضية العفو الشامل معا[1]، قضية تكتسي أهمية بالغة طالما هي خطورة القمع القضائي بقيت غامضة كليّة.

يقول الوزير (تكسيي) أثناء حديث له بثّ على أمواج الإذاعة مساء يوم 26 جوان، أن عدد التوقيفات وصل إلى 2400 منها 517 لم يتم الاحتفاظ بها ؛ غير أنه احترس عن القول أن الدرك والشرطة القضائية هما وحدهما فقط اللذان قاما بإبلاغ عملاء العملات حول هذه النقطة، وكان الجيش قد امتنع من جانبه عن الاستجابة. وتأسف الجنرال (تويرت) لهذا الأمر بباريس قبل ساعات قليلة من ذلك أمام لجنة العدالة والتطهير : "يقابل محافظ الحكومة السيد (بيرجي فاشون) السر المطلق بالأسئلة"[2].

يظهر كشف حساب الـ 170 إدانة الذي أجراه الوزير معتدلا : 38 حكما مع الوقف، 23 حكما بالبراءة، 28 حكما بالإعدام لم يتم تنفيذ أي واحد منها في انتظار طلبات العفو. لكن لم يذكر ولا شيء عن الإدانات بالأعمال الشاقة، ولا عن الاعتقالات الإدارية التي تمت بتدابير وقائية، والتوقيفات التعسفية

الأخرى التي كان يتزايد عددها يوميا : 500 إلى تاريخ 26 جوان حسب (جوزي أبولكر)[3]، 714 إلى تاريخ 16 جوان حسب المحافظ (بيرجي)[4]. كما لم يقل شيئا كذلك عن المحاكمات التي لا يمكن إحصاؤها وتأخرت بسبب النقص الكبير في عدد القضاة.

فعلى أساس هذا الإجماع الغامض حول عمليات القمع يطرح البروفيسور (هنري أبولكر) أحد أمجاد المجموعة اليهودية بالجزائر، قضية العفو الشامل بجريدة Alger républicain في 26 جوان، تطرق إليها في ختام مقال له مطوّل عنونه بـ "حوار مع صديقي المسلم".

حوار مع صديقي المسلم

لقد تم اختيار البروفيسور (هنري أبولكر) من قبل (ميشال روزي)، جاء الاقتراح المسبق لاسم هذا المبرز في الطب والرئيس الشرفي للفدرالية الراديكالية الاشتراكية حامل وسام صليب الحرب وميدالية المقاومة، من قبل إيلي غوزلان (Elie Gozlan) أحد الصحفيين اليهود الذي كان سنة 1936 نائب رئيس المؤتمر الإسلامي مع (الأمين العمودي)، وأحد أكبر الفاعلين في عملية جعل يهود الجزائر يظفرون بحقوقهم الضائعة[5].

وهو في ماي 1945 يعتبر أحد أعيان يهود مدينة الجزائر ممن يحسنون التعبير جيدا بالحذر المطلوب عن شعورهم من أن جزائريي القطاع القسنطيني لهم مبرراتهم لما جنحوا إلى الغضب والسخط إذ كيف يمكن محاسبتهم وهم يعيشون آلام الفقر والعوز[6].

لا يكتفي (أبولكر) بالكلمات التي يقولها، "عكس كل توقع منطقي كان صديقي لا يزال لم يدخل السجن"، يكتب قائلا. ليس العرب، يقول له صديقه، "إخواننا المسلمين" في نظر الأوروبيين إلاّ في ساعات الحرب ثم

يتحوّلون إلى "sales bicots" بعد إحراز النصر مباشرة. ويتأسف البروفسور معه بإلقاء المسؤولية على 9 ملايين جزائري، على ما قام به "مجرمو سطيف". كان يجب في الجزائر انتظار ليلة الـ 4 من شهر أوت، لكن هذا الاقتراح مثير للضحك ؛ أما فيما يتعلق بالفكرة القائلة أن الحل هو أن يتحابّ الجزائريون والفرنسيون فيما بينهم، فهذا يجعلني أبكي. فلم يبق لي سوى التصويت لصالح العفو الشامل" يختم كلامه.

يثير المقال الذهول بل الغضب بين الأوساط الأوروبية، فقد أحيا لدى قدامى معاديي اليهود ذكريات قديمة[7] وتعود إشاعات المؤامرة اليهودية إلى الواجهة بقوة التي ينمّيها ضباط بمدينة الجزائر أنفسهم. إن البروفيسور (أبولكر)، يكتب هؤلاء، ما هو إلاّ أحد ممثلي الأعيان المستغلين والمستخدمين من قبل عملاء يهود أمريكيين وبريطانيين ممن يكونون وقد اتفقوا معهم أمام ضعف السلطات بإنشاء حماية أنجلوساكسونية على شمال إفريقيا الفرنسي، وأنهم مدعمون من طرف أثرياء كبار من الكولون المنشغلين على الحفاظ على ثرواتهم[8].

بينما الجزائريون يقبلون بحماس على الجريدة يتخطفونها، كان الوزير (أندريان تكسيي) الذي شدّ المقال اهتمامه وعلى أبهة للعودة إلى باريس، غارقا في التفكير. ورد في القرار الذي حضّر من قبل ديوانه ليصوّت عليه المجلس عقب النقاش حول الجزائر، المطالبة الحذرة "لمراجعة المحاكمات الاستثنائية".

بمبادرة من (إيلي غوزلان) و(الأمين العمودي) يجتمع في 27 جوان أعيان من اليهود وآخرون من الجزائريين بنادي التقدم (Cercle du Progrès) بساحة الحكومة (ساحة الشهداء حاليا) وبالقرب من القصبة، بغرض تنظيم عملية تبرع ومساندة لفائدة الضحايا الجزائريين من ويلات القمع ؛ وقد وجدت هذه المبادرة التي كانت تتم بهدوء ترحيبا[9] بين التجار وقراء جريدة Alger républicain.

يطلب البروفيسور (أبولكر) طيلة شهر جويلية 1945 في جريدة Alger républicain إطلاق سراح الجزائريين الذين تم اعتقالهم من باب التدابير الوقائية، ويدين العنصرية "الأزمة الحقيقية الحادة لبعض العرب" التي تكتسح الجزائر، وينصح بالتصويت لصالح العفو الشامل قبل أن يفقد الجميع رشده[10]. إلاّ أن موضوع الانتخابات بدأ وقتها يشغل الجميع وتحرّر المقالات في هذا الشأن بعدما كانت تهتم بقضية العفو التي أضحت متجاهلة، فقد حان الوقت للخروج من المؤقت.

الحملات الانتخابية

تدخل الجزائر نهاية 1945 أكبر مرحلة انتخابية في تاريخها، هذا وكان السكان مع ذلك تشغلهم أمور أخرى، فقد طالت عودة الأبناء وآباؤهم، يفوق عددهم 100.000 مشتتين في أوروبا إلى غاية حدود روسيا[11]، لم يمكنهم الرجوع بسبب ندرة السفن. وتبقى مسألة التموين بالجزائر أمرا مثيرا للانشغال على الرغم من أن وصول القمح الأمريكي إلى البلد ساهم في خفض الأسعار في السوق السوداء ؛ وتتواصل عمليات القتل ضد الجزائريين بالإعلان عنها في القطاع القسنطيني[12].

لكن المستعمرة يلزمها أعضاء لمجالس بلدية ومجالس عامة منتخبة، والانتخاب أيضا على نواب يمثلونها في المجلس التأسيسي ؛ يشارك الجزائريون كلهم في الاستشارات الثلاث، يخول مرسوم 23 نوفمبر 1944 لكل فرنسيي الجزائر حق الانتخاب إذا ما بلغوا سن الـ 21 إلى تاريخ أول جانفي 1945، مسلمين(*) كانوا أو غير. تنقسم هيئة الناخبين الاجمالية إلى

(*) كانت فرنسا الاستعمارية تلقب الجزائريين بـ"français-musulmans"، بمعنى لا وجود للأصل الجزائري ؛ يبدو أن فرنسا حينما تريد توزيع جنسيتها على "محتاجيها" فهي تعرف متى، وطالما الأمر يتعلق بالانتخابات فإن للجزائري حقوقا انتخابية لكن لا ينجر عن هذا "الطمع" في الحقوق الأخرى كالحق في الحياة، والتعلم، والصحة، والرأي ...إلخ. سبقت الملاحظة عند مدخل هذا الكتاب (المترجم).

هيئتين، هيئة أولى (premier collège) خاصة بالأوروبيين ويبلغ عدد المسجلين فيها 285.000 أوروبي إلى تاريخ نهاية جويلية 1945 مع 32.248 مسلما الذين رخص لهم قانون 7 مارس 1944 بالانتخاب معهم ؛ وهيئة ثانية (collège deuxième) تخص المسلمين الذين وصل عددهم إلى 1.200.000 مسجل إلى نفس التاريخ. أما هؤلاء المسلمون فلم يتحصلوا على حق الانتخاب.

إن ضخامة نقص التسجيلات على القوائم الانتخابية يثير الدهشة، إذ أن الظاهرة تتمثل في أن قدر عدد المسجلين الأوروبيين في جويلية 1945 بـ 237.000 مما يدل على التناقص الكبير بالنسبة لأولئك المسجلين لاستفتاء أفريل 1946 ؛ وهذا يفسره غياب الرجال الذين كانوا لا يزالون مجندين بأوروبا وتردد الأوروبيات في تسجيل أنفسهن للمرة الأولى على القوائم. أما بالنسبة للمسلمين - الجزائريين - فهو الإعراض التام عن التسجيل. وقد أدهش العجز الذي وصل إلى 50 ٪ المسجل على مستوى الهيئة الناخبة الأوروبية الملاحظين[13]. يظهر أن هؤلاء أهملوا المليون جزائري الذين لم يتم تسجيلهم على قوائم هيئتهم الانتخابية الخاصة بهم، على الأقل إلى تاريخ الأول من أوت موعد نشر نتائج الدور الأول لانتخاب المجالس البلدية ؛ يبدو هذا العجز في الهيئة الانتخابية بعامة بالإضافة إلى الإمتناعات المسجلة أمرا مروّعا.

ونتيجة لذلك يؤجل الإعلان عن النتائج إلى 3 أوت، وتقوم الحكومة العامة بإصدار بيان على الفور، تحذر فيه من "الإذاعات الأجنبية" التي تريد استغلال الظاهرة لمصلحتها[14]. يفسر هذا النداء الموجه إلى وطنية رؤساء المكاتب الانتخابية عن مدى اختلاف الأرقام التي ستقدم للصحافة وعن الفوضى التي سيتم فيها نشر هذه الأرقام من قبل هذه الصحافة ذاتها. ليست الظاهرة أقل من كونها ذات دلالة، وقد أخذ انسحاب الجزائريين بداية سنة 1943، عامين من بعد، معنى وطنيا لا يقبل الجدل.

إن هذا المدّ الوطني يعقّد من رهان الانتخابات، أليست هي انتخابات الهيئة الأولى (premier collège) ستؤكد على أنه ثمة احتكار مطلق تمارسه الأحزاب اليسارية منذ جويلية 1943 على مستوى الحياة السياسية في المستعمرة ؟ فقد بيّن تصريحهم المشترك المعلن في شهر جوان أن تضامنهم الذي جاء كعربون على بقائهم في السلطة، لم يقو كثيرا على مواجهة القمع. وهل تسمح انتخابات الهيئة الثانية (deuxième collège) للجزائريين أن يتخلّصوا من قمع الأوساط الكولونيالية واختيار مرشحيهم بكل حرية ؟

تتميز الحملة الانتخابية الخاصة بالمجالس البلدية التي حدد تاريخ 29 جويلية و5 أوت أنها جاءت هادئة ؛ في اليسار تضم قوائم فرنسا المحاربة "France combattante" أسماء عن الشيوعيين والاشتراكيين الذين يستلهمون برنامجهم من المجلس الوطني للمقاومة(*) : تفعيل إدارة تسيير بلدي لأكبر الخدمات، مواصلة التطهير، وحدة الأجناس ؛ غير أن الحزب الشيوعي الجزائري يثير نوعا من الفتنة في أمل ربح أصوات الناخبين الراديكاليين الاشتراكيين، فقد سمحت هذه الأصوات سنة 1936 للجبهة الشعبية للحصول بالجزائر على أربعة مقاعد من بين عشرة في الانتخابات البرلمانية. كادت مدينة الجزائر أن يكون ممثلها النائب من الشيوعيين ؛ واحتفلت جريدةL'Echo d'Alger التي كان يملكها السيناتور دورو(Duroux) بفوز الاشتراكي ريجي (Régis)، لكن ذلك تم سرا.

أصبحت يومية L'Echo d'Alger المسيّرة من قبل آلان سريغني[15] (Alain Sérigny) منذ 1940، جريدة أنصار سياسة الجنرال (بيتان) الإنضماميين(**). وبعدما كانت هدفا للتهجمات المتواصلة التي تشنها

(*) Conseil national de la Résistance.

(**) الإنضماميون هم أنصار المذهب السياسي (irrédentisme) الذي ظهر في إيطاليا الموحدّة حيث كان هؤلاء ينادون بضمّ عدد من المناطق إلى إقليمهم الإيطالي التي يعتبرونها جزءا منهم بخاصة Istrie وTrentin ويوصف بهذا الاسم كل من ينادي بضمّ وإلحاق إلى بلده سكان من نفس الأصل أو من نفس اللغة (المترجم).

ضـدهـا جريدتـا Liberté Alger و républicain تفتح هـذه الجريـدة صفحاتها لمـارك روكار (Marc Rucart) للردّ عليهمـا، ويعتبر هـذا الأخير من بين أحسن المخططين في الحزب الراديكالي-الاشتراكي جاء من باريس من أجل الحملة الانتخابية ليباشر في سلسلة من مقالاته الدفاع بالحجج عن الاستعمار. ترفع العدالة قبل أيام قليلة عن موعد الانتخابات الحجز الذي كان مسلطا على الجريدة[16] ؛ وتأبى الجريدة إلاّ أن تظهر للجميع أنها لم تفقد ولا شيء من روح الجدالات والنقاشات التي كانت تثيرها الصحافة قبل الحرب. "إلى صناديق الاقتراع ! إن المشروع الشمولي هو اليوم في طور الإفلاس والطائفيين الذي يتهموننا ببشاعة بالفاشية عليهم البحث عن أسماء أخرى لجلب المكاسب"[17]. فمن اليسار الجمهوري إلى أقصى اليمين لا تبدو قريحة جريدة L'Echo d'Alger المعادية للشيوعية أنها تمر مرّ الكرام، فهي تأبى أن تبقى عاطلة عن العمل.

إن موجة الامتناع عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع التي ميّزت الانتخابات المحلية لـ 29 جويلية و5 أوت - 51% من المسجلين بمدينة سطيف، بما يقرب الـ 50% بقسنطينة، وبما يفوق الثلث بمدينة الجزائر - يمكن اعتبارها بمثابة الظاهرة التي كان ناخبو الجزائر الأوروبيون يجهلون حقيقتها إلى ذلك الحين. وقد استفاد من هذا الامتناع قوائم فرنسا المحاربة المشكلة من مترشحين من الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الاشتراكي اللذين فازا بالمحليات بمدن الجزائر، ووهران، وقسنطينة، وعنابة، وسطيف وبجاية. وانتخب الجنرال (توبرت) حاكما على مدينة الجزائر، و(غريفي) الاشتراكي حاكما على مدينة قالمة. أما في الأرياف، ينتخب الأوروبيون أو يعيدون انتخاب على وجهاء ممن يظهرون غالبا سيمات وتوجهات راديكالية-اشتراكية مثلما كان الأمر قبل الحرب.

ويصل الامتناع بين الجزائريين في مواضع إلى نسب لمقاطعة لانتخابات فارغة تماما من معناها بسبب اعتقال الزعماء الوطنيين، إذ ترتفع نسبة

المقاطعة بالمدن الكبرى في القطاع الوهراني إلى ثلثي الأصوات المعبر عنها ؛ وبمدينة الجزائر حيث بلغت أوجّها، تصل إلى 83% من بين المسجلين، بل 89% إذا ما أخذنا بالاعتبار أوراق الانتخاب الملغاة التي هي مرتفعة بشكل غير منطقي بالنظر إلى النسبة. تمثل قائمة الحزب الشيوعي الجزائري التي أحرزت على 962 صوتا في المتوسط، 3% من عدد الناخبين المتوقع أن يدلوا بأصواتهم بين الجزائريين (le collège musulman). إلا أن الظاهرة كانت أقلّ سوء في القطاع القسنطيني هناك في المدن الصغرى والأرياف حيث يخشى الناخب الجزائري من أن تعرضه مقاطعته للانتخابات للقمع، وفي هذه الحالة يصوّت الجزائريون لصالح الشخصيات من الأعيان الذين كان للبعض منهم أنهم أبدوا أحيانا تعاطفهم مع أحباب البيان والحرية.

فيما يتعلق بالانتخابات الإقليمية لـ 23 و30 سبتمبر، فإن نسبة المقاطعة فيها تكون وقد سجلت تناقصا، إذ تصل أيضا إلى 42% بين أوساط الناخبين الأوروبيون وعلى الأرجح أنها تكون قد سجلت 44% بين أوساط الناخبين الجزائريين[18]. ويتحصل كل من الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الاشتراكي، الأقل حظوة في مثل هذا النوع من الانتخابات في الجزائر، على 7 و24 مقعدا على التوالي من أصل 121 فيما يخص الهيئة الأوروبية، وأما من جهة الجزائريين فيتحصلان على 4 و6 من أصل 68 مقعدا ؛ ويبدا الحزب الشيوعي الجزائري ارتياحه من هذه النتائج ما دام قد ارتفع عدد مقاعده بثلاثة أضعاف، لينتخب (جوزي أبولكر) في مدينة الجزائر، و(جمال شريف) ببجاية، و(شوادرية) بسوق أهراس، وبعنابة على (بالمبا) الذي كان جد نشيط في الميليشيا المحلية، وعن طريق استفتاء عام ينتخب على الدكتور (الأخضري) بمدينة قالمة الذي تقدم كمرشح أمام الهيئة الثانية، بعدما ندد بعمليات القمع أثناء حملته الانتخابية ؛ ويتحصل أحباب البيان والحرية على 9 مقاعد ليمثلوا بدون سمية معينة بعضا من مسؤوليهم السابقين.

أما عن الانتخابات التشريعية لـ 23 أكتوبر، فإن الحزب الشيوعي الجزائري يبدو متفائلا، إذ تقوم الحكومة بمقتضى القانون الصادر في 17 أوت 1945 على المصادقة على اقتراح عن المجلس التأسيسي جاء تبعا لإرادة (جوزي أبولكر) الذي كان يتمنى أن يرى للجزائريين تمثيلا لهم لدى المجلس الوطني مساويا لتمثيل الأوروبيين. يبدو البرنامج الذي يدعو الحزب الشيوعي الجزائريين إليه يثير الاغتباط، "نفس جديد يكسح السياسة التقليدية". واقتنع الأوروبيون واليهود والمسلمون بضرورة العيش معا، "ولا شيء يمكنه أن يثنيهم عن المضي قدما في المسار التاريخي الذي يؤدي بهم إلى مجموعة وطنية جزائرية قادرة على أن تعيش أبدا ومطلقا حياتها الخاصة"[19].

إن اهتمام الرأي الأوروبي بهذه الانتخابات يبدو أكثر يقظة، إذ أن المجلس المنتظر انتخابه ستكون له سلطات مؤسسة ؛ "لن يكون الدستور إلا مسيحيا"، يحذّر مبكرا أسقف مدينة قسنطينة في رسالة قسية يطلب فيها من المؤمنات والمؤمنين أن يتجندوا[20]. يصل عدد المسجلين الأوروبيين إلى 501.944، وإلى 1.287.276 بالنسبة للمسجلين الجزائريين[21]، أما نسبة المشاركة العامة أي الأصوات المعبر عنها فقد وصلت إلى 66% و53% على التوالي.

يتحصل الحزب الشيوعي الجزائري في 23 أكتوبر 1945 على 4 من أصل 13 مقعدا برلمانيا في الهيئة الأوروبية بنسبة 8،24 % من الأصوات المعبر عنها. يتحصل (توبرت) و(فايت) على نسبة 30 % من الأصوات في مقاطعة مدينة الجزائر حيث 70% من 209.343 مسجلا أدلوا بأصواتهم، أما الأول فتم انتخابه تحت راية فرنسا المحاربة والثاني تحت راية الحزب الشيوعي الجزائري. ويفوز أليس سبورتيس (Alice Sportisse) وكامي لريبير (Camille Larribère) بمقعدين اثنين بمقاطعة وهران بنسبة 26% من

الأصوات، حيث سجلت نسبة المشاركة 67% من أصل 189.576 مسجلا عبّروا بأصواتهم. وبالمقابل فإن الحزب الشيوعي الجزائري لم يتحصل بمقاطعة قسنطينة سوى على 12% من الأصوات، ولم يفز الحزب بأي مقعد.

أما الحزب الاشتراكي فقد فاز بمقعدين فقط في الهيئة الأوروبية بنسبة 3،21 % من الأصوات المعبر عنها، وقد انتخب رابيي (Rabier) القريب من الشيوعيين بمدينة وهران وبورا (Borra) بعنابة التي هو حاكم عليها ؛ ويجد الحزب الاشتراكي نفسه مسبوقا بالحركة الجمهورية الشعبية (MRP) التي بنسبة 2،23% تتحصل على 3 مقاعد، (فيار) و(ريبير) بمدينة الجزائر و(غاتوين) بوهران، الذين حددت التزاماتهم عن اليمين. أما المقاعد الأربعة الأخرى فتذهب إلى رجال هم أيضا من اليمين، (رونكوريل) بمدينة الجزائر، (كيليسي) بمدينة وهران، (كوتولي) بمدينة سكيكدة، و(دايرون) بسوق أهراس ؛ تقدم الأول والاثنان الأخيران للترشح تحت الشعار الراديكالي-الاشتراكي.

وبالمجموع توزعت أصوات الهيئة الأوروبية إلى نفس النسب مثلما حدث في الانتخابات التشريعية لشهر ماي 1945، بـ 46% لليسار، و54% لليمين. تتمثل الجوانب المميزة لهذا الوضع الجديد في الصعود القوي الذي سجله الحزب الشيوعي في مقاطعة الجزائر وفي التوجه الحازم للحزب الراديكالي-الاشتراكي نحو اليمين ؛ بالإضافة إلى هذه البراعة التي أظهرها الحزب الاشتراكي في إيجاد وتعويض عن نتائجه المتوسطة المسجلة في الهيئة الثانية بتلك المحصّل عليها في الهيئة الأولى الأوروبية.

تحصّل الحزب الشيوعي الجزائري في اقتراع الجزائريين على مقعدين اثنين من أصل 13، الأول لـ (عمار أوزڤان) بمدينة الجزائر بـ 82.285 صوتا أي بنسبة 35% من الأصوات المعبر عنها، والثاني لـ (شوادرية) بمقاطعة

قسنطينة بـ 41.901 صوت. وفاز الاشتراكيون بمقعدين بمقاطعة الجزائر، (عشور محند) و(بوطيبة)[22]. لكن عند افتتاح الدورة البرلمانية، 8 من النواب المسلمين-الجزائريين- الذين انتخبوا على أساس أنهم "محافظون" أو "تقدميون"، ينضمون إلى الحزب الاشتراكي بانضوائهم سواء لمجموعته أو لأي مجموعة من التحالف الانتخابي الجزائري الذي يتزعمه الدكتور (بن جلول).

كيف يمكن لحزب أوروبي قليل التواجد إلى ذلك الحين في الأرياف الجزائرية من حيث عدد مناضليه الجزائريين وإطاراته القليلة، والذي شارك في عمليات القمع وأيّدها، أن يحرز على الفوز بالانضمام لـ 8 من المنتخبين الجزائريين إليه ؟ إنما تم ذلك بالطرق "العادية"، يجيب بيار بيرن (Pierre Berne).

يشرح الباشاغا (بن ميلود) الملاّك لآلاف الهكتارات ولأشباه العبيد في الجنوب الوهراني حيث تم الانتخاب عليه، لأحد الضباط من فرع وهران سبب التحاقه بالاشتراكيين[23]؛ فهو مدين بانتخابه لإدارييهم الذين يتمتعون بموهبة كبيرة، ويرى أنهم الأفضل من أصدقائه اليمينيين لحمايته ضد الشيوعيين. "أنا باشاغا "إداري"، يقول بكل صراحة، قريب بالأحرى إلى الحركة الجمهورية الشعبية، شديد المعارضة للشيوعيين مثل "الإداريين" الثلاثة الآخرين ؛ (عمار أوزقان) يبغضنا كما وأنه ينتمي إلى زمرة الـ "100 مولى".

لكن قضية القمع تثير سخطه، "ليس بالتلفظ بالأحكام بالإعدام أننا نقوم بإحياء أولئك الذين قتلوا، وعندما نتكلم عن 1200 جزائري مفقود أثناء عمليات القمع، فلا يمكننا إلاّ أن نبقى متشككين. وإذا لم يحسم في أمر العفو الشامل فإننا سننضم وقتها إلى صفوف أحباب البيان وإلى الحزب

الشيوعي، ونطالب بفتح تحقيق لدى محاكم المتروبول حتى يسلط الضوء على المسؤوليات. لا يهم إن لزم قتل 10.000 من الجزائريين ثبت أنهم جناة، لكن يجب أيضا أن يتلقى الأوروبيون وقتها نفس المصير .. وكذلك الشأن بالنسبة لعميل عمالة قالمة السيد (أشياري)".

إن هذا التحالف بين الاشتراكية وإقطاعية تقليدية قديمة لا يشكل أي اضطراب في الحزب الشيوعي الجزائري، ففي نشوة الانتصار يشعر هذا الأخير وكأنه مدفوع بجوانح التاريخ مثلما وقع بفرنسا أين أحرز اليسار على الفوز، فلأول مرة يتحصل الحزب الشيوعي الفرنسي بـ 152 نائبا والحزب الاشتراكي بـ 136 على الأغلبية المطلقة بالمجلس التأسيسي. أما في الجزائر فيتحصلون على أغلبية الثلثين بإحرازهم على 18 من 26 مقعدا، الانجاز الذي باركته جريدة Alger républicain "إن أسطورة الجزائر الفاشية والرجعية تنهار اليوم أكثر" يصرّح (ميشال روزي)[24]. لم يبق من الأمر سوى ضمان "الوئام الضروري" بعملية الإفراج الفوري على المعتقلين، وسنّ العفو الشامل لفائدة كل المساجين السياسيين الجزائريين"، مثلما يطلبه قرار صادر عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري تم نشره في 28 أكتوبر بالجريدة.

الحملة من أجل العضو الشامل

كانت الأوساط الكولونيالية في هذه الأثناء تحت صدمة "الانتصار الذي أحرزه "الحمر" بفرنسا المتروبول وأكده تغلبهم بالجزائر، لكن لا يخفى عن هؤلاء أن الحزب الشيوعي يتخفى عن المطالبة "بإعادة النظر في المحاكمات"، و"تعويض الضحايا"، نقطتان كانتا إلى ذلك الحين مدرجتين في برنامجه.

يتعجل المجلس العام لمدينة الجزائر "المتأثر إزاء العدد الكبير للتوقيفات السياسية الآتية غالبا بدافع الانتقام الشخصي، أو الوشايات الباطلة"، للتصويت بالإجماع في 7 نوفمبر على مذكرة يطلب فيها "إطلاق سراح كل الضحايا الأبرياء، وإعادة النظر في المحاكمات" و"التحقيق السريع

في الملفات المؤجل النظر فيها" ؛ ويضم سورانسن (Sorensen) المزارع الكبير في الكروم صوته إلى المجموعة وكذلك الشأن بالنسبة للمستشار (لستراد كربونال) الذي أحيل على التقاعد[25] حديثا بعدما كان يشغل منصب عميل عمالة.

تبين أثناء النقاش أن عددا معينا من المستشارين يريد تقديم أسماء أخرى لتستفيد من العفو الشامل، ليتدخل عميل العمالة بريليي (Perillier) الذي كان يرأس الجلسة رافضا من أنه لا مجال لوضع محل تصويت مذكرة تطلب العفو عن الجنرال دانتز (Dentz) المعتقل بسجنFresnes حيث يشرف على الموت[26]. وفي خضم عروض وتقارير النقاش، لا تخفي صحافة اليمين أملها في أن أول قانون خاص بالعفو الشامل الذي سيتم التصويت عليه بفرنسا بعد الحرب هو بمثابة الفرصة لطرح قضية مناصريي نظام فيشي (vichystes) المعتقلين أو المحكوم عليهم بالإقامة الجبرية[27].

يتم إنشاء أول هيئة من أجل العفو الشامل بيومين من بعد من قبل مناضلين من الحزب الشيوعي الجزائري ومن الكنفدرالية العامة للشغل بدار البلدية في مدينة الجزائر. تطلق الحركة إذن تمولها التبرعات التي تجمع في الشوارع العامة ؛ وبعد مضي أسابيع قليلة تضحى كل المدن لها هيئاتها الخاصة دون أن نستثني مدينتي سطيف وقالمة حيث نجم بعض الاضطراب، ممّا يدلّ على أن الرعب وحده فقط المفروض في شهري ماي وجوان الذي قدر على إسكات أولئك الذين كانوا يستنكرون المجازر[28].

يبدو الحاكم (شاتينيو) قلقا إزاء هذه المستجدات ويظهر موقفا معارضا أصمّ، ليلتزم أمام الوزير (أندريان تكسيي) طالبا منه "فتح تحقيق قضائي ضد مرتكبي عمليات الإعدام غير الشرعية والذين ثأروا لأنفسهم من بين المدنيين بمدينة قالمة"[29]. لا يمكنه في هذه الأثناء كما وأنه أصبح مشلولا

الرد على برقيات الوزير الذي وبالإشارة في كلامه إلى الدور الذي لعبه الحاكم في عملية التصويت شهر جويلية بالمجلس على قرار يطلب "مراجعة المحاكمات الاستثنائية"، "يرجو منه السهر على تنفيذ وعود الحكومة"[30].

هل هو الإجلاء من المشرق الذي يفرضه البريطانيون على فرنسا ؟ ولما أخبر أثناء الصيف أن جهاز الرقابة العسكرية يمكن إلغاؤه كاد يجنّ ولم يتمكن الوزير من إقناعه ؛ ويشتكي هذا الأخير لدى الجنرال (ديغول) من أن الحاكم يريد منع كل شيء، الأخبار عن الحركة الداعية إلى وحدة البلاد العربية، الأخبار عن المشرق وتلك أيضا عن سياسة فرنسا اتجاه الجزائر المسلمة. ثم يطلب من الجنرال برفع القضية إلى مجلس الوزراء[31].

غير أن الحاكم (شاتينيو) يترك نفسه يتأثر بقرار المحكمة العسكرية لمدينة وهران الذي جاء فيه يوم 5 نوفمبر النطق بالحكم بالإعدام بخصوص ثمانية حالات وسبعة أحكام بالأشغال الشاقة مدى الحياة ضد مناضليي الحزب الشيوعي الجزائري الذين تم توقيفهم بمدينة سعيدة على أساس جنح كان بالإمكان رفعها لقاضي الصلح للبث فيها. يخبر الحاكم الوزير أن هذه الإدانات المتفاوتة قد أثارت انفعالا كبيرا لدى الرأي العام[32].

لكنه بقي مصرّا على رفضه من أن تتمّ محاكمة (فرحات عباس) والدكتور (سعدان) والشيخ (البشير الإبراهيمي) بفرنسا بعيدا عن الضغوطات، مثلما يطلبه الجنرال (دوفال) نفسه[33]، فهو يحتجّ من كون "هذا التدبير يمكن أن يؤدي إلى البراءة"، لأنه "إستحال عليّ، يعترف بكل صراحة، التوصل إلى معرفة بالضبط طبيعة التهم الموجهة ضد (فرحات عباس)"، إلاّ أنه يرى من الضروري الأخذ بعين الاعتبار "سيكولوجية" أوروبيي الجزائر والوصول مهما كلّف الأمر إلى إدانة معينة"[34]. كما يخشى الحاكم من جانب آخر من واقع علانية النقاشات القضائية بفرنسا.

يستمر موضوع إمكانية إعادة النظر في المحاكمات السابقة في إزعاج الحاكم، وتقوم جريدة Alger républicain من حين إلى آخر بزعزعة البعبع[35]: "يجب القضاء كلية على القمع العنصري، يؤكد (ميشال روزي)، سواء كان صادرا عن الإدارة أو عن المحاكم العسكرية. وإذا لم نتصرف بهذا الشكل، فإن الأمر سيؤدي بنا نحو فضيحة أكبر. [...] والديمقراطيون الذين هم نحن يعرفون كيف يسلطون الضوء على الحقائق، سيقولون ما يعرفونه عن الكيفية التي حضّر بها بعض العناصر من الإدارة قبل 8 ماي، الجو السياسي الذي استغلوه فيما بعد لتدبير وتلفيق المحاكمات".

يبدو شهر جانفي هذا من سنة 1946 مكروها لدى الحاكم ؛ إذ يتم ميلاد لأسبوعية جديدة Le Courrier algérien بمدينة الجزائر يرأسها (لوسيان أنجيلي)، بقي هذا الأخير تربطه علاقات مع (جون دوروكس) إبن السيناتور (جاك دوروكس) ومع (فرحات عباس) الذي كان زميله في الدراسة بالثانوية بمدينة سكيكدة. وكونه حفيدا لأحد منفيي جوان 1848، فهو يعبّر عن وجهة نظر لأقلية تضم كبار الكولون الذين يقلقهم انتشار القمع في المستقبل. سمح رفع حالة الحصار وحلّ جهاز الراقبة في هذه السنة الجديدة لـ (أنجيلي) بنشر التحقيقات التي أجراها بمنطقة سطيف، ويقدم أسماء وقوائم لضحايا مبديا استنكاره وسخطه :

"تعد جرائم خراطة وPérigotville وبني عزيز وتلك التي وقعت في شهري ماي وجوان، المرتكبة كلها من قبل الميليشيات أو من العرب .. شيئا آخر لا يصدق يا للأسف، فهي أكثر من كارثة .. أكثر من مأساة ؛ أنه زوال لحلم كبير. ما قيمة الحياة اليوم بالنسبة لأبناء جيلنا وما قيمتها غدا بدون بريق من الإيمان ومن الأمل ؟ "[36].

يوافق الحاكم في 17 جانفي أن يعاد تسليم وسام جوقة الشرف لـ (أشياري) التي منحتها إيّاه جمعية التحرير الفرنسي في 8 نوفمبر 1942 تبعا

لمبادئ المقاومة، ولمساهمته في المؤامرة التي سمحت للأنجلوساكسونيين الدخول إلى مدينة الجزائر[37] ؛ أما وزير الداخلية فلم يبد أية معارضة. لن يمر الحفل الذي يحضره 3000 شخص مرور الكرام، يعلق الصليب المهدى من قبل "السكان الأوروبيين والجزائريين لمدينة قالمة" على صدر دايرن (Deyron) النائب الراديكالي-الاشتراكي الجديد للمنطقة[38].

يسلم المحافظ (بيرجي) الذي أصبح الآن محافظ مقاطعة، ثلاثة أيام من بعد للحاكم تقريرا ثالثا عن التحقيق حول مجازر قالمة. وفي 20 جانفي 1946 يستقيل الجنرال (ديغول) تاركا على عاتق الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية مهمة تكوين الحكومة والخروج بفرنسا بعيدا عن المؤقت[39]. ويتحتم على (أندريان تكسيي) المرهق بسبب حملته الانتخابية للتشريعيات وعمله المتواصل، بالدخول إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية، ولم يعد اسمه مدرجا يوم 23 جانفي ضمن الطاقم الحكومي الذي يرأسه (فيليكس غوين) الاشتراكي، ليصبح أندريه تروكر (André de Trocquer) البرلماني الاشتراكي البارع، وزيرا جديدا للداخلية.

يعدّ السفر الذي قام به الوزير الجديد إلى الجزائر من 14 إلى 19 فيفري بمثابة الفرصة لطمأنة كل أولئك الذين "ارتكبوا أخطاء"، ودون إلقاء شروحات مطولة يستشف من كلامه أن الكل يمكنه أن يستفيد من العفو الشامل. "يجب في الوقت نفسه أن يزول الخوف الذي لدى البعض والشعور بالظلم لدى البعض الآخر حتى تنهض الجزائر وتباشر عملها في جو من الثقة المكتسبة"[40]. وبعد عودته إلى باريس يقوم بإدراج مناقشة مسألة العفو الشامل ضمن جدول أعمال المجلس.

التصويت على قانون العفو الشامل

لا يحمل النقاش الذي سيفتح أمام المجلس في 28 فيفري 1946 إيّ مفاجأة تذكر ؛ يبدو الاشتراكي جون توجاس (Jean Toujas) مقررٌ مشروع القانون صريحا ووضاحا. "لم تقم الإدارة بالتحقيق بكل الضمانات المطلوبة"، "تدخلت القوات القمعية وضربت دون تمييز" و"غالبا ما أظهرت المحاكم العسكرية التي كانت تقضي في جوّ مشحون صرامة مفرطة". ضربت الإدارة الفرنسية بالجزائر بقوة وبقوة كبيرة، وفي أغلب الظروف بلا تبصر ودون أدلة مقنعة"[41].

فمن بين 4500 توقيف يستفيد 1500 سجين من الإفراج المؤقت[42]، وبالمقابل يتم النطق بالحكم بالإعدام ضد 99 سجينا منهم 22 نفذ الحكم عليهم و64 حكما بالأشغال الشاقة مدى الحياة، و329 حكما آخر بالأعمال الشاقة إلى أجل معين ؛ هذا ولم يذكر المقرر أي عملية توقيف بين الأوروبيين.

ويبقى أيضا 2586 جزائريا في انتظار محاكمتهم، فماذا يجب العمل مع هؤلاء ؟ تطلب في هذا الشأن الاقتراحات بالقانون المودعة من قبل (عمار أوزقان) باسم الشيوعيين ومن قبل الدكتور (بن جلول)، بإطلاق سراحهم[43]، معتبرين أن الاعتقالات والإدانات مست مجرد جنح بسيطة في الرأي، وترفض من جهة أخرى لجنة العدالة أن تقحم نفسها في ترتيب محاكمات حول القمع، وتكتفي بدفع الاقتراحات التي تعتبرها تدخل ضمن توسيع من اختصاص المحكمة غير مقبول ؛ وتقول أن الاقتراح بالقانون المودع من قبل (محند عاشور)[44] باسم الاشتراكيين جاء متقضبا غير كاف ذلك أنه ينفي جرائم وجنح الحق العام، وبالفعل يقول المقرر، فمعظم المدانين جرّموا على أساس هذه الاتهامات "سواء تبنت صحتها خطأ" أو "لم تثبت أصلا" ؛ فهو

يتجنب التوضيح من أنه في حالة ما إذا تمت المصادقة على الاقتراح يصبح من الواجب التكفّل بمراجعة المحاكمات، فكل البرلمانيين قد فهموا ذلك، لكن القليل منهم يريد هذه المراجعة.

يقترح المقرر مشروعا يعتمد مصدره على لجنة "العفو الفردي بناء على العفو الشامل" تخوّل هذه اللجنة التي تتكوّن من 8 برلمانيين مرسمين و4 مدراء من وزارة العدل ومدير القضاء العسكري، سلطة إقرار العفو بعد التحقيق في الملفات سواء لأصحابها الأوروبيين أو الجزائريين المدانين ؛ وقد تكون لجنة العفو هذه بديلا عن فكرة مراجعة المحاكمات. يشير النائب (بن شنوف)[45] الحليف الاشتراكي بملاحظته إلى أن الملفات المرسلة إلى هذه اللجنة تكون وقد حضّرت من قبل الإدارة، الأمر الذي لا يسمح بتوفر كل الضمانات الضرورية في إحقاق العدل ؛ فبدا الاشتراكيون مذهولين من موضوعية الملاحظة، وصفّق الشيوعيون وحدهم لهذا التدخل.

يصعد النائب كولونا (Colonna) المنصة ممثلا عن فرنسيي تونس، ليطعن في مبدأ قانون لعفو شامل يعتبره تشجيعا على العودة إلى الجرم وإنكارا للاستعمار الفرنسي، ويقارن حزب الشعب الجزائري بحزب الدستور التونسي(*) الذي منح للألمان "10.000 خائن" تم إعدام منهم 205. ويستنكر لأمر 20.000 سجين بقوا ينتظرون محاكمتهم بفرنسا بسبب إتباعهم بثقة المارشال. يمكن أن يفهم من سنّ العفو الشامل في الجزائر المساس بامتيازات الفرنسيين إزاء "الأنديجان". "لا يمكن حسب رأي (كولونا) أن يكون ثمة عفو لفائدة القضايا الجزائرية إلاّ في إطار عفو عام"، ليتلقى تصفيقا من اليمين واستهزاءا من اليسار[46].

(*) الحزب الوطني التونسي (Destour) الذي تأسس سنة 1920. يؤدي الانشقاق الذي وقع في 1934 إلى إنشاء حزبين اثنين : الدستور القديم (Vieux Destour) المنادي بالوحدة العربية الإسلامية، والدستور الجديد (Néo- Destour) المنادي إلى القومية التونسية والعلمانية، وتحت قيادة (بورقيبة) يساهم الحزب الجديد في تأسيس الجمهورية التونسية سنة 1957 ؛ ثم يصبح سنة 1964 الحزب الاشتراكي الدستوري (المترجم).

لم يتكلم نواب الجزائر الممثلون للمصالح الكولونيالية، فقد تكلم (كولونا) بدلا عنهم، باستثناء (دايرن) الراديكالي-الاشتراكي و(فيارد) من الحركة الجمهورية الشعبية، إذ يعلن الأول أنه سيمتنع عن التصويت ولو أنه يرى مع ذلك أن الاقتراح بالقانون "سمح". أما الثاني فيدعو إلى التفكير في كل الأوروبيين المعتقلين في جزائر "التي هي من جانبها تحررّت منذ ما يقرب أربع سنوات"، إن إشارته هذه إلى المأساة التي تعرض لها أنصار النظام فيشي أعقبها تصفيق حارّ من الوسط.

وقبل أن تختتم الجلسة، يقول وزير الداخلية أنه يرفض عفوا يتسع إلى الجرائم والجنح السياسية، إن هذا الموقف الطارئ يعدّ بمثابة رفض تكتيكي - موجّه للضغط على العدد الكبير من النواب الاشتراكيين والمتحالفين معهم المعارضين لمشروع لجنة العفو الفردي بناء على العفو الشامل.

تعود الكلمة الأخيرة للنائب موريس فيولات (Maurice Viollette)، حاكم عام سابق على الجزائر، حيث يذكر مقولة للمؤرخ فالير ماكسيم (Maxime Valère)(*) التي جاء فيها أنه بالنسبة لسكان أثينا "كان العفو الشامل يمثل الإمكانية في إعادة الدولة إلى حالتها القديمة بعدما زحزحت بقوة وكانت على شفا حفرة من الخراب" ثم يطلب "قانونا للنسيان التام"، هكذا تتلقى عباراته هذه تصفيقا من كل الحضور[47].

يباشر المجلس في أول مارس 1946 التصويت على تدابير تهيئة وإعداد مراسيم جنازة (أندريان تكسيي) المتوفى في 19 فيفري بعد عملية جراحية أجريت له، ثم يناقش مشروع قانون العفو الشامل المقترح من قبل الحكومة مادة بمادة[48]. جاء هذا المشروع مستثنيا لجرائم وجنح الحق العام، وآخذا

(*) مؤرخ لاتيني عاصر الإمبراطور الروماني تيبير (Tibère) في القرن الأول. ترك تسعة كتب "Faits et dits mémorables" عبارة عن مختارات لحكايات شبيهة بالنكت والنوادر (المترجم).

بالاعتبار الجرائم والجنح السياسية الأخرى مما يفهم ضمنيا أنه من الممكن أن تكون هذه الأخيرة جاءت سابقة لأحداث ماي 1945 دون أن تمتد إلى أعمال تعاون مع الجناة ؛ وينشئ هيئة العفو الفردي بناء على العفو الشامل، ثم يصادق على القانون بالإجماع تقريبا بالتصويت برفع الأيدي[49].

تطبيق قانون العفو الشامل

جاء تطبيق قانون العفو الشامل مكتنفا للفوضى والغموض، وهذا راجع لاهتمامه بالاستجابة إلى الضرورتين اللتين أشار إليهما الحاكم السابق (موريس فيوليت) إحقاق "النسيان التام" بالإفراج بالقدر الممكن عن الكثير، والعودة إلى "الحالة السابقة" بالرفض بمراجعة الأحكام.

لن يستسلم القضاء العسكري للأمر الواقع الذي لم يسبق أبدا للسلطة المدنية أن اعترضت على الصرامة التي أبداها، وتشهد على ذلك اللائحة التي أرسلت إلى وزير الداخلية نهاية سبتمبر 1945، التي تبين أن المشاركة في أعمال النهب والحرق دون وقوع وفيات تبين صحة الحكم بالإعدام على 17 فردا من بين 41 و5 أحكام بالأشغال الشاقة مدى الحياة من أصل 8 المنطوق بها منذ ماي 1945[50].

لن يعدل القضاء العسكري عن قراراته المتخذة وسيستمر في إصدار الأحكام، غير أن هيئة العفو أرادت التعبير عن أمنياتها، ترسل هذه الأخيرة إلى اللجنة العسكرية للعفو ثم إلى وزير الجيوش وبعدها إلى وزير العدل إلى أن تصل حسب تقاليد الجمهورية إلى (فيليكس غوين) رئيس الحكومة الذي يعتبر قراره سيدا في مسألة العفو[51].

في نهاية جويلية 1946 وعلى ما يقرب 4000 معتقل جزائري مرفوعة قضاياهم إلى القضاء العسكري، يتم تسليم 192 منهم إلى القضاء المدني،

89 توفوا، 989 صدر في حقهم قرار بألاّ وجه لإقامة الدعوة و474 براءة[52]. ويتبقى للقضاء العسكري محاكمة 736 معتقلا من الجزائريين ؛ وعلى مجموع 1646 مدانا ومتهما جزائريا يستفيد 181 من العفو أي بنسبة 11 ٪، ولم يأت ذكر أية حالة لأوروبي أدين بتهم تتصل بمجال قانون العفو الشامل.

يرتفع عدد الأحكام بالإعدام في مارس 1947 إلى 172 منها 39 حكما غيابيا[53]، والأحكام بالأشغال الشاقة مدى الحياة إلى 155 ؛ تنطق الهيئة برفض 4 حالات فقط للاستفادة من العفو[54]. لكن كل من وزير العدل ورئيس الحركة الجمهورية الشعبية (تايتغن) ورئيس الحكومة (فيليكس غوين) الاشتراكي، كانوا قاسين إلى درجة كبيرة، إذ 10 من المحكوم عليهم بالإعدام الذين رفض هؤلاء الإعفاء عنهم، يتم تنفيذ الحكم ضدهم في 14 ديسمبر 1946 بقسنطينة[55].

لن تمر هذه النقطة دون أن تلفت الأنظار ؛ ثلاثة أشهر من قبل يتم إعدام جزائريين اثنين رميا بالرصاص أتهما بقتل قاضي الصلح بخراطة. "هكذا ليصل عدد المعدومين الجزائريين إلى 15 على الأقل بسبب هذه القضية. متى يتم إيقاف هذه المجزرة ؟" تكتب جريدة Liberté [56]. يكثف الحزب الشيوعي بباريس مساعيه ضد ما يسميه بضراوة العنف، ويأمر وزير الجيوش أمام شدة الاضطرابات والانفعالات بتوقيف تنفيذ عمليات الإعدام، لكن يتم تنفيذ آخر إعدام عرف خللا في ترتيبه بسبب سخط المحامين، في جانفي 1947 بمدينة قسنطينة حيث تحتج السلطات المحلية بعدم تلقيها النسخة الرسمية للبرقية الوزارية.

تكتمل هكذا بداية سنة 1947 على آخر مذكرة غير منسجمة، المجازر التي تم بدأها بمدينتي سطيف وقالمة بعامين من قبل، لكن الرأي العام الفرنسي لم يعد إلى ذلك التاريخ تشغله أمور القطاع القسنطيني منذ زمن،

فالمجازر ترتكب بمدغشقر. "لا يظهر أنه يستلزم ثمة العودة بالتمحيص حول مسألة تجد مكانتها أكثر بعد الآن في التاريخ منه في الواقع السياسي الراهن"، يرد عميل العمالة (هاس بيكارد) في أكتوبر 1946 في مذكرة بعث بها إلى الوزير (أندريه تروكر)[57].

مبدأ الإنكار وحصيلة القمع

إذا كان الرأي العام الفرنسي أنه استطاع سريعا بإدارة وجهته عن مجازر القطاع القسنطيني، وبقيت الجمهورية تواصل مسارها، فذلك يرجع لفضل مهارة وبراعة الوزراء والموظفين السامين باللجوء إلى مبدأ الإنكار ؛ يمثل هذا المبدأ في الجمهورية ما يمثله رقيم العقاب(*) في النظام القديم[58] ؛ حيث يسمح هذا بوضع عاكس من دخان ما بين الشفافية التي يظهرها وحقيقة بعض الممارسات، وكان النظام القديم ينكر، والجمهورية تنكر وترافع عن المحتمل.

يتغير المحتمل بتغير الزمان، إذ يثير الرقم 6000 عن قتلى الجزائريين الذي نشر في 20 ماي بباريس وكان أسرع من أن يقابل بالإنكار، عاصفة سياسية اختفت في هوجانها لجنة توبرت للتحقيق. وبالمقابل يقبل المجلس في 17 جويلية بعد تأخره في نقاش مطول ومتناقض حسب المراد، من وزير الداخلية الرقم 500 إلى 1500 قتيل على أنه محتمل، وهو الرقم ذاته الذي يكون وقد ظهر له خاطئا للغاية قبل شهر.

ويتغير المحتمل كذلك حسب طبيعة ما هو بالإمكان إنكاره، وهذا يستوجب أيضا معرفة هذه الطبيعة. يأبى الوزير قبل أن يتكلم أمام المجلس

(*)"Lettre de cachet" رسالة موقعة من قبل الملك وأمين دولة، تحمل أمرا استبداديا بالحبس أو النفي (المترجم.)

إلا أن يرصد معلومات ذات المصداقية، إنه الانشغال نفسه الذي لدى الحكومة مثلما تدل عليه البرقية المرموزة المرسلة من طرف الوزير إلى الحاكم (شاتينيو) يوم 4 جوان : "تريد الحكومة قطعا معرفة إذا ما وقعت عمليات إعدام وقائية بمدينة ڤالمة، كم هو عددها، من أمر بها، وفي أي ظروف وقعت"(59).

تفيد هذه البرقية أن الوزير (أندريان تكسيي) وزملاءه فهموا أن وضع ڤالمة، هذه العمالة الفرعية الريفية المعزولة عن العالم، كان يناسب أكثر لمعالجته على أساس مبدأ الإنكار مما كان واقعا بسطيف وجيجل وسكيكدة وبجاية وعنابة وقسنطينة حيث كل حزب كانت له مصالحه السياسية الخاصة هناك. وكذلك الأمر يستلزم حيازة على أخبار ومعلومات عن ڤالمة، على أن المدينة تعج بالمبلغين والمخبرين شبه الرسميين الآتين من باريس للتحقيق، إذ يشتكي المفتش العام (باتيستيني) الذي وصل في مهمة من كثرة ملاقاته بهم في كل خطوة يخطوها ويتعجب من كون هؤلاء الموظفين ليسوا تحت سلطته، فهم يتظاهرون على حد قوله منشغلين أكثر بما أسماه بـ "ردود أفعال" أوروبيي المدينة أثناء الأحداث منه بالردود الأخرى الصادرة عن المتمردين الجزائريين(60).

إذا كانت التقارير التي أتى بها المحافظ (بيرجي) من مدينتي سطيف وڤالمة غنية من حيث المعلومات، فهي تحتوي على ثغرات عجيبة، إذ يظهر المحافظ يجهل كل شيء عن وجود ميليشيا بسطيف وبقرى المنطقة، وكان بحوزته الكثير مع ذلك بالرجوع إلى ما جاء في مذكرة الاستخبارات رقم 3 التي قدمها الحاكم (شاتينيو) للوزير والتي جاء فيها ذكر هذا التساؤل الرهيب، "هل يستلزم منح المصداقية على العدد 10.000 الممثل لضحايا الأنديجان في منطقة سطيف لوحدها مثلما يشير إليه أحد المبلغين الذي عبر هذه البلدة لمدة شهر؟"(61)

لا يقدم المحافظ (بيرجي) فيما يخصه هو في تقاريره الكتابية أي رقم عن الضحايا الجزائريين، بينما هي تجدها أي التقارير بدقة لدى مأمور الضبطية القضائية لما تتحدث عن ضحايا الأوروبيين ؛ إلا أنه بدا أكثر استرسالا في رسالة هاتفية يوم 25 ماي : "وقع في ڤالمة المدينة وقت القمع حوالي 300 عملية إعدام منها التي ارتكبت ضد الزعماء الرئيسيين."(62)

يتطابق هذا الرقم مع ذلك الذي قدم في تقريره من قبل ملازم أول للوزير (أندريه تكسيي) على أنه يمثل حصيلة الإعدامات التي قدمتها محكمة الخلاص العام من 10 إلى 19 ماي ؛ يوضح أن "هذا الأسلوب في "التنزه على الطريق الجنوبي" (كما يقول رجال الدرك) قد مورس لمدة 6 إلى 10 أيام مما يسمح بتقدير عدد الضحايا إلى حوالي 300"(63).

يكمل الملازم الأول حصيلته في تقرير ملحق مؤرخ في 27 جوان مضيفا أن "البقايا من 500 أنديجان تم اقتيادهم إلى المكان المسمى Fontaine-Chaude ليحرّقوا هناك داخل فرن للكلس"(64). لم يأخذ بالتأكيد بعين الاعتبار الجثث التي تكون وقد أصبحت رمادا بعدما تم قتلها مباشرة. كما لا يقول شيئا أيضا عن الإعدامات دون محاكمة المرتكبة من طرف ميليشيا مدينة ڤالمة ومختلف ميليشيات القرية ؛ أما عن "العصابات المسلحة" العديدة التي بلغ بها الكولونيل (شميدت) فلم يتلفظ ولا بكلمة بشأنها(65).

يسمح التحقيق الثالث للمحافظ (بيرجي) الذي أجراه بداية سنة 1946 بالمساهمة في التحريات في الشكاوي المودعة وأتممه في 1947، بإثبات مجموع 255 قتيل زائد "عدد غير محدد" وهي العبارة التي يقصد منها الجثث التي رآها الشهود الذين لم يسعفهم الوقت لإحصائها لأسباب أمنية(66).

ويضاف إلى كل هذا أن نائب عميل العمالة (أشياري) سيترك مهامه في شهر أفريل 1946 للالتحاق بديوان الحاكم (شاتينيو)، ليعمل إلى جانبه كأمين

على الشؤون الاقتصادية لمدة سنة قبل أن يعين أمينا عاما على عمالة الـ Manche، وهو منصب مفيد بالنسبة لنائب عميل عمالة يريد الذهاب بعيدا في حياته المهنية ؛ وقبل أن يغادر الحكومة العامة يكون هذا الخادم المفضل للإدارة وقد لعب دوره في اختفاء العديد من الأرشيف الخاص بالقطاع القسنطيني لسنة 1945، النقص الذي ثبت وجوده بعد رحيل الحاكم (شاتينيو) في جانفي 1948.

غير أنه يبقى من الأرشيف ما فيه الكفاية بالديوان مما يسهل على الحاكم (ليونارد) لإعداد سنة 1952 حصيلة لفائدته هو من باب الإعلام ولفائدة ضباطه العامين[67]. "يبدو الأوروبيون جدّ متحفظين إزاء هذا الموضوع، يكتب قائلا. أما الذين عايشوا الوقائع فيقدمون تقديرات تذهب إلى ما بين 6000 و15.000 ؛ وعلى ما يبدو يمكننا القبول بالرقم 10.000 على أنه قريب من الحقيقة". هكذا يقبل بهذا الرقم المليء بالحذر الذي يتم رفعه إلى 20.000 أوْ 30.000 لأنه لم يعد بحوزة ديوان الحاكم إلى هذا التاريخ أرشيف خاص بمنطقة سطيف.

لا يمكن تفسير هذه الأعداد المرتفعة من القتلى إلاّ بجنون ووحشية المدنيين الأوروبيين في البوادي والأرياف ؛ فقد جاءت الإشارة إلى هذا على لسان السيدة فيرجي (Verger) أثناء جلسة لجنة العدالة والتطهير المنعقدة في 26 جوان، وهي ترد على الجنرال (توبرت) الذي أبدا انتقادا لاذعا ضد الجيش. "إنه من الأحسن والأفضل ترك الجيش والقضاء العسكري يتكفلان بهذه القضية، تعبر قائلة. وإن القمع المدني والفردي كان أكثر مأساة هو الآخر"[68].

وعلى أساس أن الجيش يحترس من تقديم معلومات مرقمة وأن المدنيين قدموا منها بالكاد نصيبا، فيمكن إذن لمبدأ الإنكار المحرر من هذه العوارض

أن تطلق له العنان ويأخذ مجراه ؛ غير أن الأمر ليس دائما سهلا بين المدنيين والعسكريين.

تتم الموافقة في نهاية شهر ماي بين عميل عمالة مدينة الجزائر (بريلي) وقيادة الهيئة الـ 19 للجيش على تصنيف موتى عمليات القمع قبل نهايتها. وقد أشار إلى هذا تقرير صادر عن القنصل العام لبريطانيا العظمى إلى وزارة الخارجية بتاريخ 31 ماي : "إن السلطات مستعدة للاعتراف بمقتل 1500 من الأنديجان "[69]
"the authorities are now prepared to admit that 1500 natives were killed"
ويقوم الحاكم (شاتينيو) ببعث برقية مرقمة تحمل نوعا من التهديد في هذا الشأن إلى الوزير (أندريان تكسيي) في 17 جويلية عشية الخطاب الذي سيلقيه بالمجلس : "يجب الاعتراف بالرقم الرسمي 1500 المقدم بالاتفاق بين عميل العمالة والجيش"[70].

لم يترك العسكريون في هذا الاتفاق للمدنيين أي هامش من الحرية للتصرف، يمكن استنتاج هذا بالاستناد إلى الرقم المسجل في عمليات القمع العسكري كما جاء ذكره في تقرير الجنرال (مارتن) الهام المحرر في أكتوبر 1946 : " يقدر العدد ما بين 350 إلى 500 قتيل الثلثين منهم تقريبا في المقاطعة الفرعية لمنطقة سطيف"[71]. وحتى يعطي تفسيرا لهذا العدد القليل جدا، فهو يعتقد من الأجدر التذكير أنه من عادات القبائل عدم ترك موتاها ملقاة على الأرض إلاّ نادرا حتى لا يتمكن العدو من معرفة مدى الخسائر التي لحقت بهم[72]. لم يبق للمدنيين في هذه الظروف سوى 1000 إلى 1150 ضحية من الجزائريين يجب الاعتراف بهم.

لكن الحاكم (شاتينيو) يصطدم أمام تعنت عميل العمالة (لستراد كاربونال) الذي يمتنع عن التصريح بأكثر من 394 ضحية جزائرية خارج قالمة، المدينة التي يأمل أن يكون بإمكانه تقديم الرقم 800 عن الضحايا

بشأنها حتى يظهر قريبا من الحقيقة أمام "العقليات المتشائمة أو الأشخاص الأكثر استعدادا لانتقاد الإدارة الفرنسية"[73]. كما يصطدم أيضا أمام الجنرال (دوفال) الذي لم يكن مرتاحا من أن يأخذ الجيش بعين الاعتبار ضحايا القمع القضائي.

ويقبل الجنرال (دوفال) مع ذلك أن يتفق في شهر نوفمبر 1945 مع عميل عمالة قسنطينة الجديد بوتيبون (Petitbon) على العدد الإجمالي للضحايا الجزائريين الذي يصل إلى 1165 تم توزيعه بين 173 ضحية من مسؤولية الدرك، و133 ضحية من مسؤولية الشرطة، و114 من مسؤولية الميليشيات، و755 من مسؤولية الجيش[74]. يظهر كشف الحساب بأقل مصداقية مثله مثل العدد الإجمالي، ولا هذا ولا ذاك يتم الإعلان عنهما، كما لا يأتي ذكرهما من قبل الجنرال (مارتن) في تقريره الهام الذي يبقى ملتزما بالاتفاق المبرم في البداية مع عميل العمالة (بريليي).

الاحالات

1 الـ CIE، مدينة الجزائر، مذكرة حول اتصالات (ميشال روزي) و(الأمين العمودي)، أول جوان 1945.

2) المجلس التأسيسي المؤقت، تقرير لجنة العدالة والتطهير، جلسة الأربعاء 26 جوان 1945، ص 11، الأرشيف الخاص. يقدم تقرير (مارتن) الذي سلّم في خريف 1946 ورتب كملف سريّ، الرقم 2155 عن الاعتقالات التي قام بها الجيش، كما يقدم في موضع آخر الرقم 350 إلى 500 جزائري قتلوا في المعركة.

3) نفس المرجع السابق.

4) تقرير المحافظ (بيرجي)، 16 جوان 1945، نفس المرجع السابق، الملحق.

5) Aouate C. Yves, Elie Gozlan «Recherches biographiques Algérie, n° 2, juin 1984».

6) مقطع عن التقرير اليومي للأمن العام، 15 ماي 1945.

7) Ayoun Richard, "Famille Aboulker"Parcours, l'Algérie, les hommes et l'histoire n° 13-14, octobre 1990.»

تعد عائلة (أبولكر) التي تنحدر من أصول أندلسية من أكبر العائلات اليهودية بمدينة الجزائر التي تتمتع بالنفوذ والمكانة منذ القرن السادس عشر. كان (شارل أبولكر) منظم دفاع يهود القصبة أثناء الاضطرابات المعادية لليهود في منعطف القرن والملقب بـ "ملك مدينة الجزائر" من قبل الصيادين النابوليين، أول يهودي يقوم بتسيير مصلحة الجراحة بمستشفى مدينة الجزائر. تزوجت إبنة أخيه (Andrée) سنة 1945 مع (غاستون ديفيير) الذي كان وقتها محاميا وتشارك جلساته بالمجلس التأسيسي على أساس مبدأ المقاومة الاشتراكية.

8) مذكرة استعلامات غير موقعة (CIE)، مدينة الجزائر 30 جوان.

9) نفس المرجع السابق، توضح المذكرة أن المبالغ المدفوعة وصلت إلى حد 10.000 أو 15.000 فرنك فرنسي.

10) جريدة Alger républicain، الصفحة الأولى، 21 جويلية 1945.

11) جريدة Alger républicain، 15 أكتوبر 1945، إعلان عن الجنرال قائد منطقة عمليات إفريقيا-الشرق الأوسط التابع للجيش الأمريكي (US Army) بالدار البيضاء المغربية. ارجع أيضا إلى جريدةL'Echo d'Alger، 9 جانفي 1946، التي تقدم الرقم 56.000 عن الجنود المقرر ترحيلهم إلى شمال إفريقيا إلى تاريخ أول جانفي 1946، حسب وزير الجيوش.

12) أرشيف الدرك الوطني، القائد العام للدرك بـ AFN R/2 1945، عرض شامل شهر جويلية 1945.

13) يقول تقرير لجنة العدالة والتطهير أن عدد المسجلين وصل إلى 30.000 من أصل 60.000 ناخب مما هو ممكن تسجيلهم تظاهريا. أما Ch-R.AGERON في صفحتها 602 فتقدم الرقم 32.248 عن المسجلين على 65.000 ناخب متوقع نظريا، وهذا اعتمادا على تحقيق للحكومة العامة.

14) جريدة L'Echo d'Alger، 2 أوت 1945. يبدو أن محرريي البيان لم ينتبهوا إلى سخافة نصهم المذاع، كيف يمكن "للإذاعات الأجنبية" أن تكون على علم بالظاهرة قبل أن تظهر ؟ مذكرات عن الـCIE المركزي، مدينة الجزائر 31 أوت وبداية سبتمبر 1945.

15) وهو من النبلاء المزيفين وصهر السيناتور الذي يحترم اختيار ابنته (حوار مع لوسيان أنجيلي، مدينة الجزائر، 1968) لم يتحمل السيناتور هزيمة جوان 1940، وقد أتى على تعطيل يوميته المفضلة L'Algérie، وبعدما أصيب بشلل على مستوى نصف جسده ينعزل في صمت إلى غاية وفاته في 1944.

16) جريدة Alger républicain، 27 جويلية 1945 .

17) جريدة L'Echo d'Alger، 28 جويلية 1945.

18) جريدة Alger républicain، 2 أكتوبر 1945، "الإحصائيات الرسمية للانتخابات" المعدلة والمصححة لتلك التي تم الإعلان عنها في 27 سبتمبر.

19) جريدة Alger républicain، 16 أكتوبر 1945، نداء برنامج إلى الناخبين الجزائريين "لا مواطنين" [le second collège].

20) قسنطينة 53 B3، رسالة أسقفية من مطران مدينة قسنطينة، 8 فيفري 1945.

21) "L'Anné politique", Paris, Editions le Grand siècle, 1946, p.509, et Alger républicain, 24 octobre 1945, p.1.

22) لا تسمح الأرقام المقدمة من قبل الصحافة بحساب النسب المتحصل عليها بشكل صحيح. يستقيل (شوادرية) المناضل القديم الذي عانى الكثير، من الحزب الشيوعي الجزائري في ديسمبر 1946.

23) مصلحة الأخبار لفرع وهران، بطاقة استعلامات، 7 جانفي 1946.

24) جريدة Alger républicain، 24 أكتوبر1945.

25) تقرير الأمين العام، 9 نوفمبر 1945، المجلس العام لمدينة الجزائر، جلسة 7 نوفمبر. بقي (لستراد كربونال) يشغل منصبه وهو يتجاوز حد السن القانوني، وإحالته على التقاعد مما ليس يعتبر عقوبة له.

26) قام الجنرال دانتز (Dentz) في جوان 1940 بتسليم مدينة باريس إلى الألمان وبتجنيد فرق النظام فيشي ضد الديغوليين في سوريا سنة 1941 ؛ حكم عليه بالإعدام ثم يخفف عليه هذا الحكم ليموت بسجنFresnes في 13 ديسمبر.

27) ارجع إلى جريدة L'Echo d'Alger، 9 نوفمبر 1945، الصفحة الأولى.

28) جريدة Alger républicain، 24 و28 أكتوبر1945، الافتتاحيتان، و28 أكتوبر 1945 الصفحة الأولى زاوية الجريدة.

29) برقية مرموزة من الحاكم العام إلى الوزير، 6 جويلية 1945.

30) برقية الوزير على الحاكم العام، 28 نوفمبر1945.

31) تقرير الوزير إلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية، 29 سبتمبر 1945.

32) تقرير الحاكم العام إلى وزير الداخلية، 14 نوفمبر 1945.

33) رسالة من الجنرال (دوفال)، 5 أكتوبر 1945، التي جاء ذكرها في رسالة الوزير الموجهة إلى الحاكم العام، 6 نوفمبر 1945.

34) تقرير الحاكم العام إلى الوزير، 7 ديسمبر 1945.

35) جريدة Alger républicain، 23 نوفمبر 1945، افتتاحية (ميشال روزي).

36) أسبوعية Le Courrier algérien في عدده رقم 10، 5 مارس 1946 ص 1 و4.

37) كانت جمعية 8 نوفمبر 1942 التي تضم العديد من رفاق التحرير منهم (جوزي أبولكر) والكولونيل جوس (Jousse) الذي أصبح جنيرالا في الجيش لاحقا، ذات نفوذ وقتها.

38) قالمة، برقية من سكان مدينة قالمة إلى الحاكم العام، 17 جانفي 1946.

39) لم يكن لهذه الحركة بالجزائر إلا نائب واحد فيار (Viard)، لأن التأييد الظاهر الآتي من كنيسة إفريقيا في وقت لم ينس دورها عهد الثورة الوطنية، قد حضر أثناء الانتخابات جزءا من مجموع ناخبيي اليمين.

40) جريدةL'Echo d'Alger، 16 فيفري 1946، الصفحة الأولى ؛ ألقي الخطاب في مدينة الجزائر.

41) [JORF] مناقشات المجلس الوطني التأسيسي، جلسة الخميس 28 فيفري 1946. ص 490 - 491.

42) أخذ الحاكم (شاتينيو) مبادرة هذا الإفراج عن المساجين قبل الانتخابات بقليل، لما أصبح يخشى من أن يجعل فوز هيئات العفو الشامل الجزائريين يعطون أصواتهم بكثافة لصالح الشيوعيين.

43) باسم المجموعة البرلمانية المسلمة الجزائرية التي ينتمي إليها أيضا الدكتور (الأخضري) النائب عن مدينة قالمة.

44) قام هذا النائب بتحضير سفر وزير الداخلية إلى الجزائر الذي شكره على ذلك أمام المجلس.

45) [JORF]سبق ذكر المرجع، ص 498.

46) نفس المرجع، ص 507.

47) جريدة Le Monde، الأحد 3 والاثنين 4 مارس 1946، ص 3.

48) [JORF]سبق ذكر المرجع، جلسة الأول مارس 1946، ص 535 - 541.

49) جريدة Le Monde، الأحد 3 والاثنين 4 مارس 1946، ص 3.

50) وزارة الداخلية، نيابة المديرية المكلفة بشؤون الجزائر، مذكرة إلى السيد الوزير، 12 أكتوبر 1945، تضم لائحة تحمل الإدانات التي نطقت بها محكمة قسنطينة (24 ماي - 22 سبتمبر).

51) رسالة عميل العمالة (هاس بيركار) مدير الإدارة العامة لدى وزارة الداخلية، موجهة إلى السيدة دوشيزال (Dechézelles)، الحزب الاشتراكي SFIO، باريس 26 مارس 1947.

52) الديوان العسكري للحاكم العام، مدينة الجزائر، كشف رقمي للإجراءات القانونية (Français-Musulmans) المتخذة إلى تاريخ 31 جويلية 1946، المرسول في 26 أوت 1946.

53) بعدما أدين غيابيا، يتم توقيف (بوسبحة لونيس) سنة 1949، ثم يحكم عليه بالإعدام من قبل المحكمة العسكرية لمدينة قسنطينة في 14 جوان 1949/تقرير للشرطة القضائية، قسنطينة 15 جوان 1949.

54) رسالة عميل العمالة (هاس بيكار)، سبق ذكر المرجع.

55) جريدة Liberté، 19 و26 ديسمبر 1946 : لم يكن من الممكن الاتصال بالحاكم (شاتينيو).

56) جريدة Liberté، 17 أكتوبر 1946، الصفحة الأولى.

57) مذكرة بتاريخ 2 أكتوبر 1946. جاءت الصيغة مستساغة ليعاد استعمالها في مذكرة أخرى بتاريخ 17 جويلية 1947.

58) Dewerpe Alain, Espion, une anthropologie historique du secret d'Etat contemporain, Paris, Gallimards, Bibliothèque des Histoires, 1994, chapitre 3,"Le soupçon civique", pp. 90 - 116.

59) وزارة الداخلية، الديوان، من وزير الداخلية إلى الحاكم العام على الجزائر، برقية مرموزة مستلمة في 4 جوان على الساعة 10سا و20د.

60) الحكومة العامة، المفتشية العامة للإدارة بالجزائر، تقرير المفتش العام إلى الحاكم، 28 جوان 1945، ص 9.

61) نفس المرجع السابق.

62) المديرية العامة للأمن، مدينة الجزائر، مذكرة السيد (بيرجي) في مهمة إلى سطيف، عن طريق الهاتف، 23 ماي 1945.

63) دراسة تمرد مدينة قالمة (سبق ذكر المرجع).

64) تقرير ملحق، مدينة الجزائر 27 جوان 1945.

65) تقرير محافظ الشرطة القضائية، قالمة 30 أوت 1945، يأتي على ذكر مقاطع مطوّلة لتقرير آخر من الكولونيل (شميدت) إلى الجنرال (مارتن) في 11 جويلية 1945 / ارجع أيضا إلى الفصل 13 من هذا الكتاب.

66) تقرير محافظ المقاطعة (بيرجي)، التقرير الملحق رقم 3، 10 أكتوبر 1945.

67) مذكرة حول حفظ النظام من الديوان العسكري للحاكم العام إلى الجنرال قائد المنطقة العسكرية الـ 10 (مجلس القيادة) مدينة الجزائر، 13 فيفري 1952.

68) المجلس الاستشاري المؤقت، لجنة العدالة والتطهير - سبق ذكر المرجع.

69) تقرير القنصل العام إلى وزارة الخارجية البريطانية، مدينة الجزائر 31 ماي 1945.

70) برقية مرقمة من الحاكم العام، الديوان، إلى وزير الداخلية، 15 جويلية 1945.

71) تقرير الجنرال (هنري مارتن) - سبق ذكر المرجع.

72) في الواقع يقوم المسلمون بدفن موتاهم حسب ما يأمر به دينهم، مثلهم مثل المسيحيين أنفسهم.

73) رسالة الحاكم العام إلى وزير الداخلية، 28 أوت 1945.

74) نفس المرجع، تقرير من الديوان العسكري للحاكم العام إلى وزير الداخلية، 28 جانفي 1946، يؤكد ما جاء في مراسلة بتاريخ 14 نوفمبر 1945.

الخاتمة

يعفى عن (فرحات عباس) في 16 مارس 1946 ويطلق سراحه مع الأوائل، بعدما أعلن قاضي التحقيق العسكري عن قراره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى. وبعد أقل من ثلاثة أشهر يتم انتخابه نائبا في 8 جوان في الوقت الذي كان فيه القمع القضائي يتواصل بدون رحمة. نادرا ما تأتي نتائج المصالحة سريعة، فالمجازر التي أغرقت في السابق الشمال القسنطيني بدمائها تستيقظ حينها من غشيتها.

قد يكون الخطأ أن ترى في هذا تجليا لهذه الإرادة في الإبادة التي حسب البعض تسيّر الفرنسيين عند استعمارهم للبلدان[1]. إن القضاء على القبائل بحدّ السيف أو خنقهم بالدخان عمل بال قد تجاوزته الأحداث، إن "التمثيل المسرحي" للأمان الذي أقيم على شاطئ أولاد أقروين باستخدام الطائرات المطاردة في السماء والسفن الحربية في البحر لهو جدير بأن يجعل الجميع ينتبه إلى أي مدى قد تغيّرت الأمور.

إن طبيعة مجازر الشمال القسنطيني تندرج ضمن هذه السيرورة التي من خلالها تدخل الجزائر إلى العهود الجديدة بتجهيزات حرب أمريكية وبريطانية، بالاشتراكيين في الحكومة العامة، بشيوعيين في السلطة، (فرحات عباس) في مجلس النواب، هذا دون أن تمسّ السلطة على الأرض بضرر ولا الرجال.

كانت المجازر في الحاصل من وجهة النظر الكولونيالية أقل تكلفة ممّا هي تظهر عليه، فقد نجا منها الزعماء باستثناء بعض الأعيان المحليين، وممثلو "عالم التواصل"[2]. وبشخصية تتمّ عن تمسك بشرعوية راسخة، يهنئ (فرحات عباس) نفسه على أنه لم يدخل السجون من بين منخرطيي أحباب البيان والحرية إلا 84 فردا، أما رفاقه القريبون منه فقد نجوا من كل هذا ليلتحقوا به بمجلس النواب[3].

لا تساوي حياة الـ 20.000 إلى 30.000 بريء الذين هلكوا الشيء الكثير، حسب كشوف حساب الحكومة العامة ؛ ويذكر الحاكم (شاتينيو) أثناء اجتماع أنه منح 100.000 فرنك للكولونيل الذي كان قائدا على الفيلق الـ 7 للرماة الجزائريين بعدما عاد رفقة 1200 رجل إلى سطيف "للتخفيف من بعض الخسائر التي تلقاها رماته" في عائلاتهم وممتلكاتهم[4].

تم تخصيص حصص من الأموال بعد النداءات الأولى للإغاثات في 8 جوان من قبل الحاكم (شاتينيو) الذي أكد أن "اعتمادات ما قيمتها 5 ملايين فرنك سيتم منحها، منها 300.000 فرنك سيباشر توزيعها دون تمييز لعرق أو دين"[5].

فقد اقتصت عشرة ملايين خارج الميزانية منحتها الحكومة العامة على أساس إعانات خاصة غير قابلة للتجديد لفائدة 1500 ضحية جزائرية رسمية جرّاء الأحداث و88 ضحية مدنية أوروبية[6]. ومثلما أن البعض من ذوي الحقوق من الأوروبيين استفادوا مما قيمته 100.000 بل حتى 185.000 فرنك، فإن معظم الضحايا الجزائريين أبخسوا حقوقهم في هذه المبالغ ؛ وقد تبقّى من هذه الأموال إلى غاية شهر أوت 1948 أكثر من 3 ملايين فرنك ينتظر توزيعها.

كما تم إبعاد يتامى الجزائريين عن الإعانات ولن يتحصلوا عليها رغم الاحتجاجات. "يبدو من غير المناسب مباشرة تحقيق شامل بغرض إثبات

حاجيات العائلات التي آوت هؤلاء الأطفال، يردّ عميل عمالة قسنطينة على الحاكم (شاتينيو). فكان لا بد من أن يثير هذا الإجراء العديد من الاحتجاجات، ويرى المعنيون - مهما كانت حالتهم الاجتماعية - أن لهم الحق كلهم في الإعانات المالية. والحالة هذه فإني لم أتلق إلى اليوم ولا أي طلب فردي، مما يفهم منه أن الاحتياجات ليست عاجلة"[7].

ويتم رصد 175 مليون فرنك كاعتمادات مؤقتة إلى ميزانية الجزائر لسنوات 1946 - 1947 - 1948 تذهب للتعويضات عن الخسائر التي مسّت الممتلكات المادية ؛ يحرر أمر بالصرف بشأن 135 مليون فرنك فقط إلى تاريخ 21 سبتمبر 1949، ومن بين 2458 ملفا أودع إلى ذات التاريخ، 680 تخص مقاطعة قسنطينة (منها 516 تم إيداعها من قبل جزائريين)، 532 من مقاطعة سطيف (531 من الجزائريين)، 3 من مقاطعة عنابة (ولا ملف واحد من الجزائريين)، 533 من مقاطعة قسنطينة (كلها من الجزائريين)، 710 من مقاطعة بجاية (692 من الجزائريين). وقدّر المجموع بـ 89.259.409 فرنك[8]. يظهر مع ذلك التقدير المتوسط للأضرار 35.308 فرنك ضئيلا جدّا بالنظر إلى مجمل الملفات حيث 92,5 ٪ منها خاصة بأضرار الجزائريين و7,5% بأضرار الأوروبيين. يسمح الملفان الوحيدان اللذان بحوزتنا والخاصان بأضرار الأوروبيين بأخذ نظرة واضحة عن الفرق المسجل.

يتلقى رافاييل دوبون (Raphaïl Dupont) ابن لقائد مفرزة خاصة بحراسة الغابات قتل بالقرب من جيجل، 185.000 فرنك كإعانة أولى ؛ وكونه يسكن مع أبيه في منزل غابيّ من ملك الإدارة، يتلقى إعانة ثانية قدرها 400.000 فرنك كتعويض عن الخسائر التي مست احتمالا ممتلكات شخصية، ثم تعويضا آخر في جانفي 1948 قيمته 200.000 فرنك بالإضافة إلى حقه في تحصيل معاش أبيه الذي يعود إليه[9]. ويتلقى الأيتام الستة

للسيد والسيدة موتشلر (Mutschler) اللذين هما من فئة الكولون الصغار اغتيلا في منطقة سطيف، 100.000 فرنك كإعانة ؛ أما قيمة التعويض عن الخراب الذي مسّ ممتلكاتهم فتصل سنة 1953 إلى 310.000 فرنك للطفل القاصر الواحد (3 بلغوا سن البلوغ منهم بنتان متزوجتان)، و[...] ملايين أخرى عن الخسائر العقارية[10]. يعني هذا أنه بالنسبة للعائلات الجزائرية لم يبق الشيء الكثير، فتلك هي القيمة على ما يبدو التي تمنحها الحكومة العامة لحياة هؤلاء.

إذا كان بإمكان هذا المال المتلقي عن الدولة أن يساهم في التخلي عنها، طالما هو آت كإثبات عن تضامن الأمة، فليس هو كل شيء ؛ إذ تبقى الذكريات الأليمة التي تأتي لتكبل وترهق مجتمعا عند بعض مناسبات الخطيئة، أولئك الذين كان اليونانيون يلقبونهم بـ "أبناء الجرائم القديمة"[11]، الذين يمكنهم إعطاء الشعور المرعب أن العالم ينقلب ويرجع إلى الوراء.

يشهد ماي 1946 انتشارا بين أوساط الأوروبيين لإشاعات وسلوكات لم يتردد المكتب الثاني لقيادة الأركان للهيئة الـ 19 للجيش بأن وصفها "بالذّهانية"[12]. يقوم أوروبيون بمناطق في جيجل والطّاهير ببيع أراضيهم للجزائريين؛ تتسبب إشاعة بڤالمة تقول بأنه ثمّة أحداث رهيبة ستقع، في جعل الكثير يحضّر للهجرة نحو قسنطينة ؛ وتسري الإشاعة بعنابة أن اضطرابات تنتشر في سطيف وأنه قد وصل وفد أمريكي-سوفييتي إلى مدينة الجزائر للتحضير لاستفتاء كبير. وتجمع الأسلحة وتخزن في المزارع بالبليدة والمتيجة مثلما هو الشأن في تلمسان، ويبقى الأوروبيون يقظين مستعدين لأي طارئ إلى غاية منتصف ماي.

يمرّ بالجزائر في ماي 1947 هلع كبير، وكان ذلك يوم 7 بقرية Edgar-Quinet(خنشلة حاليا) بالجنوب القسنطيني التي يحيط بها جبل

شيليا أطول قمة في الأوراس، كانت الأجواء متوترة جدا مما أدى بالسلطات التي كانت تخشى وقوع مأساة جديدة أخرى، إلى إجلاء العائلات الأوروبية التي روّعتها إشاعة تقول بوقوع انتفاضة ؛ ويصل الهلع يوم 14 إلى القطاع الوهراني الذي يبعد بمسافة 400 كيلومتر. وبمدينة تيارت تحافظ السلطات على رباطة جأشها بحيث تنظم كل ليلة دوريات من قبل الجنود والشرطة والدرك، أما بسعيدة أين سيطر عليها الخوف نوعا ما تتكفل الميليشيا بتنظيم دوريات إلى غاية الصباح بعدما بات رجال الشرطة والجنود الجزائريين منزوعيي السلاح. أما بنمورس حيث الميناء الصغير إلى الحدود المغربية، فقد استولى الارتباك على السلطات، إذ يقضي الأوروبيون الليلة كلها محميين من قبل أفراد الميليشيا بثكنة الجمارك وبمقر الدرك وعلى سفن الصيد التي تستعد للإبحار.

الاحالات

1). Le Cour Grandmaison Olivier, "Coloniser, exterminer"

2) Rey-Goldzeiguer Annie, "Aux origines de la Guerre d'Algérie"

3) جريدة Le Courrier algérien، 11 جوان 1946 . من بين رفاق فرحات عباس الذين تم انتخابهم نوابا : شريف سعدان، أحمد بومنجل، قدور ساطور وأحمد فرانسيس.

4) تقرير الجنرال (هنري مارتن) – سبق ذكر المرجع – الملحق رقم 29.

5) جريدة Alger républicain، 13 جوان 1945، بيان عن الإغاثة الشعبية الجزائرية لاستجابة الحاكم بتاريخ 8 جوان 1945.

6) الحكومة العامة، المكتب الأول، مذكرة إلى الأمين العام بالحكومة، مدينة الجزائر 23 أوت 1946.

7) نفس المرجع السابق – رسالة عميل عمالة مدينة قسنطينة إلى الحاكم العام، 13 سبتمبر 1946.

8) تقرير رئيس لجنة الداخلية لمجلس الجمهورية، 16 مارس 1946 ؛ تقرير السيدة دوفو (Devaud) مستشارة لدى الجمهورية، باسم لجنة الداخلية لمجلس الجمهورية وباقتراح من (أحمد بومنجل) و(أحمد يحي)، 21 سبتمبر 1949.

9) نفس المرجع – رسالة الحاكم العام إلى وزير الداخلية، 6 جانفي 1948.

10) نفس المرجع – رسالة من وزير الداخلية إلى الحاكم العام، 16 مارس 1953. إن المبلغ المشار إليه بـ 283 مليون فرنك ناتج على وجه الاحتمال عن خطأ مطبعي.

11) Eschyle, "Les Choéphores", Paris, Editions Garnier, 1991.

12) الهيئة الـ 19 للجيش، قيادة الأركان، المكتب الثاني، مدينة الجزائر، النشرة الشهرية رقم 16، ماي 1946.

مـاذا أصبـح هـؤلاء ؟

فرحات عباس : هذا الرجل صاحب المجازفات أخذ على حين غرّة يوم أول نوفمبر 1954 باندلاع الثورة التحريرية، كان (عباس) يلقى احتجاجا حتى بين أوساط حزبه بسبب تذبذب مواقفه، وبعدما أخطر بالانضمام من قبل المصاليين وجبهة التحرير الوطني الذين أصبحوا أخوة أعداء، يلتحق في شهر أفريل 1956 بجبهة التحرير الوطني بالقاهرة التي كانت في حاجة إلى رجل ذي مهابة ليمثلها على الساحة الدولية. يرأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (*GPRA*) من سبتمبر 1958 إلى خريف سنة 1961 ويعمل على التخفيف من النزاعات الداخلية التي كانت تشهدها جبهة التحرير الوطني. ولما قربت المفاوضات مع فرنسا يتم تعويضه بـ (بن خدة) بعدما رأت فيه الجبهة شخصا متساهلا ومتسامحا للغاية. وبعد انتخابه رئيسا على المجلس الوطني التأسيسي الجزائري سنة 1962، ثم يخلع من قبل رئيس الجمهورية (بن بلة) الذي كان يريد جمع السلطة بين يديه، يختلي في عزلة منقطعة إلى غاية وفاته سنة 1985.

عميل العمالة **أشياري** (**Achiary**) : يتخذه الحاكم (شاتينيو) شهر أفريل 1946 إلى جانبه كأمين على الشؤون الاقتصادية. يعيّن في أوت 1947 أمينا عاما لدى مقاطعة la Manche منصب بعيد نوعا ما عن باريس

يضمن له حياة مهنية ناجحة في الإدارة. وبعد شهرين يدخل مدينة الجزائر متعبا حيث يصبح فيها مقاولا في الأشغال العمومية ؛ عند بداية حرب الجزائر يتحوّل (أشياري) إلى زعيم متطرفيّ مدينة الجزائر (les ultras) قريبا من جاك سوستل (Jacques Soustelle) الذي عيّن حاكما عامّا سنة 1955، ويقوم بأولى اتصالاته مع نشطاء اليمين المتطرف للمتروبول. ينظّم بمدينة الجزائر في 6 أفريل 1956 المظاهرة التي أدّت برئيس مجلس الوزراء الاشتراكي غوي مولي (Guy Mollet) بالعدول عن قراره في تنصيب الجنرال كاترو (Catroux) حاكما الذي وصف وقتها بالليبرالي المفرط. يقوم روبير لاكوست (Robert Lacoste) الذي تم تعيينه بدلا عن الجنرال (كاترو)، بإبعاد (أشياري) نحو فرنسا أين يضجر هناك. يستقر بإسبانيا حيث تزوجت ابنته بلاعب من فريق ريال مدريد ؛ يعيش بقية أيامه بالتقتير ليموت بسبب مرض سرطان الحنجرة أصابه في نوفمبر 1983. خصت له لمحة عن سيرتهالذاتية في Dictionnaire du mouvement ouvrier, vol. Maghreb [قاموس الحركة العمالية – الجزء : المغرب]، الذي ستظهر طباعته في 2006.

أوغستين بيرك (Agustin Berque) : بعد إحالته على التقاعد في صيف 1945 الذي كان يتوق إليه منذ زمن، بنفس متألمة ومجروحة عما جرى من مجازر بالقطاع القسنطيني ولما يتلقاه من تهجمات الشيوعيين الذين يحملونه مسؤوليتها، ينعزل إلى كتبه ليعيد قراءة (سان توماس) و(ميمونيد) و(ابن سينا) .. ويتعهد حديقته بالمنزل، ويموت سنة 1946. إنه أب جاك بيرك (Jacques Berque) السوسيولوجي والمعرّب.

الشيخ البشير الإبراهيمي : بصفته رئيسا على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى غاية سنة 1955، يختار الشيخ سنة 1952 الإقامة بالمشرق العربي ويعيش حياته بين القاهرة وباكستان. يقبل في سنة

1956 بعدما بقي مخلصا (لمصالي) في نوفمبر 1954، بتمثيل جبهة التحرير الوطني بالمنطقة ؛ لكنه كان يتحمل باستياء الرقابة التي كانت تفرضها عليه الجبهة. واضطر للهجرة نحو باكستان ولم يرجع إلى الجزائر إلاّ في صيف 1962 ؛ رفض (الإبراهيمي) التوجه الاشتراكي الذي انتهجه النظام ووصاية الدولة على العلماء، لينعزل في صمت إلى غاية وفاته في ماي 1965. وهو أب الدكتور (طالب الإبراهيمي) الذي تقلد منصب وزير لعدة مرّات عهد نظام الرئيس بومدين.

شارل برينكات (Charles Brincat) : هل كانت للمغامرة الأليمة المعاشة سنة 1943 أنها منحت لهذا الرجل المسالم الميل إلى السياسة ؟ ينتخب سنة 1948 حاكما على مدينة سطيف تحت الغطاء الديغولي الذي ألبسه إيّاه بغرابة عميل العمالة (بيريليي) ؛ كما يعاد انتخابه في مناسبات عديدة.

إيفاس شاتينيو (Yves Chataigneau) : لما انتهت مهامه كحاكم عام في جانفي 1948، لم تعد ليبراليته المعتدلة جائزة ولا مقبولة. تأمل قيادة الحزب الاشتراكي والأوساط الكولونيالية تعويضه برجل قادر على تطبيق بشكل حصري قانون الجزائر المصوت عليه سنة 1947. يعيّن سفيرا لفرنسا بموسكو مما يعتبر استمرارية جيدة بالنسبة لحياته المهنية بالنظر لرهانات تلك الفترة. وهذا ما جعله يبذل جهوده ومواهبه كدبلوماسي ولغويّ. وبعد عودته إلى باريس في جانفي 1952 حيث لم يقم بها فعليا منذ 12 سنة، يعود لانخراطه في الحزب الاشتراكي، ويرأس إلى غاية 1961 "المكتب" من أجل التقدم والإنتاج الزراعي ما وراء البحر، وهي مؤسسة عمومية تهتم بالمناطق الاستوائية. يتوفى (شاتينيو) سنة 1961. وقد كان عضوا بأكاديمية العلوم لما وراء البحر (أكاديمية العلوم الكولونيالية سابقا).

الدكتور الأخضري : يعاد انتخابه سنة 1947 نائبا حليفا للاشتراكيين بالمجلس الوطني لمدينة قالمة، ليستقيل في 1949 بعدما منع عليه تعدد الوظائف إلى جانب منصبه كمندوب بالمجلس الجزائري الذي تحصل عليه سنة 1948، ليعاد انتخابه مندوبا سنة 1954. وبعد سفره إلى فرنسا قبل نهاية حرب الجزائر، يتوفى هناك سنة 1967 بمدينة رانس.

العائلة لافي (Lavie) : يتخلى مارسيل لافي (Marcel Lavie) خارج المجلس البلدي لـ بلخير-قالمة عن كل تكليف انتخابي. ومثله مثل الوجهاء الأثرياء الآخرين للقطاع القسنطيني، لم يعد أبدا بحاجة إلى ممارسة السياسة، فقد تغيّرت الظروف إلى ما كان يتمناه.

أندريه مارتي (André Marty) : بصفته دائما الشخصية الثالثة في الحزب الشيوعي الفرنسي بعد موريس طوريز (Maurice Thorez) وجاك دوكلو (Jacques Duclos) غالبا ما يأتي إلى مدينة الجزائر أين يستقبله الحزب الشيوعي الجزائري والكنفدرالية العامة للشغل في الميناء وكشخصية ذات مكانة كما يتصور. إنه في الواقع يلقى تهميشا من قبل (طوريز) الذي يرى أن (مارتي) له من المكانة والمهابة ما يفوق امتيازاته هو. يتهم سنة 1952 مع (شارل تيون) القائد السابق لأركان المقاومة الشيوعية من قبل المكتب السياسي، بأنه "شرطي" مندس داخل إدارة الحزب الشيوعي الفرنسي. واستغلت محاكمتهم له للتدليل على أنه لا أحد من المناضلين أو المسؤولين هو في منأى عن الشبهة ؛ هكذا يتم إقصاؤهما الاثنان من الحزب. يتوفى (مارتي) سنة 1956.

مصالي الحاج : إذا ما وضعنا (مصالي) و(عباس) على وجه المقارنة، ترجح كفة (مصالي) الثقيلة. يتجذر حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار

الحريات الديمقراطية (PPA-MTLD) في البوادي والأرياف، بين الأوساط الطلابية والعمالية الجزائرية وحتى بين أعضاء العائلات الكبرى المعروفة. وكون (مصالي) يختار مبدأ الشرعوية(*)(légalisme)، فهو ليس بهذه الصفة إلا ليشكل خطرا كبيرا على الإدارة الكولونيالية التي تلجأ علنا إلى التزوير في الانتخابات دافعة إلى التطرف أولئك من بين المناضلين الذين لا ينتظرون شيئا من قواعد الديمقراطية. ينقسم وقتها حزب الشعب - الحركة من أجل الحريات الديمقراطية ما بين "مركزيين" (ذوي الأغلبية في اللجنة المركزية للحزب) أنصار الشرعية، و"نشطاء" الذين يحضرون للمرور إلى الكفاح المسلح في المنظمة السرية (OS). وكان موقف (مصالي) إزاء كل هذا موقف الحكم. وبعد ارتكابه نفس الأخطاء، تقوم الإدارة بإبعاده إلى نيورت(Niort) بفرنسا. وفي سنة 1954 يقصي مؤتمر حزب الشعب -حركة انتصار الحريات الديمقراطية المركزيين وينتخب (مصالي) رئيسا على الحزب مدى الحياة. وبدأت بوادر الكفاح المسلح تلوح نحو الأفق، إلا أن ذلك جاء تأخرا، فقد تمكن شبان أرهقتهم الانشقاقات من إنشاء جبهة للتحرير الوطني (FLN) ويفجرون ثورة أول نوفمبر 1954. يحاول وقتها (مصالي) دون جدوى إيجاد اتفاق معهم. وتتغلب المواجهة العسكرية سنة 1956 ما بين جبهة التحرير الوطني ومناصريه المتجمعين في الحركة الوطنية الجزائرية (MNA). بعد الإفراج عنه سنة 1959، يبتعد عن الحياة السياسية النشطة ؛ ليباشر سنة 1970 في كتابة مذكراته "Mémoires" بفرنسا التي استقر بها. يتوفى (مصالي) سنة 1974 وتنقل جثمانه إلى تلمسان المدينة التي ولد بها أين شهد مراسم جنازته حشد كبير.

(*) الشرعوية (légalisme) : موقف سياسي ينزع إلى الاهتمام باحترام الشرع والقانون بدقة (المترجم).

عمار أوزقان : دامت حياته النيابية تسعة أشهر فقط بعد انهزامه في انتخابات جوان 1946. يحمّله الحزب مسؤولية انهزام الشيوعيين ثم يقصيه في ديسمبر 1947 باتهامه "معاديا للوطنية". صاحب مطعم على جبهة البحر بمدينة الجزائر، يلتحق (عمار أوزقان) بداية سنة 1954 بجبهة التحرير الوطني التي تقدر حيوية هذا المجند الذكي والآتي من الوسط الشعبي ذي العلاقات التي يربطها مع الأوروبيين الليبراليين ؛ بعد توقيفه في جانفي 1958 يتم اعتقاله في سجن لا يعتبر أحد أسوأ السجون. يلتحق عقب الإفراج عنه في ربيع 1962 بالمغرب ليدخل الجزائر مع جيش الحدود في الصيف. يسمح له هذا بالتفاوض مع المكتب السري للحزب الشيوعي الجزائري حول اتفاق : بمقابل التأييد الذي يجلبه لهم لدى جبهة التحرير الوطني، يعترف رفاقه السابقون إن إقصاءه جاء بسبب "وطنيته". جعل هذا التصحيح للحقيقة التاريخية بالإضافة إلى التزام قادة الحزب الشيوعي الجزائري بحلّ حزبهم ودمجه إلى جبهة التحرير الوطني، الرئيس (بن بلة) يختاره وزيرا للفلاحة مكلفا بتحقيق الإصلاح الزراعي الذي لم يكن يؤمن به، ثم وزيرا للسياحة. في سنة 1965، يجبره الكولونيل (هواري بومدين) بهجرة الجزائر نحو سويسرا. يعجب الفرنسيين الماويين(*) هذا الرجل الذي التقى بـ ماو تسي تونغ (Mao Tsé -toung) ويزكون له أسطورته الوطنية التي قدح فيها الستالينيون. وبعد السماح له بالرجوع إلى الجزائر ينصرف بنشاطه ومهارته المعهودين إلى كتابة مذكراته لكنه يتوفى قبل إنهائها سنة 1981.

(*) من الماوية (mao'isme) : مذهب وفكر سياسي ينسب إلى الزعيم السياسي الصيني (Mao Tsé-toung 1976-1893) أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الصيني سنة 1921. تقدّم الماوية نفسها كتطبيق للماركسية في إطار الظروف الخاصة بالصين، وكنظرية للثورة الديمقراطية والوطنية في البلدان التي تهيمن عليها الإمبريالية (المترجم).

عميل العمالة **بيريليي** (**Périllier**) : يعيّن واليا على مقاطعة Moselle حيث يبقى فيها لمدة ثلاث سنوات بعدما شغل منصب عميل عمالة مدينة الجزائر إلى غاية ماي 1947 ؛ ثم مندوبا ساميا بمدينة تونس في جوان 1950. وبعد شغله منصبا بديوان المحاسبة من شهر ماي 1953 إلى سبتمبر 1954، ينهي مساره المهني بممارسة وظيفة IGAME (والي المنطقة) لمدة 13 سنة. وبصفته عضوا في ناديي Jacobins، وJean-Moulin، وفي جمعية المؤسسات الجمهورية، ينضم إلى الحزب الاشتراكي سنة 1969 ويتوفى سنة 1986. كان (بيريليي) عضوا أيضا في أكاديمية العلوم لما وراء البحر (أكاديمية العلوم الكولونيالية سابقا).

الجنرال **توبرت** (**Tubert**) : كون جنرال لمفرزة قريب من الشيوعيين يعتلي منصب حاكم على مدينة الجزائر في صيف 1945 إلى خريف 1947، ووهران يحكمها شيوعي وقسنطينة يترأسها حاكم اشتراكي، فليس هذا يعدّ من التناقضات الأقل مما يمكن أن يوجد في الجزائر في مثل هذه المرحلة بعد الحرب. ليست مدة سنتين بالكثير على الهيئة الإدارية البلدية لفرنسا المحاربة لإعادة السوق السوداء إلى مستواها اللائق، وترميم حديقة التجارب (Jardin d'essai) الذي كان يستخدم إلى غاية 1945 كمركز عبور للجيش البريطاني، والتمكن من جعل القوات الجوية الأمريكية تعيد مطار الدار البيضاء، وإعادة العدد الكبير الذي لا يحصى من الشقق التي كانت تحت المصادرة العسكرية إلى أصحابها المدنيين. كان لعامل ندرة الأجهزة واللوازم أنه أعاق عملية البناء واكتظت المدينة بسكانها، تتضاعف الأحياء القصديرية منتشرة على حدود البلديات، وبعد ترقيته سنة 1947 إلى رتبة لواء لم يترشح (توبرت) ثانية. يعتبر هذا الأخير إلى جانب كونه مستشارا للجمهورية متحالفا مع الشيوعيين من 1946 إلى 1948، ثم مستشارا في الإتحاد الفرنسي، أحد الأعضاء

سطيف 1945

المؤسسين للحركة ضد التمييز العنصري والمعاداة للسامية (MRAP) سنة 1949. يتوفى (توبرت) سنة 1971.

الفهرس

تحذير 3
مدخل 5
1. أرض الوفاق 19
فن الوفاق 20
سطيف وقالمة 23
في الجبال 26
الفضاءات والحدود 29
بوفروم قسنطينة 34
الرجال الجدد 38
زمن الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي 14
2. من جمهورية إلى أخرى 57
الثورة الوطنية 58
الثورة الوطنية والجزائريون 60
بدء نشوء السوق السوداء 63
أعيان سطيف قالمة 67
النكبة الأخلاقية 70
الإنزال الأنغلو ساكسوني 72
البيان (Le Manifeste) 75
3. جمهورية مدينة الجزائر 87
الجمهورية والشيوعيون 88
التطهير: علاج الداء بالداء 94
انتصار السوق السوداء 98
السياسة الإسلامية للجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN) 99
4. تباعد الأزمنة 113
زمان الفرنسيين 114
زمن الجزائريين 120
البحث عن الزعيم 124

حزب الشعب الجزائري، أساطير وحقائق 130
5. أقاليم الاضطراب 141
غونغرينا السوق السوداء 142
الشائعات 144
مؤامرات وتخيلات 147
الإعلان عن الجفاف 149
تزامن أعراض الخيانة 152
الذهان 156
على شفا الفوضى 158
6. بين الحلم والكابوس 167
مدينة سطيف 168
مدينة قالمة 171
نائب عميل العمالة (أندري أشياري) 176
7. استعراض القوة 185
فكرة المتابعة لدى حزب الشعب الجزائري 186
مظاهرات الفاتح من ماي 189
الاحتياط لأي اختلال في النظام العام 193
8. مجزرة 8 ماي 199
مجزرة سطيف 201
حصيلة المجزرة 206
8 ماي 1945، خارج مدينة سطيف 209
مظاهرة قالمة 214
9. توسّع الاضطرابات 221
المحقّقون 223
لجان التّحقيق 225
صعوبات التّحقيق 228
توسع الاضطرابات إلى منطقة سطيف 230
على الحدود 235
حصار مدينة قالمة 236
10. تحت ظلّ القمع 247
أخذ المعلومات من أوساط المدنيين 248

وضع الثقة في الجيش 254
تفعيل عمليات القمع 256
الإحصاء 258
التمييز وتحديد الهويّة 263
أحباب البيان والحرية (AML) وحزب الشعب الجزائري (PPA) 265
"الانحرافات في القمع" 266
11. الميليشيات المدنية 273
التّمركز 274
التسليح 278
الرّقابة 280
ميليشيات Saint-Arnaud - العلمة - 283
12. ميليشيات قالمة 291
الميليشيا المدنية 293
تنظيم الرعب 295
محكمة الخلاص العام 299
الإعدامات "القضائية" 300
مساء يوم 11 ماي 304
الإعدامات دون محاكمة 307
الجرائم السياسية 311
جرائم الجوار 315
الجرائم الارتجالية 319
التخفيف من الاضطرابات 320
13. القمع العسكري والقضائي 327
مرحلة العمليات العسكرية 328
استخدام المجنّدين الرّماة الجزائريين 331
احتفالات الأمان 333
مرحلة العمليات البوليسية 337
لجنة التحقيق توبرت (Tubert) 339
قضية عين الفكرون 342
أساليب الجيش في عملياته البوليسية 344
القمع القضائي 350

14. حزب الشعب الجزائري (PPA) والقمع 359
عزل حزب الشعب الجزائري 360
عن أحباب البيان والحرية 360
الأمر بالانتفاضة 365
الأمر المضاد 369
محاولة تفكيك حزب الشعب الجزائري 370
15. عـودة النظـام 381
في أجواء من الفوضى 382
الحاكم شاتينيو (Chataigneau) 387
الظّـروف الراهنـة 392
خطابـات المؤامـرة 395
لعبة الرقابة والحقيقة 398
مـا بيـن ناريـن ؟ 405
16. في النظام الجمهوري العالمي 413
أمام اجتماع اللجنتيـن 414
" إلى المراكز المتقدمة الكولونيالية" 418
النقاش بمجلس النواب 422
17. العفـو الشامـل 431
حوار مع صديقي المسلم 432
الحملات الانتخابية 434
الحملة من أجل العضو الشامل 442
التصويت على قانون العفو الشامل 447
تطبيق قانون العفو الشامل 450
مبدأ الإنكار وحصيلة القمع 452
الخـاتمة 463
مـاذا أصبـح هـؤلاء ؟ 469

طبع هذا الكتاب في ديسمبر 2007
بمطابع **دار القصبة للنشر**
حي سعيد حمدين، رقم 6، 16012، الجزائر.
الهاتف : 11 / 10 79 54 021 الفاكس : 77 72 54 021
الموقع الإلكتروني : www.casbaheditions.net
البريد الإلكتروني : casbah@casbaheditions.net
الجزائر، 2007.

جون لوي بلانش

سطيف 1945

بوادر المجزرة

يتسبب حدثان اثنان بسيطان وقعا بمدينتي سطيف وقالمة يوم 8 ماي 1945 في ارتكاب إحدى أكبر المجازر في تاريخ الجزائر المعاصر. يقوم المؤرخ جون لوي بلانش (Jean-Louis Planche) بفضل العمل الذي قام به بعد تفحّصه لأرشيف وزارات الداخلية والحرب وماتينيون، والحوارات العديدة التي أقامها مع شهود وفاعلين وصحافيين، بإعادة بناء سيرورة هذا "الخوف الأكبر" الذي وقع بالقطاع القسنطيني؛ ويبيّن أصل التداخل الذي وقع ما بين العواقب المباشرة للحرب العالمية الثانية (بخاصة التواجد الأمريكي)، وخراب السوق السوداء التي هدّمت بنية المجتمع الكولونيالي والتطهير السياسي الفاشل. كما يشرح كيف يمكن الانتقال من هواس المؤامرة إلى خوف من انتفاضة شاملة ومنهما إلى قمع أعمى؛ ويتطرق بالتحليل إلى دور الأحزاب السياسية الفرنسية التي سارعت إلى استغلال القضية كوسيلة لربح المكاسب في الوقت الذي كان فيه هؤلاء يهينون بعضهم بعضا من أجل مراقبة السلطة في فرنسا ما بعد الحرب. والنتيجة: شهران مأساويان على القطاع القسنطيني وحمل ثقيل لا زال مستمرا بعد ستين سنة خلت يلقي بأثره على العلاقات الجزائرية-الفرنسية، وبوساوسه المريرة على الذاكرة الاستعمارية.

Bibliotheca Alexandrina
06452216

ردمك: 7- 684- 64- 9961- 978
9 789961 646847

دار القصبة للنشر